



سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر!!!!

توثيق: دكتور علي السلمي



الجزء الأول

2019



إهداء

إلى أرواح شهداء ثورة 25 يناير

الذين أسقطوا مبارك...!

المحتويات

صفحة	موضوعات	الفصول
الجزء الأول		
6	مصر التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !	الأول
342	مصر والفساد في السنوات الأخيرة من عص مبارك	الثاني
الجزء الثاني		
7	مرفض مبارك تعديل الدستور ثم تعديلات 2005 و 2007	الثالث
35	دعاوى توريت جمال مبارك وتأثير رجال الأعمال	الرابع
99	انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010	الخامس
180	نظام مبارك وجماعة الإخوان المسلمين وقيامات الإسلام السياسي	السادس
الجزء الثالث		
7	كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية	السابع
131	حكومات نظام مبارك وقضايا العدالة الاجتماعية	الثامن
161	سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها العربية والدولية في عهد مبارك	التاسع
436	كتب وتقارير تصف فشل نظام مبارك !	العاش
454	الفشل الكبير	الحادي عشر



مبارك ورموز نظامه!

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا الوثيق هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للنواصل الاجتماعية مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد الوثيق في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا ينظر التعامل معها بدون تأمل وتحليل ملدى مصداقيتها! ولا يعني إخراج أي مقال أو رأي أو معلومات الموافقة أو القبول لها من جانب مُعد الوثيق، بل إن أمانة الوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي القارئ بعملية الوثيق.

والأمس متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه!

الفصل الأول

مص التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !

1. التعريف بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وعهده¹

الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية من مواليد 4 مايو 1928، وهو الرئيس الرابع بعد محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات.



أنهى مبارك مرحلة تعليمه الثانوي بمدرسة المساعي بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949.

وقد تخرج برتبة ملازم ثان، والتحق ضابطاً بسلاح المشاة، وحين أعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، تقدم مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً آخرين. تولى مبارك الحكم في 14 أكتوبر 1981، بعد واقعة اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، حتى أجبر على التخلي عن منصبه في 11 فبراير 2011، استجابة لضغوط شعبية هائلة بدأت في الخامس والعشرين من يناير للعام نفسه.

في الخامس من أكتوبر 1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية، وفي 1993 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة، ثم في 26 سبتمبر 1999 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة وتم انتخابه لفترة جديدة عام 2005 في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.

تعتبر فترة حكم مبارك رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية، بعد الرئيس الليبي معمر القذافي والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. كما أنها الفترة الأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا.

في فترة حكمه التي استمرت ثلاثين عاماً تقلد مبارك الحكم كرئيس للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة ورئيسًا الحزب الوطني، ورئيس للمجلس الأعلى للقضاة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.

وفي ديسمبر 2006 قام مبارك بإحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، ذلك القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 مايو 2007 برئاسة

¹ <http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/mubarak>

المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة برفض تنفيذه، فطعن عليها الرئيس وقضت محكمة فحص الطعون بتأييد القرار. وقد تولى مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية في الحادي عشر من فبراير 2011، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد.

✱ المزيد من المعلومات عن حسني مبارك²

رابع رئيس لجمهورية مصر العربية

في المنصب

1. نائب رئيس الجمهورية من 16 أبريل 1975 - 14 أكتوبر 1981
2. رئيس الجمهورية من 14 أكتوبر 1981 - 11 فبراير 2011
3. رئيس مجلس الوزراء من 7 أكتوبر 1981 - 2 يناير 1982
4. أمين عام حركة عدم الانحياز 16 يوليو 2009 - 11 فبراير 2011

التوقيع



محمد حسني السيد مبارك وشهرته حسني مبارك) ولد في 4 مايو (1928)^[1] الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية من 14 أكتوبر 1981 ، حتى في 11 فبراير 2011. التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949، ثم تقدم للالتحاق بالكلية الجوية وتخرج منها عام 1950، ترقى في المناصب العسكرية حتى وصل إلى منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية في أبريل 1972 م، وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر 1973، وفي عام 1975 اختاره محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، وعقب اغتيال السادات عام 1981 تم انتخابه كرئيس للجمهورية بعد استفتاء شعبي، تعتبر فترة حكمه (حتى تنحيه عام 2011) رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية - من الذين هم على قيد الحياة حالياً، بعد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح والأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا^[2].

عرف بموقفه الداعم للمفاوضات السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية، بالإضافة إلى دوره في حرب الخليج الثانية، وتنحى عن الحكم على إثر نشوب ثورة 25 يناير في فبراير^[3] 2011.

² <http://www.wikiwand.com/ar/حسني مبارك>

التعليم

أنهى مرحلة التعليم الثانوي بمدرسة المساعي المشكورة الثانوية بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949، وتخرج برتبة ملازم ثان. والتحق ضابطاً بسلاح المشاة، باللواء الثاني الميكانيكي لمدة 3 شهور، وأعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، فتقدم حسني مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً قبلتهم الكلية، وتخرج في الكلية الجوية، حيث حصل على بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية في 12 مارس 1950. وفي عام 1964 تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفياتي.^[9]

الوظائف

تدرج في الوظائف العسكرية فور تخرجه، حيث عين بالقوات الجوية في العريش، في 13 مارس 1950، ثم نقل إلى مطار حلوان عام 1951 للتدريب على المقاتلات، واستمر به حتى بداية عام 1953، ثم نقل إلى كلية الطيران ليعمل مدرسا بها، فمساعداً لأركان حرب الكلية، ثم أركان حرب الكلية، وقائد سرب في نفس الوقت، حتى عام 1959. تم أسره برفقة ضباط مصريين بعد نزولهم اضطرارياً في المغرب على متن مروحية خلال حرب الرمال التي نشبت بين المغرب والجزائر.^{[11][10]}

سافر في بعثات متعددة إلى الاتحاد السوفيتي، منها بعثة للتدريب على القاذفة إيوشن . 28، وبعثة للتدريب على القاذفة تي . يو . 16، كما تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي (1964 . 1965 م). أصبح محمد حسني مبارك، قائداً للواء قاذفات قنابل، وقائداً لقاعدة غرب القاهرة الجوية بالوكالة حتى 30 يونيو 1966.

وفي يوم 5 يونيو 1967، كان محمد حسني مبارك قائد قاعدة بني سويف الجوية. عُين مديراً للكلية الجوية في نوفمبر 1967 م، وشهدت تلك الفترة حرب الاستنزاف، رُقي لرتبة العميد في 22 يونيو 1969، وشغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية في أبريل 1972 م، وفي العام نفسه عُين نائباً لوزير الحربية.

وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر 1973، ورتقى اللواء محمد حسني مبارك إلى رتبة فريق طيار في فبراير 1974. وفي 15 أبريل 1975، اختاره محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، ليشغل هذا المنصب (1975 . 1981). وعندما

أعلن السادات تشكيل الحزب الوطني الديموقراطي برئاسته في يوليو 1978، ليكون حزب الحكومة في مصر بدلاً من حزب مصر، عين حسني مبارك نائباً لرئيس الحزب. وفي هذه المرحلة تولى أكثر من مهمة عربية ودولية، كما قام بزيارات عديدة لدول العالم، ساهمت إلى حد كبير في تدعيم علاقات هذه الدول مع مصر.

وفي 14 أكتوبر 1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعدما تم الاستفتاء عليه بعد ترشيح مجلس الشعب له في استفتاء شعبي، خلفاً للرئيس محمد أنور السادات، الذي اغتيل في 6 أكتوبر 1981، أثناء العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بذكرى انتصارات أكتوبر 1973. وفي 26 يناير 1982 انتخب رئيساً للحزب الوطني الديموقراطي. [12] [13] [14]

مبارك في الحكم

في 14 أكتوبر 1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له عندما كان صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الرئيس المؤقت لمصر بعد اغتيال السادات. في ذلك الوقت ، وفي



الصورة مبارك مع الرئيس السادات في اليوم الذي أُغتيل فيه عام 1981.

- * 15 أكتوبر 1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية.
- * 1993 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة.
- * 26 سبتمبر 1999 ، أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة.
- * كما تم انتخابه لفترة ولاية جديدة عام 2005 في أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.

- * تنحى مبارك من الحكم ليلة 11 فبراير 2011 وسلمه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ثورة 25 يناير 2011 وحتى تنحيه في هذا اليوم [15].

التعديل الدستوري لانتخاب الرئيس من بين من شحّن منعددين!

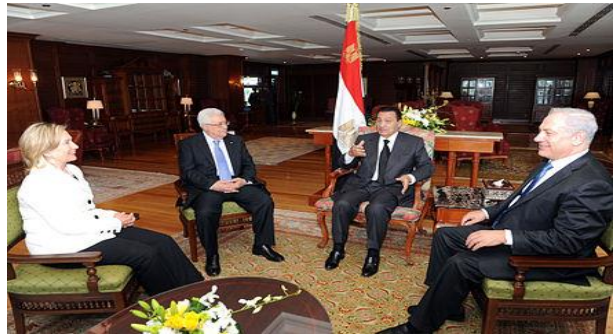
رغم أن التعديل تم وفق الآليات والوسائل الدستورية التي يسمح بها النظام الدستوري المصري إلا أنه قد ارتبط بالتعديل وجود جدل سياسي وظهور معارضة سياسية للتعديل وذلك للشروط التي وضعت للمرشحين والتي تجعل الترشح للمنصب من جانب الشخصيات ذات الثقل السياسي أمراً مستحيلاً. وهو الأمر الذي كان يراه البعض يتوافق مع ضرورة صيانة منصب

الرئاسة ووضع الضمانات الشعبية للترشح ولكن تم طلب التعديل ثانية بعد أقل من عامين من طلب التعديل الأول بالإضافة إلى 33 مادة أخرى، معارضة التعديل تبنتها قوى شعبية عديدة إلى جانب أحزاب المعارضة المصرية ورغم ذلك دخلت بعض قيادات المعارضة الرسمية العملية الانتخابية على منصب الرئيس بنفس الآلية الدستورية التي رفضوها، وقد فاز حسني مبارك في هذه الانتخابات بنسبة كبيرة من واقع صناديق الاقتراع ورغم تشكيك المعارضة في مصداقيتها، وادعائها أنه شابها الكثير من التجاوزات والرشاوي الانتخابية بصورة واسعة ومكثفة.

وقد أكد بعض الفقهاء الدستوريين أن ما حدث في مصر من فتح باب الترشح والاختيار بين أكثر من مرشح يعد حدثاً تاريخياً يتوافق مع النموذج الدستوري الذي كانوا ينادون به في مؤلفاتهم منذ وجود الدستور المصري الحالي. مع وجود تحفظات قانونية لديهم، بسبب اعتقاد بعض الدستوريين أن الأشخاص الذين سيرشحون الرئيس بوجود هذه القيود الشديدة ليست لديهم القدرة على النجاح في الاستثناء الممنوح لأول انتخابات بعد التعديل في 2005 وباستحالة الترشح بعدها ومما أكد هذا التفسير هو طلب التعديل لنفس المادة أواخر 2006. بينما يذهب الكثيرون أن ما حدث هو "سيناريو لتوريث الحكم" لنجل الرئيس جمال مبارك.

الجدل حول حكم مبارك³

في اجتماع مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وزير الخارجية الأمريكية السابق هيلاري كلينتون، في شرم الشيخ 2010.



مبارك مع الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتانو



أعيد انتخابه رئيساً للجمهورية خلال استفتاء على الرئاسة في أعوام 1987 و1993 و1999 و2005 لخمس فترات متتالية وطالب الكثيرون بتعديل الدستور

³https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%AD%D9%83%D9%85_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83

ليسمح بتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية وأن يصبح بالانتخاب المباشر عوضا عن الاستفتاء؛ وبذلك تكون فترة حكمه من أطول فترات الحكم في المنطقة العربية. في فبراير 2005 دعي حسني مبارك إلى تعديل المادة 76 من الدستور المصري والتي تنظم كيفية اختيار رئيس الجمهورية وتم التصويت بمجلس الشعب لصالح هذا التعديل الدستوري الذي جعل رئاسة الجمهورية بالانتخاب المباشر لأول مرة في مصر من قبل المواطنين وليس بالاستفتاء كما كان متبعًا سابقًا. وجهت إليه انتقادات من قبل حركات معارضة سياسية في مصر مثل كفاية لتمسكه بالحكم خاصة قبل التجديد الأخير الذي شهد انتخابات بين عدد من المرشحين لأول مرة (أبرزهم أيمن نور ونعمان جمعة) وصفت من قبل الحكومة المصرية بالنزاهة ومن قبل بعض قوى المعارضة بالمسرحية الهزلية المقصود بها إرضاء بعض القوى الخارجية.^{[16][17][18]}

ومن الناحية الاقتصادية يعتقد البعض أن حسني مبارك لم يستطع أن يحقق ما كان يعد به دائما من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية محدودي الدخل بل ظل الاقتصاد يعاني حتى الآن من مشاكل كبيرة، وخاصة بعد تبنيه عمليات الخصخصة التي أثير حولها الكثير من الشكوك والمشاكل من حيث عدم جدواها وإهدارها للمال العام. وأنها كانت في صالح المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال فقط. كما أنه لم يستطع تحقيق معدلات معقولة من نسبة البطالة للبلد ويرجع هذا السبب إلى السبب الأولي بجانب تحكم عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال في مقدرات البلد، بالرغم من هذا فإن مصر احتلت مركزا متقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في 2007.^[19]

شهد عصره تزايد الإضرابات العمالية وانتشار ظاهرة التعذيب في مراكز الشرطة، واستفحال ظاهرة العنف ضد المرأة^{[20][21][22]}، وازداد عدد المعتقلين في السجون، إذ وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى ما يقرب من ثمانية عشر ألف معتقل إداري^{[20][23][24]}، وحسب تقدير ورد في كتاب من تأليف الصحفي عبد الحليم قنديل وصل عدد العاملين في أجهزة الأمن المصرية "1.7 مليون ضابط وجندي ومخبر، وهو ما يعني أن هناك عسكريا لكل 47 مواطنا مصرية" حسب الكتاب^[25]. وفي عصره تزايد عدد الفقراء حيث أشار تقرير نشر في فبراير 2008 أن "11 مليون مواطن يعيشون في 961 منطقة عشوائية"، وتفاقت الأزمة الاقتصادية على إثر بعض السياسات الاقتصادية^[26]، ويتحكم 2% من المصريين في 40% من جملة الدخل القومي وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية في

عهده منعطفاً خطيراً بعد عام 1998، إذ زادت معدلات التضخم بصورة ضخمة في هذا العام وتضاعفت الأسعار بسبب قرار اتخذه رئيس الوزراء وقتها عاطف عبيد بتحرير سعر الدولار. وطوال فترة توليه الرئاسة ظل تطبيق قوانين الطوارئ سارياً.

في مايو 2007 عارض الرئيس مبارك بشدة مشروع مفترض لبناء جسر بري يربط مصر والسعودية عبر جزيرة تيران في خليج العقبة بين رأس حميد في تبوك شمال السعودية، ومنتجع شرم الشيخ المصري^[27] لتسيير حركة تنقل الحجاج ونقل البضائع بين البلدين ولكن الرئيس رفض حتى لا يؤثر على المنتجعات السياحية في مدينة شرم الشيخ^{[28][29]} حسب تصنيف مجلة باردي الأمريكية يعتبر حسني مبارك الديكتاتور رقم 20 الأسوأ على مستوى العالم لعام 2009 بينما حل في المركز السابع عشر في عام 2008 لنفس القائمة^[30].

حسب تصنيف فورين بوليسي الأمريكية يحتل الرئيس محمد حسني مبارك^[31] المركز الخامس عشر في قائمة فورين بوليسي (أسوء السيئين) لعام 2010 حيث تعتبره فورين بوليسي "حاكم مطلق مستبد يعاني داء العظمة وشغله الشاغل الوحيد أن يستمر في منصبه، ومبارك يشك حتى في ظله وهو يحكم البلاد منذ 30 عاماً بقانون الطوارئ لإخماد أي نشاط للمعارضة وكان يجهز ابنه جمال لخلافته"، وأضافت فورين بوليسي الأمريكية أنه "لا عجب أن 23 % فقط من المصريين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2005".

قرارات مبارك

في عام 1982 وفي أعقاب تمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في 25 أبريل، ادعت إسرائيل بحقها في منطقة طابا الاستراتيجية، فاتخذ قرارا باللجوء إلى التحكيم الدولي حيث جند مجموعة من الخبراء استطاعوا إثبات حق مصر التاريخي في طابا لتحكم المحكمة الدولية بعودة طابا إلى مصر حيث قام برفع العلم المصري على طابا في 19 مارس 1989، ليستكمل تحرير كامل التراب الوطني.

* في سبتمبر 2003م: قام بإلغاء 14 مادة بصفته الحاكم [العسكري للبلاد].^[38] من ال 21 مادة من قوانين الطوارئ المعمول بها منذ اغتيال الرئيس أنور السادات^{[39][40]}.

* في سبتمبر 2003م: أعطى أوامره لوزير الداخلية المصري بوضع قانون جديد يسمح لكل مصرية متزوجة من أجنبي من حصول أبنائها على الجنسية المصرية^[39].

* في ديسمبر 2006م : إحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 مايو 2007م برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة قراراً برفض تنفيذ قرار رئيس الجمهورية^[41]، والتي طعن عليها الرئيس فقضت محكمة فحص الطعون بتأييد قرار الرئيس^[42].

* 28 يناير 2011: بصفته الحاكم العسكري للبلاد قرر فرض حظر التجوال لثاني مرة منذ 1981 من قانون الطوارئ (المرّة الأولى كانت أثناء أحداث الأمن المركزي عام 1986).

* 29 يناير 2011: كلف أحمد شفيق رئاسة الوزراء وكلف عمر سليمان كنائب لرئيس الجمهورية.

* 11 فبراير 2011 : قرر تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

مبارك وحرب أكتوبر 1973

قاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر ومعروف بلقب صاحب أول ضربة جوية حيث كانت لها أثر كبير في ضرب النقاط الحيوية للقوات الإسرائيلية في سيناء مما أخل بتوازنه وسمح للقوات البرية المصرية لعبور قناة السويس والسيطرة على الضفة الشرقية للقناة وعدة كيلومترات في أول أيام الحرب تحت غطاء وحماية القوات الجوية المصرية.



<https://youtu.be/KkDxSHfq8e8>



<https://youtu.be/xbvMqQPH2zE>



https://youtu.be/yeDMa_kvTWI



<https://youtu.be/RK8bAqDzT20>



https://youtu.be/fjpNu2_3bMl



<https://youtu.be/bZxtZ7MdBnw>

2. تأثر الصقور... ماذا فعلت القوات الجوية في حرب أكتوبر؟ مبارك عجيب (فيديو)⁴



مقاتلات إسرائيلية محطمة خلال معركة مع القوات الجوية المصرية



<https://youtu.be/OTTxoZx3IPE>



<https://youtu.be/bAcFgn6OWUk>



https://youtu.be/as9IWHXv_R8

⁴ <https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/1201466>

نشر حساب «Group 73 Historians»⁵ على «يوتيوب» فيديو عن القوات الجوية في حرب أكتوبر، تضمن مشاهد متفرقة للحرب، وكلمة للرئيس الراحل محمد أنور السادات.



<https://youtu.be/LRX8YCJa9n0>



<https://youtu.be/asySKR-hJrk>



<https://youtu.be/cMFJ7uJxKrk>

وظهر في الفيديو المعنون «ثأر الصقور»، الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، يتحدث عن دور الطيران في الحرب، إلى جانب مشاهد متعددة ليوم 6 أكتوبر.

⁵<https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/1201466>

مبارك ومفاوضات السلام

أكمل مبارك مفاوضات السلام التي بدأها أنور السادات مع إسرائيل في كامب ديفيد، استمرت عملية السلام بين مصر وإسرائيل حتي تم استرجاع أغلب شبه جزيرة سيناء من إسرائيل حتى لجأت مصر إلى التحكيم الدولي لاسترجاع منطقة طابا من الاحتلال الإسرائيلي إلي ان فازت مصر وتم استرجاع طابا عام 1989.

وحيد رافت.. وقصة لها تاريخ⁶

وجدي زين الدين

26 مارس 3017

أتعجب كثير العجب من الذين ينكرون الدور العظيم والرائع الذي قام به المرحوم الدكتور وحيد رافت نائب رئيس الوفد، في قضية استرداد طابا، وألمنى كثيراً ألا يذكر الدكتور مفيد شهاب دور هذا الرجل العظيم في قضية استرداد هذه البقعة المباركة من أرض مصر.

والمعروف أن الدكتور مفيد شهاب يعلم جيداً هذا الدور الكبير الذي قام به المرحوم وحيد رافت، وكيف قاد الفريق المصرى في هذا الشأن.. لكن صدمنى الدكتور شهاب عندما تجاهل في حوار تليفزيونى الأسبوع الماضى دور وحيد رافت العظيم في مفاوضات طابا حتى عادت إلى أحضان الوطن.

والأمانة تقتضى أن نعطى للراحل الكريم وحيد رافت حقه كاملاً وإبراز دوره العظيم في هذا الشأن... فإذا كان الرجل قد رحل الى رحاب الله، فإن التاريخ سيظل يذكر له مواقفه الوطنية الخالدة ويسجلها له بأحرف من نور.. وهناك قصة لا بد للأجيال الجديدة أن تعرفها بشأن دور وحيد رافت في مفاوضات طابا وكيف بدأت وكيف انتهت.. الذى أعلمه أن الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك طلب من الدكتور مفيد شهاب أن يكون رسولاً له عند الدكتور وحيد رافت ويسأله بشأن حل أزمة طابا.. هل تكون مثلاً بالتراضى والتوافق، وعاد مفيد شهاب حاملاً إجابة الدكتور وحيد رافت إنما تكون بحكم قضائى بات ونهاى، ووافق الرئيس مبارك على إقتراح وحيد رافت، وطلب منه أن يكون على رأس فريق المفاوضات والمحكمين في هذه القضية، وقبل أن يوافق الدكتور وحيد رافت طلب الإذن من الزعيم الراحل فؤاد باشا سر اج الدين رئيس الوفد، وعقد الباشا اجتماعاً طارئاً للهيئة العليا للوفد التى وافقت بإجماع الآراء على طلب إسناد مهمة التفاوض والتحكيم للدكتور وحيد رافت،

⁶ <https://alwafd.news/essay/19836>

وبدأ الراحل الكريم يخوض معركة وطنية مع الجانب الإسرائيلي حتى انتهت بعودة طابا إلى مصر في 19 مارس 1989، بعد معركة دبلوماسية شرسة حينها أصدرت هيئة التحكيم حكمها التاريخي في جلسة علنية في جنيف بحضور وكيلي الحكومتين المصرية والإسرائيلية وأعضاء هيئة الدفاع لكل من الجانبين بإعلان عودة طابا إلى مصر، وانسحب آخر جندي صهيوني من طابا وتم رفع العلم المصري عليها.

هذا هو وحيد رافت الذي يتعمد كثيرون نسيانه في كل ذكرى تمر على تحرير طابا، والأخطر أنه يتم تجاهل الدور الكبير الذي لعبه بصفته رجلا وطنيا من طراز رفيع، فهل يليق ذلك أو يرضى به أحد؟!

ويظل السؤال الحائر الذي يبحث عن إجابة لماذا ننكر على الرجل حقه، في حين أنه الذي رفض عملية التراضي التي اقترحها مبارك، وأصر على أن تكون بحكم دولي حتى يقطع على إسرائيل أي عذر أو مكر، أو تراجع وأخذ الرئيس مبارك برأيه الذي كان قادراً على تحقيقه.

يرحم الله وحيد رافت الوطنى الأصيل والوفدى الكبير، والقامة الكبرى، وسحقاً لكل الذين يحاولون أو يسعون لإنكار دوره الرائع في عودة طابا وتحريرها من أيدي الصهاينة.



<https://youtu.be/70j9S5JoCQs>

أسرتي

مبارك متزوج من سوزان صالح ثابت المشهورة بـ سوزان مبارك، ولهما ولدان هما علاء وجمال، وله حفيدان من ابنه علاء هما محمد وعمر، وقد توفي حفيده محمد في 18 مايو 2009 عن عمر 12 سنة عقب



أزمة صحية حادة وله حفيده من ابنه جمال وهي فريده وولدت في 23 مارس 2010 في لندن^{[44][45]}.

رؤساء وزراء في عهده

وزارة ^[43]	من	إلى
أحمد شفيق	29 يناير 2011	3 مارس 2011
أحمد نظيف	يوليو 2004	29 يناير 2011
عاطف عبيد	10 أكتوبر 1999	9 يوليو 2004
كمال الجنزوري	4 يناير 1996	15 أكتوبر 1999
عاطف محمد صدقي	11 نوفمبر 1986	2 يناير 1996
على لطفي محمود	5 سبتمبر 1985	9 نوفمبر 1986
كمال حسن على	5 يونيو 1984	4 سبتمبر 1985
أحمد فؤاد محيي الدين	3 يناير 1982	5 يونيو 1984
محمد حسنى مبارك	16 أكتوبر 1981	3 يناير 1982



<https://youtu.be/xbvMqQPH2zE>



https://youtu.be/o_9DUgEdVoE

مبارك عامر 1975!!!



[https://youtu.be/ bjC-rbngvY](https://youtu.be/bjC-rbngvY)



<https://youtu.be/Joze8rFeDLo>



https://youtu.be/BQmj352_g9g

3. مبارك الذي كان!⁷

03 ديسمبر 1990

خطاب الرئيس محمد حسني مبارك في الاحتفال بتسليمه جائزه فرنسا الكبرى
السيد آلان بوهير رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي والرئيس الفخري لمركز
الدراسات السياسيه والاجتماعيه
السيدة جانيت برتيل الرئيس المؤسس للمركز
ضيوفنا الاعزاء السيدات والساده

ارحب بكم علي أرض مصر وانتم اعلام سياسه وفكر وقانون يشاركون بالجهد
والعطاء في مركز الدراسات السياسيه والاجتماعيه من أجل أهداف نبيله
وساميه تدعو الي تحرير الانسان في كل مكان من كل قيد ينال من انسانيته
ويعوق من حريته في التعبير أو ينتقص من حقه المشروع في تقرير مصيره وفي
الحياة في مجتمع السلام.

أرحب بكم علي أرض مصر وانتم قادمون من فرنسا الصديقه .. البلد العظيم
الذي شارك شعبه بأغلى التضحيات ورفع مفكروه وفلاسفته رايات الحريه
والاخاء والمساواه وأسهم بقيادته المستنيره علي مر العصور في تطوير بناء
انسان المجتمع الحر الذي يؤدي واجبه وهو مستمتع بحقه . واذا كنت في هذه
الكلمه أعبر من أعماقي عن مشاعر فائضه بالشكر الجزيل لشرف كبير أعز به
بحصولي من مركزكم للدراسات السياسيه والاجتماعيه علي جائزه حقوق
الانسان الديمقراطيه الحوار السلام فإن واجب الصدق والعرفان يقتضي ان
اقول ان هذه الجائزه ليست للواقف أمامكم الآن هي لرعيل من رجالات مصر
.. شاركوا بالفكر المستنير والعمل الدائب والايمان العميق علي المستوي
العالمي والمستوي الاقليمي في نهضه حقوق الانسان في هذا القرن العشرين
الذي تقترب من نهايته.

فليس من شك في أنكم تعرفون ان مصر أدت دورا أساسيا في وضع مبادئ
الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي قررته الجمعيه العامه للأمم المتحده في
العاشر من ديسمبر عام 1948 بعد مولد الأمم المتحده في أعقاب الحرب
العالميه الثانيه .. كان ممثل مصر في اللجنه الدوليه التي وضعت هذه الوثيقه
الانسانيه الرائده هو الاستاذ الدكتور محمود عزمي الكاتب الكبير والمفكر
الانساني البارز .. وليس تجاوزا أن أقول ان هذه الجائزه التي قدمتموها لي

⁷<https://web.archive.org/web/20090107185819/http://www.sis.gov.eg:80/Ar/Politics/PIstitution/President/Speeches/000001/0401010200000000000638.htm>

تحمل معني التحيه لدور الدكتور عزمي في أوائل الاربعينات كما تحمل التحيه لممثلي مصر الذين شاركوا في صياغه العهد الدولي للحقوق المدنيه والسياسيه و العهد الدولي للحقوق الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه اللذين صدرا عن الجمعيه العامه للأمم المتحده في ديسمبر من عام 1966 ثم اتفقيه ازاله كافه اشكال التمييز ضد المرأه في ديسمبر من عام 1982 ومصر عضو في كل اللجان الدوليه المكلفه بمتابعه تنفيذ هذه المواثيق.

واسمحوا لي أن اقول أيضا ان الجائزه موجهه أيضا لخدام القانون وحماه سياده القانون في مصر علي مر العصور سواء من رجال القضاء الجالس أو رجال القضاء الواقف .. ونحن في مصر نعتز بقضائنا في حاضرننا وعلي مدي ماض طويل ونجل قدسيته ونفاخر باستقلاله الكامل .. وليس مبالغه مني ان أسجل أمامكم ان بعض أحكام القضاء المصري في عدد من القضايا السياسيه المشهوره تجري كلماتها علي السنه الجماهير وفي مقالات الكتاب جزءا ثمينا من تراثنا الحضاري في حمايه حقوق الانسان.

وأتم اليوم ايها الاخوه والاخوات قد حضرتم الي مصر بعد ان أجريت الانتخابات العامه لعضويه مجلس الشعب التي اشرف عليها بحكم نص الدستور حوالي 2087 مستشارا من رجال القضاء وشارك فيها 2861 مرشحا من مختلف الاحزاب ومن المستقلين .. تنافسوا علي 444 مقعدا في 222 دائره انتخابيه ولست في حاجه الي أن اسجل أن هذه الانتخابات جرت في نزاهه كامله وتوفرت لكل اجراءاتها حصانه قانونيه كامله.

إن ايماننا لا يتزعزع بأن التصويت الحر هو القاعده الراسخه لمشاركه الجماهير في اتخاذ القرار .. وفي رقباه السلطه التشريعيه وعلي اعمال السلطه التنفيذيه. فبغير تصويت حر .. لا ديمقراطيه .. وبغير ديمقراطيه .. لا تطور ولا تنميه وبغير تعدد الاراء الحره في بناء التطور والتنميه فإن النتائج العمليه بالغه خطوره علي البناء والانسان معا.

لقد واجهنا تجربه لسنوات ليست بالقليه بعد ثوره 23 يوليو 1952 والتي اختارت النظام الجمهوري .. واتجهت الي الاعتماد علي التنظيم السياسي الواحد سبيلا للبناء وكان لذلك الاتجاه ظروف موضوعيه ليس في هذا العرض السريع ليس فيه مجال طرحها علي حضراتكم .. ثم خلصنا الي نتيجته واضحه أكدت الاقتناع بأن الديمقراطيه الاجتماعيه لن تغني عن الديمقراطيه السياسيه .. وقاد الرئيس الراحل أنور السادات حركه تصحيح جذريه في

السبعينيات تقوم علي تعدد الاحزاب والتلاحم الديمقراطي الواحد سياسيا واجتماعيا وتم تعديل الدستور.

وتوليت المسئولية الاولى والبناء الديمقراطي في مرحله الميلاد .. وتعاونت معي كل القوي الوطنيه في انتقال جذري الي بناء ديمقراطي راسخ الجذور اتسعت ساحته الكبرى لكي تنطلق حريه التعبير الي اقصي مداها وازدهرت الاراء المتعدده بتسعه احزاب تمثل مختلف التيارات الفكرية ولها صحفها العديده التي تنشر ما تشاء .. ولم ولن يقصف قلم واحد .. لم ولن يتعرض صاحب رأي لأي عنت ,بسبب الرأي الذي يبديه.

وهكذا ترون ايها الساده ,ان مصر كانت لها المبادره ومنذ اكثر من خمسة عشر عاما في ادراك الصياغه الجديده للعالم الجديد والذي يقوم علي احترام حقوق الانسان . في مجتمع حر يحترم ارادته ويسعي الي تحقيق السلام العالمي وكلكم تذكرون ان مصر طالبت بالسلام في هذه المنطقه من العالم و حطمت حوائط الاحقاد والكراهيه وعدم الثقه وحروب الثأر المستمر .. ونفذت السلام وتحترم السلام وتحمي السلام بكل ما أوتيت من قوه.

وهذا هو المبدأ الساطع الذي دفعنا الالتزام الكامل به الي موقف الرفض الكامل لاحتلال العراق لارض الكويت بالقوه المسلحه والغاء وجود دوله مستقله ذات سياده وسنظل ندافع عن حقوق الانسان الكويتي علي أرضه وفي بلده الحر ومن منطلق احترام الشعوب في تقرير مصيرها فاننا نؤيد حق الشعب الفلسطيني في ارضه ومصيره . وننادي بان تتكاتف كل الجهود الدوليه بعد انتهاء ازمه الخليج لكي نصل الي الحل المشروع للقضيهِ الفلسطينيهِ.

لقد اصبحت تجربه المصريهِ في الديمقراطية السياسية نظاما وممارسه حره وتطبيقا ملتزما .. وكذلك تجربه السنغاليهِ .. قدوه ومناة لعدد من الدول الافريقيهِ لكي تنحو نفس السبيل .. لا خضوعا للضغوط الديون وما تفرضه المؤسسات الدوليه كشرط للمعونات .. بل اقتناعا بأن التعدديه الحزبيه هي الطريق الصحيح للبناء الصحيح وقد رأت شعوب هذه الدول بحق انه لا تنميه اقتصاديه بغير ديمقراطيه وليس سرا ان هذه الدول التي لجأت الي نظام الحزب الواحد بعد حصولها علي الاستقلال إصبحت اكثر فقرا مما كانت عليه قبل الاستقلال منذ ثلاثين عاما.

ان المشاركة الشعبيه في عمليه التنميه هي سبيل التطور والنجاح .. ولن تتحقق المشاركة الشعبيه الا بالديمقراطيه واحترام حقوق الانسان وأرجو أن أقرر أمامكم حقيقه موضوعيه عن الظروف المحيطه بدول العالم الثالث ان

انتقال أوروبا الشرقية الى التعددية الحزبية والحرية الاقتصادية في بضعة أشهر لا يعني ان دول العالم الثالث كلها تستطيع أن تحقق ذلك وفي مثل هذه الفترة الوجيزه فإن بعض هذه الدول لها أوضاعها ذات الجذور المتشعبهفي تكوينها الاجتماعي القبلي وما يفرضه هذا التكوين من عادات وتقاليده موروثة .. كما انها لا تزال تعاني من التخلف عن سباق التطور في بنيتها الاساسيه الى جانب القصور في وسائل التعليم والنقص في مصادر الثقافه.

ولكنني احسب ان الدول الافريقيه مندفعه الى الطريق الصحيح . وقد أسهمنا بجهده كبير كدوله أفريقيه في انجاز الاتفاقية الافريقيه لحقوق الانسان والشعوب في الثمانينات .. كانت الانطلاقة الاولى قد بدأت بالاقتراح الذي تقدم به الرئيس ليوبولد سنجوري مؤتمر القمة الافريقيه الذي انعقد في الخرطوم في أغسطس 1987.

السيدات والساده

ان رحله اقرار حقوق الانسان رحله طويله وشاقه .. ولكنها الرحله المضمونه المحققه للأمن والسلام في نهايه المطاف .. ونحمد الله اننا نري اليوم كثيرا من الثمار الناضجه والمروج الخضراء .. بعد ان كانت الارض يابسه بلا زرع أو ثمار. إن الكفاح الانساني قادر دائما ان يصل الى مبتغاه .. مهما كانت العقبات ونحن نؤمن بالقول الشهير المأثور لقد ولدتنا أمهاتنا احرارا .. ولن يستعبدنا أحد .. وديننا الاسلامي يدعو الى الشوري ويعلي حريه الانسان وكرامته وأدميته وينادي باحترام الحقوق والواجبات في مجتمع مترابط سماته التسامح والحب والرحمه . ولا فرق بين عربي واعجمي الا بالتقوي واحترام تعاليم السماء.

ايها السيدات والساده

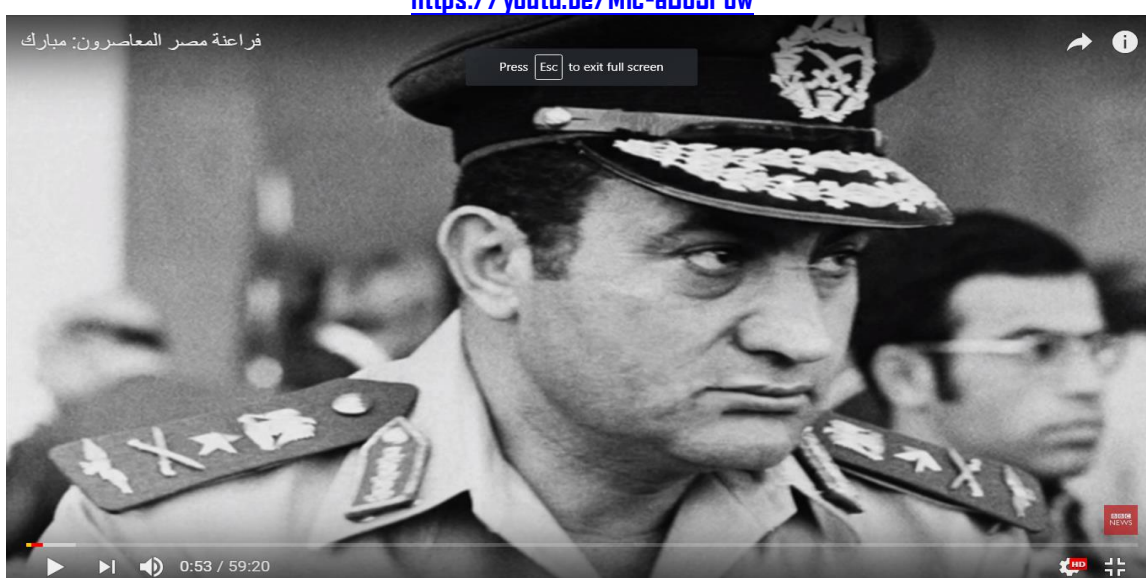
إن الصياغه الجديده لعالم جديد تؤمن فيه حقوق الانسان وتتوافر فيه حياه السلام بين الشعوب بعيدا عن التهديدات المدمره للبشريه .. هذه الصياغه مسئوليها جماعيه تشارك فيها الدول الكبرى والصغيره الغنيه والفقيره والمتقدمه والآخذة بسبل التطور .. فنحن نعيش في عالم صغير قربت بينه الاتصالات العصريه الخارقه .. وما يقع في أقصى الشمال له صده في أقصى الجنوب .. والعكس صحيح .. كما انه لا يمكن ان ينقسم هذا العالم .. الى فريق السعداء وفريق التعساء .. والحكمه تقنعنا بأن لا سعادته علي حساب شقاء الآخرين. وأخيرا ولا آخر .. أكرر لكم التحية والعرفان.

وأكرر الشكر علي فضل حضوركم .. الذي أتاح لنا هذا اللقاء العائلي السعيد
وأرجو لكم أقامه طيبه علي أرض مصر مصر الديمقراطية .. مصر الحوار .. مصر
السلام .. مصر حقوق الانسان. وفقنا الله وأياكم
والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

هل كان مبارك جاداً وهو يقول

بغير تصويت ح... لا ديمقراطية... وبغير ديمقراطية... لا تطور ولا
تنمية وبغير تعدد الآراء الحرة في بناء التطور والتنمية فإن النتائج العملية
بالغنى الخطورة علي البناء والانسان معا؟؟؟

لو كان جاداً ما قامت الثورة ضده في 25 يناير 2011



4. مبارك "أحلام السلطة وكوايس الشحى" .. الحلقة 15 .. كيف أقنع فؤاد محيى الدين

مبارك برئاسة الحزب الوطنى .. ظهر فى صورة الرئيس المناوئع .. يرتدى ملابس

سفارى صناعة مصرية وأمس بعدم رنثس النهانى فى الصحف⁸

الأحد، 06 يوليه 2014 01:00 م



خلال السنوات الأولى لحكم مبارك لم تظهر ملامح واضحة للنظام السياسى، ولم يبد مبارك أى إشارة على نيته فى إجراء تغيير جذرى فى شكل السلطة والمؤسسات، وبدا حريصا على إرضاء القيادات السياسية من رجال السادات، وفى نفس الوقت طمأن المعارضة وأفرج عن المعتقلين، وتصورت المعارضة أن هناك إمكانية لإجراء تغييرات جذرية، والانتقال من حكم الفرد، وسارعت بمحاصرة الرئيس الجديد بالمطالب، لكنه كان فى مرحلة جس نبض، وفرجة، كان الصف الثانى من رجال السادات يراها فرصة للصعود إلى الصدارة، كان مبارك بطبيعته حذرا، وقضى 5 سنوات نائبا للرئيس السادات «تفرج واستمع ورأى» وكون خبرة ولم يبد راغبا فى الاستعانة بمن لا يعرفهم من اليسار أو اليمين، وتعامل مع من وثق فيهم، من نظام الرئيس السادات، وتعلم من السادات ألا يضع أوراقه كلها فى يد واحدة، ويترك مساحة من المنافسة والصراع، تسمح له بالمناورة. مبارك لم يكن هو الرئيس الخالى من الخبرات، حتى لو بدا أنه يجيد لعب دور الموظف، فقد انخرط فى ملفات سياسية مهمة، واطلع على تقارير تكشف معلومات عمّن يحيطون به، خارج وداخل السلطة، وخاض صراعات على السلطة مع منصور حسن وغيره، وبدأ حكمه وهو يبدو حريصا على الاستماع لكل الأطراف، مع الاحتفاظ برأيه، ونواياه وقراره، وقد

⁸<https://www.youm7.com/story/2014/7/6/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-15-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D9%82%D9%86%D8%B9-%D9%81%D8%A4%D8%A7%D8%AF/1761413>

كان دائما ما يقول، إنه يستمع للجميع، ويكون عليه اتخاذ القرار وكل واحد عاوز مصالحه وصاحب القرار شايف كل الزوايا.

مبارك تسلم سلطة هادئة نوعا ما، باستثناء شباب متعصب أو غاضب ومعارضة قلقة، البلد ليس في حالة حرب، وكانت لديه فرص لإعادة علاقات مقطوعة مع الدول العربية واستعادة المعارضة التي اعتقلها السادات أو قاطعها، لم يواجه صراعا على السلطة مثلما جرى مع جمال عبدالناصر وأنور السادات، ولا فكر في خوض حرب أو اتخاذ قرار سلام، واجه تداعيات وآثار سياسات سلفه أنور السادات، كانت خيوط الساسة ممتدة أمامه.

لا يحب التغيير ويحتفظ برجال السادات



أول أيام يناير 1982 ألقى حسنى مبارك أول خطابه، قال فيه، إنه لا يفضل التغيير وإن مجلس الشعب باق إلى أن يتم مدته الدستورية، و«لا أرى داعيا إطلاقا لانتخابات جديدة»، تعلق بالحالة الأمنية وأراد أن يطمئن قيادات الحزب الوطنى وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والحكومة أنه لا تغيير فى الوجوه والشخصيات التى تركها السادات، ورد على من يطالبون بالتغيير: «لا أطلب من الأحزاب السياسية السكوت ولكن تفهما مشتركا للمصلحة العليا لمصر.. أنشد الاستقرار ولكن التغيير سيتم كلما اقتضته الظروف وبعد دراسته جيدا» كان حريصا على طمأنة رجال السادات الذين سارعوا إليه بالسلطة، ويريد أن يتعرف على مراكز القوة ومواطنها، وألا يصدم المعارضة ويعلن أنه يسير على النظام السابق.

وفى الوقت نفسه سعى مبارك لإرضاء الجميع وكان يرد مبتسما لمن يسأله عن سياسته «أنا اسمى حسنى مبارك» وهى إجابة حمالة أوجه، يقول إنه ليس جمال عبدالناصر ولا أنور السادات، لكنه



لم يقل أبدا خلال هذه الفترة ما هى بالضبط خطته وسياساته، ولم يكن هو مثل أى منهما بالفعل، فلم يكن طموحا للسلطة جاهزا لها كما عبدالناصر ولا هو رئيس يحب الصدمات المفاجئة ويعشق الأضواء ويسعى لبناء جماهيريته فى الداخل والخارج، بدا محيرا وهو يسعى لإرضاء الجميع، من جهته أرضى الحزب الوطنى وقبل رئاسته، وبالنسبة للأحزاب التى تصادمت مع السادات

منحها وعودا بالتغييرات وأعاد إصدار صحيفة الشعب لحزب العمل التى كانت صودرت بعد حملة سبتمبر، وحرص مبارك فى العام الأول لحكمه على الاحتفال بثورة 15 مايو وثورة 23 يوليو، وفى خطابه احتفالا بثورة التصحيح التى قادها السادات قال: «إن العمل الكبير الذى قاده الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى مثل هذا اليوم سنة 1971 هو حدث تاريخى له دلالتة وانعكاساته العميقة»، ولما جاء موعد الاحتفال بثورة يوليو ألقى خطابا أكد فيه «أن الثورة التى قادها ابن مصر العظيم جمال عبدالناصر كانت تجربة فريدة كتب بها الشعب المصرى صفحة جديدة فى سجل الكفاح الإنسانى وأثبت قدرته الفائقة على العطاء المستمر والتجديد الخلاق والإبداع المستنير» وكأنه كان يريد أن يبدو غير منحاز للسادات ولا لعبد الناصر، وبدا مبارك حريصا على منح كل تيار ما يريده، وهو أمر حير بعض من حاولوا تصنيفه سياسيا، فقد كان يعيد التذكير بجمال عبدالناصر بعد سنوات تعرضت فيها فترة حكمه لانتقادات وهجمات، كان آخرها مذكرات عثمان أحمد عثمان أحد أهم شركاء السادات فى الحكم وصهره، وهى المذكرات التى بدأت جريدة مايو الناطقة باسم الحزب الوطنى، نشرها عام 1982، وشن فيها عثمان هجوما على عبدالناصر، أثار غضب الناصريين، وردوا عليه بملفات وكتب تنتقد وترصد ما اعتبرته فسادا وتداخلا للسلطة مع النفوذ بين عثمان والسادات، وهو ما اضطر مبارك لإبعاد عثمان أحمد عثمان ورفض مقابلاته.

الرئيس المتواضع يرفض النفاق ويصالح المعارضة



كانت الصورة التى بدا عليها مبارك، صورة الرئيس البسيط المتواضع، الذى يتحدث بلغة بسيطة، تصل أحيانا إلى الكلام والجمال الصادمة، كان يرتدى بذلات محلية من الكتان أو «سفارى» صناعة مصرية، ويحمل أوراقه بنفسه، وكثيرا ما كان يبدو ضجرا من التصوير والبروباغندا، وكان يقول «ماحدث يفتح لى باب العربية.. كفاية تصوير بقى بلا هوسة». كما أعلن فى بدايات حكمه رفضه للنفاق، والتهانى التى تنشر فى الصحف، وأنه ضد إنفاق المال العام على التهانى، وبالفعل أصدر توجيهات بعدم نشر إعلانات التهانى، وإن كانت الإعلانات لم تتوقف أبدا فى الصحف، كما كان مبارك يؤكد لمن يلتقيهم أنه حريص على أن يصحو مبكرا ويلمع حذاءه بنفسه، وكانت هذه الصورة قد أزالته الكثير من الخوف والترقب لدى جمهور لم يكن يعرف شيئا عن الرئيس الجديد، ويُحار فى توجهاته الاقتصادية والاجتماعية.

بعد أسابيع من اغتيال السادات أفرج مبارك عن جميع المعتقلين السياسيين الكبار في نوفمبر 1981 واستقبلهم في القصر الجمهوري، كان السياسيون الذين اعتقلهم الرئيس



السادات ضمن حملة سبتمبر ما زالوا في سجن ملحق مزرعة طرة وفاز في الاستفتاء، لكنه لم يقرر إخراجهم فوراً، وأرسل إليهم من يطمئنهم ويخبرهم أن الرئيس سوف يفرج عنهم بعد انتهاء أربعين الرئيس السادات، وبعد الاستفتاء تلقى المعتقلون رسالة عبر مأمور السجن عن طريق من الدكتور «أسامة الباز» مستشار الرئيس الجديد مؤداها: «أنه تقرر الإفراج عن المعتقلين السياسيين على دفعات، وأن ذلك سوف يبدأ تنفيذه بعد أربعين الرئيس السادات..» يومها أبدى بعض المعتقلين غضبهم وقال الأستاذ فتحى رضوان، إن الرئيس الجديد يحكم طبقاً لعقلية سلفه بينما رأى فؤاد سراج الدين أن مبارك ربما يخشى اتهامه بنقض قرارات السادات. وتحسنت المعاملة للمعتقلين في السجن وسمح لهم بالصحف والزيارات وفتح أبواب الزنازين، وبعد أربعين السادات بدأ الإفراج عن المعتقلين واستقبلهم الرئيس حسنى مبارك في قصر «العروبة»،

ويقول هيكـل.إنهم اتفقوا على أن يتحدث عنهم فؤاد سراج وكانوا حوالى 25 (صافحنا الرئيس واحدا واحدا، وإلى جواره الدكتور فؤاد محيى الدين وكان نائباً لرئيس الوزراء، وقال مبارك للسياسيين: إحنا آسفين على اللى حصل وتتمنى نفتح صفحة جديدة، ولا نريد أن



ننبش في الماضى، وتحدث فؤاد سراج الدين ووجه الشكر لمبارك وطالب بأن يبدأ عصراً جديداً. لكن الدكتورة نوال السعداوى وكانت واحدة من الـ 25 الذين شملتهم دفعة الإفراج الأولى، حضرت اللقاء وقالت إنها اعترضت على إنابة فؤاد سراج الدين) وتقول نوال: كنا ثلاثة وعشرين، واحد وعشرين رجلاً، وامرأتان فقط، أنا واحدة منهما: قلت كيف ينوب عنا أحد دون أن نعلم؟ هذا تصرف غير ديمقراطى وتقول: كنت أرتدى حذاءى الكاوتش أخفيت داخله رسالة أطلب فيها بالتحقيق فى جريمة اعتقالى دون سبب، أخرجت الرسالة

من حذائي وناولتها لرئيس الدولة، قرأها كلها حتى آخر سطر ثم قال لي: معلهش يا دكتورة نوال.

وألقي مبارك خطبة عن نظامه الجديد في ظل الديمقراطية والحرية والقانون، علينا أن ننسى الماضي ونتطلع إلى المستقبل، قال: بلاش ننبش القبور، علينا أن ننسى ما فات، ننتظر ما يفعله الرئيس الجديد، وتقول نوال: لم يعبر فؤاد سراج الدين عما كان يجيش في صدرى، رفعت يدي وطلبت الكلمة، وقلت كل ما عندي في أقل من خمس دقائق، تشجع بعض المسجونين الآخرين وطلبوا الكلمة.. وفجأة رأيت محمد حسنين هيكل ينظر في ساعته فوق معصمه وقال: أظن أن وقت السيد الرئيس ثمين ولا يسمح بمزيد من الكلمات واقترح قفل باب الحديث. وقالت نوال: في لقاء لي مع محمد حسنين هيكل بعد شهور سألته: هل وقت الرئيس أثمن من وقت ثلاثة وعشرين شخصا دخلوا السجون دون جريمة؟ وإذا كان هو لم يقفل باب الحديث لماذا تقفله أنت وكنت مسجوناً معنا؟ ثم لماذا لم تأخذوا رأينا في موضوع إنابة فؤاد سراج الدين ليتكلم عنا؟ ألم تفعلوا بنا ما يفعله أى حاكم ديكتاتور رغم أنكم تكتبون عن الديمقراطية؟!

ونظر هيكل لشريف حتاتة وقال: الدكتورة نوال صعبة أوى مش كده ولا إيه يا دكتور شريف؟ ابتسم شريف بهدوء وقال: نوال تعبر عن رأيها وهذا حقها.



الرئيس لا يقاوم الحزب الوطنى



لم يقاوم مبارك إلحاح قيادات الحزب الوطنى بالدخول لرئاسة الحزب، ولم يستمع لمطالب المعارضة بالابتعاد عن الحزب، واختار أن يبدأ حكمه بأول صفقة مع قيادات الحزب الوطنى، خاصة أن عددا من القيادات ومنهم كمال الشاذلى وصفوت الشريف ويوسف والى، كانوا في الصف الثانى للحزب والنظام،

وكانوا يقدمون أنفسهم للرئيس، وكان الدكتور فؤاد محيى الدين أمين عام الحزب، يعرف مثل غيره أن ابتعاد الرئيس عن الحزب معناه نهايته، ورأى فؤاد محيى الدين بنفسه كيف انهار حزب مصر عندما تركه الرئيس السادات إلى الحزب الوطنى. قاوم مبارك خلال الشهور الأولى من حكمه دعوات قيادات الحزب الوطنى بقبول رئاسة الحزب الوطنى، وكانت المعارضة ترى أن يبتعد الرئيس عن الحزب الوطنى حتى يكون بعيدا عن تحمل مسؤولية قراراته، لكنه كان يرد دائما بأنه لو ترك الحزب يقع.



أبقى مبارك على حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين آخر حكومات السادات، ولم يغير منها سوى وزير الداخلية النبوى إسماعيل، وكان مبارك فى مرحلة استكشاف للسياسيين والحزبيين، ويعلم الكثير من التفاصيل حول القيادات وأمور السياسة، وأن كثيرا من الساسة الذين عملوا مع السادات مستعدون للعب الدور نفسه معه، ورأى كيف أن قيادات حزب مصر هرولوا مع السادات عندما أعلن عن نيته لتشكيل الحزب الوطنى، وبالرغم من ست سنوات رأى فيها ودرس، فإنه كرئيس وحسب طبيعته، بدأ عملية جس نبض، وبدأ راغبا فى أن يرد الجميل لطاغم النظام الذى سهل له تولى الرئاسة، وكان يعلم أن من يشغلون الأماكن فى الحزب والحكومة هم من يملكون مفاتيح الدولة، صحيح هم مستعدون للتعاون مع الكرسى، لكنهم قادرون على تعطيل المراكب، وقال مبارك، إنه كان يعتبر نفسه فى مهمة استكشاف، يتعرف فيها على «الجو» الذى سيعمل فيه، ويبدو أن الدكتور فؤاد محيى الدين كان أحد الذين لعبوا دورا فى إيهام مبارك بأنه بدون الحزب أو التنظيم السياسى يفقد القدرة على التواصل مع الشارع والمواطن واتخاذ القرارات.



الدكتور فؤاد محيى الدين تولى مناصب وزارية فى حكومات السادات، وهو شخصية ذات طموح، أدرك مبكرا أن السياسة هى الطريق لامتلاك السلطة،

وكما ذكر الكاتب الراحل أحمد بهاء الدين فإن فؤاد محيى الدين عندما كان طالبا بكلية الطب فى منتصف الأربعينيات أخبر صديقه أحمد بهاء الدين بأنه سوف يتخرج فى كلية الطب ويدرس بها ثم يصبح وزيرا فرئيسا للوزراء، الأمر الذى تحقق بعد 37 عاما عندما اختاره مبارك لتشكيل أول حكومة بعد ثلاثة شهور من حادث المنصة.

كان فؤاد محيى الدين فى كلية الطب ضمن اليسار، عضو لجنة العمال والطلبة، وكان يعتبر ثورة يوليو انقلابا، لكنه انخرط فى التنظيمات التى أنشأتها الثورة، بدأ



بهئية التحرير، ثم الاتحاد القومى، وأخيرا الاتحاد الاشتراكى، تولى الدكتور فؤاد محيى الدين منصب محافظ الشرقية 1968 والإسكندرية 1970 والجيزة 1971، وكان يخطب عن الاشتراكية أيام عبدالناصر ثم تطور من السادات وانهاز لسياساته، وعرف بطموحه وقدرته على التعامل مع المتغيرات منذ كان ضمن القيادات الطلابية ثم قيادات الاتحاد الاشتراكى، ثم حزب مصر فالحزب الوطنى، الذى شهد أعلى مراحل صعوده وقدراته التنظيمية والسياسية.

تخرج فؤاد محيى الدين فى كلية الطب عام 1949 وحصل على الدكتوراه فى الأشعة عام 1961 ونجح فى انتخابات مجلس نقابة الأطباء عشر سنوات «1956-1965» وتولى منصب سكرتير عام النقابة وكان بداية صعود نجمه السياسى، ونجح فى انتخابات مجلس الأمة وظل نائبا لمدة سبعة عشر عاما، دخل الوزارة أول مرة وزيرا للحكم



المحلى والتنظيمات الشعبية بعد حرب أكتوبر 1973، ثم وزيرا للشباب عام 1974، وتولى وزارة الصحة فى الفترة من 1974 إلى 1976، واستمر فى حكومة الدكتور مصطفى خليل التى تشكلت عام 1978 بعد زيارة السادات للقدس ومبادرة السلام. وفجأة تم استبعاده نهائيا من التشكيل الوزارى، حتى قرر الرئيس السادات ترؤس الحكومة بنفسه فى مايو 1980، واختار فؤاد محيى الدين نائبا لرئيس الوزراء، وأسند له الإشراف على اجتماعات مجلس الوزراء وتقديم برنامج الحكومة.

رحل الرئيس السادات ولعب فؤاد محيى الدين دورا مهما فى حسم الرئاسة لمبارك، وبدا فؤاد محيى الدين هو الشخص المناسب أمام مبارك ليتراأس الحكومة



الأولى، وكان هو أول وآخر اختيار لرئيس حكومة قادم من عالم السياسة وليس من التكنوقراط، كما اعتاد مبارك أن يفعل بعد ذلك، وحتى سنواته الأخيرة.

صعود الصف الثاني لرجال السادات



ضمت حكومة فؤاد محيى الدين وزراء من حكومة السادات الأخيرة، مثل المشير أبوغزالة، وماهر أباطة، وزير الكهرباء واستمر كل من ماهر أباطة والمشير أبوغزالة فى الحكومات التى شكلها مبارك، حتى خرج كل منهما فى ظرف مختلف، وشهدت أيضا أسماء للمرة الأولى ومنهم وزراء لم يغادروا الوزارة طوال ثلاثة أرباع فترة حسنى مبارك، ضمت الحكومة محمد صفوت الشريف وزيرا للإعلام لأول مرة، والدكتور يوسف والى، وكلاهما الشريف ووالى لعبا أخطر الأدوار فى نظام مبارك، وعمق الحياة الحزبية، وفتح جبهات من الموالين داخل الأحزاب السياسية، تمهيدا لفتح جبهات متصارعة داخل كل حزب.

كما لعب صفوت الشريف دورا مهما فى الإعلام، وامتلك قدرات مكنته من إدارة المناورات والمؤامرات داخل المطبخ السياسى والأحزاب طوال ثلاثين عاما، كان يمارس الصعود خطوة خطوة، ويبنى مع شخصيات مثل كمال الشاذلى حلفا سياسيا سوف يلعب الدور الأهم فى تاريخ الحياة السياسية والحزبية فى مصر، لعب صفوت الشريف ويوسف والى دورا فى إنهاء أى منافسة للحزب الوطنى.

ودخل الدكتور كمال الجنزورى وزيرا للتخطيط لأول مرة وزيرا، ومعه الشيخ جاد الحق على جاد الحق وزيرا للأوقاف حتى تولى مشيخة الأزهر فى 17 مارس، حيث تولى الشيخ إبراهيم الدسوقي وزارة الأوقاف خلفا له، والدكتور محمد صبرى زكى، والمستشار عادل عبدالباقى وعادل طاهر واللواء حسن أبوباشا والدكتور فؤاد هاشم. ويروى الدكتور كمال



الجنزورى فى مذكراته كيف تم اختياره وزيرا بعد سنوات قضاها فى مناصب مختلفة «فى 4 يناير 1981، تم تعيينى وزيرًا للتخطيط فى الوزارة الجديدة، برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين وحينما عرض الدكتور فؤاد على الرئيس الأسماء المرشحة للمجموعة الاقتصادية، لم يشر فيها إلى مرشح لوزير التخطيط، ويقول الجنزورى، إنه كان خلاف بينهما منذ كان الجنزورى محافظا لبنى سويف» وعند تشكيل الوزارة، سأل الرئيس من هو وزير التخطيط فصمت الدكتور فؤاد، ويقول الجنزورى إنه ظل يراوغ، ويسأل آخرين عن وزير للتخطيط ورشحوا له الجنزورى، وفى صباح يوم تشكيل الوزارة تسرب إلى الصحافة قائمة بالوزارة الجديدة، رغم عدم إعلانها رسميًا، وبدأت اللقاءات فى مجلس الوزراء، ولم يخبرنى أحد بشيء، وفى الساعة الخامسة بعد الظهر، طلبنى سكرتير الدكتور فؤاد ليخبرنى أن رئيس الوزراء يريد أن يرانى بعد نصف ساعة، وذهبت إلى مجلس الوزراء، ولم يبد أدنى قدر من الترحيب، بادرنى بالقول بما يفيد تعيينى وزيرًا للتخطيط، فقلت طيب وخرجت دون أن أجلس.

رئاسة الحزب الوطنى.. نهاية البداية



فى 26 فبراير 1982 قبل مبارك رئاسة الحزب الوطنى، وكانت نهاية البداية بالنسبة للرئيس الجديد، رافضا مطالب المعارضة بأن يظل الرئيس مستقلا، وكان الحزب الوطنى خليطا من الاتحاد الاشتراكى ورجال السادات، كان قبول مبارك لرئاسة الحزب الوطنى مؤشرا على أنه ليس لديه تصورات مختلفة عما هو قائم وأنه ينوى إدخال تعديلات من دون رغبة فى إجراء تغييرات ضخمة، أو الانقلاب على ما كان من سياسات، وفى فبراير 1982 دعا الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم اليسار واليمين والوسط، إلى المؤتمر الاقتصادى لمناقشة وضع الاقتصاد المتردى وبالفعل اجتمعوا وتناقشوا وأصدروا توصيات، تم وضعها فى الأدراج ولم تظهر مرة أخرى وكانت هذه آخر مرة يستدعى فيها مبارك الخبراء.

كانت الأحزاب السياسية حديثة عهد، بدأت منتصف السبعينيات عندما أعلن السادات تقسيم الاتحاد الاشتراكى إلى منابر الوسط للرئيس، واليمين للأحرار، واليسار للتجمع، ثم تحولت المنابر إلى أحزاب كان منها حزب مصر ثم الأحرار والتجمع وظهر حزب العمل الاشتراكى، برئاسة المهندس إبراهيم شكرى وبعد ذلك ظهر حزب الوفد، حتى أعلن السادات تشكيل الحزب الوطنى الذى ورث حزب مصر، وحصل على مقاره وممتلكاته. وانتهى عهد السادات بتصادم

أغلقت على أثره الصحف التى كانت الأحزاب تصدرها أغلقت جريدة الشعب والأهالى لكن حسنى مبارك أعادها فى بداية حكمه. وعندما شكل فؤاد محيى الدين وزارته الثانية فى أغسطس 1982 دخلها اللواء يوسف صبرى أبو



طالب والدكتور وجيه شندى والدكتور مصطفى السعيد وزيرا للاقتصاد وسيخرج بعد ذلك فى أعقاب قضية تجارة العملة، وتوفيق عبد إسماعيل للسياسة، ثم يجرى تغيير محدود فى مارس 1983 هو الفريق سعد مأمون والدكتور محمد ناجى شتلة للتموين والمهندس محمد السيد الغرورى وتستمر حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين.

ضد الفساد.. عصمت ورشاد وتوفيق



فى أول خطاب له أعلن «لن أقطع على نفسى عهدا لا أستطيع تنفيذه ولن أخفى الحقيقة عن الشعب ولن أتهاون مع الفساد والفوضى وانتهاك القانون» وبالفعل بدأ بإجراءات تجاه بعض المقربين من السادات ومن اتهموا بأنهم جمعوا ثرواتهم عبر صلاتهم السياسية، حيث بدأت التحقيقات مع عصمت السادات وأبنائه بتهم الفساد المالى والتربح والاتجار غير المشروع، وكانت محاكمة عصمت السادات ورشاد عثمان القيادى بالحزب الوطنى وأحد حلفاء السادات الذين كان يثق بهم، وتفجرت قضية توفيق عبدالحى رجل الأعمال الذى اتهم عام 1982 باستيراد 426 طنا من الفراخ الفاسدة وبيعها للمصريين وقضايا قروض بدون ضمانات، وعندما استدعته النيابة اكتشفت هروبه لسويسرا، وكان توفيق على صلة بعثمان أحمد عثمان صديق الرئيس أنور السادات وأحد أعمدة نظامه وصدرت أحكام غيابية على توفيق عبدالحى تم نقضها بعد سنوات، متزامنة مع تفجر عدد من قضايا الفساد والمحاكمات لرجال مقربين من السادات، لم تتسع لتشمل عملية تطهير كاملة، أو تقترب من بنية نظام كان يستقطب المستفيدين. لم يستمع مبارك لمطالب المعارضة التى عادت فى بدايات حكمه لتقدم مطالب بالتغيير إلى ديمقراطية، واكتفى بمحاكمات لبعض رجال السادات كمؤشرات على أنه سيبدأ عصرا جديدا، وبالفعل انشغلت وسائل الإعلام بمحاكمات لعصمت السادات شقيق الرئيس الراحل، ورشاد عثمان، المليونير السكندرى الذى كان يقود الحزب الوطنى فى الإسكندرية، وهى محاكمات صورها الإعلام الرسمى على أنها دليل

تحول في سياسات مبارك تجاه الفساد، حتى لو اقترب من أشقاء الرئيس السابق.

واشتهرت مقولة مبارك في بدايات حكمه «الكفن مالوش جيوب» العبارة التي اشتهرت في بدايات عهد مبارك وعادت في نهايته كمثال على تغيرات جرت في المجتمع. وفي المجمل حرص على أن يبقى على كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للرئيس السادات ولم يبد أنه لديه الرغبة في إحداث تغيير كبير أو انقلاب على ما كان متبعاً من سياسات، وأعلن في خطابه أمام مؤتمر الحزب الوطني استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي مع نية دعمها وتعزيزها، بالرغم من أن الانفتاح الاقتصادي كان أحد أكثر السياسات التي واجهت انتقادات من الاقتصاديين ووصفه بعض رجال السادات بأنه «انفتاح السداح مداح» وتمسك بسياسة العصا والجزرة مع الأحزاب، تركها تتحرك وتعد مؤتمراتها، وتستعيد نشاطها الذي بدا صاخبا في أيام السادات الأخيرة، لكنه تمسك بنفس القواعد من حيث سيطرة لجنة شؤون الأحزاب على الحياة الحزبية، من حيث منح التراخيص أو منعها.

◀ مبارك الفرعون الأخير .. الحلقة الأولى: كيف تصرف مبارك في اليوم التالي للتنحي؟.. طلب الاتصال بالنائب والمشير.. وانقبض من مشهد الأفراح في الشوارع.. وتذكر شاوشيسكو وصادق وقال بلدنا مش كده

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة الثانية: قال لأوياما: أنت لا تعرف ويعدها سأل نفسه: من يكون هذا الشعب ولماذا ثار ضدي؟.. عندما سقط الإخوان اعتبره تحقيقاً للنبوءة.. وأصيب بأزمة بعد تأكده أنه متهم

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة الثالثة: رحلة أجداد مبارك من البحيرة إلى المنوفية.. قصة صاحب الكرامات.. عبد العزيز باشا فهمي توسط لتوظيف والده حاجبا.. وأدخل مبارك الكلية الحربية

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة الرابعة: قصة مبارك وعبد الناصر.. دخل مبارك الكلية الحربية عام 1947 بواسطة المحامي الشهير عبدالعزيز باشا فهمي وبعد عامين دخل الطيران

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة الخامسة: مبارك وسوزان الطريق للسلطة.. ليلى والدته سوزان البريطانية رفضت خطبة حسنى لابنتها ثلاث مرات بسبب فرق السن والمستوى الاجتماعي

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة السادسة: قصة أسر العقيد حسنى مبارك في المغرب.. السادات قال لمبارك بعد عودته من الاتحاد السوفيتي: أنت طلعت عُقْر.. وهيك أشار لمشاركته في اغتيال زعيم المهديّة

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة السابعة: المخابرات الأمريكية كانت تحتفظ بفيديو عن مبارك وزوجته سوزان وقال باحث أمريكي زوجته الإنجليزية سبب اختياره .. كيف فضل السادات مبارك

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة الثامنة: مبارك وأبوغزالة.. أسرار الحرب الخفية والإطاحة بالمشير.. خطط مبارك للتخلص من المشير بعد ظهور اسمه مرشحا للرئاسة في أول اجتماع بعد اغتيال السادات

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة التاسعة: مبارك يطيح بأبوغزالة بضربة قاضية.. صفقة مبارك وحسين سالم لتصدير 10 آلاف حمار للمشاركة في الحرب بأفغانستان ضد السوفيت

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة العاشرة: مبارك خطط للإطاحة بمنافسه منصور حسن وقال له: ماتيقاش تلعب معايا تاني.. تقرير المخابرات الإيطالية عن مبارك أثار غضب السادات فقال: حسنى بيلعب

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة 10: مبارك وأشرف مروان.. عندما هدد مروان: مبارك لا يمكنه منعي من دخول مصر.. أنا ..مبارك تقدم جائزة أشرف مروان وحرص على تبرئته من تهمة الجاسوسية

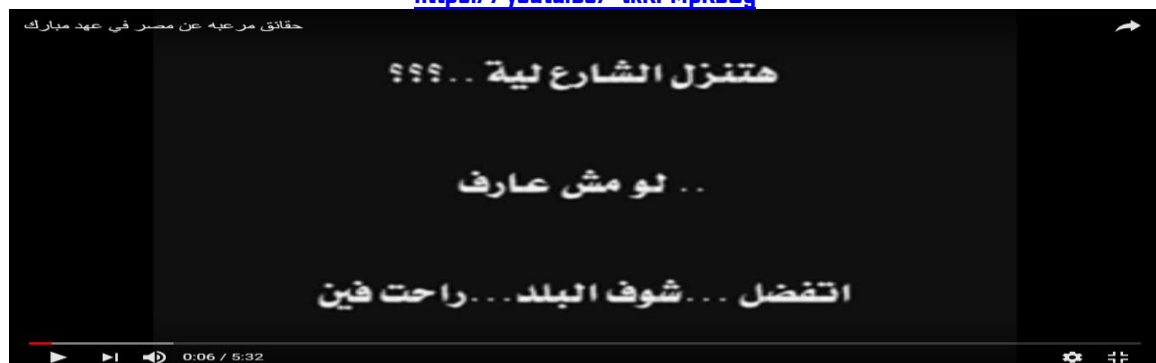
◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي" .. الحلقة 12: لماذا أصر مبارك على سجن الفريق الشاذلي؟.. مبارك غير صور حرب أكتوبر بالفوتوشوب ووضع نفسه مكان الشاذلي.. وابنة الفريق اتهمته بالتزوير

◀ مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي".. الحلقة 13.. مبارك واغتيال أنور السادات..مبارك قال: علاء أصيب بفقدان وعي أمام التلفزيون وجمال أخذه من أمامي بالمنصة بعد إطلاق الرصاص

مبارك "أحلام السلطة وكوابيس التنحي".. الحلقة 14.. مبارك وأبوباشا ومعركة عيد الأضحى في أسبوط..عقب اقتحام مديرية أمن أسبوط وقتل 106 أفتى عمر عبدالرحمن لعناصر التنظيم بصوم 60 يوماً كفارة لعدم مشورته



<https://youtu.be/-tkPMPKbGg>



<https://youtu.be/QVIGnIA5LKQ>



<https://youtu.be/VypxIGy-Vuk>

5. مصر مبارك!!!

"مصر مبارك" هذا ما درجت عليه وسائل الإعلام المصرية أن تنسب مصر إلى مبارك، والأصح أن ينسب مبارك إلى مصر. ولا يعني إدراج هذه المقالة أو غيرها من مختلف المصادر موافقتنا عليها، ولكم الأمانة تقتضي ذكر ما هو متاح عن موضوعات الثورة بغض النظر عن مدى موافقتنا عليها أو رفضنا لها.

أحوال مصر في عهد مبارك [1981. 2011]⁹

سار نائب الرئيس السادات، حسني مبارك (مواليد 1928)، لواء سابق في القوات الجوية المصرية، على خطى السادات. وتميزت رئاسته بالصراع ضد الإسلاميين المتطرفين. وبعد اغتيال السادات مباشرة، أعلنت حالة الطوارئ وبقيت سارية المفعول حتى عام 2012.

الأمن الداخلي

كان الأمن الداخلي الشغل الشاغل في عهد مبارك. في تسعينات القرن العشرين، واجهت قوات الأمن تمرد مقاتلين إسلاميين، بقيادة الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي؛ كان هدف هاتين الحركتين المتنافستين قلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية. قُتل أكثر من ألف شخص، وأصيب أكثر من 10,000، واعتقل الآلاف. تبع ذلك أعوام من الهدوء الحذر؛ ولكن في 2005 و2004 و2006، هزّت هجمات إرهابية جديدة على المنتجعات السياحية في شبه جزيرة سيناء شعور البلاد بالاستقرار والأمن.

الاقتصاد

ورث مبارك اقتصاداً راكداً. لم يتمكن النمو الاقتصادي من مواكبة النمو السكاني، وذلك نتيجة البيروقراطية الهائلة والفساد المستشري والحكومة غير الكفو والمنافسة الدولية الشرسة. وانهارت الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، تحت وطأة الطلب وسوء الإدارة. وازدادت الفوارق الاجتماعية بين الجماهير الفقيرة والنخبة الغنية. وفي يوليو 2004، انضم فريق اقتصادي جديد إلى الحكومة من خلال جهود جمال، النجل الثاني المبارك، مما أثار تكهنات بأنه سيكون ولي العهد. فتم الإعلان عن إصلاحات مؤيدة للأعمال التجارية، ومنذ ذلك الحين بدأ الاستثمار في الارتفاع، إلا أن الفوائد لم تطل الجماهير الفقيرة.

⁹ <https://chronicle.fanack.com/ar/egypt/history-past-to-present/mubaraks-egypt-1981-2011/>

الدبلوماسية

دبلوماسياً، ركز مبارك جهوده على إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية الأخرى، وتمكن من استعادة بعض المكانة في العالم العربي مع الحفاظ على سلام بارد مع إسرائيل. تم قبول مصر مجدداً في جامعة الدول العربية عام 1990، وأعيد مقر الجامعة إلى القاهرة. وتعززت العلاقات مع الولايات المتحدة حتى توترت بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والمطالب الأمريكية بالديمقراطية في مصر. وما لبثت هذه المطالب، التي أهملت إلى حد كبير بعد الحملة الأمريكية على العراق، أن تعرقلت. وفي الوقت ذاته، لم تتوقف مصر عن لعب دور الوسيط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

السياسة

خلال السنوات الأخيرة من رئاسة مبارك، دخل المشهد السياسي حالة من الترقب. وفي 7 سبتمبر 2005، أجرت مصر أولى الانتخابات الرئاسية متعددة المرشحين. فاز مبارك بأغلبية ساحقة، رغم عدم تصويت أكثر من 23% من مجموع الناخبين. وبعد شهرين، في نوفمبر وديسمبر، أجريت انتخابات برلمانية على ثلاث مراحل. وأثناء الحملات، وُجّهت انتقادات غير مسبوقة للنظام والرئيس. ولأول مرة، سُمح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة بالاحتجاج في الشوارع والهاثاف بشعار "الإسلام هو الحل". كما سُمح للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات شرط تقدمهم كمرشحين مستقلين. ورغم فوز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بأغلبية الأصوات في البرلمان، إلا أن الإخوان المسلمين فازوا بـ 88 من 444 مقعد المتنافس عليها (حوالي 20%)، بزيادة خمسة أضعاف.



يوم الجمعة 4 يونيو 2010، انضمت آلاف المصريين في اليوم للدكتور محمد البرادعي

لحملة على الترشح للانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها في عام 2011

بعد ذلك، ضاق الخناق على النظام. تم اعتقال المرشح الرئاسي أيمن نور (مواليد 1964)، وتعرض الإخوان المسلمون إلى اعتقالات متواصلة. وقبل شهرين من إجبار مبارك على التنحي عن منصبه، أُجريت الانتخابات البرلمانية

في 28 نوفمبر و (الجولة الثانية) في 5 ديسمبر 2010، وتميزت بالتزوير واسع النطاق؛ فاز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بـ 96% تقريباً من المقاعد. اتفق المراقبون على أن هذه الانتخابات كانت الأسوأ في عهد مبارك وكان القصد منها أساساً تمهيد الطريق لابنه جمال. فلم تفز جماعة الإخوان المسلمين، التي فازت قبل خمس سنوات فقط بـ 88 مقعداً من أصل 444، بأي مقعد في الجولة الأولى من انتخابات نوفمبر 2010، ولا أي من جماعات المعارضة.



<https://youtu.be/IGsyY9KsnMY>



<https://youtu.be/bKAXIzfWgLw>



<https://youtu.be/kQb9F00GTns>



https://youtu.be/IhGZjB_PCjk

6. التغيير المأزوم في مصر في ظل طوارئ ممثلة ومعارضة مُمزقة¹⁰

هذا المحتوى تم نشره يوم 08 يونيو 2010

في انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى المصري ومن بين 88 دائرة، فاز 74 مرشحا من الحزب الوطني و4 من المستقلين، بعضهم محسوب على أحزاب معارضة صغيرة، أما مرشحو الإخوان الستة عشر، فلم ينجح منهم أحد، وبقيت عشرة مقاعد في انتظار الإعادة.

والنتيجة على هذا النحو، تعكس بصدق الحالة السياسية في مصر في اللحظة الراهنة، وأبرز ما فيها سِمة الأزمة الحزبية الممتدة، التي باتت كأسطورة لعنة الفراغنة، تُصيب كل من يسعى إلى تغيير قواعد اللعبة الضاربة بجذورها في وعي الناس والمؤسسات، إذ يُشاع أنه لا أفضل ممّا هو موجود، ولا داعي لجرّ الناس إلى المجهول.

هيمنة في ظل طوارئ مقيدة

وإذا كانت سطوة الحزب الحاكم على عُرفتي التشريع، أي مجلسي الشورى والشعب، مسألة مُعتادة ولا تمثل أي مفاجأة، فإن قلة عدد المستقلين الفائزين وخروج مرشحي الإخوان من اللعبة، تكشف عن جوانب مختلفة، كلّ منها وثيق الصلة بالحالة الحزبية والسياسية، وأبرز ما فيها، تشرذم أحزاب المعارضة البالغ عددها 23 حزبا، وضالة تأثيرها ومحدودية روابطها مع المواطنين، ناهيك عن حالة طوارئ مستمرة منذ عام 1981، وتّم تمديدتها لمدة عامين آخرين.

وإن اختلف الأمر هذه المرّة، فقد تمّ تقليص أظافر حالة الطوارئ، حسب وجهة نظر الحكومة، وتّم قصر تطبيقها على حالتي الإرهاب والمخدرات، مع حظر استخدام حالة الطوارئ، للقيام بأي إجراءات تتعلّق بمراقبة الرسائل، أيا كان نوعها، وحظر مراقبة الصحف والمنشورات والمطبوعات، وكل وسائل التعبير والدعاية والإعلان، وغيرها من التدابير الأخرى غير ذات الصلة بالإرهاب أو مواجهة مافيات المخدرات، وهو ما اعتبره المؤيّدون نقلة نوعية في حالة الطوارئ، ودليل على حُسن تيّ الحكومة والنظام والحزب الحاكم وخطوة

¹⁰<https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%88%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%85%D9%85%D8%AA-%D9%80%D8%AF-%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%85-%D9%80%D9%85%D8%B2-%D9%82%D8%A9/9030678>

أساسية نحو تحقيق التوازن المنشود، بين أمن الوطن والمواطن وبين ضمان حقوقه وحياته.

بينما ظلّ المعارضون يطالبون برفع كامل لهذه الحالة البغيضة والاكتفاء بالقوانين العادية أو تغليظ بعض بنودها، لمواجهة الإرهاب ومكافحة المخدّرات، إن اقتضى الأمر ذلك، وعدم استخدامهما ذريعة لمُحاصرة الحريات العامة، خاصة ما يتعلق بتحركات الأحزاب وأنشطتها بين الناس، والتي تتطلّب إقامة الحشود وتنظيم التجمّعات العامة.

الانتخابات وشكوك الجماعة

ورغم تقييد حالة الطوارئ جُزئياً، فإن عامل الانتخابات، سواء التشريعية نهاية العام الجاري أو الرئاسية نهاية العام المقبل تزيد من شكوك المعارضة، لاسيما جماعة الإخوان المحظورة قانوناً، وفي الآن نفسه، الموجودة في صلب الحياة السياسية، والتي تعمل دائماً على المشاركة في الانتخابات التشريعية، باعتبارها آلية لإثبات الوجود من ناحية، واعتراف مُباشر منها بالنظام العام والدستور، رغم تحفّظات الجماعة الكثيرة عليهما، من ناحية ثانية .

لقد شاركت الجماعة في انتخابات مجلس الشورى ولم ينجح منها أحد، وهو فشل تمّ تبريره في أدبيات وبيانات الجماعة بالحملة القوية والمنهجية التي تديرها الحكومة لإبعاد الجماعة عن مؤسسات التشريع، مستفيدة من حالة الطوارئ الممتدة، والتي دائماً ما يتمّ الاستناد إليها عند مواجهة مرشحي الجماعة وإبعادهم عن المشاركة في الانتخابات، أيا كانت، وهذا المشهد الذي تكرر في انتخابات الشورى، حيث المنع والمحاصرة وعدم قبول أوراق الترشيح، حسب مصادر الجماعة، يؤشّر على أنه الإستراتيجية نفسها التي سيتم اتّباعها لمحاصرة أعضاء الجماعة ومنعهم من الوصول إلى أعتاب مجلس الشعب، وهو الغرفة الأولى في البرلمان المصري، وبما يكشف عن أزمة مبكّرة سيتطلّب من الجماعة التحسّب لها.

مثل هذه الأزمة المبكّرة، ربما تفسّر هذا الموقف الذي أعلنه سعد الكتاتني، المتحدث باسم نواب الجماعة في مجلس الشعب، من أن الإخوان سيقومون بجمع التوقيعات لحملة الدكتور محمد البرادعي وصولاً إلى رقم المليون، من أجل مساندة ترشيحه في الانتخابات الرئاسية. فيما علّقت البي البي سي بالإشارة إلى أن هذا التطوّر جاء في أعقاب الفشل في اختراق أبواب مجلس الشورى، ومن شأنه أن يعطي دفعة لحملة البرادعي، لكن القيادي عصام

العريان نفى الأمر جملة وتفصيلا، مكتفيا بالقول إن الجماعة سبق وأن أيدت حملة البرادعي من أجل التغيير منذ شهر أبريل الماضي.

العلاقة المُلَبَّسة

العلاقة بين البرادعي والجماعة، لا تخلو من التباس سياسي وآخر عملي، ذلك لأن الأول، وإن أيد وجود الثاني في الحياة السياسية بشكل قانوني، فإن الجماعة لا ترى في البرادعي القائد البطل المُنتظر، الذي يجب الوقوف وراءه بكل قوة. ففي مثل هذا التأييد المفتوح، ما يعني أن الجماعة ليست بالقوة الكافية في الشارع المصري، وهو ما يتناقض مع الدّعاية السياسية للجماعة، التي تؤكّد دائما على أن عدد أعضائها لا يقل عن 300 ألف، وأنهم قوة سياسية كبرى بحاجة فقط إلى بعض الحرية في العمل الميداني، وسيرى الجميع إنجازاتها! ناهيك عن أن الرّؤية الكلّية للبرادعي هي رؤية ليبرالية مدنية ولا تقبل بدولة دينية أو يُسيطر عليها رجال الدّين. والأمران معا يعنّيان بأن ثمة مسافة كبيرة بين فكر البرادعي وفكر الجماعة.



<https://youtu.be/S3N0fJiK8CE>

حراك البرادعي يفقد زخمه

صحيح، فقد حرّك الرجل الشارع السياسي بعض الشيء، لكنه حراك أخذ يفقد زخمه رويدا رويدا لأسباب شتى، منها سببان يتعلّقان بالجمعية الوطنية للتّغيير، التي انبثقت من تحرّكات البرادعي نفسه. الأول، يتعلّق بعدم وجود هيكلية واضحة لهذه الجمعية، فضلا عن تحفّظات الأحزاب والحركات السياسية الأخرى عن الانضمام لحركة البرادعي، حتى بالرّغم من التوافق العام على الكثير ممّا يطالب به البرادعي ورفاقه، وهكذا، فقد أصيبت الحركة الوليدة بلّعنة التّشرذم الحزبي العتيدة.

أما الثاني منهما، فيتمثّل في كثرة سفريات الرجل للخارج، وهو ما أفقد الحركة في الشارع زخمها الذي عوّل عليه أنصار البرادعي من المثقفين والناشطين السياسيين، كآلية لجذب الناس وتشكيل حركة كُبرى تُجبر الحكومة لاحقا على تغيير الدستور وإنهاء القيود المتعلقة بترشُّح المستقلّين لانتخابات الرئاسة، والأخذ بعين الاعتبار ضرورات التغيير السلمي والانفتاح السياسي، وإنهاء القيود على حركة الأحزاب .

سبب كثرة سفر البرادعي للخارج وانعكاسه السلبي على طبيعة الحركة، هو المبرّر الأكبر الذي استند إليه د. حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية في بيانه الذي أعلن فيه انسحابه من الجمعية الوطنية للتغيير. والمنتظر، أن يلحقه آخرون للانسحاب للسبب ذاته، من بينهم الإعلامي حمدي قنديل، الذي عمل كمتحدّث إعلامي باسم الحركة، ويتّفق مع نافعة في أن غياب د. البرادعي في الخارج لفترات طويلة، مسؤول جزئيا عن هبوط أسهم الحركة بين الناس، في حين أن هناك انتقادات مُسبقة ترى أن البرادعي غير مُستعد للنضال السياسي والتضحية من أجل ما ينادي به، وأنه ينتظر أن تأتي إليه الرئاسة على طبق من فضة.

لكن المسألة لدى قياديين آخرين، قريبين من البرادعي، لا يرون الأمر بهذا السوء وينظرون إلى ما يُمكن وصفه بالجزء المملوء من الكُوب، وهو أن هناك أكثر من 70 ألف شابّ ملتفّون حول المبادئ التي ينادي بها البرادعي وأن العدد في تزايد، وهذه بداية جيّدة ومشجّعة. هؤلاء يتّفقون أيضا مع ما يراه البرادعي نفسه من أن دوره يقتصر على تحفيز الإرادة في التغيير لدى الناس أنفسهم ولدى المؤسسات، وعدم الاعتماد على شخص بعينه .

هكذا يبدو زخم حركة البرادعي محلّ تساؤل كبير، يُضاف إلى جُملة الإخفاقات التي تعاني منها الأحزاب الثلاثة والعشرين، التي تدخل تحت مظلة أحزاب معارضة، لكن أقصى ما تستطيع أن تحصل عليه في انتخابات، كالتي جرت في التجديد النصفى لمجلس الشورى، هو أربعة مقاعد فقط، وإن استمرّ الحال هكذا، فقد لا تحصل تلك الأحزاب مجتمعة في انتخابات مجلس الشعب إلا على عدد، ربّما يتجاوز عشرة مقاعد.

الوفد... نقطة ضوء صغيرة

تأزّم حركة البرادعي وتشرّدُم الأحزاب، اختلف جُزئيا عمّا اعتبره البعض نقطة ضوء، وإن كانت صغيرة، تمثّلت في انتخابات داخلية في حزب الوفد لاختيار

رئيس الحزب، وهي التي انتهت بفوز د. السيد البدوي على منافسه محمود أباطة، الرئيس السابق للحزب .
المضيء هنا، يتمثل في أكثر من أمر.

الأول،

أن الانتخابات الحزبية في الوفد لم يعترض عليها أحد واتفق الكل على أنها كانت نزيهة وقانونية تماما.

الثاني،

أن الرئيس الجديد لحزب الوفد مشهود له بحُسن الإدارة في أعماله التجارية والإعلامية، والمُنتظر أن يمتدَّ حُسن الإدارة هذا إلى حالة الحزب، من أجل ترسيخ شعبيةٍ اهتَزَّت كثيرا في السابق، ورفعٍ مقدارها والتَّحضير للانتخابات البرلمانية في نهاية العام الجاري

الثالث،

أن التعافي السياسي للوفد، وهو الحزب الليبرالي المدني التاريخي في الحياة المصرية، من شأنه أن يُبلور خريطة حزبية جديدة أكثر قوة وأفضل أداء، وهو ما يتمناه الكثيرون، على الأقل أن يجد الحزب الوطني الحاكم منافسا جديرا بالاحترام ووضعه في الاعتبار.

معاناة الأحزاب وتشردُّمها وفقدان الحركات الشعبية زخمها بعد فترة قصيرة وهيمنة الحزب الحاكم، ومن خلف الصورة حالة طوارئ، وإن تقلَّصت أظافرها جُزئيا، تشكَّل معا حالة تغيير سياسية مأزومة إلى حدٍّ كبير، أبرز ما فيها، أن المواطن نفسه بات غائبا عنها، ينتظر المجهول ويُلقى باللوم على القدر.



<https://youtu.be/Uo9SpJ073e4>

✱ الألاف يشاركون في أكبر حشد حتى الآن للبرادعي في مصر

د. حسن أبوطالب - القاهرة swissinfo.ch -

سنورس (مصر) (رويترز) - شارك آلاف المصريين، في أكبر حشد حتى الآن، للمرشح الرئاسي المحتمل محمد البرادعي، والذي دعا يوم الجمعة 4 يونيو الجاري مؤيديه إلى المشاركة في حملة من أجل تغيير للدستور المصري، للسماح بخلافة ديمقراطية للرئيس حسني مبارك. واحتشد ما يقرب من 4000 مصري في الفيوم، جنوب غرب القاهرة، يوم الجمعة لتأييد المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان بين المشاركين حشد كبير من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، أكبر الجماعات المعارضة في مصر.

وأدى البرادعي (67 عاما) صلاة الجمعة في مسجد مبارك بالمدينة، مع نحو ألف مصل، لكن نحو أربعة آلاف مواطن آخرين احتشدوا في الشوارع المحيطة بالمسجد. وردد المحتشدون هُتافات تقول "يا برادعي سير سير احنا معاك للتغيير" و"ارفع صوتك قول للناس التغيير جاي خلاص"، كما ردد النشطاء هتافات تقول "يا دكتور ما يهملك حد انت زعيم الأمة بجد" وآيا برادعي يا مصري حبك جُؤا الدّم بيسري".

وقال البرادعي أواخر العام الماضي، إنه يمكن أن يرشح نفسه لانتخابات الرئاسة التي ستُجرى العام المقبل، إذا رُفعت قيود على ترشيح المستقلين للمنصب وتوافرت ضمانات لنزاهة الانتخابات .

وقال البرادعي للحشد "هذه حركة شعبية ولا يمكن أن تنجح إلا بإرادة الشعب والناس إلي مستعدة تدي (المستعدون للإعطاء) أصواتها للتغيير وتمضي (توقع) بيان معا سنغيّر وتتابع مسيرة التغيير". وأضاف أنه يعتزم القيام بمزيد من الزيارات ضمن حملته في أنحاء مصر.

ولم يعلن مبارك (82 عاما)، الذي خضع لجراحة لإزالة الحوصلة المرارية في مارس الماضي، ما إذا كان يعتزم خوض الانتخابات لفترة ولاية سادسة، مدتها ست سنوات، لكن رئيس الوزراء أحمد نظيف ومسؤولين كبارا في الحزب الحاكم قالوا، إنهم سيؤيدون خوض مبارك الانتخابات للفوز بولاية جديدة. ويفترض كثير من المصريين أن جمال، نجل الرئيس مبارك، سيتصدّر المرشحين لخلافة والده. وقال البرادعي لرويترز "أي خلافة ليس لها مصداقية ما لم تتم في إطار نظام ديمقراطي تماما، تكون فيه الانتخابات نزيهة ويصوّت الناس بحرية".

ونظمت مجموعة على موقع فيسبوك الاجتماعي بها ربع مليون عضو يؤيدون ترشح البرادعي للرئاسة، التجمع الذي كان الثالث والأكبر من نوعه حتى الآن واجتذب عائلات من القاهرة والإسكندرية وأيضاً الفيوم. وجذبت التجمعات السابقة ما يصل إلى 1500 فرد. وهتف المؤيدون لدى خروج البرادعي من المسجد بعد صلاة الجمعة، "قالوا مصر ما فيها بديل.. البرادعي خير دليل".

ويطالب البرادعي بتعديلات دستورية تكفل الترشح غير المقيّد للرئاسة وإشرافاً قضائياً كاملاً على الانتخابات العامة ومراقبة منظمات حقوقية، لسير العمليات الانتخابية. وشارك البرادعي حينئذ في التجمع في الهواء الطلق تحدّياً لقانون طوارئ يحظر التجمعات السياسية.



<https://youtu.be/AwxUF6b5BQs>

وغالباً ما تفض الشرطة المصرية التجمعات السياسية التي تتجاوز خمسة أفراد، لكن التجمع والكلمة العامة في الهواء الطلق، مضياً قدماً بدون تدخّل من الضباط الموجودين.

وتهدف حملة البرادعي إلى جمع توقيعات للمطالبة بإصلاحات دستورية ورفع قانون الطوارئ المطبق منذ عام 1981 والذي مدّد العمل به في مايو الماضي حتى 2011.

وقال محمد الكتاتني، زعيم الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين هذا الأسبوع، إن الجماعة ستساند حملة البرادعي من أجل التغيير. وقال البرادعي خلال الجولة "نتفق مع جماعة الإخوان في الدّعوة لإلغاء حالة الطوارئ وإنهاء القوانين المقيّدة للحريات... و/حول/ المطالب السبعة التي جاءت في بيان الجمعية الوطنية للتغيير".



<https://youtu.be/50nlwrVCcuM>

وأضاف أنه يرحّب بعضوية الجماعة في الجمعية الوطنية للتغيير، برغم اختلاف في بعض "الرؤى". وربما يشير البرادعي إلى رفض الجماعة أن تتولّى امرأة أو مسيحي رئاسة الدولة، حتى إذا صار المنصب شرفياً في نظام برلماني. وفي السابق، قال البرادعي إن جماعة الإخوان تؤمن بالدولة المدنية التي يدعو إليها. وجلس بجوار البرادعي على المنصة في مؤتمر جماهيري بعد صلاة الجمعة، عضو مجلس الشعب الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين مصطفى عوض الله والعضو القيادي في الجماعة الأحمد قاسم.

المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 4 يونيو 2010



<https://youtu.be/wDwlB4tl8tU>



https://youtu.be/0cx8i3_05U0



https://youtu.be/ufp200h_7Fc

أعلن محمد البرادعي نائب الرئيس المصري السابق، السبت 7 يناير، عن عودته للعمل العام بعد ما أسماه "ابتعاد لمدة 3 سنوات"، دون أن يوضح طريقة تلك العودة وأهدافها.

جاء ذلك في مقابلة مع فضائية "العربي"، تبثها على 5 حلقات، وأذاعت الحلقة الأولى منها، في أول ظهور إعلامي للبرادعي على شاشة عربية منذ حوالي 3 سنوات، وتأتي قبل أيام من الذكرى السادسة لثورة 25 يناير التي أطاحت بحكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في العام 2011.

وقال البرادعي: "ابتعدت عن العمل العام 3 سنوات، بعد 16 سنة عمل عام، منها 12 في الوكالة الدولية للطاقة الذرية و4 سنوات في مصر، حاولت خلال الفترة الأخيرة نقل مصر من حكم سلطوي لحكم حر".

وأشار الدبلوماسي المصري إلى أن سبب ابتعاده عن العمل العام خلال السنوات الأخيرة، هو "لأعطى فرصة لوجهة نظر أخرى"، مضيفاً "كنت حزينا لأنني كنت على صواب".

وبشأن عودته للظهور إعلاميا والعمل العام، قال: "لابد الآن، أن يتحدث كل شخص وبخبرته يساعد.. لن ينصلح الحال في مصر ولا العالم العربي إلا بالتوافق على العيش معا، دون ذبح وشيطة الآخر".

وسيتحدث البرادعي في الحلقات القادمة عبر برنامج أسبوعي تبثه قناة العربي بعنوان "وفي رواية أخرى"، عن عدة قضايا أهمها: رؤيته لمستقبل مصر، والحل الذي يتمناه لأزمته السياسية والاقتصادية، ورؤيته لأزمات الدول العربية،

12

وعلى رأسها سوريا وفلسطين.

¹¹<https://arabic.rt.com/news/857726%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/>

¹² <https://www.youtube.com/watch?v=GCgWmAsAIEg>



<https://youtu.be/MrNkvJEQEac>

قدم الدكتور البرادعي خمس حلقات من " وفي رواية أخرى " على تلفزيون "العربي" أثارت ردود أفعال منها ما يلي:

"س الغياب وخطأ السادات وكوارث ناص" . 10 رسائل لـ«البرادعي» في حوار "العربي"¹³

عبد الفتاح العجمي أخبار مصر 07-01-2017

عرضت قناة «التلفزيون العربي»، الجزء الأول من سلسلة حلقات المقابلة التي أجراها الإعلامي خالد الغرابلي، مقدم برنامج «في رواية أخرى»، مع الدكتور محمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، ونائب رئيس الجمهورية السابق، مساء اليوم السبت.

واستعرض «البرادعي»، خلال اللقاء، سيرته الشخصية والسياسية، وشاهدته على نكسة 1967، ورأيه في الرئيس جمال عبد الناصر، كما كشف سر عدم ظهوره إعلاميًا طيلة ثلاث سنوات ماضية.

وفي هذا التقرير، نرصد أهم ما جاء في اللقاء..

مص تعيش من حلة، «ذبح الآخر» . . ولهذا السبب ابتعدت 3 سنوات

قال إنه اختار الغياب عن الشاشات لمدة 3 سنوات لأنه كان قد قدم ما في وسعه، وفضل الابتعاد ليمنح الفرصة لغيره ليكون الحكم على النتائج، مستكملًا: «كنت هكون سعيد جدًا لو كنت غلطان، وأنا حزين إني طلعت صح.» أضاف أنه «قرر الحديث لأنه أصبح من واجب كل فرد أن يتكلم من واقع خبرته ووجهة نظره، ويحاول المساعدة ولو بنسبة 1%، لأن العالم العربي كله في مأساة، ووصل لمرحلة أنه يدمر نفسه.»

¹³<https://www.tahrirnews.com/Posts/printing/623414/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1>

تابع أنه كان قد استغرق في العمل العام لمدة 16 عامًا متواصلة وصفها بأنها «تهد جمال»، منها 12 عامًا أثناء عمله رئيسًا للوكالة، ثم أربعة أعوام في مصر، مؤكدًا أنه في كل هذه المحطات كانت رسالته واحدة، وهي أن يطالب الناس بمحاولة إيجاد وسيلة للعيش معًا بسلام دون أن يقتل أحدهم الآخر. استكمل: «لن ينصلح حالنا في مصر والعالم العربي إلا لو كان عندنا توافق أن نعيش معًا كبشر، لكننا في مرحلة ذبح الآخر»، معتبرًا أن المشكلة الكبرى التي يعاني منها العالم العربي هي غياب الفكر والمعرفة، قائلًا: «كانوا بيتريقوا عليا على تويتر، مش فاهمين أن الفكر أقوى من الفعل». استطرد: «العالم العربي لن ينصلح حاله بدون مصر، ومصر لن ينصلح حالها بدون العالم العربي».

البرادعي لمنشدي تغريداته على "تويتر": "الفكر أقوى من أي سلاح"

قال إن «التحاقه بكلية الحقوق عام 1958 لم يكن بأمر من والده، ولكن من الوارد أن يكون قد تأثر به، بالإضافة إلى أنه طيلة عمره كان ممتازًا بالمواد الأدبية وليس في العلوم والرياضيات، وهو نفس حال العديد من أفراد أسرته، ومنهم ابنته التي درست أيضًا الحقوق وتعمل محامية، لكن الاستثناء هو ابنه الذي يعمل بمجال التكنولوجيا الحيوية، لذلك هو مثار مزاح العائلة». أضاف أن «الحقوق تتعامل مع أفكار مجردة أو مفاهيم، أنا كويس أوي في المفاهيم، دي الحطة اللي انا باستريح فيها، محبش اتكلم في التفاصيل كتير، ولغاية دلوقتي قراءاتي في الفلسفة والتاريخ والمنطق». ورد على الانتقادات الموجهة له بشأن كتاباته على موقع التغريدات القصيرة "تويتر"، قائلًا: "مش فاهمين أن الفكر أقوى من الفعل، ومشكلتنا في مصر هي الفكر والمعرفة، وفكرة حان وقتها أقوى من أي سلاح".

البرادعي يكشف أسرار جديدة تسببت في "نكسة 1967"

قال إن الخارجية المصرية أوفدته قبل حرب 1967 إلى بعثة مصر بالأمم المتحدة، وكان يحمل مستندات تدعم وجهة النظر المصرية، وكان شاهدًا على ضياع فرصة تاريخية بذلك الوقت. أضاف أنه شاهد على القنوات الأمريكية خبر تدمير سلاح الطيران المصري، لكن وزير الخارجية محمود رياض قال لرئيس البعثة المصرية السفير محمد عوض القوني إن هذه الأخبار كاذبة وسلاح الطيران لم يُضرب، لذلك رفضت مصر عرض المندوب الأمريكي في يوم 5 يونيو بصدور قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

تابع: «رفضنا لأن وزير الخارجية قالنا الأمور عظيمة، واحنا لسه هنطلع بالطيران، ورفضنا لأن عودة الامور إلى ما كانت عليه يعني عودة قوات الطواريء، وإحنا قلنا رافضين قوات الطواريء عشان السيادة المصرية.»

استكمل أنه «فوجيء بعدها يوم 7 يونيو باتصال من وزير الخارجية يطلب منهم قبول العرض الأمريكي، فلم يصدق أعضاء البعثة وكان منهم وقتها السفير نبيل العربي، حتى أن أحدهم طلب من السفير القوي أن يتصل مرة أخرى بالوزير لأنه من الوارد أن يكون هناك من يقلد صوته ليضللهم، بعدها رحنا للمندوب الأمريكي وقلنا له نقبل اللي قلته يوم 5 يونيو قالنا ما معناه كان زمان وجبر.

وروى موقفًا آخر وصفه بالفرصة الضائعة، وهو أنه بعد الحرب وصدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار دون انسحاب إسرائيل، اجتمعت الجمعية العامة في يوليو وكان هناك مشروع قرار مقدم من 18 دولة، مكون من فقرتين الأولى تنص على الإنسحاب من كامل أراضي 67، والثاني ينص على إنهاء حالة الحرب وحل عادل للقضية الفلسطينية، لكن الدول العربية رفضته وضغطت لإسقاط القرار، حتى سقط لأنه نال أغلبية ضعيفة بحصوله على 57 صوتًا في مقابل 43 دولة رافضة هي الدول العربية وأصدقائها.

واصل: «أنا متذكر لسه وإحنا سنة 67 بنسقف إننا اسقطنا هذا القرار، طيب أسقطنا القرار ليه؟ أنا بسأل نفسي النهاردة، مش كان زماننا رجعنا كل الأراضي وأنهينا حالة الحرب، عمرنا ما كان عندنا تقدير سليم ايه قدراتي وبناء عليه أحدد مطالبتي وإمكاناتي»، مشيرًا إلى أن الرئيس الجزائري بورقيبة حين أعلن قبوله إقامة دولة فلسطينية بالصفة وغزة لاقى رفضًا واسعًا وتعرض لإلقاء الطماطم عليه.

البرادعي: لا يوجد نخبة في أي نظام سلطوي... و"الدليل عبد الناصر"

قال إنه من الصعب أن نُطلق اسم «نخبة» على النخب في نظام سلطوي، لأن أقصى ما يمكن أن تفعله هو تقديم النصيحة على استحياء، وإذا لم يقبل الحاكم لا يصبح بيدها ما تفعله.

وأضاف: «كام واحد شفناه في العالم العربي بيستقيل احتجاجًا على سياسة يعارضها؟ لما السادات راح القدس سنة 77 استقال 3 وزراء خارجية، إنما دي كانت أول وآخر مرة.»

وتابع أنه «حين عرض مشروع قرار الأمم المتحدة الخاص بانسحاب إسرائيل وإنهاء حالة الحرب عام 1967 نصح وزير الخارجية الرئيس عبد الناصر بقبوله، لكن حين رد عليه بالرفض التزم بموقفه، ولم يعترض أحد أو يستقيل.»

البرادعي: بما سيرد قادة العرب والمسلمين إذا سألهم الطفل إيلان «دمرتوا بلدي ليه؟»

استنكر غياب الدور العربي عن الأزمة السورية، قائلاً: "هل النهاردة أنا أقدر أقول أنا عندي جامعة عربية؟"

وأضاف: «بقالي يومين بفكر في الولد إيان كردي اللي مات على الشواطئ التركية ده، إيه الرد لو سأل السادة القادة العرب والسادة القادة المسلمين والعالم كله أنا مت ليه؟ دمرتولي بلدي ليه؟»

تابع أن «العالم بأكمله اليوم يعيش أزمة حكم، ومن نتائجها ظواهر الإرهاب واللاجئين وغيرها، ومركز الثقل في غياب الحكم في العالم هو العالم العربي، لذلك أصبح مهماً تماماً.»

استكمل: «بلاش نخدع نفسنا، في الوقت الحالي ليس لدينا المقومات للوصول لحل عادل للقضية الفلسطينية.»

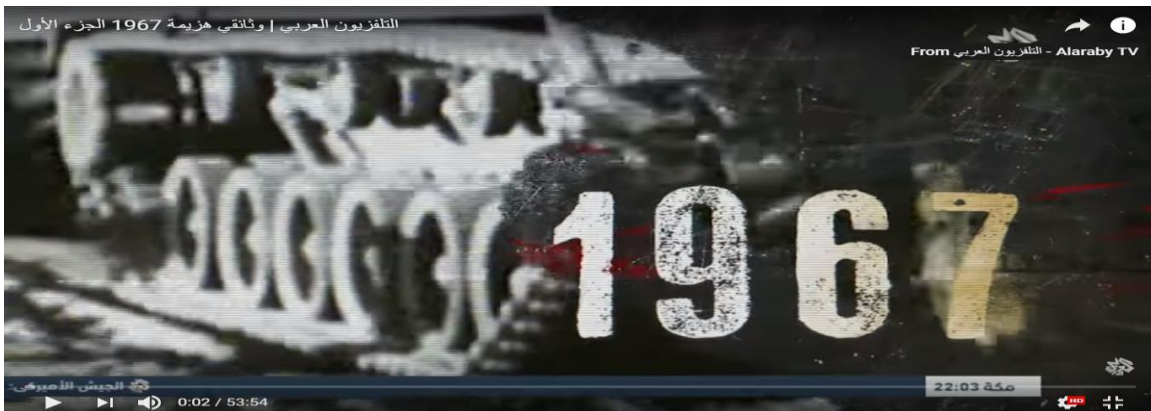
البرادعي: "العرب صفقوا لإسقاط قرار أممي بانسحاب إسرائيل من فلسطين"

قال إن «الدول العربية صفقت لإسقاط مشروع قرار قدمته 18 دولة لاتينية في شهر يونيو 1967، بعد احتلال إسرائيل للأراضي العربية».

أضاف: «18 دولة من أمريكا الجنوبية قدّمت مشروع قرار من فقرتين تضمن إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد حرب 1967، ولكن العرب لم يسعوا لإسقاط القرار فقط، بل تواصلنا مع كافة الأصدقاء لإسقاطه.»

وتابع أنه «لو مر القرار اللاتيني لكنت أراضينا تحت أيدينا الآن»، مشيراً إلى أن العرب «عمرهم ما كان عندهم تقدير سليم لقدراتهم وبناء عليها تحديد مطالبهم وإمكانياتهم.»

البرادعي: عهد عبد الناصر سلب الشعب حريته... ولم ننجاز نتائج النكسة حتى اليوم



<https://youtu.be/GwytXZMahQ0>

وجه "البرادعي" انتقادات لاذعة لأسلوب حكم الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر، مؤكدًا أن «نتيجة هذا العهد كانت نكسة 67 التي لم تتجاوز مصر ودول العالم العربي نتائجها حتى اليوم».

أضاف أن «ثورة 23 يوليو كانت تحمل مبادئ عظيمة كالعدالة الاجتماعية، والحياء الديموقراطية السليمة، وكان للرئيس عبد الناصر احترام واسع في العالم الثالث، الفكرة كانت ممتازة، لكن التنفيذ مكانش كويس على الإطلاق».

البرادعي: عبد الناصر «همش النخبة».. وضابط الجيش لا يدير وزارة التعليم



<https://youtu.be/9KV-hb77Pss>

تابع: «أهم مساويء هذا العهد أنه سلب الشعب المصري حريته، وتم التحول إلى فكرة القائد الزعيم الملهم، كما أنه شهد الاعتماد على معدومي الكفاءة في الإدارة المدنية، اعتمد أساسًا على زملاؤه في القوات المسلحة، والشخص خريج القوات المسلحة قد يكون قائد طابية عظيم، إنما ميقدرش يدير وزارة التربية والتعليم».

أوضح أن «مصر بذلك الوقت كانت لديها نخبة لا تقل عن أي نخبة متعلمة بالخارج، لكن هذا الأسلوب في الحكم قام بتهميشهم، وهذا من مظاهر غياب الحكم الرشيد المستمرة في العالم العربي».

وعن ذكرياته عن حرب 67؛ قال البرادعي: «فوجئت بنتيجة الحرب، لأن الاعتماد الوحيد وقتها كان على الإعلام الموجه، وكان الجميع تحت الإنطباع أن لدينا جيش قوي لن يهزم، أنا مكنتش باسمع أحمد سعيد لإنك متقدرش تسمعه، كنا وصلنا إنك متقدرش تتكلم في التليفون، كنت تخاف من زميلك تتكلم قدامه، هتكسب حرب إزاي وانت همشت شعبك؟ وانت خوفت شعبك وقمعت شعبك؟" أشار إلى أن «العسكري المصري في حرب 67 كان مقهورًا، ودخل حربًا وهو غير مؤهل لها».

البرادعي: القضية الفلسطينية أصبحت سرايا . . و«كامب ديفيد» سبب عودة إسرائيل

قال إن «معاهدة كامب ديفيد أخرجت مصر لمدة 10 سنوات من العالم العربي، وبعدها عمر ما مصر رجعت كقلب العالم العربي زي ما كانت»، مشدداً على أن «المعاهدة فتحت لإسرائيل الباب أنها تُعربد في المنطقة لأن مصر رمانة الميزان خرجت.»

وأضاف أن القضية الفلسطينية أصبحت الآن «سرايا»، متابِعًا: «الوقت الحالي ليس لدينا المقومات للحديث عن حل عادل للقضية الفلسطينية»، لافتًا إلى أن «العالم العربي الآن في وضع يذبحون بعضهم البعض»

وكان الدبلوماسي المخضرم دكتور البرادعي قد تولى منصب نائب رئيس الجمهورية المؤقت حينها عدلي منصور، قبل أن يستقيل منه في منتصف أغسطس 2013، احتجاجاً على فض اعتصامات مؤيدي مرسي بالقاهرة بالقوة، مما خلف مئات القتلى والمصابين.



<https://youtu.be/WDYwNqwqpSA>



<https://youtu.be/GCgWmAsAIeg>

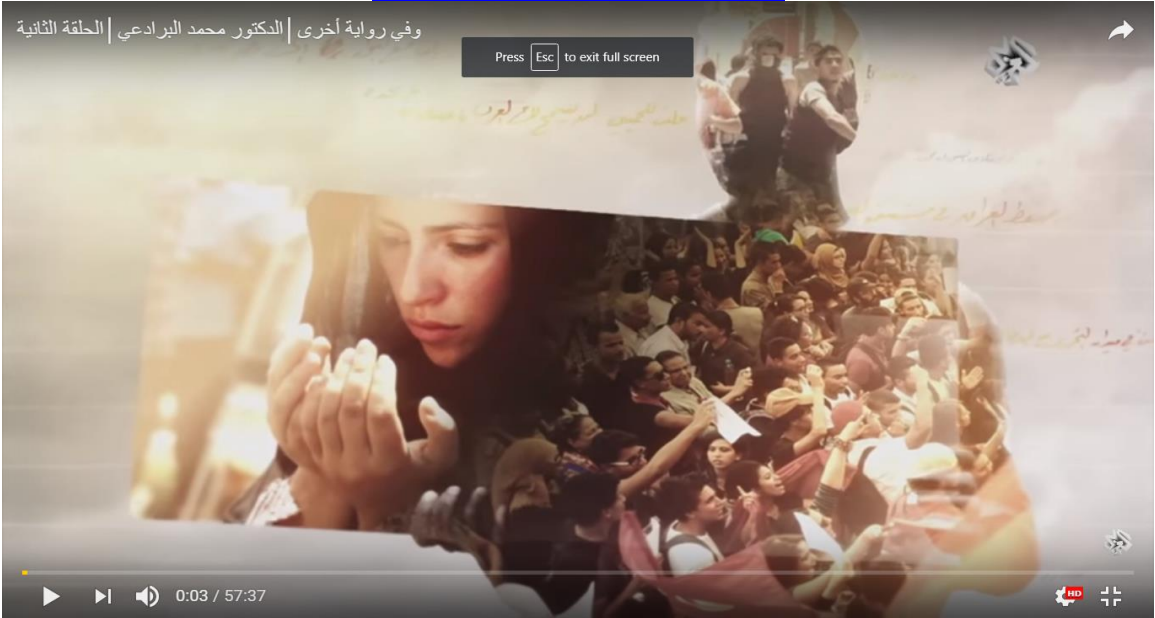


<https://youtu.be/-bGPKuP2jCA>

حوار محمد البرادعي مع برنامج "وفي رواية أخرى" في تلفزيون العربي
أذيع في يناير 2017



<https://youtu.be/GCgWmAsAIEg>



<https://youtu.be/-bGPKuP2jCA>



<https://youtu.be/VYQ2JcNUqB8>



https://youtu.be/OfixW9vt_c



<https://youtu.be/V7eitWRz8HI>

7. مبارك ضمن أسوأ الحكام على مستوى العالم لعام 2009¹⁴

2010/6/23



<https://youtu.be/xDDzmlC4RAo>



<https://youtu.be/QwEKwadzecw>

أعدت مجلة فورين بوليسى الأمريكية قائمة جديدة عن أسوأ أنظمة ديكتاتورية وحكام طغاة في العالم، وتضمنت القائمة عدد من الحكام العرب والأفارقة الى جانب حكام آخرين في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية بلغ عددهم 23 ديكتاتورا قالت المجلة الأمريكية أنهم يحكمون مالا يقل عن 1.8 مليار مواطن من مختلف أنحاء العالم، وكان أبرز هؤلاء الذين وصفتهم فورين بوليسى بالطغاة الرئيس المصري محمد حسنى مبارك والرئيس الليبي معمر القذافي والسوداني عمر البشير والسوري بشار الأسد الى جانب الفنزويلي هوجو شافيز والكوبي راؤول كاسترو والصيني هو جين تاو وكذلك الرئيس القرغيزي كرمان بك باكييف.

¹⁴ <http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-1785.htm>

وقالت المجلة الأمريكية في المقدمة التي أعدها تمهيدا لعرض قائمة الحكام المستبدين - التي احتل الرئيس مبارك فيها المركز رقم 15 وهي القائمة التي أسمتها المجلة باس؛أسوأ السيئين في العالم أن هناك في العالم نحو 40 ديكتاتورا أدرج 23 منهم فقط في القائمة الجديدة للمجلة وهم يحكمون قرابة مليارين من الناس، معتبرة أن الفساد الذي يحكم به هؤلاء المستبدين مكلف للغاية، حيث تسبب في فقد الملايين من المواطنين أرواحهم كما انهارت اقتصادات الكثير من الدول وفشلت دول أخرى بسبب القمع الوحشي الذي تمارسه أنظمتها.

وأضافت المجلة في مقدمة تقريرها عن الطغاة أن نهاية الحرب الباردة كان من المفترض أن تكون نهاية التاريخ، حيث اجتاحت الديمقراطية الكثير من دول العالم، مشيرة الى تقرير أصدرته منظمة فريدوم هاوس قالت فيه أن نحو 60 في المائة من دول العالم أصبحت دولا ديموقراطية، وهو تطور كبير عن عام 1950 الذي كانت الديمقراطية فيه منتشرة في نحو 28 في المائة من دول العالم فقط، لكن المجلة أكدت على أن هذه النسبة لا تعنى أن الديمقراطية منتشرة وتحقق أغلبية في العالم، خاصة وأن معظم هذه الأنظمة ليست ديموقراطية بشكل حقيقي.

وأوضحت فورين بوليسى الأمريكية الى أن جميع هؤلاء الحكام المستبدين كل منهم يمارس استبداده على طريقته الخاصة، الا أن هناك عاملا مشتركا بينهم جميعا وهو يثير الغضب والحنق حيث أن معظمهم كانوا من بين المحاربين للاستبداد والمطالبين بالحرية ضد أنظمة ديكتاتورية سابقة، حيث بدأوا حياتهم جميعا كمقاتلين من أجل الحرية، ضاربة المثل برئيس قرغيزستان كرمان بك باكييف الذي قاد عام 2005 الثورة ضد نظام الحكم المستبد السابق فيما يعرف بثورة التوليب ثم تحول بعد ذلك الى ديكتاتور. وأطلقت المجلة الأمريكية على الحكام الطغاة اسم التماسيح الليبراليين وهم الذين يجعلون الشعب يدفع ثمن الخسائر الاقتصادية في حين يحولون المكاسب . بشكل خفي . الى حساباتهم في البنوك السويسرية في الخارج، وهم كذلك الثوريون الذين يخونون المثل العليا والمبادئ التي جاءت بهم الى السلطة، مشبهة هؤلاء بأنهم كقطاع الطرق الذين يسرقون حقبة ببساطة.

وهذه هي قائمة الحكام المستبدين والطغاة حول العالم التي أعدها مجلة فورين بوليسى الأمريكية والتي أكدت أنها رتبهم حسب غدرهم وما وصفته بخيانتهم الثقافية والأزمات الاقتصادية التي تعيش فيها بلادهم ، وهو ما قالت إنه عرض لشروهم ليتخيل القارئ ما يمكن أن يحدث له لو يعيش تحت حكمهم، ونحن نقدم لكم القائمة بترتيبها كما أعدها المجلة الأمريكية:

1. تصدر قائمة مجلة فورين بوليسي الأمريكية لطغاة لعالم رئيس كوريا الشمالية كيم يونج ايل الذي يحكم منذ أكثر من 16 عاما والذي وصفته القائمة بأنه من أسوأ حكام العالم فيما يخص ترسيخه لمبدأ عبادة الفرد والانعزالية، وهو الرجل الذي استطاع أن يفقر شعبه وسمح باستفشاء المجاعات في بلاده لإخضاع الشعب الكوري، وألقي بمئات الآلاف في مخيمات السجون بينما يستهلك كل ثروات موارد بلاده القليلة في برنامج نووي.
2. أما المرتبة الثانية فاحتلها رئيس زيمبابوي روبرت موجابي الذي يحكم بلاده منذ أكثر من 30 عاما ، وهو البطل المزعوم للكفاح ضد الاستعمار والنضال من أجل استقلال بلاده من بريطانيا، ولكنه منذ ذلك الحين تحول إلى مستبد سفك للدماء، فلقد ألقى موجابي بكل حركات المعارضة بالسجون وواجهوا أسوأ أنواع التعذيب في عهده وتقلص اقتصاد بلاده بشكل غير مسبوق بالإضافة إلى معدل النمو السلبي والتضخم الهائل إلى جانب استفادته الهائلة من التلاعب بالعمل وزيادة أرصدة حساباته البنكية بالخارج.
3. كما جاء رئيس بورما ثان شوي الذي يحكم البلاد منذ 18 عاما، ووصفته القائمة بأنه حاكم عسكري غير رحيم وانشغاله الوحيد هو البقاء في السلطة ويسحق أي حركة معارضة بالاعتقالات والتعذيب، كما شارك في منع شعبه من تلقي المساعدات الإنسانية بعد الإعصار نرجس المدمر الذي ضرب البلاد في عام 2008، كما ساهم بازدهار اقتصاد السوق السوداء من خلال صادرات الغاز الطبيعي، وقالت القائمة أنه بالرغم من أنه يبدو صلب وشجاع إلى أنه لا يجرؤ على مواجهة صناديق الاقتراع النزيهة.
4. فيما احتل المركز الرابع في قائمة طغاة العالم الرئيس السوداني عمر البشير الذي يحكم السودان منذ 21 عاما، وصفته المجلة بأنه متعصب مصاب بداء العظمة استطاع إقصاء كل حركات المعارضة وتدميرها، ومسئول عن وفاة الملايين من السودانيين ومتهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور، فبالرغم من أنه ربما تكون ميليشيات الجنجويد التابعة للبشير توقفت عن ارتكاب جرائم الحرب والمذابح في إقليم دارفور، إلا أنها مازالت تعامل حركة السود كالعبيد.
5. وبالرغم من أنه يحكم بلاده منذ 4 أعوام فقط ، إلا أن الرئيس التركمانستاني جربانجولي بردي محمدوف احتل المرتبة الخامسة في قائمة طغاة العالم ، ووصفته المجلة الأمريكية بأنه خليفة الطاغية الأكبر صابر مراد نيازوف الذي

سيق وأن أعاد تسمية أشهر السنة وفقا لأسمه وأسماء عائلته ، واستمر في سياسات سابقه القمعية والاستبدادية.

6. أما الرئيس الإيريتري أسياس أفورقي فقد جاء في المركز السادس في القائمة ذاتها ويحكم إيريتريا منذ 17 عاما، الذي استطاع أن يحول بلده كلها إلى سجن قومي حيث لا يوجد أي مساحة للإعلام المستقل ، بينما يتم رفض الانتخابات رفضا قاطعا من الأساس، ويفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الجميع ويدعم المسلحين الصوماليين بدلا من دعم شعبه.

7. واحتل الرئيس الأوزبكي إسلام كاريموف المرتبة السابعة للقائمة والذي يحكم أوزبكستان منذ 20 عاما، وهو الرجل الذي وصفته بأنه سفاك دماء قاسي لا يعرف معني كلمة الرحمة ويحكم منذ الحقبة السوفيتية ، قام بمنع قيام الأحزاب السياسية المعارضة ، وألقي بأكثر من 6500 معارض في السجون ، ويعتبر أي شخص يجرؤ على معارضته بمثابة إرهابي إسلامي، ثم تبدأ رحلات التعذيب ، فقد قام نظام كاريموف بإحراق شخصيين للموت وتعذيب الآلاف، وقوات الرئيس قامت بذبح المئات من المتظاهرين المسالمين في عام 2005 بعد انتفاضة طفيفة في مدينة أنديجان.

8. المركز الثامن في قائمة طغاة العالم احتله الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي قالت المجلة عنه أنه ساخن وعنيد وقالت انه خان فلسفة التحرر في الثورة الاسلامية، وقد واصل احمدي نجاد البرنامج النووي في تحدى للقانون الدولي والغرب، وأشارت المجلة الى أن أحمدي نجاد كان مسؤولا عن عدد لا يحصى من الانتهاكات خلال السنوات الخمس التي قضاها في السلطة، معتبرة أن أكبر أخطاؤه كانت قمع المتظاهرين بعنف بعد انتخابات يونيو 2009 الرئاسية التي يعتقد الكثيرون أنه خسرها، ويحكم نجاد إيران منذ 5 سنوات.

9. وكان المركز التاسع في القائمة من نصيب الرئيس الأثيوبي ميليس زيناوي الذي وصفته فورين بوليسى بأنه أسوأ من الديكتاتور الماركسي السابق الذي أطيح به منذ عقدين من الزمان، مشيرة الى أن زيناوي شن حملة على المعارضة وتلاعب بنتائج الانتخابات، واتهمت المجلة زيناوي بأنه يملك أموالا تقدر بالملايين مخبأة في بنوك أجنبية خارج البلاد الى جانب حصوله في ولاية ماريلاند الأمريكية ومدينة لندن البريطانية على قصور كتبت باسم زوجته، ويحصل نظامه . حسب تأكيدات المعارضة. على مساعدات خارجية تقدر بنحو مليار دولار سنويا، ويحكم زيناوي اثيوبيا منذ 19 عاما.

10. وفي المركز العاشر حل الرئيس الصيني هو جين تاو الذي وصفته فورين بوليسى بأنه طاغية مثل الحرباء حيث يخدع المستثمرين بابتسامته بينما يسحق المعارضة السياسية التي تحاول مواجهته بشراسة ووحشية، مؤكدة أن هو جين تاو احكم قبضته الحديدية على التبت ويسعى الآن لبناء ما يمكن وصفه بأنه مستعمرات جديدة في أفريقيا والتي يريد أن يستخرج منها الموارد الطبيعية التي يتعطش لها الاقتصاد الصيني ويحتاج لها، هو جين تاو يحتل مقعد الرئيس في الصين منذ 7 سنوات.

11. الرئيس الليبي معمر القذافي كان صاحب المركز الحادي عشر في قائمة الطغاة في العالم، وقد وصفته المجلة الأمريكية بأنه حدث غريب الأطوار مشهور بخطبه اللامعة ولكن الحياة السياسية في بلاده لا تقوم على المساواة، ويدير القذافي دولة بوليسية تقوم على أساس الكتاب الأحمر لماو. الكتاب الأخضر في ليبيا - الذى يتضمن حلا لمشكلة الديموقراطية ، وقالت المجلة أنه الى جانب قمعه فى الداخل فانه توج كملك لملوك أفريقيا، مشيرة الى أن الاتحاد الأفريقي أصر . بأدب . أن يتنازل القذافي عن منصبه كرئيس له، وهو يحكم ليبيا من 41 عاما.

12. المركز الثاني عشر فى القائمة كان من نصيب الرئيس السوري بشار الأسد الذى قالت فورين بوليسى عنه أن طاغية طنان يحاول أن يتناسب مع حذاء والده ولكنه كبير جدا بالنسبة له، واستطردت أن بشار الأسد بدد المليارات من أموال السوريين على الشئون الخارجية فى أماكن مثل لبنان والعراق فى نفس الوقت الذى أهمل فيه احتياجات الشعب السوري، وقالت إن الأسد لديه جهاز أمنى واسع النطاق يضمن له أن أحدا من السوريين لن يشتكي، وهو يحكم سوريا منذ 10 سنوات.

13. وجاء فى المركز الثالث عشر الرئيس التشادي ادريس ديبي، وهو الذى وصل الى سدة الحكم فى انقلاب أطاح بالديكتاتور السابق الذى كان يحكم تشاد قبله، ويواجه ديبي حاليا تمردا من أحد المسؤولين السابقين فى إحدى الحكومات التى تولت السلطة فى عهده والذى يجمع حوله قادة آخرين للانقلاب عليه، وقد قام ديبي باستنزاف موارد الانفاق لدعم وتجهيز القوات المسلحة وتعاون مع قادة المعارضة ويبنى حاليا خندقا حول العاصمة التشادية نجامينا، ديبي يحكم تشاد منذ 20 عاما.

14. أما المركز الرابع عشر فقد جاء فيه الرئيس الغيني تيودورو أوبيانج نجىما أمباسوجو الذى أكدت المجلة الأمريكية أنه وعائلته يملكون الاقتصاد الغنى بشكل فعلى، فقد جمعوا لأنفسهم ثروة تزيد عن 600 مليون دولار بينما يعاني

الجماهير من الفقر المدقع، مشيرة الى أن الثروة النفطية في غينيا الاستوائية . بشكل استثنائي . يتم احتساب دخلها للفرد بالمساواة مع نظيراتها في الدول الأوروبية، الا أنها في غينيا تعتبر سرا من أسرار الدولة لا يطلع أحد عليه، ويحكم أوبيانج غينيا الاستوائية من 31 عاما.

15. المركز الخامس عش احثله الرئيس المصري محمد حسنى مبارك الذي وصفته المجلة الأمريكية حريا بأنه حاكم مطلق مسند يعاني داء العظمة وشغله الشاغل الوحيد أن يسمن فى منصبه، ومبارك يشك حتى فى ظله وهو يحكم البلاد منذ 30 عاما بقانون الطوارئ لإخضاع أى نشاط للمعارضة وتجهز ابنه جمال حاليا لخلافته وأضافت فورمين بوليسى الأمريكية أنه لا عجب أن 23 % فقط من المصريين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2005، الرئيس مبارك يحكم مصر منذ 29 عاما .

16. وجاء في المركز السادس عشر رئيس جامبيا يحيى جامع. ووصفته المجلة بالمهرج العسكري غريب الأطوار وأشارت الى انه تعهدت بالبقاء في الحكم لمدة 40 عاما ويدعي أنه اكتشف علاج لفيروس الإيدز. وأضافت انه يدعي أيضا بان لديه قوى سحرية، وسوف يحول جامبيا الى دولة منتجة للنفط، لكنه لم يوفق حتى الآن. وتابعت المجلة ان جامع نرجسي حتى الصميم، ويصر على هذا الدكتاتور على مخاطبته بـ معالي الشيخ الأستاذ الدكتور الحاج يحيى عبد العزيز جيمس جونكانج جامع. وتابعت انه قضى في السلطة 16 عاما.

17. أما المركز السابع عشر فكان من نصيب رئيس فنزويلا هوجو شافيز. وقالت عنه المجلة انه الزعيم المزعوم للثورة البوليفارية. وقالت ان شافيز يعزز مبدأ الديمقراطية القائمة على المشاركة، وهو المشارك الوحيد فيها، بعد سجن كافة زعماء المعارضة المسجونين، وفتح مدد تولي منصب الرئاسة إلى أجل غير مسمى، وأغلق وسائل الإعلام المستقلة. وأضافت انه قضى في السلطة 11 عاما.

18. واحتل المركز الثامن عشر رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري الذي وصفته المجلة بانه طاغية غير مهم ليس لديه رؤية او اجندة، ويضمن لنفسه البقاء في السلطة بتصفية معارضيه وخنق الخارجين عليه. وأشارت الى ان كومباوري ارتفع إلى السلطة، بعد ان اغتال سلفه توماس سانكارا في انقلاب 1987. وقالت ان كومباوري قضى في السلطة 23 عاما .

19. وجاء في المركز التاسع عشر يوري موسيفيني رئيس أوغندا. وقالت عنه المجلة انه قاد ثورة تمرد تولت الحكم في 1986 وقال حينها انه لا ينبغي على اي رئيس

افريقي ان يبقى في السلطة لأكثر من 10 سنوات، لكنه باق في السلطة بعد 24 عاما من تصريحه ذلك. وتابعت انه فاز في الانتخابات تلو الاخرى بالتزوير ومنع المسيرات الانتخابية. وأشارت الى انه قضى في السلطة 24 عاما.

20. وجاء في المركز العشرين رئيس رواندا بول كاجامي. الذي وصفته بالمحرر الذي أنقذ التوتسي من الإبادة الكاملة في عام 1994، لكن كاجامي الان يمارس نفس نظام الفصل العنصري الذي سعى لوضع نهاية له. وتهيمن جبهته الجبهة الوطنية الرواندية على كل مقاليد السلطة: قوات الأمن، والخدمة المدنية والقضاء والبنوك والجامعات، والشركات المملوكة للدولة. ويتهم من يتحدون الرئيس بالانقساميين والمحرضين على الكراهية ويتم اعتقالهم. وقالت ان كاجامي قضى في السلطة 10 سنوات.

21. أما المركز الحادي والعشرين فكانت من نصيب الرئيس الكوبي راؤول كاسترو. وقالت عنه المجلة انه يعاني من الضبابية الفكرية، ولا يدرك بشكل يدعو إلى الرثاء أن الثورة التي يقودها عفا عليها الزمن، وفشلت فشلا ذريعا، وخارج السياق تماما بالنسبة لتطلعات الشعب الكوبي. وهو يلقي باللائمة في فشل الثورة على المؤامرات الخارجية، التي يستخدمها لتبرير فرض قيود صارمة وأكثر وحشية. وقالت ان راؤول قضى في السلطة عامين.

22. واحتل المركز الثاني والعشرين رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو. ووصفته المجلة بأنه دكتاتور أوتوقراطي يحكم بلاده بقبضة من حديد، ويرصد حركات المعارضة بالشرطة السرية التي يسميه كي جي بي وأكسبه أسلوبه الوحشي في حكم البلاد لقب آخر دكتاتور في أوروبا ؛ بل أعطى ملاذا آمنا لزعيم قيرغيزستان المخلوع كرمان بك باكييف عندما انتفضت شعبه ضده في وقت سابق من العام الجاري. وقضى لوكاشينكو 16 عاما في السلطة.

23. وأخيرا وفي المركز الثالث والعشرين رئيس الكامبيون بول بيا. ووصفته المجلة بانه قطاع طريق مهذب، ويتردد انه جمع ثروة شخصية تبلغ أكثر من 200 مليون دولار بالإضافة الى القصور، وقد حمل المعارضة على الخضوع الكامل. وهو ليس قلقا بشأن الانتخابات، فقد عدل القوانين مرتين لإزالة المواد التي تحدد فترة الرئاسة ليتأكد من أن حزبه لن يخرج من حكم البلاد في أي وقت قريب. وأشارت الى ان بيا قضى في السلطة 28 عاما.

8. المسححية الهزلية للانتخابات الرئاسية المصرية¹⁵

الحوار المتمدن-العدد: 1229 - 2005 / 6 / 15

المراقب للساحة السياسية المصرية يستطيع أن يلاحظ بسهولة الأحداث التالية والتي تتم عن دهاء استراتيجي للجهاز الحاكم في مصر للالتواء والالتفاف بل قل الهروب من الموقف الحرج للانسحاب من الحياة السياسية وخاصة رئيس الدولة المصرية .

1. خداع الأحزاب أمر تفسير اللعبة معها :

قام الحزب الحاكم قبل أن يعلن الرئيس مبارك تغيير المادة 76 من الاستفتاء إلى الانتخاب المباشر بالتفاوض مع الأحزاب القائمة حول ما سموه بالإصلاح السياسي وتفعيل مباشرة الحقوق السياسية . ونجح الحزب الحاكم في تنويم وتنويه بل وتخدير قادة الأحزاب في هذه المفاوضات لكسب الوقت طبقاً لاستراتيجية يستخدمها العسكريين مع العدو لكسب الوقت والاستعداد للانقضاض عليه في اللحظة المناسبة . فما بين اجتماعات ولقاءات وورقة عمل وما إلى ذلك من المواقف الهزلية التي قرأنا عنها جميعاً في الصحف القومية والمعارضة الحزبية . وكان الحزب الحاكم وعلى رأسه صفوت الشريف يرفض ويصر على أنه لن يكون هناك إصلاح أو تغيير أو أن يكون رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر وما إلى ذلك من تصريحات تكتيكية لكسب الوقت من ناحية وأعداد الرأي العام لتقبل المبادرة لتغيير المادة 76 كأنها عمل عظيم من قبل صاحب القصر وهبة ديمقراطية يمني بها على الرعية ولكن بحريته وأرادته وحده ووحدته فقط . كل هذا بالاتفاق مع صفوت الشريف وغيره من قادة الحزب الوطني بما فيهم ابنه . فالجميع على علم متى سيعلم مبارك تغيير المادة 76 ولكن في الاتجاه الذي يخدم مصالحهم وفي التوقيت المناسب الذي لا يعطي أية فرصة للآخرين أن يتحركوا أو يستعدوا لخوض المعركة وبذلك يظهر أنهم بلا فائدة للمجتمع وغير مستعدين لتحمل أية مسئولية على عكس الحزب الحاكم وسيد القصر الحالي . ثم يظهر سيد القصر أنه لم يقصر في تطبيق الديمقراطية وأن تكون الانتخابات هي الوسيلة الوحيد لاختيار رئيس الجمهورية أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية .

2. أما بالنسبة للأحزاب نفسها

فقد أخطأت بدخولها في لعبة الحزب الحاكم وقبول الحد الأدنى من الجاتوه . يبدو أن قادة الأحزاب قبلوا عروض معينة في محاورتهم مع الحزب الحاكم

¹⁵ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39350>

الذي أخفى عنهم ما قد نوى عليه رئيس الحزب حسني مبارك . وكما قرأنا عن نتائج مداولات اللقاءات بين قادة الأحزاب وقادة الحزب الحاكم ، أنهم اتفقوا على مبادئ معينة ، كل ذلك حتى اللحظة التي أعلن فيها حسني مبارك بتغيير المادة 76 وهنا تغيرت الموازين وصارت في ، على الأقل في الظاهر ، صالح الحزب الوطني الحاكم . ومرة أخرى وقعت الأحزاب في مخالف الحزب الحاكم وقبلت أن تعمل معه على الصياغة الجديدة للمادة 76 ولكن الحزب الحاكم كان عنده أيضاً الصيغة المطلوبة ولكن كل ذلك للمناورة وللظهور أما الرأي العام بأنه أتبع الطرق الديمقراطية المطلوبة . ولكن السؤال الذي أطرحه على نفسي كمواطن مصري : هل هي لعبة مقسمة سابقاً بين الحزب الحاكم والأحزاب الموجودة ؟ هل ما نقرأه في صحف المعارضة الحزبية ما هو إلا جزء من هذه المسرحية السخيفة ؟ لو كانت الأحزاب صادقة فعلاً في نواياها وأنها فعلاً تريد الإصلاح والخروج من الدائرة المفرغة التي تدور فيها مصر منذ ثورة العسكر وإنقاذ مصر من الدمار الآتي ؟

3. الحرك الجماهيري:

ظهرت على الساحة المصرية وخاصة بعد فشل المباحثات بين الحزب الحاكم (ماما) والأحزاب الأخرى (أولادها) حركة "كفاية" والتي تركتها السلطة تنمو وتظهر بدون أن يحدث مصادمات عنيفة بين هذه الحركة وبوليس السلطة تدل على أن السلطة تخشى فعلاً انتشار هذه الحركة وتكون بداية لانقلاب سلمي للحكم . وهنا يجب أن نسأل دون أن نترك للشك أن يأخذ وضعاً كبيراً في أنفسنا ، ما هو سر الموقف السلمي للسلطة من هذه الحركة ؟ هل تنوي السلطة استخدام هذه الحركة لضرب الحركات الأخرى والتي بدأت تظهر وخاصة حركة الإخوان المسلمين ؟ لماذا بدأ يظهر فجأة تفتيت للحركات الجماهيرية وكل نقابة أو تجمع بدأ ينظم حركة باسمه ؟ هل أمن الدولة والمخابرات بما لهم من عناصر موجودة في جميع أنشطة الحياة الوظيفية والنقابات بدأت تقوم بعملية تفتيت للقوي الجماهيرية حتى تفشل أية حركة تطالب بتغيير جذري للحكم وإعطاء الفرصة لعناصر جديدة من الشعب ، عناصر مدنية ، لم تنشأ في أحضان الجيش أو الشرطة وبالتالي متشعبة بالحياة المدنية والليبرالية النظيفة وليست الفاسدة كما هو الوضع الحالي ؟

4. العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة المثقفين المصريين:

في الظاهر نحن أمام حركتين ، حركة الإخوان المسلمين والمعروفة تاريخياً والتي يخشاها الجميع نظراً لما اتسمت به دمويّاً خلال تاريخها سواء مع

السلطة أو ما يخططونه لأقباط مصر والعودة بهم إلى عصور الظلمة وعقود أهل الذمة وما يعرفه الجميع عن أهدافهم من إقامة حكومة إسلامية شرعية والحكم بالشرعية الإسلامية وما يمكن أن ينتج عنه فيما بعد من مصادرة كاملة للديمقراطية التي وصلوا عن طريقها للحكم وتطبيق الشريعة على غير المسلمين تطبيقاً حرفياً . في مقابل ذلك ظهرت حركة المثقفين المصريين والتي تضم بين أعضائها أصوليون مثل المستشار طارق البشري والدكتور سليم العوا والدكتور رفيق حبيب والثلاث مع بقية الأعضاء لا يخفون كراهيتهم العميقة للمسيحية وللأقباط الأرثوذكس خصوصاً (كتابات رفيق حبيب) . في الواقع لا فرق بين الإخوان المسلمين وهؤلاء ، فالاثنتين ما هما إلا وجهان لعملة واحدة وهي تطبيق الحكم الإسلامي والشرعية الإسلامية بنصوصها بلا زيادة ولا نقصان ولا تفسير حديث . فهما ينشدان العودة بالمجتمع المصري 1400 سنة للوراء كما حدث في أفغانستان الطالبان أو إيران آيات الله وما إلى ذلك .

5. نملق بعض الأقباط:

ظهر أيضاً على الساحة السياسية بعض الأقباط الذين يرفضون أن من حق الأقباط أن يرشحوا أنفسهم لرئاسة الجمهورية بصفتهم مواطنين طبقاً للدستور ، ومن حق كل مواطن أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية كما هو الحال لعضوية المجالس النيابية . فمن يصلح للمجالس النيابية ، من الطبيعي أنه يصلح أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية . ونحن نرفض مقولة أنه من الطبيعي أن يكون رئيس الجمهورية ينتمي لدين الأغلبية . فمن المبادئ الدستورية أن وظيفة رئيس الجمهورية سياسية مدنية وليست دينية فهو لا يقوم بدور الإمامة (حسب ما نعلم من نصوص الدستور) ولا هو منصب خليفة المسلمين . ولا يوجد نص في الدستور يشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلم الديانة . فأن كان فعلاً الكل مصريين ولا فرق بين مصري وآخر إلا بالعمل الجاد ، فلا يوجد إذن مانع أن يرشح مسيحي مصري نفسه لرئاسة الجمهورية . هل هناك ما يمنع أن يجرب الأخوة المسلمين أن يكون رئيس الدولة مسيحي ، فالمهم أن كل واحد يعيش حياته الدينية كما تتطلبه دياناته من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن يحيا حياة كريمة فيها كرامته مصانة ومحفوظة وهذه هي مسئولية رئيس الدولة .

6. الكلمة الأخيرة

هو أن يتقي الله أفراد الطبقة الحاكمة الحالية ويتركوا السلطة ويذهبوا بلا رجعة في عطلة صيفية أبدية مفتوحة ، ويتركوا شأن مصر للمصريين حتى

تتحرر من أكبال الفكر الوهابي الذي أهدر كفاءات وثروات مصر وجعلها تتقهقر قرون للوراء ، وجعل أولادها النوابغ يهربون للخارج حيث هواء الحرية وإمكانيات تحقيق أحلامهم العلمية في مجتمع لا يفرق بين بيتر أو جون أو محمد أو أحمد كالمجتمعات الشرقية .



<https://youtu.be/M4GyBAJVI5w>



https://youtu.be/zD34WF_9vwM



<https://youtu.be/gHWiBsrNMH4>

9. قراءة في كتابين تحدثا عن عص مبارك



https://youtu.be/rQQGR4_Aj98

✱ صفحات من كتاب محمد حسنين هيكل مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان¹⁶

نشر في بوابة الشروق: الأحد 15 يناير 2012

ملاحظة:

لم ألزم نفسي طوال هذه الصفحات بأوصاف للرئيس «حسنى مبارك» من نوع ما يرد على الألسنة والأقلام منذ أزيح عن قمة السلطة، وإنما استعملت الإشارات العادية طالما أن الرجل لم يُحاكَم، ولم يُحكَم عليه. ومع أن «مبارك» وصل إلى قاعة محكمة - ممددا على سرير طبي دخل به إلى زنزانه حديدية - فإن التهم التي وُجّهت إليه لم تكن هي التهم التي يلزم توجيهها، بل لعلها الأخيرة فيما يمكن أن يوجّه إلى رئيس دولة ثار شعبه عليه، وأسقط حكمه وازاحة.

والمنطق في محاكمة أي رئيس دولة أن تكون محاكمته على التصرفات التي أخل فيها بالتزامه الوطني والسياسي والأخلاقي، وأساء بها إلى شعبه، فتلك هي التهم التي أدت للثورة عليه.

أي أن محاكمة رئيس الدولة - أي رئيس وأي دولة - يجب أن تكون سياسية تثبت عليه - أو تنفي عنه - مسئولية الإخلال بعهدده ووعده وشرعيته، مما استوجب الثورة عليه، أما بدون ذلك فإن اختصار التهم في التصدي للمظاهرات - قلب للأوضاع يستعجل الخاتمة قبل المقدمة، والنتائج قبل الأسباب، ذلك أنه إذا لم يظهر خروج «مبارك» على العهد والوعد والشرعية، إذن فقد كان تصديه للمظاهرات ممارسة لسلطته في استعمال الوسائل

¹⁶<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15012012&id=a7015b61-0884-4c31-a091-3bb25f3>

الكفيلة بحفظ الأمن العام للناس، والمحافظة على النظام العام للدولة، وعليه يصبح التجاوز في إصدار الأوامر أو تنفيذها - رغبة في حسم سريع، ربما تغفره ضرورات أكبر منه، أو في أسوأ الأحوال تزيدها في استعمال السلطة قد تتشفع له مشروعية مقاصده!!

وكذلك فإنه بعد المحاكمة السياسية - وليس قبلها - يتسع المجال للمحاكمة الجنائية، ومعها القيد والقفص!!

بمعنى أن المحاكمة السياسية هي الأساس الضروري للمحاكمة الجنائية لرئيس الدولة، لأنها التصديق القانوني على موجبات الثورة ضده، وحينئذ يصبح أمره بإطلاق النار على المتظاهرين جريمة يكون تكييفها القانوني إصراره على استمرار عدوانه على الحق العام، وإصراره على استمرار خرقه المستبد لعهد الدستور مع الأمة!!

ومن هذا المنطلق فإنني لم أستعمل في الإشارة إلى «مبارك» أوصافاً مثل «المخلوع»، أو «المطرود»، أو حتى «السابق»، وإنما استعملت على طول سياق هذه الصفحات ما هو عادي من الإشارات. وعلى أي حال فإنه من حق من يشاء - إذا شاء - أن ينزع إشارات استعملتها بمنطق ما قدمت، وأن يضع بدلها «المخلوع» و«المطرود» أو «السابق»!!

أردت بهذه الملاحظة أن أطرح مبكراً «وجهة نظر» ولا أكثر، وحتى لا يأخذ على أحد «تهمة أدب يتزايد»، أو «تمسك بأصول» أسقطتها الدواعي!!

مقدمة:

بدأت التفكير في هذه الصفحات باعتبارها مقدمة لكتاب تصورت أن أجمع داخل غلافه مجمل علاقتي بالرئيس «حسنى مبارك»، وقد كانت علاقة محدودة وفاترة، وفي كثير من الأحيان مشدودة ومتوترة، وربما كان أكثر ما فيها - طولا وعرضا - لقاء واحد تواصلت لساعات كاملة، ما بين الثامنة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر يوم السبت 5 ديسمبر 1981 - أي بعد شهرين من بداية رئاسته - وأما الباقي فكان لقاءات عابرة، وأحاديث معظمها على التليفون، وكلها دون استثناء بمبادرة طيبة منه. لكن الواقع أن الحوار بيننا لم ينقطع، وكان صعباً أن ينقطع بطبائع الأمور طالما ظل الرجل مسيطراً على مصر، وظللت من جانبي مهتماً بالشأن الجاري فيها، وعليه فقد كتبت وتحدثت عن سياساته وتصرفاته، كما أنه من جانبه رد بالتصريح أو بالتلميح، أو بلسانه أو بلسان من اختار للتعبير عنه أو تطوع دون وكالة.

وقد تراكم من ذلك كثير مكتوب مطبوع، أو مرئي مسموع، وفكرت أن أجعله سجلا وافيا - بقدر الإمكان - لحوارات وطن في زمن، ولعلاقة صحفي مع حاكم ومع سلطة في الوطن وفي الزمن!! لكنى رُحت أسأل نفسي عن الهدف من جمع هذا السجل، ثم ما هو النفع العام بعد جمعه؟!!

• وبداية فقد ورد على بالى أن تسجيل ما جرى في حد ذاته قد يكون وسيلة إلى فهم مرحلة من التاريخ المصري المعاصر ما زالت تعيش فيها، وما زلنا نعيش فيها!!

• ثم ورد على بالى أن كثيرا من قضايا ما جرى ما زالت مطروحة للحوار، وبالتالي فالتسجيل سند للوصل والاستمرار.

• ثم ورد على بالى أن بعض الملامح والإشارات في سياق ذلك الحوار ربما تكون مفيدة في التعرف أكثر على لغز رجل حكم مصر، وأمسك بالقمة فيها ثلاثين سنة لم يتزحزح، وتغيرت فيها الدنيا، وظل هو حيث هو، لا يتأثر. وذلك لابد له من فحص ودرس!!

وتركت خواطري تطل على كل النواحي، ثم اكتشفت أن الاتجاهات تتفرع وتتمدد - لكن الطرق لا تصل إلى غاية يمكن اعتبارها نقطة تصل بالسؤال إلى جواب.

وعُدت إلى ملفاتي وأوراقى، ومذكراتي وذكرياتي، وبرغم آثار كثيرة وجدتها، ومشاهد عادت إلى بأجوائها وتفصيلها، فقد طالعني من وسط الزحام سؤال آخر يصعب تفاديه - مجمله:

- ماذا أعرف حقيقة وأكيدا عن هذا الرجل الذي لقيته قليلا، واشتبكت معه - ومع نظامه - طويلا؟!!

والأهم من ذلك:

- ماذا يعرف غيرى حقيقة وأكيدا عن الرجل، وقد رأيت - ورأوا - صورا له من مواقع وزوايا بلا عدد، لكنها جميعا لم تكن كافية لتؤكد لنا اقتناعا بالرجل، ولا حتى انطبعا يسهل الاطمئنان إليه والتعرف عليه، أو الثقة في قراره.

بل لعل الصور وقد زادت على الحد، ضاعفت من حيرة الحائرين، أو على الأقل أرهقتهم، وأضعفت قدرة معظمهم على اختيار أقربها صدقا في التعبير عنه، وفي تقييم شخصيته، وبالتالي في الاطمئنان لفعله؟!!

وإذا أخذنا الصورة الأولى للرجل كما شاعت أول ظهوره، وهي تشبهه بـ «البقرة الضاحكة» La vache qui rit - إذن فكيف استطاعت «بقرة ضاحكة» أن تحكم مصر ثلاثين سنة؟!!

وإذا أخذنا الصورة الأكثر بهاء، والتي قدمت الرجل إلى الساحة المصرية والعربية بعد حرب أكتوبر باعتباره قائدا لما أطلق عليه وصف «الضربة الجوية» - إذن فكيف تنازلت «الأسطورة» إلى تلك الصورة التي رأيناها في المشهد الأخير له على الساحة، بظهوره ممددا على سرير طبي وراء جدران قفص في محكمة جنايات مصرية، مبالغا في إظهار ضعفه، يرخى جفنه بالوهن، ثم يعود إلى فتحه مرة ثانية يختلس نظرة بطرف عين إلى ما يجري من حوله، ناسيا - أنه حتى الوهن له كبرياء من نوع ما، لأن إنسانية الإنسان ملك له في جميع أحواله، واحترامه لهذه الإنسانية حق لا تستطيع سلطة أن تنزعه منه - إلا إذا تنازل عنه بالهوان، والوهن مختلف عن الهوان!!

وإذا أخذنا صورة الرجل كما حاول بنفسه وصف عصره، زاعما أنه زمن الإنجاز الأعظم في التاريخ المصري منذ «محمد على» - إذن فكيف يمكن تفسير الأحوال التي ترك مصر عليها، وهي أحوال تفريط وانفراط للموارد والرجال، وتجريف كامل للثقافة والفكر، حتى إنه حين أراد أن ينفي عزمه على توريث حكمه لابنه، رد بحدة على أحد سائليه وهو أمير سعودي تواصل معه من قديم، قائلا بالنص تقريبا:

- «يا راجل حرام عليك»، ماذا أورث أبني - أورثه «خرابة»؟!!!

ولم يسأله سامعه متى وكيف تحولت مصر إلى «خرابة» حسب وصفه!! وهل تولى حكمها وهي على هذا الحال، وإذا كان ذلك فماذا فعل لإعادة تعميرها طوال ثلاثين سنة، وهذه فترة تزيد مرتين عما أخذته بلاد مثل الصين والهند والملايو لكي تنهض وتتقدم!!

ثم إذا كان قد حقق ما لم يستطعه غيره منذ عصر «محمد على» - إذن فأين ذهب هذا الإنجاز؟!!! وكيف تحول - تحت نظامه إلى «خرابة»؟!!! - ثم لماذا كان هذا الجهد كله من أجل توريث «خرابة»، خصوصا أن الإلحاح عليه كان حقل الألغام الذي تفجر في وسطه نظام «الأب» حطاما وركاما، ما زال يتساقط حتى هذه اللحظة بعد قرابة سنة من بداية تصدعه وتهاويه!! وكيف؟!!! - وكيف؟!!! - وهنا فإن التساؤل لا يعود عن الصور، وإنما ينتقل إلى البحث عن الرجل ذاته!!

وعلى امتداد هذه الصفحات فقد حاولت البحث عن الرجل ذاته قبل النظر في ألبوم صورته، وعُدت إلى ملفاتي وأوراق، ومذكراتي وذكرياتي عن «حسني مبارك»، ثم وقع بمحض مصادفة أنني لمحت قصاصة من صحيفة لا أعرف

الآن بالتحديد ما دعاني إلى الاحتفاظ بها ثلاثين سنة، لكنى حين نزعتهما من حيث كانت وسط المحفوظات - رُحت أقرؤها وأعيد قراءتها - متفكرا!!

وكانت القصاصة مقالا منشورا في جريدة «الواشنطن بوست» في يوم 7 أكتوبر 1981، وفي بداية المقال جملة توقفت عندها، وفي الغالب بنفس الشعور الذي جعلني أحتفظ بها قبل ثلاثين سنة!!

والجملة تبدأ بنقل «أن الأخبار من القاهرة بعد اغتيال الرئيس «السادات» تشير إلى أن الرجل الذي سوف يخلفه على رئاسة مصر هو نائبه «حسنى مبارك» - ثم تجيء جملة تقول بالنص: «إنه حتى هؤلاء الذين يُقال إنهم يعرفون «مبارك» هم في الحقيقة لا يعرفون عنه شيئا».

والآن بعد ثلاثين سنة وقفت أمام هذه الجملة، وشيء ما في مكنونها يوحى بأنها «مفتاح» المقال كله، لأننا بالفعل أمام رجل رأيناه كل يوم وكل ساعة، وسمعناه صباح مساء، واستعرضنا الملايين من صورته على امتداد ثلاثين سنة، لكننا لم نكن نعرفه ولا نزال!!

وكان سؤالى التالى لنفسى:

- إذا لم تكن للرجل صورة معتمدة تؤدي إلى تصور معقول عنه، فكيف أتفرغ شهورا لجمع ونشر ما سمعت منه مباشرة خلال مرات قليلة تقابلنا فيها، أو ما قلته له بطريق غير مباشر - أي بالحوار والكتابة والحديث ثلاثين سنة؟!

وترددت، لكنني بإلحاح أن تلك ثلاثين سنة بأكملها من حياة وطن، وهي نفسها ثلاثين سنة من المتغيرات والتحولات في الإقليم وفي العالم، قادنا فيها رجل لا نعرفه إلى مصائر لا نعرفها - فإن زمان هذا الرجل يصعب تجاوزه أو القفز عليه مهما كانت الأسباب، مع أن هناك أسبابا عديدة أبرزها أن التاريخ لم ينته بعد كما كتب بعض المتفائلين من الفلاسفة الجُدد!!

ثم كان أن توصلت إلى صيغة توفيق بين هذه الاعتبارات:

من ناحية تصورت أن أحاول في مقدمة مستفيضة لهذا الكتاب، أن أترك ما تحويه ملفاتي وأوراقى، ومذكراتي وذكرياتي - تنقل بعض الخطوط والألوان عن «حسنى مبارك» - معترفا مقدما ومسبقا أن هذه المقدمة مهما استفاضت ليست كافية لإظهار لوحة تستوفي شروط المدرسة الكلاسيكية لفن الرسم، لكنها - كذلك خطر لي - قد تستطيع مقارنة شروط مدرسة الرسم التعبيري. بمعنى أنها قد تكون صورة لا تحاول تقليد مدرسة «ليوناردو دافنشي» أو «مايكل أنجلو» وحيا موصولا بالطبيعة، وإنما تحاول تقليد مدرسة «رينوار»

و«مانيه» - تلمس موضوعها بمؤثرات أجوائه الإنسانية، وتشير إلى الطبع والشخصية مما يبلغه الحس ولا يطوله البصر!!
وراودني على نحو ما أن الجميع - ربما - أخطأوا في تصوير الرجل.
لجأوا إلى الكاميرا تلتقط الصورة ومضا بالضوء، بينما كان يجب أن يلجؤوا إلى الفرشاة واللون رسماً بالزيت، ثم إنهم كرروا الخطأ حين اختاروا المدرسة الكلاسيكية في الفن، بينما كان يجب أن يلجؤوا للمدرسة التأثيرية!!
وأظن أن ذلك ما حاولت بلمسات ألوان على مساحة ورق، تنزل عليها فرشاة زيت تشبعت به خفيفة وكثيفة، تومئ بالظل أو بالفراغ، وتوحى بأكثر مما تصيح، وتعبر بقدر ما هو مستطاع في زمن لم يعد فيه متسع لرقعة «رينوار»، أو خيال «مانيه». ولقد ساءلت نفسي كثيراً عن السبب الذي دعا الجميع إلى هذا التقصير في البحث عن الرجل ذاته، وكيف تراكم التقصير في التعرف عليه ثلاثين سنة!!

- وكان التفسير متعدد الأسباب وكلها منطقية، لكنها تاهت في الزحام:
- بعض الناس تلقفوه حين وجدوه، ولم يتوقفوا أمام شخصيته وهي تقفز من المنصة إلى الرئاسة، فقد أخذهم هول ما وقع على المنصة، وتمسكوا بمن بقي بعده!!
 - وبعضهم أخذه الظاهر من الرئيس الجديد واستخف بما رأى، واعتبره وضعاً مؤقتاً لعبور أزمة، وبالتالي فالإطالة في تحليله إضاعة للوقت!!
 - وبعضهم شدته الوقائع التي ظهر الرجل طرفاً في معمعانها، واستطاعت الصورة العامة للأحداث الكبرى التي دهمت المنطقة أن تستوعب دوره ضمن الأدوار، ومع قيمة مصر فإن الجالس على قممها التحف برايتها، وساعده الطامعون في إرث الدور المصري على تحويل هذه الراية إلى برقع يستر ملامح متغيرة للسياسة المصرية!!
 - وبعضهم خصوصاً من أجيال الشباب نشأوا وشبوا ولم يعرفوا رئيساً غيره، وبالتالي فإن أجيالاً تعودت عليه، وتأقلمت بالتطبيع على وجوده.
 - وبعضهم رغبة في راحة البال تجاهل السؤال عن الرجل، واستعاض عنه بقبول جواب معبأ يصنعه إعلام ياتمر بالغلبة - غلبة السلطة - أو غلبة الثروة في مصر، وكان لسوء الحظ إعلاماً فقد تأثيره، وإن بقي هديره!!
- ولعل.. ولعل.. وكلها علامات استفهام تحار فيها الظنون، لكن الواقع قبل وبعد أي شيء أن الرجل بقي على القمة في مصر ثلاثين سنة!!

واستأذن أنؤكد وبوضوح أن هذه الصفحات وإن طالت عما توقعت . ليست قصة حياة، ولا هي سيرة رجل، وإنما هي لمحات قصرتها على ما رأيت بنفسى أو عرفت، وذلك هو عذرى . واعتذارى . عن استعمال صيغة المتكلم فى بعض الفصول، وعذرى . واعتذارى أيضا . عن استعمال ألفاظ وعبارات بالعامية نقلتها كما سمعتها طلبا لدقة التعبير.

وهنا أضيف أنى لم أسعَ إلى لقاء أحد ممن عملوا مع «مبارك» عن قرب أو عايشوه، فتلك مهمة غيرى إذا حاول كتابة سيرته أو تتبّع دوره. ولقد راعنى . وأظنه راعَ غيرى . أن كثيرين من هؤلاء الذين عملوا معه ومباشرة، كانوا أوائل من انقلبوا عليه، والمعنى هنا أن الرجل لم يرتبط بعلاقات إنسانية عميقة مع محيطه، ولا تواصل بولاءات متبادلة أو حميمة مع الذين اقتربوا منه وخالطوه، وإنما كانت علاقاته بهذا المحيط . على الأرجح . خدوشا على السطح لا يتبقى منها غير ندوب على الجلد تشحب وتزول بعد أيام أو أسابيع لا أكثر!! وتلك ظاهرة لافتة كذلك!!

ذلك هو الجزء الأول من هذا الكتاب!!

بقى الجزء الثانى، وذلك هو الجزء الأكبر فى الكتاب، وهو يشمل ما جمعت مما كتبت على الصفحات أو قلت على الشاشات، وكله مرتبط بقضايا العصر عرضا وتحليلا . شرحا وتفصيلا، وظنى أنه وقد امتد على مساحة ثلاثين سنة، قد يعوض بالكلمات بعض ما لم تستطع أن تستوفيه الألوان!!

وأملى . ربما . أن شيئا فى هذا كله قد يرسل شعاعا يكشف ولو لمحة من تلك الفجوة المجهولة التى أشارت إليها جريدة «واشنطن بوست» منذ اليوم الأول لعصر «مبارك»، حين قالت «إن الذين يظنون أنهم يعرفون الرجل هم فى الواقع لا يعرفون عنه شيئا»!!

وذلك . مع الأسف صحيح . فلقد فاجأت هؤلاء العارفين بدايته، فاجأتهم نهايته!!

يتبقى أن هناك سؤالا لابد أن يصل إلى آذان الجميع: كيف استطاع هذا الرجل أن يجلس على رئاسة مصر ثلاثين سنة؟! . ثم كيف استطاع شعب مصر أن يصبر ثلاثين سنة؟!!

وبالنسبة لكيف» الأولى فالجواب على سؤالها: أنه حظه طالما استطاع البقاء!! وأما «كيف» الثانية فـجواب سؤالها: أنها مسئولية الشعب المصرى كله لأنه هو الآخر استطاع . استطاع بالصبر والصمت . وإظهار السأم والملل أحيانا .

حتى جاءت ثورة 25 يناير 2011، وعندما لم يعد الصبر قادرا، ولا الصمت ممكنا،
ولا الملل كافيا!!

واستكمل الأستاذ هيكل حديثه بالمقالة التالية:

إن تعبير الرجل الذي لا يعرفه هؤلاء الذين يظنون أنهم يعرفون عنه كل شيء -
حاضرا معي أحد أيام نوفمبر سنة 1998، وكنت فيه على موعد في مؤسسة
«هاربر كولينز» على مدخل الطريق 4 الخارج من لندن، متجها إلى «وندسور»
و«أوكسفورد». وكان مواعيدي هناك لاجتماع يبحث قائمة خاصة بالكتب التي
تنشرها المؤسسة مع بداية الألفية، وهي قائمة أعدتها مجموعة عمل من
مديري النشر في الأقسام المختلفة لـ «هاربر كولينز».

وعلى غير ترتيب مسبق جاءت - «جوانا» - سكرتيرة المدير العام للمؤسسة
ورئيس مجلس إدارتها «إيدى بل»، تدعوني إلى لقائه، ومشيت معها نحو
مكتبه، وهو قريب من قاعة الاجتماعات التي كنا فيها، وتطل مثلها على الشرفة
الدائرية لصحن المبنى، المغطاة بالنباتات المتسلقة تكسو كل جدرانها من
الدور السادس إلى الدور الأرضي.

وعندما دخلت مكتب «إيدى» كان أمامه ملف سميك مربوط بشريط محيط
به يمسك أوراقه رزمة واحدة لا تنفرط. قال «إيدى بل» وهو يشير إلى الملف:
«لدينا مشكلة تصورنا أنك قد تستطيع مساعدتنا في حلها، لأنها خاصة
بالرئيس «مبارك»!». وراح «إيدى» يشرح المشكلة.

«أحد الصحفيين الأمريكيين (ذكر اسمه)، عمل مراسلا لجريدته في القاهرة عدة
سنين، واقترح علينا أخيرا أن يكتب كتابا عن «مبارك»، وقبلنا اقتراحه، ووقعنا
معه عقدا، ودفعنا له مقدم أتعاب، وعاد (المراسل) إلى القاهرة، فقصى ثمانية
أشهر يجمع المعلومات، ويقابل المصادر، ويتقصى الروايات، ثم كتب نصا
أوليا عرضه على هيئة التحرير، لكن الهيئة لم تر في الكتاب مادة كافية تصلح
للنشر عن شخصية مهمة في العالم العربي، وبدا ما سمعته مما لا دخل لي به،
لكن «إيدى بل» أضاف:

وفي هيئة التحرير طلبوا من (المراسل) أن يراجع ما كتب، وأن يُعيد كتابة نصه،
(وقرروا أن يضيفوا إلى المبلغ الذي صُرف له) لبحث أكثر ويتوسع بزيادة مواد
تجعل الكتاب أكثر جاذبية لقارئ دولي (إنجليزي - أمريكي - بالدرجة الأولى)،
وحاول (المراسل) وقدم نصا جديدا، ولكن ما فيه للمرة الثانية لم يزد كثيرا
عما كتبه في المرة الأولى، وكان في مقدورنا صرف النظر عن الموضوع كله، ولكن
المشكلة أننا استثمرنا أموالا فيه، ثم إننا سبق وكتبنا إلى السفارة المصرية هنا،

وإلى السفارة البريطانية في القاهرة نطلب منهما المساعدة على تسهيل مهمته، وبالفعل رتبوا له مقابلة «مبارك» وأفرادا من أسرته، وآخرين من حاشيته، وعدد من الذين عرفوه، وتعاملوا معه في مراحل حياته المختلفة، ومعظم ذلك مسجل على أشرطة، كما أن هناك - إلى جانب النص المكتوب - مئات الصفحات من المذكرات والوثائق التي اعتمد عليها، لكن ذلك كله لم يساعد على مخطوطة كافية لكتاب مقروء (Readable)».

أضاف «إيدى بل»: «أنه حاول الاطلاع على المكتوب بنفسه، ولم يستطع أن يواصل القراءة فيه بعيدا».

أضاف: «وقد توصلنا إلى اقتراح نريد طرحه عليك، وهو أن نضع تحت تصرفك هذا النص، وكذلك تسجيلات مقابلات صاحبها ومذكراته، ثم تقوم أنت بأي جهد تراه لتجديد الكتاب، وفي هذه الحالة سوف نطلب منك إشارة رقيقة في المقدمة إلى مَنْ قام بالعمل التحضيري لمشروع الكتاب، وأظن أنك تقبل ذلك!».

ولم أكن في حاجة إلى إطالة التفكير، وإنما قلت صراحة لـ«إيدى بل»: «إن لدى على الفور أسبابا كثيرة للاعتذار!!».

• أولها: أني لم أكتب من قبل «قصة حياة» لأحد، ولم أفعل ذلك حتى مع «عبد الناصر»، وإنما كان كتابي عنه The Cairo Documents مركزا على صداقاته الدولية، وعلى عصر العمالقة الذي عاش فيه، ثم إنني لم أفعل ذلك مع «السادات»، وإنما كان كتابي عنه مركزا على خريف سنة 1981 - «خريف الغضب» Autumn of Fury، وتحديدًا مشهد مأساة اغتياله.

أي أن كل كتبي باللغة العربية أو الإنجليزية كانت عن مراحل أو وقائع، وليست عن أشخاص.

• والسبب الثاني أن السير الشخصية (Biography) تحتاج إلى تجرد وحياد، وذلك قد يتوافر لمؤرخ، لكنه يصعب إنسانيا أن يتوافر لصحفي، وصحفي له موقف، وهذا ثاني أسبابي للاعتذار.

• هناك سبب ثالث نفسي أكثر منه عملي، وهو أن القبول بمثل هذه المهمة قد يقتضي مني طلب مقابلة «مبارك»، أو بعض المحيطين به، وهو ما لا أريده لأسباب تخصني، بينها حرصي على الاحتفاظ بمسافة من السياسة المصرية الجارية!!

وللحق فإن «إيدى بل» لم يواصل إلحاحه وإنما أبدى تفهما، لكنه لم يستطع صرف النظر عن مشروع الكتاب بأسره، وقد سألني في محاولة أخيرة «إذا كان

لدىّ مانع من قراءة المواد الجاهزة، وإبداء رأى في إمكانية استكمالها، إذا وجدت بعد قراءة النص أن لدىّ ما أقترحه!!».

ولم أستشعر لدىّ «مقاومة» لهذا الاقتراح، بل لعلّى ببعض «خصائص» المهنة كنت مهياً له، وطلب «إيدى» من سكرتيرته أن توضع قاعة الاجتماعات الملاصقة لمكتبه تحت تصرفي اليوم وغدا، بما يوفر لي فرصة القراءة الهادئة، وأن تجئ إليّ بالنص المكتوب، والصندوق الذي يحوي ما يتصل بها من الأوراق مثل محاضر وشرائط ومذكرات جمعها (المراسل) الذي كتب كتابه مرتين!! وما بين الحادية عشرة صباحاً إلى الرابعة بعد الظهر جلست في قاعة الاجتماعات، منكباً على القراءة، وعلى الاستماع إلى مقاطع من التسجيلات. وخرجت إلى مكتب «چوانا» أعيد إليها ما عندي، ولكنها قالت «إن رئيسها لا يزال في مكتبه، وقد يهمه أن يراني ليسمع منى، ودخلت إليه، ولم يترك «إيدى» لي فرصة، بل سألني إذا كنت وجدت حلاً، وهزّزت رأسي نفياً، وقلت: «إن الرجل (أقصد المراسل) بذل جهداً خارقاً، لكنه أعطى نفسه مهمة مستحيلة!!».

وسألني «إيدى» عما أعنيه، وقلت: «إن الصورة هنا على الورق مماثلة تماماً للصورة كما تظهر هناك على الأرض، وليس في مقدور الرجل - إنصافاً له - غير أن يعرض ما رأى، إلا إذا طلبت منه ما هو خارج طاقته!!

وسألني «إيدى بل»: «هل يمكن أن يكون ما هو مكتوب هو كل ما هناك» على الأرض؟!». وقلت تأكيداً وإنصافاً للرجل: «على الأرض - هو كل ما هناك!!».

وفيما بعد فكرت طويلاً في المسألة، وكان مؤدى ما توصلت إليه أن النص الذي قرأته ليس كل القصة، ولكنه ما يبدو للرائيين منها، لأن بطل القصة (أي «مبارك») سواء - للأحسن أو للأسوأ - لم ينس أثراً حيث ذهب، ولم يترك بصمة حيث تصرف، ولم يوقع على ورقة إلا إذا كانت مرسوماً بقانون سوف يُعلن للناس، ولم يسمح بتسجيل محضر لأهم اجتماعاته، بل أجراها جميعاً على انفراد، وفي الغالب الأعم فإن تصرفاته الرئاسية كانت شفوية يصعب الحصول عليها، وتجميعها، ومضاهاتها، ودراساتها!!

وهنا يصدق التعبير بأن من يتصورون أنهم يعرفون كل شيء عنه - بظاهر ما رأوا كله - هم في الواقع لا يعرفون شيئاً عنه!!

وخلال سنوات طويلة سمعت - دون قصد - آراء كثيرين ممن عرفوه.

• بعض من عرفوا أسرته في «كفر المصليحة»، وليس فيهم من يعرف عنه شخصياً شيئاً محدداً، وقد سمعت كثيراً عنه (كما أسلفت) من شقيقه

«سامي مبارك»، لكنه كله مما أرد نفسي عن استعمال شيء منه، فهو خصوصية أسرة، ثم إنه يحوي بعضا من عقدة قتل الأخ Fratricide وهو ما لا شأن لي فيه!!

- وبعض زملائه في الكلية الحربية، وفي كلية الطيران، يجيبون إذا سُئلوا بأنه «لم يعط سره لأحد» على حد تعبير أحدهم، وهم يعرفون أنه يحب سماع الحكايات وروايتها، ويحب إطلاق النكات وتكرارها، لكنه وراء ذلك كتوم!!
- بعض هؤلاء أضافوا أنه رجل يثابر أكثر منه رجل يفكر، وهو مستعد بالنشاط العضلي يعوض ما يفوت عليه بالنشاط العقلي، وهو جاهز لذلك طول الوقت.

- وبعض هؤلاء يقولون إنه شديد الطاعة لرؤسائه، يكرس جهده دائما لإرضائهم مهما كانت المهام التي يطلبونها منه، وأثناء الدراسة في كلية الطيران لم يخرج في الإجازات، وإنما كان على استعداد باستمرار للبقاء في الكلية نوبتجيا، بينما غيره ينتظر الإجازات ويتشوق لها.

- وبعض زملائه يروى أنه عندما تخرّج والتحق بأحد المطارات كان يحاول التأثير بأن يلحق طابور الصباح كل يوم قفزا من النافذة إلى ساحة التدريب أمام الناس، ليظهر سرعة حركته.

- وبعض زملائه يقول إنه نال الخطوة لدى من عمل معهم من قادة الطيران، ثم دار من حولهم عندما وجد منفذا إلى وزراء الدفاع، خصوصا الفريق «محمد فوزي»، والفريق «محمد أحمد صادق»، وهو يحقق نفاذه إذا اطمأن إلى أن قاداته المباشرين لا يعلمون، أو يعلمون ولا يقولون شيئا، لأن مرؤوسهم وّظد صلته بالمستويات الأعلى!!

- وبعض زملائه في قاعدة «بلبيس» يحكون كثيرا عن أنه كان معهم وهم يشترون اللحم من سوق «بلبيس» لبيته ولأسرة قرينته، لأن أسعارها أوفر، مع حرصه على أن يأخذ ورقة بالسعر ليستوفي حقه «بلطافة» (على حد تعبير القائل) دون أن يطلب بنفسه (وذلك لا عيب فيه).

- وزميل آخر يحكي كيف كان غرامه شديدا بالأرغفة الصغيرة المحشوة بـ «الفول المدمس» أو بـ «الطعمية»، وهو في السيارة من القاعدة إلى البيت أيام الإجازات يأكل معظمها.

- بعيدا عن زملائه القدامى كلهم أو بعضهم، فإن من جاءوا في حياة «مبارك» بعدهم لا يعرفون ما هو أكثر، ففي ذكريات أحد معاونيه الذين خالطوه عن قُرب في بعض مراحل عمره «أن انبهاره الأكبر كان بالغنى وبالأغنياء،

والثروة والأثرياء، وعندما يعرف أن أحد زملائه ينتمي إلى أسرة غنية، فإن سؤاله باستمرار كان طلب ترجمة الأوصاف إلى أرقام بسؤال «يعنى يطلع عنده كام؟!».

- وهو شغوف بكل ما يستطيع أن يسمع من تفاصيل عن حياة الآخرين، وتلك من خصاله، منذ كان ضابطا صغيرا حتى أصبح رئيسا. ثم يضيف هذا المتحدث صيغة للتعامل مع «مبارك»: «يا هنا» ذلك الذي يحتاج «مبارك» إليه، و«يا ويل» من يحتاج هو إلى «مبارك»!
- وهو رجل لا ينسى مهما طال الزمن إساءة - أو ما يعتبره إساءة من أحد، ولا يذكر مهما قصر الزمن فضلا - أو ما يعتبره فضلا من أحد!!
- وأخيرا هناك أحد الأدباء البارزين الذين اهتموا بحضور مؤتمراتهم وواظبوا عليها، وحاولوا تقييمه من وجهة نظر ثقافية: «أنه - ذلك الأديب - حضر عشرات المؤتمرات لـ «مبارك»، ولم يشعر على طول ما سمع أن «مبارك» قرأ كتابا، أو تذوق فنا، أو استشهد ببيت شعر، أو أشار إلى قول مأثور شعرا أو نثرا!!!».

وربما كان أطرف ما سمعت فيما يمكن اعتباره «المأثورات» هو ما رواه لي «خالد عبد الناصر» بعد لقاء مع «مبارك» بعد عودة «خالد» من غيبة طويلة خارج مصر بسبب اتهامه في قضية شباب مصر الأحرار، والتي قيل عنها إنها دبرت اعتداءات على رعايا إسرائيل عند مجيئهم إلى مصر بعد اتفاقية السلام. وكان «مبارك» - للإنصاف أيضا - قد اتخذ في هذه القضية موقفا كريما يُحسب له، وفي أثر ما شاع عن هذا الاتهام، فإنه ترك «خالد عبد الناصر» يسافر من مصر سنوات، وعندما عجز «خالد» عن تحمُّل الغيبة عاد - ورأى «مبارك» أن يلتقيه لقاء أب بابنه. وكانت رواية «خالد عبد الناصر» عن نصيحة «مبارك» له - وقد رواها «خالد» عنه بجد، ولم أستطع أن آخذها كذلك. كانت نصيحة «مبارك» قُرب نهاية اللقاء قوله:

- اسمع يا أبنّي: تبسبس آه - تهلس آه - لكن تسييس لأ!!

وترجمة القول:

«تبسبس» (من بيزنس Business) - و«تهلس» (مفهومة دون ترجمة) - وتسييس (من السياسة)!!

وبالتالي فالحكمة المقصودة هي أن كل المجالات حلال، وأما مجال السياسة فهو الحرام شخصيا!!

كانت الصفة الأخرى التي ركز عليها هؤلاء الذين يعرفون «مبارك» عن قُرب هو أنه لا يحب أن يسمع كلمة طيبة عن غيره هو، وقد لمحت هذه الخاصية من خلال موقف رواه لي رئيس الوزراء اللبناني السابق «رفيق الحريري»، فقد تصادف أن «رفيق الحريري» في أول زيارة رسمية له إلى مصر بعد توليه منصب رئيس الوزراء، نزل في فندق «شيراتون» الجزيرة، وهو شبه ملاصق لمكتبتي، واتصل بي «رفيق الحريري» في الساعة الثامنة صباحا يقول لي إنه استيقظ مبكرا ويسأل إذا كان يستطيع أن يجرى إلى الآن، ورحبت، وجاء «رفيق الحريري»، وأول ما بدأ به قوله أنه التقى «مبارك» بالأمس، وأن «الرئيس» وضعه في موقف شديد الحرج، فقد حضر وزير الخارجية المصري وقتها - السيد «عمرو موسى» - الدقائق الأخيرة من اللقاء، وبعد انتهائه مشى «مبارك» من حيث كان يجلس مع ضيفه إلى باب قاعة الاجتماع ووراءهما السيد «عمرو موسى».

وقال «رفيق الحريري»: «إنني أوقعت «عمرو موسى»، وأوقعت نفسي في حرج شديد»، وراح يحكى أنه أراد مجاملة الرئيس المصري بمدح وزير خارجيته، فقال له: «سيادة الرئيس اسمح لي أن أهنئك على نشاط وزير خارجيتك». وتوقف «مبارك» في مكانه، وقد بدا عدم ارتياحه قائلا لرفيق الحريري، و«عمرو موسى» يسمع: «إيه.. وزير الخارجية لا يرسم سياسة.. رئيس الدولة يرسمها»!!

ولم يكتف بذلك بل التفت إلى «عمرو موسى» قائلا له: «عمرو.. اشرح للأخ «رفيق» أن وزراء الخارجية لا يرسمون السياسة، ولكن ينفذونها فقط!».

وكان تعليق «رفيق الحريري» أنه كان في «نص هدومه» من شدة ما أحس بالحرج لنفسه ولوزير الخارجية المصري، وقد ظن أنه يمدحه!! ثم أتيح لي أن أسمع قصة مشابهة إلى حد ما، وهي تتعلق بي مباشرة، فقد حدث أن الرئيس «مبارك» قام بزيارة رسمية لليابان، واحتفلت به أكبر دور النشر هناك وهي «يوميورى شيمبون»، فأقامت له حفل غداء، دعت إليه جمعا من الشخصيات، وجلس الضيف المصري بجانب رئيس مجلس إدارة مؤسسة «يوميورى» وهي عملاق في عالم النشر، وصحيفتها اليومية «يوميورى شيمبون» توزع في اليوم ٥ ملايين نسخة - وقال المضيف لضيفه وهو يظن أنه يجامله:

«أنت تعرف يا سيادة الرئيس أن أحد كتابكم يشارك ثلاثة غيره من «كبار الكتاب» في مقال شهري يُنشر في «يوميوري شيمبون»، وهم يتناوبون عليه كل شهر، كل واحد منهم يكتبه أسبوعاً، لأننا نقصد أن نجعل القارئ الياباني متصلاً بالعالم الخارجي، (وتفضل الرجل فذكر أسماء الكتاب الأربعة من العالم وبينهم أسمى)!!

ورد الرئيس «مبارك» قائلاً:

. «ولكن (تفضل هو الآخر بذكر أسمى) ليس معنا - هو ممن يعارضونني». ودُهِشَ رئيس مجلس إدارة «يوميوري شيمبون»، وأغلق باب المناقشة في الموضوع على الطريقة اليابانية، قائلاً مشيراً لضيافته - إلى آنية من البللور وسط المائدة: هل تعجبك زهور الكريزانتيم يا سيدي الرئيس - هذا موسمها في اليابان!!

وكانت علاقة الرئيس «حسنى مبارك» مع السيدة «جيهان السادات» ظاهرة تستحق الدراسة، ومع أن هذه السيدة الذكية شديدة الحرص في حديثها عن تلك العلاقة، فقد كانت بعض العبارات والروايات تفلت منها أحياناً. وعلى مائدة العشاء في بيت قرينة الوزير السابق الراحل («أمين شاهر») كان مقعدي على المائدة بجوار السيدة «جيهان السادات» وأمامنا الدكتور «مصطفى خليل»، والحديث هامس، والسيدة «جيهان» تبدو ضيقها من بعض ما تتعرض له، قائلة:

«إنه («مبارك») لم يغفر لها ما بلغه من ملاحظاتها على أدائه أثناء عمله نائباً للرئيس». والتفتت إلى السيدة «جيهان» قائلة: «أنت كنت أنتقد «أنور» وسياساته، وسوف تعرف أنها «نار» أنور السادات» ولا جنة «حسنى مبارك»!!، ثم يغلب الضيق عندها على الحذر، وتقول:

«لا أعرف لماذا تمسك به «أنور» إلى النهاية» - ثم تواصل كلامها بما مؤداه «أنها أثارت مع زوجها أكثر من مرة موضوع صلاحية «حسنى مبارك» لأن يكون نائباً للرئيس، ولكن أنور السادات» كان يقاطعها كل مرة قائلاً لها على حد روايتها (جى.. كذلك كان نداؤه عليها باسمها تدليلاً) هل تريد أن تكون علاقتك سيئة برئيس الدولة القادم؟!».

وتوقفت طويلاً أمام هذه العبارة الأخيرة، لأن القطع في الأمر بهذه الصيغة له - أغلب الظن - سبب!!

وكان الدكتور «مصطفى خليل» جالساً أمامنا يتابع، وقد التقط بدوره خيط الحديث من السيدة «جيهان» - وراح يحكى أنه لا يذكر اجتماعاً حضره مع

«حسنى مبارك» (عندما كان نائبا لرئيس الحزب الوطني، وعضوا في لجنته العليا) - ثم جرى بحث أمر من الأمور على نحو جدي من البداية إلى النهاية، صحيح أنه في كل مرة كان هناك جدول أعمال، لكن ما كان يحدث بالفعل هو أن الاجتماعات ما تلبث أن تزدهم بالحكايات والروايات، ثم ينتهي الاجتماع. ويستطرد «مصطفى خليل»:

«وأفتح الجرائد صباح اليوم التالي، وأجد تصريحاً «طويلاً عريضاً» لـ «صفوت الشريف»، يستفيض ويستطرد في الكلام عن موضوعات يُفترض أننا بحثناها ودرسناها، وقررنا في شأنها أثناء اجتماعنا، بينما نحن في الحقيقة لم نتطرق لها على الإطلاق.

ويضيف «مصطفى خليل»: «أنه لم يقابل «مبارك» سواء بصفته نائب رئيس الحزب الوطني، أو بوصفه مسئولا في النظام، إلا وقد سبق اللقاء تحذير من الحاشية بأن «سيادة الرئيس لديه من المشاكل ما فيه الكفاية، فإذا كان لديك ما يمكن أن يضايقه فـ «حاسب على الرجل»، وإذا كان عندك ما يشرح صدره، فقل ما تشاء!!».

لكن ذلك كله لا يكفي لتفسير «مبارك»، ولا لتقييم شخصيته، فهذه الأوصاف بكل ما تقدمه من دلالات وإيماءات لا تكفي، فهذا رجل مشى في عمله الوظيفي من أصغر رتبة إلى أعلى رتبة، ومشى على خط متواصل دون عقبات أو عثرات تعترض طريقه أو تعطله.

- ثم هو رجل تساقط خصومه ومنافسوه أمامه واحدا بعد الآخر، وبقي هو بعد الجميع، وتلك استمرارية تحتاج إلى تفسير أكثر اتساعا وعمقا من كل ما هو شائع وذائع من الحكايات والروايات.

- ثم إن هذا رجل تقدم من الصفوف فجأة إلى قمة السلطة، وقد يقبله الناس لظروف، لكن «الظروف» - في العادة - لا تطول إلى ثلاثين سنة!!

- بقيت ظاهرة لا يمكن إغفالها، وهو أنه رغم خلعته عن السلطة - فإن «مبارك» لم يترك دائرة الضوء، بل ظل قضية مثارة، جارية على الألسن في كل حديث عام، واردة في حساب التطورات المأساوية التي عاشتها وتعيشها مصر، ولو من باب مسئوليته عنها دون حساب حقيقي حتى الآن!!

وتلك كلها ليست أمورا سهلة، تؤخذ بطواهرها. وإنما لابد أن يكون وراءها شيء لم تلمحه الأوصاف، ولم تحسبه التقديرات. والمشكلة أن هذا «الشيء» - على فرض وجوده - لا تظهر له علامات ولا بشارات!!

وينتهي محمد حسنين هيكل مقالاته عن مبارك وزمانه بخلاصة عن التوريث:

كانت قضية «التوريث» هي الدليل والإثبات الأظهر لمقولة أن الذين يعرفون كل شيء عن «مبارك» - هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!!
فلقد توصل كثيرون ممن يعرفون «مبارك» إلى أنه يريد توريث ابنه الأصغر، وأن ذلك مشروع يعمل جادا لتحقيقه، ولم أكن واحدا من الذين يعرفون «مبارك»، ومع ذلك فقد كان إحساسي - دون دليل يسنده - أن الرجل في حسه الداخلي الدفين لا يريد ذلك، لا بتفكيره ولا بشعوره، بل لعله ينفر من الحديث فيه، لأنه يذكره بما يتمنى لو ينساه!!

وبمعنى أكثر وضوحا فهو لا يمانع أن يرث ابنه رئاسته، لكن تصرفاته تشي بأنه ليس مستعدا أن يحدث ذلك في حياته، وهو في مأزق حقيقي، لأنه بذلك الحال في وضع رجل يقبل ولا يقبل، يقبل بغير أن تكون إرادته حاضرة في القبول، ولا يقبل مادامت إرادته حاضرة!!

والقريبون منه يضغطون عليه ويواصلون الضغط، وإصرارهم أنه إذا لم يحدث التوريث في حضوره وإرادته، فإن تحقيقه ضرب من المستحيلات في غيابه وغياب سلطته!! والعقدة أن الرجل ليس مستعدا في قرارة نفسه، لكنه يجارى ويبدى من الإشارات ما يفيد معنى القبول، وهو يماطل ويراوغ ولا يقولها «نعم» صريحة أو «لا» قاطعة، لأنه يريد أن يحمي سمعه من ضغط «ناعم» مرات مثل لمس الحرير، و«ثقيل» أحيانا بوزن طن من الحديد!!

وفي تلك الأحوال راجت أحاديث عن خطط تُرسم، وسيناريوهات تُعد، ولا تنتظر إلا مناسبة مواتية أو تبدو مواتية، ثم يطرح المشروع نفسه، وتتمر المناسبات ولا شيء يحدث!!

ووصل الإلحاح على الخطط والسيناريوهات إلى حد الجزم بأنه كاد أن يتحقق فعلا يوم عجز الرئيس «مبارك» عن إلقاء حديثه أمام مجلس الشعب في شهر نوفمبر 2003، فقد قيل والرواة من الداخل أنه حين عجز الرئيس وكاد يسقط على الأرض وتأجلت الجلسة قُرابة ساعة في انتظار مقادير خارج حساب البشر - خطر ببال أحد «أبرز» رجال الحاشية أنه في حالة حدوث المكروه الذي كان يحوم حول القاعة التي نُقل إليها «مبارك» مُحاطا بأطبائه - أنه من المتصور أن يدخل رئيس مجلس الشعب ليعلن أن قضاء الله نفذ، وبينما المجلس مأخوذ بالمفاجأة، غارق في الدموع والأحزان - يتقدم عدد من نواب الحزب الوطني باقتراح مبايعة الابن وفاء للأب وتكريما له واستمرارا لمنهجه، ولم يكن

الشك يخالغ أصحاب هذا الاقتراح في أن التصويت عليه بالموافقة سوف يكون ساحقا.

والمدهش - وهذا الجزء من الرواية تسنده شواهد - أن أصحاب هذا الاقتراح تداولوه همسا، بينما كان أطباء «مبارك» يحيطون به يرسمون القلب، ويقيسون النبض، ويغرسون الإبر، وغيرهم مشغول بما بعد ذلك إذا فشلت جهودهم، وللدقة فليس فيما سمعت أن أحدا فاتح قرينة الرئيس «مبارك» في هذا الأمر أثناء الأزمة، فقد شاء من تداولوا الفكرة «ألا يسببوا لها حرجا أثناء لحظات قلقها، كما أنهم خشوا أن يتبدى حرجها بردة فعل عفوية بالتردد»، وقد مضوا في تصرفهم، حتى جاء أحد الأطباء يقول لهم «إن الرجل بخير، وأنه يستطيع خلال ربع ساعة من الآن أن يعود لإنهاء خطابه، حرصا وتجنبنا للأقاويل، لو أنه خرج من المجلس دون أن يراه أحد من النواب الجالسين في قاعة مجلس الشعب!».

وفاتت الفرصة لكن الحالمين بالخطط والسيناريوهات لم ينسوا، فقد بدت لهم فرصة - وتكرر نفس خاطر عندما قصد الرئيس «مبارك» إلى «هايدلبرج» لعملية جراحية ظنوها غير مأمونة - وتكرر نفس الشيء عندما بدأ التفكير في الرئاسة الخامسة لـ «مبارك»، واقتراح الحالمين هذه المرة أن يجئ الرئيس في اللحظة الأخيرة ويوجّه خطابا مؤداه «أنه لاعتبارات العمر والصحة يقدم لهم ابنه بديلا له»، لكن المحاولات كانت تصل إلى نقطة معينة، ثم يبدو فجأة أن اندفاعها يتباطأ، وأن خطأها تتعثر حتى تتعطل تماما، وتدور العجلة كما ظلت تدور منذ سرت فكرة التوريث على استحياء مع مطلع القرن الحادي والعشرين!!

ومع أنى أثرت قضية «التوريث» مبكرا في محاضرة شهيرة في الجامعة الأمريكية (مساء يوم 18 نوفمبر 2002)، وقد لمحت وسمعت ما يثير التوجس والريبة، كما لمح وسمع غيرى فيما أظن - إلا أن أحدا لم يكن متأكدا من الطريقة أو من الموعد الذي ينجلي فيه الشك، ويرتفع الستار!!

وظلت التكهّنات حول الموضوع حائرة على الأفق باستمرار، وتكاثر السؤال بمناسبة وبغير مناسبة!!

• وفيما يعرف العارفون والأغلب أنه الأقرب إلى الصحة، فقد كان السلطان «قابوس» أول من سأل الرئيس «مبارك» عن مشروعه لابنه، وكان الابن قد عاش خمس سنوات تقريبا في بيت يملكه أحد رجال الأعمال من حاشية السلطان في حي «كينسنجتون» في لندن، وبالتالي فإن «سلطان عمان» أصبح

بين أوائل من عرفوا بخطط انتقال الابن من بيت «كينسنجتون» في لندن إلى بيت الرئاسة في القاهرة.

وكان رد «مبارك» على السلطان طبقاً لهؤلاء العارفين: «أن قرينة الرئيس قلقة أن تطول إقامة ابنها في لندن، ومن ثم تصعب عليه العودة إلى مصر، ثم إن بقاءه في لندن ربما ينتهي بزواجه من إنجليزية أو أجنبية، وهي لا تريد ذلك، وأنها بحثت في أوساط العائلات المصرية التي تعيش في لندن عن عروس مناسبة لابنها، ولم تعثر على مرشحة تتوافر لها المواصفات التي تطلبها، لكنها سوف تواصل البحث هناك وهنا، آملة في التوفيق!!

● وكان السائل الثاني هو «معمر القذافي» الذي لاحظ ظهور الابن منتظماً على الساحة السياسية المصرية (ولعل الموضوع كان يهمه كسابقة مضاعفة إلى ترسيخ منطق التوريث في النظام الجمهوري)، وكذلك جاء سؤاله مباشراً - وربما فجاً - عما إذا كان هناك تفكير في التوريث على طريقة «بشار».

لكن الرئيس «مبارك» استنكر، وفاجأ «القذافي» بقوله: «إن تجربة «بشار الأسد» غير قابلة للتكرار في مصر، وأن مصر ليست سوريا، وأيضاً فإن النظام في مصر جمهوري، والنظام الجمهوري لا يعرف توريثاً للحكم».

ثم كان بعدها أن الرئيس «مبارك» أعلن هذا الرأي على الملأ. وأضاف «مبارك» لـ«القذافي»: «أنهم في رغبتهم لاستعجال عودة الابن - رأوا إغراءه بشاغل جديد يستهويه، وأنهم أعطوه بعض المهام السياسية «يتسلى بها»، «فلا نصحو ذات يوم فإذا هو يفاجئنا بأنه عائد إلى لندن، ثم نسمع أنه تزوج واستقر هناك!!». وبالفعل فإن «مبارك» (الأب) كان محقاً في مخاوفه، لأن الابن حتى عندما عاد من لندن، جاء ومعه مشروع زواج من فتاة نصف بريطانية ونصف إيرانية، وقد لحقت به الفتاة ونزلت في بيت للضيافة شهوراً، ثم استطاع «حلم الرئاسة» أن يزيح «خيالات الغرام»!!

● وكان السائل الثالث أجنبياً، هو الرئيس الفرنسي «جاك شيراك»، وجاء سؤاله أثناء لقاء بين الرجلين في قصر «الإليزيه» في باريس في فبراير سنة 2004، وجاء رد «مبارك»: بأن كل الذي يتردد في هذا الصدد شائعات ينشرها بعض الصحفيين، وهدفها الإساءة إليه (إلى الأب)، بينما كل ما حدث أنه يستعين بابنه في إدارة مكتبه كما يفعل الرئيس «شيراك» نفسه مع ابنته. ويومها وافقه الرئيس «شيراك» على أنه بالفعل يستعين بابنته «كلود»، واختارها فعلاً مساعدة له، مختصة بالعلاقات العامة.

• ومع اللغظ المتزايد حول قضية التوريث في مصر، فإن الأسرة الحاكمة السعودية أبدت اهتماما واضحا، وكذلك فإن كبار أمرائها وجّه السؤال إلى الرئيس مباشرة، وسمع رده:

- أنه لا يريد التوريث لابنه، وأول الأسباب أنه لا يريد أن يورث ابنه «خرابة»، وكان الرد مفاجئا لسامعه!

• لكن يبدو أن الساسة البريطانيين كانوا يعرفون أكثر، فقد جرى اتصال مع السفير البريطاني في القاهرة سنة 2002، وهو يومها السير «جون سوير» John Sawyer، (وهو يشغل الآن منصب المدير العام للمخابرات البريطانية الخارجية)، لسؤاله «إذا كان يمكن الترتيب لعلاقات أوثق بين نجل الرئيس وبين القيادة في حزب العمال البريطاني الجديد؟!

وكان الابن وقتها قد بدأ الخروج والظهور على الساحة السياسية ضمن ما سُمى بعملية تجديد شباب الحزب الوطني، وانطلاقة الفكر الجديد في أمانة السياسات، وعليه فقد كان داعي الطلب المصري هو الاهتمام بتجربة «توني بليز» الذي بدا لمن يعنيههم الأمر في القاهرة، شابا نجح في النزول بـ(الباراشوت) على رئاسة الحزب ورئاسة الوزارة، وظن هؤلاء المعنيون بالأمر في القاهرة أن «بليز» نموذج مدهش يستحق النقل عن أعرق البلدان الديمقراطية!! - وعاد السفير البريطاني يحمل ردا بالموافقة والترحيب.

(ولم يكن «جون سوير» سفيراً عادياً لبريطانيا في القاهرة، وإنما هو في الأصل «رجل مهام خاصة»، وكان تعيينه في سفارة القاهرة اختياراً لما هو أكثر من سفير، فقد كانت مهمته الحقيقية أثناء وجوده في العاصمة المصرية هي التمهيد والتحضير السياسي لعملية غزو العراق سنة 2003، وبالفعل فإنه ما كاد الغزو يبدأ حتى نُقل «سوير» من «القاهرة» إلى «بغداد» ممثلاً لبريطانيا على قمة سلطة الاحتلال في «بغداد»، لكنه عجز عن إثبات وجوده، لأن المفوض الأمريكي للاحتلال «بول بريمر» لم يكن يريد شراكة بريطانية، وإنما يريد لها علماً أمريكياً لا ترتفع بجانبه أعلام!!).

ورحّب الجميع في حزب العمال وفي رئاسة الوزراء بما طلبوه في مصر، واهتم «توني بليز» بالذات، لأن السياسة البريطانية راودتها في ذلك الوقت أوهام نفوذ خاص في مصر، مع تكليف المجموعة الأوروبية لها (بريطانيا) مهمة رعاية التنظيم السياسي والتطوير الإعلامي، ضمن خطة تحرك على جبهة عريضة نحو العالم الثالث والشرق الأوسط بالتحديد، وكذلك فإن مهمة الاتصال مع لجنة السياسات في الحزب الوطني وأمينها («مبارك» الابن) عهد به إلى «بيتر

مندلسون»، وهو المسئول الأول عن الحملات الانتخابية، وقد نجح فيها على امتداد ثلاثة انتخابات فاز بها «توني بليير»!!

واستقبل «بيتر مندلسون» في القاهرة بحفاوة (حتى بعد أن ترك منصبه في وزارة التجارة في حكومة «بليير» بسبب شُبّهات حول علاقاته برجال الأعمال!!) . ثم أصبح «مندلسون» زائرا بانتظام للقاهرة، بدعوة من أمانة الشباب في الحزب الوطني، كما أن وفود أمانة السياسات لم تنقطع عن لندن، وكان بين ملاحظات «مندلسون» وقد سمعتها نقلا عنه «إن مُضيفيه المصريين مهتمين جدا بقسمين بالذات في تنظيم حزب العمال الجديد: غرفة الدعاية، وغرفة العمليات السوداء، أي المتعلقة بالمهام القذرة (كذلك يسمونها)!!».

• ثم حدث أن الرئيس «چورچ بوش» الابن سأل الرئيس «مبارك» في الموضوع آخر مرة زار فيها واشنطن في عهده، ورد عليه الرئيس «مبارك» ضاحكا: «ألم يكن والدك رئيسا ثم جئت أنت هنا بعده؟!». ورد «بوش»: «إن ذلك كان بالانتخاب الحر، وأن هناك فاصلا مدته ثماني سنوات، من إدارة «كلينتون» باعدت بين رئاسة الأب ورئاسة الابن!».

ومع أن «مبارك» لم يشأ فيما يبدو أن يناقش أكثر مع «چورچ بوش»، فإن السفارة الأمريكية أيام توليها السفير «ريتشاردوني» راحت تتابع جهود التوريت في القاهرة، وتنقل في برقياتها (وقد أذيع الكثير منها ضمن مجموعة «ويكيليكس»)، تكهنات متزايدة حوله، بما في ذلك أحاديث منقولة عن أصدقاء لـ «مبارك» (الابن)، وكانت أحاديث هؤلاء الأصدقاء صريحة في أن التوريت قادم لا محالة، ولن يوقفه شيء، ولا حتى ما يبدو من تحفظ المؤسسة العسكرية حياله!!

وتحكي برقيات «ويكيليكس» نقلا عن السفارة الأمريكية في القاهرة أن بين هؤلاء الأصدقاء (وقد حذف القائمون على نشر الوثائق السرية أسماءهم عندما نشروها حفاظا عليهم، وإن كانت أسماؤهم قد تسربت فيما بعد) - أنه عندما ألح السفير «ريتشاردوني» على بعضهم بقوله «إنه سمع أن المشير «طنطاوي» شخصيا يعارض التوريت لأسباب كثيرة لدى المؤسسة العسكرية في مصر» - كان ردهم وبثقة زائدة «أن «مبارك» يستطيع إعفاء «طنطاوي» من منصبه في خمس دقائق، وقد قام أحدهم بتذكير السفير الأمريكي قائلا «إن «طنطاوي» ليس أقوى من «أبو غزالة»، وقد رأيتكم بأعينكم كيف تمكّن «مبارك» من إعادة «أبو غزالة» إلى بيته عندما أراد ذلك، ولم

يستغرق منه القرار جهدا، ولا ترتبت عليه متاعب في القوات المسلحة . كما يردد المتشككون من المُعادين للابن الآن!!».

على أن الأنباء راحت تتسرب من محيط الرئاسة ذاته، بأن الرئيس أفصح لمن زاد إلحاحهم عليه أنه لا يستطيع مجاراة ما يطلبون منه، وأن عليهم تخفيف الضغط لأن المؤسسة العسكرية ليست راضية عن «التوريث»، وهو يقوم بكل ما يستطيع من جهد للإقناع وللتحضير، لكن المقاومة مستعصية، والمسألة ليست بالسهولة التي يتصورها من يلحون عليه بأنه «الآن» لينفذ ما يطلبون، وإلا ضاعت فرصته. وتسربت في محيط الرئاسة قصص وروايات عن مشاجرات علت فيها الأصوات.

وكانت الحقيقة معقدة

صحيح أن المؤسسة العسكرية بالفعل كانت تعارض، وقد أرادت أن تجعل معارضتها معروفة لدى الرئيس «مبارك». إلا أن الصحيح أيضا أن «مبارك» استخدم ما بدا له من معارضة المؤسسة العسكرية وكرره وضغط عليه، لأنه وجد فيه ما يوافق شعورا غامضا في أعماقه ينفر من حديث «التوريث»!!

وفي الحقيقة فإن تحفُّظ المؤسسة العسكرية على «التوريث» ورد ضمنا أثناء الاستفتاء على تعديلات دستورية جرى تفصيلها خصيصا على مقاس الوريث سنة 2006، وجرى إقرارها وسط معارضة متزايدة، ورفض شعبي واضح، جعل المشير «محمد حسين طنطاوي» يبدى رأيا، مؤداه «أنه وكل القادة يرجون الرئيس مراعاة قاعدة مستقرة في السياسة المصرية تنأى بالقوات المسلحة عن أي دور يفرض عليها احتكاكا بالداخل السياسي».. (وذلك تعهّد وقع تخطيه مرة واحدة من قبل أثناء مظاهرات الطعام 17 و18 يناير 1977، اتسع نطاقها وخرجت عن سيطرة البوليس، ويومها وكان المشير «محمد عبد الغنى الجمسي» وزيرا للدفاع، وكان شرطه لتدخل القوات المسلحة واستعادة سيطرة الدولة أن يُعلن عن إلغاء الزيادات في الأسعار، وبعدها وحين يزول السبب الذي أدى إلى اندلاع المظاهرات - تقوم القوات المسلحة بالمساعدة على إعادة الاستقرار والسلام الداخلي للوطن!!).

والآن كانت الرسالة الواضحة فيما قاله المشير «طنطاوي» أن القوات المسلحة لا تريد أن يزوج بها في مشاكل داخلية قد تنشأ من رفض شعبي لقبول «التوريث».

لكن الغريب أن الرئيس «مبارك» لم يظهر منه ضيق بهذا التحذير، وكانت كثرة إشارته له دليل على أنه لاقى شيئاً بالقبول عنده، وتلك قضية تحتاج إلى بحث نفسي يصل إلى العمق البعيد عما هو كامن ومكبوت!!

والأشد غرابة أن الرئيس «مبارك» نفسه كان بين الذين شعروا أن المهمة الزائدة في البحث عن عروس مناسبة لابن كانت جزءاً من عملية تأهيله لإرث الرئاسة، باعتبار أنه من الصعب على مجتمع محافظ مثل المجتمع المصري أن يقبل برئيس «أعزب»!!

وكالعادة فإن كل فعل له رد فعل، كما أن كل تصرف مخالف للطبيعة له ضرائبه المضاعفة، ومن ذلك أن أصبح شائعاً على نحو مقلق أن حديث «التوريث» أثر سلباً في أجواء الأسرة الرئاسية، لأن الابن الأكبر أحس أن الأصغر نال الحظوة، وبدأت بين الأخوين جفوة تحولت إلى هوة، ورغم السواتر من كل نوع فقد رأى الناس طرفاً من مظاهر تردي العلاقة بين الأخوين، فالأخ الأكبر - الذي يعتبر نفسه صاحب الاستحقاق الطبيعي (إذا كان هناك حق) - راح ينتهز الفرص ليؤكد وجوده، ولعله اختار مجال الرياضة لظهوره، وفيها ملاعب كرة القدم وهو من عشاقها (وبالتالي فهو الأقرب إلى جماهيرها وهم حزب أغلبية في البلد).

وفي مباراة مصر والجزائر خرج الابن الأكبر على الناس بما تصوره تعبيراً عن الوطنية المستثارة - دون داعٍ - حتى وصل إلى حد الطلب علناً من السفير الجزائري أن يرحل عن مصر، ويتحداه على شاشة التلفزيون موجّهاً له الخطاب: ماذا تنتظر لترحل؟!، ويضيف ألفاظاً تسيئ للعلاقات بين البلدين بكل تأكيد، وزاد على ذلك أن الابن الأكبر راح يكتفّ حملاته وظهوره على الساحة العامة، بما فيها لقاءات ودية - غير معلنة - مع بعض الكتّاب المعروفين بمعارضتهم للأخ الأصغر وتوريث الحكم له!! - وكان ذلك مناخاً مقلقاً في بيت الرئاسة إضافة إلى توترات أخرى!!

ووصلت العلاقات بين الأخوين إلى مشاهد مؤسفة، لابد أن وقعها كان قاسياً على الأب!!

والمدهش أن الرئيس «مبارك» راوده الإحساس بالتوجس والارتباب، حين وصلت إليه نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أواخر سنة 2010، فقد أحس - ربما - أن هناك محاولة لتمرير مخطط التوريث، حتى دون موافقته وحتى أثناء حياته، فقد لاحظ أن حجم الأغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني في مجلس الشعب زائد عن الحد، ولعل هذه الزيادة - أوحى لعقله الباطن - أنها

تمهيد لتوريث قد يُفرض عليه هو فرضا - وبقرار من البرلمان الجديد عندما يحين موعد اختيار مجلس الشعب لمرشح الأغلبية للرئاسة في موعد أقصاه يوليو 2011.

ومن المفارقات أن بعض المراقبين أدهشهم أن الرئيس «مبارك» تراجع بسرعة أكثر من اللازم - في تقديرهم - ثم استسلم دون مقاومة جدية لمطلب التنحي بعد ثورة 25 يناير 2011 - وكان بينهم من وجدوا لذلك تفسيراً، مؤداه أن الرئيس «مبارك» أراح نفسه وتنحى، وهو لم يتنح لنفسه فقط وإنما أراح ابنه وسط الزحام قبل أن يخرج هو من الصورة عندما عيّن السيد «عمر سليمان» نائباً للرئيس، وكانت الحوادث أسرع من الجميع!!

ومن المفارقات أن قضية «التوريث» كانت الشاغل الكبير لقوى خارجية مهتمة بالشأن المصري، أولاها الولايات المتحدة الأمريكية، والشاهد أن مراكز المخابرات المدنية والعسكرية في الولايات المتحدة وطوال أحاديث «التوريث»، خصوصاً في الأشهر الأخيرة من سنة 2010 ركزت على الموضوع، وكوّست جهوداً، وخصّصت لجاناً ومؤتمرات تبحث تصورات ما يمكن أن يجرى في مصر بعد «مبارك»، وربما أن أهم تقرير أُعد وقتها هو تقرير مجموعة التقديرات في كلية الحرب الأمريكية للجيش الأمريكي (S.S.I).

ومن الملاحظ أن هذا التقرير صدر بتاريخ سبتمبر 2011، ومع أن الحوادث في مصر سبقتها - فإن كلية الحرب الأمريكية نشرته، واعتبر ما فيه سارياً، حتى بعد استبعاد احتماليين بين السيناريوهات الخمسة التي صورتها لما بعد «مبارك».

استبعدت أن يواصل «مبارك» نفسه السلطة (مرة سادسة كما كان اتجاهه واتجاه الحرس القديم في الحزب الوطني) - أو أن يرث ابنه عنه رئاسة مصر (كما كان يريد الابن، ويريد معه من سمو أنفسهم بالحرس الجديد).

ثم طرح التقرير ما تبقى من تصورات، مركزاً على 3 سيناريوهات تتحرك من خلال عملية صراعات بين التيار الإسلامي (الإخوان والسلفيين)، وبين القوات المسلحة، وبين عدد من الشخصيات والتنظيمات الحزبية أو المستقلة، لكن التقرير الأمريكي لم يقطع بنهاية محددة للصراع، مما يضع الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مصر في وضع ترقب وتحفز كل الجبهات، ذلك أن السياسة الأمريكية ومعها تقديرات القيادة العسكرية الأمريكية بالذات تعتبر مصر بلداً بالغ الأهمية بالنسبة لها، فهي القاعدة التي تركز عليها حركتها في المنطقة كلها، والمقولة الاستراتيجية المتكررة بإلحاح في جميع التقديرات ولدى كل

مراكز صناعة القرار هي «أن مصر لا يجب أن تضيع من يد الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، ومهما كانت درجة المرونة أو العنف في الممارسة السياسية الأمريكية ضمانة لتحقيقه!!».

وكذلك فإن السياسة الأمريكية مضت تلاحق الحوادث، وتتعامل مع التطورات، وتتحرك بكل طاقاتها، والهدف المطلوب بإلحاح «مصر يجب ألا تضيع من يد الولايات المتحدة مرة أخرى». وذلك هو الشبح المعلق على أفق المستقبل في مصر. هذه اللحظة الخطرة من التاريخ!!



<https://youtu.be/2Z6DeTISBG4>



<https://youtu.be/F1clbbZHW3I>



<https://youtu.be/AiGb-GvfCUk>



<https://youtu.be/hm-JyR25opg>



<https://youtu.be/GYeAJQZHhn0>



<https://youtu.be/Zu5slmExl8o>



<https://youtu.be/WM8ZJ2XvKEE>

* دكتور جلال أمين وما حدث للمصريين!



https://youtu.be/u5_so09-qTE

* "مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011" ¹⁷

قراءة في كتاب د. جلال أمين

إيلاف العدد 5424 الاثنين 28 مارس 2016



<https://youtu.be/7TQMAQUjg8M>

يستعرض الكاتب وضع المجتمع المصري منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عصر الرئيس حسني مبارك أي في ثلاث مراحل هي: الإقطاعية في العهد الملكي والاشتراكية في عهد جمال عبد الناصر والانفتاحية في عهد السادات وحسني مبارك. ففي المرحلة الإقطاعية كانت الطبقة الوسطى صغيرة الحجم إلا أنها متميزة بالعلم وأسلوب الحياة لكن تأثيرهم السياسي كان محدودا بالنظر إلى سيطرة الأجنبي على سياسة واقتصاد الدولة. كما تميزت الطبقة

¹⁷ <http://elaph.com/Web/opinion/2016/3/1078959.html>

الوسطى بالمشاعر الوطنية وكانت في معظم الأحيان ذات أصول تركية ومفتتنة بالثقافة الغربية ميالة إلى تقليدها بينما كان دور الطبقة الدنيا شبه معدوم بسبب انتشار الفقر والجهل. وقامت الطبقة الوسطى بثورة عام 1919 وتمكنت من وضع دستور للبلاد في عام 1923. كما تمكنت من تنمية الاقتصاد وبناء قطاع الصناعة المصرية، لكن نجاحه كان محدودا بسبب الاحتلال الانجليزي وفرض قيود عليه.

أما في عهد جمال عبد الناصر فقد ازدهر المجتمع المصري بفضل سياسة الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاعات مما سمح بدخول أعداد كبيرة من أفراد المجتمع إلى الطبقة الوسطى وارتفع معدل الهجرة من الريف إلى المدينة كما ألغيت امتيازات الطبقة العليا وألقاها وشهدت الحركة الثقافية والعلمية والفنية ازدهارا غير مسبوق. ويرى الكاتب أن الحماس الهائل للثورة لم يتمخض عن ثمار اقتصادية مجدية وذلك بسبب النظام الذي فرضه ناصر من حيث تبعية الإنتاج للدولة ورغم حماس الاقتصاديين الوطنيين إلا أن خطة التنمية العشرية التي وضعها ناصر 1960-1970 كانت طموحة جدا وغير قابلة للتطبيق. ولكن مسيرة التنمية توقفت في أعقاب هزيمة العرب في عام 1967 وانفصال سوريا عن مصر. ويعزا ذلك التوقف إلى أن الاعتماد كان على الدولة بشكل كامل فلما تعرضت الدولة لانتكاسة انتكس الاقتصاد كذلك لعدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على حماية نفسها.

وعندما تقلد السادات الحكم في عام 1970 شهدت البلاد نموا اقتصاديا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي وهجرة المصريين إلى دول الخليج وقد ارتفعت نسبة نمو الدخل القومي إلى 8% وهي الأعلى في تاريخ مصر. ولكن ذلك النمو كان زائفا بسبب كونه ريعيا ولا يعتمد على الإنتاج، وتحول المجتمع المصري إلى مجتمع استهلاكي وغزت البضائع الأجنبية أسواقه ولم تعد المنتجات الوطنية قادرة على التنافس.

عندما تولى الحكم حسني مبارك في عام 1981 تسلم اقتصادا منهكا ومجتمعاً استهلاكياً، لكنه استمر في سياسة الانفتاح واستمر ضعف الحماس للعمل والإنتاج في وجه الطوفان الأجنبي الذي سيطر على اقتصاد الدولة، كما أدى انخفاض سعر النفط في عام 1986 وانخفاض الطلب على العملة المصرية من دول الخليج إلى انخفاض كبير في نسبة النمو الاقتصادي وارتفاع شديد في نسبة البطالة وحالما نشبت حرب الخليج الثانية وعاد آلاف المغتربين المصريين من دول الخليج، تعرض اقتصاد مصر لضربة قاصمة فارتفع

مستوى التضخم وتراجعت التحويلات المالية من الخارج وضعف الإنفاق الحكومي وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى تراجعاً ملموساً مما كثف حركات الهجرة إلى الخارج بين صفوف المصريين. ويمكن القول إن الطبقة الوسطى في هذا العصر تلاشت وانقسم المجتمع إلى طبقتين هما العليا والدنيا، وانكمشت الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاد والسياسة إلى أدنى مستوى.

عزا الكاتب التراجع الاقتصادي في العهد الملكي إلى المستعمر الأجنبي، وفي المرحلة الاشتراكية إلى دخول البلاد في حروب واعتماد الاقتصاد على الدولة أما في المرحلة الثالثة فإلى الانفتاح والعولمة الاقتصادية واعتماد مصر على الاقتصاد الريعي والتحويلات من الخارج. وهو يرى أن مصر في عهد جمال عبد الناصر وضعت في المسار الصحيح وهو اعتماد الاقتصاد على الإنتاج، وهذا أمر بديهي وهو مؤشر على قوة الاقتصاد الحقيقية. ولكن الانفتاح في عهد أنور السادات حول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي غير قادر على المنافسة.

وفي الحقيقة أن إشارة الكاتب إلى حزم عبد الناصر مع الفساد هو جوهرى ويعتبر الأساس في أي اقتصاد في العالم، حتى وإن اعتبره المتضررون دكتاتورا، فإذا انتشر الفساد كما حدث في عهد السادات ومبارك، فهو كاف لكسر العمود الفقري للدولة. وليست حالة مصر فريدة، فجميع الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج وانتشار الفساد. إن ما جلبته العولمة من انفتاح غير مقيد إلى مصر أدى إلى نفس الآثار التي تعاني منها الدول النامية التي لا توجد لديها ثروات طبيعية تخفف من وطأة الآثار السلبية الناجمة عنها. وبينما بدأت مصر مسيرة التنمية بتعزيز قطاع الصناعة قبل الانفتاح، فإن الانفتاح وضع له نهاية مبكرة، وذلك لأن السوق الرأسمالي يعتمد على الميزة التنافسية للمنتجات وهو الأمر الذي تضعف فيه المنتجات المصرية أمام المنتجات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن استئراء الفساد من خلال حصول المسؤولين على عمولات مقابل المشاريع التي تقام في البلاد أدى إلى نشوء فئة مستفيدة تستحوذ على جل إيرادات الدولة مما يترك غالبية الشعب في العراء. إذن فعوامل تدهور الوضع الاقتصادي والتنمية موجودة في مصر وهي ضعف الإنتاج وقلة الموارد الطبيعية والفساد وهذا كفيل في جعل مصر تتراجع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

يبدو جليا من تجارب الدول أن المسار الاشتراكي هو الأنسب للدول غير القادرة على منافسة عمالة الصناعة في العالم، وهذا لا يعني الدخول في

مواجهة معها، فقد أطاحت تلك الدول بحكم معمر القذافي الذي أغلق الأبواب في وجه الشركات الغربية، ولم يشفع له تراجعته في الفترة الأخيرة، وجيشت الشعب ضده، مع أن نظامه وفر لليبيين كل ما يحتاجونه من الأساسيات والكماليات. إذن لا أحد يستطيع حماية اقتصاده من العولمة، ولكن لا بد من التحايل على الموقف بحيث يكون جزءا من اقتصاد الدولة تحت سيطرتها لضمان عدم انتشار الفقر بالصورة التي وصفها جلال أمين، وترك النشاطات الأخرى للقطاع الخاص. أما ما ذكره أمين عن حرب 1967، فلا أحد ينكر أن الدخول في مواجهات مع جيوش عظمى تحت هذه الظروف ليس من الحكمة في شيء، وقد أدرك العرب ذلك، بمن فيهم الفلسطينيون الذين انقسموا حول هذا الأمر، وما كان ينبغي لهم أن ينقسموا، إذ أن الدخول في حروب مع إسرائيل يجلب للفلسطينيين الدمار ولا يحقق شيئا، وعليهم التركيز على بناء اقتصادهم وصناعاتهم إلى أن يصبحوا قادرين على استرداد شيء مما فقدوا، ويجب ألا ننسى أن الفلسطينيين استطاعوا كسب الرأي العالمي إلى حد كبير من خلال الفعاليات الثقافية التي ينفذونها في الخارج ومن خلال وسائل الإعلام.

لقد قامت الثورة في مصر للإطاحة بالرئيس مبارك احتجاجا بالدرجة الأولى على تفشي الفقر في المجتمع المصري ولن تعتبر الثورة ناجحة إلا إذا حققت الهدف الذي قامت من أجله وهو النهضة الاقتصادية وهذا يتطلب تخطيطا وليس شعارات فالتحدي للاقتصاد القائم هائل جدا إذ أن الأسواق فتحت للبضائع الأجنبية ولا مجال لغلقها لأن ذلك سيثير غضب الدول المتقدمة وربما تقوم بالانتقام من خلال التحريض على أعمال شغب داخلية. فالأمر يتطلب من الحكومة المصرية الجديدة العمل على تعزيز قطاع الصناعة والسياحة وهما العنصران الرئيسيان في الدولة نظرا لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية، ولا يمكنها الاعتماد على تصدير القوى العاملة لأن هذا الأمر لا يعتبر تنمية اقتصادية بل دخلا ريعيا يتأثر بالتقلبات السياسية. ولا بد من الإشادة بوقفه الدول العربية النفطية التي أمدت مصر بالمساعدات النقدية لمساعدتها على النهوض من جديد ولا بد لمصر أن تستفيد من هذه الفرصة من خلال التخطيط والتنفيذ لاقتصاد جديد قادر على المنافسة في ظل العولمة الاقتصادية.

1. "كان جمال عبد الناصر ديكتاتوراً ولكنه لم يكن فاسداً".
2. "بينما كان الفساد في عهد عبد الناصر يتحسس طريقه على استحياء، ويقابل باستنكار إذا أُكتشف أمره، تحول في عهد السادات إلى مهرجان كبير يمرح فيه الناس ويقتنصون أية فرصة تتاح لهم فيه دون خوف. وأما في عهد مبارك فقد خف الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءاً لا ينفصم عن النظام نفسه".
3. "إن تحقيق التنمية الاقتصادية بغير المعونة الأمريكية ليس معجزة".
4. "توماس مور ... كاتب ورجل دين إنجليزي شغل أعلى المناصب الدينية وطلب منه الملك الانجليزي هنري الثامن موافقة الكنيسة على تطليق زوجته فرفض مور أن يقر هذا الطلاق لاعتقاده بأن هذا الطلاق مخالفة لتعاليم الكنيسة وظلماً للملكة. فحقد عليه الملك وقدمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمي. وحُكم عليه بالإعدام تنفيذاً لرغبة الملك وانتهى الأمر بإعدامه عام 1535م ... فعلاً الرجال مواقف".
5. "بعد ارسال مبارك الجيش المصري لضرب العراق أعفت امريكا مصر من 13.7 مليار دولار ديون خارجية و أعفي نادى باريس مصر من 50% من بعض ديونها ... و قدمت الدول العربية التي قاطعت مصر 10 سنوات بسبب اتفاقية السلام مساندات مالية بلغت قيمتها 4 مليار دولار و 726 مليون دولار مكافئة المشاركة في حرب الخليج ... انخفضت ديون مصر من 47.6 مليار دولار عام 1990م الى 34 مليار دولار عام 1991م إلى 24 مليار دولار عام 1994م بعد قيام مبارك بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي من خصخصة الشركات إلى تقديم تسهيلات للشركات الأجنبية و مكافئة له على اشتراكه في حرب الخليج".
6. "إن قوة الشعور بالانتماء تنمّي الحس الأخلاقي وتقوي الشعور بالالتزام بما فيه الصالح العام".
7. "ترتب على هذه الفوارق أن اختلفت نظرة الرجال الثلاثة إلى منصب رئيس الجمهورية. فبينما كان هذا المنصب في نظر عبد الناصر جِداً محضاً، كان في نظر السادات مزيجاً من الجد والهزل، أما في نظر مبارك فقد كان قضاء وقدرًا لا يَعرف بالضبط كيف آل إليه".

¹⁸ <https://www.goodreads.com/work/quotes/6396938>

8. "لم تكن ثورة الشعب المصري ثورة جياع كما توقع الكثيرون، بل كانت ثورة شعب غاضب".

9. "حاجة غريبة جداً!! تخيلوا أن مصر في العهد الملكي كانت تتفوق في مستوى التعليم ومستوى دخل الفرد على الهند والصين وتتساوى مع تركيا".

10. "كان اغتراب المثقفين في عهد عبد الناصر مقترناً بالخوف، وفي عهد السادات مقترناً بدرجة عالية من الغضب، أما في عهد مبارك فكان مقترناً بالاكتماب!!

"دكتور جلال أمين شارحاً أسباب شعور المثقفين بالاغتراب بعد ثورة 52"

11. "ديون مصر الخارجية عند وفاة السادات كانت 30 مليار دولار وهو رقم خرافي في ذلك الوقت".

12. "القضية الوطنية في العهد الملكي كانت جلاء الانجليز ثم تحولت إلى مساندة حركات التحرر العربية ضد الاستعمار والفلسطينيين في عهد عبد الناصر، ثم تحولت في عهد السادات إلى تحرير الأراضي المصرية فيما عرف "مصر أولاً" وأخيراً في عهد مبارك لا شيء".

13. وقد جرى بالفعل في عهد مبارك تقديم التنازلات لإسرائيل والولايات المتحدة (طبقاً للاتفاقيات التي سبق للسادات توقيعها) تنازلاً بعد آخر، كما بدأ يبيع الأصول المملوكة للدولة قطعة قطعة".

14. "طبعاً كان هناك بعض الفساد وبعض الرشاوي، وكانت هناك بضع حالات لاستغلال النفوذ، ولكن هذا كله لم يكن قطعاً يشكل نمط الحياة في مصر في الستينات".

15. "الخريج في أواخر الأربعينيات كان يستطيع أن يشتري بمرتبه الشهري ما لا يقل عن 60 كيلو من اللحم، أما الآن فلا يستطيع أن يشتري به أكثر من 5 أو 6 كيلو".

16. "بعد مرور 5 سنوات فقط على تولى مبارك حكم مصر في عام 1986م بلغ الدين الخارجي 45 مليار دولار".

17. "إن انتشار الحجاب في البداية كثيراً ما يعكس خطوة جديدة في طريق تحرر المرأة، إذ يرجع انتشاره إلى حد كبير إلى اضطرار المرأة المصرية للخروج للعمل أو الدراسة أو لتحمل أعباء كان الزوج يتحملها من قبل، واضطرت المرأة للاختلاط بالرجال الغرباء في الشوارع والجامعات ووسائل المواصلات بدرجة أكبر بكثير من ذي قبل، فكان الخروج مع الحجاب

ينطوي على خطوة في طريق التحرر بالمقارنة بالبقاء داخل البيت، بحجاب أو بدونه!!".

18. "ولا بأس أيضاً من استخدام الدين في وسائل الإعلام استخداماً لصالح النظام فيفسر الدين تفسيراً يؤكد على الاستسلام للمقادير والصبر على الشدائد ويشجع الناس على الانغماس في مظاهر التعبد عسى أن ينصرفوا عن التفكير في أمور الحاضر".

"دكتور جلال أمين واصفاً كيف تغير الخطاب الديني بعد نكسة 67 لخداع الشعب"

19. "لا عجب في ظل كل هذا، أني نشأت وترعرعت وفي ذهني اعتقاد أكيد، بأن العلاقة بين الأخلاق والزي الذي يرتديه المرء علاقة واهية للغاية. نعم، كثيراً ما يكون الدافع إلى ارتداء الحجاب دافعاً دينياً وأخلاقياً، ولكنني كنت دائماً أعتقد كما يعتقد الكثيرون أن الفضيلة في المرأة لا تحتاج في وجودها إلى ارتداء الحجاب، وأن ارتداء الحجاب لا يحول المرأة غير الفاضلة إلى امرأة فاضلة".

20. "أما عن صحف المعارضة فقد استطاعت الحكومة ترويض معظمها بـعدة وسائل ... من هذه الوسائل إرسال بعض البلطجية لضرب بعض رؤساء تحرير صحف المعارضة في الطريق العام وشج رؤوس بعضهم كنوع من لفت النظر. هذه الوسيلة معروفة بالطبع وقديمة وقوية المفعول ولكنها كما لا يخفي على القارئ لا يمكن استخدامها بكثرة لأسباب تتعلق بخطورة الآثار التي يمكن أن تنتج لو اكتشف أمرها.

21. "الأسهل من ذلك التحكم فيما يصل إلى جريدة المعارضة من إعلانات والسيطرة على منافذ توزيعها فالحكومة عن طريق سيطرتها على شبكات التوزيع القليلة المتاحة لصحف المعارضة تستطيع أن تحدد عدد النسخ التي يتلقاها باعة الصحف في أماكن البيع فتبخل بالنسخ على البائعين الأساسيين وتغرق النسخ على البائعين الثانويين في الأماكن المغمورة".

"دكتور جلال أمين كيف كان تخارب نظام مبارك صحف المعارضة"

22. "كان السادات يرتعد خوفاً من عبد الناصر. إن واقعة استيلاء السادات علي قصر أحد الضباط لمجرد أن القصر أعجب زوجته لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائباً للرئيس في عام 1969م وعلى كل حال اكتفي عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاها بعدها قصراً بديلاً على النيل".

"دكتور جلال أمين شارحاً انتشار الفساد بعد فكسة67"

23. "من الاستثناءات القليلة التي تثبت القاعدة ما ظفر به رجل مثل عمرو موسي عندما تولى وزارة الخارجية في التسعينيات. فعلي الرغم من أنه بدوره لم يترك أثراً على السياسة الخارجية إلا أنه لفت نظر الناس بجاذبيته الشخصية وفصاحته".

"دكتور جلال أمين عن عمرو موسي"

24. "كان تزوير الانتخابات الأخيرة - في نوفمبر 2010 - عملاً فجاً في غلظته في تاريخ الانتخابات المصرية، ومن ثم كان يعكس لا مبالاة، واحتقاراً بالغاً للشعب ورغباته، وأتى برلمان خلا من أي صوت معارض، فلما فكّر بعض رموز المعارضة في تكوين برلمان موازٍ، كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك "خليهم يتسلوا".



<https://youtu.be/y31kLsEmy8>



<https://youtu.be/8kIBCGXUEco>

10. "هامش الحريات" بمصر... في الرمق الأخير¹⁹

29 سبتمبر 2007



صحافيون ونشطاء مصريون قضاها صباح الجمعة 28 سبتمبر 2007

في القاهرة تضامنا مع الإعلاميين الأربعة الذين أُدينوا بتهمة إهانة مبارك

رفض عدد من الخبراء المصريين المتخصصين في الإعلام والسياسة والقانون وشؤون البرلمان، الحملة المنظمة التي تشنّها الحكومة ضد الصحفيين المصريين ومؤسسات المجتمع المدني، معتبرين أنها تشكّل ارتدادا عن هامش الحرية الذي شهدته مصر في الفترة الماضية وأنها رسالة تهديد لترويع الصحفيين والأقلام الحرّة، منددين بتوظيف القضاء لضرب حرية التعبير.

وطالب الخبراء المصريون بإجراء حوار مفتوح بين كل القوى الحية لإخراج مصر من مأزق الاعتداء على الحريات، المتجسّد في الحبس في قضايا النشر والذي شكّل التفافا على وعد الرئيس بإلغاء الحبس في هذه القضايا وتنقية القانون من ترسانة المواد المقيّدة للحريات، والتي تمثل تهديدا خطيرا لحرية التعبير، كما تُسيء لسمعة مصر الدولية.

وفي تصريحات خاصة لسويس إنفو، اتّفق كل من الإعلامي جمال فهمي، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين والناشط القانوني نجاد البرعى والدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة والإمارات، والنائب البرلماني الدكتور حمدي حسن، المتحدث الإعلامي باسم الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان، إضافة إلى محمد مهدي عاكف، المرشد العام لجماعة الإخوان، على أن "النظام الحاكم بمصر قد قرر إلغاء هامش الحريات الذي كان يسمح به لقوى المعارضة"، معتبرين أنه "يتّجه من سيّئ إلى أسوأ وأن أولى هذه التباشير، إحالة 5 من رؤساء تحرير أكبر الصحف الحزبية والمستقلة إلى المحاكمة خلال ثلاثة أسابيع فقط!"

¹⁹ هامش-الحريات-بمصر...في-الرمق-الأخير/6169778/-http://www.swissinfo.ch/ara/

أربعة أسباب

وقد اعتبر فهمي أن مفتاح فهم كل ما يجري في مصر الآن، هو معرفة حالة الضعف التي وصل إليها النظام الحاكم، مشيراً إلى أن الأزمة شاملة على كل الأصعدة وأنها قد انتهت إلى حالة من العداء المتبادل بين الشعب والنظام، وقد ظهر هذا واضحاً في إشاعة مرض الرئيس مبارك، فقد بدا وكأن الشعب المصري يريد أن يصدّق هذه الإشاعة.

وأرجع فهمي الأزمة بين النظام والشعب إلى أربعة أسباب: أولها، طول المدة التي قضاها الرئيس في الحكم (26 عاماً)، وثانيها، حالة الجمود والشلل التي أصابت الحياة السياسية عموماً، وثالثها، انتشار الفساد ومساهمة النظام في توسيع دائرته، حتى أصبح النظام مُنتجاً للفساد وأصبح الفساد آلية حياة في المجتمع، ورابعها، الطبيعة الأسرية للحكم والمتمثلة في أب وابن وأم، مشيراً إلى أن هناك من يردّد أن السيدة سوزان مبارك هي صاحبة الحملة المشهورة حالياً على الصحافة في مصر.

وفي محاولة منه لوصف المشهد الحالي بمصر، يقول فهمي: "المشهد تبدو فيه أوضاع اقتصادية سيئة وكرهية شديدة من المجتمع للنظام الحاكم، آخر مظاهرها اعتصام أكثر من 25 ألف من عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى للمطالبة بمستحقّاتهم، ثم حالة من الفساد المستشري في معظم قطاعات وهياكل المجتمع، ناهيك عن السلوك البوليسي للدولة في التعامل مع المعارضين".

ويرى فهمي أن "الصحافة الحرة والمستقلة أثبتت وجودها في محاربة الفساد، وأن الصحفيين قد رفعوا بإصرارهم على فتح هذه الملفات، كثيراً من سقف الحريات الصحفية"، معتبراً أن "هذا السقف المرتفع لم يكن عملاً خيراً من النظام، والواقع خير شاهد، فلا انتخابات حرة ولا تداول سلمي للسلطة ولا... إلخ، وإنما كان النظام يُغض الطرف عن هذا الهامش، لتلعب الصحف المستقلة دوراً غير مباشر لخدمة النظام بإظهاره أمام الرأي العام الدولي، والغربي على وجه الخصوص، على أنه نظام ديمقراطي يقبل الرأي الآخر ويدعم الحريات".

مجرد مسكن!

ويستدرك فهمي قائلاً: "لكن بعد فترة، استشعر النظام الخطر من إتاحة هذا الهامش للصحفيين، خاصة بعد تفاقم أزمة النظام الداخلية عقب انتشار إشاعة مرض الرئيس وما خلقه هذا من تصارع داخل النظام مع قرب بلوغ

الرئيس سن الثمانين"، معتبرا أن "الصحافة كانت تلعب دورا تعبّويا لخدمة النظام، أكثر من التنفيس عن الشعب المكبّوت في ظلّ الغلاء الطاحن، الذي طال كل شيء، مع تدنّي المداخل والمخرجات وتفشي البطالة".

ويعتقد جمال فهمي، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين، أن "النظام قرر إلغاء هذا الهامش من الحريات وأن البداية كانت في الأسابيع الثلاثة الماضية، عندما سمح بإحالة عدد من الصحفيين ورؤساء التحرير للمحاكمة بتهم غريبة"، مشيرا إلى أن "هذه الإجراءات تكشف عن صدور قرار فعلي من النظام بالتخلّص من البقية الباقية من المعارضة، غير أنه لن ينجح في تحقيق هدفه، بل وسيدفع الثمن غاليا".

وحول الوعد الذي أطلقه الرئيس مبارك في عام 2004 لنقيب الصحفيين بإلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر، قال فهمي: الوعد كان مجرد مسكّن للصحفيين، خاصة وأنه أطلق بالتزامن مع انطلاق حالة الجراك السياسي في الشارع المصري، كما أن النظام فرّغ كل هذه الشعارات من مضمونها وتحوّل الوضع من سيّء إلى أسوأ"، وأضاف بأنه "يعتبر نفسه في وضع الانقراض على الشعب، ومن ثم، فهو يُطْفئ كل الأنوار".

واختتم جمال فهمي تصريحاته قائلا: "نعم، هناك خطر حقيقي على حرية الصحافة في مصر وهناك صحفيون قد يدخلون السّجن بسبب إبداء آرائهم أو انتقادهم للحكومة، لكن الأيام القادمة ستثبت أن النظام هو الخاسر الأوحّد في هذه المعركة".

رأي عامردولي ضاغط

وحول تفسيره لإغلاق مركز حقوقي لمساعدة السجناء، قال الناشط الحقوقي نجاد البرعى: "هو ليس مركزا واحدا، وإنما مركزان. فالحكومة أغلقت - منذ شهرين - "دار الخدمات النقابية"، وهي جمعية حقوقية تُعنى بحقوق العمال، ثم أغلقت منذ أسبوع "جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان"، وهي جمعية حقوقية تُعنى بتقديم المساعدات لسُجناء الرأي.

ونفى البرعى أن يكون هناك مبرر مقبول لغلق أي من المركزين، معتبرا أن ما يقال عن الوضع القانوني للمركزين، هو كلام غير صحيح، ف "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" ظلّت تعمل في الفترة ما بين 1994 - 2003، قرابة عشرين عاما بدون ترخيص أو شكل قانوني، ومع ذلك لم تُغلق، فلماذا الآن يغلق مركزان حقوقيان بدعوى أنهما غير مرخصين؟!

ويعتقد البرعى أن "النظام قد شعر برفض الشعب وعدم رضاه وأنه قد أرجع ذلك لما يُنشر في الصحف المعارضة ولتقارير المنظمات الحقوقية، فأراد أن يتخلّص منهما ويُريح دماغه"، مشيراً إلى أن "هذا يعني أن النظام بدأ يستشعر حالة الضعف التي تملكته، وكلّما شعر النظام بضعفه، عصّف بمن حوله".

ويرى نجاد البرعى أن الواجب على الجمعيات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني يتمثل في "العمل على إعلام وتعليم الرأي العام بما يحدث، والتدخل حقوقياً بالدفاع عن زملائنا وإعلان رفضنا لهذه الحرب المفتوحة ضد قوى الشعب بالنزول للشارع والتظاهر السلمي، إضافة إلى كتابة البحوث وإعداد الدراسات القانونية حول الوضع الراهن وبيان المخالفات القانونية فيه".

سقوط الأقنعة ونهيئ للتوريث

وحول ما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، يرى البرعى أن الموضوع يتوقّف على أمرين: الأول، مدى وجود رأي عام دولي ضاغط على النظام لإجباره على التراجع عن هذه الحرب التي يشنها على المجتمع، والثاني، مدى استجابة قطاعات الشعب المختلفة، وفي مقدمتها القطاعات النوعية والمثقفين والنخب، من خلال وقفة جادة وواعية للدفاع عن الحقوق والحريات".

ولاحظ البرعى أن السلطة تعمل على سد الطريق على قوى المجتمع، فخلال الأسبوع الماضي، دشنت حملة دولية مضادة، ذات محورين، تمثل الأول في إعلان الحكومة عن استعدادها لإرسال 2100 جندي مصري للمشاركة في حفظ السلام في دارفور، وتجسد الثاني في اللعب - مجدداً - بورقة "حماس" للضغط على الغرب، وخاصة أمريكا، معتبراً أنه "ليس أمامنا سوى الشعب، هو الذي تُراهن عليه قوى المعارضة".

من جهته، يرى النائب البرلماني حمدي حسن أن "النظام قد كشف عن وجهه الحقيقي، وأسقط كل الأقنعة الزائفة، التي كان يرتديها"، معتبراً أن "ما كان موجوداً من هامش ديمقراطي، كان عبارة عن مساحيق يُجمّل بها النظام وجهه ويتباهى بها أمام الشعب المغلوب على أمره، وأمام العالم الخارجي".

وردّاً على سؤال حول ما إذا كان يعتقد أن هناك حملة مُمنهجة يقوم بها النظام للتخلّص من البقية الباقية من المعارضة أم أنها مجرد تصرفات عشوائية، قال حسن: "لا أعتقد أنها ارتجالية، فهي حملة منظمة معدة سلفاً وبإحكام شديد، ونحن قادمون ولا شك على مرحلة أكيدة من التغيير، والنظام يمهد الآن بهذه الإجراءات لسيناريو التوريث".

ويعتقد حسن أن "السيناريو المرسوم هو أن يقوم النظام الحالي بتقليل هامش الحريات، لتزداد الأمور تعقيدا والوضع احتقاناً، وفي هذه الأجواء، يتم تمرير سيناريو التوريث، فإذا جاء الوريث للحكم وتسلم مقاليد البلاد، فإنه يقوم بإصدار عدّة قرارات، من شأنها تخفيف حالة الاحتقان ورفع سقف الحريات وعمل مصالحه مع قوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، فيحبّه الشعب ويقبله، متوسماً فيه الخير".

نظام ضعيف

وحول تفسيره لحالة الاحتقان الموجودة في الشارع المصري، يقول حسن: هذا بسبب الضعف الشديد الذي أصاب النظام، فبدأ يشعر أنه مرفوض جماهيرياً، ومن ثم، فإنه يرفض أن يسمح لأي قوة معارضة بما يمكن أن يظهرها على أنها قوية، وخاصة في هذا التوقيت، معتبراً أن "هذا ما يفسر رفض الحكومة السماح لجماعة الإخوان بعقد إفطارهم السنوي، ثم ممارسة الضغوط الأمنية لمنع أول حفل فطار، أعلنت عنه الكتلة البرلمانية للإخوان".

ويتفق الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة والإمارات، مع البرلماني حسن في القول بأن "النظام يُعاني في الفترة الأخيرة من حالة من الضعف الشديد"، ويضيف قائلاً: "والمعروف سياسياً، أنه عندما يشعر النظام بضعفه في حال وجود معارضة قوية، فإنه يلجأ للبطش بكل من يقول له: لا". ويرى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أن "النظام يريد أن يعبر عن نفسه وأن يثبت وجوده، لكنه بهذه الطريقة، يقضي على نفسه، فالوضع مؤهل للانهيال، لأنه أصبح نظاماً ضعيفاً، والوضع العام في انحدار، حيث حوّل النظام الشرطة إلى أسد يُخوّف به الشعب".

استعداد القضاء!

ورداً على سؤال: لماذا الآن تحديداً يتم التصعيد من النظام ضد المعارضة، وفي هذا الوقت بالذات؟ قال د. سيف: "في حقيقة الأمر، فإن هذا الوضع مستمر منذ 3 سنوات، ولكن الجديد الآن هو إصرار النظام على إقحام القضاء طرفاً في هذا الصراع والخلاف السياسي ومحاولة استخدامه كأداة قانونية للبطش بالمعارضة". ويضيف د. سيف: "على الرغم من أن هناك دوائر قضائية معروفة يمكن للنظام أن يُحيل إليها هذه القضايا، إلا أنه لجأ لهذه الحيلة لإثارة الخلاف بين قطاعي القضاء والإعلام، ربما لأنهما ظلا متعاونين إبان أزمة القضاة مع النظام، حيث ظهر الصحفيون كأبرز داعم للقضاة في محتهم، وهو ما جعل النظام يستشعر خطورة التآلف بينهما مستقبلاً".

فالدولة لم تعد حَكَمًا، وهذه مسألة خطيرة ولها آثار سيئة ولا تُحمد عُقباها، ولهذا، فقد لجأ النظام إلى تحويل كل الملفات إلى ملفات ذات طبيعة أمنية، وأقرب مثال على ذلك: ملف بدو سيناء وملف العلاقة بين الأقباط والمسلمين وملف الصحفيين وملف القضاة، مشيرًا إلى أن "إصرارها على التعامل مع القضايا كلها من منظور أمني، سيأتي عليها".

أجواء سبتمبر 1981

ومن جهته، أوضح مهدي عاكف، المرشد العام للإخوان المسلمين، أن المحاكم العسكرية التي أحال إليها النظام 40 من قيادات الجماعة وإحالة 5 رؤساء تحرير خلال أسبوعين للمحاكمة ومعهم عدد من الصحفيين بتهمة ملفقة وإغلاق مركز حقوقي يهتم بتقديم المساعدة القانونية للسجناء، لهُوَ "أكبر دليل على استبداد النظام الحاكم وفساده وخروجه عن المألوف من القيم والمبادئ".

وقال عاكف: "للأسف، نحن نتعامل في مصر مع نظام بلا منطق وحكومة بلا عقل وجهاز أمني لا يحكمه لا منطق ولا قانون"، مشيرًا إلى أن النظام "لا يرغب في التحوار مع المعارضة، كما أنه لا يقدم سببا واحدا لأي تصرف يقوم به، ولا يعبأ بالمعارضة".

وأضاف مرشد الإخوان أن "القبضة الأمنية التي تتعرض لها مصر هذه الأيام، تذكّرنا بأجواء سبتمبر عام 1981، حينما اعتقل النظام السابق (في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات) رموز وقيادات المجتمع، لإصرارها على رفض اتفاقية كامب ديفيد"، واصفا استبداد النظام بأنه "نهج أساسي منذ أن تولى سدة الحكم، حيث تم تقنين الاستبداد وتكريس الفساد".

الحكم بخمس أربعين صحفيين مصريين بتهمة نشر أخبار كاذبة

القاهرة (رويترز) - قالت مصادر قضائية يوم الأربعاء 26 سبتمبر، إن محكمة مصرية أصدرت حكما غيابيا بحبس أربعة صحفيين في صحيفة مستقلة ورئيس مجلس إدارة الشركة التي تصدر الصحيفة لمدة شهرين مع الشغل لإدانتهم بنشر أخبار كاذبة في الصحيفة عن رجل أعمال.

وقال المصدر إن محكمة جناح العجوزة، إحدى المحاكم الجزئية بالقاهرة، أصدرت الحكم يوم السبت 22 سبتمبر على وائل الإبراشي، رئيس تحرير صحيفة صوت الأمة وثلاثة صحفيين آخرين في الصحيفة وعصام فهمي، رئيس مجلس إدارة شركة الدستور للصحافة والنشر والتوزيع، وأضاف أن الحكم تضمن دفع كفالة 100 جنيه لكل منهم لوقف التنفيذ، لحين استئناف نظر

الدعوى. ويحق لمن يصدر عليه حكم غيابي، أن يعترض على الحكم أمام نفس المحكمة لتعيد نظر الدعوى دون دفع الكفالة.

وكان الابراشي، أحد أربعة رؤساء تحرير صدر ضدهم حكم بالحبس لمدة سنة مع الشغل الاسبوع الماضي، بتهمة إهانة الرئيس حسني مبارك وابنه العضو القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم جمال ورئيس الوزراء أحمد نظيف ووزير الداخلية حبيب العادلي.

وأصدرت محكمة مصرية يوم الاثنين حكما بحبس ثلاثة صحفيين في صحيفة الوفد الحزبية، بينهم رئيس تحريرها أنور الهواري لمدة عامين مع الشغل بتهمة نشر أخبار كاذبة عن وزير العدل، فيما اعتبر توسيعا لما يصفه محللون بأنه حملة على الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة. وتقول الحكومة، إن القضاء في مصر لا يتأثر بالضغوط السياسية.

وتمتعت الصحافة المصرية بقدر أكبر من الحرية في العامين الماضيين، إلا أن المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان تقول، إن انتقاد مبارك وأسرته وكبار المسؤولين في حكومته، يُعد مغامرة محفوفة بالمخاطر.

(المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 26 سبتمبر 2007)

ردود فعل على الحكم بحبس الصحفيين

أعلنت نقابة الصحفيين المصريين رفضها القاطع لإصدار أي أحكام ضد الصحفيين استنادا إلى ترسانة من التشريعات التي تمثل تهديدا خطيرا لحرية التعبير وتسيء لسمعة مصر الدولية، خاصة أن كل دول العالم المحترمة قد تخلصت من مثل هذه العقوبة في جرائم النشر، كما أن الأخذ بنظام الحسبة طريقا لمعاقبة الصحفيين، يعد أمرا خطيرا لا يمكن قبوله أو السكوت عليه.

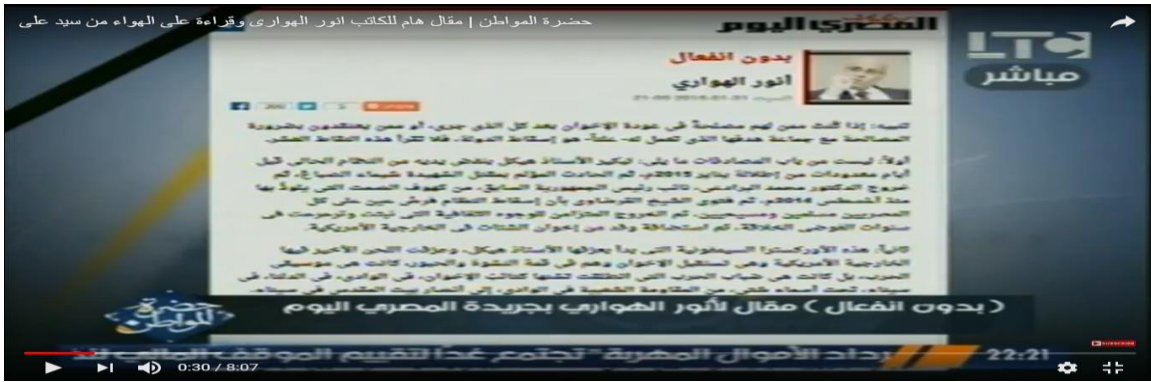
واعتبرت النقابة في بيانها أن "توالي هذه الأحكام وعلى هذا النحو ووسط حملة تحريض واسعة، يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الأمر يبدو وكأنه إعلان للحرب على حرية الصحافة والتعبير وعلى الهامش المتاح لحرية الصحافة، الذي نعتبره أهم إنجاز للمجتمع ينبغي الحفاظ عليه"، كما يؤكد "التمسك بمطلبنا بإلغاء ترسانة القوانين التي تحتوي على العديد من المواد التي تجيز الحبس في قضايا النشر وتهدف إلى ترويع الصحفيين وقصف الأقلام، كما تؤكّد أنه لا ضمانة لأي حرية عُرفية إلا بتحسينها بالقوانين".

ودعا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف هذا العدوان المستمر على حرية الصحافة ووسائل الرد عليها وإعمال الوسائل التي تم الاتفاق عليها، ومنها الدعوة إلى عقد جمعية عمومية طارئة واحتجاب الصحف المستقلة

والحزبية وغيرها ودعوة كل القوى ومؤسسات المجتمع المدني للتضامن مع حرية الصحافة، باعتبارها من المكتسبات الديمقراطية.

وتحت عنوان "معا لدعم الحريات العامة وإلغاء الحبس في قضايا النشر"، أصدر اتحاد النقابات المهنية بيانا، قال فيه: استقبلت النقابات المهنية المصرية بصدمة بالغة أحكام الحبس لعدد من الصحفيين بالصحف المصرية باعتبار أن ذلك يشكّل ارتدادا عن هامش الحريات الصحفية والعامة، التي شهدتها مصر في الفترة الماضية وإنذارا بأن التدهور الشديد في قضية الحريات قد أخذ منحى خطيرا يهدد بحدوث حالة من الاحتقان وعدم الاستقرار، لا يرغب أيّا منا في مرور مصرنا العظيمة بها.

وأعلن الاتحاد تضامنه مع نقابة الصحفيين، مؤكدا أن كل النقابات المهنية تقف صفاً واحدا معها في الدفاع عن الحريات العامة وفي القلب منها الحريات الصحفية والإعلامية عموما، مطالبا بإجراء حوار مفتوح بين كل القوى الحية لإخراج مصر من مأزق الاعتداء على الحريات المتجسد في الحبس في قضايا النشر، والذي شكل التفافا على وعد الرئيس بإلغاء الحبس في هذه القضايا. واختتم الاتحاد بيانه قائلا: اتحاد النقابات المهنية، الذي يمثل 9 ملايين مهني، يشكلون مع أسرهم قرابة نصف سكان مصر، يؤكد أنه سيستمر في حالة انعقاد دائم لبحث اتخاذ خطوات جديدة وعملية للدفاع عن الحريات، إذا لم يتم إلغاء الحبس في قضايا النشر والتراجع عن الاعتداء على الحريات الصحفية والعامة وتنقية القانون من ترسانة المواد المقيدة للحريات".



<https://youtu.be/PG7WQhVrMMs>

كما استنكرت مجموعة العمل للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في شمال إفريقيا الهجمة الشرسة على حرية الصحافة في مصر والمغرب، معتبرة أن الصحفيين المحالين للمحاكمة بمصر، هم ضحية حملة استهداف من قبل الحكومة للأقلام الحرّة المنتقدة لأوضاع البلاد، وخاصة لعملية توريث الحكم والفساد المستشري في أوساط المسؤولين بالدولة. وأعربت المجموعة في بيانها الصادر في 2007/9/18، بعنوان: "هجمة شرسة على الصحفيين"، عن استيائها لإغلاق مقر جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، التي توفر

المساعدة القانونية للمسجونين والضحايا، مطالبة بوقف تتبع الصحفيين وإلغاء الغرامات المالية وعقوبة الحبس، مشيرة إلى أن الحملة المنظمة على رؤساء التحرير، هي رسالة تهديد لترويع الصحفيين والأقلام الحرّة، وأنها ترأّ بتوظيف القضاء لضرب حرية التعبير.



https://youtu.be/A-fdk_hfLak



<https://youtu.be/pxnV9ejX8Gc>



<https://youtu.be/FsFyb3v4AdA>



<https://youtu.be/3mvRD6pRILY>



<https://youtu.be/NpnLh72zno>



الصحفي المصري إبراهيم عيسى في حديث

مع وكالة الأنباء الفرنسية، يوم 25 فبراير 2007 في القاهرة

أوضح الصحفي المصري إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور اليومية المستقلة، أن قرار إحالته هو وثلاثة رؤساء تحرير صحف مستقلة للمحاكمة بتهمة إهانة الرئيس مبارك، هو "قرار سياسي ورسالة لترويع الصحفيين وكل الداعين إلى الإصلاح، ومحاولة لتكميم أفواه من ينتقدون الحكومة". وقال عيسى، لسويس إنفو في القاهرة: "لم أفاجأ بالحكم أو قرار الإحالة للمحاكمة، فأنا كنت أتوقع محاكمتي".

أوضح الصحفي المصري إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور اليومية المستقلة، أن قرار إحالته هو وثلاثة رؤساء تحرير صحف مستقلة، هي صوت الأمة والكرامة والفجر للمحاكمة بتهمة إهانة الرئيس مبارك وهو "قرار سياسي ورسالة لترويع الصحفيين وكل الداعين إلى الإصلاح، ومحاولة لتكميم أفواه من ينتقدون الحكومة"، معتبرا أن القرار "يكشف عن عداة السلطة للإصلاح السياسي وأنها ليس لديها أي تيّة للتغيير".

وقال عيسى في حديث مع سويس إنفو: "لم أفاجأ بالحكم أو قرار الإحالة للمحاكمة، فأنا كنت أتوقع محاكمتي، وهذا هو مصير أي صحفي مصري يحترم نفسه ومهنته ويجب بلده"، مشيراً إلى أن "هذه ليست مرة أقدم للمحاكمة ويبدو أنها لن تكون الأخيرة، لأن هناك جهات معينة لا تتحمل كتاباتي وتريد وقفي عن ممارسة المهنة ومنعي من العمل الصحفي". وكانت محكمة في القاهرة قضت بحبس إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور، وعادل حمودة، رئيس تحرير صحيفة الفجر، ووائل الإبراشي، رئيس تحرير صحيفة صوت الأمة، وعبد الحليم قنديل، رئيس التحرير السابق لصحيفة الكرامة، بعد أن دانتهم بسب وقذف الرئيس المصري ونجله جمال وقيادات

²⁰ سيف---الحبس-على-رقاب-الصحفيين-بمصر/1090206/-http://www.swissinfo.ch/ara/

الحزب الحاكم، بسبب مقالات وتقارير انتقدوا فيها الحزب ووصفوه بـ "الاستبداد".

وجاء حُكم المحكمة بعد يومين من إحالة عيسى إلى المحاكمة بتهمة "خلال النصف الثاني من شهر أغسطس الماضي حول إصابة مبارك بأزمة صحية، نشر إشاعات وأخبار كاذبة من شأنها الأضرار بالمصلحة العامة"، بعد أن نشرت صحيفة الدستور مقالات وتعليقا على شائعة سرت في مصر.

سويس إنفو:

ما هو تعليقك على الحكم الصادر بحبسك مع آخرين بتهمة إهانة الرئيس حسني مبارك، وكذا إثارة الفتنه والبلبله بنشر أخبار كاذبة أضرت بالأمن العام؟

إبراهيم عيسى:

الحُكم بحبسي وقرار إحالة 4 رؤساء تحرير صحف مستقلة دفعة واحدة للمحاكمة، هو قرار سياسي، لأنه استند على مادة في القانون تُستخدم لأول مرة منذ قيام الجمهورية، تتحدث حول "إهانة الرئيس"، وهذه سابقة قضائية خطيرة، وأنا أعلم جيّداً أن هناك "جهات معيّنة" لا تتحمل كتاباتي وتسعى جدياً لوقي ممارسه العمل الصحفي.

وباختصار، أقول لك إن الحكم يعني استمرار العمل بحزمة من القوانين سيئة السمعة، والتي تجرم حرية الرأي والتعبير وتُعاقب بالحبس في قضايا النشر، وأخطر ما في الحكم، أنه خالف المادة 66 من الدستور، حيث يُعاقبني طبقاً لمادة قانونية تمّ الحكم بعدم دستوريته.

كما أن القضية مرفوعة من أشخاص ليست لهم أي صفة أو مصلحة في القضية، وهو ما يفتح الباب أمام أي مواطن ليست له صفة أو مصلحة في مقاضاة أي صحفي أو رئيس تحرير ينشر ما يُعارض الحكومة أو السياسة العامة للدولة، وهو ما يعني الحجر على حرية الرأي والتعبير في مصر. خلاصة الأمر، أن الحُكم وقرار الإحالة، رسالة لترويع وتخويف الصحفيين وكل الداعين إلى الإصلاح، بل ومحاولة لتكميم أفواه كل من ينتقد الحكومة.

سويس إنفو:

يرى كثير من المحللين أن صحيفة الدستور هي امتداد لمدرسة الضجيج والصوت العالي التي أرسّت قواعده صحيفة الشعب.. الموقوفة عن الصدور.. فما ردك؟ وإلى أي مدرسة صحفية ينتمي إبراهيم عيسى؟ وما هو الفرق بين المدرستين؟

إبراهيم عيسى:

نحن لا نمارس الصحافة وفقاً لمدرسة الصوت العالي، بل إننا منذ البداية، نحرص على الالتزام بالقواعد المهنية ومراعاة آداب المهنة، والمشكلة ليست فينا نحن، وإنما في أولئك الذين يُزعجهم إظهار الحقائق وفضح الفساد وتتبع أخباره. أنا أنتمي لمدرسة الصحافة ال حرّة، الصحافة التي لا تعمل لحساب أحد، اللهم إلا لمصلحة الشعب، وخاصة المواطن البسيط مهضوم الحقوق، الذي لا يجد ما يقتات به، وأعتقد أن الفارق كبير بين المدرستين.

سويس إنفو:

البعض يعتبرك صحفي مُتهوّر وغير واقعي.. وأنت لا تعيش عصرك ولا مصرك، لأنك تُراهن على حرية الصحافة في بلد أنت تعلم جيداً أن هامش الحرية المتاح بها ضئيل جداً.. فما تفسيرك؟

إبراهيم عيسى:

الحرية لا تتجزأ، وهي تؤخذ ولا تُوهب، ومن يظن أن السلطة في عصر أو مصر ستقدم لهم الحرية على طبق من فضة، فهو واهم، والحرية شجرة كبيرة تُروى بالتضحيات، وكلما زادت التضحيات كلما ازدهرت الشجرة، وأنا مُدرك أن هامش الحرية في بلادنا ضئيل بل وضئيل جداً، لكننا لن نستسلم لهذا الشعور ولن نرضى بالفتات. فالحكومات لا تطمع في أكثر من أن يتسرّب مثل هذا الشعور إلى الناس، وخاصة من يعلّق عليهم المواطن البسيط الأمل الكبير، فالحرية أهم من الماء والهواء.

سويس إنفو:

يتساءل الكثيرون لماذا يُصر إبراهيم عيسى على الحديث يومياً في الموضوعات المتعلقة بالرئيس وأسرته.. وهي قضايا شائكة في العُرف المصري.. فلماذا هذا الإصرار؟ وما دوافعك لانتهاج هذا الخط الصحفي؟

إبراهيم عيسى:

أولاً أنا لا أتعمد الحديث عن الرئيس أو أسرته بدون داع أو بدون مناسبة، فلكل حادثة حديث، ولأن الرئيس هو رأس الدولة، فإن أخباره تُهم المواطن البسيط، والمشكلة ليست عندي، وإنما فيمن يتعمدون فرض تعقيم إعلامي على أخبار وحياة الرئيس، وخاصة فيما يتعلّق بزمته المالية وحالته الصحية وطريقة إدارته للبلاد. ولو أن الإعلام الحكومي أو الرسمي يقوم بواجبه في كشف الحقائق وتوضيحها للناس، لما كانت هناك مشكلة، غير أن السياسة التي ينتهجها الإعلام الرسمي والتي تتلخّص في التأييد المطلق والموافقة

المستمرة لكل ما يصدر عن الحكومة من تصريحات أو قرارات. ليست لدي أي دوافع لانتهاج هذا الخط الصحفي، الذي تراه الحكومة معارضا لها، اللهم إلا مصلحة الشعب، والتي تتلخص في توعيته وتعريفه بما له وما عليه والدفاع عن قضاياه والسعي لإثارة مشكلاته والتنبيه إلى خطورة إهمالها.

سويس إنفو:

كيف قابل رؤساء تحرير الصحف المصرية (حكومية/ حزبية/ مستقلة) الحكم بحبسك ثم إحالتك مع رؤساء تحرير آخرين للمحاكمة؟ وهل غلبت أصول المهنة على الانتماءات أم العكس؟

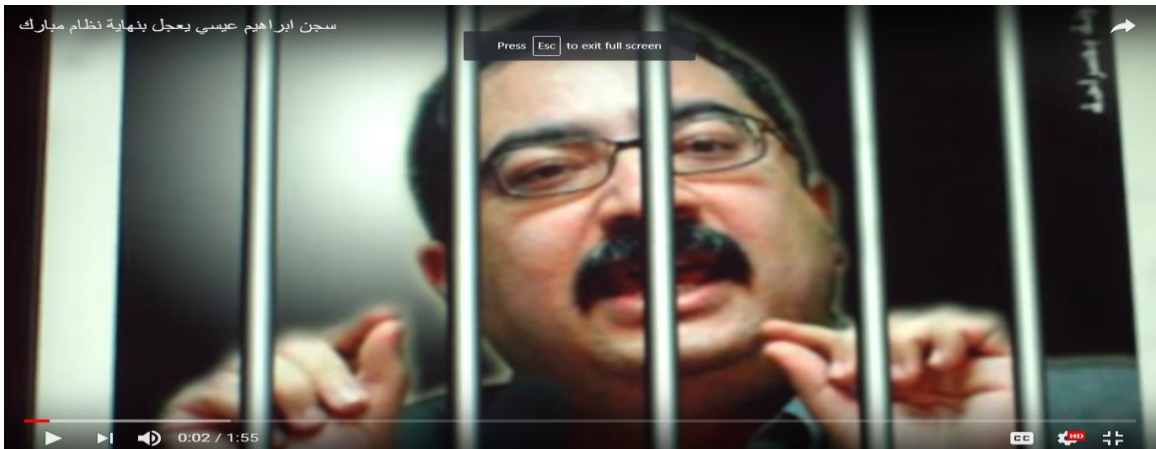
إبراهيم عيسى:

الصحف المصرية ليست على وتيرة واحدة، فهناك الصحف الحكومية التي يسمونها زورا الصحف القومية وهناك الصحف الحزبية والصحف المستقلة، وكل صنف من هذه الصحف تعامل مع هذا الحدث ويتعامل مع مثل هذه الأحداث وفقا لأجندته الخاصة، فالصحف الحكومية راحت تُبرر للحكومة تصرفها وتدافع عنها على طول الخط.

أما الصحف الحزبية، فبعضها استهجن الأمر واعتبره اعتداءً على حرية الصحافة، وبعضها الآخر كان "مَلِكيا أكثر من الملك" وراح يُلَوِّن الحقائق ويعتبر أن القرار ضروري للأخذ على أيدي العابثين بالحرية، فيما رفضت معظم الصحف المستقلة القرار، بل واعتبرت يوم صدوره يوما أسودا على الصحافة المصرية وإعلان عن وفاة حرية الصحافة.

سويس إنفو:

هل سُئِلت مِن طرف المحققين عن المصادر التي تستقي منها معلوماتك حول صحة رئيس الجمهورية وغيرها من المواضيع الشائكة التي تحرص على التطرق لها؟



<https://youtu.be/cpyBA8la7QQ>

إبراهيم عيسى:

التحقيق معي استمرّ حوالي سبع ساعات، وبالفعل سألني المُحقق عن مصادري الصحفية التي أستقي منها معلوماتي، فأكدت له أنها مصادر موثوقة وشخصيات محترمة، لكنني رفضت الكشف عنها، فلا يمكن أن أقحم هذه المصادر في اللعبة وأن أكون سببا فيما يُمكن أن يلحقها من ضرر جرّاء الكشف عنها.

سويس إنفو:

بعض مؤيدي الحكومة يتّهمونك بأنك أداة بيد الولايات المتحدة، وآخرون يربطونك بالإخوان المسلمين، ويقول آخرون إنك شيعي مُوالٍ لإيران، وذلك لأسباب منها أن كتاباتك تضمنت إشادة ببعض الشيعة وتضع خلف مكتبك صورة لحسن نصر الله، الأمين لحزب الله؟

إبراهيم عيسى:

هذا كلام متناقض وغير متّسق، بل إنه ينطوي على حماقة، إذ كيف أكون مُواليا لأمريكا وإيران في نفس الوقت؟ وكيف أكون مع الإخوان المسلمين وأكون شيعيا في نفس الوقت؟!

سويس إنفو:

كيف تفاعلت نقابة الصحفيين المصريين واتحاد الصحفيين العرب مع أزمته؟ وهل تصرفنا كمؤسستين مسؤولتين عن الصحفيين في مصر والعالم العربي أم أن هناك اعتبارات أخرى؟ وما المطلوب لتقوم هذه المؤسسات بدورها؟

إبراهيم عيسى:

بالنسبة لنقابة الصحفيين المصريين، فقد تعاملت مع الأزمة باهتمام شديد واعتبرت أن الأمر مؤشّر خطير على تدهور حُرّية الصحافة في مصر، وعقدت لقاءً مُشتركا بين مجلس نقابة الصحفيين والزملاء رؤساء تحرير الصحف وكبار الكتاب مساء الأحد 16 سبتمبر، وفي نهايته، قرر جلال عارف، نقيب الصحفيين تشكيل لجنة لإدارة الأزمة وإجراء الاتصالات مع الجهات والأطراف المعنية برئاسة النقيب، وتضمّ الزملاء أعضاء مجلس النقابة والزملاء مكرم محمد أحمد وصلاح الدين حافظ ورجائي الميرغني ومجدي مهنا وفريدة النقاش ومصطفى بكري. واللجنة تبذل جهدا كبيرا في هذا الأمر وتطالب الرئيس بالوفاء بوعدِهِ للصحفيين بتشريع قانون يمنع حبس الصحفيين بسبب آرائهم. أما عن اتحاد الصحفيين العرب، فلم يتفاعل مع الموضوع واكتفى بعض أفرادهِ

بالتعبير عن مخاوفهم من أن يؤثّر القرار على حُرّية الصحافة بمصر، وبالتأكيد، فإن الاتحاد الذي يُنظر إليه على أنه اتحاد حكومي وغير فاعل، لم يُقْم بدوره في رعاية وحماية الصحفيين المُحالين للمحاكمة، وربّما كانت هناك اعتبارات أخرى حالت دون ذلك.

سويس إنفو:

كيف ترى مستقبل الصحافة في مصر والعالم العربي؟ وما هي أحلامك لتحرير "صاحبة الجلالة"؟

إبراهيم عيسى:

بمُنتهى الصراحة، فإن مستقبل الصحافة في مصر والعالم العربي في خطر شديد، وذلك بسبب غياب الحريات وإصرار الحكومات على إخضاع الصُحف لسيطرتها، فهي لا تطيق أن تتعرّض لها صحيفة بالنقد، وأعتقد أنه لا خلاص من الأزمة ولا أمل في صحافة حرّة، إلا بالإصرار على القيام بالدور الواجب في مطاردة الفساد ومقاومة الاستبداد. أما عن أحلامي لـ "صاحبة الجلالة"، فأنا أتمنى أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه كل صحفي حر وشريف في الوطن العربي أن يعبّر عن رأيه دون خوف من الحبس أو الاعتقال وأن تظل نسمات الحرية على المؤسسات الصحفية المصرية والعربية.

سويس إنفو:

ما هو تعليقك حول ما يردده البعض بأنك لم تتعلم الدرس لا بعد وقف صحيفتك عام 1998 لنشر بيان لجماعة إسلامية تهدد فيه رجال الأعمال الأقباط ولا بعد الحكم عليك عام 2006 لمدة عام لتعرّضك للرئيس، إلا أن محكمة الاستئناف خففت الحكم بغرامة 4000 دولار؟



<https://youtu.be/JGGWCmc5jmE>

إبراهيم عيسى:

العكس تماما هو الصحيح، فلقد تعلّمت جيدا أن الحرية تحتاج إلى ثمن وأن ما يحدث هو أكبر دليل على أننا نسير في الطريق الصحيح، ولولا هذا، ما وجدنا كل هذه الحيل وهذا الكيد من الحكومة وتلك المحاولات المتكرّرة لإغلاق الصحيفة أو وقفنا عن ممارسة المهنة.

إبراهيم عيسى:

لا أدري بالضبط ماذا حدث، لكن بالتأكيد أن هناك من نصّحهم بالتراجع عن تنفيذ هذا الوعد، بدعوى أنه إذا كان الصحفيون يقولون ويكتبون كل هذا في ظل إمكانية الحبس، فكيف بهم إذا أمنوا أنهم لن يُحبسوا لإبداء آرائهم.

سويس إنفو:

كان الرئيس مبارك قد وعد لنقيب الصحفيين جلال عارف عام 2004 بإصدار تشريع يحرم حبس الصحفيين في قضايا النشر.. ثم طالت الفترة وتأخر التنفيذ.. فما سبب التأخير في تقديرك؟ وهل صرّفت السلطة النظر عن الوعد أم أن هناك اعتبارات أخرى؟



<https://youtu.be/wbdGv49aZWE>



<https://youtu.be/VUzauMkXyoM>

حالة القلق التي اعتدت جُموع الناس
حول ما قد يحدث في حال غياب الرئيس
أوضحت أن قضية انتقال السلطة في
مصر ليست قضية نُخبة.



جاء انتشار الإشاعة حول صحّة الرئيس واستمرارها لمدّة تُناهز الأسبوع
وتناقلها بين الناس بكل الوسائل الاتصالية الحديثة، مُثيرا إلى حد كبير.
فبالرغم من قيام الرئيس بجولتين في مكانين عامين في غضون ثلاثة أيام، إلا
أن الأمر ظل على حاله، فيما أوضح أنه، ليس فقط قوة الإشاعة، بل أيضا مدى
التشكيك في قدرة القنوات الرسمية في الرد عليها.

بالرغم من أن إشاعات كثيرة تناولت صحة الرئيس مبارك في السنوات القليلة
الماضية، إلا أن الإشاعة الأخيرة التي استمرت قُرابة الأسبوع الأخير من شهر
أغسطس الماضي، أثارت جدلا سياسيا حادا، شمل ملفات مكرّرة من قبل،
كملف التوريث وأخرى تعلّقت بضرورة وأهمية محاسبة المسؤولين عن
ترويج هذه الإشاعة التي أصابت الرأي العام بالكدّر والقلق، ناهيك عن مخاوف
يردّها مثقفون وسياسيون ونقابيون بأن تشهّد مصر خريفا ساخنا، تُغلق فيه
صحف، ويُعتقل فيه ناس، وتراجع فيه خطوات كبيرة للديمقراطية إلى الخلف،
ويُعيد مرة أخرى ذكريات شهر سبتمبر 1981، حين اعتُقل العديد من
السياسيين البارزين قبل شهر واحد من اغتيال الرئيس السادات.

بين الصحفيين أنفسهم

وقد جاء استدعاء النيابة العامة للصحفي إبراهيم عيسى، رئيس تحرير
الدستور المستقلة وتوجيه اتهامين له، أولهما نشر إشاعات كاذبة، وثانيهما
ترويج بسوء قصد لإشاعات تكذّر الرأي العام، ليثير بدوره معركة بين
الصحفيين أنفسهم حول حدود الحرية في تناول أخبار الرئيس وما يتعلق
تحديدا بصحّته وبمن سيخلفه.

وفي الوقت نفسه الذي تطرح فيه صحف قومية شبه حكومية ما تصفه علاقة
خاصة بين صحيفة الدستور وجماعة الإخوان المحظورة، وعبرها يتم الترويج
للجماعة وأهدافها، تطرح بالمقابل صحف مستقلة وخاصة مخاوفها من أن
التضييق المُحتمل على الدستور، وربما غلقها لاحقا، هو مقدّمة للتضييق

²¹ [إشاعة-صحة-مبارك-تفتح-ملفات-عدة](http://www.swissinfo.ch/ara/6092362/إشاعة-صحة-مبارك-تفتح-ملفات-عدة)

عليها هي نفسها، ومؤكّدة . أي الصحف المستقلة . حقّها في تناول حياة الشخصيات العامة ومطالبة بحريّة الحصول على المعلومات، طالما أن الأمر يخص مصير الوطن ككل.

الانتشار المتأخر

جاء انتشار الإشاعة حول صحّة الرئيس واستمرارها لمُدّة تُناهز الأسبوع وتناقلها بين الناس بكل الوسائل الاتصالية الحديثة، مُثيرا إلى حد كبير. فبالرغم من قيام الرئيس بجولتين في مكانين عامين في غضون ثلاثة أيام، وتم تصويرهما وبثهما تليفزيونيا وكان يُفترض أن تنهى الإشاعة تماما، إلا أن الأمر ظل على حاله، فيما أوضح أنه، ليس فقط قوة الإشاعة، بل أيضا مدى التشكيك في قدرة القنوات الرسمية في الرد عليها.

ويُذكر هنا أن الرئيس مبارك اعتاد القيام بإجازة صيفية في شهر أغسطس من كل عام يخلو فيها إلى أحد المواقع بعيدا عن التحركات الرسمية، داخليا وخارجيا. ورغم ذكر هذه الحقيقة كحُجة لغياب الرئيس وعدم ظهوره إعلاميا، فلم تشفع عند الناس، الذين حاولوا التحقق من صحة الإشاعة أو كذبها دون جدوى.

أما حالة القلق التي اعترت جُموع الناس، أيا كان وضعهم الاجتماعي حول ما قد يحدث في حال غياب الرئيس، فقد أوضحت بدورها أن قضية انتقال السلطة في مصر ليست قضية نُخبَة، بل هي قضية عامّة يشعُر بها الناس العاديون بقوة، إذ يؤمنون أن أي انتقال من المعلوم إلى المجهول، سيؤثر حتما على أوضاعهم وعلى حياتهم.

ومن هنا، أعيدت التساؤلات حول عدم تعيين نائبٍ للرئيس، ففي هذا التعيين، من وجهة نظر البعض، ما يساعد على اكتشاف بوصلة للمستقبل، إذ غالبا ما يُعيّن النائب عند انتقال السلطة لسبب أو لآخر.

قلق من مستجدات غير مرغوبة

والغريب هنا، أن الدستور المصري، بعد التعديلات التي أدخلت عليه في شهر مارس الماضي، يوضّح الطريقة التي سيتم بها انتقال السلطة من خلال وضع السلطات بصورة مؤقتة بيد رئيس الوزراء، ثم الدعوة إلى انتخابات رئاسية يتقدّم إليها مرشحون من الأحزاب الرسمية، حيث يُصبح الفائز بإرادة الشعب الحرّة، رئيسا.

ومع ذلك، فإن قلق الرأي العام حول مستجداتٍ غير مرغوبة قد تحدث في حال غياب الرئيس، يعني أن المسألة من وجهة نظر الناس العادية، ليست

مرهونة بالدستور وحده، وإنما مرهونة أيضا بتوازنات بين مؤسسات وقوى معيّنة ليست واضحة بما يكفي ويثار حولها كثير من الالتباس والغُموض والتأويلات الرّصينة أحيانا، وذات الهوى غالبا.

فمِن قائل بتدخل مؤسسات القوة إلى آخر ينفي ذلك إلى ثالث يؤكّد بأن الأمر محسوم لمؤسّسة دون أخرى، ورابع يُشير إلى تسويات مرجّحة بين رموز النظام. والمؤكّد، أن كل هذه التأويلات والتفسيرات، ليست أكثر من افتراضات نظرية، لا سنداً مادياً لها.

النوريث منّة أخرى

ومما يساعد على هذا القدر من القلق واللّغط، ما يثار بشأن قضية توريث السلطة من الرئيس إلى نجله جمال، وهو أمر يعود إلى أكثر من خمس سنوات مضّت، حين بدأ نجم جمال في الصعود السياسي عبر قنوات الحزب الوطني الحاكم، وصولاً إلى رئاسة أمانة السياسات.

وبالرغم من نفي الرئيس مبارك نيّة التوريث لنجله مرات عديدة سابقة، ونفى جمال مبارك نفسه هذا التوجه مرات عديدة، فإن قابلية الناس لتصديق النفي . نتيجة ما تشيره صُحف معارضة وحزبية ومستقلة عن شواهد تحدّث من أجل إنجاز توريث السلطة. تبدو محدودة، إن لم تكن غائبة.

استعدادات حزبية

وهنا، لابد من التذكير بأن ثمة استعدادات تجري هذه الأيام من أجل عقد المؤتمر السنوي للحزب الوطني الحاكم، والتي شهدت لأول مرّة انتخابات من القاعدة والمستويات الوسيطة، ويُفترض أن تنتهي في المؤتمر حال انعقاده في شهر نوفمبر المقبل بانتخاب رئيس الحزب.

وقد افترض البعض أن ترويج الإشاعات بشأن صحة الرئيس، ربما تمهّد لانتخاب نجله رئيساً للحزب بدلاً منه، وهو افتراض لم تتوافر بشأنه دلائل أو قرائن ثابتة بأي حال، اللهم حديث مُرسَل في صحف مستقلة ومعارضة حول منافسات أو صراعات تحدّث بين حرس قديم وآخر جديد داخل الحزب الحاكم، وهو أمرٌ ينطلق بدوره من افتراض خاطئ بأن الأحزاب يجب أن تكون على قلب رجل واحد، ولا تشهد مناورات أو منافسات بين الأجيال المختلفة.

والمفارقة هنا، أن ردّ الحزب الوطني على شائعة مرض الرئيس، من خلال قواعده ومستوياته المختلفة، تتمثّل في توجّه عام وغالب بتأييد انتخاب الرئيس مبارك رئيساً للحزب لفترة قادمة، من خلال توقيع عرائض بهذا المعنى، وهو الأمر الأرجح حدوثاً.

أمران مشاقضان

بيد أن مجرد طرح احتمال أن استعدادات الحزب الحاكم هي لتثبيت التوريث، جسد بدوره أمرين مُتناقضين يسيران جنباً إلى جنب، أولهما، مركزية الإيمان بقضية التوريث لدى قوى سياسية عديدة في مصر، واعتبارها المحور الذي تدور حوله التطورات السياسية الكبرى في البلاد، سواء ما تعلّق بالحزب الحاكم أو ما تعلّق بمؤسسة الرئاسة نفسها. وثانيهما، أن مجرد الحديث عن توريث السُلطة في ظل نظام جمهوري، يعني فشل هذا النظام أساساً، في الوقت نفسه الذي تتمسك فيه هذه القوى الممانعة بالنظام الجمهوري، كما تتمسك به النُخبة الحاكمة أيضاً، وكلاهما يؤكّدان، أنه لا يُمكن التفريط في هذا النظام، لأن البديل سيتجاوز مسألة التوريث بكثير إلى ما هو أسوأ وأخطر على الجميع، ولذلك، بات الأمر الآن مَعنياً بحماية النظام الجمهوري، حسب ما يرسمه الدستور.

هتمان، عقوبتهما الحبس لرئيس تحرير مصر بعد شائعات عن وفاة مبارك

القاهرة (رويترز) - قالت مصادر قضائية إن نيابة أمن الدولة العليا المصرية وجّهت يوم الأربعاء 5 سبتمبر، تهمتين عقوبتهما الحبس إلى إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة، بسبب ما نشرته الصحيفة عن شائعات حول وفاة الرئيس حسني مبارك، لكن النيابة أخلت سبيله بدون ضمان بعد تحقيق معه استمرّ أكثر من سبع ساعات. واستدعت نيابة أمن الدولة العليا عيسى للتحقيق معه يوم الاثنين 3 سبتمبر، بعد أن نشرت الصحيفة تقريراً يتساءل كاتبه عن السبب في أن المصريين "لا يصدّقون أن مبارك حي يُرزق". وكتب عيسى في الصحيفة يوم 30 أغسطس يقول إن مبارك مُصاب بقصور في الدورة الدموية "مما يُقلل من نسبة وكمية وصول الدم إلى أوعية المخ في لحظات تُسفر عن إغماءات طبيعية تستغرق بين ثوان ودقائق"، وأضاف أن شائعة انتشرت عن رؤية مبارك في الفترة الأخيرة "وهو يترنّح أو يهتزّ ذات مرّة أثناء قيامه بزيارة لمؤسسة رسمية". وبدأت الشائعات عن وفاة مبارك (79 عاماً) في الانتشار في يونيو الماضي، لكنها تكثّفت وتسارعت في الأيام العشرة الماضية وسط تكهّنات عن صحّته ومُستقبل المنصب الذي يشغله منذ أكثر من ربع قرن.

وقابل مبارك أمس في مدينة الإسكندرية الساحلية، العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وتوني بليز، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط.

وقال مصدر قريب من التحقيق مع عيسى "التُّهمة الأولى هي إذاعة شائعات كاذبة، من شأنها تكدير الأمن العام وإلقاء الرُّعب بين الناس وإلحاق الضَّرر بالمصلحة العامة"، وأضاف أن التُّهمة الثانية، هي "النشر بسوء قصد عن أخبار كاذبة وشائعات كاذبة، من شأنها تكدير السَّلم العام وإثارة الفزع". وعقوبة التُّهمة الأولى، هي الحبس والغرامة، ولا يتجاوز الحبس في قانون العقوبات المصري، ثلاث سنوات. وعقوبة التهمة الثانية، هي الحبس لمدة لا تزيد على عام.

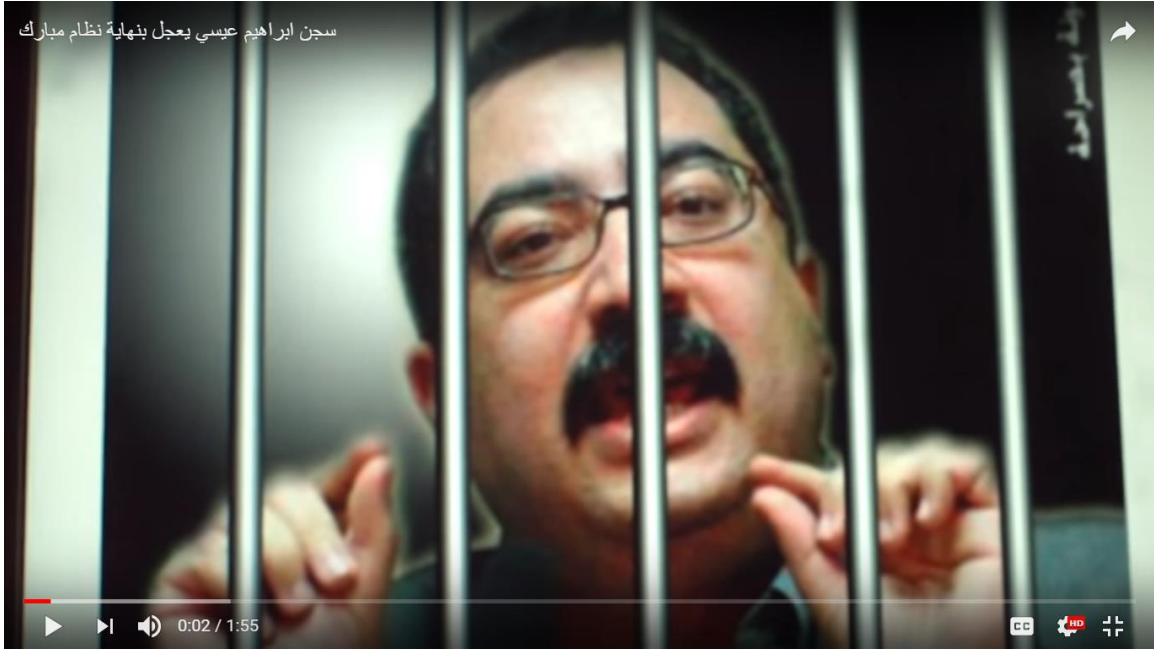
واستدعت نيابة أمن الدولة العليا عيسى للتحقيق معه عبر خطاب بعثت به إلى نيابة الصحفيين المصريين، عملاً بنصِّ قانوني، يجعل استدعاء الصحفيين للتحقيق في قضايا النشر من خلال النقابة. وعيسى، وهو في الأربعينيات من العمر، دائم الانتقاد لمبارك وأسرته. وتؤيّد صحيفة الدستور معارضي النظام، مثل جماعة الإخوان المسلمين والقُضاة المطالبين بالاستقلال الكامل عن الحكومة. وقال عيسى لرويترز هذا الأسبوع: "لماذا نجعل من صحّة الرئيس سِرا حربياً؟" وأضاف "هذا يُثبت أن النظام لا يستطيع إدارة الأزمات... لا يريدون أن يُثيروا الأحاديث عن صحّة الرئيس وخلافته".

ولم تُعلق الرئاسة المصرية وغيرها من مؤسسات الدولة لدى بدء انتشار الشائعات، وتجاهلت الحكومة الشائعات أيضاً، عندما بدأت صُحف ومحطات تلفزيون مستقلة، التحدّث عنها. وجاء التعليق الرسمي الوحيد بشأن صحة الرئيس على لسان زوجته سوزان، التي نفت تلك الشائعات ليلة السبت 1 سبتمبر، بعدما فشل ظهوره مرّتين على شاشة التلفزيون، في إقناع الجميع بأنه على قيد الحياة وبصحّة جيدة. وقالت قرينة مبارك، "صحة الرئيس زيّ الفُل (على ما يرام)". وأحييت الشائعات عن صحّة مبارك، المخاوف من زعزعة الاستقرار في حالة وفاته، خاصة في ظل غياب مرشّح واضح لخلافته، غير نجله جمال، العضو القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وكان مبارك أغشي عليه خلال إلقائه خطاباً في مجلس الشعب في شهر نوفمبر عام 2003 وأُجريت له جراحة في الظهر في ألمانيا في يونيو عام 2004، غير أنه قال: إنه بصحّة جيدة.

ويقول صحفيون، إن التحقيق مع عيسى هو بداية حملة على الصُحف المستقلة، التي توجّه انتقادات شديدة للحكومة ولرئيس الدولة وأسرته. لكن صحفيين مؤيدين للحكومة يقولون، إن الصحف المستقلة تُناهض الحُكم وتكثّف النشر عن ادّعاءات كاذبة وشائعات مغرضة. وقال عيسى، بعد إخلاء

سبيله، إن التحقيق معه تركّز حول ما كتبه عن إصابة مبارك بقُصور في الدورة الدموية. وكان في انتظاره لدى خروجه من سراي النيابة، عشرات من المؤيدين له، الذين هتفوا بحياته، وكان مؤيّدوه هتفوا قبل بدء التحقيق معه بسقوط مبارك.

(المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 5 سبتمبر 2007)



<https://youtu.be/cpyBA8la7QQ>



<https://youtu.be/wbdGv49aZWE>

13. الصحافة في عهد مبارك: تأريخ من الأزمات.. وعقوبات مشددة.. وسلطات

مطلقة²²

محمد علي²³

لم تكن العلاقة بين الرئيس المخلوع حسني مبارك والصحافة أحسن حالاً من العلاقة بينه وفئات شعبه المطحون، إذ كانت متوترة معظم فترات عهده، فبدأ كارهاً لمهنة البحث عن المتاعب، وغير متابع لها بالشكل المأمول من رئيس دولة بحجم مصر.

فقد تعرضت الصحافة خلال حكم مبارك، لعدد من الأزمات، أبرزها أزمة قانون تشديد عقوبات جرائم النشر، وفرض القيود على الصحف المستقلة، والحزبية، واستمرار سياسة اعتقال الصحفيين، في حين لم يكن هامش الحرية . الذي كان متاحاً . مِنَّةً أو منحةً منه، وإنما وسيلة لتنفيس حالة الغضب المكبوت تجاه فشل سياسات نظامه . وقتها . في شتي المجالات.

وربما رؤية المخلوع للصحافة توضح طبيعة العلاقة، إذ قال الكاتب محمد حسنين هيكل ،: " مبارك كان يقول على الصحفيين دول عالم "لَبَطْ"، ويدَّعون أنهم يعرفون كل شيء، في حين أنهم «هجاصين» لا يعرفون شيئاً، ووصفهم بقوله "فالحين قوى"، ولا بد أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، ولم يحترمهم يوماً، أو يقدّر قيمة مساعداتهم في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، بل إنه كثيراً ما كان يستمتع بوقوعهم في الأخطاء، بسبب الضبابية ومنع المعلومات عنهم".

وكشف هيكل عن أن واقعة " خليهم يتسلوا"، التي وصف بها مبارك المعارضة في افتتاح مجلس الشعب المزور في العام 2010، لها أخرى شبيهة بها في العام 1981، عندما قال لهيكل واصفاً الصحفيين: "خليهم يغلطوا".

وبعكس سابقه الزعيمين جمال عبد الناصر، وأنور السادات، لم يكن لمبارك صحفي خاص، بل مجموعة من الكُتَّاب، ورؤساء تحرير الصحف القومية.

وفي عهد المخلوع، تعرضت الصحافة المصرية لأزمة من أعتي الأزمات التي شهدتها على امتداد قرنين من الزمان، فقد فوجئ جموع الصحفيين، والمثقفين، والمهتمين بقضايا الرأي، والفكر بإصدار القانون رقم 93 لسنة 1995

²² صحيفة الأهرام 29 نوفمبر 2014

²³ استخدم كاتب هذا المقال بجريدة الأهرام لفظ "المخلوع" لوصف الرئيس الأسبق مبارك، والتزاماً منا بالموضوعية والحياد أبقينا على هذا الوصف رغم أنه من الناحية القانونية فالرئيس الأسبق لم يخلع وإنما تـ\تخلي عن منصبه، بعكس حالة الرئيس الأسبق محمد مرسى الذي تم "عزله".

الذي وافق عليه مجلس الشعب في جلسة مسائية، ونشر بالجريدة الرسمية صباح اليوم التالي في سابقة، هي الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة المصرية، إذ حوي القانون ست مواد، تضمن معظمها تعديلات لبعض مواد قانون العقوبات، والاجراءات الجنائية، والقانون 76 لسنة 1970 بإنشاء نقابة الصحفيين.

واتسم موقف نقابة الصحفيين بالقوة، والصلابة، والممارسة النقابية والمهنية الحكيمة، باحتواء جميع الصحفيين في بوتقة فكرية واحدة، لمواجهة العقوبات المشددة التي أتى بها القانون 93، وتصدت الصحف، باختلاف توجهاتها القومية، والحزبية، والمستقلة لهذا القانون، الذي صدر في غسق الليل، وحوث صفحاتها العديد من المقالات، التي فندت مواد القانون، وحشدت الرأي العام، وهيأته لمناصرة قضية حرية الصحافة.

فيما وصف رجائي الميرغني . المنسق العام للائتلاف الوطني لحرية الإعلام، وكيل أول نقابة الصحفيين في دورة 1999 – 2003، أمين مساعد اللجنة الدائمة للحريات باتحاد الصحفيين العرب في العام 2000، أمين عام المؤتمر العام الرابع للصحفيين في العام 2004 . علاقة الرئيس المخلوع حسني مبارك بالصحافة بأنها كانت معقدة، وغير مريحة، ووصلت أحياناً لمرحلة الصدام، موضحاً أن عهده شهد العديد من الأزمات سواء بينه والصحفيين، أو بينه ونقاباتهم.

وأضاف الميرغني أن أهم الأزمات التي شهدتها عهد مبارك مع الصحافة، كانت أزمة القانون 93 لسنة 1995، حيث تم تمرير القانون في ساعتين خلال جلسة مسائية لمجلس الشعب، الذي ألغيت فيه ضمانات عدم الحبس في قضايا النشر، وعُلِّقَت العقوبات على الصحفيين، وحدث "لَعَبٌ" في توصيف الجرائم، إذ تم استخدام عبارات مطاطة حتى يكون جميع الصحفيين تحت طائلة القانون، لافتاً إلى أن الجماعة الصحفية تصدت على مدار 13 شهراً لهذه الأزمة، وتمكنت من إعادة الأمور إلى نصابها.

وأوضح أن توتر علاقة مبارك بالصحافة في معظم الأحوال لم يكن بفلسفة شخصية منه، وإنما فلسفة أي نظم ديكتاتورية، على اعتبار أن علاقة السلطة بالصحافة منذ ثورة 1952 لم تكن على ما يرام، فقام هيكل في العام 1954 بإغلاق نقابة الصحفيين، وإعادة تأسيسها، ووجه اتهامات بالفساد لبعض الصحفيين، وطالب بتطهيرهم، وجري تأميم للصحافة المستقلة، حتى تتواءم مع النظام الجديد.

ورأى الميرغني أن ما قاله الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأنه يحسد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر علي الصحافة في عصره، إنه كان يقصد بذلك تبعية الصحافة للنظام السياسي، مؤكداً أن هذا يناقض حرية الصحافة، ومبدأ عدم وجود أحد فوق مستوى النقد ، معتبراً أن ما نشهده من تشوهات في الإداء الإعلامي حالياً، نتيجة منطقية للممارسات التي أضعفت الصحافة ، فضلاً عن تبعيتها للنظام السياسي وعدم استقلاليتها، وانزلاقها في منحني الاستقطاب ، لأنها لم تتعود علي الاستقلال والحرية، وبالتالي فإن الأزمات العديدة التي شهدتها الصحافة في عهد مبارك نتجت عن العلاقة القهرية المبنية علي القهر، والاستخدام، و الولاء، وتفضيل الصوت، والرأي الواحد.

واستذكر الميرغني ما حدث في العام 1996، بعد انتهاء أزمة القانون 93، إذ كان ضمن وفد نقابة الصحفيين الذي التقى الرئيس المخلوع، بقصر الرئاسة، إذ أشاد مبارك في الغرف المغلقة بأداء الصحافة، ودورها، وقال إن الأخطاء التي يقع فيها الصحفيون، لا تقارن بحجم أخطاء أقرانهم في أوروبا وأمريكا، وبعد اللقاء فوجئ أعضاء الوفد بصفوت الشريف أحد أركان النظام، يخرج لهم في مؤتمر صحفي، متنكراً لكل ما قاله الرئيس، ومتوعداً ومهدداً الصحفيين، عكس كل حدث داخل الاجتماع.

وأكد سكرتير نقابة الصحفيين الأسبق أن هامش الحرية الذي تنامي في أواخر عهد مبارك ، لم يكن منّة أو عطاء منه، وإنما محاولة من النظام لتنفيس البخار المتصاعد للأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي كانت تشهدها البلاد وقتها، وخاصة في ظل صعوبة استمرار الاحتكار المطلق للصحافة من قبل الدولة، في ظل التطور التكنولوجي.

واتفق يحيي قلاش، سكرتير عام نقابة الصحفيين الأسبق، في الرأي مع الميرغني ، في أن عهد مبارك شهد عدة أزمات عصفت بحرية الصحافة، بسبب كره مبارك ، ونظامه للصحافة، وتجلي ذلك في أزمة القانون 93، إذ خرج "ترزيه" القوانين بقانون مغلّظ العقوبات في قضايا النشر، ومشددّ الغرامة، ومضاعف مدد الحبس ، حتى أطلق عليه الصحفيون العديد من المصطلحات، منها "قانون اغتيال الصحافة"، و"قانون الفساد"، وغيرها من المصطلحات التي تؤكد رفض جموع الصحفيين له، مشيراً إلى أن الأزمة التي استمرت نحو 14 شهراً، ظلت فيها الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في حالة انعقاد دائم ومستمر.

وكشف قلاش عن أنه خلال الأزمة التقى الرئيس المخلوع مرتين، الأولي في بداية الأزمة، والأخرى قرب نهايتها، موضحاً أن موقف النقابة ومجلسها في هذه الأزمة كان تاريخياً، إذ نجح المجلس في إدارة الأزمة باقتدار نتيجة التفاف الجمعية العمومية حوله.

وأوضح أن الأزمة كانت بداية للانحراف الواضح في مسيرة مبارك، فالحاكم عندما يري الإعلام بات عبئاً عليه، ويجب تقييده، بقمع الحريات ، وتكميم الأفواه، فإنه يضع بذلك بداية مسار جديد من معاداة حرية الصحافة، والخلط بينها و الـ"بيزنس"، والتمهيد للتوريث، ووجود حاشية حول الحاكم تسيطر علي القرار، وتقمع كل مَنْ يعارض توجهها، مضيفاً أن هذا القانون كان مؤشراً مبكراً لثمة مسار آخر في عهد الرئيس المخلوع، الذي بدأ باغتيال الرئيس أنور السادات، إذ وقعت أزمة الصحافة في منتصف فترة حكمه، التي كان قد أمضى منها - وقتها - نحو 15 عاماً.

وكشف قلاش عن أنه طلب من هيكل - خلال الأزمة - إلقاء كلمة للجمعية العمومية للصحفيين، فكتبها هيكل ، وطلب منه إلقائها لجموع الصحفيين ، قال فيها إن سلطة الرئيس مبارك قد شاخت في مواقعها، لافتاً إلى أنها المرة الأولى التي يطلق فيها هذا التعبير علي مبارك، الذي بدا يعاني ملامح الشيخوخة، وينحرف فيها النظام بشكل واضح.

ووصف قلاش الصحافة بأنها كالكشف للأوضاع، سواء للحاكم أو الشعب، وعندما تبدأ السلطة في عمل شيء، أو أشياء لا تريد أن يراها الإعلام، فلأنها تريد وقتها إعلاماً معصوب العينين ، لا ينقل للناس ما يحدث بصدق ، ووضوح، مؤكداً أنهم نجحوا في نهاية المطاف في إجبار النظام على إلغاء القانون، ولكن ظلت بصمات هذه الأزمة واضحة في طبيعية العلاقة بين مبارك والصحافة.

ورأى قلاش أنه رغم اهتمام مبارك ومتابعته الصحافة يوميا، فإنها لا ترقى لفهم الرئيسين جمال عبدالناصر، وأنور السادات للصحافة، ودورها، رغم أن كلاهما كانت له طريقته في الاهتمام بالصحافة، والإعلام، وتجلى الاختلاف في تعيين رؤساء تحرير ، ومجالس إدارات ظلوا في مواقعهم فترة تمتد لنحو ربع قرن، بل إنه أَمَّن وجودهم الأبدي في مواقعهم، وأطلق يدهم في المؤسسات الصحفية طوال فترة حكمه، مرجعاً سماحه لهم بتجاوز القانون، والبقاء في مواقعهم فترات طويلة، لرغبته في أن تكون هذه المؤسسات عيناً للحاكم و ليس عين الشعب، والتطويل لنظامه الحاكم علي حساب الحقيقة، مما سمح بسرمان الفساد شرايين تلك المؤسسات، حتى وصلت نتائجه لما تعانيه المؤسسات

الآن من مديونية وصلت إلى 12 مليار جنيه، قائلا: " لقد فوض الرئيس المخلوع لرؤساء التحرير أن يعيشوا فسادًا في الأرض".

وتابع أنه مقابل ذلك ، حدثت ضغوط دولية لإحداث تغييرات ديمقراطية في مصر ، بداية من العام 2003، فاستجاب مبارك لعقد مؤتمر الصحفيين الرابع في العام 2004 ، ووعد النقيب جلال عارف في ذلك الوقت - خلال اتصال هاتفي - بإلغاء الحبس في قضايا النشر، وظلت الجماعة الصحفية من العام 2004 وحتى 2006 تنتظر أي صدى إيجابي لتحقيق الوعد، من دون جدوى، حتى بدأت قيادات الحزب الوطني المنحل ، ورجال الـ "بيزنس" ممارسة الحياة السياسي، مما يعني أن الفساد أصبح ممنهجًا ومعلنًا ومؤسسيًا، وانطلقت عمليات تفريغ الوعد من مضمونه، مشيرًا إلى أنهم قاموا بالدعوة لعقد جمعية عمومية في مارس 2006، وتم وضع قضية الحبس، ولائحة الأجور علي جدول الأعمال، بعدها قررت الجمعية العمومية الاعتصام، وتنظيم مسيرة لمجلس الوزراء لتحريك المياه الراكدة، وتحت هذا الضغط، جرت اتصالات من مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي الشعب والشوري، وجرت اجتماعات ماراثونية أسفرت في النهاية عن إلغاء عدد من المواد السالبة للحريات المتعلقة بالسب والقذف، واستبدال الحبس بالغرامة، لكن ظلت باقي مواد الحبس المقيدة للحريات موجودة.

واستطرد قلاش أنه في مشهد آخر، خلال العام 2006، جرت محاولات سياسية لتمرير مادة تتعلق بالذمة المالية لرجال الأعمال، والسياسيين، ولكن رفضت المادة، فتم تنظيم اعتصام مفتوح، وتحت ضغط هائل، ورغبة من مبارك في إنقاذ سمعته، وتحسين صورته أعطي تعليمات بسحب المادة التي كانت تهدف لتحسين رجال الأعمال من النقد.

وعن رأيه في علاقة مبارك بالصحافة ، قال قلاش إن مبارك كان غير متابع جيد للصحف ، وكارهاً للصحافة الحزبية، والخاصة ، باعتبارها تدعو للإثارة، وتفور أعصابه، لافتا إلى أن مبارك حرص - بعكس عبد الناصر والسادات - على إيجاد مسافة مع الصحافة، وقياداتها، متصورًا - أي مبارك - أن الدرس الذي استوعبه من سابقه، هو ضرورة عدم وجود علاقة مباشرة بين الحاكم والقيادات الإعلامية، فيما كان السادات يري أن الصحافة شريكة في عملية التحول، وقاد ذلك بنفسه.

وفي ختام كلامه، أوضح قلاش أن مبارك كان يعتبر وسائل الإعلام أدوات ليس أكثر، و يتعامل مع رؤساء التحرير باعتبارهم موظفين في الإدارات العليا،

مشيرا إلى أن العلاقة تحولت لعقد غير مكتوب بين رؤساء التحرير والرئيس مفاده أن يظلوا في مواقعكم، ويفعلوا ما يشاؤون، مقابل أن تكون هذه الصحف جرائد الحاكم، تكتب ما يريد أن يقرأه هو لا الشعب ، و لا تعكر صفوه، و لا تحدث أي قلق له ، معتبرا أن أخطر ما شهده عهد مبارك، أنه "جمّد" الحالة الصحفية، وأوقف التطور الذي يحدث، ومكّن مجموعة بعينها من الأفراد في المؤسسات الصحفية ، وسمح بفسادهم أن يستشري، وكأنهم يعملون في عزب خاصة اختلط فيها العام بالخاص.



<https://youtu.be/37Q1CFwPn-M>



<https://youtu.be/laGE79dEqrA>

14. حكم مبارك الأطول بين رؤساء ما بعد 1952

أربعة وعشرون عاماً على حكم مبارك²⁴

الخميس 1 سبتمبر 2005

الناشر مجلة أوراق اشتراكية

"مصر تتمتع بكافة أشكال الديمقراطية"، "مصر تعيش عصر الديمقراطية" عبارات يرددتها مبارك نفسه ونقرأها في كل الصحف الحكومية، ونسمعها طوال الوقت في تصريحات المسؤولين وعلى لسان أعضاء الحزب الحاكم ومؤيديه، وغالباً ما تأتي هذه العبارات، خاصة في الآونة الأخيرة، في خضم الحديث عن إنجازات مبارك في المجالات المختلفة ولقطاعات بعينها من المواطنين مثل العمال والموظفين والشباب وغيرهم.

كلنا نعرف أن هذه العبارات مجافية للحقيقة، بل لا تمت للحقيقة بصلة، ذلك أن أهم ما يميز عهد مبارك وسنوات حكمه الطويلة هو التراجع الشديد لكافة أشكال الديمقراطية، وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق من تزايد الفقر، وتدهور الظروف المعيشية للغالبية العظمى من السكان تراجع التعليم وارتفاع نسبة الأمية، كما ويشهد عصر مبارك أيضاً تضيق في مساحة الحريات لأقصى درجة، وتزايد القمع والاستبداد. ولعل الحرية الوحيدة التي تنمو وتتزايد هي سلطة الرئيس وصلاحياته.

في بداية حكمه، أعلن مبارك أنه سيطبق الديمقراطية خطوة خطوة، وبالفعل بدأ بالإفراج عن المعتقلين، والسماح بصحافة تنتقد الحكومة والوزراء، وارتفع تمثيل المعارضة في مجلس الشعب بنسبة 20%. ولكن، وبعد وقت قصير بدأ مشروع الإصلاح السياسي يتدهور بشدة وبسرعة، وبدأ استخدام المحاكم العسكرية بشكل كبير، وتعبئة قوات الأمن، وبدأت القوانين تصدر بقرارات. وتغيرت سياسات مبارك نحو العصف بالحريات وقمع المعارضة والسيطرة على نشاط منظمات المجتمع المدني والصحافة.

واليوم ونحن على أبواب مهزلة الانتخابات الرئاسية، نفتح ملف إنجازات مبارك على مدى ما يقرب ربع قرن من الزمان، ونرصدها في ثلاثة محاور: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الديمقراطية والحريات السياسية، والسياسة الخارجية.

²⁴24 <http://revsoc.me/politics/24-m-l-hkm-mbrk/>

مزيداً من البطالة والفقر

ورد في تقرير التنمية البشرية في مصر، أن قوة العمل (أكثر من 15 سنة) قد بلغت 30.1% من إجمالي السكان في مصر، كما بلغ معدل البطالة 10.2% عام 2002. ويعتبر معدل البطالة بين خريجي المدارس الثانوية أعلى معدل (20.4%) يليه معدل البطالة بين خريجي الجامعة (14.4)، وتمثل الإناث (أكثر من 15 سنة) 21.8% من قوة العمل، بينما بلغ معدل البطالة بينهن 23.9% في عام 2002.

البطالة من القضايا الشائكة بالنسبة للحكومة، والقضايا التي تزداد تضخماً خصوصاً مع السياسة التي تطبقها الآن وهي الخصخصة، وما يسمونه بالإصلاح الاقتصادي. لذا فلا تظهر في الكثير من الأحيان الإحصائيات الخاصة بالبطالة، سواء في التقارير المحلية أو العالمية، وإذا أظهرت إحصائيات، فإنها تكون متناقضة، حيث نجد العديد من الجهات الحكومية يصدر أرقاماً مختلفة، ولكن كل الإحصائيات سواء الحكومية أو غيرها ترصد بشكل واضح ازدياد عدد العاطلين بشكل مطرد، ففي تقرير التنمية البشرية في مصر ذكر بأنه بالنسبة للبطالة، فقد زاد عدد المتعطلين من 1802 ألف عام 1993، منهم 845 ألف من النساء، إلى 2075.5 ألف عام 2002، منهم 1060.2 ألف من النساء.

كلنا يعرف أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، أدى إلى بيع شركات القطاع العام وطرده العمال من المصانع في المجال الصناعي، وإلى طرد الفلاحين من أراضيهم، وتمكين كبار الملاك منهم، وحرمان الفلاحين من كل طرق الائتمان التي تمكنهم من الاستمرار في زراعة الأرض، وأن تطبيق هذه السياسة في الخدمات أدى بجانب ما سبق إلى إفقار العمال والفلاحين، والموظفين. ورغم ذلك بقيت الديون الخارجية تضغط على الاقتصاد وتبتلع نسبة كبيرة سواء من إجمالي الناتج المحلي أو تعادل ما يقرب من ثلث الناتج القومي. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الواردات تعادل ثلاث مرات الصادرات، مما أدخل الاقتصاد في دائرة لا تنتهي من التدهور، وبالتالي لا يجد النظام الحاكم غير الفقراء لتحمله أعباء هذا التدهور، يدفعوها في شكل زيادة عدد العاطلين، وازدياد سوء التغذية وعدم استطاعة الأسر من تأمين ما يكفيها من غذاء، ويدفعوها من حياتهم عندما لا يجدون العلاج.

وكما يشير تقرير التنمية البشرية، فإن نسبة السكان تحت خط الفقر في الريف لعام 95-96 بلغت 23.3%، وفي الحضر 22.5%. أما في مصر ككل، فتصل إلى

22.9%. وهناك تقديرات أخرى ترى أن نسبة الفقر في بعض المحافظات الريفية كالمنيا تجاوزت 70%. وأن ترتيب مصر تصاعدياً مع نسبة الفقر رقم 109 من 122 دولة. كما أن دخل الفرد في الريف المصري انخفض بنسبة 32%، كما انخفض الإنفاق الحقيقي للأسرة الريفية بنسبة 25% (تقرير البنك الدولي 1995)

هذا وقد أورد تقرير التنمية البشرية بيانات تفيد ازدياد نسبة الفقراء في الصعيد لصالح الوجه البحري والحضر، فأجمالي عدد الفقراء لعام 1996 في الحضر كان: 13.4%، وفي الدلتا: 32.2%، والصعيد 53.6%، وأصبح عام 2002: الحضر: 6.4%، الدلتا: 26.3%، الصعيد: 65.2%. ولا يعني ذلك أن كل من في الحضر أغنياء وكل من في الريف فقراء، ولكن هناك استقطاباً طبقياً حاداً، سواء في القرية أو في المدينة، نجده في كل شيء. فهناك من يملك الشركات والمصانع والأراضي، ومن لا يملك شيئاً سوى قوة عمله، والتي لا تجد حتى من يشتريها منه مقابل الفتات، ويظهر هذا بوضوح مما يلي:

أن الـ 10% الأفقر من السكان في مصر ينالون 4.4% من الدخل، وأن الـ 10% الأغنى ينالون 25% من الدخل.

ويفيد تقرير البنك الدولي (2003) أن نسبة السكان الذين يعيشون علي أقل من دولار يومياً، تصل إلى 3.1%، ونسبة السكان الذين يعيشون علي أقل من دولارين يومياً تبلغ 52.7%، أي أن أكثر من نصف الشعب المصري يعيشون علي أقل من 732 دولاراً سنوياً، معني هذا أن الفائض يذهب لمجموعة قليلة تستولي على معظم الدخل كما سبق وأشرنا.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تراجع الإنفاق الاجتماعي للدولة على الخدمات والدعم السلعي، فقد انخفض هذا الإنفاق كنسبة من الناتج القومي خلال الفترة 82/81 - 95/94 من 21.2% إلى 9.2%، وكنسبة من الإنفاق العام من 30.7% إلى 19.7%، مع التوجه إلى تطبيق الدولة لسياسة استعادة التكلفة، والتي تقضي بتحصيل الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تقدمها.

وأشارت دراسة أخرى إلى أن نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 كانت 3.2%، انخفضت عام 2002/2001 إلى 1.5% كما انخفضت من 8% من استخدامات الموازنة العامة، إلى 4.8% عن نفس الفترة. في نفس الفترة ارتفع الإنفاق علي الأمن والداخلية والسجون والدفاع من 10% من إجمالي استخدامات الموازنة العامة للدولة إلى 12.4% عن نفس الفترة، وبلغت قيمة

هذا الإنفاق عام 2002/2001، 15.7 مليار جنيه، وبلغ الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن والشرطة والسجون وحده 4.1 مليارات جنيه.

وإذا وضعنا الإحصائيات جنباً إلى جنب، نجد أن الصرف على الدعم انخفض لأكثر من النصف في الفترة الأولى، ثم انخفض في المرة الثانية لأكثر من نصف القيمة الجديدة، أي ما يعني انخفاض نسبة الإنفاق على الدعم، في الفترة من 1981 حتى 2001 لأقل من ربع ما كان ينفق، في الوقت الذي ينفق فيه على أجهزة القمع والجيش ثلاثة أضعاف ما ينفق على الدعم للشعب كله، في فترات لا حروب فيها، ولا مبرر لهذه الأجهزة سوى حماية كرسي الحكم.

كما رأينا فيما سبق، فإن الإنفاق على دعم الخدمات قد انخفض خلال 20 سنة فقط حتى أصبح أقل من الربع، وفي مقدمة هذه الخدمات هي الخدمات الصحية. ويذكر التقرير أن عدد الوحدات الصحية لكل 100 ألف نسمة كان في عام 1998: 18 وحدة، وأصبح في عام 2002: 3.8 وحدة! أي أن مدى استيعاب الوحدات الصحية للمرضي انخفض في أربع سنوات فقط ليصبح 20% فقط مما كان عليه. وينعكس هذا الانخفاض من جانب الدولة في الإنفاق على الصحة في جانبين، وهما: تحميل المزيد من أعباء الإنفاق على العلاج على الأسر، تدهور الحالة الصحية.

وهذا مما أثر سلباً على صحة الفقراء في مصر، كما أدت زيادة أسعار الغذاء والسلع الأساسية إلى تدهور الأوضاع الصحية في مصر بصفة عامة، والريف بصفة خاصة، وكانت المحصلة على سبيل المثال معاناة 33.6% من أطفال الريف بقصر القامة، وإصابة 52% من تلاميذ المرحلة الابتدائية في الريف بالأنيميا، وذلك وفق تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى لعام 1993. وأن 2 مليون و350 ألف مواطن أغلبهم من الريف مصابون بالبلهارسيا.

كما وأورد تقرير التنمية البشرية في مصر حول الإنفاق على التعليم والذي يبلغ 19.5% من إجمالي الإنفاق العام (2002/2001)، ومن الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5.2%. وكما سبق أن رأينا، فإن الإنفاق على الخدمات بشكل عام في انخفاض مستمر، ونستطيع رؤية مستوى التعليم في مصر بشكل عام، وفي الريف بشكل خاص، من خلال بعض مؤشرات نسب الأمية، ونسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم، ونسبة المباني المدرسية غير الصالحة. وكلنا نسمع وبشكل يومي، عن انهيارات المدارس وبالذات في المناطق الفقيرة، ووقتها نقراً ونسمع أيضاً بأن مديري هذه المدارس قد بح صوته، من كثرة المطالبة

بترميمها، أو عمل اللازم، وطبعاً الحكومة يبدو أنها لا تضع هؤلاء التلاميذ ولا حياتهم في حساباتها.

هذا بالإضافة إلى المناطق التي لا توجد بها مدارس أصلاً، ويضطر التلاميذ للمشى على أقدامهم عدة كيلو مترات للوصول إليها، مما يجعل هذا أحد أسباب رفع نسب التسرب من التعليم وبالذات في الريف، فقد ذكرت إحدى الدراسات أن قرية كوم البركة، والتي يتبعها 28 عزبة، والتي يبلغ عدد سكانها 60 ألف نسمة، لا توجد بها إلا مدرسة الفصل الواحد التي تم افتتاحها في التسعينيات وأيضاً توجد مدرسة واحدة منقسمة إلى فترتين ابتدائي صباحاً وإعدادي مساءً، وتسمى مدرسة "الشهيد سعيد سرحان" وأهم المشاكل التعليمية في القرية هي بعد المسافة بين المدارس والقرية الأمر الذي يعرض التلاميذ للحوادث.

ومن أحد نتائج سياسة فقر الخدمات التعليمية بالإضافة، إلى زيادة تكلفة التعليم، وزيادة نسبة الفقر، هي نسبة الأمية المرتفعة في مصر، مقارنة بالكثير من الدول. ففي تقرير بنك التنمية الأفريقي، بلغت معدلات الأمية (15 سنة فأكثر) في مصر لعام 2002: 43.1%، بينما في الدول المتقدمة 2.3%، وفي الدول النامية 33%!

العمال في عهد مبارك

أربعة وعشرون عاماً هي فترة حكم الرئيس مبارك، والتي شهدت التحولات الكبيرة في علاقات العمل من القطاع العام إلى الخصخصة، ومن دور الدولة إلى اقتصاد السوق وما تبع ذلك من تغيرات عميقة في علاقات وظروف العمل. هذه التحولات لم تتم بطريقة سلمية على الإطلاق، فسياسات التكيف الهيكلي تقدمتها سياسات الطوارئ وجيوش الأمن المركزي.

لم تكن الترسانة الأمنية هي كل ما واجهه العمال في عهد مبارك على مدى ربع قرن. ولا نبالغ إذا قلنا إن ترسانة السياسات والتشريعات المعادية للعمال التي صدرت في تلك الفترة كانت أشد فتكاً بالعمال من قوات الأمن واقتحام المصانع، وإن كنا نراها مكملة لبعضها البعض. لقد فتح قانون قطاع الأعمال 2003 لسنة 1991 الطريق لعملية الخصخصة وبيعت شركات القطاع العام التي بناها العمال على مدى عشرات السنين، بأسعار بخسة لصالح حفنة من المستثمرين، ووصل الأمر إلى حد بيع الشركات بأقل من قيمة الأرض المقامة عليها، مثل شركة المراحل البخارية وفندق ميريديان وشركة كوكاكولا. وما واكب عملية الخصخصة، هو عملية فصل واسعة للعمال المؤقتين، وإجبار

عشرات الآلاف من العمال الدائمين على الخروج على المعاش المبكر عبر عملية "تطفيش" منهجية وتصفية للشركات وتدهور ظروف العمل. هذه السياسات وغيرها هي التي أدت إلى وصول نسبة الفقر في الحضر إلى 44.9% عام 1995 وانخفض الأجر الحقيقي إلى 27% من قيمته عام 1986 وارتفاع عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى خمسة ملايين عاطل، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام. واستكملت الدولة الهجوم على العمال بإصدار القانون 12 لسنة 2003 والذي توسع في أسباب الفصل، وأطلق أيدي أصحاب الأعمال في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل والإغلاق، في الوقت الذي فرض فيه قيودا صارمة على حق الإضراب، واشترط موافقة ثلثي النقابة العامة التابعة لها المنشأة ليكون الإضراب شرعيا. لم تنج الحياة النقابية العمالية من الهجوم، فقد تم تعديل قانون النقابات العمالية ليؤكد هيمنة المجموعة النقابية الموالية للدولة على اتحاد العمال ومختلف المستويات النقابية فمد الدورة النقابية سنة وأعطى الحق لأعضاء النقابات العامة في الترشح دون المرور باللجان النقابية واستكمال الدورة بعد بلوغ سن المعاش، ناهيك عن أن أغلب أعضاء الاتحاد والنقابات العامة فوق سن المعاش، ويلتحقون بالنقابة بموجب عقود عمل وهمية بمنشآت صغيرة. هذا بالإضافة إلى التدخل السافر في الانتخابات النقابية من قبل الجهات الأمنية والإدارية لضمان الهيمنة الكاملة على العمل النقابي. أموال العمال في التأمينات الاجتماعية شهدت هي الأخرى نهبا منظما عبر إيداع 92% منها في بنك الاستثمار القومي بفائدة أقل من السوق (كانت 3% في الثمانينات وتدرجت حتى 11% في 1997) استخدمت طوال الوقت في سد عجز الموازنة العامة بالإضافة لخسارة الملايين منها في عمليات مضاربة بالبورصة. اقتحام المصانع، والخصخصة، وتشريد العمال ومصادرة الحياة النقابية وانخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الفقر والبطالة وإهدار مدخرات العمال هي بعض ما عاناه عمال مصر في عهد مبارك.

إن كل هذا لا يثير الدهشة. فمن الطبيعي لنظام اختار الانحياز إلى المستثمرين ورجال الأعمال والاسترشاد بأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يضطهد العمال والكادحين. ما يبعث على الدهشة والإعجاب بحق هو أنه بعد ربع قرن عانت الطبقة العاملة خلاله من الاضطهاد السياسي والاقتصادي والنقابي، وحاولت الدولة خلالها سحق أي بادرة للحركة العمالية، نجد الآن عمال غزل القليوبية وعمال النشا والجلوكوز وعمال الأسبستوس وعمال

المراقبة الجوية وغيرهم يتحدون في جسارة جبروت رأس المال واستبداد الدولة ويناضلون ضد الاستغلال والاضطهاد.

وأما فيما يتعلق بقمع العمال، فتوجد الكثير من الأمثلة على ذلك. ففي نوفمبر 1983 اعتصم عمال شركة النقل الخفيف بوادي خوف مطالبين بزيادة بدل طبيعة العمل أسوة بالشركات المحيطة. بهم ورغم موافقة الإدارة والحكومة على مطلب العمال وإقرارها بحقوقهم، إلا أنه تم تحويل 30 قيادة عمالية بالشركة لنيابة أمن الدولة بتهمة التحريض على الإضراب. ولم ينقذ هؤلاء سوى تضامن عمال المصنع معهم والتهديد بالإضراب إذا لم يخل سبيلهم. وعندما تكرر اعتصام عمال نفس الشركة في ديسمبر 1986 ضد تخفيض الحافز حاولت قوات الأمن اختطاف القيادات العمالية من بين زملائهم، وألقت القبض على خمسة من منهم. وامتد الاضطهاد إلى المتضامنين مع العمال فقد قامت قوات الأمن بفض مؤتمر للتضامن مع العمال بحلول بالقوة يوم 13-2-1987 مستخدمة الهراوات والعصي المكهربة وفرق الكاراتيه وألقت القبض على المتضامنين مع العمال.

وفي غزل المحلة 1984 قامت قوات الأمن باقتحام مقر النقابة بعد تحطيم الأبواب والشبابيك والقبض على 12 من القيادات العمالية كانوا قد اعتصموا بالمقر مطالبين بزيادة الحوافز وبدل الوجبة. وكان السيد راشد رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج، آنذاك هو المحرض على الاقتحام. وفي عام 1986 قامت قوات الأمن باجتياح شركة غزل المحلة وألقت القبض على 287 عاملا لفض اعتصام عمالي، طالب فيه 34 ألف عامل بالشركة بصرف بدل الراحة الذي كان قد أقر للعمال في شركة إسكو بحكم قضائي.

وفي اليوم التالي للاعتصام تظاهر العمال متوجهين إلى شركة الصباغة والتجهيز فقامت قوات الأمن بفض المظاهرة بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والهراوات، وألقت القبض على عدد كبير من المتظاهرين. وفي نفس العام، اقتحمت قوات الأمن شركة سجاد المحلة لفض إضراب عملي بسبب نفس المطلب وألقت القبض على عدد كبير من العمال وسحلت العاملات وتم فصل العديد من العمال.

وعندما تظاهر الآلاف من عمال المحلة تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية في 1987 قامت قوات الأمن بفض المظاهرة بالقوة، وألقت القبض على ثمانية عمال وأربعة من المتظاهرين. وفي 1988 فضت قوات الأمن مظاهرة أخرى لعمال المحلة بعد إعلان مبارك إلغاء منحة عيد المدارس وحملوا نعش عليه

صورة مبارك، واستخدمت قوات الأمن الغاز والهداوات وألقت القبض على عشرة عمال وتم نقلهم إلى أماكن نائية. وفي 1986 اقتحمت قوات الأمن مقر رابطة السكة الحديد، وألقت القبض على كل من كان فيها لفض إضراب السكة الحديد الذي طالب فيه السائقون بزيادة حافز الكيلو.

وفي 1989 استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية في اقتحام مصنع الحديد والصلب لفض اعتصام عمالي طالب بزيادة الحافز والوجبة وأدى الاقتحام إلى استشهاد أحد العمال وإصابة العشرات وألقي القبض على المئات. وفي أبريل 1986 اقتحمت قوات الأمن شركة إسكو لفض إضراب عمالي طالب ببدل أيام الراحة بناء على حكم قضائي صادر بذلك. وصرح زكي بدر وزير الداخلية آنذاك بأنه سيزيل الشركة، وينشأ مكانها حديقة يلقي منها مبارك خطبة عيد العمال. وفي 1994 استخدمت قوات الأمن مرة أخرى الذخيرة الحية لفض اعتصام عمال شركة الغزل بكفر الدوار ضد تعسف رئيس مجلس الإدارة فتحي أحمد على الملقب ببلدوزر كفر الدوار وامتد القمع إلى مساكن العمال المحيطة بالشركة. وسقط خمسة شهداء من العمال والأهالي. وكان نفس المصنع شهد في 1984 اقتحاما شبيها سقط فيه ثلاثة شهداء.

الملفت أن كافة التحركات العمالية السابقة وغيرها كانت سلمية تماما، ولم تلجأ إلى العنف، ولم تتجاوز القانون، وأن كافة المطالب العمالية كانت مشروعة، ولم تنكرها الحكومة ولا الإدارات، بل أن بعضها كان مدعوما بأحكام قضائية. وحق الإضراب والاعتصام والتظاهر نفسه قد أكده القضاء في حكمه الخاص بقضية السكة الحديد الشهير ومع ذلك كان الرد على كل مطلب عمالي هو إعلان الحرب على العمال هكذا رغم ربع قرن من الاضطهاد لا زالت الطبقة العاملة تلهم حركة النضال وتمثل منارا عاليا لكل من يريد أن يقول للاستغلال والاضطهاد كفاية.

الفلاحون في عهد مبارك

يعتبر منتصف الثمانينات حداً زمنياً ذا دلالة بالنسبة للسياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الزراعي. فقبل ذلك التاريخ، واصلت الدولة أعمال حزمة من السياسة الاقتصادية التدخلية في النشاط الزراعي. فقد تم إحلال دور بنك القرية محل دور الجمعية التعاونية الزراعية، التي كانت تمثل الإطار التنظيمي شبه الرسمي في مجال إقراض الفلاحين وتسويق محاصيلهم. فقد أخذت الجمعية بدءاً من عام 1976 تجبر على أن تتخلي عن الجزء الأكبر من وظائفها لبنك القرية، وهو تطور أدى إلى إصباغ

شكل نقدي علي الاقتصاد الفلاحي. وكان هذا غالباً لصالح من لدية ضمانات للاقتراض من متوسطي وكبار الملاك والحائزين.

ثم أتت التسعينات ليصاحبها إلغاء الدعم نهائياً عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتخلى بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه عن التعامل مع هذه المستلزمات وكافة أنشطة الإنتاج الزراعي. كما مثلت مرحلة التسعينات من القرن الماضي الإسراع في التحولات في ظل سياسة اقتصاد السوق، واتضح معالمها وكان أهم ملامحها في الريف قانون الإجراءات الزراعية، القانون 96 لسنة 92. والذي لم يعتدي فقط على حقوق المستأجرين في الأراضي الزراعية، بل واعتدي على مساكنهم الملحقة بهذه الأراضي، وكذلك وضع شروط تعجيزية وقفت حائلاً أمام جموع المتضررين من أحكامه من فقراء الفلاحين في الاستمرار بالارتباط بالأرض، أو على الأقل في الحصول على أرض بديلة.

في ظل القانون 92 لسنة 96 أطلقت حرية ملك الأراضي الزراعية في تحديد القيمة الإيجارية بإرادتهم المنفردة، حتى وصلت القيمة الإيجارية إلى 2500-3000 للفدان، وتحولت العقود إلى عقود إذعان، من حيث القيمة والمدة، مما أدى إلى إفقار الفلاحين وعجزهم عن سداد القيمة الإيجارية، بل أن بعضهم عجز عن تسديد القروض التي أخذوها من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وأصبحوا مهددين بالحجز الإداري أو بحبسهم إذا لم يسددوا أصل الدين وفوائده.

هذا وقد شهد تنفيذ القانون انحيازاً كاملاً لجانب الملاك، حيث شهدنا تدخلاً سافراً للجهات الأمنية في حصار القرى، وإلقاء القبض على فلاحيتها والاعتداء عليهم سواء بالتعذيب أو غيره لإجبارهم علي ترك الأرض للملاك، حتى دون أن يكون مع هؤلاء الملاك أو مدعي الملكية ما يثبت ملكيتهم للأرض. هذا ولم تكن المعارك بين الفلاحين والملاك على الأرض فقط، بل امتدت إلي طرد الفلاحين من بيوتهم التي لا مأوي لهم سواها. فقد بدأ الملاك، بعد أن نجحوا في طرد الفلاحين من أراضيهم، في معركتهم التالية. وقد شهدت أروقة المحاكم العديد من قضايا الطرد الجماعية وقتها. فعلي سبيل المثال فقد رفعت قضية رقم 302 لسنة 96 أمام محكمة "منية النصر"، لإخلاء 26 أسرة من المنازل الملحقة بالأراضي الزراعية، كذلك في قرية "عزت" في محافظة الإسماعيلية، رفعت إحدى المالكات قضية لطرد 260 فلاح هم كل سكان العزبة.

هذا وقد قاوم الفلاحين وقتها، وقد أشارت التحليلات وقتها أن الحركة مستمرة. "إن حركة الفلاحين المتصاعدة من يناير وخلال 9 أشهر أثبتت

شجاعة وصلابة الفلاحين، رغم استشهاد 15 فلاحاً وإصابة 218 آخرين واعتقال ما يزيد عن 900 فلاح. ورغم هذا القمع الوحشي من جانب دولة كبار الملاك والرأسماليين، إلا أن مقاومة الفلاحين تؤكد أن المعركة مستمرة، ولن تنتهي سريعاً كما تظن الحكومة. وتحاول الحكومة خداع الفلاحين بالترويج لفكرة أنها وفقت أوضاع أكثر من 92% من الفلاحين".

ولكن وضع الفلاحين غير المنظم، حيث أنهم ليس لهم نقابة، أو أي تشكيل يضمهم جميعاً ويدافع عنهم، جعل هناك حالة من عدم التكافؤ، بين القوي المتصارعة. فملاك ومدعي الملكية ومعهم الحكومة بكل أجهزتها، يقفون ضد فلاحين عزل، معهم بعض التيارات السياسية، وبعض الأشخاص المؤمنين بعدالة قضية الفلاحين. وكانت نتيجة ذلك تقديم الفلاحين لـ 30 شهيد وشهيدة وإصابة المئات منهم، وتعرض ما يقرب من 10000 فلاح ومناصريهم الحبس لمدد متفاوتة، وتم استخدام كافة وسائل الإهانة المادية والمعنوية تجاههم. هذا ولم تكن هذه النهاية، بل أن هذا فتح المجال أكثر فأكثر إلى بعث الإقطاعيين القدامى من قبورهم، ليطلوا برؤوسهم، في شكل أشخاص في بعض الأحيان، ليس لهم علاقة بالإقطاعي القديم الذي صودرت أرضه. ففي بعض الأحيان نجد ناظر العزبة أو ما شابه يدعي ملكية أرض الفلاحين، والكثير منهم ليس لديه ما يثبت كلامه. ومع هذا نجد الحكومة بكل أجهزتها وفي مقدمتها الشرطة طرف أصيل في هذا الصراع بجانب مدعي الملكية. ففي سراندو نجد محمد عمار بجانب صلاح نوار، يحاصر ويقبض على الفلاحين رجالاً ونساءً ويعذب ويقتل -نفيسة المراكبي- ثم بعدها تتضامن معه بقية الأجهزة مثل المستشفيات التي لا تلتزم الأمانة في تقاريرها عن المعذبين، والنيابة التي ترفض استلام شكاواهم، بل تشارك في إرهابهم. ويحدث هذا بأشكال مختلفة في كمشيش، وبهوت، وأهناسيا، وسراندو، والأقصر، وصرد.

كل هذا إن دل على شيء، إنما يدل على وضوح الرؤية والانحياز الذي تبديه الحكومة الحالية، فهي حليفة الرأسماليين والإقطاعيين ضد الشعب المصري، عماله وفلاحيه وعاطليه وفقرائه، مستخدمة في ذلك كل أجهزتها بداية من ترسانة القوانين التي تسن خصيصاً لهم، وانتهاء بترسانة الأسلحة لدى أجهزة أمن النظام المتعددة.

القوانين المقيدة للحريات

في إطار تقييد الحريات أصدر نظام مبارك تحت مظلة حكومات مختلفة عدة قوانين تستهدف تقليص هامش الحريات المتاحة للقطاعات المختلفة. ففي

عام 1993-1994 صدر قانون لتعديل نظام اختيار عمد القرى وعمداء الكليات. فبعد أن كان اختيار عمدة القرية بالانتخاب، حق لأهالي كل قرية وضمان لاختيار أشخاص متفاعلين مع هموم ومشاكل قريتهم، أصبح الاختيار لمنصب العمدة حق السلطة التنفيذية، لضمان اختيار أشخاص ذوي ولاء لنظام مبارك وحزبه بغض النظر عن مدى معرفتهم بالقرية أو رغبة الأهالي فيهم. أما بالنسبة لعمداء الكليات فقد صدر قانون تعيين العمداء، والذي يعطي رئيس الجامعة (الذي يعين من قبل رئيس الوزراء) الحق في تعيين العمداء، بغض النظر عن رأي أعضاء هيئة التدريس، بعد أن كان هذا المنصب يعين بالانتخاب من أساتذة كل كلية.

وعلى الرغم من الاستياء الذي إثارتته هذه القوانين، والذي دفع بأعضاء نوادي هيئات التدريس في الجامعات المختلفة لعقد جمعيات عمومية غير عادية والاعتصام في نواديهم، إلا أن نظام مبارك كعادته لم يلق بالآي من هذه الاعتراضات، ولا لعدم رضا هذه القطاعات عن طريقة اختيار قياداتها وحرمان هذه القطاعات سواء أساتذة الجامعات أو الأهالي في القرية على محاسبة قيادتهم أو تغييرهم في حال تقاعسهم عن أداء واجبهم.

كذلك الأمر بالنسبة لقانون الجمعيات الأهلية والخدمية (وهي الجمعيات التي تقوم بأعمال خيرية أو تنمية مثل مساعدة الأسر الفقيرة أو إنشاء مراكز علاجية أو تعليمية). فقد أعطى قانون 100 لسنة 2002 الحق لوزارة الشؤون الاجتماعية بحل مجالس إدارة هذه الجمعيات أو إيقاف نشاطها، دون إبداء أسباب ودون الرجوع إلى أعضاء الجمعيات العمومية لهذه المؤسسات. وتحت هذا القانون على سبيل المثال وليس الحصر أوقفت الحكومة نشاط جمعية أهلية يستفيد منها أكثر من 850 شخصا، بدعوى أن القائمون عليها ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين.

نظام مبارك والأحزاب

الأحزاب السياسية عادة تمثل مصالح طبقة ما، تدافع عنها وتناضل من أجلها. عند الحديث عن الأحزاب في مصر يجب أن ننظر إلى عدد من القضايا منها قانون الأحزاب، لجنة شئون الأحزاب، وهيمنة السلطة على الأحزاب.

استطاع نظام مبارك القضاء على الكثير من الأحزاب السياسية المنافسة له من خلال إنشاء لجنة شئون الأحزاب ذات الدور المشبوه في الحياة السياسية. وبمنظرة سريعة إلى تكوين اللجنة يتضح لنا دورها الحقيقي. فقد قامت هذه اللجنة وحتى عام 2002 برفض ما يزيد عن 40 طلبا لتأسيس أحزاب جديدة.

تتكون هذه اللجنة من رئيس مجلس الشورى وهو صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني، ووزير العدل وهو الذي رفض قانون السلطة القضائية الذي تقدم به القضاة لضمان نزاهة الممارسة السياسية منذ سنوات وما زال يرفضه. ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى وهو كمال الشاذلي أمين التنظيم في الحزب الوطني والذي أصبح أسمه علامة على فساد النظام بأكمله. وأيضا وزير الداخلية حبيب العادلي والذي كان مساعد حسن الألفي في قطاع أمن الدولة في التسعينات والمسئول عن تعذيب أعضاء الجماعات الإسلامية في السجون حتى الموت. والآن يتجلى دوره في محاصرة المظاهرات السلمية وتفريق المتظاهرين بالقوة، وما نتج عنه استشهاد طارق غنام في طلخا في مظاهرات مارس. كما تضم اللجنة ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية يتم تعيينهم.

وقد أعطت هذه اللجنة لنفسها الحق في تقييم الأحزاب والحكم على مدى جديتها وأظهرت كامل انحيازها للحزب الحاكم، مع أن الحكم على برامج الأحزاب متعلق بال جماهير في نهاية الأمر وليس للجنة يتشكل قوامها بالأساس من رجال الحزب الحكم.

انطلقنا في البداية من فرضية مؤداها أن الأحزاب تعبر عن مصالح طبقية. وتوجد قاعدة بسيطة في السياسة يتجاهلها نظام مبارك، وهي أن الممارسة السياسية تبنى على الانحياز الطبقي. ومصر بها الآن طبقة واسعة جدا من الفقراء مقابل طبقة محدودة جدا من مالكي الثروة والنفوذ. وبالتالي لعب مبارك دورا أساسيا في انحيازه لطبقة رأس المال والسلطة ضد ملايين الفقراء من الجماهير. وبهذا فقد عمل على تدمير كل الأحزاب التي قد تعبر عن طبقة من الجماهير أو حتى عن فئة محددة من شأنها أن تكسب نفوذا حقيقيا في الشارع، وكما عبر رئيس الوزراء أحمد نظيف عن انحيازه الكامل لخدمة عقول البيزنس، فإن هذا يوضح لنا سياسة مبارك تجاه الأحزاب وبالتالي تجاه جماهيرها الطبقية.

مصادرة المطبوعات وحبس الصحفيين

ما زال مبارك ينكص بوعوده الزائفة بعدم حبس الصحفيين لتشهد فترة حكم مبارك أسوأ فترة صحفية، احتلت مصر فيها المركز رقم 128 من أصل 167 دولة في حرية الصحافة.

وقد تم في عهد مبارك حبس أكبر عدد شهدته مصر في تاريخها كله بدءا من حملات الاعتقال التي طالت العاملين في الأحزاب السياسية المعارضة، وكان

بعضهم عرضة للتعذيب. ومن بين هؤلاء صحفيون لجريدة الشعب والأهالي والحقيقة. وقد ألقى القبض على مجدي حسين وحمدين صباحي وذلك كله بعد إعلان موقفهم من حرب عاصفة الصحراء 1991، وعادل حسين بسبب كتاب "لماذا نقول لا لمبارك" عام 1993. وأحيل عبد الستار أبو حسين (جريدة الشعب) إلى المحكمة العسكرية عام 1994. وتمت محاكمة 56 من المشتغلين في الصحافة أثناء تطبيق القانون الذي عرف بقانون اغتيال الصحافة". وكان الملاحظ أن الحبس يكون عقوبة على تناول شخصيات عامة بالنقد كما تم في حبس صحفيي جريدة الشعب لاتهام وزير الزراعة يوسف والي بإشرافه المباشر على دخول مبيدات وأسمدة غير صالحة للاستخدام ومن شأنها الإضرار بصحة المواطنين، وهو ما أثبتت الأيام صحته فيما بعد. وتم حبس ثلاثة صحفيين من جريدة المصري اليوم في قضية وزير الإسكان. ولم يكتف النظام بتلفيق تهم الحبس فقط بل تعداها لممارسة إرهاب الدولة ضد الصحفيين الشرفاء عندما طالت يده بالخطف كلا من وائل جمال في جريدة الأهرام وإبراهيم الصحاري بالعالم اليوم وذلك عقب أحداث مظاهرات 20 مارس ضد احتلال العراق، وانهاء بخطط عبد الحليم قنديل بالعربي الناصري وضربه في أكتوبر 2004 لانتقاده سياسة مبارك ومحاولة توريث الحكم لنجله.

أما بالنسبة لمصادرة الصحف فهي أيضا كثيرة. فقد تمت مصادرة جريدة الأهالي عند نشرها جزءا من كتاب "خريف الغضب" لهيكل، وكذلك صدور كتاب الأهالي "لهذا نعارض مبارك". وفي عام 1988 داهمت أجهزة الأمن مطابع الأهرام، وقامت بمصادرة "جريدة صوت العرب". ثم جاءت مصادرة جريدة الدستور في عام 1999 وشهد عام 2000 مصادرة جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل وبتجميد نشاط الحزب. وفي 2001 تمت مصادرة جريدة النبأ، ناهيك عن المطبوعات التي بدأها بمصادرة كتاب "واقعنا المعاصر" في بداية تولية السلطة، مرورا بمصادرة كتاب "خريف الغضب" لهيكل، ونقد الخطاب الديني" لنصر حامد أبو زيد، وانهاء بكتاب "طريق الاشتراكية إلى التغيير" الصادر عن مركز الدراسات الاشتراكية.

التعذيب في عهد مبارك

تميز عصر مبارك عن غيره من العصور الديكتاتورية بعدم اقتصار التعذيب على النشطاء السياسيين بل تجاوز هذا ليطال المواطنين المدنيين في أقسام الشرطة التي أصبحت سلخانات للتعذيب وإهدار الكرامة وآدمية جميع المواطنين. وبالاطلاع على تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نجد أن

حالات التعذيب في بعض أقسام الشرطة وصلت لحد الموت. بل أن الدكتور أحمد كمال أبو المجد، نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان . وهو مجلس حكومي . قد أكد على أن المناخ السياسي والنفسي في مصر غير صحي، وأن التقرير رصد العديد من السلبيات مشيراً إلى أن إذلال مصري واحد هو إذلال 70 مليون مواطن.

وتحضرنا هنا واقعة مشهورة جدا وهي استشهاد الفلاحة نفيسة المراكبي بقرية سراندو بمحافظة البحيرة، وذلك على يد أحد زبانية الداخلية. فمن يستخدمهم نظام مبارك القمعي في وأد الفلاحين الذين يدافعون عن أرضهم التي يغتصبها الإقطاعيون الجدد في ظل حماية مبارك لهم. أما تقرير الهيومان رايتس والتي تصف الحالة الإنسانية في مصر بأنها خطيرة، وقامت بزيارة للعريش عقب أحداث سيناء وأثبتت من خلال تقاريرها تعرض المعتقلين للصعق الكهربائي والتعليق من الرسغين والقدمين، وكشفت عن وجود 3000 معتقل من أهالي العريش من بينهم رهائن محجوزين لإرغام أقاربهم المطلوبين تسليم أنفسهم. بل وصل الأمر لتعذيب النساء وذلك بحسب ما روته إحدى النساء حول تعرضها للصعق بالكهرباء.

ولعل واقعة حلوان خير شاهد على عصر العار والفضيحة، عصر مبارك، حيث تم تعليق النساء والتحرش بهن جنسيا. وتأتي مصر ليصبح بها 25 ألف معتقل سياسي وتحتل المرتبة 143 من أصل 192 دولة في ترتيب الحريات. ولا يقتصر التعذيب على القضايا التي تتخذ بعدا سياسيا، بل قد أنه أصبح المنهج الوحيد المعتمد من أجهزة الأمن في تعاملها من جميع القضايا. ولعلنا لا ننسى أنه منذ نحو عامين، اضطر أب تحت ضغط التعذيب إلى أن يعترف بأنه قتل أبنته التي اختفت، ثم عثر عليها بعد ذلك بشهور وتبين أنها كانت قد ضلت الطريق.

الطوارئ في عهد مبارك

قانون الطوارئ معمول به منذ 1958 وجدد العمل به من قبل مجلس الشعب 11 مرة كان آخرها في مايو 2003 ولمدة 3 سنوات تنتهي في يونيو 2006. وسنعرض فيما يلي لفقرات من هذا القانون والذي ينص على سلطة وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل والإقامة، والقبض على المشبه بهم واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام القانون والإجراءات الجنائية، كما ينص على مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها، وأيضا نص القانون على عدم

جواز الإفراج عن المعتقل إلا بعد تصديق الحاكم العسكري (رئيس الجمهورية) على قرار الإفراج. وتختص محاكم من الدولة بالفصل في المخالفات التي تقع بموجب هذا القانون مع جواز إضافة رتب عسكرية من درجة نقيب على الأقل لهيئة المحكمة، مما يحرم المتهم من التقاضي أمام دائرته، ومعاملته كمديني وليس كمذنب عسكري. وأعطى القانون لرجال النيابة العامة سلطات قاضي التحقيقات وقاضي الإحالة مما يمكنهم من مد فترة الحبس الاحتياطي لمدة تصل إلى 6 أشهر، أيضا أعطى لرجال السلطة التنفيذية حق احتجاز المتهم لمدة قد تصل إلى أسبوع دون رقابة ودون أن تعرضه على النيابة.

هذه خلفية عامة على القانون الذي يحكم مصر والذي يستخدمه مبارك لقمع كل من يعارض سياساته. وبموجب هذا القانون تم تعذيب آلاف من أعضاء التنظيمات السياسية في السجون تعذيباً منهجياً. وتجلت وحشية النظام في اقتحام مصنع الحديد والصلب في التبين عام 1989 وضرب العمال بالذخيرة الحية، والقبض على عدد من الناشطين السياسيين بدعوى انضمامهم لتنظيم حزب العمال الشيوعي، وفي شهادات حية يتحدثون عن مهاجمة فرق الكاراتيه التي أوسعتهم ضرباً كاد يؤدي بحياتهم، هذا غير العمال الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم بوحشية.

وفي عام 1986 وحدة، لفقت قضيتين للاشتراكيين كانت الأولى للحزب الشيوعي المصري وتم الحكم بمدد تتراوح ما بين سنة واحدة لثلاث سنوات لـ 25 متهما بتهمة حيازة مطبوعات مناهضة للحكم بحسب الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا للطوارئ رغم أن الحكم القضائي برأ المتهمين من تهمة تشكيل تنظيم سري. وجاءت نهاية 1986 بالقبض على 24 متهما في مقدمتهم دكتور عبد المنعم تليمة الأستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة بتهمة تأسيس تنظيم سري باسم "التيار الثوري" وتم الإفراج عنهم. وفي عام 1987 حظرت السلطات النشر الذي يعد حقاً للمتهمين في قضية تنظيم ثورة مصر وكاد عدد الأهالي أن يصادر بسبب نشرة فيما يتعلق بهذه القضية. ثم أتت الحرب على العراق واحتلاله عام 2003، وما أعقب ذلك من إجراءات قمعية واستشهاد طالب في الإسكندرية وسحل المتظاهرين والمحامين وأعضاء مجلس الشعب، واختطاف الصحفيين دون الشعور بأي خجل، وما تلا ذلك من تلفيق قضية عرفت إعلامياً باسم "تنظيم الاشتراكيين الثوريين"

أتهم فيها خمسة نشطاء سياسيين من مناهضي الحرب وكانت تهمتهم الأساسية هي عدم السكوت عن سياسات مبارك الموالية للأمريكيين. أما بالنسبة لقضايا التيار الإسلامي فحدث ولا حرج. فكان العنف المنظم من مباحث أمن الدولة التي كانت تطلق النار على المتهمين أثناء القبض عليهم من بيوتهم. وتم اقتحام منطقة إمبابة وإلقاء قنابل الغاز، ناهيك عن عشرات الشباب الذين قتلوا من جراء التعذيب في مقار أمن الدولة وفي السجون، وإحالتهم إلى محاكم عسكرية مما أسفر عنه أحكام إعدام بالجملة. في عام 1995 تمت محاكمة 83 من جماعة الإخوان المسلمين أمام المحاكم العسكرية بينهم الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والحكم عليهما بالسجن لمدد تتراوح بين 3-5 سنوات.

وفي مطلع الألفية الجديدة تم إحالة أكثر من 180 متهما في القضية التي عرفت باسم "تنظيم الوعد" إلى المحاكم العسكرية بعد أن تم تعذيب المتهمين بشكل بشع وكان على رأسهم الشيخ فوزي السعيد إمام مسجد التوحيد بغمرة والذي اشتهر من خلال خطبة بمحاربة التوغل الأمريكي في دول المنطقة وعلى رأسها مصر.

وخلال عام 2005 صعدت السلطات من الصراع والقمع ضد جماعة الإخوان مما أسفر عن استشهاد طارق غنام من جراء اختناقه بقنبلة دخان ألقتها قوات الأمن، واتهام الدكتور عصام العريان، وعدد من كوادر الإخوان وإلقاء القبض عليهم في منازلهم وما زالت القضية قيد المحاكم.

وإمعانا في الفساد والقمع كانت فضيحة الحزب الوطني برئاسة مبارك في يوم 25 مايو 2005 أحداث الأربعاء الأسود عندما أطلق نظام مبارك المرتزقة من أعضاء الحزب الوطني وجنود الأمن المركزي- الذين ارتدوا الزي المدني- لقمع كل المتظاهرين من حركة كفاية وهتك أعراض النساء في الشوارع وتمزيق ثيابهن.

24 عاما من النبعة

يتمثال سجل النظام الخارجي في ترديه وتراجعته، حتى أصبحت الدولة المصرية مثالا للعميل المطيع للإمبريالية الأمريكية وحليفها إسرائيل. وبينما يحلو لمبارك الادعاء بالدور الإقليمي والدولي المتميز، نجد سجل الأربع والعشرين عاما الماضية خير دليل على حقيقة دوره.

قبل أن يكمل مبارك عامه الأول شهدت المنطقة العربية سقوط أول عاصمة لها تحت الاحتلال، وذلك حين احتلت إسرائيل بيروت أثناء غزوها للبنان،

بغرض تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في آخر مواقعها المواجهة لدولة إسرائيل. ولم يتجاوز رد فعل النظام الشجب والإدانة، ثم سحب السفير المصري من إسرائيل (للتشاور). وبالطبع لم يقترب موقف مصر من حتى التهديد بقطع العلاقات أو تجميد اتفاقيات السلام مع إسرائيل. الدور الذي لعبه النظام هو هندسة عملية خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، الأمر الذي مثل بداية النهاية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تحرر وطني، ناهيك عن النتائج الكارثية المباشرة المتمثلة في مذابح صبرا وشاتيلا والتي راح ضحيتها 2000 من سكان المخيمات الفلسطينية. النتيجة الثانية كانت توقيع لبنان اتفاقية 17 مايو للصالح مع إسرائيل، والتي لم ينهها سوى اندلاع المقاومة الوطنية في الجنوب وفي كل لبنان. ولا ننسى هنا أن النظام قام بدوره المحلي الذي سيتكرر في السنوات التالية، وهو دوره في قمع حركات الاحتجاج على غزو لبنان وقيامه بقمع مظاهرات الأزهر الشهيرة للتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني.

جاء العام 1985 ليشهد مهزلة جديدة ودليل على مكانة النظام الدولية. فعندما قامت مجموعة فدائية باختطاف السفينة أكيلي لاورو، توسط النظام لإنهاء الاختطاف وتأمين خروج الفدائيين لبلد عربي آخر. إلا أن المقاتلات الأمريكية اعترضت الطائرة المصرية التي كانت تحمل الخاطفين، وأجبرتها على الهبوط في إيطاليا وقامت باعتقال الخاطفين، رغم وعود مبارك لهم بالسلامة. وشهدت نفس الفترة قيام إسرائيل بقصف مقر منظمة التحرير في تونس، دون رد فعل من مبارك ونظامه سوى قمع المظاهرات الذي شهدتها مصر احتجاجا على العدوان الإسرائيلي.

الصمت كان سياسة مبارك عام 1986 عندما أغارت القاذفات الأمريكية على العاصمة الليبية طرابلس، مستهدفة اغتيال القذافي (زعيم الإرهاب الدولي حسب الخطاب الأمريكي في تلك الفترة). وشهد العام نفسه قتل المجند المصري سليمان خاطر في سجنه، حيث كان يقضي عقوبة السجن المؤبد عقابا له على إطلاقه النار على مجموعة من السياح الإسرائيليين، دخلوا وحدته العسكرية في نويبع. بالطبع ادعى النظام أن خاطر انتحر، ثم قاموا بدورهم في قمع مظاهرات الجامعات المحتجة.

خلال سنوات الثمانينات ذاتها، لعب مبارك دوره الداعم الأول للسياسات الإمبريالية في المنطقة سواء بدعم صدام حسين -صديق أمريكا والغرب آنذاك- في حربه ضد إيران، أو في دعم حركة المجاهدين الأفغان الذين كانوا

يقاتلون الغزو الروسي لبلادهم، وفتح الباب للإسلاميين المصريين للسفر لأفغانستان والمشاركة في القتال. ومن المعروف أن أمريكا دعمت حركة المجاهدين وقتها في إطار صراعها مع الاتحاد السوفييتي السابق.

وارتبط دعم مبارك برضا الغرب عنه. ففي عام 1989 دخلت مصر مع العراق والأردن واليمن في مشروع وحدوي أطلق عليه "مجلس التعاون العربي"، وأعلن يوم توقيع الاتفاقية عيداً قومياً وإجازة رسمية واستقبل "الزعماء" الأربعة "الجماهير" المؤيدة للوحدة الجديدة. ظل مجلس التعاون العربي هذا على قيد الحياة حتى أدار الغرب ظهره لصدام عقب غزوه للكويت عام 1990. ولعب النظام المصري دوراً محورياً في إعطاء الشرعية للتدخل الأمريكي العسكري، بل وشارك في حرب الخليج، ضد العراق وتحت قيادة الجنرال الأمريكي شوراتزكوف. وبالطبع قام بقمع مظاهرة الاحتجاج على الحرب بوحشية واستشهد طالب نتيجة لهذا القمع. كما شارك النظام في جريمة العقوبات الاقتصادية ضد العراق، والتي دفع الشعب العراقي ثمنها نصف مليون طفل وآلاف الشهداء الذين سقطوا لغياب الأدوية والعلاج والغذاء ومازال يدفع الشعب العراقي ثمنها حتى اليوم.

خلال التسعينات تحول مبارك لوظيفة عراب مسيرة التسوية السلمية وإنهاء عزلة إسرائيل. فبعد انتهاء الحرب ضد العراق، وخروجه من الكويت عام 1991 وكنتيجة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية الأولى الباسلة والتي كانت مستمرة دون انقطاع منذ العام 1987، والتي أثبتت أن القضية الفلسطينية لم تمت رغم احتضار منظمة التحرير في المنافي، بدأ مشروع جديد للتسوية برعاية أمريكية وتواطؤ عربي رسمي. حاول مبارك أن يلعب دور سمسار "السلام" وأن تؤدي علاقاته الطويلة مع إسرائيل إلى أن ينال مكانة متميزة. فبعد أن تخلت مصر عن قيادة العرب في معركة التحرير، يمكنها الآن أن تقودهم للاستسلام. إلا أنه حتى هذا الدور لم يستطع النظام المصري أن يناله، فقد تم توقيع اتفاقيات التسوية مع الأردن (اتفاقية وادي عربة) ومع الفلسطينيين (أوسلو) دون أي مشاركة من الدولة المصرية.

ورغم ذلك لم يتوان النظام، واستمر في محاولة لعب دور محوري في التطبيع الاقتصادي والسوق الشرق أوسطية، والتي بدأت خطواتها الأولى عبر مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبرعاية منتدى دافوس والرأسمالية العالمية. فخلال تلك المؤتمرات (الدار البيضاء 1994، عمان 95، القاهرة 96) جرى الحديث عن التعاون الاقتصادي للرأسمال الخليجي

والتكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة المصرية، وجرى كذلك الحديث عن تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل.

تعثرت مسيرة التسوية باغتيال رابين عام 1995 وذهب مبارك لإسرائيل معزيا، وحاول بعدها دعم فرص صديقه شيمون بيريز في الفوز بالانتخابات فعقد في شرم الشيخ- طبعاً- قمة "صناع السلام" عام 1996 وعاد بيريز منها ليطلق عملية "عناقيد الغضب" ويرتكب مذبحه قانا في وجه صمت النظام إلا عن قمع مظاهرات الجامعة. واليوم ورغم استمرار اغتصاب الحقوق الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، واغتيال قيادات المقاومة الفلسطينية، فالنظام يعيد الدفء للعلاقات مع العدو الصهيوني، ويدخل معه في اتفاقية الكويز ويصدر له الغاز الطبيعي. وأخيراً فهو يستعد للعب دور الشرطي في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي تحت وطأة ضربات المقاومة.

ويأتي غزو العراق واحتلاله على قمة انجازات مبارك الخارجية، فرغم عدم مشاركته بإرسال قوات (وهو ما كان مستحيلاً في وجه المعارضة الشعبية للحرب) إلا أنه فعل ما في وسعه لإرضاء الإمبريالية وأمريكا. فقد سمح بمرور السفن الحربية من قناة السويس. ولا يتوقف الأمر عند ذلك فقد شجع قبول حكومة العراق العميلة في الجامعة العربية وهو اعتراف لها بالشرعية ويعقد المؤتمرات - في شرم الشيخ. لتشجيع الاستثمار في العراق. إجمالاً، شهدت سنوات مبارك الـ 24 سقوط عاصمتين عربيتين (بيروت وبغداد) تحت الاحتلال وتعرض خمس دول عربية مجاورة للقصف بواسطة أمريكا وإسرائيل (لبنان، العراق 91 و 98 و 2003، تونس 1985، ليبيا 1986 والسودان 98) بالإضافة لفرض العقوبات الاقتصادية المجحفة ضد ثلاث دول عربية (ليبيا، السودان، العراق).

على يده تحولت الجامعة العربية إلى مسرحية هزلية، وانتهى دور مصر الإفريقي وتحولت السياسة الخارجية المصرية لأداة طيعة في يد الإمبريالية وإسرائيل. العراق محتلة وفلسطين مغتصبة ومحتجزة بين الجدار وبين قوات الأمن المصرية وسريان الغاز والأسمتت المصريين لا يتوقف



https://youtu.be/fjpNu2_3bMI



<https://youtu.be/vDDKEwjR88A>



<https://youtu.be/ldcldbRjDLs>



https://youtu.be/85_UtAACpqw

15. مبارك .. ربع قرن من "الطوارئ"²⁵

الرئيس مبارك ترع على السلطة في مصر للفترة الخامسة على التوالي

14. أكتوبر 2006

تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان.

فهي تمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة. تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان، لتمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري، الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة.

ففيما يرى بعضهم أن "مشكلة الرئيس مبارك تكمن في طول مدة حكمه (25 سنة)، إضافة إلى طبيعته الشخصية التي لا تميل إلى التغيير" ويرى آخرون أن "سياسة الرئيس مبارك اتسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، يؤكد آخرون أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية".

ربع قرن من الزمان!!

في البداية، يشير المحلل السياسي الدكتور عمرو الشوبكي، الخبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام، إلى أن مشكلة نظام الرئيس مبارك تكمن في طول مدة حكمه (25 سنة). فبلا شك، فإن أحد المشكلات الأساسية في الموضوع هي بقاءه في السلطة ربع قرن من الزمان، وهو ما انعكس بالطبع على الملفات الداخلية والخارجية، إذا أضفنا إليه الطبيعة الشخصية للرئيس مبارك، التي لا تميل إلى التغيير وتفضل بقاء الأمور على ما هي عليه.

ويقول الشوبكي في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "كما يجب أن نوضح أن الرئيس مبارك لم يمتلك أي خبرة سياسية قبل وصوله إلى الحكم، بعكس الرئيسين السابقين له جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، اللذين امتلکا خبرة وتكويناً سياسياً قبل وصولهما للسلطة".

²⁵ <http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83---%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86--%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-/5498672>

ويوضح الشوبكي أنه "عندما يتحدّث البعض عن إنجازات الرئيس مبارك، فإنهم لا يجدون إلا الحديث عن البنية التحتية وتزايد عدد الأنفاق والجسور وتشغيل مترو الأنفاق وتوسيع شبكة الاتصالات والكهرباء والصرف الصحي، إلخ...، وهي أشياء - رغم أهميتها - يمكن أن تنجزها شركة كبرى! ويستطرد قائلاً: "يمكن النظر إلى سياسة الرئيس مبارك في الحكم على أساس أنها تقوم على فكرة (إدارة الوضع القائم)، حيث لا تغيير للواقع ولا تمرّد عليه ولا يوجد حتى حلم لتغييرات كبرى أو طفرات واضحة.

مشروع بلا رؤية

ويضيف الشوبكي: "من ثم، فقد غاب عن مشروع الرئيس أي رؤية حقيقية للإصلاح السياسي أو لبناء حياة حزبية نشطة أو لبناء دولة القانون والمؤسسات، كل ذلك غاب لصالح إدارة الدولة على طريقة المشروعات وفقاً لنظام "إدارة الوضع القائم".

ففي العشرة الأولى من حكمه،

كان يتحرّك في إطار مشروع الرئيس السابق أنور السادات، وبالتالي، لم يشعر المصريون بأن هناك أزمة، كما لم يشعروا بأن هناك رئيس جديد يُدير الوضعية القائمة.

وفي العشرة الثانية،

بدأوا يستشعرون أزمة غياب الرؤية السياسية للرئيس وصعوبة أن تنجح سياسة (إدارة الوضع القائم).

ومع بداية الألفية الثانية،

تعمّقت أزمة غيار الرؤية السياسية، فيما شاهدنا زيادة حالات الفساد والفوضى والانعدام المذهل في إدارة مؤسسات الدولة، وكثرت الحوادث، فبدأ الناس يشعرون بالجمود وأن حالة الاستقرار ما هي إلا حالة من الجمود، وأن هناك خطر حقيقي من انهيار أداء الدولة.

وقد شاهدنا ردود فعل غاضبة من الناس مع كثير من الحوادث التي وقعت في فترة قصيرة وهزت الناس بعنف، مثل: أنفلونزا الطيور، وغرق العبارة وتصادم القطارات وما خلفته من قتلى وجرحى ومفقودين.

ويختتم الدكتور عمرو الشوبكي حديثه بالقول بأن "الفترة الأخيرة شهدت زيادة حالة النقد والاعتراض على أداء الرئيس، وظهرت في المشهد الحركات المعارضة التي كان لها دور ملموس في كسر حالة الجمود الذي كاد يُصيب

الحياة السياسية بالشلل التام، غير أنها - للأسف - ظلّت حبيسة إطار النّخب المثقفة، وبعيدة كل البُعد عن الشارع السياسي.

أُكشّر اتزاناً وأُكشّر رتابة!!

ويرى الخبير السياسي الفلسطيني، الدكتور محمد حمزة، مدير مركز مقدس للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن "سياسة الرئيس مبارك على مدى ربع القرن الماضي، اتّسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، بعكس فترتي حكم الرئيسين السابقين له، عبد الناصر والسادات، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي في مجملها سياسة أكثر اتزاناً وأكثر رتابة. ويقول الدكتور حمزة، المتخصص في العلاقات الدولية في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "حاول مبارك طيلة حكمه أن يبقي على دور مصر الإقليمي، الذي أرى أنه قد تراجع، فلم يعد الدور المصري هو الدور المركزي أو المحوري، سواء في الشرق الأوسط أو في العالم العربي.

ففي الجانب العربي، ونتيجة لتآكل الدور المصري، ظهرت دول صغيرة مثل قطر وبدأت تلعب دوراً ملموساً في ملفات كانت مغلقة على مصر، وعلى مستوى القضية الفلسطينية، فإن الدور المصري كان ثابتاً نحو تسوية سياسية سلمية في الشرق الأوسط، ولكنه عارض بشكل مفاجئ - وإن لم يكن بشكل علني - التوصل إلى تسوية سلمية!

تآكل الدور المصري!

ويشير حمزة إلى أن مصر عارضت تسوية كامب ديفيد، لأنها لم تكن طرفاً أساسياً فيها، وعندما حدث تطور جديد في القضية وانسحبت إسرائيل من غزة، أصبح قطاع غزة عبئاً أمنياً على مصر.

ومن ثم، فقد حدث تآكل شديد في الدور المصري، ونشهد الآن وساطة قطرية في موضوع الجندي الإسرائيلي، كما أن هناك تدخل سوري وإيراني في المسألتين، الفلسطينية واللبنانية، فلم تعد مصر اللاعب الأساسي أو الوحيد في الملف الفلسطيني الإسرائيلي، كما كان عليه الوضع سابقاً.

ويختتم الدكتور محمد حمزة، رئيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حديثه قائلاً: "لقد نجح مبارك طيلة 25 سنة أن يحافظ على "سلام بارد" مع إسرائيل، فيما نجحت إسرائيل في مدّ علاقات قوية مع دول عربية، سواء مغاربية (تونس والمغرب) أو خليجية (قطر)، كما حافظ على علاقة طيبة واستراتيجية مع الولايات المتحدة، بينما لم يستفد من الشراكة الاقتصادية مع أوروبا. فالعلاقات المصرية الأوروبية ما تزال محدودة.

الاستقرار... أهم المزاي

ومن جهته، يعترض المحلل السياسي، السفير طه الفرنواني، المساعد السابق لوزير الخارجية المصري والمدير الأسبق للشؤون العربية على أولئك الذين لا يرون إلا السلبيات في فترة حكم الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية والارتقاء بمستوى التعليم والخدمة الصحية، فضلاً عن حرصه الشديد على إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة".

ويقول الفرنواني، الذي تحمل مسؤولية الملف الفلسطيني بوزارة الخارجية المصرية، ردحاً من الزمن في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "لقد تولّى مبارك الحكم وكانت المرحلة النهائية للانسحاب الشامل في أبريل 1982، فأرادت إسرائيل أن تؤجل هذا الموعد بحجة عدم تأكدها من استعداد الرئيس الجديد (مبارك) لتنفيذ تعهدات الرئيس الراحل أنور السادات، لكن مبارك كان حاسماً.

ويضيف السفير الفرنواني أن "الرئيس مبارك تولّى الحكم في ظل موقف عربي شبه جماعي للقطيعة مع مصر، بدأ باستبعادها من جامعة الدول العربية ثم منظمة المؤتمر الإسلامي، على الرغم من أنها دولة مؤسسة لها، كما كانت هناك محاولات لاستبعادها من منظمة دول عدم الانحياز وكذا منظمة الوحدة الإفريقية.

أعاد مصر للعرب

ويوضح الفرنواني أن "الوضع في الملف الخارجي كان سيئاً للغاية، كما كان شائكاً. فالمقاطعة كانت عربية وإسلامية، بل وكانت هناك محاولات جادة لمقاطعة إفريقية، ولولا جهود الرئيس مبارك، والدبلوماسية المصرية، لأبعدوا مصر من منظمة عدم الانحياز ومن منظمة الوحدة الإفريقية.

فقد استطاع مبارك أن يجعل الدول العربية تستشعر أنها قد ارتكبت خطيئة في حق مصر، عندما أقدمت على مقاطعتها شبه الجماعية، لم يشذ عنها سوى: السودان وعمان والصومال، فلم يدّخر وسعاً في إيجاد وسائل للتفاهم مع الرؤساء العرب لرأب الصدع ولّم الشمل.

أما عن رؤيته لملف السياسة الخارجية، فقد كانت واضحة وذات ملامح ثابتة. فمنذ اللحظة الأولى وهو يضع نصب عينيه ضرورة إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وضرورة إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة، وقد كانت له مبادرات كثيرة في هذا الشأن.

ويختتم السفير طه الفرنواني حديثه قائلاً: "أما على مستوى الملف الداخلي، فقد أبقى الرئيس على الأحزاب السياسية التي سمح لها سلفه السادات، وإن لم يسمح بأحزاب جديدة لأي قوى في المجتمع، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً.

باختصار

تعتبر فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، (1981 - حتى الآن)، واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم بعد مؤسس مصر الحديثة محمد علي باشا (43 عاماً)، متقدماً على الخديوي عباس الثاني (22 عاماً) والملك فؤاد الأول (19 عاماً). ففي 14 أكتوبر 2006، يكمل الرئيس المصري محمد حسني مبارك ربع قرن من الزمان على كرسي الحكم، ويكون قد قضى عاماً كاملاً من الفترة الخامسة لحكمه للبلاد، مدة كل فترة 6 سنوات، 25 عاماً بالتمام والكمال في حكم مصر، التي لم يعاصر قرابة 50% من سكانها رئيساً غيره (الأطفال والشباب دون سن الـ 25).

معطيات أساسية

تولى الرئيس الحالي محمد حسني مبارك مقاليد السلطة في البلاد، بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في يوم احتفال مصر بالذكرى الثامنة لانتصارات أكتوبر 1973 على إسرائيل.

وشغل مبارك منصب نائب رئيس الجمهورية في عصر سابقه الرئيس السادات. وقد عمل على تحسين العلاقات الخارجية مع الدول العربية وأشرف على انسحاب إسرائيل تماماً من سيناء يوم 25 أبريل عام 1982. في يناير عام 1984، قبلت مصر الدعوة للانضمام إلى الأعضاء الـ 42 للمؤتمر الإسلامي.

✱ في أكتوبر 1987، أعيد انتخاب الرئيس مبارك، رئيساً للبلاد لفترة رئاسية ثانية تنتهي في 1993.

✱ في أكتوبر 1993، تم انتخاب مبارك رئيساً للبلاد لفترة رئاسية ثالثة تنتهي في 1999.

✱ في أكتوبر 1999، تم انتخاب مبارك، رئيساً للبلاد، لفترة رئاسية رابعة تنتهي في 2005.

✱ في عام 2004، تأسست الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والتي أطلقت قبيل انتهاء الفترة الرابعة من حكم الرئيس مبارك في 2005 بعام

واحد، حملة شعبية لمعارضة التمديد لمبارك والتوريث لنجله الأصغر جمال مبارك، تحت شعار (كفاية.. لا للتمديد.. لا للتوريث)، وقد أحدثت هذه الحركة وحملتها حالة من الحراك السياسي في الشارع المصري، تمثل في خروج المظاهرات للشوارع والبيادين لأول مرة منذ فترة طويلة، فضلاً عن إطلاق عدد من المواقع الإلكترونية والمنتديات على الشبكة العالمية للإنترنت التي تعارض الرئيس مبارك وتدعوه للتنحي عن حكم البلاد.

* في أكتوبر 2005، فاز الرئيس مبارك بفترة حكم خامسة، تنتهي في 2011، في أول انتخابات تنافسية تجري في البلاد بين أكثر من مرشح، وذلك بعد تعديل المادة 76 من الدستور.



<https://youtu.be/IM6GHICB9Iq>

موكب مبارك



<https://youtu.be/idfbdnZCq3g>

16. سبعة 7 وزراء داخلية في عهد الرئيس.. أعظم بدس.. وأطولهم بقاء العادلي²⁶

7 وزراء داخلية.. تعامل معهم الرئيس مبارك.. أولهم لم يختره.. وآخرهم هو الأطول عمرا.. وتراوحت أدواتهم بين الحوار واستخدام أقصى درجات العنف ومعظمهم تعرض لمحاولات اغتيال..

أول وزراء الداخلية الذين تعامل معهم الرئيس، كان اللواء النبوي إسماعيل، الذي سبق كونه وزيرا للداخلية وصول مبارك للرئاسة في أعقاب حادث المنصة وكانت مهمة النبوي صعبة منذ بدايتها بعد استيلاء المتطرفين على مديرية امن اسيوط لكنه نجح في احتواء الموقف.

في المقابل كان اللواء حسن أوباشا، أول وزير داخلية يختاره مبارك، وأطلق عليه وزير داخلية ما بعد المنصة، وكان أهم الملفات المطروحة أمامه، مواجهة الفترة شديدة الحساسية التي تمر بها البلاد، ووضع قواعد تطبيق قانون الطوارئ، وقيل وقتها إن الرئيس اختار أبو باشا لعلاقاته بالجماعات الدينية المتطرفة. وهو ما نجح فيه أبو باشا بالفعل، ليتراجع النشاط الإرهابي للجماعات الأصولية حتى عام 1985.

خلف أبو باشا في وزارة الداخلية اللواء «أحمد رشدي»، الذي تولى المنصب قبل بلوغه سن المعاش بشهرين ونصف الشهر في 17 يوليو 1984، دون أن يعرف أو يسعى إلى معرفة من رشحه للمنصب، لكنه اكتفى بالتركيز على قضية المخدرات.

وكان رشدي يرفع شعار «دع النار تأكل بعضها» لمواجهة الجماعات المتطرفة.. معتبرا أن المعتقلات هي المكان الآمن للمتطرفين لكي يتقابلوا ويخططوا لضرباتهم القادمة، لذلك كانت سياسته في مواجهتهم ضد الاعتقالات باعتبارها مفرخه للأفكار المتطرفة.

استقالة «رشدي» عقب أحداث الأمن المركزي تبعها إصدار الرئيس «مبارك» قرارا بتعيين اللواء زكي بدر الذي اعتبر فيما بعد أعنف وزير داخلية شهدته مصر، وقد تسلم عمله رسميا في أول مارس عام 1986.

اتفقت كل القوي السياسية على الخلاف مع بدر الذي تعرض لمحاولة اغتيال في 16 ديسمبر 1989، لكنها لم تكتب نهايته، بينما كتبتها كلمة ألقاها في مؤتمر عام بمدينة بنها ونجح أحد الصحفيين من الصحف المعارضة في تسجيلها، وتضمنت هجوما حادا على جميع رموز المعارضة في مصر بألفاظ

²⁶ <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=103779>

جارحة وخارجة عن القانون، ليتخذ الرئيس مبارك قراراً سريعاً بخروجه من الوزارة في مطلع يناير 1990.

ثم جاء اللواء عبد الحليم موسي بعد إقالة «بدر» في ظروف عاصفة وكراهية كبيرة من رجل الشارع للداخلية ورجالها، وزادت في عهد «موسي» أحداث العنف وتصيدت منظمات الإرهاب الساحة المصرية.

شهدت وزارة موسي تحول محافظات الصعيد إلى دولة داخل الدولة يسيطر عليها الإرهابيون، وحاول الوزير الدخول في مفاوضات ومواجهات مع الجماعات المتطرفة متخذاً رجال الدين والدعوة الإسلامية وسيطاً، لكنه فشل وأقاله الرئيس مبارك.

بسياسة جديدة في مكافحة الإرهاب قامت على المواجهة الفكرية للإرهاب وتشجيع المثقفين على الدخول في حرب فكرية ضد فكر التطرف والإرهاب ودعم الحركة الشعبية لمواجهة الإرهاب وتنشيط دور الدراما في مناقشة الإرهاب تولى اللواء حسن الألفي المنصب، معلناً تقديم الإرهابيين للمحاكمة، ورفض أي محاولات لعقد صفقات أو هدنة، ولكن وحدها مذبحة الأقصر التي وقعت في نوفمبر 1997 وخلفت 69 قتيلاً هي التي أطاحت بوزير الداخلية.

عقب إقالة الألفي وقع اختيار الرئيس مبارك علي اللواء حبيب العادلي القادم من رئاسة مباحث أمن الدولة ليسجل بحلول نوفمبر الماضي عشر سنوات في منصبه الحديدي كأطول وزير داخلية بقاء في عصر مبارك أو حتى في تاريخ مصر الحديث، وهو الوزير الذي لم يهتز تحت وطأة الأحداث التي مر بها والتي كانت كفيلة بإقالته في أكثر من محطة.. لكنه حظي بثقة الرئيس ليتجاوز كل ما واجهه من أزمات.



<https://youtu.be/0QcJqin5kGo>



<https://youtu.be/ukNeg7brumM>



<https://youtu.be/qFu6TiMNC-E>



<https://youtu.be/NAVckLEV82I>

17. ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

* مؤشر التنمية البشرية²⁷

جاءت في الترتيب 113 من بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية وهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة لبلدان العالم. بل هو وسيلة لقياس معيار الرفاه، وخاصة رعاية الأطفال. ويُستخدم للتمييز بين ما إذا كان بلد متقدم النمو، والنامية أو البلدان المتقدمة من نقص، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد وضع هذا المؤشر في عام 1990.

وتقع البلدان في أربع فئات واسعة على أساس مؤشر التنمية البشرية: مرتفع جداً ومرتفع ومتوسط ومنخفض في التنمية البشرية. وكان تقدير مصر 644. في العام 2011. وهو بلا شك يعكس نتائج السنوات السابقة. أي أقل من واحد صحيح أي أنها كانت ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية.

وكانت مصر في المركز السابع بين الدول الأفريقية حيث جاءت سيشل في المركز الأول أفريقيا بمؤشر 773. تلتها ليبيا وموريشيوس وتونس والجزائر والجابون.

وبالنسبة للدول العربية كانت الإمارات العربية المتحدة في قمة الدول العربية بمؤشر تنمية بشرية مرتفعة جداً [846]. وكانت الأردن في قمة الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة [698]. تليها مصر [644]! أي أن نتاج ثلاثين عاماً من حكم مبارك قد أوصلت مصر إلى مركز متأخر جداً في مجال التنمية البشرية وكانت 112 دولة في العالم تسبق مصر في هذا المؤشر المركب الذي يعبر عن مجمل مستوى حياة المصريين.

* مؤشر الحرية²⁸

يصدر مؤشر الحرية في العالم عن [بيت الحرية] Freedom House وهو كيان أمريكي، ويشمل المؤشر العام مؤشرين، هما الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويتدرج من واحد كأعلى درجة، إلى ثماني درجات وهي درجة الأدنى.

²⁷ http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9#.D9.82.D8.A7.D8.A6.D9.85.D8.A9_.D9.83.D8.A7.D9.85.D9.84

²⁸ <https://freedomhouse.org/country/egypt>

وكان تقييم وضع مصر في 2010 أن مصر في مجموعة الدول غير الحرة Not Free، أن الصحافة المصرية غير حرة Not Free، والانترنت حرة جزئياPartly Free.



وكانت حالة مصر في تقرير Freedom House لعام 2009²⁹ أيضا قد صنفت أنها "غير حرة" بمؤشر 6 للحقوق السياسية و مؤشر 5 للحريات المدنية علما بأن كلما انخفضت الدرجة كلما كان ذلك يعني درجة أعلي من الحرية والعكس صحيح.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة	البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة
الجزائر	6	5	غير حرة	ليبيا	7	7	غير حرة
البحرين	5	5	حرة جزئيا	المملكة المغربية	5	4	حرة جزئيا
مصر	6	5	غير حرة	عُمان	6	5	غير حرة
إيران	6	6	غير حرة	قطر	6	5	غير حرة
العراق	6	6	غير حرة	السعودية	7	6	غير حرة
إسرائيل*	1	2	حرة	سوريا	7	6	غير حرة
الأردن	5	5	حرة جزئيا	تونس	7	5	غير حرة
الكويت	4	4	حرة جزئيا	الإمارات العربية	6	5	غير حرة
لبنان	5	4	حرة جزئيا	اليمن	5	5	حرة جزئيا

* دليل الأداء السيئي³⁰

مصر احتلت المرتبة ال 85 من بين 133 دولة في عام 2006 ثم المرتبة ال 71 من بين 149 في 2008 ثم المرتبة 68 من بين 163 دولة في 2010 ثم المرتبة 60 من بين 132 دولة في 2012 ثم المرتبة 50 من بين 178 دولة في 2014.

²⁹[http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_\(%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1\)#.D8.A7.D9.84.D8.B4.D8.B1.D9.82_.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.88.D8.B3.D8.B7_.D9.88.D8.B4.D9.85.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.81.D8.B1.D9.8A.D9.82.D9.8A.D8.A7](http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_(%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1)#.D8.A7.D9.84.D8.B4.D8.B1.D9.82_.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.88.D8.B3.D8.B7_.D9.88.D8.B4.D9.85.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.81.D8.B1.D9.8A.D9.82.D9.8A.D8.A7)
³⁰<http://www.youm7.com/story/2015/12/25/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7/2507995>

✱ دليل التنمية البشرية³¹

احتلت مصر الترتيب (101) دولياً من بين 169 دولة في مؤشر دليل التنمية البشرية عام 2010. [من بين دول التنمية البشرية المتوسطة بدليل تنمية بشرية بلغ 620].

✱ مؤشر التنافسية العالمي³²

كانت مصر في الترتيب (81) دولياً من بين 138 دولة في مؤشر التنافسية العالمي عام 2010. وشهد ترتيب مصر³³ في تقرير التنافسية العالمية تراجعاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على التوالي، فجاء ترتيبها 70 من بين 131 دولة في العام 2009/2010، و81 من بين 139 دولة في العام 2010/2011، ثم 142/94 في العام 2011/2012.

وتطلع التقرير الى تحسن اداء مصر التنافسي خاصة بعد الثورة للقضاء على الأسباب التي تعوق ذلك، ومنها تزايد المحسوبية وافتقار قرارات المسؤولين الحكوميين إلى الشفافية، فضلاً عن ارتفاع التكلفة التي تتحملها منشآت الأعمال، نظراً لزيادة معدل انتشار الجريمة، بالإضافة إلى عدم تطبيق حوكمة الشركات بالدرجة الكافية.

نظرة عامة

يرى التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما تزال تتأثر بالاضطرابات السياسية، ما انعكس على القدرة التنافسية لهذه الدول باستثناء الأردن والمغرب، اللتين شرعتا في إجراء إصلاحات جزئية أدت إلى تقدمهما في التصنيف العالمي.

ويبين أن تأثر اقتصادات الدول التي عانت اضطرابات سياسية أكثر وشهدت تحولات، على شكل تراجع أو ثبات في مؤشرات التنافسية الوطنية؛ وأهمها البطالة، التي يظل التصدي لها ومواجهتها أولوية رئيسية في الاقتصاد.

ويضيف التقرير أن مواجهة هذه التحديات تتطلب من صانعي القرارات تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، وأن تبقى هذه الأهداف في سلم الأولوية، وأن ترافقها إصلاحات هيكلية تعزز النمو.

وعالمياً، حلت سويسرا في المرتبة الأولى، تبعثها سنغافورة، وثالثاً فنلندا، ورابعاً السويد، وخامساً هولندا، فيما حلت ألمانيا في المرتبة الخامسة والولايات

³¹ <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/index.pdf>

³² http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

³³ <http://www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=34&articleID=1341>

المتحدة الأميركية في المرتبة السابعة والمملكة المتحدة ثامنة وهونج كونج تاسعة واليابان عاشرة.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010³⁴

واصلت الحكومة استخدام الصلاحيات التي يتيحها قانون الطوارئ في اعتقال معارضين ومنتقدين سلميين، وكذلك اعتقال أشخاص للاشتباه في ضلوعهم في جرائم أمنية أو أنشطة إرهابية. واحتجز البعض بموجب أوامر اعتقال إداري، بينما صدرت أحكام بالسجن على آخرين إثر محاكمات جائزة أمام محاكم عسكرية. واستمر تفشي التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة في أقسام الشرطة وفي مراكز الاحتجاز والسجون، وفي معظم الحالات كان مرتكبو هذه الانتهاكات ينعمون بحصانة تجعلهم بمنأى عن المساءلة والعقاب. وفرضت قيود على حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وكان بعض الصحفيين وأصحاب المدونات على الإنترنت على من بين الذين اعتقلوا أو حوكموا.

وأُخليت مئات العائلات التي تقيم في «مناطق غير آمنة» قسراً وتركت بعض العائلات بلا مأوى في القاهرة بينما، وفرت لهم عقود إيجار تسكين عائلات أخرى دون أن تعد لهم عقود إيجار دائمة. واستمر تعرض المشتبه في أنهم من ذوي الميول الجنسي المثلي للمحاكمة بموجب قانون يعاقب تهمة «الاعتداء على ممارسة الفجور». وقتل ما لا يقل عن 19 شخصاً برصاص حرس الحدود أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى إسرائيل، ولم يكن هؤلاء الأشخاص يشكلون أي خطر، على ما يبدو. وصدرت أحكام بالإعدام ضد ما لا يقل عن 269 شخصاً على الأقل وأعدم خمسة أشخاص.

خلفية

ظلت مصر خاضعة لحالة الطوارئ، السارية بشكل مستمر منذ في مايو عام 1981 والتي جددت مؤخراً 2008. وصرحت الحكومة في إبريل، أنها انتهت من صياغة من جميع الأبواب في مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب، فيما عدا باب واحد، وهو لقانون الذي طال انتظاره، ومن المتوقع أن يمهد السبيل لإلغاء حالة الطوارئ. ومع ذلك، ثارت مخاوف من احتمال أن يؤدي القانون فعليا إلى الإبقاء على أحكام الطوارئ، التي سهلت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولم يكن مشروع القانون قد أعلن بحلول نهاية العام.

³⁴<https://www.amnesty.org/ar/search/?q=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D8%B5%D8%B1+2010&sort=date&country=38531&p=2>

وفي يناير، اندلعت مظاهرات احتجاجاً على الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى موقف الحكومة المصرية منه. وأبقت السلطات على إغلاق الحدود مع قطاع غزة معظم فترات العام، بما في ذلك خلال الهجوم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي منع فلسطينيين من البحث عن ملاذ لهم في مصر. وسمحت السلطات بمرور المرضى والمصابين والبضائع عبر الحدود.

وفي ديسمبر، أعلنت السلطات أنها تقوم ببناء جدار فولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة لمنع عمليات التهريب. ورفضت السلطات منح تصاريح لأكثر من ألف شخص من 43 دولة كانوا يعتزمون التجمع في القاهرة والتوجه في مسيرة إلى قطاع غزة، وهم يحملون مساعدات إنسانية، بمناسبة مرور سنة على الهجوم العسكري الإسرائيلي، وتعرض كثيرون منهم لاعتداءات على أيدي الشرطة. وفي فبراير، أسفر انفجار قنبلة في القاهرة عن مصرع سيدة وإصابة 25 شخصاً آخرين، معظم من السياح الأجانب.

وفي مايو، نسبت السلطات مسؤولية الهجوم إلى جماعة ترتبط بتنظيم «القاعدة» وإلى جماعة مسلحة تدعى "جيش الإسلام الفلسطيني".

وأطلق سراح أيمن نور، الذي كان مرشحاً في انتخابات الرئاسة الماضية في فبراير/شباط، وذلك لاعتبارات صحية. وفي نوفمبر، منعت السلطات من السفر إلى الولايات المتحدة. ووقعت اشتباكات متفرقة بين مسلمين ومسيحيين في مارس، حُرقت خلالها منازل بعض البهائيين في قرية الشورانية في محافظة سوهاج، وذلك بعدما حرّضت بعض وسائل الإعلام على الكراهية والعنف ضد البهائيين، حسبما ورد. وُقُتل أصيب عدة أشخاص آخرون.

وفي إبريل، أقر مجلس الشعب (البرلمان) «قانون الصحة النفسية»، وذلك لتوفير ضمانات تكفل حقوق من يعانون من أمراض نفسية. وفي يونيو، تقرر زيادة عدد مقاعد مجلس الشعب من 454 مقعداً إلى 518، وخصص منها 64 مقعداً للمرأة بهدف تعزيز مشاركة المرأة بصورة أكبر في الحياة العامة كما طرحت مشروعات قوانين من شأنها زيادة القيود على المنظمات غير الحكومية والمعاقبة على إهانة الأديان التوحيدية وأنبيائها بالسجن والغرامة. وفي نوفمبر، دعت منظمات غير حكومية إلى أن يُحال إلى مجلس الشعب للمناقشة مشروع قانون طرح في عام 2007، ومن شأنه السماح لضحايا الاغتصاب بإجراء عمليات إجهاض. وأدى الفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى موجة إضرابات بين عمال القطاعين العام والخاص.

الأمن ومكافحة الإرهاب

قُبض على عشرات الأشخاص في أعقاب انفجار القنبلة الذي وقع في القاهرة في فبراير. وقالت السلطات، في مايو ، إنها تحتجز سبعة من المشتبه فيهم، بينهم سيدة فرنسية من أصل ألباني، لاتهامهم بتجنيد طلاب أجانب وغيرهم من أجل تنفيذ أعمال إرهابية في مصر والخارج. وفي وقت لاحق، اعتقلت، ما لا يقل عن 41 من بينهم مواطنون من روسيا وفرنسا كانوا يقيمون في مصر ويدرسون اللغة العربية والإسلام، حسبما ورد، ثم قامت السلطات بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وذكرت الأنباء أن بعض هؤلاء الأشخاص تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء احتجازهم، وأنه لم يُسمح لهم بالطعن في قرارات ترحيلهم أمام المحاكم. ويُعتقد أن البعض كانوا عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي أعيدوا إليها قسرا.



<https://youtu.be/zLPYN82xHck>

18. تقرير السفارة الأمريكية في مصر عن حقوق الإنسان لعام 2010³⁵

يكفل الدستور حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، على الرغم من أن الحكومة تضع قيوداً على هذه الحقوق في الواقع العملي. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. ظل مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية سيئاً، دون أي تغيير عما كان عليه في العام السابق. ويمارس أعضاء الأقليات الدينية غير المسلمة التي تعترف بها الحكومة رسمياً شعائرهم الدينية دون أي مضايقة؛ ولكن المسيحيين وأتباع الطائفة البهائية، الذين لا تعترف بهم الحكومة، يواجهون تمييزاً فردياً وجماعياً ضدهم، خاصة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية والقدرة على تشييد وتجديد وإصلاح وترميم أماكن العبادة. كما أن الحكومة قامت في بعض الأحيان باعتقال واحتجاز ومضايقة مسلمين كالشيعة والأحمديين والقرآنيين، والمتحولين عن الإسلام إلى المسيحية، وغيرهم من أتباع الجماعات الدينية الأخرى الذين اعتبرت الحكومة عقيدتهم و/أو طقوسهم الدينية منحرفة عن المعتقدات الإسلامية السائدة وزعمت أن أنشطتهم تعرض الوثام بين الطوائف الدينية للخطر. وقد واصلت السلطات الحكومية في الكثير من الأحيان رفضها تزويد المتحولين عن دينهم ببطاقات هوية جديدة تشير إلى الدين الذي اختاروا اعتناقه. ولم تقم الحكومة في بعض الحالات بملاحقة مرتكبي حوادث العنف الطائفي ضد المسيحيين الأقباط قضائياً، بما في ذلك في البهجرة وفرشوط ومرسى مطروح. ورغم تصريحات الرئيس مبارك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين الشاجبة للتحريض والعنف الطائفيين، أنكر محافظ المنيا علناً في 24 نوفمبر 2009، وقوع حوادث عنف طائفي في محافظته، وذلك بالرغم من توثيق تلك الحوادث. كما أن الحكومة لم تقم مرة أخرى بإصلاح القوانين، وخاصة القوانين المتعلقة بتشديد وإصلاح الكنائس، وبالممارسات الحكومية التي تميز ضد المسيحيين، خاصة في مجال التوظيف، مما أتاح تعميق ترسخ تأثير هذه القوانين التمييزي وتأثيرها الناجم عن اقتداء المجتمع بها. وواصلت الحكومة رعاية جلسات صلح غير رسمية بعد الهجمات الطائفية، وهو الأمر الذي أدى بصفة عامة إلى منع ملاحقة المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الأقباط قضائياً، وحال دون لجوء الأقباط إلى النظام القضائي من أجل الحصول على التعويض، مما ساهم في خلق مناخ يتسم بالإفلات من العقاب شجع على وقوع المزيد من الهجمات. أما من ناحية الخطوات الإيجابية، فقد

³⁵ https://egypt.usembassy.gov/pa/ar_irf11.html

أصدرت الحكومة بطاقات تحديد شخصية (تعرف ببطاقات الرقم القومي) لبعض البهائيين غير المتزوجين؛ وألقت القبض على أربعة أشخاص متهمين بارتكاب هجوم طائفي ضد الأقباط في نجع حمادي وبدأت في إجراءات محاكمتهم؛ وأصدرت محكمة في قنا حكماً بالسجن مدى الحياة على خمسة مسلمين لقتلهم مسيحيين .

وقد استمر وجود التمييز الديني والتوتر الطائفي في المجتمع خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، وأفاد بعض الناشطين والمجموعات الدينية بازدياد التوتر الديني. فعلى سبيل المثال، قُتل في 6 يناير 2010، ستة أقباط ومسلم واحد في مدينة نجع حمادي في هجوم على المصلين عقب قداس عيد الميلاد القبطي . وقد واصل السفير وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس إعرابهم لكبار المسؤولين الحكوميين ومباشرة لعامة الشعب عن القلق الأمريكي بخصوص موضوع التمييز الديني. وعلى وجه التخصيص، أعرب المسؤولون في السفارة وغيرهم من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة عن القلق بخصوص استمرار التمييز الذي يتعرض له المسيحيون في مجال تشييد المباني الكنسية وصيانتها، والعنف الطائفي، واستخدام الحكومة لجلسات الصلح غير الرسمية بدلا من الملاحقة الجنائية أمام القضاء، سوء معاملة الدولة للمواطنين المسلمين الذين يؤمنون بمعتقدات تحيد عن المعتقدات الإسلامية الراسخة لدى الأغلبية أو يتحولون عن الإسلام إلى دين آخر.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ مساحة البلاد 370,308 ميلا مربعا، ويبلغ عدد السكان 86 مليون نسمة، 90 بالمائة منهم تقريباً من المسلمين السنة. ويشكل المسلمون الشيعة أقل بكثير من 1 بالمائة من السكان. وقد تراوحت تقديرات نسبة المسيحيين ما بين 8 إلى 12 بالمائة (6 إلى 10 ملايين نسمة) ينتمي غالبيتهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. ويبلغ عدد أبناء الطائفة اليهودية حوالي 125 شخصاً، معظمهم من كبار السن.

وتتضمن الطوائف المسيحية الأخرى، أتباع الكنائس الرسولية الأرمنية، والكاثوليكية (الأرمنية، والكلدانية، والروم الكاثوليك، والملكيين، وأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والسريانية الكاثوليكية)، والمارونية، والأرثوذكسية (الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس) والتي يتراوح عدد أعضاء كل منها ما بين عدة آلاف إلى مئات الآلاف. وتتضمن الطوائف

البروتستانتية (التي تعرف باللغة العربية باسم "الإنجيلية")، التي بدأ وجودها في البلد في أواسط القرن التاسع عشر، 16 طائفة (هي المشيخية، والأنجليكانية [الإنجليزية])، والمعمدانية، والأخوة، والأخوة المرحبون، ونهضة القداسة، والإيمان، وكنيسة الرب، والمثال المسيحي، والكنيسة الرسولية، والنعمة، والكنيسة الخمسينية، والنعمة الرسولية، وكنيسة المسيح، والكراسة بالإنجيل، وكنيسة الرسالة الهولندية، وهناك أيضاً أتباع لكنيسة الأدفنتست أو السبتيين التي منحت الوضعية القانونية في الستينات من القرن الماضي، وما بين 800 إلى 1200 من طائفة شهود يهوه وأعداد صغيرة من المورمون، إلا أن الحكومة لا تعترف بهاتين الطائفتين، ويقدر عدد البهائيين بحوالي 2,000 شخص .

ينتشر المسيحيون في جميع أنحاء البلد، على الرغم من أن نسبتهم أعلى في صعيد مصر (الجزء الجنوبي من البلاد) وفي بعض مناطق القاهرة والإسكندرية. وهناك الكثير من الجماعات الدينية الأجنبية، وبصفة خاصة أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليك والبروتستانت، الذين يرجع تواجدهم في البلد لأكثر من قرن. وتعمل هذه الجماعات في المجالات التعليمية والاجتماعية والإنمائية.

القسم الثاني: مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يكفل الدستور، بمقتضى المادة 46، حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية؛ بيد أن الحكومة تضع قيوداً على هذه الحقوق عند الممارسة الفعلية. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وقد فسر حكم صادر عن إحدى المحاكم الابتدائية في شهر يناير 2008 كفالة الدستور للحرية الدينية على أنها لا تنطبق على المواطنين المسلمين الذين يرغبون في التحول إلى دين آخر. وكان هذا الحكم، الغير ملزم للمحاكم الأخرى، ما زال رهن الاستئناف لدى انتهاء الفترة التي غطاها هذا التقرير، رغم أن إحدى محاكم الاستئناف أعلنت في 27 أبريل 2010، أنها لن تبت في الاستئناف إلى أن تصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في مجموعة من القضايا المتعلقة بالمادة 46. وقد حكمت المحاكم في السنوات الماضية بأن كفالة الدستور للحرية الدينية لا تنطبق على البهائيين.

وقد لحظت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في قرارها الصادر في يناير 2008 في قضية محمد أحمد عبده حجازي ضد وزارة الداخلية وآخرين أن الدولة قد صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي

تضمن فيه المادة 18 الحرية الدينية المطلقة، مع تحفظ واحد، هو أنه سيتم إقرار العهد إلى الحد الذي لا يتعارض فيه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانوني على التحول عن الدين واعتناق دين آخر، فإن الحكومة لا تعترف بتحول المسلمين إلى الديانة المسيحية أو أي ديانة أخرى، وتشكل مقاومة المسؤولين المحليين لمثل تلك التحولات. من خلال رفض الاعتراف بها من الناحية القانونية. حظراً في الممارسة الفعلية. ويتردد أن أجهزة الأمن تقوم بشكل منتظم وأحياناً بشكل عدواني بمراقبة المواطنين المسلمين حسب المولد الذين يشتبه في أنهم تحولوا إلى المسيحية. وعلاوة على ذلك، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة، وهي محكمة استعراض أول، في يناير 2008 بأن حرية التحول عن الدين واعتناق دين آخر لا تشمل المواطنين المسلمين. وقالت المحكمة إن حرية ممارسة الشعائر الدينية تخضع لقيود، وبصفة خاصة المحافظة على النظام العام، والأخلاق العامة، والامتنال لأحكام ومبادئ الإسلام، التي تمنع المسلمين من التحول عن دينهم. وقالت المحكمة إن "النظام العام" يُعرف على أساس أن الدين الرسمي هو الإسلام، وأن معظم السكان يدينون بالإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وكان الحكم لا يزال رهن الاستئناف عند حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير. وحكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في يونيو 2009، برفض منح ماهر الجوهري، وهو مسلم آخر حسب المولد تحول إلى المسيحية، بطاقة تحقيق شخصية [تعرف ببطاقة الرقم القومي] تظهر تحوله إلى المسيحية.

وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانوني على التبشير بين المسلمين، تقوم الحكومة بتقييد مثل هذه الأنشطة. ولا يحظر الدستور أو القوانين المدنية أو الجنائية التبشير، لكن الشرطة قامت باحتجاز المتهمين بالتبشير أو قامت بممارسة أشكال أخرى من المضايقة ضدهم على أساس اتهامهم إما بالسخرية من الأديان السماوية أو بإهانتها أو بإثارة الفتنة الطائفية. وتتسامح الحكومة بشكل عام إزاء الأجانب العاملين في الحقل الديني شريطة عدم تبشيرهم المسلمين. وقد قامت الحكومة خلال الـ 15 سنة الأخيرة برفض السماح لبعض الأجانب بدخول البلد مجدداً، أو برفض طلبات تجديد إقامتهم، أو بطردهم، لكونها اشتبهت في انخراطهم في أنشطة دينية غير موافق عليها.

تستند تطبيقات قانون الأسرة، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال ودفن الموتى، إلى دين الشخص. وتعترف الحكومة، في

التطبيق الواقعي لقانون الأسرة، "بالأديان السماوية الثلاثة"، الإسلام والمسيحية واليهودية فقط. فتخضع الأسر المسلمة للشريعة الإسلامية، والأسر المسيحية للقانون الكنسي، والأسر اليهودية للقانون اليهودي. وتقوم المحاكم، في حالات النزاع الزوجي الخاضعة لقانون الأسرة بين امرأة مسيحية ورجل مسلم، بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولا تعترف الحكومة بزواج المواطنين الذين يدينون بديانات أخرى غير المسيحية واليهودية والإسلام.

ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في البلاد، يحظر زواج المسلمات من رجال غير مسلمين. ويتعين بالتالي على الذكور غير المسلمين اعتناق الإسلام كي يستطيعوا الاقتران بنساء مسلمات، ولكن لا يشترط اعتناق النساء غير المسلمات الإسلام كي يتزوجن من رجال مسلمين. كما يتعين على الزوجة غير المسلمة التي تعتنق الإسلام تطليق زوجها غير المسلم. ويقال إن سلطات الأمن المحلية تقوم في بعض الحالات، لدى تحول الزوجة عن دينها إلى الإسلام، بسؤال الزوج غير المسلم عما إذا كان على استعداد لاعتناق الإسلام؛ وفي حال اختياره عدم التحول عن دينه، من الممكن أن تبدأ إجراءات الطلاق فوراً وتمنح حضانة الأطفال للأم.

تستند قوانين الميراث بالنسبة لجميع المواطنين إلى تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية. وتحصل الوريثة الأثنى المسلمة على نصف الميراث الذي يحصل عليه الوريث الذكر. ولا تتمتع الأرامل المسيحيات لدى وفاة أزواجهن المسلمين بأي حق في الميراث بشكل تلقائي، وإن كان من الممكن منحهن قسماً من التركة من خلال الوثائق الإيصائية.

وبموجب أحكام الشريعة الإسلامية، يفقد المتحولون عن الإسلام جميع حقوق الميراث. ونظراً لأن الحكومة لا توفر أي وسيلة قانونية للمتحولين من الإسلام إلى المسيحية لتعديل سجلاتهم المدنية بحيث تظهر وضعهم الديني الجديد، فقد لا تتم الإشارة إلى فقدان حقوق الميراث على الوثائق المدنية.

ونظراً لانعدام وجود وسيلة قانونية لتسجيل التغيير في الوضع الديني، يلجأ بعض المتحولين إلى استخراج أوراق هوية بطرق غير مشروعة، عادة عن طريق تقديم وثائق داعمة مزورة أو عن طريق رشوة موظفي الحكومة الذين يقومون بإتمام المعاملات الخاصة بالوثائق. وتقوم السلطات، بصورة دورية، باعتقال المتحولين والمتعاونين معهم واتهامهم بخرق القوانين التي تحظر تزوير الوثائق.

وينص القانون على الخطوات الإدارية المتصلة بتحول غير المسلمين إلى الإسلام. وقد تقوم الحكومة بشكل تلقائي بتصنيف أطفال الوالدين المتحولين القصر، وفي بعض الأحيان الأولاد البالغين الذين كانوا قصراً عند تحول والديهم، كمسلمين بغض النظر عن دين الوالد/الوالدة غير المتحول إلى الإسلام. وتتفق هذه الممارسة مع تفسير الحكومة للشريعة، بأنه "لا تجوز ولاية غير المسلم على المسلم".

وتمنع القوانين المدنية والدينية - الإسلامية والقبطية - الرجال الأقباط من الزواج من النساء المسلمات. وعند زواج مواطن مسيحي من مواطنة مسلمة في الخارج، لا يتم الاعتراف بزواجهما قانونياً داخل البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتم إلقاء القبض على السيدة واتهامها بالردة، كما يمكن أخذ أي أطفال من نتاج هذا الزواج ووضعهم في حضانة وصي مسلم ذكر، وذلك وفقاً للتفسير الحكومي للشريعة الإسلامية.

ويسمح القانون بطلاق "الخلع"، الذي يمكّن المرأة المسلمة من الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها، بشرط استعدادها للتنازل عن كافة حقوقها المالية، بما في ذلك النفقة، والمهر، وغيرها من الفوائد المالية. وقد اشتكت الكثير من السيدات من عدم دفع نفقة الطفل المفروضة على الزوج بعد منحهن الخلع.

وقد حكمت المحكمة الإدارية العليا في مايو 2010 بأنه يتعين على الكنيسة القبطية الأرثوذكسية السماح للأقباط المطلقين بالزواج مرة أخرى، وهو حكم وصفته الكنيسة القبطية بأنه تعد على سلطتها. ووفقاً للسياسة الحكومية والعرف السابق، يستند تطبيق قانون الأسرة، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج والطلاق، إلى دين الشخص، ووفقاً لذلك يخضع الأقباط الأرثوذكس لقانون الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وتبيح الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الطلاق فقط في حالات الزنا أو تحول أحد الزوجين إلى دين آخر، أو إلى مذهب مسيحي آخر.

وتحظر وزارة التربية والتعليم ارتداء الحجاب (غطاء الرأس الإسلامي) في المدارس الابتدائية، وتسمح به فقط في المدارس الإعدادية والثانوية بناء على طلب خطي من ولي أمر الفتاة.

تحتفل الحكومة بعيد الفطر، وعيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، والمولد النبوي، وعيد الميلاد القبطي (7 يناير) كأعياد وطنية.

تنطوي التعديلات الدستورية، التي تمت الموافقة عليها عن طريق استفتاء عام 2007، على تداعياتٍ غير واضحة بالنسبة للحرية الدينية. إذ تنص المادة الأولى المعدلة من الدستور على أن النظام السياسي للدولة يقوم على أساس مبدأ المواطنة. وتحظر المادة الخامسة المعدلة تكوين أحزاب سياسية أو القيام بأنشطة سياسية على أساس ديني. وقد جادل أنصار النظام بأن هذه التغييرات ستؤدي إلى فصل الدين عن السياسة. وجادل بعض المنتقدين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة، بأن التعديلات غير متسقة مع المادة الثانية، التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

وتتمتع وزارات مختلفة بتفويض قانوني بحظر أو مصادرة الكتب والأعمال الفنية بعد الحصول على أمر من المحكمة. ويجوز لمجلس الوزراء أن يصدر أمراً بمنع نشر وتداول أعمال يرى أنها تخدش الحياء العام أو تسيء إلى الدين أو يحتمل أن تعكر السلام. ويملك مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر السلطة القانونية لمراقبة أي مطبوعات تتناول القرآن والحديث، وأصبح يملك منذ عام 2004 سلطة مصادرتها. وكان مرسوم أصدرته وزارة العدل في عام 2003 قد خول الأزهر سلطة مصادرة أي مطبوعات أو أشرطة أو خطب أو مواد فنية يعتبرها متعارضة مع الشريعة الإسلامية. ولم ترد أي تقارير تفيد بممارسة الأزهر لهذه السلطة خلال الفترة التي غطاها التقرير.

وحكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في يناير 2008 بأنه يتعين على الحكومة إصدار بطاقات تحقيق شخصية وشهادات ميلاد جديدة لـ 13 مسيحياً حسب المولد تحولوا إلى الإسلام (كان هدف بعضهم تجنب القيود التي تفرضها الكنيسة القبطية على الطلاق) وعادوا مرة أخرى إلى المسيحية؛ على أن يشار في البطاقة إلى أن حاملها هو مسيحي "كان قد اعتنق الإسلام في السابق." وقد قضت المحكمة بأن "تسجيل التحول" من الإسلام إلى المسيحية في بطاقة تحقيق الشخصية [المعروفة ببطاقة الرقم القومي] لا "يحدد قطعاً" [في شكل لا يتطرق إليه الشك] الردة بالنسبة لحامل البطاقة. إلا أنها قضت بأن عدم ذكر ارتداد حامل البطاقة من شأنه أن يتعارض مع النظام العام، ملمحة إلى أن تحديد الردة هو بمثابة آلية لتحذير المجتمع ككل. وقد حذرت المنظمتان غير الحكوميتين، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الحكومة إلى أن مثل هذه الإشارة العلنية إلى التحول قد تشكل وصمة عار وتعرض

المتحولين للتمييز الاجتماعي ضدهم. ولم تتخذ الحكومة أي إجراء خلال الفترة التي غطاها التقرير لتنفيذ أمر المحكمة. وقالت في عام 2009 إنها تنتظر قرار المحكمة الدستورية العليا بخصوص أكثر من 100 قضية رفعها "عائدون إلى دياناتهم الأصلية"، وعدد من الكيانات غير الحكومية التي عارضت الحكم، مجادلة بأن المادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، تحظر على المسلمين التحول عن الإسلام واعتناق ديانة أخرى .

وفي 30 آذار/مارس 2010، ردت محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية دعوى مرفوعة لصالح صبيين مسيحيين قبطيين حسب المولد تلتمس إقرار اعتبارهما لنفسيهما مسيحيين، رغم اعتناق والدهما الإسلام في عام 2005. ونتيجة لخطوة الوالد لم يكن الصبيان مؤهلين، لدى بلوغهما السادسة عشرة من العمر في يونيو 2010، إلا للحصول على بطاقتي تحقيق شخصية تنصان على أن دينهما هو "الإسلام." وقد دعم رد المحكمة للدعوى نهائياً السياسة التمييزية القاضية بتغيير انتماء الأولاد الديني قسراً في الوثائق الرسمية لدى تحول الوالد إلى الإسلام، حتى عندما تحتفظ الأم المسيحية بالحضانة. كما ردت المحكمة في نفس اليوم دعوى تم رفعها لإجبار الحكومة على تحديد الديانة التي ينتمي إليها الصبيين على أنها "المسيحية" في بطاقتي تحقيق الشخصية الرسمية، حاكمة بأن الوثائق التي أصدرتها الكنيسة القبطية مصدقة على أن الولدين مسيحيان لا تتسم بأي صفة قانونية .

ويجب أن تحصل جميع المساجد على ترخيص من وزارة الأوقاف. وتقوم الحكومة بتعيين الأئمة الذين يقومون بإمامة الصلاة في المساجد وتدفع مرتباتهم وتراقب خطبهم. ولا تقوم بالمساهمة في تمويل الكنائس المسيحية. وقد ذكرت وزارة الأوقاف أن عدد المساجد والزوايا الموجودة في البلد بتاريخ أبريل 2010، كان 104,506 مساجد وزاوية. وقد سحب مرسوم أصدره وزير الأوقاف في عام 2004 من المحافظين سلطة إصدار تصاريح بناء المساجد، ووضع المساجد الخاصة تحت الإشراف الإداري لوزارة الأوقاف؛ لكن قد يكون هناك ما يصل إلى 20,000 مسجد وزاوية ما زالت قائمة ولا تقوم الوزارة بالإشراف عليها.

يفرض التفسير المعاصر للمرسوم العثماني الهمايوني الصادر في عام 1856، والذي لا يزال ينفذ جزئياً، على غير المسلمين الحصول على مرسوم رئاسي لبناء الكنائس المسيحية والمعابد اليهودية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد

لوائح وزارة الداخلية الصادرة في عام 1943 بمقتضى مرسوم العزبي، مجموعة مكونة من 10 شروط يجب أن تأخذها الحكومة في الاعتبار قبل أن يصبح من الممكن إصدار مرسوم رئاسي لبناء مكان جديد للعبادة لغير المسلمين. وتتضمن الشروط ألا تقل المسافة بين الكنيسة وأي جامع عن 100 متر (340 قدماً) وأن يتم الحصول على موافقة التجمعات السكانية المسلمة المجاورة للكنيسة الجديدة المنوي تشييدها قبل إصدار تصريح بنائها.

وقد أصدر الرئيس في عام 2005 المرسوم رقم 291/2005، الذي خول للمحافظين الـ 26 في البلد سلطة منح التراخيص للطوائف المسيحية التي تسعى إلى توسيع الكنائس القائمة أو إعادة بنائها في محافظاتهم. ونص المرسوم أيضاً على أنه بإمكان الكنائس القيام بأعمال الترميم والصيانة الأساسية شريطة أن تقوم بتقديم إشعار خطي إلى السلطات المحلية. ونص المرسوم رقم 291 على أنه يتعين على المحافظ دراسة جميع طلبات إعادة البناء أو التوسيع، التي يجب دعمها بوثائق مساندة غير محددة، في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها. ووفقاً للمرسوم، "لا يجوز رفض منح التصاريح إلا بقرار مبرر". كما ألغى المرسوم رقم 291 مرسوماً كان قد صدر في عام 1999 وكان يهدف إلى تحسين عملية منح التراخيص لترميم الكنائس. (كان المرسوم الرئاسي رقم 453 لعام 1999 قد جعل ترميم جميع أماكن العبادة خاضعاً لقانون للمباني المدنية صدر عام 1976. وعلى الرغم من أن هذا المرسوم جعل ترميم المساجد والكنائس خاضعاً من الناحية الشكلية الإجرائية لنفس القوانين، إلا أن السلطات طبقت القوانين بشكل أكثر صرامة على الكنائس). وقد رفضت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في نيسان 2009 طعناً قانونياً بالمرسوم 291/2005. وكان غرض المحامي الذي تقدم بالطعن هو إبطال المرسوم لاعتقاده بأن المرسوم العثماني الهمايوني لم يمنح الرئيس صلاحية تفويض سلطة الإصلاح أو التجديد للمحافظين. وقد حكمت المحكمة بأن "التفكير الإسلامي المستنير يقبل وجود غير المسلمين كجزء لا يتجزأ من أمة واحدة، حيث يستطيعون ممارسة معتقداتهم بحرية وأمان ضمن إطار النظام العام، الذي ينظم العلاقات بين الأفراد وكذلك علاقاتهم بالدولة". وتعتمد بعض الطوائف، التي تم رفض طلباتها للحصول على تصاريح بناء، إلى استخدام مبانٍ وشقق سكنية خاصة لإقامة الشعائر الدينية أو إلى البناء بدون تصاريح. وتقوم السلطات المحلية أحياناً بإغلاق أماكن العبادة هذه غير المرخص بها.

ويتعين على الجماعة الدينية، حتى يتم الاعتراف بها رسمياً، تقديم طلب إلى إدارة الشؤون الدينية في وزارة الداخلية التي تحدد ما إذا كانت الجماعة، من وجهة نظرها، ستشكل تهديداً أو زعزعة للوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي. وتقوم الإدارة أيضاً بالتشاور مع الشخصيات الدينية الرئيسية، وبصفة خاصة بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وشيخ الأزهر. ويتم بعد ذلك رفع طلب التسجيل إلى رئيس الجمهورية، الذي يقوم في حال موافقته عليه، بإصدار مرسوم يعترف بالجماعة الجديدة، بمقتضى القانون رقم 15 لعام 1927. وإذا تجاهلت جماعة دينية عملية التسجيل الرسمية، يصبح أتباعها عرضة لاحتمال اعتقالهم وقد يواجهون أيضاً الملاحقة القضائية والعقاب بمقتضى المادة 98 (و) من قانون العقوبات، التي تحظر "ازدراء الأديان." إلا أنه لم تكن هناك تقارير عن قيام الحكومة بملاحقة الجماعات الدينية غير المسجلة قضائياً بمقتضى تلك المواد. وقد كانت آخر مرة اعترفت فيها الحكومة بجماعة دينية جديدة في عام 1990.

ولا تقوم السلطات الحكومية أحياناً بتنفيذ القانون في حالات التحول الحساسة. وكانت السلطات المحلية، في فترات سابقة للفترة التي يغطيها هذا التقرير، تسمح أحياناً بوضع أنثى مسيحية قاصر تتحول إلى الإسلام في رعاية وصي مسلم، يحتمل أن يوافق على زواج يعارضه والدا الفتاة المسيحية. وكانت تعليمات الحكومة السابقة لكتاب العدل (أو الموثقين العاميين)، التي تنفذ القانون رقم 114 لعام 1947، تنص على أنه يجوز لأي شخص بلغ السادسة عشرة من العمر اعتناق الإسلام دون موافقة الوالدين. وكان هذا الأمر يحدث أكثر ما يحدث عندما تتزوج فتاة عمرها 16 أو 17 سنة من رجلاً مسلماً. إلا أن قانون الطفل لعام 2010 يحظر زواج من هم دون الثامنة عشرة من العمر.

يحظر القانون رقم 263 لعام 1960، الذي لا يزال ساري المفعول، المؤسسات والأنشطة المجتمعية البهائية ويحرم البهائيين من أي اعتراف قانوني بهم. وعلى الرغم من الحظر، يستطيع البهائيون إقامة أنشطة مجتمعية مثل الاحتفال السنوي بعيد النيروز، أي رأس السنة البهائية. وكانت الحكومة قد صادرت في عهد عبد الناصر جميع أملاك البهائيين العامة، بما في ذلك المراكز الاجتماعية والمكتبات والمقابر.

وتفرض الحكومة تصنيف جميع المواطنين على بطاقات الرقم القومي كمسلمين أو مسيحيين أو يهود. وتردد أن وزارة الداخلية قامت، في حالات نادرة، بإصدار وثائق تُكتب فيها ديانة المواطن على أنها "أخرى" أو لا تذكر

الديانة؛ إلا أنه لم تتضح نوعية الحالات التي تنطبق عليها تلك الشروط. وقد اضطر البهائيون وغيرهم من أعضاء الجماعات الدينية التي لا تنتمي إلى أي من الأديان الثلاثة المعترف بها إما إلى الإدلاء بمعلومات غير صحيحة حول انتمائهم الديني أو إلى العيش بدون بطاقة هوية .

وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في القاهرة في يناير 2008 في ثلاث قضايا رفعها بهائيون بأن على الحكومة أن تُصدر وثائق هوية رسمية تحتوي على شَرْطَة (-) أو علامة أخرى في خانة الديانة. وذكرت المحكمة أن الغرض من ملء خانة الديانة بوضع شَرْطَة (-) أو علامة أخرى مميزة هو حماية أتباع "الديانات المنزلة" . اليهودية، والمسيحية، والإسلام . من التسلسل البهائي وتجنب الأخطار المحتملة من تصرفات وعلاقات مثل هؤلاء الأشخاص مع معتنقي الديانات المنزلة. ونص الحكم على أن أي شخص يعتنق العقيدة البهائية هو مرتد، وأنه لا يمكن تسجيل البهائية كدين في أي وثيقة خاصة بالحالة المدنية أو أي وثيقة رسمية أخرى، لأن ذلك يتعارض مع النظام العام. إلا أن وزارة الداخلية أصدرت في أبريل 2009 المرسوم رقم 520 الذي يصف الإجراءات التي يجب أن يتبعها أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها للحصول على بطاقات تحقيق الشخصية (بطاقة الرقم القومي) مع وضع شرطة (-) في خانة الديانة. وأفاد عدد من أعضاء الطائفة البهائية بأن الحكومة طبقت قرار المحكمة طوال النصف الأول من عام 2010 وقيل إنها أصدرت أكثر من 180 شهادة ميلاد وما بين 50 و60 بطاقة رقم قومي لبهائيين، وضعت فيها جميعاً شرطة في خانة الديانة. وقد رفضت الحكومة، نظراً لكونها لا تعترف بالزواج البهائي ولعدم وجود آلية زواج مدني، إصدار بطاقات إثبات شخصية للبهائيين المتزوجين، ما لم يوافقوا على أن يحددوا وضعهم العائلي على أنهم "غير متزوجين." وقالت الحكومة إنها تحاول التوصل إلى آلية لإصدار بطاقات رقم قومي للبهائيين المتزوجين تحدد الوضع العائلي [متزوج أو أعزب] الصحيح .

ويواجه الأشخاص الذين لا يملكون بطاقات تحقيق الشخصية القانونية أيضاً صعوبات في تسجيل أولادهم في المدارس، وفتح حسابات مصرفية، وإنشاء أعمال تجارية. وتقوم الشرطة أحياناً بعمليات فحص عشوائية لأوراق الهوية، ويمكن احتجاز الذين لا يحملون بطاقة تحقيق الشخصية إلى أن يقوموا بإبراز الوثيقة .

ولم تمنح الحكومة الاعتراف الرسمي لكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون) في القاهرة، لكن الكنيسة احتفظت برعية منظمة في البلاد منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً ولم تقم الحكومة بأي اعتراض على ذلك.

وقد حظرت الحكومة طائفة شهود يهوه في عام 1960. وقامت منذ ذلك التاريخ بإخضاعهم للمضايقات والمراقبة، بدرجات متفاوتة. وكانت طائفة شهود يهوه قد سُجلت بشكل قانوني في القاهرة عام 1951 وفي الإسكندرية عام 1956، ويرجع وجودها في البلاد إلى الثلاثينات من القرن الماضي. وتعزو الحكومة رفضها تسجيل شهود يهوه إلى معارضة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، التي شجبت المجموعة بوصفها منشقة، وأيضاً إلى وجود شكوك متبقية لدى الحكومة من عهد الرئيس عبد الناصر بوجود روابط بين شهود يهوه ودولة إسرائيل.

وقد حظرت الحكومة في عام 1954 جماعة الإخوان المسلمين، وهي حزب إسلامي يعمل في مجال الدعوة إلى الإسلام والأنشطة الخيرية والسياسية، معتبرة الجماعة تهديداً لحكم الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أنها غضت الطرف عن أنشطتها مع درجات متفاوتة من التدخل. ويجاهر الإخوان المسلمون علانية بوجهات نظرهم ويعرفون عن أنفسهم كأعضاء في الجماعة، على الرغم من أنهم لا يزالون عرضة للاحتجاز التعسفي والضغط من قبل الحكومة.

وتقوم الحكومة أحياناً باتخاذ إجراءات قانونية بحق أعضاء الجماعات الدينية التي تعتبر ممارساتها منحرفة عن المعتقدات الإسلامية التقليدية السائدة بين غالبية المسلمين ويُزعم أن أنشطتها تعرض الوثام بين الطوائف للخطر، كما تقوم بمضايقة أعضاء هذه الجماعات بطرق أخرى بينها احتجازهم وفرض حظر على سفرهم.

وقد نصحت الحكومة الصحفيين ورسامي الكاريكاتير بتجنب معاداة السامية. ويصر المسؤولون الحكوميون على أن التصريحات المعادية للسامية في وسائل الإعلام إنما هي رد فعل على إجراءات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وعلى أنها لا تعكس المعاداة التاريخية للسامية؛ إلا أن هناك عدداً قليلاً من المحاولات العلنية للتمييز بين معاداة السامية والمشاعر المناهضة لإسرائيل.

ويشكل المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو هيئة شبه حكومية، الجهة المكلفة بتعزيز الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحرية الدينية، وزيادة الوعي بها وضمان الالتزام بها. وهو أيضاً مكلف بمراقبة تنفيذ

الاتفاقيات الدولية وتطبيقها. ويضم المجلس المؤلف من 25 عضواً تعينهم الحكومة 5 مسيحيين .

وتقدم وسائل الإعلام المحلية، بما في ذلك التلفزيون والراديو المملوكان للدولة، برامج إسلامية بشكل منتظم. وتتم إذاعة البرامج التلفزيونية المسيحية أسبوعياً على قناة النيل الثقافية التلفزيونية التي تمتلكها الدولة.

قيود على الحرية الدينية

أفاد الزعماء الدينيون المسيحيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان بأنه، بعد مرور خمسة أعوام على إصدار المرسوم 291 / 2005، ما زال الكثير من المسؤولين المحليين يتعمدون تأخير عملية إصدار التصاريح لإصلاح وإعادة بناء وتوسعة الكنائس الموجودة. وقد اتهموا بعض السلطات المحلية برفض إتمام معاملات الطلبات بدون "وثائق مدعّمة" من المستحيل في الواقع الحصول عليها (مثلاً، مرسوم رئاسي رخص بوجود كنيسة كان قد تم بناؤها خلال الحقبة الملكية في البلاد). وشكا آخرون من أن بعض السلطات المحلية تقوم بتصنيف أعمال الترميم والصيانة الدورية (مثل طلاء الجدران وإصلاح أنابيب المياه) كمشاريع توسيع / إعادة بناء تتطلب تصاريح رسمية وليس مجرد الإشعار. كما أكدوا أيضاً أن قوات الأمن منعتهم من استخدام تصاريح تم إصدارها ورفضت منحهم تصاريح من أجل القيام بأعمال ترميم لمباني الكنائس. وتعتمد هذه الممارسات بالأساس على موقف المسؤولين الأمنيين المحليين وقيادة المحافظة تجاه الكنيسة وعلى علاقتهم الشخصية مع ممثلي الكنائس. ونتيجة لذلك، واجه رعايا الكنائس فترات تأخير طويلة . تصل إلى سنوات في الكثير من الحالات . أثناء انتظارهم الحصول على تصاريح لتشييد مبان جديدة.

واصلت الحكومة احتجاز ومضايقة المواطنين الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية، واستمرت في رفض إصدار الوثائق المدنية لهم، بما في ذلك بطاقات الرقم القومي، وشهادات الميلاد، وتراخيص الزواج .

ورفضت الحكومة خلال الفترة التي غطاها التقرير محاولات شهود يهوه المتواصلة لمنحهم حق التسجيل القانوني. وفي يناير 2010، ردت محكمة القضاء الإداري في القاهرة دعوى رفعها شهود يهوه لإجبار الحكومة على الاعتراف بهم كطائفة مسيحية. ونوهت المحكمة في قرارها بتصريح أصدرته الكنيسة القبطية في عام 2005 تنكر فيه أن شهود يهوه مسيحيون .

وقد عمدت بعض الطوائف، التي تم رفض طلباتها الحصول على تصاريح بناء، إلى استخدام مبانٍ وشقق سكنية خاصة لإقامة الشعائر الدينية أو إلى البناء بدون تصاريح. وقامت السلطات المحلية أحياناً بإغلاق أماكن العبادة هذه غير المرخص بها .

وفي حين امتثلت الحكومة لقرارات المحاكم وقامت بإصدار بطاقات تحقيق شخصية تتضمن "شرطة" في خانة الدين للبهائيين غير المتزوجين، إلا أنها استمرت في رفض إصدار عقود الزواج. وقد جعل ذلك من المستحيل على البهائيين المتزوجين الحصول على وثائق هوية شخصية تعترف بوضعهم العائلي كمتزوجين. وأوردت الحكومة عدم اعترافها بالعقيدة البهائية وافتقار البلد إلى آلية الزواج المدني كسببين لرفضها هذا .

وخلال الفترة التي غطاها التقرير، ظل التأخير الطويل، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عدة سنوات، يعوق عملية الحصول على الموافقة على بناء الكنائس. وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين قالوا إن الرئيس قد وافق على جميع الطلبات التي رفعت إليه للحصول على تصريحات، قال منتقدون مستقلون لموقف الحكومة إن التأخير من جانب وزارة الداخلية و/ أو السلطات المحلية تسبب في وصول العديد من الطلبات إلى الرئيس ببطء أو عدم وصولها إليه على الإطلاق. وقد اشتكت بعض الكنائس من أن المسؤولين المحليين عن الأمن منعوا عمليات ترميم الكنائس أو إدخال تحسينات عليها، حتى عندما كان هناك تصريح صادر بذلك. وأشار آخرون إلى عدم المساواة في تطبيق لوائح الأنظمة والقوانين المتصلة بمشاريع الكنائس والمساجد. وقد واجهت الكثير من الكنائس صعوبة في الحصول على تصاريح من المسؤولين في المحافظات .

وقد بينت الإحصاءات المنشورة في الجريدة الرسمية أن الرئيس أصدر خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير مراسيم تبيح بناء 12 كنيسة بروتستانتية و4 كنائس قبطية (جميعها في صعيد مصر باستثناء واحدة: ثمانية في المنيا وستة في أسيوط وواحدة في بني سويف وواحدة في الإسماعيلية). ولم تتوفر أي معلومات حول عدد طلبات التصاريح التي تم تقديمها لتشييد كنائس. وأكدت الحكومة في ملاحظاتها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 16 فبراير 2010، أنها وافقت منذ عام 2005 على تشييد 138 كنيسة جديدة وإصلاح وتجديد 527 كنيسة أخرى .

وما زال المسؤولون المحليون يرفضون منذ 13 سنة إصدار تصريح بتشيد كنيسة جديدة بمنطقة الأربعين بأسيوط، وذلك على الرغم من أمر صادر عن الرئيس في عام 1997، ووجود موافقة من وزارة الداخلية على إصدار التصريح. وكان الرئيس قد أصدر مرسومين يسمحان للكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمنطقة الحمراء بأسيوط وفي مدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية ببناء كنيستين جديدتين، ولكن الأقباط في المنطقتين ما زالوا ينتظرون صدور تصريح البناء منذ عام 1997 بالنسبة للحمراء ومنذ عام 1988 بالنسبة لبرج العرب.

وقام المسؤولون المحليون في محافظة أسيوط بإلغاء الترخيص الخاص بإعادة بناء الكنيسة التابعة لكنيسة الأخوة بعد منحه بفترة قصيرة في يونيو عام 2001، وظل البناء متوقفاً خلال التسع سنوات الماضية. وأفادت التقارير بأن ممثلي الكنيسة كانوا قد بدأوا عملية تقديم الطلبات في عام 1997، بهدف تشييد مبنى جديد يحل محل مبنى كنيستهم القديم، الذي كانت حالته المتهدمة تشكل خطراً على السلامة. ويقال إن الشرطة المحلية أوقفت عملية البناء بعد أن تم هدم المبنى القديم استعداداً لتشييد الجديد.

وواصلت وزارة الداخلية منع أعمال تجديد كنيسة القديس يوحنا المعمدان في أولاد الياس بمركز صدف، بالقرب من أسيوط، التي بدأت منذ 9 سنوات. ولدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كان أعضاء الكنيسة لا يزالون يجتمعون للعبادة في خيمة نُصبت في الفناء الصغير الخاص بالكنيسة. وكان محافظ أسيوط قد أصدر مرسوماً يُصرح بالقيام بتجديدات في عام 1999، وتمت إعادة التفاوض بشأن التصريح مع مباحث أمن الدولة في عام 2001 للسماح بتوسعة الكنيسة. وكان ممثلو الكنيسة قد استهلوا طلب الحصول على تصريح بالتجديد في عام 1999.

كما منعت السلطات الحكومية تجديد كنائس أخرى، بما فيها كنيسة مار مينا بالقرب من بني سويف وكنيسة الملاك ميخائيل القبطية في عزبة النخل. ولم تبت المحاكم في الاستئناف الذي تقدم به محامي محمد أحمد عبده حجازي في مارس 2008 ضد الحكم الصادر في يناير 2008 عن محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بأن الوكالة الإدارية في مصلحة الأحوال المدنية لم تكن ملزمة بدراسة الطلب الذي تقدم به موكله بخصوص تسجيل ديانتة الجديدة، المسيحية، على بطاقة هويته الشخصية أي بطاقة الرقم القومي. وقد ذكرت المحكمة في حيثيات حكمها أن مبادئ الشريعة الإسلامية تمنع المسلمين من

التحول عن الإسلام، وأن من شأن هذا التحول أن يشكل خطأ من قيمة دين الدولة الرسمي واستدراجاً للمسلمين الآخرين إلى التحول عن دينهم. وأكدت المحكمة على واجبها في "حماية النظام العام من جريمة الارتداد عن الإسلام وحماية الأخلاق العامة، وخاصة إذا ما تقدم المرتد بالتماس للإدارة كي تتغاضى عن إثمه ونزوته الفاسدة". وكان محمد أحمد حجازي وزوجته زينب قد أعلنوا في عام 2007 أنهما قد تحولوا إلى الديانة المسيحية ويرغبان في الاعتراف بهما من الناحية القانونية كمسيحيين. وقد حافظ الحكم على السياسة الحكومية التي لا توفر وسيلة قانونية للمتحولين من الإسلام إلى المسيحية لتعديل سجلاتهم المدنية لتعكس وضعهم الديني الجديد.

وحكمت الدائرة السابعة بمحكمة القضاء الإداري في 13 يونيو 2009 ضد ماهر الجوهري، وهو مسلم تحول إلى المسيحية ورفع دعوى قضائية في أغسطس 2008 طالباً اعتراف الحكومة بتحوله، بما في ذلك من خلال تغيير خانة الديانة على بطاقة الرقم القومي الخاصة به لتشير إلى أنه "مسيحي". وقالت المحكمة إن الجوهري قد أظهر سلوكاً يتناقض مع ادعائه بأنه مسيحي، مما يشكل تلاعباً بالدين. وذكرت المحكمة أن ضمان الدستور لحرية العقيدة - بما في ذلك حرية اعتناق دين مختلف - هو أمر ذاتي وشخصي ولا يخضع لقيود. إلا أنها اعتبرت أن الضمانات الدستورية لحرية ممارسة الشعائر الدينية تخضع لقيود قد يتم فرضها من خلال الأنظمة والقوانين التي تؤكد على مصالح معينة أعلى، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بحماية النظام العام والقيم الأخلاقية وحماية حقوق وحرريات الآخرين. وقالت المحكمة أيضاً إن البلد ليس دولة يحكمها القانون المدني فقط دون سواه وأنها قد وافقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - بما فيه من ضمانات للحرية الدينية "أخذة في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم وجود تناقض بين تلك الأحكام والعهد الدولي"، مما يعني أنه في حالة وجود تعارض، يتم الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية. وقالت المحكمة أيضاً إنه لا يوجد قانون يمنح الكنيسة القبطية سلطة توثيق تغيير مواطن لدينه من الإسلام إلى المسيحية. وبناء عليه، رأت المحكمة أن هناك جوانب قصور تشريعي تشكل إخفاقاً في تحقيق حماية فعالة للحرية الدينية وفي تحقيق منع فعال للتلاعب بالدين من أجل تحقيق مكاسب شخصية. ونتيجة لذلك، أوصت المحكمة بقيام البرلمان بتدارك جوانب القصور تلك. وفي مايو 2009، أرسل مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية تابعة للمحكمة الإدارية، تقريراً إلى القاضي يعرب فيه عن معارضته لطلب

الجوهري تغيير تصنيفه الديني على بطاقة هويته، وادعى أن القضية تمثل تهديداً للنظام الاجتماعي وأنها تنتهك الشريعة الإسلامية. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت دعوى استئناف الحكم التي تم رفعها ما زالت قيد النظر لم يبت فيها .

وفي 17 سبتمبر 2009، حاول الجوهري مغادرة البلد. وقد رفضت السلطات الحكومية في مطار القاهرة الدولي السماح له بالصعود إلى طائرة متجهة إلى جهة أجنبية وصارت جواز سفره. ولم يكن من الواضح ما إذا كان لدى السلطات أساساً قانونياً ترتكز إليه في مصادرة جواز السفر أو رفض إصدار جواز بديل. ورفع الجوهري دعوى ضد وزارة الداخلية تطعن في الحظر، وكانت القضية ما زالت قيد النظر لم يتم الفصل فيها لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير .

وفي 1 يونيو 2010، صادرت سلطات مطار الأقصر الدولي، حسب ما أفادت التقارير، 300 كتاب من شخص مسيحي من محافظة سوهاج. وقد سُمح لذلك الشخص بمغادرة البلد إلى الكويت بدون الكتب .

وفي 24 مايو 2010، أفرج مكتب النائب العام في الإسكندرية عن 12 شاباً ينتمون إلى كنيسة إنجيلية، كان قد تم احتجازهم لمدة يومين بعد اتهامهم بتوزيع كتب ومنشورات مسيحية تبشيرية .

وفي 15 فبراير 2010، ذُكر أنه تم إلقاء القبض على مواطن أميركي اتهم بالتبشير في مصر لدى وصوله إلى مطار القاهرة الدولي وتم ترحيله عن البلد في صباح اليوم التالي. وأفادت مصادر محلية وتقارير صحفية بأنه كان قد تم اتهام ذلك الرجل في السابق بالتبشير في مناطق سكنية في مصر .

وفي 23 سبتمبر 2009، اعتقلت الشرطة، وفقاً لما أفادت به التقارير، عبد المسيح كامل برسوم، المنتمي إلى كنيسة إنجيلية في المنيا، أثناء توزيعه مواد دينية مسيحية في وسط مدينة القاهرة. وقد أُخذ برسوم إلى مركز شرطة قصر النيل ووجهت إليه تهمة عدم حيازة بطاقة رقم قومي. وأمر مكتب النائب العام بإطلاق سراحه، رغم أنه تم نقله قبل ذلك إلى المنيا حيث استجوبته السلطات مرة أخرى .

ووردت تقارير في السنوات الأخيرة مفادها أن الحكومة تقوم بمضايقة رجال الدين المسيحيين وغيرهم من الزعامات المسيحية في مطار القاهرة الدولي، وتصادر منهم دفاتر العناوين الخاصة بهم والمواد المطبوعة وأشكالاً مختلفة

من المواد المسجلة لدى مرورهم في الجوازات استعداداً للصعود إلى الطائرات .

وظهرت المشاعر المعادية للسامية في كل من الصحف المملوكة للحكومة وصحف المعارضة؛ إلا أنه لم تكن هناك أي حوادث عنف معادية للسامية في السنوات الأخيرة .

وقد ظهرت المقالات ومقالات الرأي المعادية للسامية في وسائل الإعلام المقروءة، وظهرت الرسوم الكاريكاتيرية الافتتاحية المعادية للسامية في الصحف ووسائل الإعلام الإلكترونية. وقد استمر على مدار العام نشر الرسوم الكاريكاتورية والمقالات الافتتاحية المعادية للسامية والتي تمثل صورا شيطانية للقادة الإسرائيليين وصورا نمطية لليهود ورموزاً يهودية تشير بصفة عامة إلى إسرائيل أو الصهيونية، وتم تشبيه القادة الإسرائيليين بهتلر والنازيين، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير .

لم ترد أي تقارير، خلال الفترة التي غطاها التقرير، عن مؤلفين يواجهون المحاكمة أو يواجهون تهماً متعلقة بكتابات أو تصريحات تعتبر هرطقة .

وفي نوفمبر 2009، قامت لجنة الفتوى في مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بإصدار وتوزيع كتيب بعنوان " تقرير علمي " بقلم محمد عمارة. وُزِعَ أن الكتيب رد على كتاب نشره قبطني وادّعى أنه يزدرى الإسلام. وقد انتقد الناشطون الأقباط الكتاب فور ظهوره، كما انتقدته صحف مستقلة وصحف تملكها الحكومة. وفي ناير، أوائل يناير أعلن أمين عام مجمع البحوث الإسلامية أنه تم سحب كتيب "تقرير علمي" وتم "حظره" منذ ذلك الحين .

ومع حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير، كانت هناك قضيتان قضائيتان خاصتان لا تزالان قيد النظر ضد الكاتبة نوال السعداوي، رُفعتا بعد أن انتقد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر مسرحيتها المعنونة "الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة"، معتبراً أنها لا تحترم الإسلام. وقد عادت السعداوي إلى البلد خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ينص الدستور على المساواة في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز على أساس الدين أو العقيدة؛ ولكن الحكومة تقوم بالتمييز ضد غير المسلمين.

واعتباراً من 30 يونيو 2010، كان هناك 6 مسيحيين (5 بالتعيين وواحد بالانتخاب) في مجلس الشعب الذي يبلغ عدد مقاعده 454 مقعداً، و6 مسيحيين (كلهم بالتعيين) في مجلس الشورى الذي يبلغ عدد مقاعده 264 مقعداً؛ ومسيحيان اثنان في مجلس الوزراء الذي يتكون من 32 وزيراً؛ ومحافظ

مسيحي واحد من إجمالي عدد المحافظين بالبلاد البالغ 28 محافظاً. وكان هناك عدد قليل من المسيحيين الذين يشغلون مراتب عليا في أجهزة الأمن وفي القوات المسلحة. ويتم دفع رواتب الأئمة المسلمين دون الكهنة المسيحيين من الأموال العامة.

ونادراً ما ترشح الحكومة أقباطاً لخوض الانتخابات كمرشحين عن الحزب الوطني الديمقراطي، وكان هناك 3 أقباط فقط من بين الـ 92 شخصاً الذين رشحهم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لخوض انتخابات 1 يونيو لانتخاب أعضاء مجلس الشورى. كما جرت العادة أن يعين الرئيس من 4 إلى 7 مسيحيين إضافيين في المقاعد التي يتم شغلها بالتعيين. ويحتل المسيحيون، الذين يشكلون ما بين 8 و12 بالمائة من مجمل عدد السكان، أقل من 2 بالمائة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى .

ولم يكن هناك أي مسيحيين يشغلون مناصب رؤساء أو عمداء في الجامعات الحكومية البالغ عددها 17 جامعة. ومن بين 700 منصب رئيس وعميد ونائب عميد في نظام الجامعات الحكومية في البلد، يشغل المسيحيون منصباً واحداً فقط أو منصبين .

وتتميز الحكومة ضد المسيحيين في تعيينات القطاع العام وفي تعيينات الوظائف غير التدريسية في الجامعات الحكومية، وتمنعهم من الدراسة في جامعة الأزهر، وهي مؤسسة عامة تمولها الحكومة وبها حوالي نصف مليون طالب وطالبة. وتمنع الحكومة، بشكل عام، غير المسلمين من العمل في برامج التدريب التي تقدم لمدرسي اللغة العربية في الجامعات الحكومية لأن المناهج تشتمل على دراسة القرآن.

وقد دعمت المحكمة الإدارية العليا في 3 مارس 2010 حكماً صادراً عن محكمة أدنى يفرض على الكنيسة القبطية السماح للأشخاص بالزواج مرة أخرى بعد صدور أمر طلاق عن محكمة مدنية. وقد أعلنت الكنيسة القبطية أنها لن تدعن للقرار لأنها تعتبره تدخلاً حكومياً في سلطتها الدينية .

وقد أبرز تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان السنوي للعام 2009-2010 ازدياد التوتر الطائفي والقيود المفروضة على الشيعة، ولحظ في نفس الوقت تحقق "اختراق نسبي" في مجال إصدار بطاقات الرقم القومي للبهائيين. وأشار المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى أن السلطات استخدمت، في أعقاب أعمال عنف بين التجمعات السكانية، "مزيجاً من الإجراءات المألوفة، من المصالحة والتلطيف، إلى جانب الإجراءات القانونية من الاحتجاز والإحالة

إلى النيابة العامة.. "وقد أوصت بعثة تابعة للمجلس القومي لحقوق الإنسان قامت بالتحقيق في أحد حوادث العنف بين المجموعات السكانية بـ "معاقة المعتدي في الحادث [لأنه] لا جدوى من جلسات الصلح إن كانت توفر الإفلات من العقاب للمعتدي." ولكن تقرير عام 2009-2010، على خلاف تقارير الأعوام السابقة، لم يتضمن توصيات للحكومة في مجال الحرية الدينية أو أي مجال آخر.

انتهاكات الحرية الدينية

رفضت السلطات إصدار بطاقة رقم قومي لمتحولة عن الإسلام إلى المسيحية تظهر ديانتها الجديدة كمسيحية واحتجزتها عندما اكتُشف أن لديها العديد من الوثائق المزورة التي تشير إليها كمسيحية. وقيل إن السلطات اعتدت عليها جسدياً.

ولم تكن وزارة الداخلية قد انصاعت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لأوامر المحاكم المتكررة لها بالإفراج عن عماد أديب عطية سليمان، وهو مسيحي تزوج من متنصرة، من "الاعتقال الإداري." وكانت المحاكم قد أصدرت 15 أمراً، بما فيها حكم من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في عام 2008، لإبطال أمر احتجاز سليمان الصادر عام 2007 والذي ارتكز إلى وجود "علاقة عاطفية بين المذكور [سليمان] وسيدة مسلمة تعيش في نفس المنطقة." وكان سليمان ما زال معتقلاً لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وواصلت الحكومة رعاية "جلسات صلح" في أعقاب الهجمات الطائفية بدل مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الأقباط. إلا أن الحكومة اتخذت خطوات إيجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بينها اعتقال ومحاكمة المتهمين بارتكاب هجوم طائفي في ديروط، والبدء في محاكمة أربعة متهمين بارتكاب الهجوم الطائفي في نجع حمادي، وإصدار محكمة في قنا حكماً بالسجن مدى الحياة على خمسة رجال بعد إدانتهم بجريمة قتل شخصين مسيحيين في عام 2009. وتحول "جلسات الصلح" بصفة عامة دون لجوء الأقباط إلى النظام القضائي من أجل الحصول على التعويض. فعلى سبيل المثال، تم إلقاء القبض في أعقاب هجوم على مرفق كنيسة قبطية في مدينة مرسى مطروح الساحلية في 13 مارس 2010 على 30 مهاجماً، إلا أنه لم يتم توجيه اتهامات جنائية لهم. وقامت الحكومة بدل اتهامهم بتنظيم جلسة صلح. وأفادت تقارير جديدة بالثقة بأن الهجوم أدى إلى إصابة 19 مسيحياً و4 مسلمين و8 رجال شرطة حاولوا التدخل في الحادث بجراح. وقام مركز أندلس لدراسات التسامح

ومناهضة العنف بإجراء تحقيق في الحادث وأصدر تقريراً جاء فيه أن الحادث أسفر عن تدمير ممتلكات يملكها أقباط فقط بينها 9 منازل و3 ورش أعمال ومستودع و11 سيارة. وأشار المركز والتقارير الصحفية إلى أنه تمت تسوية الحادث من خلال دفع مبالغ معينة نقداً إلى بعض الضحايا الذين أصيبت ممتلكاتهم بالضرر، ووافقت الكنيسة القبطية على هدم الجدار الذي كان يسد طريقاً يوصل إلى المسجد المجاور. وأشارت بعض التقارير إلى أن الجدار شيد على أرض اشتراها الأقباط أخيراً. كما ذكر أن إمام ذلك الجامع، الذي يتلقى مرتبه من وزارة الأوقاف مثله في ذلك مثل معظم الأئمة في البلد، شجع على ذلك الهجوم. وقيل إن الإمام حرّض مجموعة قدر عددها ببضع مئات على القيام بالهجوم. وجاء في تقرير مركز أندلس أن الهجوم استمر مدة ثلاث ساعات؛ وقد وصلت سيارات الإسعاف والإطفاء بعد أربع ساعات من بدء الهجوم، واستجابت قوات الأمن، رغم وجودها في مكان قريب، بعد ساعتين. وعزا تقرير المركز فضل إطفاء الحرائق والحيلولة دون وقوع مذبحة إلى قوات الأمن. وأفادت التقارير أن الضحايا زعموا بأن الفعلة قاموا بنهب المنازل قبل حرقها.

ولم تقم الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتحقيق في حادث الهجوم على منازل سبع عائلات بهائية في قرية الشورانية في محافظة سوهاج في مارس 2009، أو مقاضاة الفعلة. وقد هاجم قرويون مسلمون، تربطهم صلات قرابة بالقرويين البهائيين، منازل البهائيين بالطوب والحجارة حتى قام رجال الشرطة بتفريقهم. وفي 1 مارس، تصاعدت حدة الهجمات عندما عاد المهاجمون وأضرمو النيران في المنازل، مجبرين البهائيين بذلك على الفرار. ورغم عدم وجود قيود قانونية على تحول غير المسلمين إلى الإسلام، وردت تقارير بين الحين والآخر تفيد بأن الشرطة قامت بمضايقة المتحولين من الإسلام إلى المسيحية.

وحتى فترة قريبة، استمر الكثير من المسؤولين الحكوميين في إنكار وجود أي عنف أو توتر طائفي، مما ساعد في إيجاد ثقافة الإفلات من العقاب. ففي 24 نوفمبر 2009، أنكر محافظ المنيا لجريدة الوطني اليوم، الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقوع أي حوادث عنف طائفي في محافظته، في حين أن تقريراً تحقيقياً وضعته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي منظمة غير حكومية ذات سمعة، توصل إلى وقوع 21 حادثاً من هذا النوع في المنيا في الفترة الممتدة ما بين يناير 2008 ويناير 2010، وهي أعلى نسبة بين

جميع المحافظات في البلد. وجاء في تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن حوادث العنف الطائفي كانت خلال فترة العامين المذكورة بمعدل حادث كل 35 يوماً في 17 قرية مختلفة تقع في سبع من مراكز المحافظة التسعة .

وواصلت الحكومة مضايقة المواطنين بسبب المعتقدات الدينية غير التقليدية. وقامت قوات الأمن، ابتداء من ربيع عام 2009، باعتقال 200-300 شيعي. وفي 2 يوليو 2009، اعتقلت الشيخ الشيعي المرموق حسن شحاتة بتهمة تشكيل منظمة الغرض منها ترويج الأفكار الشيعية التي تحط من قدر الإسلام والمذاهب السنية. وبحلول خريف عام 2009، كان قد تم الإفراج عن معظم الذين اعتُقلوا وتم الإفراج عن شحاتة في مارس 2010. إلا أنه كان هناك 8 من الشيعة ما زالوا قابعين في السجن لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وقد جددت وزارة الداخلية أوامر اعتقالهم بصورة متكررة، رغم إصدار محكمة أمن الدولة العليا أوامر بالإفراج عنهم .

وفي سبتمبر 2009، منع ضباط الأمن في مطار القاهرة الدولي المتحول من الإسلام إلى المسيحية، ماهر الجوهري، من مغادرة البلد مع ابنته. وقد صادر ضباط الأمن جواز سفره. ولم يكن قد اتضح لدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير ما إذا كان لدى السلطات أي سبب قانوني لأخذ جواز السفر أو رفض إصدار جواز بديل .

وفي أكتوبر 2009، أدانت إحدى محاكم الجنايات إيناس رفعت محمد حسن، المتحولة عن الإسلام إلى المسيحية، بتهمة التزوير لحيازتها بطاقة رقم قومي مزورة تشير إلى أن ديانتها هي المسيحية. ولدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت حسن قابعة في السجن تمضي عقوبة بالسجن مدتها سنة واحدة .

وفي يوليو 2009، اعتقلت شرطة المنصورة سيدة قبطية أثناء تقديمها بطلب شهادتي ميلاد لطفليها، بتهمة حيازة وثائق مزورة. وجادلت الشرطة بأن تحول والدها إلى الإسلام قبل ذلك بسنوات أدى إلى تحولها بدون مشيئتها إلى الإسلام. وقد تم إطلاق سراحها بعد استجوابها ولم يتم توجيه أي تهمة إليها . وفي يونيو 2009، أفادت تقارير بأن رجال جهاز أمن الدولة والشرطة تسببوا في اشتباك طائفي في عزبة بشرى، قرب بني سويف، عندما منعوا مسيحيين من الصلاة في كنيسة غير مرخص بها .

وفي يونيو 2009، في بني سويف إلى الجنوب من القاهرة، تم اتهام امرأة مسيحية حسب المولد ولكنها اعتنقت الإسلام للاقتران برجل مسلم، ثم عادت

إلى هويتها المسيحية فيما بعد، بالتزوير لما زعم عن محاولتها الحصول على وثيقة هوية تحدد دين أحد الأولاد على أنه المسيحية. وقد أجرى نائب عام مقابلة مع المرأة ورفض توجيه تهم إليها وأمر بإطلاق سراحها.

وفي أكتوبر 2008، ألقى المسؤولون في جهاز الأمن في محافظة الشرقية القبض على القرآني صاحب المدونة الإلكترونية رضا عبد الرحمن. وقد داهمت الشرطة منزل عبد الرحمن وصادرت جهاز الكمبيوتر الشخصي الخاص به وكتباً وأقراصاً مدمجة وشرائط كاسيت، قبل أخذه إلى مكان مجهول. ورغم العديد من قرارات المحاكم التي أمرت بالإفراج عنه، ظل عبد الرحمن محتجزاً حتى 22 يناير 2009. وأفادت بعض التقارير بأن مسؤولي الأمن أساءوا معاملته جسدياً ونفسياً. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لم يكن قد صدر أي تحرك من قبل الحكومة لإجراء تحقيق في الأمر واتخاذ إجراءات قانونية محتملة ضد المسؤولين.

وفي عام 2008، قامت سلطات أمن المطار بإلقاء القبض على متحولة من الإسلام إلى المسيحية، مع زوجها وولديهما البالغين من العمر سنتين وأربع سنوات، أثناء محاولتهم ركوب طائرة متجهة إلى روسيا. وقد اتهمها المسؤولون بأنها تحمل وثيقة هوية مزورة. وقد أخبرت المتحولة المسؤولين الأمريكيين فيما بعد بأن مسؤولي أمن الدولة قاموا باغتصابها عدة مرات وأخضعوها لأشكال أخرى من الاعتداءات الجسدية والنفسية أثناء احتجازها في يناير 2009 من أجل الضغط عليها للعودة إلى الإسلام. وعلى الرغم من الإفراج عن زوجها وابنيهما بعد أربعة أيام من الاحتجاز، ظلت هي محتجزة حتى 22 يناير 2009، حين منحها القاضي حق الخروج بكفالة وأمر بالإفراج عنها. ويقال إن أحد القضاة قال لها قبل منحها حق الخروج بكفالة إنه لو كان القانون يسمح له بذلك لكان قام بقتلها. ويقال إنه لدى الإفراج عنها، تم إلقاؤها من سيارة متحركة ثم قامت بالاختباء عقب ذلك، وكانت ما زالت مختفية عن الأنظار لدى انتهاء الفترة التي غطاها التقرير. كما تم إلقاء القبض على اثنين من العاملين في البطيريركية القبطية الأرثوذكسية بالإسكندرية للاشتباه في أنهما زوداها بوثائق هوية مزورة.

وفي أكتوبر 2008، قال رجل متحول من الإسلام إلى المسيحية، إن ضباط أمن الدولة قاموا باحتجازه في مناسبات متعددة على امتداد عدة سنوات، بما في ذلك خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وذكر المتحول أن السلطات قد أخضعته لإساءة معاملة بدنية ونفسية شديدة، وقال إن الضباط أطلقوا عليه

صفة " المرتد"، وقالوا له إنه كان يعاني ما يعانيه نتيجة لتنصره، وضغطوا عليه للعودة إلى الإسلام. وذكر المتنصر أن ضباط أمن الدولة قاموا خلال الفترة التي غطاها التقرير بضرب زوجته على بطنها وهي حامل، متسببين في تعرضها لنزيف. وقد كشف أيضاً للمسؤولين عن ندوب في جسده زعم أن المحققين الحكوميين تسببوا فيها في السنوات السابقة، بما في ذلك ندوب طويلة على ظهره وجانبيه، والعديد من الندوب العميقة المستديرة على كتفه، التي قال إن المتسبب فيها هم ضباط أمن الدولة الذين كانوا يقومون بوضع السجائر المشتعلة على جسده لفترات زمنية طويلة .

وقامت الحكومة بمضايقة المسلمين الذين يحملون أفكاراً تختلف عن المعتقدات السائدة لدى الأغلبية، بمن فيهم المسلمون القرآنيون والشيعة والأحمدية .

ففي 18 نوفمبر 2009، اعتقل رجال أمن مطار القاهرة الدولي عضو جماعة القرآنيين عبد اللطيف سعيد. وما لبثت الحكومة أن أطلقت سراحه بدون توجيه أي تهمة إليه في 25 نوفمبر. وفي 14 أبريل 2010، أمرت محكمة القضاء الإداري في القاهرة الحكومة بإلغاء أي حظر كانت قد فرضته على سفر سعيد. وكان ضباط أمن مطار القاهرة الدولي قد منعوا سعيد من السفر إلى الولايات المتحدة في 24 أبريل 2009، لحضور أحد المؤتمرات. والقرآنيون هم جماعة صغيرة من المسلمين تعتبرها الحكومة غير قويمة الرأي لأنها تعتبر القرآن فقط دون سواه المصدر الموثوق فيه للإسلام وتستبعد الحديث وغيره من المصادر التقليدية للشريعة الإسلامية .

وابتداء من 15 مارس 2010، ألقى رجال الأمن القبض على 11 شخصاً من الجماعة الأحمدية. وقد تم إطلاق سراحهم جميعاً بحيث أطلق سراح آخر ستة منهم في 7 يونيو. وقد اتهم الأحمديون بالقيام بإظهار "ازدراء للدين" وهي جريمة حسب مجموعة القوانين الجنائية، وبتهم غير واضحة في قانون الطوارئ بتقويض لُحمة المجتمع، إلا أنه لم يتم تقديمهم للمحاكمة إطلاقاً .

ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في عام 2008 والذي أمر الحكومة بإصدار بطاقات تحديد الشخصية لـ 12 من المتحولين مجدداً إلى المسيحية الذين كانوا في الأصل مسيحيين ولكنهم تحولوا إلى الإسلام ثم عادوا إلى المسيحية؛ وكانت هناك مئات من الدعاوى التي تنتظر البت فيها والتي رفعها متحولون مماثلون آخرون يطلبون نفس الطلب. وقد ألغى الحكم، غير القابل للاستئناف، حكماً كانت قد أصدرته في

عام 2007 محكمة أدنى مرتبة مفاده أن وزارة الداخلية غير ملزمة بالإقرار بعودة المسيحيين حسب المولد إلى ديانتهم الأصلية بعد إشهارهم إسلامهم. (أنظر الإطار القانوني/السياسي).

كما لم تتخذ الحكومة أي إجراءات خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتزويد فتحي لبيب يوسف، وهو عائد آخر إلى المسيحية بعد التحول إلى الإسلام ببطاقة تحديد شخصية تشير إلى أنه مسيحي. وكانت محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية قد حكمت في ديسمبر 2008 بأن رفض إصدار البطاقة أمر غير قانوني.

وقد أفرجت السلطات في عام 2007 عن 5 رجال ينتسبون إلى حركة القرائين، كان قد تم إلقاء القبض عليهم قبل ذلك بأربعة أشهر. وذكر أحد المحتجزين لمحامي يمثل منظمة مستقلة لحقوق الإنسان أن أحد المحققين في جهاز أمن الدولة قام بضربه وتهديده بالاعتصاب. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لم يكن قد صدر عن الحكومة أي تحرك للتحقيق مع المسؤول وربما ملاحقته قضائياً.

ولم تكن الحكومة قد قامت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، باتخاذ أي إجراءات قضائية بحق أي من البدو الذين هاجموا دير أبو فانا عام 2008، أو بحق الذين قاموا بشكل متزامن باختطاف عدد من الرهبان، والاعتداء عليهم بدنياً، ويقال إنهم حاولوا إكراه عدة رهبان بالقوة على تغيير ديانتهم. وقد أسفر الهجوم المسلح أيضاً عن وفاة رجل مسلم، ووقوع إصابات متعددة بما في ذلك إصابة رهبان بجروح عديدة من جراء طلقات نارية، وتدمير الكنيسة الصغيرة وقطع أثرية وبعض صوامع الرهبان. وأفادت بعض التقارير بأن قوات الأمن أنقذت ثلاثة رهبان تم اختطافهم من الدير. وأفادت التقارير بأن قوات الشرطة كانت بطيئة في مواجهة الهجوم، إلا أنه ذكر أنها أصبحت متواجدة بعد الهجوم على الطريق المؤدي إلى الدير. وقد حقق المجلس القومي لحقوق الإنسان في الهجوم، الذي عزته بعض مجموعات حقوق الإنسان المستقلة إلى نزاع على أرض. وأطلقت الحكومة في 20 أغسطس 2009 سراح قبطين كان قد تم القبض عليهما على خلفية مقتل قروي مسلم دون توجيه تهم إليهما. كما تم أيضاً في 20 أغسطس إطلاق سراح مسلمين تم اعتقالهما على خلفية الهجوم. وادعت بعض التقارير أنه تم احتجاز الأخوين القبطيين للضغط على السلطات القبطية حتى لا تلج بالمطالبة بملاحقة الجناة قضائياً. وقد ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان أن هذا الحادث يشكل مثلاً على نمط متزايد

الانتشار من قيام السلطات الحكومية باحتجاز أقباط بعد الهجمات الطائفية، إما بدون توجيه اتهام إليهم أو بتهديدهم بتوجيه تهم كاذبة إليهم وفتح محضر بالشرطة؛ ويُستخدم الاحتجاز كأداة لابتزاز السلطات القبطية كي تكف عن المطالبة بإجراءات جزائية رسمية لملاحقة الجناة قضائياً، ولثني الضحايا و/أو أسرهم عن اللجوء إلى النظام القضائي للحصول على تعويض عن الأضرار التي تلحق بهم.

وقد أفاد قادة شهود يهوه بقيام الحكومة خلال الفترة التي غطاها التقرير بمضايقة أعضاء الطائفة واستجوابهم وبذل الجهد لإقناع بعضهم بأن يصبحوا مخبرين. ووردت تقارير مفادها أن ضباط أمن الدولة قاموا بتهديد عدد من أعضاء طائفة شهود يهوه بأن المضايقة ستعود إلى المستويات المرتفعة السابقة إذا رفضوا التعاون من خلال تقديم معلومات تشمل هوية شهود يهوه وأنشطتهم، بما في ذلك أولئك الذين يقومون بالتعميد. وذكر أيضاً أن السلطات صادرت مواد مطبوعة ونسخا شخصية من الكتاب المقدس من شهود يهوه الأجانب الزائرين. ووردت تقارير بأن سلطات أمن الدولة قامت بمراقبة منازل وهواتف وأماكن اجتماع أعضاء طائفة شهود يهوه. إلا أنه كان هناك بعض التحسن، وفقاً لكبار أعضاء القيادة الدولية لشهود يهوه، شمل السماح لمجموعات يصل عددها إلى 30 شخصاً بالاجتماع، وتوقف مضايقة شهود يهوه في الإسكندرية منذ عام 2008. وما فتئ أعضاء طائفة شهود يهوه يبلغون عن درجات متفاوتة من عمليات المضايقة والمراقبة من قبل الأجهزة الحكومية منذ عام 1960، ولكن كبار القادة الدوليين لشهود يهوه يعتقدون أن تعاطيهم مع الحكومة خلال الأعوام الثلاثة الماضية فيما يتعلق بطلبهم الحصول على اعتراف رسمي بالطائفة قد أسفر عن تقلص في المضايقة والمراقبة العدائية.

وقامت الشرطة في 13 أبريل 2009 بإلقاء القبض على المتحولة إلى المسيحية راحيل حنين موسى، بسبب ما زعم عن حيازتها لوثيقة هوية مزورة. وقد تم احتجازها لمدة أربعة أيام، ثم أفرج عنها في عهدة والديها.

وقامت الشرطة في 1 فبراير 2009 بإلقاء القبض على مواطنين في معرض القاهرة الدولي للكتاب لقيامهما بتوزيع نسخ من الكتاب المقدس. وتم الإفراج عن الرجلين بعد عدة أيام.

وفي عام 2008، اعتقلت الشرطة سيدة ورجلين في الفيوم للاشتباه بقيامهم بتوزيع أشرطة ومطبوعات مسيحية. وتم الإفراج عن الثلاثة بعد يوم واحد دون توجيه تهم إليهم.

وفي عام 2008، قام ضابط شرطة كان مكلفاً بحراسة كنيسة الملاك ميخائيل في قرية دشاشة في مركز سمسطا بمحافظة بني سويف بالاعتداء على ثلاث سيدات كن يساعدن في أعمال التجديد التي وافقت عليها الحكومة.

وفي عام 2008، ألقت الشرطة القبض على 6 من الأقباط الذين كانوا يساعدون هم أيضاً في أعمال التجديد. وتم استجواب الأقباط ثم تم الإفراج عنهم. كما تم احتجاز ضابط الشرطة أيضاً لفترة قصيرة بتهمة الاعتداء، ولكن السلطات أفرجت عنه دون وجود أي تهم لم يبت فيها موجهة إليه.

وفي عام 2008، أمر النائب العام بالإفراج عن 25 عضواً من طائفة الأحباش الإسلامية دون توجيه تهم إليهم، بينهم ثلاثة لبنانيين وكازاخستاني، كان قد تم اعتقالهم في عام 2007 بتهمة العضوية في منظمة غير مشروعة وازدراء الأديان. ووردت تقارير مفادها أنه تم ترحيل الأجانب.

وفي عام 2007، قامت الشرطة باعتقال سهام إبراهيم محمد حسان الشرقاوي، وهي مسلمة تحولت إلى المسيحية، في ضواحي قنا على بعد 300 ميل جنوب القاهرة. وكانت الشرقاوي قد ظلت مختبئة منذ عام 2003. وقد تم استجوابها لمدة 4 أيام، ثم أفرج عنها.

وفي عام 2007، أنقذ رجال الشرطة شيماء محمد السيد، وهي فتاة متحولة من الإسلام إلى المسيحية، من يد مهاجمين انهالوا عليها بالضرب في مكان عام، إلا أن رجال الشرطة ألقوا القبض عليها بعد أن أخبرهم والدها، الذي كان ضمن المهاجمين، أنها قد تحولت إلى المسيحية وأنه كان قد تقدم في وقت سابق ببلاغ عن أنها مفقودة. وقد تبين أن في حوزتها بطاقة هوية مزورة جاء فيها أنها مسيحية، فاعتقلت بتهمة تزوير وثيقة حكومية. وأمر مكتب النائب العام، نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة، بالإفراج عنها في 22 يوليو 2007 وقام بمصادرة بطاقتي هويتها الأصلية والمزورة. وأفادت تقارير موثوق فيها، بأن والدها قام، بعد الإفراج عنها، بضربها أمام قسم الشرطة.

وقد ظل ما يقدر بعدة آلاف من الأشخاص قابعين في السجون خلال الفترة التي غطاها التقرير بدعوى دعمهم لجماعات إسلامية تسعى إلى الإطاحة بالحكومة أو عضويتهم في تلك الجماعات. وذكرت الحكومة أنه تم احتجازهم لكونهم أعضاء في جماعات عنيفة متطرفة أو لقيامهم بأنشطة لمصلحة تلك

الجماعات، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. وتقوم أجهزة الأمن الداخلي بمراقبة المجموعات والأفراد الذين يشتبه في مشاركتهم في نشاط متطرف أو في التخطيط له. وتقوم أجهزة الأمن الداخلي باحتجاز هؤلاء الأشخاص بشكل منتظم، ويسمح لها قانون الطوارئ الساري بتجديد فترات "الاعتقال الإداري" لأجل غير مسمى.

احتجزت الشرطة في 8 أغسطس 2007 عادل فوزي فلتس حنا، وهو طبيب متقاعد ورئيس فرع منظمة مسيحيي الشرق الأوسط في مصر، وبيتر عزت حنا، وهو يعمل مصوراً للمنظمة ولموقع "أقباط متحدون" على شبكة الانترنت. وقامت الحكومة بالتحقيق في أنشطة الرجلين، بتهم تتضمن ازدراء الإسلام وتعكير النظام العام. وكان نادر فوزي قد رفع دعوى في 7 يوليو 2007، بحكم منصبه كرئيس لمنظمة مسيحيي الشرق الأوسط، المدعى عليهم فيها هم الرئيس حسنى مبارك وخمسة من كبار الوزراء، يتهم فيها الحكومة بالإخفاق في التحقيق بشكل سليم في حادث الكشح الذي وقع في الفترة ما بين 1 إلى 3 يناير 2000، والذي قُتل فيه 21 قبطياً، وجُرح آخرون، كما تم تدمير ممتلكات للأقباط. ولم يتم تقديم الجناة للعدالة أو دفع تعويضات للضحايا أو أسرهم. وقامت الشرطة أيضاً في أغسطس 2007 بمداومة منزلي عادل فوزي وبيتر عزت في القاهرة وزعم إنها صادرت عدة نسخ من مطبوعة لمنظمة مسيحيي الشرق الأوسط باسم "المضطهدين: قصة الأمة القبطية". وأفرجت السلطات في 4 نوفمبر عن عادل فوزي وبيتر عزت بعد احتجازهما لمدة ثلاثة أشهر. وألقت السلطات في 5 نوفمبر 2007 القبض على ثلاثة آخرين من المنتمين إلى منظمة مسيحيي الشرق الأوسط، للتحقيق معهم بتهم مختلفة، بما في ذلك ازدراء الإسلام. وأفرجت السلطات في 26 ديسمبر 2007 عن الرجال الثلاثة دون توجيه تهم إليهم.

وتم في يناير 2009 الحكم على ستة أشقاء مسيحيين بالحبس ثلاث سنوات بتهمتي "مقاومة الاعتقال" و"الاعتداء على السلطات". وأكد الناشطون المسيحيون أن ملاحقة الأخوة قضائياً كانت بسبب عدم قيامهم بإغلاق المقهى الذي يمتلكونه خلال شهر رمضان. ولم تتمكن جماعات حقوق الإنسان المستقلة من ربط الحادث بدوافع طائفية، مشيرة إلى أن مقاهي أخرى يملكها مسيحيون ظلت مفتوحة خلال شهر رمضان دون أي مضايقات. وكانت قوات الشرطة قد قامت بمداومة مقهى الأخوة في بورسعيد في 8 سبتمبر 2008، ملحقه أضراراً بالمقهى وإصابات ببعضهم.

وحكمت محكمة إسنا في صعيد مصر في ديسمبر 2008 على صاحب متجر قبطي بالحبس لمدة شهر واحد لانتحاله شخصية ضابط شرطة ومحاولته نزع نقاب سيدة ارتاب في قيامها بالسرقه من متجره. وبعد محاولته منع السيدة من الهرب، قام مهاجمون مسلمون بالاعتداء على ممتلكات قبطية فأمرت الحكومة بدفع ما مجموعه 230,000 دولار (1.26 مليون جنيه مصري) كتعويض لأصحاب المؤسسات التجارية المسيحيين الذين تكبدوا خسائر.

وحكمت محكمة جنايات الجيزة في أكتوبر 2008 على الكاهن القبطي متاؤس وهبة بالحبس لمدة خمس سنوات مع "الأشغال الشاقة" لقيامه برئاسة قداس حفل زفاف بين قبطي ومسلمة متحولة إلى المسيحية. وقد وجدت المحكمة أن الأب وهبة يتحمل مسؤولية جنائية لقبوله وثيقة هوية يُزعم أنها مزورة قدمتها المتنصرة. وقد استأنف وهبة الحكم، إلا أنه كان ما زال قابلاً في السجن لدى حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير.

وأفترجت السلطات في نوفمبر 2008 عن بهية ناجي إبراهيم عندما منع النائب العام تنفيذ الحكم الصادر ضدها بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إدانتها في سبتمبر 2008 بتهم متعلقة "باستخدام وثيقة هوية مزورة بعلم". ويرجع سبب التهمة إلى قيام والدها بالتحول إلى الإسلام لفترة قصيرة في عام 1962. وكانت قد كتبت في قسيمة زواجها في عام 1978 أنها مسيحية، بدون أن تعرف أن تحول والدها لفترة قصيرة إلى الإسلام في عام 1962 قد جعل ديانتها الرسمية هي الإسلام، وفقاً للتفسير المطبق في البلاد للشريعة الإسلامية. وقد حُكم على شقيقتها شادية ناجي إبراهيم، في نوفمبر 2007، بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة ادعائها كذباً بأنها مسيحية، وهي تهمة نبعت من تحول والدها لفترة قصيرة إلى الإسلام في عام 1962. وقد أمر النائب العام بالإفراج عنها في يناير 2008. وكانت الشقيقتان ما زالتا طليقتين عند حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير. وحكمت محكمة جنايات شبرا في عام 2008 على ثلاثة أشخاص بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهم لمساعدتهم سيدة مسلمة في الحصول على بطاقة رقم قومي مزورة تشير إلى أن ديانتها هي المسيحية لتسهيل زواجها من مسيحي. وقد استأنف المدعى عليهم الحكم، ولكنهم كانوا ما زالوا يقضون فترة العقوبة في السجن عند انتهاء الفترة التي غطاها التقرير.

وأيدت محكمة استئناف الإسكندرية في مارس 2007 إدانة الطالب عبد الكريم نبيل سليمان، صاحب المدونة الإلكترونية البالغ من العمر 22 عاماً، والذي كانت محكمة جنايات الإسكندرية قد أدانته في فبراير 2007 لقيامه "بتحقيق

الدين الإسلامي وازدراؤه" وإهانة الرئيس من خلال ما يكتبه في مدونته، وحُكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات (ثلاث سنوات كعقاب على تحقير الإسلام وسنة واحدة لإهانة الرئيس). وكانت قوات الأمن قد قامت في عام 2006 بإلقاء القبض على عبد الكريم الذي احتوت مدخلات مدونته على نقد شديد للهجة للتطبيق العملي للإسلام والأفكار التقليدية السننية في الأزهر. وكان قد سبق أن تم احتجاز عبد الكريم لمدة 18 يوماً في عام 2005 بسبب كتاباته. وكانت جامعة الأزهر قد قامت بفصله وأبلغت عنه السلطات بسبب قيامه بانتقاد السلطة الإسلامية. وفي 22 ديسمبر 2010، رفضت إحدى محاكم الاستئناف استئناف سليمان الأخير. وكان لا يزال في السجن عند انتهاء الفترة التي غطاها التقرير.

وقامت قوات الأمن الحكومية في أبريل 2009، بهدم مبنى كانت البطيركية القبطية الأرثوذكسية بمرسى مطروح قد اشترته حديثاً ليكون مركزاً للخدمات الاجتماعية لأبناء الأبرشية. وأفادت التقارير الصحفية أن قوات الأمن ادعت أن سوراً من الطوب مقاماً على سطح المبنى ذي الطابق الواحد تجاوز الارتفاع الذي تسمح به الحكومة المحلية. ولم تكن قد وردت أي تقارير بحلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير عن عزم الحكومة التحقيق في تصرف قوات الأمن التي نفذت عملية الهدم.

أمرت الحكومة في أعقاب انتشار فيروس الأنفلونزا إيه/إتش إن 1 (A/H1N1)، والذي كان يعرف في البداية باسم "أنفلونزا الخنازير"، بالبدء في 1 مايو 2009 بذبح الخنازير الموجودة في البلد والتي يقدر عددها بـ 400,000 خنزير. ووفقاً لصحيفة/المصري اليوم وغيرها من الصحف، اعترفت وزارة الصحة، بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن ذبح الحيوانات لن يكون له أي تأثير على انتشار فيروس إيه/إتش إن 1، أن البلد استغل تفشي الفيروس عالمياً لوضع حد لما وصفته الوزارة بالتربية غير المنظمة وغير الصحية للخنزير في المناطق الحضرية المزدحمة. وأكد المتحدث باسم وزارة الصحة، عبد الرحمن شاهين، أن الغرض من قرار ذبح كل الخنازير كان حماية الصحة العامة أكثر مما كان اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الفيروس. إلا أن بعض المراقبين رأوا أن هناك دافعاً طائفيّاً وراء الإجراء. وكان لقيام الحكومة بقتل الخنازير تأثير اقتصادي شديد على الأسر المسيحية القبطية التي تعتمد على تربية الخنازير وعلى جمع القمامة وفرزها كمصدر أساسي لدخلها. وقام المجلس المحلي في مغاغة

بمحافظة المنيا، في مارس 2009، بهدم جزء من مقبرة قبطية مساحتها 10 فدادين، مما أدى إلى تدمير قبور. وقامت السلطات في عام 2008 بهدم مبنى للخدمات الاجتماعية القبطية تملكه الكنيسة القبطية بالإسكندرية. وقد هدمت السلطات المحلية المبنى بدعوى أن بناؤه تم بدون ترخيص.

الإرغام على تغيير الدين

ردت إحدى محاكم القضاء الإداري في الإسكندرية في 30 مارس 2010، دعوى رفعت بالنيابة عن ولدين مسيحيين قبطيين حسب المولد يسعيان إلى الحصول على اعتراف باعتبارهما أنفسهما مسيحيين، رغم تحول والدهما إلى الإسلام في عام 2005. وقد اعتُبر المدعيان، أندرو وماريو مدحت رمسيس، نتيجة لاعتناق والدهما الإسلام، مؤهلين للحصول فقط على بطاقتي رقم قومي تصنفهما على أنهما مسلمان لدى بلوغهما السادسة عشرة من العمر في يونيو 2010. وقد ساند رد المحكمة للدعوى السياسة التمييزية التي تغير دين الأولاد المسيحيين قسراً في الوثائق الثبوتية الرسمية عندما يتحول آبائهم إلى الإسلام. وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إنه ليست هناك أي صفة قانونية للوثائق التي أصدرتها الكنيسة القبطية وصدقت فيها رسمياً على أن الشابين مسيحيان .

وكانت محكمة النقض قد حكمت في يونيو 2009 بمنح كاميليا لطفي، وهي قبطية مسيحية، حضانة ابنيها مسقطه بذلك حكماً كانت قد أصدرته محكمة استئناف الإسكندرية في عام 2008 بمنح حضانة الولدين التوأم لوالدهما استناداً إلى تحوله إلى الإسلام. وكان الولدان ما زالا في كفالة والدتهما لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير .

وفي 27 يوليو 2009، منحت محكمة الأسرة بالقاهرة الحضانة القانونية للطفل أسر أسامة صبري، الذي ينتمي والداه إلى الطائفة البهائية، لعمة المسلمة. ولم يكن للحكم، الذي ورد ضمن دعوى رفعها جد الطفل، أي تأثير فعلي نظراً لكون الطفل ووالديه يعيشون في الخارج .

وفي يونيو 2009، أشارت منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى تقرير أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في عام 2007 وجاء فيه أنه كانت هناك في نفس ذلك العام 89 حالة تم فيها تغيير انتماء مواطنين مصريين الديني في الوثائق الرسمية رغم إرادتهم، بعد تحول آبائهم إلى الإسلام. كما جاء في تقرير عام 2007 أيضاً أن وزارة الداخلية رفضت تغيير انتمائهم الديني إلى المسيحية لدى بلوغهم الخامسة عشرة من العمر، منتهكة بذلك أحكام القانون .

وكما حدث في الأعوام السابقة، كانت هناك ادعاءات من وقت لآخر بقيام رجال مسلمين بإجبار سيدات وفتيات مسيحيات على التحول إلى الإسلام. وكانت التقارير عن مثل هذه الحالات موضع خلاف، وكثيراً ما انطوت على مزاعم مثيرة للمشاعر وعلى نفي قاطع لحدوث اختطاف واغتصاب. وقد نشرت منظمة مسيحية دولية تدافع عن حقوق المسيحيين في شهر نوفمبر 2009 تقريراً يتناول حالات تحول ديني قسري مزعوم؛ إلا أن جماعات حقوق الإنسان المحلية التي تحظى بالاحترام لم تتمكن من التثبت من صحة هذه الحالات ووجدت أن التحقق مما إذا كان قد حدث أي إكراه على التحول أمر في غاية الصعوبة، نظراً لكون معظم الحالات تتعلق بقبطيات تحولن إلى الإسلام لدى زواجهن من رجال مسلمين. ولا تنشر أي تقارير صحفية عن مثل هذه الحالات في وسائل الإعلام المحلية إطلاقاً تقريباً.

النحسينات والظهورات الإبحائية، فيما يتعلق باحترام الحرية الدينية

عين وزير التعليم العالي في يونيو 2010 قبطياً هو أستاذ القانون رابع رتيب بسطا نائباً لرئيس جامعة بني سويف لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. وكما ذكر سابقاً، لا يرقى تمثيل الأقباط في المناصب القيادية في نظام التعليم العالي الحكومي إطلاقاً إلى مستوى نسبتهم من مجمل عدد السكان. وأدانت محكمة جنائية في 22 فبراير 2010، خمسة رجال مسلمين بجريمة قتل مسيحيين في بلدة حجازة في محافظة قنا في أبريل 2009، وحكمت عليهم بالسجن مدى الحياة.

وسارعت الحكومة في أعقاب الهجوم على المسيحيين في نجع حمادي في كانون الثاني/يناير 2010، إلى إلقاء القبض على أربعة مسلمين ضالعين في الهجوم ومقاضاتهم. وقد وجهت إليهم تهمة القتل العمد. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت المحكمة قد بتت في الطلبات الموجهة إليها واستمعت إلى شهادات العديد من الشهود وراجعت بيانات معلومات مكان وقوع الجريمة، وكان من المقرر أن تستأنف جلساتها في سبتمبر 2010.

وقد أدلى المسؤولون الحكوميون في أعقاب هجوم نجع حمادي بتصريحات نبهوا فيها بقوة إلى الأخطار التي تشكلها الطائفية والتمييز. فعلى سبيل المثال، قال الرئيس حسني مبارك في 21 يناير 2010، أن الدولة المدنية الحديثة " لا مكان فيها لأولئك الذين يحرضون على الطائفية أو الذين يفرقون بين مواطني الدولة المسلمين والأقباط." وفي 24 يناير، قال الرئيس مبارك في كلمة بمناسبة عيد الشرطة إن "الإرهاب والتطرف والتحريض الطائفي يمثلون

التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري." وفي 28 فبراير، قال الرئيس مبارك إن هناك حاجة ملحة لبذل رجال الدين والمؤسسات التربوية والثقافية ودور النشر ووسائل الإعلام جهوداً "لمواجهة مخاطر الانقسام والتطرف والتحريض الطائفي." وفي أواخر يناير، 2010، بعث وزير الأوقاف بمجموعة إلى كل المحافظات في صعيد مصر للانخراط في حملة توعية دينية ولتناول موقف الإسلام من العنف والنزاع الطائفيين والتحدث عما يمثلونه من خطر على استقرار المجتمع .

وفي 26 يناير 2010، رفضت محكمة القضاء الإداري في القاهرة طعناً قانونياً قدمه مواطنون بصفتهم الشخصية يطعن في سلطة الحكومة في إصدار وثائق إثبات الهوية للبهائيين. وكانت الحكومة قد أصدرت شهادات ميلاد وبطاقات رقم قومي لبعض البهائيين غير المتزوجين في الفترة التي يغطيها التقرير .

وفي 25 أبريل 2010، أعلن وزير التربية والتعليم والأوقاف عن إصلاحات في منهاج تعليم التربية الإسلامية يبدأ اعتمادها في السنة الدراسية 2010-2011. وقد تشارك الأزهر ووزارة التربية والتعليم في إعداد المنهاج الجديد الذي قيل إنه يتضمن تركيزاً على "التعاليم الأخلاقية" .

وفي 23 فبراير 2010، عُقد الحوار السنوي بين لجنة الفاتيكان المشتركة للحوار ولجنة الأزهر الدائمة للحوار بين الأديان التوحيدية في القاهرة. وقد ركز الحوار على فهم العنف الطائفي وأسبابه والحلول لمعالجته. ولم يصدر أي قرار أو تقرير حول ما تم التوصل إليه من نتائج .

وفي 7 مارس 2010، استكملت الحكومة عملية ترميم كنيس موسى بن ميمون في القاهرة التي بلغت كلفتها 11,428,000 جنيه مصري (2 مليون دولار) . وفي 2 مايو 2010، بدأت صحيفة الأهرام التي تملكها الدولة نشر نص عظات البابا [شنودة] القبطي الأرثوذكسي الأسبوعية في صفحاتها المخصصة للشؤون الدينية .

القسم الثالث: وضع احترام المجمع للحرية الدينية

استمرت الهجمات الطائفية العنيفة ضد الأقباط خلال الفترة التي يغطيها التقرير، رغم أن المسلمين والمسيحيين يتشاركون في ثقافة واحدة ويعيشون كجيران في جميع أنحاء البلد. وكان حادث إطلاق النار في نجع حمادي أسوأ حوادث العنف الطائفي خلال عقد من حيث عدد الضحايا، رغم أن البعض قدر بأن مجمل عدد أعمال العنف تقلص خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ولم تقع أي وفيات نتيجة لأعمال عنف طائفي خلال الخمسة أشهر ونصف الأخيرة

من الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أن التقارير أفادت بأن مدير منظمة "مصريون ضد التمييز الديني" قال في يناير 2010 "أعتقد أن العنف الطائفي، أو بالأحرى الهجمات العنيفة على غير المسلمين في مصر، تصاعدت في السنة الماضية." وقد ظل عدد الذين قتلوا في حوادث العنف بين أتباع الديانات المختلفة على ما كان عليه في السابق أو أنه ارتفع قليلاً.

وكان ثلاثة رجال مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية قد أطلقوا النار في 6 يناير 2010 في بلدة نجع حمادي في محافظة قنا، على مصلين أقباط أثناء خروجهم من الكنيسة بعد حضور قداس عيد الميلاد. وأدى ذلك إلى مقتل سبعة أشخاص (ستة مسيحيين وشرطي مسلم واحد كان خارج ساعات الخدمة) وإصابة 11 آخرين بجراح (9 أقباط ومسلمين). وقد أُلقي القبض بسرعة على أربعة مشتبه بهم كانوا ما زالوا محتجزين لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير ويحاكمون في محكمة أمن الدولة طوارئ بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. ولدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، كان من المقرر أن تستأنف المحكمة النظر في القضية في سبتمبر 2010. ولم تكن الحكومة قد حددت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، ما إذا كان هناك آخرون ضالعون في عملية القتل. وفي أعقاب عملية القتل، هاجم كل من المسيحيين والمسلمين الطرف الآخر وأملأ الطرف الآخر في نجع حمادي والقرى المحيطة بها، وإن كانت الممتلكات المسيحية هي التي أصيبت بأضخم الأضرار. وكان العنف شديداً بشكل خاص في 9 يناير في قرية البهجرة، حيث أسفر عن مقتل سيدة مسيحية. وتم إلقاء القبض على 28 مسيحياً و14 مسلماً على خلفية العنف. وقد أُطلق سراح جميع المشاركين في أحداث البهجرة في أبريل 2010.

وفي نوفمبر 2009، أدى اتهام شاب قبطي في العشرين من العمر في فرشوط بقنا باغتصاب صبية مسلمة في الثانية عشرة من العمر إلى اندلاع أعمال عنف قام بها المسلمون ضد السكان المسيحيين، مستهدفين بشكل خاص المنازل والمحلات التجارية التي يملكها المسيحيون. كما هاجم المشاركون بأعمال الشغب مركزاً للشرطة كانوا يعتقدون أن الشرطة احتجزت فيه المعتصب المزعوم. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان ما وصفته برد الشرطة غير الكافي أو الملائم على أعمال الشغب. ورغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالممتلكات، لم يتم توجيه أي تهم جنائية ضد المشاركين في أعمال الشغب. وكانت محاكمة المتهم بالاعتصاب ما زالت مستمرة لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وقد وقع حادث آخر أثار أعمال شغب في 19 أكتوبر 2009، عندما قتل أشخاص في بلدة ديروط في صعيد مصر فاروق عطا الله، وهو مسيحي يبلغ من العمر 61 سنة، رمياً بالرصاص لاعتقادهم على ما زُعم بأن ابنه كان على علاقة جنسية غير مشروعة مع فتاة مسلمة تربطهم صلة قرابة بها وصورها في أفلام فيديو إباحية. وقد ألقت الشرطة القبض على أربعة مسلمين ووجهت إليهم تهمة القتل. وأدى الاعتقال إلى أعمال شغب استمرت أياماً ضد المسيحيين في ديروط وألحقت أضراراً كبيرة بممتلكات المسيحيين. وفي 22 فبراير 2010، برأت محكمة في مدينة أسيوط المسلمين الأربعة. ولم تستأنف الحكومة القرار.

وفي 13 مارس 2010، قامت مجموعة قدر عددها بثلاثمائة مسلم في مدينة مرسى مطروح، قيل إن إمام المسجد المحلي الذي يتلقى مرتبه كمعظم الأئمة في البلد من وزارة الأوقاف حرضها، بمهاجمة أقباطاً وممتلكات قبطية ومجمع تملكه الكنيسة القبطية عقب قيام أشخاص قيل إنهم على صلة بالكنيسة بتشديد جدار سد الطريق المؤدي إلى المسجد المحلي. وأفادت تقارير غير مثبتة بأن الإمام حث على "الجهاد" ضد أعداء الإسلام ودعا إلى طرد "الكفار" وذكر أن الهجوم أدى إلى إصابة 19 مسيحياً و4 مسلمين و8 من رجال الشرطة الذين حاولوا التدخل، وتدمير تسعة منازل وثلاثة متاجر ومستودع و11 سيارة. ووثق مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف لكون الإصابات تضمنت جراحاً في الرأس وكسوراً في العظام ونزيفاً داخلياً، مما أدى إلى إصابة قبطيين بإصابات خطيرة، ولكون المهاجمين استخدموا زجاجات حارقة (قنابل كوكتيل مولوتوف يدوية الصنع) ومواسير وهرات وحجارة وسكاكين. (أنظر القسم الخاص بالانتهاكات).

وأفاد تقرير أصدرته منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أبريل 2010 بوقوع حوادث عنف لا يستهان بها بين المسيحيين والمسلمين بين يناير 2008 ويناير 2010، ووصف الوضع بالخطير، وأشار إلى وجود توسع جغرافي لأعمال العنف.

وفي أبريل 2010، اتهمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المؤلف يوسف زيدان بـ "التجديف" لما ورد في روايته "عزازيل" الصادرة باللغة العربية والتي نال عليها جائزة "بوكر" من كتابات زعم أنها تنتقد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وقد أعلنت النيابة العامة أنها ستقوم بالتحقيق في الادعاءات.

وظل محمد حجازي، المتحول من الإسلام إلى المسيحية، مختفياً عن الأنظار طوال الفترة التي غطاها التقرير خوفاً على سلامته الشخصية، على ما ذكر،

عقب التهديدات العلنية بالقتل التي تلقاها من عائلته ومن عناصر في المجتمع لدى رفعه دعوى على الحكومة في عام 2007 طالبها فيها بالاعتراف بتحويله من خلال إصدار بطاقة رقم قومي له تسجل فيها ديانتَه على أنها المسيحية. كما قال ماهر الجوهري، وهو متحول آخر إلى المسيحية رفع دعوى طالب فيها بنفس الحق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إنه يعيش هو أيضاً مختفياً عن الأنظار وقال إنه تلقى هو وابنته أيضاً تهديدات بالقتل .

التسريح: سياسة الحكومة الأمريكية

إن الحرية الدينية جزء مهم من الحوار الثنائي. وقد أثير موضوع الحق في الحرية الدينية مع كبار المسؤولين الحكوميين من قبل جميع مستويات الحكومة الأمريكية، بما في ذلك أعضاء الكونجرس، ووزيرة الخارجية، ومساعد الوزير لشؤون الشرق الأدنى، ومساعد الوزير لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، والسفير الأمريكي، وغيرهم من المسؤولين في وزارة الخارجية والسفارة. وتجري السفارة اتصالات رسمية مع مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية. كما تناقش السفارة بشكل منتظم الأمور المتعلقة بالحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين آخرين، بمن فيهم المحافظون وأعضاء البرلمان. وقد أدلى السفير بتصريحات علنية تدعم الحرية الدينية، والتفاهم بين الأديان، والجهود الرامية إلى تحقيق التوافق والمساواة بين المواطنين من جميع الطوائف الدينية. وعلى وجه التخصيص، أعربت السفارة كما أعرب عدد من المسؤولين الآخرين في وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة عن القلق إزاء استمرار التمييز الذي يتعرض له المسيحيون في مجال تشييد المباني والممتلكات الكنسية وصيانتها بالرغم من المرسوم رقم 291 لعام 2005؛ والتمييز الرسمي ضد البهائيين؛ واعتقال ومضايقة المواطنين المسلمين الذين تحيد أفكارهم الدينية عن أفكار الأغلبية؛ ومعاملة الحكومة للمواطنين المسلمين الذي يرغبون في التحول إلى دين آخر. وقام الوفد الأميركي خلال المراجعة الدورية التي أجراها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان في فبراير 2010، بعدة مداخلات حول موضوع الحرية الدينية .

ويجري المسؤولون في السفارة الأمريكية حواراً نشطاً مع قادة الطوائف الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية والبهائية، ومع جماعات حقوق الإنسان، والناشطين الآخرين. ويقوم المسؤولون في السفارة الأمريكية بالتحقيق في الشكاوى التي يتلقونها بخصوص التمييز الديني الرسمي. كما

يقومون أيضاً بمناقشة الأمور المتعلقة بالحرية الدينية مع مجموعة واسعة من الأشخاص المختلفين تضم أكاديميين ورجال أعمال ومواطنين من خارج منطقة العاصمة. ويقوم المسؤولون الأمريكيون بالتصدي بشكل فعال للمقالات المعادية للسامية التي تظهر في وسائل الإعلام، وذلك من خلال المناقشات مع رؤساء التحرير والصحفيين.

وتدعم البرامج والأنشطة الأمريكية مبادرات في عدة مجالات متصلة بالحرية الدينية بصورة مباشرة، بما في ذلك تمويل برامج الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية التي تعمل مع المجموعات الأهلية المحلية القبطية والمسلمة، كما تدعم المنظمات غير الحكومية التي تتابع وسائل الإعلام لرصد حالات وقوع تحيز طائفي.

وتعكف الحكومة الأمريكية على العمل في سبيل تقوية المجتمع المدني، من خلال دعم القنوات العلمانية وتوسيع الثقافة المدنية التي تشجع على التسامح الديني، ومن خلال دعم المشاريع التي تشجع التسامح والاحترام المتبادل بين الطوائف والمجموعات الدينية المختلفة.

وتدعم السفارة تطوير المواد التعليمية التي تشجع التسامح والتعددية وفهم الآخر في المناهج التعليمية باللغتين العربية والإنجليزية.

وقد يسرت السفارة جهود مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية لتقديم المنح التي شجع بعضها الحرية الدينية والحوار بين الأديان. فعلى سبيل المثال، قامت مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية بتمويل حوار مسيحي-إسلامي حمل عنوان "تقبلني كي أقبلك" في أسيوط، وهي منطقة معروفة بالتوترات الطائفية.

كما عمل المسؤولون في السفارة أيضاً مع المجلس الأعلى للآثار من أجل التشجيع على الحفاظ على الآثار الثقافية، بما في ذلك المواقع التاريخية الإسلامية والمسيحية واليهودية.



<https://youtu.be/GGIPQu7yosq>



https://youtu.be/6gj0_J-ZFM



<https://youtu.be/PN5vqkgKSDg>

19. الدولة والكنيسة في مصر: أسباب الثوق وعوامل الانفراج³⁶

كمال زاخر موسى



حتى نرصد ونحلل اللحظة المعيشة في علاقة الدولة والكنيسة بمصر، لابد من أن نتتبع - في إيجاز شديد- جذورها التاريخية، فهي قد وُلدت من رحم تراكمات متتالية أسهمت بقدر وافر في تحديد ملامحها ومحاورها، فمسيحيو مصر (الأقباط) (1) هم الامتداد الطبيعي للمصريين الذين اعتنقوا المسيحية وبقوا عليها حتى اللحظة، ومن المتيقن أيضًا أن مسلمي مصر هم أيضًا امتداد طبيعي للمصريين القدماء الذين اعتنقوا الإسلام على مراحل وفي تدرج بلغ أوجَه فيما بين القرنين العاشر والخامس عشر الميلاديين (2)، وحتى من تمتد جذوره إلى أعراق أخرى انصهر بحكم التزاوج والاختلاط المعيشي في النسيج المصري، إلى الدرجة التي يمكن أن نقول معها بوحدة العرق المصري.

في عصر عبد الناصر لم يكن هناك مكان لنزاعات أو أطروحات يكون الجدل "الديني/السياسي" محورها، فالجهد كله كان مكرسًا لتحقيق زعامة عبد الناصر في الدوائر العربية والإفريقية والشرق أوسطية، وربما فيما هو أوسع".

وقد شهدت العلاقات بين المسيحيين (الأقباط) والمسلمين أو بينهم وبين الحكام تباينات عديدة كانت تحكمها طبيعة المرحلة، خاصة مع توالي وتبدل القوى الحاكمة، على خلفية أن مصر شهدت على مدى تاريخها بعد حقبة المصريين القدماء (الفراعنة) طابورًا ممتدًا من المحتلين، ربما بحكم موقعها الجغرافي المتميز وثقلها الإقليمي والذي ظل مطمئنًا لكل القوى الكبرى عبر التاريخ ولا يزال.

وبين سطور التاريخ نلمح تنامي توجه اختزال الأقباط في المؤسسة الكنسية، تبدَّى هذا بشكل ما بعد إعلان الإمبراطورية الرومانية المسيحية دينًا رسميًا لها (القرن الرابع الميلادي)، وتعمَّق في حقبة الانشقاق العقدي والصراع من أجل السيطرة على الشارع المصري بين الحاكم الروماني الذي ناصر الجناح

³⁶ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_9828.html

البيزنطي وأقام بطريركًا منه، بينما تمسك المصريون ببطريركهم الوطني وناصروه ودفعوا الثمن غاليًا حتى الموت (القرنين السادس والسابع) (3)، وهى الصورة التي كانت عليها مصر لحظة الفتح العربي (4) -المقوقس والأنبا بنيامين-، وقد استقر نمط اختزال الأقباط في الكنيسة بعد الفتح العربي باعتبار البابا البطريرك "عظيم القبط" (5)، واستمر هذا النسق من التعامل مع الأقباط حتى بعد تأسيس الدولة الحديثة مع قدوم محمد علي باشا (1805). (1848) وعبر حكم الأسرة العلوية (6) إلى أن نقف على أعتاب حركة الضباط الأحرار في يوليو/تموز العسكري 1952.

- مرحلة عبد الناصر: عهد الزعامة
- مرحلة السادات: عزل البابا
- مرحلة مبارك: المواطنة والفتنة
- الأقباط والدولة: توجس وانقطاع في الاتصال
- رهان الدولة المدنية

1. مرحلة عبد الناصر: عهد الزعامة

في غير مرة تحدث المحللون عن تأثير ضباط يوليو- وبالأخص الرئيس جمال عبد الناصر- بما كتبه الأديب المصري الكبير توفيق الحكيم، وبخاصة روايته "عودة الروح" (7) التي كانت ملهمته في الترتيب للثورة والقيام بها، وتكشف الرواية في تصديرها المنقول عن "نشيد الموتى" المصري الفرعوني القديم جانبًا من توجه ناصر، والذي تقول سطورته:

عندما يصير الزمن إلى خلود سوف نراك من جديد

لأنك صائر إلى هناك حيث الكل في واحد

فوجد هذا التوجه قبولاً لديه وهو يؤسس للمجتمع الأبوي الذي يختزل الوطن في شخصه، وهو ما انسحب على كافة مؤسسات مصر، وفيها صارت الكنيسة ممثلة للأقباط وبدورها صارت ممثلة في قداسة البابا البطريرك. وفي عصر عبد الناصر لم يكن هناك مكان لنزاعات أو أطروحات يكون الجدل "الديني/السياسي" محورها، فالجهد كله كان مكرسًا لتحقيق زعامة عبد الناصر في الدوائر العربية والإفريقية والشرق أوسطية، وربما فيما هو أوسع، أي دائرة العالم الثالث وتحالفات عدم الانحياز وقتها، وكان أحد أهم تجليات هذه المرحلة الدعوة لتأسيس وتكريس "القومية العربية".

2. مرحلة السادات: عزل البابا

وتحمل الأيام تحولاً درامياً قدرياً سنلمس تداعياته في دائرة علاقة الأقباط بالدولة فيما بعد، عندما يرحل الرئيس عبد الناصر(8)، ويلحقه في الرحيل بعد بضعة شهور البطريرك المصري البابا كيرلس السادس(9)، ليأتي الرئيس محمد أنور السادات على قمة الهرم السياسي خلفاً للأول، وقداسة البابا شنودة الثالث على قمة الهرم الكنسي خلفاً للثاني.

كان أمام الرئيس السادات تحدٍ كبير، خاصة وأنه يأتي عقب رحيل زعيم له وهجه الشعبي محلياً وإقليمياً، ويملك حضوراً طاغياً، فلم يتنازل عن حتمية المواجهة مع العدو الصهيوني وإن ترك البلاد وجزئا عزيزا منها تحت الاحتلال الإسرائيلي، واقتصادها مثخن بتبعات حروب متتالية، وشعبها جرحت كبريائه مع هزيمة يونيو 67 الثقيلة والمباغثة، وجيشها يعيد ترتيب صفوفه ويشتبك مع العدو ببسالة فيما عُرف بحرب الاستنزاف، ثم إن هناك إرهابات انعطاف شعبي نحو الدين كحائط صد أمام انهيار متوقع للهوية الوطنية، وتحفز قوى إقليمية لملء فراغ الانسحاب المصري عن موقع القيادة الإقليمية، وصراعات عند القمة وجليانا عند القاعدة يستعجل الثأر واستعادة الكرامة.

تفتق ذهن الرئيس السادات عن خيار ناجز وهو مواجهة الأيديولوجيات السائدة، الناصرية واليسارية، بالأيديولوجية الدينية فيحقق بها تعاطفاً شعبياً في لحظة فارقة، في استثمار محسوب للاحتماء الشعبي بأهداب التدين، وكان له ما أراد عبر إحياء وبعث التيارات "الراديكالية" الإسلامية النائمة.(10)

في تواز كانت الكنيسة القبطية تشهد تحولاً في منهج عملها؛ فقد جاء على رأسها "محارب عتيد" (البابا شنودة الثالث) يحمل معه رؤية محددة لطالما طرحها على صفحات مجلة مدارس الأحد التي كان يرأس تحريرها في مقتبل شبابه (1947. 1954)، وخرج منها قاصداً الرهينة باعتبارها المدخل الوحيد للدخول في دائرة القيادة الكنسية، وكان له ما أراد. وبمثابرة فذة أعاد هيكلة مجمع الأساقفة بتطعيمه بزمرة من الشباب الذين استقوا رؤاهم من تتلمذهم عليه منذ أن كان أسقفاً للتعليم. 30 سبتمبر 1962. وربما قبلها، وسرعان ما أصبحوا أغلبية مجمع الأساقفة، المنوط به رسم وتنفيذ رؤية الكنيسة وسياساتها؛ وبحكم العلاقة الأبوية والتلمذة صار البابا البطريرك هنا هو من يضع السياسات الكنسية ويتابع الالتزام بها".

رغم حالة التوتر القائمة بين النظام المصري والكنيسة وانعكاسات ذلك على العلاقة عموماً بين المسلمين والأقباط فإن الأمل ما يزال معقوداً على المجتمع المدني.

مرت العلاقة بين الرئيس السادات والجماعات الإسلامية "الراдикаلية" بمرحلتين، مرحلة الوفاق وفيها كان الطرفان يسعيان -وفق المعلن- لغاية واحدة: تأكيد إسلامية الدولة، وكان الملعب السياسي قد أفرغ لصالح تلك الجماعات، حتى في الجامعة التي كان يُحظر فيها ممارسة العمل السياسي الطلابي، وكانت الخطوات متسارعة، إلى الدرجة التي استشعر فيها الأقباط الخطر والاستهداف، فهم عند أجنحة عديدة من هذه الجماعات "أهل ذمة" وعليهم التزامات تفرضها هذه الرؤية، وبدأ الحديث عن ضرورة فرض الجزية عليهم، وكثر الحديث بشأن الولاية والتبعية وجواز التحاقهم بالجيش وغيرها من الأطروحات السلفية، كل هذا بدأ يجد له مكاناً في الإعلام والتعليم والثقافة، بل وراحت أجنحة أخرى تطبقه في الشارع ودواوين الحكومة وتفرضه كأمر واقع، وعندما اختلف السادات وتلك الجماعات، وهي المرحلة الثانية في العلاقة، راحت تلك الجماعات تبحث عن دعم بديل لنشاطها، وقد اكتسبت أرضاً في استمالة قطاعات من الشارع وبعض من أجنحة السلطة، ووجدت ضالتها في أموال الأقباط فاستهدفتها بل واستهدفت الأقباط أنفسهم في رسائل ترسلها -عبر نهب ممتلكاتهم، والهجوم على دور عبادتهم- إلى النظام في محاولة لاستعراض القوة.(11)

لم يجد الأقباط أمامهم بديلاً عن الاحتماء بالكنيسة ربما حفاظاً على هويتهم وحياتهم، وكانت أبواب الكنيسة مفتوحة، وكان النظام راضياً، فهذا أمر يسير في اتجاه اختزال الأقباط في الكنيسة واختزال الكنيسة في شخص، يملك في هذه اللحظة التاريخية مقومات الزعامة، ويرى في الأمر إضافة إلى ثقله ومكانته. لكن الأمر لم يكن بهذا التبسيط فقد برزت في الأفق بوادر صدام مرتقب؛ ففي الوقت الذي استقر فيه عبر الواقع أن البابا هو زعيم الأقباط وربما المتحدث باسمهم، كان رئيس الدولة يرى في هذا مزاحمة لصلاحياته، وبدأ هذا في نبذة خطاباته العامة والرسائل التحذيرية من خلال السطور إلى البابا والكنيسة(12)، وتتصاعد الأمور ليقع الصدام المدوي في 5 سبتمبر 1981 عندما أصدر الرئيس السادات عدة قرارات عنيفة كان من نتائجها اعتقال المئات من كل التيارات السياسية المناوئة، استوى في هذا اليساري واليميني والناصري والليبرالي والشيوخ والكهنة والأساقفة، واتخذ قراراً أيضاً بعزل البابا والتحفظ عليه في

أحد الأديرة، وفي هذا المناخ الملتهب تقوم إحدى الجماعات الإسلامية باغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981، وفي هذه الأجواء يأتي الرئيس محمد حسنى مبارك كخلف للرئيس السادات، في مناخ غائم وملتبس، ربما أسوء من مناخ انتقال السلطة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس السادات.

3. مرحلة مبارك: المواطنة والفتنة

استهل الرئيس مبارك ولايته بالإفراج عن (جل) المعتقلين الذين شملتهم قرارات سبتمبر، واستقبل بعض الرموز السياسية منهم في قصر الرئاسة، في بادرة سلامية تبشر ببدء عهد جديد، إلا أن البابا بقي قيد التحفظ حتى صدر قرار بإعادة تعيينه من رئيس الدولة في يناير 1985، فعاد إلى مقر كرسيه بالكاتدرائية المرقسية بالقاهرة، وكانت أولويات الرئيس في هذه المرحلة إعادة بناء البنية التحتية المنهارة جرّاء استنزاف الحروب للاقتصاد المصري، والنجاح في استعادة بقية الأرض المحتلة من سيناء في 25 أبريل 1985.

ويمكن إجمال أبرز مآخذ الأقباط على النظام المصري خلال العقود الثلاثة التي حكم فيها مبارك مصر حتى الآن، في النقاط التالية:

1. أعمال عنف ضد الأقباط، لأسباب مختلفة، لم تنل العقاب الرادع بما يكفي من قبل القضاء.

2. التضييق على بناء وترميم الكنائس

3. غياب الأقباط عن بعض الوظائف العليا في الدولة.

ورغم حالة التوتر القائمة بين النظام المصري والكنيسة وانعكاسات ذلك على العلاقة عموماً بين المسلمين والأقباط فإن الأمل ما يزال معقوداً على المجتمع المدني سواء المنظمات الأهلية أو النقابات المهنية، وبالأخص ما يمكن أن تُسمّى نقابات صناعة وتوجيه الرأي العام وعلى رأسها نقابة الصحفيين والتكوينات الشعبية المتمحورة حول الشباب. والحق أن جهداً بذل في هذا المجال وأثمر عن إدخال مفهوم المواطنة في التعديلات الدستورية التي شهدتها مصر عام 2007.

وفيما يبدو أنه استجابة حكومية لدعاوى احترام حقوق الإنسان، وفي القلب منها حقوق الأقباط، أنشأ نظام الحكم في مصر "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، لكن هذا المجلس للأسف ولد مبستراً رغم فخامة الاسم وتشكيلته النخبوية، فغلب عليه الطابع التكنوقراطي، لأن قرار تشكيله جاء خلواً من آليات لتنفيذ رؤيته وتوصياته. ولعل هذا يفسر ازدياد ما بات يعرف إعلامياً

بالفتنة الطائفية والتي تشهد تحولاً نوعياً بعد أن أصبح الفاعلون فيها من عامة الناس بعد أن كانت قاصرة على الجماعات المتطرفة.

الأقباط والدولة: توجس وانتطاع في الاتصال

بغير قفز على الأحداث، أو انحياز يحصر الأزمة في جانب دون آخر، ومن ثمّ إلقاء الكرة في ملعب الدولة أو الأمن، نرى أن العلاقة بين الأقباط والدولة تتراوح بين التوجس القلق وبين انقطاع خطوط الاتصال الفاعلة والموضوعية، ولم يقترب أحد بصورة جدية من حلها حتى الآن، الأمر الذي يجعلها تتفاقم خاصة مع دخول لاعبين جدد في ملعب الأحداث لتحقيق أجندات خاصة بهم إن محلياً أو إقليمياً أو دولياً، وبفعل ثورة الاتصالات والانفتاح الإعلامي بين الداخل والخارج، والإصرار على التناول السطحي للأزمات المزمنة والمستحدثة، وغياب الرؤية الإستراتيجية عن الساحة، والافتقار لفكر موضوعي لإدارة الأزمات؛ وفي هذا الإطار نلمس بعض جوانب الأزمة في النقاط التالية:

1. العلاقة بين الأقباط والدولة تتراوح بين التوجس القلق وبين انقطاع خطوط الاتصال الفاعلة والموضوعية، ولم يقترب أحد بصورة جدية من حلها حتى الآن، الأمر الذي يجعلها تتفاقم.

2. اختزال الحلول والمواجهة الحقيقية للأزمة في الحل الأمني؛ رغم أن الأمن هو جهاز احترافي مكلف بمنع الجريمة قبل وقوعها كلما كان ذلك ممكناً، وتعقب الجناة حال وقوعها وتقديمهم للعدالة، وليس من مهامه تقديم حلول لما يعانيه المجتمع من أزمات ومشاكل، وتحميله بهذا يأتي خصماً من مهمته الاحترافية وينعكس سلباً على الواقع ويزيده تأزماً؛ إذ يرخل الأزمة الحقيقية إلى المجهول فتعود مرة ومرات أكثر سخونة وأشدّ ضرراً.

3. اللجوء تحت ضغط التفجر الأمني إلى الحلول العرفية وهو ما يعني إقصاء للقانون، وردة إلى نسق القبيلة والتجمعات البدائية، وهو نسق لا تعرفه مصر عبر تاريخها الطويل إلا في أطرافها وبشكل استثنائي، ويترتب على ذلك تقويض أركان الدولة المدنية، وإثابة المجرم بدلا من معاقبته، فتختفي ثقافة الردع الرامية لحماية المجتمع، وتكون دعوة واضحة لتكرار الأعمال الإجرامية التي تتم على خلفيات دينية مشوشة.

4. التهاون في معالجة الأسباب الحقيقية للاحتقان الطائفي بالاكْتفاء بسياسة إطفاء الحرائق بينما النار تشتعل تحت الرماد.

5. غياب العمل التشريعي في ترجمة نص المواطنة الدستوري إلى حزمة من القوانين المشتبكة مع المجتمع، والمنظمة لعلاقاته البينية على أرضية

المواطنة، والتي ترمي إلى تجريم كل ما ينتقص منها ومن محاورها الأساسية التي يأتي على رأسها مبدأ المساواة، والتي تقر بأن الحقوق والواجبات تترتب على الانتماء للوطن وليس إلى أية انتماءات أخرى مهما علا شأنها.

6. ضعف الحياة الحزبية، وانسداد قنوات التواصل مع الشارع الأمر الذي فتح الأبواب للمؤسسات الدينية، الرسمية والموازية، لاستلاب العقل الجمعي، وبث الخطابات الصانعة للفتنة والمعمقة للشرخ الوطني.

مرهان الدولة المدنية

الأقباط جزء أصيل في التركيبة السكانية المصرية فلا يُخال أن يتم تهجيرهم طوعاً أو قسراً منها، ولا يُتخيل أن يُنظر إليهم كأقلية عرقية خلافاً لحقيقة ثابتة وهي أن مصر . وفق كل الدراسات الانثروبولوجية المحترمة . تتميز بوحدة العرق، الأمر الذي يستوجب تصحيح المفاهيم الخاطئة في هذا المضمار. وأتصور أننا بحاجة ماسة لخطوات على الأرض تتمثل في:

1. أنشأ نظام الحكم في مصر "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، لكن هذا المجلس للأسف ولد مبستراً رغم فخامة الاسم وتشكيلته النخبوية، فغلب عليه الطابع التكنوقراطي.

2. إعادة هيبة الدولة في الشارع المصري عبر تفعيل وفتح قنوات الحوار، وتفعيل الحياة الحزبية بدءاً من رفع القيود عن تكوينها مع الالتزام بالدستور وعلى أرضية المواطنة، وفك الحصار عن حرية تحركها في الشارع، والتلاحم مع الجماهير، عبر آليات الإعلام القومية بشكل عادل وحقيقي.

3. إعادة تفعيل وتكريس ونشر ثقافة سيادة القانون وفقاً للقواعد الدستورية والتي تقول: إن القاعدة القانونية عامة ومجردة وملزمة؛ سعيًا لتحقيق العدالة وهي إحدى التزامات الدولة وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي.

4. تشكيل مجلس قومي للمواطنة يتجنب سلبيات وعيوب المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو في تقديري أكثر اتساقاً مع ما نصت عليه المادة الأولى من الدستور من أن مصر دولة تقوم على المواطنة، وتكون له صلاحيات مراجعة القوانين وتنقيتها مما قد يشوبها من نصوص تعوق تطبيق المواطنة الكاملة، وتقديم مشاريع قوانين للبرلمان تهدف لتفعيل المواطنة في الشارع، وتضبط العلاقات المجتمعية على ضوءها.

5. تشكيل مجموعات عمل تتبع مؤسسة الرئاسة لمراجعة الآليات التي تشكّل الوجدان والفكر الجمعي، وهي الإعلام والتعليم والثقافة بحزم

وحسم لتنقيتها من كل ما يُشتَبه في أنه يبث الكراهية وروح الاستعلاء، ودعمه بكل ما من شأنه أن يكوّن عقل النشء والشباب باتجاه التنوير، وثقافة المواطنة، وقبول الآخر، وتكريس ثقافة العيش المشترك.

6. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بإلغاء نظام الانتخاب الفردي والالتجاء إلى الانتخاب بالقائمة النسبية، الأكثر تحقيقاً لتمثيل الأقليات العددية والمهمشين والمرأة، وتجنب سلبيات سيطرة رأس المال والبلطجة وتقليص الاختيار بحسب العاطفة الذاتية، وتحفيز الأحزاب على الدخول في معترك الانتخابات ببرامج عمل واضحة تكون محل مفاضلة عند جموع الناخبين، حتى يضمن لنا مجلساً نيابياً قادراً على التعبير عن مصالح وحقوق المواطن وأكثر قدرة على ممارسة واجبه التشريعي والرقابي.

الهوامش

(1) عرفت مصر في اللغة اليونانية باسم "إيجبتوس" *Egyptos* وهي الترجمة اليونانية للكلمة المصرية القديمة "ها كا بتاح" وتعني "بيت روح بتاح"، وهو الإله بتاح معبود العاصمة المصرية القديمة "منف" والذي أُطلق على كل القطر، ومنها جاء اسم "جبت" الذي تحول في النطق العربي إلى "قبط"، ودعا العرب مصر "دار القبط"، وعليه تكون كلمتا "قبطي" و "مصري" بمعنى واحد. وإن كان السائد الآن قصر لفظة "الأقباط" على المسيحيين المصريين وهو خطأ شائع استقر في الأدبيات الحديثة. (راجع في ذلك كتاب: خلاصة تاريخ المسيحية في مصر. تأليف لجنة التاريخ القبطي. الطبعة الثالثة (1996). (الطبعة الأولى 1922).

(2) المرجع السابق.

(3) للتوسع في وقائع ما حدث من تداعيات الخلاف بشأن طبيعة المسيح وأمه وموقف الإمبراطورية البيزنطية والكنيسة المصرية من ذلك، انظر: يوسف زيدان، اللاهوت العربي وأصول العنف الديني، القاهرة، دار الشروق، 2010، ص 39 - 44. (المحرر).

(4) تاريخ الأمة القبطية: يعقوب نخلة روفيلة. الطبعة الثانية سنة 2000 (الطبعة الأولى 1898).

(5) ماذا جرى لمصر. مسلمين وأقباط، د. رفعت السعيد 1991.

(6) المجتمع القبطي في مصر في القرن 19 - رسالة ماجستير من جامعة القاهرة في تاريخ مصر الحديث مايو/أيار 1970 - رياض سوريال - صدرت في كتاب 1984.

(7) رواية تحكي عن أسرة مصرية من الطبقة البرجوازية، تسرد من خلالها ما يعتمل في المصريين من روح وطنية وثابة وقدرتهم على النهوض من جديد رغم ظاهر حياتهم البسيط، والذي يُخفى عظمة متوارثة وقدرة على الانتفاض. (8) توفي في 28 سبتمبر/أيلول.

(9) توفي في 9 مارس/آذار 1971.

(10) هناك قراءة أخرى لتنامي التيار الإسلامي بدءا من النصف الثاني من السبعينيات حتى الآن غير تلك القراءة التي أوردتها الكاتبة والتي عادة ما يرددها اليساريون وبعض الليبراليين المصريين؛ تلك القراءة مفادها أن بواعث النهوض والإحياء الحضاري المؤسس على مرجعية دينية عميقة الجذور في التربة المصرية لعل آخر تجلياتها دعاوى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وأن كل ما حدث لها إبان عهد عبد الناصر -حينما اصطدم مع الإخوان المسلمين- هو نوع من الكمون والخفوت ريثما تتحسن الظروف بعدما اشتدت الوطأة الأمنية، وهو ما حدث بالفعل بعد موت عبد الناصر وإفراج السادات عن الإخوان المعتقلين (بعضهم قضى في السجن أكثر من عشرين عاما)، فعادت دعاوى الإحياء الديني نشاطها مرة أخرى. لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة انظر على سبيل المثال: مذكرات/شهادة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على الحركة الطلابية الإسلامية في الفترة من 1970 حتى 1984، تحرير حسام تمام وتقديم طارق البشري، دار الشروق، 2010، القاهرة. (المحرر).

(11) في قراءة أخرى لموضوع سعي السادات لتأكيد "إسلامية الدولة" أن الرئيس المصري آنذاك كان يبحث عن "شعبية" لرفع أسهمه بعد موجات الرفض الشعبي لاتفاقية كامب ديفيد فحاول مغازلة الأغلبية بموضوع "تقنين الشريعة الإسلامية"، وترديد عبارات من قبيل "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة"، وإطلاقه صفة "دولة العلم والإيمان" على مصر، وهذا كله كما سبق القول -وفق هذه القراءة- تكتيكات سياسية لكسب الشعبية وليس استراتيجية جديدة تبناها النظام لتحويل مصر إلى "دولة إسلامية". أما "استحلال" أموال الأقباط التي أشار إليها الكاتب وعممها على "الجماعات الإسلامية"، فإن المعروف تاريخيا أن من "استحل" أموال الأقباط ومارس بحقهم العنف ليس "كل" الجماعات الإسلامية، وإنما شريحة صغيرة من فصيل داخل هذه الجماعات تبنى العنف والعمل المسلح ضد الدولة والنظام. بعض هؤلاء الأفراد كانوا ينتمون للجماعة الإسلامية وبعضهم لجماعة الجهاد

والبعض الآخر لجماعة المسلمين التي اشتهرت إعلاميا باسم جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكري مصطفى. (المحرر)

(12) توترت الأجواء بين البابا شنودة والسادات بعد أن رفض البابا مصاحبة السادات أثناء زيارته المفاجأة للقدس عام 1977؛ وبعد أن اندلعت مظاهرات غاضبة من الفلسطينيين وبعض أقباط المهجر أثناء زيارة للسادات إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد ذلك، وزاد الأمر توترا إعلان البابا إلغاء الاحتفال بعيد القيامة وذهابه للاعتكاف بالدير وعدم استقبال المهنيين الرسميين من الدولة بهذه المناسبة رغم الوساطات.



<https://youtu.be/izC8wGUPR-s>



<https://youtu.be/jprIGucilSA>

20. معسكر مبارك ومواقفه التي تؤكد كدها سياساته³⁷

بقلم دكتور يس صبري أبو سالمه

لكي نفهم المعسكر الذي ينتمي إليه الدكتاتور المصري مبارك وشلة الفساد في نظامه وخاصة التواطؤ الفاضح والمشاركة في الحرب على غزة العزة لابد من استطلاع السجل الأسود لمبارك ونظامه الفاسد في النقاط التالية:

1. يعد مبارك الزعيم العالمي الأول الذي تفوه بما يسمى الآن الإرهاب الإسلامي وذلك في غياب منقطع النظير بعد فبركة الموساد الإسرائيلي ما يعرف بمحاولة اغتياله في أديس أبابا، بعدها أطلق مصطلح الإرهاب وأرسل مبعوثيه المتسولين إلى عواصم أوروبا وأمريكا لترويج هذه الكذبة والتي أدت لتحالف كفار ومفسيدي وخونة العالم للحرب على الإرهاب والمقصود بها والواضح من نتائجها وشواهدا ومسارحها حتى الآن أنها تعد الحرب الأشرس تاريخيا علي الإسلام.

2. يتشبث مبارك رغم انف الشعب المصري بالتطبيع مع الكيان الإسرائيلي الغاصب و قد مرر اتفاقيات في غاية الخطورة في اتجاه الدعم الاقتصادي لإسرائيل أهمها ما يتعلق بإمداد إسرائيل بالغاز المصري مع العلم بان احتياطات الغاز لا تكفي للاستهلاك المحلي " و هناك أزمة حانقة يعاني منها الشعب المصري في هذا المجال " و أيضا بسعر يقل عن السوق العالمي بما يدعم إسرائيل اقتصاديا بملايين الدولارات يوميا مما دفع إسرائيل بخفض سعر المحروقات لمواطنيها بنسبة 50% بعد هذه الاتفاقية و في نفس الوقت هناك ملايين المعدمين في مصر و المحتاجين لكل سنت من هذه الثروة المهدرة. هذا بالإضافة لاتفاقية الكويز التي دمرت ما تبقي من الصناعات المصرية والتي تسمح للصهاينة بالمشاركة في كل المنتجات المصرية بنسب تصل لأكثر من 30% من مكوناتها بحجة قبولها للتصدير عالميا شريطة هذه المشاركة. هذا وقد حكمت المحكمة الإدارية العليا بمصر ببطان الاتفاقية وأكدت حكمها إلا أن شلة النظام الفاسد تتحدي إرادة الشعب وتواصل إهدار الثروة في صالح العدو الصهيوني.

3. يعكف مبارك بدعم أمريكي على محاربة إرادة الشعب المصري ويواصل تزوير الانتخابات على كافة الصعد من الانتخابات البرلمانية للرئاسية للنقابات وصولا للانتخابات المحلية مما أدي لتأكيد عدم شرعية كل ما نتج عنها فمجلس الشعب غالبية أعضاؤه جاءوا بالتزوير ولا يمثلوا الشعب في

³⁷ <http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/abousalama.html>

- أي موقع ويهتمون بسلب وسرقة ونهب مقدرات الشعب. والأخطر من هذا وضع كافة النقابات المهنية تحت الحراسة مما أدى لسرقة وضياع رؤوس أموالها للرقيب ومثال على ذلك ما تتقاضاه أجهزة الرقيب من أموال فاقت المليارات وأدى ذلك للوَأد التام لكل الأنشطة النقابية وإفلاسها بالكامل .
4. يتزعم مبارك وبدعم أمريكي فكرة الخصخصة والتي أدت للتوقف التام لجميع المشروعات والشركات والمصانع القومية التي كانت حتى بداية استيلائه على الحكم تحقق اكتفاء ذاتي في كافة الحاجات المعيشية من منتجات بنية تحتية في مجالات السبابة والكهرباء ومواد البناء وأجهزة منزلية ومعدات عسكرية وقد بدد هذا النظام الفاسد ما تحصل من بيع تلك القلاع في الرشاوى والبيع بأسعار بخسة لا تساوي حتى عشر ثمن الأرض الكائن عليها كل تلك المشروعات. وفي محاولة مفضوحة وكوميديا درامية تدعوا للثراء اخترعتها شلة جمال مبارك ما تردد أخيرا من أكذوبة الصكوك التي ستوزع على ملايين الشعب ثمن ما تبقي من مشروعات وينال كل فرد بعض مئات الجنيهات في فضيحة مأساوية.
5. يستعين مبارك وشلة الفساد التي يتزعمها بخبراء صهيونيين في أهم مجال حيوي في مصر وهو مجال الزراعة وقد أدى التعاون الذي بدأه اليهودي يوسف والي الخراب والتدمير التام لكل المميزات الزراعية لمصر وعلى رأسها تدمير الذهب الأبيض المصري "القطن" فقد اختفت نهائيا السلالات طويلة التيلة وأصبح القطن المصري غير مرغوب فيه عالميا "والذي من ثمنه أيام عبد الناصر تم شراء جميع الأسلحة من الكتلة الشرقية والتي استخدمت في هزيمة إسرائيل في حرب 73. هذا بالإضافة لانتشار المحاصيل المتسرطنة التي أدت إلى مقتل ملايين المصريين بالفشل الكلوي والسرطان.
6. مبارك و نجله المرشح لخلافة والده يدعم مجموعة من الفاسدين من رجال الأعمال الذين فاق فسادهم و استغلالهم كل صور الابتزاز في تاريخ الجنس البشري الذين يتحكمون حاليا في كل مقدرات الشعب و ادني دليل هو سعر الحديد الذي يتحكم فيه شخص واحد قام بمضاعفة سعره لثلاث أضعاف السعر العالمي مما قتل أمل أي مواطن مصري في بناء منزل بسيط كان لعهد قريب قبل ظهور هذا الشخص الصديق و الشريك الحميم لجمال مبارك ، ممكن تحقيقه إذا قام مواطن مصري بالعمل في الخارج عاما أو

عامين الآن لن يتمكن أي مواطن مصري من بناء منزل حتى لو هاجر عشرات السنين.

7. مبارك يطارد كل الشرفاء في مصر وسجونه يعج بها المعارضين سواء ناصريين أو مسيحيين أو إخوان مسلمين وخاصة التيار الإسلامي نال تنكيلا لا مثيل له في التاريخ وما دعم مبارك لإسرائيل في قتل الشعب الفلسطيني إلا لخشيته من نصر لحماس يقوي شوكة الإخوان في مصر. وحتما سيؤدي هذا التنكيل لتوسيع دائرة التطرف وتعريض الأمن الداخلي لمصر لأكبر كارثة خلال السنوات القادمة.

8. مبارك سبق أمريكا في تطبيق سياسة تجفيف منابع و قد غير سياسة التعليم بالكامل في مرحلة النشأة بحملة مسح للمناهج التعليمية جند له فاسدين غير متخصصين قاموا بحذف جميع النصوص الإسلامية التي تقرر للنشء هوية عربية إسلامية و نتج عن ذلك مناهج ممسوخة تكتظ بقصص سمعان و حمدان....التي تدعو للغثيان....و نشأ عن ذلك جيل جديد من المتحرشين جنسيا و الذين لا يربون بأدنى التقاليد الإسلامية....و علي الجانب الآخر كانت مكافئته لنظيف و تعيينه رئيسا لوزرائه علي نشره خدمة الانترنت كاملة دون رقابة مما جعل الإباحية تدخل غرف نوم جميع الأسر المصرية و صولا لحالات تبادل الزوجات....و التي تنظرها المحاكم المصرية بالإضافة لانتشار الزواج العرفي...و الأطفال اللقطاء بصورة غير مسبوقة في المجتمع المصري بالإضافة إلي القنوات و المسلسلات التلفزيونية التي تدعوا علانية ليل نهار للفاحشة...و قد قام بعض المحامون مؤخرا برفع دعوي ضد وزير الاتصالات بغرض حجب تلك المواقع الإباحية من الشبكة المصرية .

9. لقد دمر مبارك التعليم الجامعي المصري من خلال تعيين و فرض افسد أعضاء هيئات التدريس لشغل جميع المناصب القيادية في الجامعات بما في ذلك الأزهر من رؤساء للجامعات و حتى العمداء و الوكلاء و فصل و عدم تعيين المتفوقين من ذوي الميول الإسلامية و تعيين بدلا منهم أبناء تلك القيادات الفاسدة كمعيدين مما جعل الجيل الجديد من الوظائف لجيل يرث الفساد و يتفوق بالتزوير للنتائج...وكذلك مشروع تطوير الجامعات تحت إشراف أمريكي يتدخل في الموافقة و الرفض عل تفاصيل العملية التعليمية بما يضمن الكبوة العلمية و التخلف البحثي مما يوقف

أي تنمية ذاتية...و الدليل علي ذلك هو المواقع المتأخرة لجميع الجامعات المصرية في قائمة العالم.

10. لقد تميز عهد مبارك بالقتل المنظم للشعب المصري من خلال شبكة الفساد التابعة له ولنجله من رجال أعمال فاسدين يسيطرون على النقل البحري ومشروعات الإسكان الفاسد وما صاحب عبارة السلام: ممدوح إسماعيل التي قتل فيها أكثر من ألف وخمسمائة مصري من خيرة أبنائها إلا صديق وشريك لمبارك ونجله المبجل. وفي إحصائيات غير رسمية وصل عدد قتلي الفساد في مصر ممن لقوا حتفهم في العبارات والقطارات والانهيارات في عهد مبارك ما يفوق شهداء مصر في جميع الحروب مع إسرائيل.

11. تميز عهد مبارك بالظلم القائم والاضطهاد للمصريين في جميع الدول العربية نتيجة لغياب أي دور للممثلات الخارجية ونفص أيديها من أي مشاكل يواجهها المصريون بهذه الدول. وما هذا الظلم إلا انعكاس لفقدان كرامة المصريين في داخل بلدهم.

12. تميز عهد مبارك بانتشار الفقر والبطالة بين جميع فئات الشعب المصري وانعدام فرص العمل وإلغاء التعيين للخريجين مما زاد البطالة ودفع الشباب لأول مرة في تاريخ مصر للانتحار في البحر عبر قوارب متهاكة أملًا في الخلاص والهرب لأوروبا.

13. تميز عهد مبارك بتقلص دور القوات المسلحة المصرية التي كنا دائما نتشرف به وتقلص الجيش واستبدل الاهتمام به إلي الأمن المركزي الممول بأموال نجسة من المعونة الأمريكية التي لا تكاد تغطي تكلفة ملابس الملايين من البؤساء البسطاء من جنود الأمن المركزي الذين نألف منظرهم وهم يشحنون ذهابا وعودة في كل أنحاء مصر بالعشرات في سيارات متهاكة ويحملون عصي وهراوات وبنادق متخلفة فقط لإفزاع الشعب وقمع المظاهرات السلمية في جميع المناسبات وحماية لشلة الفساد .

هناك قائمة لا يمكن حصرها وسوف نردها تباعا.....واتحدي أن يكون هناك مواطن مصري لا يوافق على هذه القائمة سوي شلة الفساد المؤيدة لنظامه من المستفيدين والذين يعتلون المناصب القيادية على كافة الصعد بدا من العمد إلى العمداء. وحي لو اكتفين بهذا النذر اليسير فهل نتوقع منه سوي المواقف الحالية من الخذلان والتحدي لمشاعر آلامه .

مبارك يقتل شعبه فهل تنتظرون إن ينتصر لكم.... حسبنا الله نعم الوكيل.
معركتكم الشريفة ستكشف وكشفت الكثير من أعداء الأمة.
أنتم الذين قال الله فيهم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ
الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ (١٧٢) الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ
النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ
الْوَكِيلُ (١٧٣) فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى دِيَارِهِمْ فَأَتَى خَصْمَتَهُ لَمَّا خَلَّوْا
رِضْوَانًا اللَّهُ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٤) إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ
فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧٥) "



<https://youtu.be/sXo6buOKiU>



<https://youtu.be/vuvEUtTpWfQ>

21. منظمة الشفافية الدولية تنقد الاوضاع في مصر³⁸

انتقدت منظمة الشفافية الدولية بشدة قانون الانتخاب في مصر ودعت الى اصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة والى تعزيز سيادة القانون. وقالت المنظمة المعنية بمحاربة الفساد حول العالم ومقرها برلين ان الجهود الحكومية لمحاربة الفساد وسوء استغلال السلطة غير فاعلة بسبب تضارب المصالح والتدخل السياسي وضعف تطبيق القانون ومحدودية امكانية الوصول الى المعلومات.

ودعت المنظمة ايضا الى تعديل شامل لنظام تسجيل الناخبين الحالي وغير الفعال قبل اجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2011.

ورغم تحسن الرقابة على الانتخابات الرئاسية خلال الانتخابات السابقة إثر اجراء بعض التعديلات الدستورية لكن الرقابة بقيت كما هي بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية.

ودعت الى تطبيق صارم لقانون صدر مؤخرا لمنع تلاعب الشركات في قطاع المالي وللسيطرة على صراع رجال الاعمال الذين يحتلون مواقع بارزة في البرلمان المصري وادارات الدولة.

تعزيز دور القضاء

وفيما يتعلق بأوضاع القضاء الذي يعتبر الاقل فسادا ويحظى باحترام واسع لدى الرأي العام المصري دعت المنظمة الى تعزيز دوره واعادة وظيفة مراقبة الانتخابات اليه. كما ان القيود المفروضة على الاحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطني الحاكم يحرم هذه الاحزاب من لعب اي دور في الحكم. ولفتت المنظمة الى ان الادارة الحكومية المتضخمة والتي توظف مزيدا من الناس بهدف الاقلال من نسب البطالة العالية والترقية حسب الاقدمية وليس حسب الكفاءة وتدني اجور موظفي الدولة يجعل مهمة محاربة الفساد أكثر صعوبة. ودعت الى اصلاح نظام الاجور في مصر للحد من الفساد وقالت " ان الفساد يصبح ينتشر عندما لا تغطي الاجور نفقات المعيشة الاساسية".

وطالبت ايضا بتطبيق مزيد من الشفافية في مجال تمويل الاحزاب وخاصة تمويل الحزب الوطني الحاكم والى اعطاء حرية اعلامية اوسع للقوى السياسية الاخرى في وسائل



الاعلام الحكومية.

³⁸ http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/03/100321_egypt_corruption_election_tc2.shtml

22. أزمات شاعت في عهد مبارك³⁹

1. أزمة اسطوانات الغاز

في بدايات 2010 عانى المصريون من نقص اسطوانات الغاز التي يستخدمونها لتلبية حاجتهم من الغاز نظرا لعدم وصول الغاز الطبيعي لكافة مناطق الجمهورية، وأدى هذا النقص إلى تضاعف أسعار الاسطوانات لعدة أضعاف، إضافة لصعوبة الحصول عليها، وتطور الأمر لحدوث اشتباكات بالأيدي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، وقد وجهت انتقادات لوزارة البترول بعد توقيع اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية في حين يعاني المصريون من أزمة في الغاز.

2. أزمة انقطاع التيار الكهربائي

في صيف 2010 شهدت مختلف مناطق ومحافظات مصر انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي، أعلنت بعدها وزارة الكهرباء مسئوليتها عن الحدث بدعوى تخفيف الأحمال، وألقت في الوقت نفسه بالمسئولية المباشرة على وزارة البترول باعتبار الأخيرة قللت كمية الغاز التي تحصل عليها لتشغيل محطات التوليد، إضافة إلى سوء حالة المازوت، ما اضطر وزارة الكهرباء لإجراء عمليات التخفيف، في الوقت نفسه تناقلت وسائل الإعلام أنباء تفيد بأن وزارة البترول تنوي إعادة شراء 1.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الذي صدرته إلى إسرائيل، لتشغيل توربينات محطات توليد الكهرباء، قبل أن ينفي مصدر وزاري مسئول أي نية لدى الحكومة لإعادة الشراء، مؤكدا أنها شائعات عارية عن الصحة.

3. أزمة الخبز المدعوم

في مارس 2008 اندلعت أزمة الخبز في عدد كبير من محافظات مصر، ما استدعى تدخل جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة لسد حاجات المواطنين، وشهدت المخابز الشعبية التي تنتج الخبز المدعم ازدحاما كبيرا منذ طلوع الفجر وحتى غروب الشمس، في طوابير تمتد لمسافة عشرات الأمتار وبكثافة تصل إلى 100 مواطن، ما نتج عنه سقوط أعداد كبيرة من كبار السن نتيجة الإعياء، فضلا عن المشاحنات بسبب رفض البعض الوقوف في الطابور، والتي أدت لوقوع قتلى ومصابين أطلقت عليهم بعض وسائل الإعلام "شهداء الخبز".

³⁹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

4. أكياس الدم الملوثة

في أبريل 2008 صدر الحكم ببراءة جميع المتهمين في قضية توريد الدم الملوثة لوزارة الصحة المصرية من شركة هايديلينا لتوريد المستلزمات الطبية، التي يرأسها هاني سرور نائب مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني، حيث كانت قد وجهت للشركة تهمة الدخول في مناقصة - بغير وجه حق - لتوريد قرب دم لوزارة الصحة المصرية وفازت بالمناقصة، ثم اكتشفت اللجان الخاصة بالوزارة أن القرب المورد ملوثة ومعيبة وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

5. الهيار صخرة الدويقة

في سبتمبر 2008 انهارت إحدى صخور المقطم فوق مساكن منطقة الدويقة، نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي، وعدم اتخاذ الإجراءات الواجبة لدرء تلك الخطورة، ما أدى إلى وفاة 119 شخصا وإصابة 55 آخرين، وكشف تقرير لجنة الخبراء التي أمرت النيابة بتشكيلها لبيان سبب الانهيار، أنه يرجع للطبيعة الجيولوجية لموضع الحادث، وزيادة الكثافة السكانية العشوائية المقامة أعلى الهضبة وعلى حوافها مباشرة، بالإضافة إلى عدم وجود شبكة صرف مهيأة لتغطية تلك الكثافة السكانية الكبيرة.

6. غرق العبارة السلام 98

في فبراير 2006 غرقت العبارة السلام 98 في البحر الأحمر وهي في طريق العودة من مدينة ضبا السعودية إلى سفاجا المصرية، وهي تحمل على متنها 1312 مسافر بالإضافة إلى طاقمها المؤلف من 104 فرد، كان معظمهم يعملون في السعودية بالإضافة إلى بعض العائدين من أداء مناسك الحج. وذلك الحادث كان الثالث من نوعه، إذ سبقه عام 1991 غرق العبارة سالم اكسبريس، أمام السواحل المصرية بعد الارتطام بشعاب مرجانية، ولقي فيه 464 مصري حتفهم. وفي 17 أكتوبر 2005 غرقت العبارة "فخر السلام 95"، المملوكة لنفس الشركة صاحبة السلام 98، بالبحر الأحمر بعد اصطدامها بالشاحنة القبرصية "جبل علي"، ولقي شخصان مصرعهما في الحادث بخلاف إصابة 40، معظمهم جراء التدافع لمغادرة العبارة الغارقة.

7. حريق مسرح قص الثقافة، بني سويف

في سبتمبر 2006 اشتعل حريق هائل في مسرح قصر ثقافة بني سويف، أتی على المكان بأكمله وتسبب في وفاة ما يزيد عن أربعين شخص وإصابة 50 آخرين بحروق شديدة تجاوزت نسبتها الـ 60%، نتيجة الإهمال الشديد في

تأمين عرض مسرحي "من منا حديقة حيوان" لفرقة من محافظة الفيوم، ضم فنانيين ونقاد وخبراء سينما وصحفيين متخصصين، بوسائل إطفاء الحرائق. بدأت الكارثة إثر سقوط شمعة مشتعلة كانت مستخدمة بالعرض المسرحي سابق الذكر، لتمتد النيران في السجاد والستائر والديكور المكون من الخيش والورق، وساعد في سرعة انتشار النيران استخدام مواد سريعة الاشتعال في تجهيزات المسرح.

8. التمع المسرطن

في صيف 2005 تفجرت قضية القمح المسرطن، المتهم فيها 6 من مسؤولي شركة مطاحن شرق الدلتا، باختلاس 422 طن مملوكة لجهة عملهم، وإلحاق أضرار جسيمة بالأقماح الموردة من المزارعين، وإساءة تخزينها، ما ترتب عليه إصابة 1786 طن قمح بالسرطان، ليتقرر إعدامها منعاً لتسريبها ووصولها للمواطنين. وكانت السرقة والإهمال قد تسببتا في إصابة الكمية المذكورة بالسرطان، وإعدامها في أفران شركة الأسمنت، بعد أن تسببت المصادفة وحدها في كشف القضية، حيث اختلس أمين الشونة كميات من القمح المحلي ذي السعر المرتفع، وحاول إخفاء جريمته فوضع بدلاً منه قمحاً مستورداً ذا سعر منخفض، وحصل مع آخرين على فارق السعر لأنفسهم، وعندما اكتشفت الرقابة التموينية الواقعة، وانتدبت نيابة الأموال العامة لجنة للكشف عن القمح، كانت المفاجأة. القمح به مواد مسرطنة وغريبة ورصاص وفطريات وبذور حشائش سامة. اللجنة التي كلفت بالتحقيق كشفت مفاجآت خطيرة، بعد أن أقر الشهود بأن المحصول الاستراتيجي الذي تعاني مصر من النقص الحاد في إنتاجه وتلجأ لاستيراده، يتم تخزينه بطريقة غير آدمية لا تتماشى مع أبسط قواعد السلامة الصحية.

9. اتفاقية الكويز

في ديسمبر 2004 وقعت مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الكويز التجارية، بهدف خلق مناطق صناعية مؤهلة في منطقة الشرق الأوسط، تحصل السلع المنتجة فيها على إعفاء كامل من الجمارك في الأسواق الأمريكية، وهو ما اعتبره محللون سياسيون انتكاسة جديدة للدور المصري في القضية الفلسطينية، إذ سيمنع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين أي تدخل جاد مصري في الشأن الفلسطيني الذي يعاني الأمرين من دولة الكيان المحتل، كما أن الاتفاقية ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق السوق والاقتصاد المصري، ما يمثل علامة استفهام كبيرة أمام دعوات

المقاطعة للمنتجات الصهيونية، ويهدد الأمن العربي الذي سيصبح ممهداً أمام السلع الإسرائيلية القادمة من قلب مصر.

10. تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل

في 2005 وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل ولمدة 20 عاماً، بثمن يتراوح بين 70 سنتاً و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008، ما أثار حملة احتجاجات كبيرة دفعت عدداً من نواب مجلس الشعب لتقديم طلبات إحاطة لاستجواب وزير البترول سامح فهمي حول جدوى الاتفاقية ومدى استفادة مصر منها، وصدر حكم محكمة القضاء الإداري بوقف قرار تصدير الغاز، إلا أن الحكومة المصرية قدمت طعناً لإلغاء الحكم أمام الإدارية العليا التي قضت بإلغاء حكم المحكمة الإدارية.

11. حوادث القطارات

في فبراير 2002 احترق قطار الصعيد المتجه من القاهرة إلى أسوان بعد اندلاع النيران في إحدى عرباته عقب مغادرته مدينة العياط، لتمتد النيران بسرعة رهيبية إلى العربات المكدسة بالمسافرين المتجهين لقراهم لقضاء عطلة عيد الأضحى، وأسفر الحادث عن مصرع أكثر من 350 مسافر، فيما صنف كأسوأ كوارث السكك الحديدية في تاريخ مصر، والتي تشمل أيضاً:

1. في نوفمبر 1999 حدث اصطدام قطار بين القاهرة والإسكندرية بشاحنة وخروجه عن القضبان ما أسفر عن مقتل 10 وإصابة 7 آخرين.

2. في أبريل 1999 لقي 10 أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب 50 شمالي مصر بعد اصطدام قطارين.

3. في أكتوبر 1998 لقي 50 شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 80 في حادثة خروج قطار عن القضبان بالقرب من الإسكندرية، حيث أخفق القطار في التوقف عند مصدات نهاية الخط الحديدي واخترق المحطة إلى سوق مزدحمة!

4. في فبراير 1997 لقي 11 شخص مصرعهم على الأقل بعد اصطدام قطارين شمالي أسوان بسبب خطأ بشري وخلل في أجهزة الإشارات.

5. في ديسمبر 1995 اصطدم قطار بمؤخرة آخر وسط ضباب كثيف ما أدى لمصرع 75 مسافر.

6. في ديسمبر 1993 لقي 12 شخص مصرعهم وأصيب 60 آخرين في تصادم قطارين على بعد 90 كيلومترا شمالي القاهرة.

7. في فبراير 1992 لقي 43 شخص مصرعهم في حادث تصادم بين قطارين خارج القاهرة.

12. رشوة المرسيدس

أعلنت محكمة أمريكية في أواخر 2008 ان شركة ديملر بنز لإنتاج السيارات اعترفت بدفع رشاي لموظفين في الحكومة المصرية، ضمن دول أخرى من أجل تسهيل أعمال وشراء سيارات ومحركات وفتح فرص للتجارة خلال الفترة من 1998 إلى 2004. وبلغت عمليات الرشى عشرات الملايين من خلال إيداعها في حسابات بنكية عن طريق شركة أخرى. وان بعض هذه الرشاي شملت سيارات فارهة منها سيارة مرسيدس من فئة S تتجاوز قيمتها قبل الجمارك 300 ألف دولار.

وكشفت التحقيقات التي بدأت في القضية عن تلقى مسئول مصري رفيع (اتضح أنه عبد الحميد محمود مصطفى وصفي رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التابعة للهيئة العربية للتصنيع سابقا، وزوجته زينات يحيى محمد إبراهيم، ومدني بريقع توفيق ضيف الله رئيس مجلس إدارة ذات الشركة اللاحق) رشاي على دفعتين بمناسبة توريد سيارات لهيئة حكومية وأن هذه الرشوة ضمنت توريد منتجات شركة دايملر من السيارات والموتورات وشاسيها وهياكل سيارات فضلا عن العربات المصفحة. كما أكدت اللائحة أن المتهمين حصلوا على هذه الرشاي بالدولار والمارك الألماني، وتم إيداعها في حساب في أحد البنوك الأوروبية أطلقت عليها اسم (TPA).

وأوضحت التحقيقات أن الشركة دفعت للمتهمين مليون و120 ألف مارك ألماني ثم بعد إتمام الصفقة 320 ألف دولار مقابل تسهيل النواحي الإجرائية المتعلقة بإتمام موافقة المصنع الحكومي على شراء منتجات الشركة، حيث تم الحصول على موافقات صورية من لجان التسعير واللجان الفنية وإنهاء الإجراءات، وبيع السيارات وقطع الغيار للحكومة المصرية بأعلى من سعرها لتغطية تكاليف الرشاي.

شهادة اللواء شفيق البنا



<https://youtu.be/Vbp5b6CCJ08>



<https://youtu.be/aHqGdAPkXU>



https://youtu.be/jYohb_nxY9I

23. "المصري اليوم" تفتح ملف ديون مصر: كيف وصلنا إلى "التريليون"؟⁴⁰

الجمعة 11-11-2011

واحد تريليون و172 مليار جنيه، هكذا ترك «مبارك مصر مدينة (داخليا وخارجياً) بأكثر من تريليون جنيه، منها أكثر من 960 مليار جنيه ديوناً داخلية، تساوي 91% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والباقي ديون خارجية. تسلم مبارك الحكم في 1981، بعد اغتيال السادات، ليضاعف ديون مصر عدة مرات خلال 30 عاماً حكم فيها البلاد.. تضاعفت الديون رغم إسقاط الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من المديونية، بعد موافقة مصر على المشاركة في حرب تحرير الكويت 1991، وإعادة هيكلة ديون مصر الخارجية على يد نادى باريس ورغم ذلك كله، كانت سياسة مبارك هي المزيد من الاقتراض داخليا وخارجيا، وحين رحل عن السلطة في 11 فبراير 2011، ترك الرقم الصعب أمام ثورة بلا قائد، ترفع شعار «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية».

في هذا الملف ترصد «المصري اليوم»، رحلة «مصر المدينة»، وكيف حققت القاهرة فائضا في العملة الصعبة خلال أواخر العهد الملكي، إلى أن بدأت الاقتراض من الخارج والداخل مرة تلو أخرى، حتى جاءت ثورة 25 يناير، لتزيد الديون بنسبة لم تتجاوز 3.6% فقط، رغم كل الحديث عن «خسائر الثورة» و«الثمن الاقتصادي» للحرية. في هذا الملف، نرصد هماً جديداً لـ«مصر الثورة»، حيث الدولة مضطرة لدفع فواتير الرئيس المخلوع، وتحمل تكاليف 30 عاماً، كانت فيها الدولة تقترض، والمواطن يدفع الفواتير

مرحلة «الآلاف مليار»:

من صفى أيام فاروق إلى تريليون و172 ملياراً في عهد مبارك

حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، كانت مصر قد حققت قفزة اقتصادية ضخمة، على الأقل بالنسبة للديون التي كانت تثقل الخزنة خاصة بعد انتهاء عصر البذخ الذي قاده الخديوي إسماعيل (1830 - 1895). وبعد أن نجحت مصر في بدايات الأربعينيات في تسديد كامل ديونها الخارجية، وفي الوقت نفسه بدأت سياسة الاقتراض المحلي بدلاً من اللجوء للخارج. كانت الإدارة الاقتصادية للدولة، وقتها، تحاول الاستفادة من أثر الرواج من المدخرات الخارجية التي استطاعت تحقيقها خلال الحرب العالمية الثانية مع وجود الجيش البريطاني على أراضيها، مما وفر لها أرصدة بلغت حوالي 450 مليون جنيه إسترليني.

⁴⁰ <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124995>

بعد قيام حركة الجيش في 23 يوليو 1952 بسنوات قليلة، وتحديداً في عام 1956، اتجهت مصر الطموحة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وقتها، إلى الاقتراض من الخارج، فكانت دول الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي خصوصاً). وقتها كان الهدف هو بناء جيش مصري قوى وحديث، بدلاً من الجيش الملكي الذي كان بعيداً بسنوات عن العصر.

يكشف تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في 1990، أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ترك لمصر بعد وفاته في ديسمبر 1970 ديوناً خارجية لم تتعد 1.7 مليار، هي الديون التي قفزت إلى 2.5 مليار دولار مع حرب أكتوبر. من ناحية أخرى كانت الديون العسكرية أكبر، ولم تسدد مصر غالبيتها الساحقة، حتى أسقطها الاتحاد السوفيتي نفسه.

المفارقة أنه حين قرر السادات التوجه نحو واشنطن وأعلن صراحة أن «99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة»، ووسط مقاطعة عربية وبعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، تضاعفت ديون مصر الخارجية في عهد «سلام كامب ديفيد» أكثر من 8 أضعاف، ليصل الرقم الإجمالي للدين الخارجي عام 1980 إلى 21 مليار دولار تقريباً.

أما مبارك، الذي وجد نفسه فجأة رئيساً لأكبر دولة في الشرق الأوسط، فإن أرقام الدين الخارجي تضاعفت أكثر من مرة في مدد رئاسته الخمس، وكأن الدين ينمو طردياً مع كل ساعة قضاها في حكم «المحروسة».

يشير د. أحمد السيد النجار، الخبير الاقتصادي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، إلى أنه في 1988 وبعد مرور حوالي 7 سنوات فقط على حكم مبارك «تضاعفت الديون الخارجية لمصر مرتين ونصف المرة لتصبح حوالي 49.9 مليار دولار، ولم يتم تخفيفها إلا بالخضوع لمشيئة وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين والدول الدائنة، خاصة فيما يتعلق ببيع القطاع العام أو خصخصته واتباع سياسات اقتصادية ليبرالية وفتح الاقتصاد المصري أمام الأجانب بلا ضوابط تقريباً، فضلاً عما تم إسقاطه من ديون عندما انضمت الحكومة المصرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق عام 1990 في أعقاب الاحتلال العراقي للكويت».

يضيف النجار: «الديون الداخلية الهائلة التي تحملتها والناجمة عن العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة وصلت في عهد مبارك و(إصلاحه الاقتصادي) لمستويات بالغة الخطورة»، ويؤكد الخبير الاقتصادي أن تلك المديونية «تشكل سبباً رئيسياً لتفجر التضخم في مصر»، ويتابع: «يكفي أن نعلم أنها

ارتفعت من 217 مليار جنيه في نهاية عهد حكومة الدكتور كمال الجنزوري (حتى يونيو 1999)، إلى 434.9 مليار جنيه حتى نهاية عهد عاطف عبيد (يونيو 2004)، كما تضاعفت مرة أخرى لتصل إلى نحو 962.2 مليار جنيه في نهاية عهد حكومة نظيف في يناير 2011، قبل قيام الثورة مباشرة».

وحسب النجار، فإن هذه الأرقام جاءت حتى بعد جدولة الديون الخارجية لمصر في يوليو 2009 بالتعاون بين كل من نادى باريس والبنك والصندوق الدوليين، وتمت الجدولة لفترات متباعدة تمتد حتى 2050 «لكن بفوائد عالية جداً، وبأقساط نصف سنوية وهو ما يعنى استنزاف ما يقرب من 25% من المصادر الاقتصادية للبلاد».

وفي يناير 2011 عند خلع الرئيس مبارك وصل الدين الخارجي إلى 34.9 مليار دولار والدين الداخلي 962.2 مليار جنيه، بما يعنى أن إجمالي «ديون مبارك» التي تدفع الثورة فواتيرها وصل إلى تريليون و172 مليار جنيه.

وطبقاً لإحصاءات البنك المركزي في أحد تقاريره، الصادرة في سبتمبر 2011 (أي بعد نحو 6 أشهر من خلع مبارك)، فإن الدين العام لمصر بلغ 1.254 تريليون جنيه، نسبة الديون المحلية منها أكثر من تريليون جنيه، والديون الخارجية 210 مليارات جنيه، وهو ما يعنى أن «مصر الثورة» زادت ديونها بنسبة 3.6% فقط، بسبب الثورة، وهى نسبة لا تذكر مقارنة بتريليونات ديون مبارك، التي يبلغ نصيب المواطن الواحد منها 15 ألفاً و500 جنيه تقريباً، حيث تبلغ قيمة الديون الإجمالية التي تركها مبارك لمصر تريليون و172 مليار جنيه بما يعادل أكثر من 91% من الناتج المحلى الإجمالي لمصر، الذى يبلغ 1.373 تريليون جنيه.

الثورة تدفع فواتير مبارك⁴¹

طبقاً للتقرير الأخير للبنك المركزي فإن الفترة منذ يناير 2011، قيام الثورة، حتى يونيو 2011 شهدت زيادة في الدين العام بلغت 46.6 مليار جنيه تقريباً، منها 43 مليار جنيه ديوناً محلية، و3.6 مليار جنيه ديوناً خارجية، فيما بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في نفس الفترة 8.35 مليار جنيه، منها 1.88 مليار جنيه فوائد، و6.47 مليار جنيه أقساط مسددة، وهو ما يعنى أن الاستمرار على هذا المنوال في الاستدانة سيخلف ديونا تلتهم بأقساطها وفوائدها أكثر مصروفات الموازنة العامة للدولة.

⁴¹ والحال ليس أفضل في إبريل 2018 عما كان عليه أيام مبارك فقد أعلنت وزارة المالية المصرية في بيان مالي، إن إجمالي فوائد الديون التي تستهدفها الحكومة في موازنة 2018-2019 تبلغ 541.305 مليار جنيه، مقابل 437.908 مليار متوقعة في 2017-2018.

منذ العقد الأخير في عهد مبارك الذي امتد 30 عاما، كان التلاعب في قيمة الجنيه المصري والضغوط التي مارستها المؤسسات الاقتصادية الدولية لإجبار البنك المركزي على خفض سعر الصرف، إلى أن وصلت قيمته حاليا إلى 6 جنيهات، له تأثير كبير في ارتفاع الأسعار وتزايد حجم الديون الخارجية، بسبب سوء الإدارة المالية العامة بما يزيد الإنفاق العام من سنة لأخرى بمعدل نمو أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي يتزايد عجز الموازنة والدين العام. ومع استمرار مشكلة الدين المحلي الضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، فإن الموازنة العامة للدولة تصبح شيئا فشيئا، أبعد عن حاجات المواطن في الصحة والدعم وغيرها، حيث تلتهم «خدمة الديون» ما كان يفترض أن يذهب لخدمة المواطنين.

وحسب الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011، فإن مخصصات قطاع الصحة تبلغ 23.8 مليار جنيه، تنفق الدولة منها على خدمة الصحة نفسها 6.1 مليار جنيه، فيما يصل إجمالي مخصصات التعليم إلى 52 مليار جنيه ينفق منها على الخدمة 11.2 مليار جنيه فقط، أما الإنفاق المباشر على خدمات الشباب والثقافة فيصل إلى 5 مليارات جنيه، والإسكان والمرافق إلى 3.7 مليار جنيه. هذه الأرقام تعني أن خدمة الدين الخارجي فقط تعادل الإنفاق المباشر على الإسكان والمرافق والصحة مجتمعة، وتساوى أكثر من 170% مما يصرف مباشرة على الشباب والثقافة، و70% من الأموال المصروفة مباشرة على خدمة التعليم.

فضلا عن ذلك، فإن أعباء خدمة الديون، تُفشل أي محاولة للسيطرة على التضخم، وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار دون ضابط، كما أن تراكم قرابة تريليون جنيه كدين محلي، واستمرار عجز الموازنة، يؤديان لموجات من الاحتجاجات الاجتماعية، تؤثر أيضا على الإنتاج، فالمواطن حين يجد الدولة فاشلة في تأمين احتياجاته، وميزانية بلاده تلتهمها خدمة الديون، وعجزها المتنامي يفشل في ضبط الأسعار، والقدرة الشرائية للعملة تنهار، فمن الطبيعي أن يخرج للشوارع في احتجاجات عاصفة، لأن الدولة لم تترك له شيئا يخسره، لأنه خسر كل شيء بالفعل.

وزارة المالية، وفي دراسة لها، أكدت أن مشكلة إدارة الدين العام تعتبر من أهم القضايا والمشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، واقترحت بعض التوصيات التي من شأنها تقليل حجم الدين العام والمحلي وتقليل أعباء خدمته، وعلى رأسها ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض معدل زيادته على

معدل زيادة الإيرادات، كما طالبت الدراسة بالتعامل مع الدين العام المحلى المتراكم من سنوات سابقة بخطة مستقبلية وسياسة مالية واضحة المعالم، وذلك بإيجاد مصادر تمويلية جديدة وبديلة لتمويل عجز الموازنة بدلاً من الاقتراض من السوق المحلية، بعدما أصبحت حدود الدين العام المحلى غير آمنة.

«مصر المدينة»: الدولة تقترض لتأكل... والمواطن يسدد "الأقساط"

أدت زيادة الدين العام وتطوره بهذا الشكل إلى تحميل موازنة الدولة أعباءً متزايدة، لكن الدولة بمعنى أوسع ليست فقط الخزنة العامة، لكنها أيضاً المواطن، الذي يدفع نحو 15500 جنيه نصيباً من الدين الداخلي، وهو مبلغ يساوي 20 ضعف الحد الأدنى للأجور، الذي حددته الدولة بـ 750 جنيهًا، كما يساوي 50 ضعف نصيب المواطن من الإنفاق السنوي على الصحة، حيث يستفيد كل مواطن بنحو 300 جنيه فقط من أموال القطاع.

تكلفة الدين للفرد يساوي 23 ضعف نصيبه من الإنفاق على التعليم، البالغ 650 جنيهًا، و300 ضعف نصيبه من الإنفاق السنوي على خدمات الإسكان، الذي لا يتجاوز 50 جنيهًا سنويًا، كما أن هذه النسب الضئيلة من نصيب الفرد من الخدمات ما زالت مرشحة للنقصان مادام استمر تضخم الديون على هذا المنوال، لأنه في الموازنات القادمة ستخصص مبالغ أكبر في كل مرة لسداد أقساط وأصول الدين، وبالتالي تنتقص هذه الخدمة مما يتلقاه المواطن من خدمات أخرى، في ظل محدودية موارد الموازنة وعدم دخول أي مصادر جديدة من شأنها تنمية هذه الموارد.

تكمُن الخطورة الحقيقية فيما وصل إليه الدين العام المصري، خاصة في الفترة الحالية حيث إن الدولة «تستدين لتأكل»، وتطرح سندات وأذون الخزنة حالياً ليتم تمويل متطلبات الدعم وتوفير السلع الغذائية ودفع أجور الموظفين في الدولة، أما طريقة تمويل الدين فتسير بين طريقتين كلاهما خطر، الأول تسدد الدولة الدين من مصادر ومدخرات حقيقية، والثاني، أن تقرر الدولة أن تطبع المزيد من أوراق النقد، مما يعنى انفجاراً جديداً في الأسعار، وزيادة مرعبة في التضخم، الذي تعاني منه مصر أصلاً.

ليست مصر هي الدولة الوحيدة المدينة في العالم، لكن الدول التي تنظر للمستقبل اقتصادياً، تجيب عن أسئلة الدين بطريقة مختلفة من حيث استخدام الديون كلها أو جزء منها على الأقل في تمويل مشروعات إنتاجية، توجد وظائف جديدة، وتدر دخلاً يسدّد الدين، ويزيد من حجم النشاط

الاقتصادي، وغالباً لا تقتصر الدول كي تطعم مواطنيها فقط، مثلما تفعل مصر.

الخوف من تأثير الديون على الاقتصاد، ورفض طريقة إدارة الحكومة لهذا الملف الحساس، كانا هاجسا في رأس مجموعة من النشطاء والخبراء المصريين، الذين قرروا أن يحاولوا «تخفيف الحمل»، عن الموازنة العامة، وبالتالي عن المواطن.

شكل النشطاء والخبراء حملة شعبية لدعوة الدول الدائمة إلى «مراجعة وإسقاط ديون مصر»، وحددت الحملة في أكتوبر من العام الحالي، لتنظيم اليوم العالمي للمطالبة بمراجعة وإسقاط ديون مصر الخارجية، ويشهد ذلك اليوم مسيرة إلى البرلمان البريطاني للتقدم بأوراق تطالب بجدولة وإسقاط ديون مصر لدى المملكة المتحدة، وفي التوقيت نفسه، ينظم النشطاء حملة مشابهة في ألمانيا.

لم تقتصر محاولات إسقاط ديون مصر الخارجية عند هذه التجربة فقط، فمن ناحية أخرى أعلن مجلس الأعمال المصري الأمريكي عن قرب تصويت الكونجرس على تنازل الإدارة الأمريكية عن ثلث ديونها المستحقة على مصر، والبالغة 3 مليارات دولار، وذلك حسبما أعلنه رئيس مجلس الأعمال المصري السعودي محمد يونس، الذي أكد أن هناك خطوة واحدة فقط في سلسلة من الإجراءات في الكونجرس حتى تتنازل الولايات المتحدة عن ثلث ديونها المستحقة على مصر، في إطار مبادرة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتخفيف الديون على البلاد، وأكد «يونس» أن هناك مباحثات شملت أيضا تفعيل سعى الولايات المتحدة مع مختلف الأطراف في الاتحاد الأوروبي ونادي باريس لحثهم على أن يحذوا حذوها بإسقاط جزء كبير من الديون المستحقة على مصر.

مبادرات واقتراحات كثيرة، يقودها نشطاء حقوقيون واقتصاديون وخبراء، يرون بعيونهم الخطر القادم، ويحاولون إذابة جبل الجليد في الخارج، أما في الدين الداخلي، فلا تزال مصر تراكم ديونها، دون صياغة رؤية اقتصادية لـ«مصر الثورة»، التي تبدو من الناحية الاقتصادية، وكأنها بحاجة لثورة جديدة تنقذها من سياسة «ليس في الإمكان أبدع مما كان».

الحدود الآمنة للدين: هل اقترينا من «نقطة الخطر»؟

الحدود الآمنة للدين، تعني في أبسط تعريفاتها، النسبة التي تمثلها الديون نفسها، وتكاليف خدماتها (أقساط وفوائد) من إجمالي الموارد المالية المتاحة

للدولة، وهو ما يعنى أن الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجهات أو الدول الدائنة.

تقول الدكتورة سلوى حزين، مدير مركز واشنطن للدراسات الاقتصادية، إن الحدود الآمنة للدين الخارجي كما يحددها البنك الدولي يجب ألا تتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، موضحة أنه في حالة وصول أي دولة إلى هذا الحد يكون غير مسموح لها بالاستدانة الخارجية إطلاقاً، ما يشكل مشكلة حقيقية، لأنه يقلل من فرص الاستثمار الداخلي التي يأتي تمويلها في الغالب من خلال الاقتراض من المؤسسات الدولية، كما أنه في حالة عجز أي دولة عن سداد أقساط الديون في مواعيدها المحددة فإنه يتم إشهار إفلاسها. وطبقاً لبيانات البنك المركزي الناتج المحلي الإجمالي، تمثل الديون قصيرة الأجل منها -الديون الواجب سدادها في الوقت الحالي- ما نسبته 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي.



<https://youtu.be/hpNSylvYXRQ>

وتضيف «حزين» أن الخطورة الحقيقية لهذه المديونيات تكمن في حالة عدم القدرة على سداد أقساط الديون، وهو ما يعرض لعقوبات دولية تتمثل في عدم القدرة على الاقتراض الخارجي إطلاقاً، فضلاً عن منع الاستثمارات الأجنبية من التوجه للدولة المدينة، ومن هنا تكمن أهمية وجود استثمارات محلية ضخمة وعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية فقط «لأنه من غير المنطقي أن يقوم اقتصاد أي دولة على استثمارات خارجية فقط»، حسب «حزين»، التي تشدد على أهمية «زيادة الناتج المحلي من خلال زيادة إنتاجية العمال، وترشيد الإنفاق الحكومي والبحث عن موارد جديدة لتمويل الموازنة العامة للدولة وخفض العجز فيها حتى لا تضطر مصر للاستمرار في الاستدانة من الخارج أو الداخل».

*دراسة: "نمو عهد مبارك" لم يمنع سوء تغذية الأطفال في مصر⁴²

شهدت مصر ارتفاعا نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من حقبة الرئيس الأسبق، محمد حسنى مبارك، والذي أطاحت به ثورة 25 يناير عام 2011، لكن هذا النمو لم يؤثر على معدل انتشار نقص تغذية الأطفال وخاصة في صعيد مصر، مقارنة بدول أخرى في المنطقة حققت نموا مماثلا، وفقا لدراسة حديثة.

لكن سوء التغذية في مصر لا يعود إلى الأسباب التي قد يتوقعها البعض، كالحرمان ونقص الطعام، بل إلى ممارسات خاطئة، كما كشفت الدراسة الانجليزية.

«نوعية التغذية غير كافية، إضافة إلى ضعف تثقيف الأمهات حول ممارسات التغذية المناسبة لتحسين صحة الأطفال»، أوضحت الدراسة، وهي الأولى من نوعها عن علاقة النمو الاقتصادي بسوء التغذية عند الأطفال.

الدراسة التي أعدها الباحثان المصريان مصباح شرف، أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة ألبرتا في كندا، وأحمد شكري رشاد، المحاضر بمدرسة التمويل والإدارة بجامعة ماربورج بألمانيا، استندت فيما توصلت إليه من أن النمو الاقتصادي القوي في مصر لم يكن كافيا للحد من سوء التغذية لدى الأطفال، إلى عوامل أخرى قالت إنها تسببت في المشكلة.

«هناك أدلة كثيرة على أن سوء التغذية لدى الأطفال في مصر ليست فقط مشكلة الحرمان والجوع وانعدام الأمن الغذائي، أولها أنه على اختلاف مستويات الدخل فإن نقص التغذية في مرحلة الطفولة قاسم مشترك بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية»، توضح الدراسة.

ثاني تلك الأدلة، أن مصر تعتبر دولة متوسطة الدخل، حيث إن نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر أي ما يعادل دولار واحد يوميا لا تتجاوز 3.5٪، وفقا للدراسة التي أشارت إلى دليل ثالث هو أن مشكلة نقص الوزن بين البالغين «مشكلة بسيطة جدا»، بل أن مصر تمر بمرحلة عالية جدا من معدل السمنة وزيادة الوزن والتي تزيد على 70٪ بين البالغين.

«هذا يعنى أن هناك بعض الأطفال مصابون بسوء التغذية يعيشون تحت سقف واحد مع آباء يعانون من السمنة»، قالت الدراسة.

⁴²<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07112015&id=78744252-0eeb-412f-b563-d18a410703e2>

الدليل الرابع، أن مصر لديها واحد من أكبر برامج الدعم الغذائي، حيث أنفقت الحكومة المصرية نحو 4 مليارات دولار في دعم المواد الغذائية عام 2008، أي ما يمثل نسبة 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة التي نشرت في أكتوبر الماضي، اختارت حالة مصر لتقييم أثر النمو الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية التي سبقت الثورة في مصر والتي نادت بالعدالة الاجتماعية.

وأظهرت نتائج إحصاءات المسح الديموغرافي لعام 2008 أن 70٪ من الرضع تلقي التغذية التكميلية في الأشهر الستة الأولى، وأن متوسط المدة الزمنية للرضاعة الطبيعية هي 6 أشهر فقط.

وتعتمد التغذية المناسبة للرضع والأطفال الصغار على إدخال المواد الغذائية قبل سن ستة أشهر، مع زيادة تدريجية في كميات الغذاء، والحفاظ على الرضاعة الطبيعية المتكررة حتى سن سنتين.

وأظهرت البيانات أن 41٪ فقط من الأطفال، تلقى الحد الأدنى من المتطلبات المناسبة لتغذية الأطفال والرضع. بالإضافة إلى أن ثلث الأطفال بين سن 8.6 أشهر لا تقدم لهم أي أطعمة أخرى بجانب حليب الأم، وغالبية الأطفال لا يأكلون أي أغذية أخرى غنية بالفيتامينات.

وبشكل عام، هناك علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي وسوء التغذية، حيث إن الفقر وانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية، وسوء تغذية الطفل بدوره له عواقب على الأجيال المتعاقبة التي قد تبطئ معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك، يمكن أن يساعد النمو الاقتصادي في الحد من سوء تغذية لدى الأطفال من خلال زيادة فرص العمل، وزيادة مستويات الدخل والثروة، التي تعمل على توفير الأمن الغذائي الأسري، وتحسين التغذية والرعاية الصحية، إضافة إلى تحسين تعليم الأمهات.

النمو الاقتصادي أيضا يعمل على توسعة القاعدة الضريبية ويزيد من الإيرادات العامة، والتي تتيح بدورها زيادة الإنفاق العام على الصحة والرعاية الاجتماعية، مثل الإنفاق على البطاقة التموينية. ويمكن أن يستفيد من الأفراد وإن كان بشكل غير مباشر من خلال زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات.

يذكر أن تحليلا لمؤشرات الدول صدر عن البنك الدولي، أشار إلى أنه غالباً ما ترتبط فترات انخفاض النمو الاقتصادي بسوء التغذية لدى الأطفال، وأوضح أن النمو الاقتصادي شرط ضروري لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال. لكن الدراسة أثبتت أن هذا ليس شرطاً كافياً في حد ذاته، فاختلاف النتائج في الحالة المصرية التي أظهرت أن الخصائص على مستوى الأسرة، أكثر أهمية من الأوضاع الاقتصادية الكلية لتفسير معدلات سوء التغذية.

ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فإن انتشار نقص التغذية مرتفع بشكل خاص في مصر، حيث يوجد أكبر عدد من الأطفال يعانون من ضعف النمو في الشرق الأوسط، نحو 2.7 مليون طفل.

وتقدر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لسوء التغذية في مصر بـ 20.3 مليار جنيه مصري أي ما يعادل نحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وفق بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام 2013.

يذكر أن الدراسة ركزت على الفترة ما بين 1992 و2008، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه في العقود الثلاثة الماضية تنامي الاقتصاد المصري باستثناء بعض الانتكاسات السلبية.

ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من 895 دولاراً في 1992 إلى 1456 دولاراً في عام 2008. وفي عام 2004، أطلقت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي لتحفيز النمو من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية والروتينية. وتنفيذ الإصلاحات الضريبية التي خفضت معدلات التهرب الضريبي وعملت على سهولة الوصول إلى العملة الأجنبية، بالإضافة إلى السياسات الإصلاحية التي عملت على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك، أدى ازدهار النفط في المنطقة إلى زيادة تدفق التحويلات، إلى جانب انتعاش السياحة، وتدفق رؤوس الأموال من منطقة الخليج. إلى قفزات في معدلات النمو، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.1٪ و7.2٪ في عامي 2007 و2008 على التوالي وفق إحصاءات البنك الدولي عام 2007. وتصنف منظمة الصحة العالمية درجات سوء تغذية الطفل إلى أربعة مستويات: منخفضة، ومتوسطة، وعالية، وعالية جداً. وصنفت في مصر «عالية»، حيث يوجد في مصر أكبر عدد من الأطفال الذين تأخروا في النمو. ويمكن إرجاع ذلك إلى التحول العالمي نحو الوجبات السريعة، وارتفاع نسب النشويات والدهون والسكريات، وبالتالي قد تكون الوجبات السريعة هي المكون الرئيسي للأغذية التكميلية، إضافة إلى ما أظهرته نتائج إحصائيات

المسح الديموغرافي للصحة من زيادة استهلاك العصائر الصناعية والشاي الأسود من قبل الأطفال.

وأخيرا، خلُصت الدراسة إلى أنه هناك العديد من الخصائص للطفل وعلى مستوى الأسرة تفسر معدلات سوء التغذية في مصر، أكثر أهمية من الأوضاع الاقتصادية الكلية مثل: عمر الطفل، ونوعه، وفترة ولادته، وإن كان توأما أم لا، وتعليم الوالدين، والأوضاع الاقتصادية الأسرية.

وأوضحت أن غالبية النتائج أظهرت أن الوضع الاقتصادي للأسر المعيشية أكثر أهمية من مستويات الرفاهية في الدولة، فلم تُشر العديد من النتائج إلى أن الدخل المرتفع يؤدي إلى وضع أفضل في تغذية الأطفال في مصر، بالإضافة إلى ذلك فهناك حاجة إلى دراسة تأثير المعايير الثقافية على نقص التغذية في مصر.



https://youtu.be/I_rnfoDvJ34



https://youtu.be/B_mQEf5jQbM

24. الثورة النيلية والأوضاع الاقتصادية في عهد مبارك⁴³

محمد نبيل الشيمي

الحوار المتمدن-العدد: 3355 - 4/5/2011

بداية فإن ما كان يحدث عنه مبارك في كل المناسبات عن انجازاته في مجالات الاقتصاد المصري وعن نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي كان كذباً وخدعاً فلم يكن نظامه يحال من الأحوال بعمل لأجل إصلاح اقتصادي يأخذ في اعتباره مصلحة الوطن والمواطن بل كان نمطاً رأسمالياً مافياوياً لا ضوابط له ولا مساءلة عن نتائجه التي كانت جميعها تصيب في مصلحة فئة رجال الأعمال المرتبطين عضواً بالنظام وحزبه الحاكم والملاحظ أن الخطيئة الكبرى لمبارك كانت دمج الدولة في النظام بمعنى جعل الدولة جزءاً منه وسخر إمكانياتها في خدمته هذا النظام لم يكن أبداً يسعى لتطبيق قواعد العدالة الاجتماعية بقدر سعيه إلى تعميق دور فئة قليلة نحيط بالرئيس وأسرته هذه الفئة هي بكل المعايير ذات طبيعة استغلالية مافياوية همها تعظيم ارباحها على حساب مصلحة المواطنين دون ان يصاحب ذلك اي نمو اقتصادي حقيقي حيث اعتمد الدخل القومي في مجمله على الإيرادات الريعية من خلال التركيز على الأنشطة الخدمية والعقارية والسياحة والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وهي أنشطة تقوم على نوعية معينة في المجتمع وتخلق ايضاً او تضاعف من حجم هذه النوعية التي تزداد ثراء في المقابل انهارت الأنشطة الأخرى كالصناعة والزراعة .. ومن ثم انعدمت فرص العمل وزادت معدلات البطالة وتراجعت عوائد النمو الاقتصادي مع تنامي عمليات تهريب الأموال إلى الخارج ... والملاحظ أن حكم مبارك كان ينظر إلى الملكية العامة وكأنها رجز من عمل الشيطان في إطار مساندته غير المحدودة لرأس المال الخاص الذي أطلق له العنان في كل مناحي الحياة وتمكن بالإرهاب والتخويف والاحتيايل احتكار اهم الأنشطة الاقتصادية والاستيلاء على الاراضي ... كانت كل توجهات النظام السابق تعمل من أجل التوريث ومن خلال هذا التوجه أديرت مصر في كافة أمورها من خلال الفئة المافياوية حتى تتحقق للنظام رئيساً ووريثاً واتباعاً السيطرة الكاملة على السلطة والثروة بأي وسيلة وبأي ثمن وكانت النتيجة هي أن مصر كانت على شفا الوصول إلى ما يسمى بالدولة الفاشلة والتي تنصف بعدد من

⁴³ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286477>

المؤشرات تتراوح بين اجتماعية واقتصادية وسياسية ومن هذه المؤشرات الاقتصادية:

غياب التنمية الاقتصادية المتوازنة بين السكان بمعنى عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر ومن ثم تتزايد النزاعات العرقية ثم الانحطاط الاقتصادي الحاد الذي يعتري كيان الدولة فهناك الانخفاض في معدلات زيادة الدخل القومي واختلال سعر صرف العملة الوطنية وتزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع معدلات الاستثمار وسوء توزيع الموارد وانتشار الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية وزيادة الالتزامات الدولية وارتفاع معدلات الدين العام وتفشي البطالة ... الخ ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فالدولة تعاني في الوقت نفسه تصاعداً في الضغوط السكانية حيث يزيد من معدل النمو السكاني عن الموارد المتاحة ويحدث خلل في التركيب العمري للسكان وتضييق الإمكانيات المتاحة في توفير السكن اللائق مما يحدث بالضرورة تنافساً على الأماكن وزيادة العشوائيات والالتجاء إلى البناء على الأرض الزراعية وهي مشكلة خطيرة تهدد الأمن الغذائي المصري وهي بالقطع إحدى خطايا النظام السابق.

... وقد انتح ذلك أو بالأحرى خلق حالة من التوتر الشديد الذي افضى في كثير من الأحوال إلى تزايد النزاعات وجرائم النهب والسلب والقتل... الخ (عن مفهوم الدولة الفاشلة يمكن الرجوع إلى موقع ديوان أصدقاء المغرب للاطلاع الدراسة التي أعدها الأستاذ / محمد بوبوش الباحث في العلاقات الدولية تحت عنوان "مفهوم الدولة الفاشلة)... كان الوضع الاقتصادي في عهد مبارك يسير من سيء إلى أسوأ ووفقاً للخبراء زادت معدلات البطالة إلى حوالي 29% ممن هم في سن العمل وذلك على الرغم من توافر فرص العمل ولكنها محجوزة لفئة بعينها من أبناء المسؤولين والمرتبطين بالحزب الحاكم... فضلاً عن ذلك فقد تغلغل الفساد في كل أجزاء الجسد المصري ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية حصلت مصر على المركز 111 على سلم الشفافية عام 2009 من مجموع 163 دولة كما احتلت مصر المركز 130 بين دول العالم التي تضم 131 دولة من حيث كفاءة سوق العمل والقدرة على التنافس.

الجرائم الاقتصادية العظمى التي ارتكبت في حق مصر كثيرة ولكن يأتي على رأسها جريمتان سيظل تأثيريهما التدميري إلى وقت طويل حتى

يمكن لمصر تدارك نتائجهما وهاتان الجريمتان هما الخصخصة
وتخفيض سعر الجنيه المصري

الخصخصة:

يقول د. رمزي زكي العالم الاقتصادي المستشار السابق بمعهد التخطيط القومي في دراسة له "حول بيع القطاع العام" لا اعتقد أن أحداً من المصريين أيا كان موقعه الاجتماعي واتماؤه الفكري مقتنعاً بسياسة بيع مؤسسات وشركات القطاع العام للأجانب التي تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك مع المستعمر الأجنبي وعبر الموارد العامة التي أسهم فيها كل المصريين وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في إنشاء هذه المؤسسات وما زال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات من هنا فالقطاع العام ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء وإنما هو بحق ملك لكل المصريين وليس من المفهوم حتى الآن ما هي علاقة بين القطاع العام بعمليات الإصلاح الاقتصادي وبخاصة بيع الشركات الكبرى الناجحة فمعظم شركات القطاع العام تحقق الآن فائضاً اقتصادياً تستفيد منه الدولة في تمويل انفاقها الاستثماري والجاري وهذا الفائض يمثل نهراً متدفقاً باستمرار إلى مالية الدولة المصرية التي تحتاج حالياً إلى علاج عجز موازنتها العامة ودعم مواردها وإمكانياتها لكي تستمر في تنفيذ برامج التنمية والاضطلاع بوظائفها في المجالات الاجتماعية والأمنية.

ومن المعروف أن مصطلح الخصخصة حديث نسبياً ولم أكن من تعرف منها :

1. مجموعة سياسات تهدف إلى الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي،
2. ثم أنها أيضاً تعني التعاقد أو التصرف فيما تملكه الدولة من مشروعاتها إلى القطاع الخاص،
3. وبمعناها الواسع عبارة عن تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.
4. أما معناها الضيق فيعني تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول (الطيب محمد الطيب عبد الله تقييم تجربة الاستخصاص في السودان) .

5. كما يمكن تعريفها بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق مع تقليص الجهاز الحكومي وتضييق حدود مسئولية الدولة.

ومن ثم التخصيصية عبارة عن مجموعة من السياسات التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادئ القطاع الخاص والمنافسة ونخلص من ذلك أن التخصيصية الهدف منها تقليص دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي مقابل زيادة وتوسيع دور القطاع الخاص سواء بنقل الملكية كلياً أو جزئياً أو نقل الإدارة إليه مع الاحتفاظ بالملكية كلياً أو جزئياً.

... ولا شك أن هناك من الدوافع التي أرغمت الدول التي على نهج الخصخصة (ليس مجالنا الخوض في هذه الدوافع ضمن طرح الموضوع) إلا أنه وضح أن إدارة ملف الخصخصة في مصر كان سيئاً ولم يقتصر على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ولكنه قفز على الأنشطة المنتجة لخدمة عامة تقع ضمن الوظائف والمسئوليات التي تقع على عاتق الدولة وهي تتعلق بالتكافل الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية... وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من الخصخصة زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية كنتيجة لتحرير القرارات الإدارية وربطها بالإنتاجية والأجور مع تخفيف العبء عن أجهزة الدولة بما يمكنها من أداء وظائفها الأساسية كالأمن والدفاع بكفاءة أكبر... وتحقيق عوائد للحكومة نتيجة التصرف في بعض أو كل الأحوال المملوكة لها... ثم توفير المزيد من فرص العمل على أسس اقتصادية... إلا أن الملاحظ أن الخصخصة في مصر سلكت طريقاً معوجاً حيث تم بيع القطاع العام بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق مصالح شخصية تسارعت وتيرتها منذ عام 2004 على الرغم من بدء عمليات الخصخصة منذ أوائل التسعينات... وكانت كل إجراءاتها فاسدة ضيعت على الشعب المصري جهد سنين طويلة ومن أهم الشركات التي تم بيعها شركة المراحل التجارية ودون الدخول في تفاصيل بيعها فقد كان التصرف في هذه الشركة بداية لقتل البرنامج النووي المصري تم تبعتها بعد ذلك شركة النصر لصناعة الكوك في حلوان... وشركة كيما والشركات الثلاث هي اضلاع الصناعة النووية المصرية... وكانت شركة المراحل واحدة من أهم ثلاث

شركات في هذا المجال في العالم الثالث ... ثم اعقبت ذلك خصخصة العديد من الشركات أهمها شركات الاسمنت وشركة بيرة الأهرام وشركة المعدات التليفونية والبيبسي كولا وبيرة الأهرام والزجاج المسطح وشركة سيد للأدوية (وهي من أهم الشركات التي وفرت قدراً كبيراً من احتياجات المصريين من الدواء ثم امتدت الخصخصة إلى قطاع البنوك حيث تم خصخصة البنك المصري الأمريكي الذي يمتلك المصريون 60% من رأسماله... ثم بنك الإسكندرية وهو أحد البنوك الأربعة المملوكة للدولة ... كما تم خصخصة التوكيلات الملاحية وعدد من شركات النقل البري والبحري وعدد من شركات الغزل والنسيج وشركات الزيوت والصابون . وبعض شركات السلع الاستهلاكية (كصفقة عمر أفندي) ... والقائمة تشمل الكثير من التجاوزات غير الأخلاقية التي صاحبت عمليات الخصخصة ... والسؤال أين ذهبت أموال الخصخصة ؟ لا أحد يدري وما هي الفوائد الاجتماعية أو التنويه التي تحققت منها؟

... أقرئوا ما جاء على لسان / أحد منظري سياسة الخصخصة في مصر وهو السيد جميل سعد.. قال في حوار لـ المصري اليوم في ديسمبر 2008 إنه هو واضع سياسات الخصخصة وهيكلية الشركات وقال "كانت لدينا تعليمات من القيادة السياسية ألا يضار عامل واحد وبالتالي كان المعاش المبكر اختيارياً بالتنسيق مع الدكتور / عاطف عبيد والفترة التي تولي فيها خطاب وزارة قطاع الأعمال سقط فيها برنامج الخصخصة وتساءل كم شركة باعها مختار خطاب؟ وكم شركة باعها محيي الدين؟ المثير أن مختار خطاب نفسه أكد هذا الكلام وقال في أكثر من حوار صحفي أنه كوزير لم تكن له سلطة تحديد سعر شركة أو توجيه حصيلة بيعها للاستثمار في شركات جديد وأضاف أن النظام وقع في خطأ جسيم حين رفض استخدام حصيلة الخصخصة في إنشاء شركات جديدة واستجابت الحكومة لضغط جماعات معينة في الحزب الوطني كانت تنظر للقطاع العام على أنه عدو خطاب تحدث أيضاً في أغسطس 2002 عن الخصخصة لمجلة الأهرام العربي 8/10 وقال أن حصيلة ما تم بيعه 16 مليار و 905 ملايين جنيه بخلاف الأصول وما تم تحصيله 14 مليار و 589 مليون جنيه أنفق منها 4.5 مليار جنيه للبنوك و 7.2 مليار جنيه معاشاً مبكراً و 578 مليون جنيه إصلاحاً فنياً وإدارياً و 396 لصندوق إعادة الهيكلة وتبقى 7 مليارات و 549 مليون جنيه تساوي رأس المال الذي دفعته الدولة في

قطاع الأعمال العام وقد الت لخزينة الدولة وهو ما يعني أن الحالة عادت إلى ما قبل البيع (بعنا وصرفنا الحصيلة) هذه الأرقام كان يجب أن تلفت نظر الخبراء ليسألوا أين ذهبت حصيلة الخصخصة واعترف خطاب أن تجربة الخصخصة لم تكن لها عائدات اجتماعية أو تنموية ولم تنجح في توزيع ثمار التنمية بشكل عادل على الفئات الاجتماعية المختلفة وأنه لم يكن هناك قطاع خاص قادر على أن يحل مكان الدولة وقال "أنا لم أضع سياسة الخصخصة بل هي سياسة عليا ولكنني تم فقط اختياري لتنفيذ البرنامج واعترف انني في البداية كانت لدى ثقة في القطاع الخاص وأنه الطريق الجديد الذي يمكن أن يغير الواقع وعندما شاهدت الواقع أحسست بخطئي بعد السنة الأولى في وزارة قطاع الأعمال ورأيت أنه لو استمر العمل بنظام الخصخصة علي هذا النحو فسنواجه مصاعب كثيرة " وقال " أوقفت برنامج المعاش المبكر دون إعلان ذلك صراحة لأننا كنا نواجه ضغوطاً من المؤسسات الدولية للإسراع في تنفيذ كل جوانب مشروع الخصخصة وعرضت الأمر علي مجلس الوزراء وعلي الدكتور عاطف عبيد وحصلت علي تصريح بإنقاذ هذه الشركات وكانت المسألة صعبة لأنه لم يكن مسموحاً لي بأخذ أموال من ميزانية الدولة وبدأت أدعو إلى أن تعود الدولة لفكرة الاستثمار من جديد حتى يصبح القطاع الخاص قادراً على التنمية " وقال خطاب أثناء وجودي في الوزارة لم أبع إلا للقطاع الخاص المحلي مثل شركة طرة التي تم بيعها لشركة السويس وشركة حلوان تم بيعها لشركة مصرية أيضاً وأنا عن نفسي لم أكن من أنصار البيع للأجانب واعترف انه من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت أن عوائد الخصخصة لم يتم استثمارها في إنشاء شركات جديدة حتى إن تم بيعها بعد إنشائها " وقال أحد الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادي عموماً عدم وجود عدالة اجتماعية >

لم تكن سياسات الخصخصة التي قام بها النظام السابق تستند إلى معايير اقتصادية أو أخلاقية ولم تراع البعد الاجتماعي ... بل أثمرت عن عديد من السلبيات لعل أشدها تأثيراً على مجريات الحياة في مصر أنها ألحقت الخراب بالصناعة نتيجة استيلاء القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي وكبار رجالات الحزب الوطني على الشركات والمؤسسات الاقتصادية بأثمان غير عادلة ... كما أدى ذلك إلى التخلص من عدد كبير من العمال الذين ضاقت بهم البيوت والشوارع والمقاهي وشكلت

خطورة كبيرة على المجتمع حيث زادت عمليات السطو والسرقة والقتل والاغتصاب ... وتعد مشكلة البطالة في مصر من أعقد المشاكل التي صاحبت الخصخصة ومن الملاحظ ان ما يقرب من 75% من المشروعات الت تم خصصتها توقفت عن الانتاج وتم التصرف فيها وبيعها اراض للبناء.

... كما أدت الخصخصة إلى ظهور فئة جديدة في المجتمع المصري من ذوي الدخل المرتفعة أدت إلى أحداث تفاوت بين الطبقات انعكس بصورة كبيرة على الاستقرار السياسي وقد ظهر هذا في صورة الاحتجاجات الفتوية التي سبقت ومهدت لتفجر الثورة.

... وهكذا فإن الخصخصة بالطريقة التي أديرت بها من جانب النظام السابق وحكومته وحزبه ... لم تثمر سوى المزيد من الفقر والفساد.. وأدت إلى تنامي ظاهرة العنف في المجتمع المصري وساهمت بقدر كبير على نمو أفكار ورؤى مناهضة للنظام لقد اوجدت الخصخصة أزمة اقتصادية ما زالت تعاني منها الطبقات الدنيا حيث تدهورت ظروفها المعيشية بفعل زيادة معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وانعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب ونشأت اجيال كثيرة صالحة للتطرف والجريمة المنظمة والفردية (هم من نطلق عليهم البلطجية).

تخفيض قيمة العملة الوطنية (الجنيه المصري)

في عام 2003 وبدون سابق إنذار أقدمت حكومة الحزب الوطني على جريمة اقتصادية في حق مصر ... لا تقل في تأثيرها عن جريمة الخصخصة حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية وذلك بضغوط من رجال الأعمال وبمبادرة من قيادات الحزب الذين هم في ذات الوقت رجال أعمال ... وكان هذا القرار يعني تحديد سعر صرف للجنيه المصري منخفض عما كان عليه وبذلك أصبح الجنيه المصري يساوي عدداً أقل عن ذي قبل من العملات الأجنبية ... هذا الإجراء لم يكن مدروساً ولم يضع أحداً من المسؤولين عنه أي تصورات للأخطار التي قد تصيب الاقتصاد المصري ... وكانت مزاعم رجال الأعمال تري أن تخفيض سعر الجنيه سيعمل على تقليل العجز في الميزان التجاري حيث تزيد الصادرات وتقل الواردات وهو تصور نظري بحت وكان يتعين قبل مجرد التفكير في هذا الإجراء التأكد من أن ظروف الاقتصاد المصري ملائمة لنجاح عملية التخفيض ... وهل سيؤدي التخفيض إلى تحقيق ما يراه

المصدرون ؟ ... لقد وضع الاقتصاديون محددات بتوقف عليها نجاح عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية لأي بلد كان وهذه المحددات هي:

- **مرونة الإنتاج المحلي** من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل بإمكان هذا الإنتاج أن يرتفع بنسبة تعادل أو تساوي الانخفاض في قيمة العملة.
- **مرونة الطلب الخارجي** على منتجات الدولة التي تخفض من سعر عملتها بمعنى هل يزيد الطلب الخارجي على هذه المنتجات بنفس القدر الذي تم به تخفيض قيمة العملة.
- **مرونة الطلب المحلي** على المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية.

الواقع أن الاقتصاد المصري لم يكن مهيناً على الإطلاق لتخفيض قيمة العملة الوطنية فمن المعلوم أن الإنتاج المحلي لا يتمتع بالمرونة بمعنى عدم استجابته لأي زيادة في الطلب الخارجي ويعود ذلك لاختلال هيكلي في الاقتصاد المصري واعتماده شبة الكامل على مدخلات مستوردة تبلغ نسبتها حوالي 75% من إجمالي مدخلات الإنتاج والمواد الأولية والمواد الغذائية (أي أن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عجزه عن المنافسة الخارجية) فضلاً عن انخفاض الإنتاجية وزيادة معدلات التالف والفاقد خلال العملية الإنتاجية نظراً لقدم الآلات و المعدات ومن ثم فإن قرار تخفيض قيمة الجنيه المصري لم يحقق لمصر أي نتائج إيجابية بل أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد ... وإن كانت آثاره أكبر وأعمق على محدودي الدخل .. ولم تحقق الصادرات أو السياحة الزيادة المأمولة التي تعوض التخفيض الذي حدث ... المستفيدون الوحيدون هم رجال الأعمال الذين كانوا على علم دون غيرهم بالقرار ... وقاموا بشراء كميات كبيرة من العملات الأجنبية بالسعر السائد آنذاك وهو 3.40 جم للدولار... ثم قاموا بعدها بإعادة طرح العملات الأجنبية بسعرها الجديد مقابل الجنيه المصري 5.75 جم مصري وقد حققوا بذلك مكاسب هائلة (هي في نظري الحرام بعينه) ثم تتابعت الآثار السلبية في صورة ارتفاع في أسعار السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج التي تستورد وقد مثل هذا عبئاً تقبلاً على ذوي الدخل المحدودة ... كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وزادت تكلفة الإنتاج ... ولم يجن مكاسب هذا القرار الخاطئ سوى مجموعة رجال الأعمال وكانت مكاسبهم ليست نتيجة زيادة صادراتهم ولكن كانت من خلال الإتجار في العملة وها نحن معد سنوات

طوال نسال هل حدث تحسن في الميزان التجاري المصري الواقع أنه لم يحدث أي تحسين بل زاد العجز .
.... والغريب في الأمر أن هذه الحفنة من رجال الأعمال (اياهم) عادوا منذ فترة وطالبوا بتخفيض جديد في الجنيه المصري ... فهم لا ينظرون مطلقاً إلا فيما يحقق مصالحهم ولو حرقت النار كل المصريين.
لقد ثبت بالمطلق فشل كل السياسات الاقتصادية التي أقرها الحزب الوطني التي كانت تتعاطى مع الاتجاه نحو تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وترك العنان للقطاع الخاص تحت زعم تحرير الاقتصاد في إطار آليات السوق باعتبارها هي التي تحدد اوجه النشاط الاقتصادي بغض النظر عن حجم التكلفة التي يتحملها المواطن ... كان الحزب الوطني آثماً ومخطئاً في حق الوطن عندما ضيق أو بالأحرى الغي الدور الاجتماعي للدولة وأعطى المبادرة للقطاع الخاص وقدم له كل التسهيلات والامتيازات الضريبية وحقوق تملك وعدم الخضوع لأي قواعد تحد من رغباته الجامحة في زيادة أرباحه في الوقت الذي فشل فيه من الحد من البطالة ... والحد من التضخم والحد من سرقة ونهب المال العام والأراضي المملوكة للدولة ... لقد ادت السياسات الخرقاء للحزب الوطني إلى تدهور مريع في الطبقي الوسطى المصرية فضلاً عما ترتب على هذه السياسات من آثار توزيعية لغير صالح ذوي الدخل المحدود وفقراء الوطن.

25. دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر (1995-2007) ⁴⁴

مروة محمد عبد المنعم بكر

اسماعيل صبري مقلد، محمد أحمد العدوي

تناول موضوع الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من 1995 إلى 2007 وفي هذا السياق تتجه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي، كما تناولت خاتمة الدراسة مجموعة من التطورات التي شهدتها مصر في عام 2001 لمحاولة توضيح دور المجتمع المدني في مستقبل التطور الديمقراطي في مصر.

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح بنية المجتمع المدني وإسهامات منظمات المجتمع المدني في تدشين عملية التحول الديمقراطي في مصر، وكذلك معرفة تأثير الإطار الدولي للمجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في مصر وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي من ناحية، والأطر القانونية والتشريعية والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور منظمات المجتمع المدني.

وتنطلق مشكلة الدراسة من أنه بالرغم من التوسع في إنشاء أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني في مصر وتزايد الدعوة لإشراكها في عملية التحول الديمقراطي وفي ظل تنامي التوجه العالمي نحو الديمقراطية، فإن هذه المنظمات لم تقم بما كان يرجى لها من دور في دفع وتحفيز عملية التحول الديمقراطي في مصر.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بأهم القضايا الخاصة بمفهوم التحول الديمقراطي في مصر والدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول، وكذلك الأطر الحاكمة لعمل هذه المنظمات في مصر، والعوامل التي يمكن أن تؤثر في تفعيل أو إعاقة دور هذه المنظمات.

وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على المنهج المؤسسي ومنهج تحليل النظم.

وقد تم استخدام منهج تحليل النظم لأنه يعد منهجاً صالحاً للتطبيق على هذه الدراسة حيث أن الدراسة تناولت الأبعاد الخاصة ببيئة النظام السياسي

⁴⁴ http://www.aun.edu.eg/thesis_files/2447.doc

المصري وأثر ذلك على دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ومدى استجابة النظام لذلك.

أما المنهج المؤسسي فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لمعرفة قدرة مؤسسات المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي في مصر وزيادة فاعليتها.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، ينقسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث، تسبقهم مقدمة وتسبقهم خاتمة.

بالنسبة للفصل الأول، ويحمل عنوان: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي يقع في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها مفهوم التحول الديمقراطي وقد تعرض المبحث إلى اقتراباته النظرية وأنماطه ومراحلته ومؤشراته وتتمثل في انتخابات حرة ونزيهة، وبناء المؤسسات واحترام حرية الرأي والتعبير وسيادة القانون واستقلال القضاء، تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية.

ويتناول الثاني مفهوم المجتمع المدني وهو مجموعة من المنظمات التطوعية المستقلة نسبياً أي تكون المجال العام لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، ويتكون المجتمع المدني من: الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية وجماعات رجال وسيدات الأعمال والغرف التجارية والصناعية والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي تواجه دورها في تعبئة الجماهير في مواجهة الحزب أو الأحزاب الحاكمة التي تشكل السلطة السياسية في الدولة.

أما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. بالنسبة للفصل الثاني، وعنوانه: النظام السياسي المصري والتطور الديمقراطي ويقع في ثلاثة مباحث، الأول يتناول تطور النظام السياسي المصري من 1923-1970 وقد تعرض هذا المبحث إلى فترتين 1923-1952 وهي فترة الحكم الملكي، ثم 1952-1970 وهو فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. أما الثاني فتناول التحول الديمقراطي في عهد الرئيس السادات، والمبحث الثالث فتناول التحول الديمقراطي في عهد الرئيس مبارك.

بالنسبة للفصل الثالث: وعنوانه الأطر الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني في مصر ويقع في ثلاثة مباحث، الأول: القوانين والتشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والثاني الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المبحث الثالث فتناول الإطار الدولي لحركة المجتمع المدني وهو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي.

أما الفصل الرابع: فبعنوان واقع منظمات المجتمع المدني في مصر ويضم ثلاثة مباحث يتناول الأول منها الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية السياسية، ويتناول الثاني النقابات المهنية والعمالية، أما المبحث الثالث فتناول الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

أما الفصل الخامس: فبعنوان المجتمع المدني وبعض قضايا التحول الديمقراطي في مصر ويضم ثلاثة مباحث، فيتناول الأول المجتمع المدني والثقافة السياسية في مصر، أما الثاني المجتمع المدني والتعددية السياسية في مصر، أما المبحث الثالث، فقد تناول المجتمع المدني والمواطنة في مصر.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. إن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فلا يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره إلا في إطار نظام ديمقراطي، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية، إلا أن المجتمع المدني كان دوره محدوداً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مصر.
2. إن دراسة النظام السياسي المصري ومراحل تطوره تبين أن استمرار أي نظام سياسي يتوقف على مدى قدرته على التغيير والتجديد الذاتي وعلى تطوير مؤسساته وأفكاره بما يتناسب مع الظروف المتغيرة.
3. إن الأطر القانونية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني تمنح صلاحيات أكبر للحكومة في مواجهة تلك المنظمات وهو ما حد من حرياتها وبالتالي قدرتها على الحركة، كما يلاحظ التوسع في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكن مع التضيق على الدور السياسي لهذه المنظمات وهو ما يعوق دورها في عملية التحول الديمقراطي.
4. إن تنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي وآلياته المتنوعة له دور مؤثر في تقوية المجتمع المدني في مصر، حيث أنه يمثل دعماً لعملية التطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.
5. على الرغم من الازدياد المطرد في عدد المنظمات التي تندرج ضمن إطار المجتمع المدني واتساع أنشطتها وامتدادها إلى كثير من المحافظات المصرية إلا أنها لم تقم بدور فاعل في دفع عملية التحول الديمقراطي في مصر وبخاصة في الأقاليم خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية.

وفي ضوء دراسة بعض قضايا التحول الديمقراطي في مصر اتضح ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على عملية التحول الديمقراطي وهي:

* تعتبر التعددية السياسية أهم عناصر التحول الديمقراطي وبدونها يظل النظام السياسي القائم غير ديمقراطي وبوجود حزب واحد مهيمن ومسيطر على السلطة وهو الحزب الحاكم ، مما أدى إلى تهميش دور أحزاب المعارضة على الحياة السياسية ، كما أن النقابات والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية ليس لها دور مؤثر في الحياة السياسية مما شجع على تكوين وانتشار الحركات الاجتماعية الجديدة واعتبارها قنوات للمشاركة السياسية خارج الأطر التقليدية لمعارضة النظام التي ثبت ضعفها إما لأسباب ذاتية أو بسبب ضغوط النظام لتحجيم دورها في المجتمع وبخاصة دورها في المجال السياسي.

* ويرتبط بما سبق أن دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر وتعميق مفهومي المواطنة والثقافة السياسية لا يزال محدوداً، بالرغم من أنه لا نستطيع الوصول إلى المجتمع الديمقراطي بدون ترسيخ لهذه القيم والمفاهيم.

ومن كل ما سبق يتأكد صحة الفرضية التي سعت الدراسة إلى اختبارها حيث تبين أن هناك ارتباطاً بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على التأثير على النظام من أجل خلق بيئة مواتية لإتمام عملية التحول وقد ثبت ذلك في دراسة الحالة المصرية ، بل أن تطور الثورة المصرية جاء نتيجة لحركات الرفض الاجتماعي والسياسي والتي ساعدها حالة الاحتقان الموجودة لدى غالبية الشعب المصري ، ولم نجد دوراً فاعلاً في الثورة لمؤسسات المجتمع المدني التقليدية كالأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والاتحادات وغير ذلك من مؤسسات كانت تعد هي قوى المجتمع المدني في مصر.

إن أجندة عملية التطور الديمقراطي في المرحلة الراهنة تشير إلى عدد من التحديات:

1. تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي حي وزيادة الحضور السياسي للأحزاب.

2. العلاقة بين القطاع المدني والقطاع العسكري ودور كل منهما في تأسيس شرعية النظام والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وكيفية التوفيق بين احترافية القوات المسلحة من ناحية ودورها باعتبارها خط الدفاع النهائي لحماية الشرعية الدستورية من ناحية أخرى، وكذلك ما بين

تحقيق الحكم الرشيد في كافة مؤسسات الدولة المصرية، وهو ما يتضمن المؤسسة العسكرية ذاتها.

3. استمرار التطور الديمقراطي مع احتواء محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

4. تنمية ودعم الثقافة السياسية للمواطنين المصريين، وإعادة اهتمامهم بالشأن السياسي.

5. البحث في خيارات المجتمع المصري بشأن الدولة القادمة، والتوليف بين آراء تدعم الدولة المدنية، وأخرى تتحدث عن دولة مدنية بمرجعية دينية، وثالثة تتحدث عن دولة مدنية، وهو ما ظهر بوضوح بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

إن استمرار العملية الديمقراطية يرتبط بتطور التنوع الاجتماعي والاقتصادي في مصر، كلما ازداد التمايز ازدادت الحاجة للتعبير السياسي المتعدد لكي تعبر الفئات والجماعات عن مصالحها المختلفة، واستمرار العملية الديمقراطية يخلق مناخاً لدى الرأي العام يقوم على تعدد الرأي والاختلاف، كما أن أهمية التعددية السياسية تكمن في أنها تقدم الإطار السياسي الأكثر ضماناً للتقدم والتنمية.

من ناحية أخرى فإن العملية الديمقراطية تخلف القوى المعادية لها، فهناك القوى التي ازدهرت مصالحها في ظل التسلطية، مصالح ترتبط أحياناً بفساد لا يراد الكشف عنه، أو مصالح ترتبط بوجود أشخاص غير مؤهلين، ولكنهم يتولون مناصب كبيرة وهناك تقاليد السلطة غير المقيدة التي تتصرف دون حدود أو رقابة من برلمان أو صحافة، وكلما توسعت العملية الديمقراطية شعرت هذه القوى بالخطر على مصالحها ومواقعها.

إن جوهر التحول الديمقراطي يتمثل في تداول السلطة سلمياً وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحقيق حياة كريمة وعادلة للفرد يكون فيها مواطناً بحق داخل دولته، والتحول الديمقراطي في هذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة تتضمن إعادة البناء لكثير من نواحي الحياة في المجتمع والدولة، فهي تتصل بالثقافة السياسية وبالعلاقة بين المركز والهامش وبزيادة الإنتاج وحل المشكلات الاقتصادية، وبالعلاقة بين الديني والمدني وبالعلاقة بين السلطة والثروة.

الدور المنشود لمنظمات المجتمع المدني

في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الشامل فيما بعد ثورة 25 يناير، وذلك في المجالات التالية:

1. دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية للمواطنين ؛ لقد أكدت أحداث 25 يناير على أهمية الإنترنت باعتباره الوسيلة الثورية لعصر المعلومات، حيث استفادت الحركات الاجتماعية الجديدة والإلكترونية منها على وجه الخصوص والمنظمات الحقوقية من استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي السياسي والمشاركة السياسية، حيث مثل الإنترنت الوسيلة الأساسية للدعوة والحشد لهذه الثورة بين قطاعات الشباب المصري، وفي ضوء ذلك التغير في أدوات الثقافة السياسية والمشاركة السياسية يجب على باقي منظمات المجتمع المدني الاستفادة من الخدمات الهائلة التي يتيحها الإنترنت بما يدعم الثقافة السياسية للمواطنين ، وكذلك استخدام الاتصال المباشر مع بقية فئات المجتمع التي لا تحسن التعامل مع الانترنت ؛ لكونها كتل انتخابية مهمة في تحديد مستقبل التطور السياسي في مصر.

2. دور منظمات المجتمع المدني في التوعية الحقوقية وتدعيم قيم المواطنة، وإرساء ثقافة الحقوق والواجبات، وتعميق مبادئ المساواة والحرية والعدالة والشفافية والمساءلة وكشف الفساد، وغير ذلك من مؤشرات الحكم الرشيد، ويرتبط بذلك الدور ضرورة ضمان الدولة للحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، واستقلال القضاء وتوفير ضمانات التقاضي وتيسير إجراءاتها، وإلغاء حالة الطوارئ القائمة وهذه تمثل مطالب رئيسية لمعظم المواطنين المصريين.

3. دور منظمات المجتمع المدني في دعم التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وذلك من خلال الرقابة والمتابعة بما يوفر ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، إعادة الحق للمواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صناديق الانتخابات، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية.

4. دور مؤسسات المجتمع المدني بجانب القوى الوطنية والسياسية في صياغة دستور ديمقراطي يجعل الأمة مصدراً حقيقياً للسلطة، ويجعل كذلك السلطة التنفيذية مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً.

5. دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم اللامركزية في المحافظات المصرية المختلفة بما يساهم في دعم المشاركة المجتمعية وكذلك السياسية للمواطنين من أجل تحقيق التنمية المحلية الذاتية، وكذلك تحويل الإدارة المحلية إلى حكم شعبي حقيقي وإصدار قانون جديد للمحليات يتم على أساسه انتخاب كافة أجهزة الإدارة المحلية التنفيذية والشعبية بالانتخاب العام المباشر، وتفعيل رقابة المجلس الشعبي المحلي على الجهاز التنفيذي.

6. تحقيق مشاركة المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصالح العام والمتمثل في تقدم المجتمع ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يعني وجود علاقات متبادلة بين تلك المجالات، مع الأخذ في الاعتبار أن التمكين السياسي يمثل ضرورة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن حدا أدنى من المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب يمثل نقطة انطلاق مطلوبة حتى يشاركوا سياسيا.

7. عقد وتنفيذ برنامج قومي للتوعية والتثقيف السياسي تقوم فيه منظمات المجتمع المدني بدراسات وتدريبات ومبادرات، وكذلك المؤسسات الحكومية المعنية والمجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي للشباب والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، مع الاهتمام بالمناطق الريفية في كافة أرجاء ومحافظات مصر، وبفئات معينة مثل الأميين والمرأة، وهذا البرنامج مهم للغاية في هذه المرحلة التي تمر بها مصر حيث أن ثورة 25 يناير قد أوضحت ضعف مؤسسات المجتمع المدني الحالية، وعدم وجود ثقافة سياسية مواتية بعد الثورة مما كان له أثر سلبي في التشويش بين المصريين، والتخوف من تعثر عملية التحول الديمقراطي، وكل ذلك يؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ مثل هذا البرنامج القومي علي أن يكون بغرض التوعية والتثقيف السياسي المحايد.

وهكذا يجب أن يأخذ دور المجتمع المدني في التنامي بعد ثورة 25 يناير، حيث إن طبيعة التغييرات والإصلاحات السياسية الهيكلية في المجتمع المصري - بما يتطلبه ذلك من إرساء ثقافة سياسية وحقوقية مواكبة - تفرض على كافة منظمات المجتمع المدني في مصر أن يكون لها دور قادم وأكبر في تعميق قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية، ويقتضي الأمر التكتل والتشبيك والائتلاف فيما بين هذه المنظمات لتبادل الخبرات فيما بينها، ومزيد من الفاعلية

والتأثير في الحياة السياسية في مصر، وحتى تنجح هذه المنظمات في أنشطتها وأدوارها لابد من قيام الدولة بإطلاق حرية العمل لها ، بمعنى إطلاق حرية تنظيم الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والنظام العام ، ويرتبط بذلك تطوير الأطر القانونية بما يساهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية لعمل منظمات المجتمع المدني. كما يرتبط نجاح الثورة المصرية بقدرة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة على التوافق بشأن مبادئ ومصالح عليا لمصر المستقبل، وليس السعي للمكاسب السريعة والجزئية لبعض تلك المؤسسات، كما أن دورها يعد أساسيا في الارتقاء برأس المال الاجتماعي في مصر بما يساهم في إعادة بناء مصر ما بعد الثورة.



https://youtu.be/lvGHx5h_TN0



<https://youtu.be/MuL5JsZf8iA>

26. حركات ومنظمات معارضة لمبارك

* الحركة المصرية من أجل التغيير⁴⁵

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية هدفت منذ تدشينها إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة. منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة، ورفضها ما رأته مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعارها لا للتمديد لا للتوريث.

منسقي الحركة

1. جورج إسحاق
2. عبد الوهاب المسيري
3. عبد الجليل مصطفى
4. عبد الحليم قنديل
5. مجدي أحمد حسين
6. محمد الأشقر
7. عبد الرحمن الجوهري

جذور الحركة

بعد التغيير الوزاري المصري في يوليو 2004، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري بأكمله وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية. واختار الموقعون تحويل مشروعهم لمشروع حركي، وتوافقوا على أن يكون رفضهم للرئيس المصري آنذاك حسني مبارك هو أساس حركتهم، ومن هنا جاء اسم الحركة "كفاية". اعتمدت حركة كفاية أسلوب التظاهر في أغلب محطات المعارضة للنظام المصري. وقد رد النظام على تنامي الحركة - وصلت لـ 22 محافظة من أصل 26 محافظة في مصر ككل - بحملات أمنية وصفتها منظمات حقوقية محلية وإقليمية وعالمية بأنها حملات وحشية.

حازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة، خاصة وأن ضغوط كفاية قد ساهمت في رفع سقف التعبير النقدي في المجال العام المصري. فقد تناول العديد من الصحفيين وبصورة شبه يومية شخصيات

⁴⁵ https://ar.wikipedia.org/wiki/الحركة_المصرية_من_أجل_التغيير.

كان من المحظور تماما قبل بزوغ حركة كفاية الإشارة إليها مثل أسرة الرئيس المصري وخاصة زوجته وولده جمال المرشح لخلافة مبارك على عرش مصر كما تقول الحركة.

أسست كفاية على النظام الشبكي المرن وراعت في تنظيمها المبادرة الفردية والعمل في مجموعات عمل صغيرة مما أضفي على الحركة مرونة كبيرة. وفي الوقت نفسه وصف قطاع من أعضائها تطور وضع الحركة معتبرا أنها فقدت السيطرة على علاقة أعضائها بتيار الأحداث، فتحوّلت من متابعة أحداث لصناعة أحداث في بعض المواقف.

وقد أدى انتشار كفاية "الحركة المصرية من أجل التغيير" لظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل "شباب من أجل التغيير"، "عمال من أجل التغيير"، صحفيون من أجل التغيير، "طلاب من أجل التغيير". كما انتشرت المطالب المهنية والحرياتيه في ربوع مصر، فخرج من عباءة الحركة عدد من الكوادر والأفكار التي استفادت منها حركات سياسية في نشاطات موازية.

قيادات الحركة

لكون الحركة غير هادفة للوصول إلى السلطة فإنها استطاعت أن تجتذب الكثير من المثقفين المعتدلين والذين لا يسعون للحكم وهذا هو ما زاد من شعبيتها. ومن أبرز قيادات الحركة:

1. عبد الوهاب المسيري
2. جورج اسحاق
3. مجدي قرقـر
4. أمين إسكندر
5. أبو العلا ماضي
6. ضياء الصاوي
7. أحمد بهاء شعبان
8. كمال خليل
9. حمدين صباحي
10. يحيى القزاز

مظاهرات كفاية



1. 12 ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي بالقاهرة
2. 4 فبراير 2005 في معرض القاهرة للكتـاب
3. 21 مارس 2005 في ميدان التحرير بالقاهرة
4. 30 مارس 2005 في ثلاث محافظات
5. 27 أبريل 2005 في 15 محافظة
6. 25 مايو 2005 يوم الاستفتاء على الدستور
7. 1 يونيو 2005 في نقابة الصحفيين
8. 8 يونيو 2005 أمام ضريح سعد زغلول
9. 6 أبريل 2008 ضمن دعوة الإضراب العام في مصر

لثاني أربعاء على التوالي، احتشد ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الساعة الثامنة وحتى العاشرة مساءً عند ضريح سعد زغلول بالقاهرة حاملين الشموع احتجاجاً على اعتداء أتباع الحزب الوطني الديمقراطي على متظاهرين، تحت نظر قوات الأمن المصرية.

مندرة كفاية

ولحركة كفاية منتدى على شبكة النت يدعى مندرة كفاية وهو تابع للموقع الرسمي للحركة.

المزيد عن حركة "كفاية"

منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة ورفضها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعارها لا للتمديد لا للتوريث. تتركز الانتقادات الموجهة إلى الحركة من أنها لا تطرح بديلاً عن النظام الحالي والأشخاص الحاليين متقلدي السلطة وليس لديها برنامج للإصلاح وإدارة الدولة أو تأسيس نظام جديد وتكتفي بالمطالبة بإزاحتهم مما حدا ببعض إلى اعتبار رموزها من فوضويين.



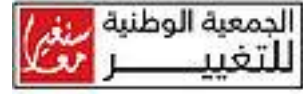
<https://youtu.be/soPZcZIE9Y>



<https://youtu.be/LDKmfq74DCY>



<https://youtu.be/QkxcB5wvn5w>



تم تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير في فبراير 2010 بواسطة دكتور محمد البرادعي للدعوة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وانتخابات حرة ونزيهة. الجمعية الوطنية للتغيير هي تجمع من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحيد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طلب من محمد البرادعي أن يكون في مقدمتها ومن خلفها، وبحيث تكون إطاراً عاماً ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، وهذا التنوع هو ما أثمر عن حوالي المليون توقيع علي بيان معاً سنغبر، في أقل من سبعة أشهر من تاريخ إصداره في الثاني من مارس لعام 2010، وهو الهدف الذي شكك في إمكانية تحقيقه الموالمون للنظام الحالي، وهذا من خلال موقع الجمعية، و الموقع الذي أطلقتته جماعة الإخوان المسلمون، وحملة طرق الأبواب التي يقوم بها شباب الجمعية والحركات المشاركة بها.

أهداف الجمعية

الأهداف الرئيسية للجمعية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي يقوم على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. والخطوة الأولى على هذا الطريق هي كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية، وهي ضمانات وإجراءات تطالب بها فئات عريضة من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة وفي مقدمتها:

1. إنهاء حالة الطوارئ.^[1]
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.^[1]
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.^[1]
4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.^[1]

⁴⁶https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1

5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.^[1]
6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.^[1]
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي.^[1]

مطالب الجمعية

1. تعديل المادة 76 من الدستور المصري.^[2]
2. تعديل المادة 77 من الدستور المصري التي تنص "مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى".^[2]
3. تعديل المادة 88 من الدستور المصري التي تنص "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويجري الاقتراع في يوم واحد. وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وكله وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون".^[3]

[المطالب السبعة للبرادعي]

1. إنهاء حالة الطوارئ.^[1]
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.^[1]
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.^[1]
4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.^[1]
5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.^[1]

6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.^[1]
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي^[1]

نشاطات الجمعية

- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في الشرقية بتاريخ الجمعة 30/4/2010 في حضور جورج إسحاق القيادي في كفاية ومسئول لجنة الأقاليم بالجمعية. تضم الجمعية مزيج من الأطياف السياسية ما بين حملة البرادعي رئيساً ومستقلين وأحزاب وإخوان مسلمين.
- وبمشاركته من فروع الجمعية تحت التأسيس في محافظات الدقهلية والبحيرة والإسكندرية وبمشاركة فعالة من شباب الجمعية بالشرقية وعلى رأسهم مؤسسة الجمعية بالشرقية والمنسق العام لها المهندس رحاب السمنودي والمحاسب السيد الديداموني أبو العينين نائب رئيس حزب الامة بمصر والمهندس عزالدين الهواري
- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في الإسكندرية والمنسق العام لها محمد خير الله
- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في أسيوط والمنسق العام لها الدكتور أحمد ياسين نصار.
- استكمالاً لنشاطات الحملة الشعبية المستقلة بالمحافظات قامت الحملة الشعبية المستقلة ببورسعيد يوم الجمعة 23 يولييه 2010 بالتنسيق مع الجمعية الوطنية للتغيير بحملة طرق للأبواب على شواطئ بورسعيد وبدأت الجولة بقاء لشباب الحملة مع الأستاذ جورج إسحق لتنسيق اليوم. وبدأت الجولة بنزول الشاطئ بعد قيام الشباب بتجهيز الأعلام وكميات من البيان لجمع التوقيعات وتوجهوا إلى الشاطئ لمطالبة المواطنين بالتوقيع على البيان وكان هناك استجابة رائعة للمواطنين ورغبة عالية لديهم للتغيير. وقال عبد الفتاح فايد منسق الحملة ببورسعيد: اليوم كان أكثر من رائع واستجابة الناس كانت ممتازة وأكثر ما أسعدني في اليوم موقف مواطن مصري بسيط غير مسيس عند توجهي إلى الخيمة التي يجلس بها هو وعائلته لأطالبهم بالتوقيع على البيان ادهشتني إجابته لي وقوله كنت أنتظركم تأتون إلى البيت ولكن النصيب جعلكم تأتون على الشاطئ اعطوني البيان لأوقع انا وأسرقي ما زلت أتذكر اسم ذلك الشاب هذه أكبر

رسالة أن الشعب يريد التغيير. لم تحدث أي مضايقات أمنية باليوم سوى موقف لأحد أصحاب الأكشاك الذين يقومون بتأجير الشماسي والكراسي للمصيفين يبدو عليه مناظر البلطجة طالبنا بالابتعاد عن المنطقة الخاصة له لأنه من أعضاء الحزب الوطني ولكن أعضاء الحملة لم يعيروه اهتماما وتابعوا جولتهم ونجحت الحملة في جمع 700 توقيع في ساعة واحدة. وتم الاتفاق على العمل المتواصل للحملة ببورسعيد وتكثيف جهودها من أجل تنشيط عملية جمع التوقيعات ودفع عجلة التغيير.

- بدأ نشاط الحملة الشعبية لدعم البرادعي في الدقهلية في ذهاب بعض الناشطين السياسيين وأعضاء حركة 6 إبريل بشكل فردي لاستقبال البرادعي في مطار القاهرة أواخر فبراير 2010.
- بدأ بعض الأفراد (منهم 3 من حركة 6 إبريل) النشاط بشكل منظم أوائل مارس، لتبدأ أنشطتهم بتوزيع 4 آلاف منشور لتأييد البرادعي داخل جامعة المنصورة.
- مع ازدياد عدد أعضاء الحملة استعانت الحملة بمدرّب تنمية بشرية لتلقي محاضرات حول كيفية العمل الجماعي.
- ازداد نشاط الحملة في جمع التوقيعات علي بيان البرادعي قبيل زيارته للدقهلية في مارس 2010، والاشتراك في تنظيم جولته بالمنصورة ومنية سمنود. وصل أعضاء الحملة الناشطين بشكل منظم بالدقهلية إلي حوالي 40 فردا مقسمين علي 4 مجموعات في دكرنس والمنصورة وأجا والسنبلاوين، ينسق عملهم ناشط في حركة 6 إبريل. وقامت الحملة بأول رحلة ميدانية بجزيرة ابن سلام ببخيرة المنزلة، وفي سبيل التخطيط لحملات أوسع لجمع التوقيعات.

في خارج مصر

بدأ مجموعه من شباب الجمعية الوطنية للتغيير في الكويت وهم الناشطون وليد نصر ومحمد فراج وتامر فراج ومحمد غانم وطارق ثروت ومصطفى كامل في بذل مجهودا في تجميع وتنظيم المصريين في الكويت لدعم المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير وكانوا قد جهزوا شكلا محترما ومنظما أخاف الأمن المصري فطلب من الأمن الكويتي إجهاض إعلان ذلك التنظيم فقد يكون مثالا يحتذى به في دول كثيرة مما يجرّج النظام ويفقده شرعيته أمام العالم... وقد قبض عليهم من منازلهم ومكاتبهم قبل موعد الاجتماع التدشيني المعلن عنه بيوم كامل وادعى الأمن الكويتي انهم قبضوا عليهم في

مظاهرة. وقد قبض على بعض الشباب الذين ظهروا معهم في أحد الصور في اجتماع سابق من بيوتهم كما قبض على البعض ممن ذهبوا ليلبوا نداء الدعوة للاجتماع التأسيسي و قد رحلت الكويت مع طارق ثروت ومحمد فراج و تامر فراج ومحمد غانم ووليد نصر ومسعد أبو ليله 27 وافداً مصرياً شاركوا في نشاط داعم للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب التغيير التي قدمها الدكتور محمد البرادعي في أحد ضواحي العاصمة الكويتية. وكانت السلطات الكويتية اعتقلت أكثر من عشرين مصرياً لبوا نداء عبر الإنترنت لعقد تجمع مناصر للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب البرادعي الجمعة. فيما اعتقل آخرون في منازلهم خلال حملة لقوات الامن الكويتية. وقد أكد جورج إسحاق أحد المتحدثين باسم الجمعية الوطنية للتغيير أن 34 مصرياً اعتقلوا في الكويت يومي الخميس والجمعة كانوا يعتزمون تدشين فرع للجمعية الوطنية للتغيير بالكويت وإطلاق حملة توقيعات بين المصريين المقيمين هناك على التفويض الخاص بتوكيل البرادعي للمطالبة بتعديل الدستور.^[4]

وقامت قوى سياسية مصرية تنظيم احتجاج أمام سفارة الكويت بالقاهرة^[5]. وقالت الإعلامية جميلة إسماعيل ان المظاهرة تأتي احتجاجاً على ممارسات أجهزة الأمن الكويتية وقيامها باعتقال المصريين بسبب إعلانهم الانضمام لحملة البرادعي. وأضافت "المظاهرة أيضاً هي نوع من الاحتجاج على ممارسات أجهزة الأمن العربية ضد المطالبين بالحرية والديمقراطية"^[6] في حين وصف البرادعي ترحيل المصريين من الكويت "بالظلم الفادح".^[7]

وفي السعودية نشر على موقع الجزيرة نت خبر إغلاق موقع داعم لحملة التغيير بتاريخ 28.04.2010 وقد تم نفي صحة الخبر من عدد من زوار الموقع. معا على طريق الحرية ومهما كانت التضحيات فلن تتوقف المسيرة حتى النصر بإذن الله.

الحركات والأحزاب بالجمعية

تتكون الجمعية من تيارات فكرية متعددة ومختلفة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهو ما يجعلها الهيكل المعارض الأشمل

1. حزب الغد
2. حزب الجبهة الديمقراطية
3. الإخوان المسلمون
4. حزب الوسط المصري
5. حزب الكرامة

6. الاشتراكيون الثوريون
7. حزب العمل المصري
8. مصريات مع التغيير
9. حركة شباب 6 أبريل
10. الحزب الشيوعي المصري
11. الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير

شخصيات

1. محمد البرادعي (مؤسس الجمعية)
2. عبد الجليل مصطفى، المنسق العام الحالي للجمعية ورئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة السابق، والناشط السياسي المعروف، وهو أيضاً من مؤسسي حركة كفاية) والمنسق العام السابق لها، كما أنه من قيادات حركة 9 مارس لاستقلال الجامعة
3. حمدي قنديل (المتحدث الرسمي)
4. حسن نافعة (المنسق العام السابق للجمعية وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)
5. د. محمد أبو الغار، وهو أيضاً الأب الروحي لحركة 9 مارس
6. عبد الرحمن يوسف القرضاوي (شاعر مصري ومقرر حملة البرادعي^[8])
7. المستشار محمود الخضيرى والذي شغل منصب نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادى قضاة الإسكندرية
8. حمدين صباحي (وكيل مؤسسي حزب الكرامة السابق ورئيس تحرير صحيفة الحزب والتي تحمل نفس الاسم)
9. أيمن نور (معارض ليبرالي مصري ومرشح سابق لانتخابات الرئاسة في مصر ورئيس حزب الغد)
10. شادي طه (معارض وعضو الهيئة العليا حزب الغد)
11. جميلة إسماعيل (إعلامية وسياسية مصرية)
12. جورج إسحاق (قيادي في حركة كفاية ومنسقها السابق والمتحدث الرسمي السابق باسم حركة كفاية المصرية ومسئول المحافظات في الجمعية الوطنية للتغيير)
13. يحيى الجمل (وزير مصري سابق وفقهه دستوري وقانوني)
14. أسامة الغزالي حرب (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية الليبرالي المصري)

15. محمد سعد الكتاتني (رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين)

16. محمد رؤوف غنيم (مؤسس التحرك الايجابي والمنسق العام للكتلة المصرية)

17. وليد صادق (أستاذ الاقتصاد بالجامعة الكندية وممثل الشباب بالأمم المتحدة والناشط السياسي عضو مجلس إدارة نادي الشباب المصري)

18. خالد يوسف (مخرج مصري)^[9]

19. خالد أبو النجا (ممثل مصري)^[9]

20. علي بدرخان (مخرج مصري)^[9]

21. بسمة أحمد (ممثلة مصرية)^[9]

22. نجلاء فتحي (ممثلة مصرية)^[9]

23. يسري نصر الله (مخرج مصري)^[9]

24. علاء الأسواني (أديب مصري)

25. نجيب ساويرس (أحد أكبر رجال الأعمال المصريين)^[10]

26. عماد سالم (شاعر مصري) وناشط سياسي

وعدة شخصيات أخرى ذات ثقل



<https://youtu.be/vhV4bbTTjsQ>



https://youtu.be/Dcx8i3_05UQ



<https://youtu.be/YvW22YF> 4hs



<https://youtu.be/DQiKoM93Y4E>

★ الديمقراطية في الشرق الأوسط⁴⁷

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة



بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تصنف على أنها "ديمقراطيات انخفاية" من قبل فريدم هاوس

إن مقياس مستوى الديمقراطية في دول العالم تنشره فريدم هاوس ومنظمات أخرى غير حكومية، دول الشرق الأوسط التي سجلت أعلى الدرجات هي إسرائيل وتونس وتركيا ولبنان والمغرب والكويت. البلدان التي تصنف أحيانا بأنها ديمقراطية جزئيا هي مصر والعراق. بينما تصنف بقية دول الشرق الأوسط على أنها استبدادية، حيث تسجل السعودية واليمن أدنى الدرجات.

يصنف فريدم هاوس إسرائيل وتونس على أنها "حرة"، ولبنان وتركيا والكويت والمغرب "حرة جزئياً"، بينما بقيت الدول "غير حرة". أحداث ما يسمى "الربيع العربي" مثل الثورة التونسية قد يشير إلى تحرك نحو الديمقراطية في بعض البلدان التي قد لا يتم ذكرها تماماً في مؤشر الديمقراطية. أصبحت تونس في عام 2015 أول دولة عربية تصنف على أنها حرة منذ بدء الحرب الأهلية اللبنانية قبل 40 سنة.^[1]

تتعدد النظريات حول هذا الموضوع، النظريات المدروسة تجادل بأن الديمقراطية تتعارض قليلا مع قيم الشرق الأوسط.^[2] من ناحية أخرى، فإن نظريات "ما بعد الاستعمار" (مثل تلك التي طرحها إدوارد سعيد) للغياب النسبي للديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط تتنوع من التاريخ الطويل للحكم الإمبريالي من قبل الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وفرنسا والتدخل السياسي والعسكري المعاصر من جانب الولايات المتحدة، وكلها كانت مسؤولة عن تفضيل الأنظمة الاستبدادية لأن هذا يبسط بيئة الأعمال، وفي نفس الوقت يثري النخبة الحاكمة وشركات الدول الإمبراطورية. التفسيرات الأخرى تقول أن المشكلة كون دول المنطقة أغلبها دولة ريعية، تعاني من نظرية لعنة الموارد.

⁴⁷ https://ar.wikipedia.org/wiki/الديمقراطية_في_الشرق_الأوسط

http://www.slate.com/blogs/the_slatest/2015/01/28/why_was_tunisia_the_only_arab_spring_country_that_turned_out_well.html

2. ^ Lewis, Bernard *What Went Wrong?: The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East*

وصلات خارجية

- مقالة عن الدولة المدنية وإشكالية تحرر الشعوب والديمقراطية من المنظومات الديكتاتورية
- مقالة ديمقراطية على موسوعة ستانفورد للفلسفة (بالإنجليزية)
- الديمقراطية في شمال إفريقيا بين الأنوقراطية والفكر المعادي للديمقراطية
- الحوار المتمدن: عن إشكالية التحرر والديمقراطية في الدول المغاربية، ببساطة وتكرار توكيدي: علاقة الحرية هي علاقة حتمية بالدولة المدنية الديمقراطية الليبرالية العلمانية المعاصرة

مراجع

1. الجمعية الوطنية للتغيير.. رهان على الشارع والمصريين في الخارج
2. الباب الخامس: نظام الحكم، الفصل الأول: رئيس الدولة
3. الباب الخامس: نظام الحكم، الفصل الثاني: السلطة التشريعية مجلس الشعب
4. الكويت : ترحيل 17 مصريا من مؤيدي البرادعي
5. إجهاض مظاهرة التنديد باعتقال مناصري البرادعي أمام سفارة الكويت
6. الأمن يمنع "ناشطات التغيير" من لقاء سفير الكويت
7. معتقلو حملة التغيير بالكويت: الخارجية المصرية لم تنصفنا.. والبرادعي يصف الترحيل بالظلم الفادح
8. عبد الرحمن يوسف القرضاوي: فروع جديدة لجمعية البرادعي في أوروبا والولايات المتحدة
9. فنانون يعلنون مواقفهم السياسيّة متحدّين الحكومة
10. نجيب ساويرس: على الحزب الوطني أن يعرف أننا لسنا "غنم" وأنا مع البرادعي للتغيير

وصلات خارجية

- الموقع الرسمي للجمعية الوطنية للتغيير
- الموقع الرسمي لجمع التوقيعات للمطالبة بتغيير الدستور



- الرئيس حزب الدستور تولى المنصب سبتمبر 2012
- أصبح الرئيس الشرفي لحزب الدستور في فبراير 2014
- نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية السابق منذ 9 يوليو حتى 14 أغسطس 2013
- وكان نائباً للرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور
- المنسق العام لجبهة الإنقاذ من 24 نوفمبر 2012
- مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 1 ديسمبر 1997 حتى 30 نوفمبر 2009
- تخرج من جامعة القاهرة وعمل سياسي، ودبلوماسي، وقانوني، وناشط حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة
- حصل على جائزة نوبل للسلام (2005)
- المواقع Mohamedelbaradei.com
تويتر @ElBaradei :

- محمد مصطفى البرادعي (17 يونيو 1942) دبلوماسي وسياسي مصري، حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2005 أثناء عمله في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمدير لها. ومؤسس الجمعية الوطنية للتغيير.
- البرادعي حالياً رئيساً شرفياً لحزب الدستور [2] الذي يهدف، حسب تعريف الحزب، إلى توحيد القوات السياسية المصرية الذي تؤمن بالحريات العامة ومدنية الدولة، من أجل حماية وتعزيز مبادئ وأهداف ثورة 25 يناير 2011. [3]

⁴⁸ https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_البرادعي

- يقود منذ 5 ديسمبر 2012 جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تحالف لأبرز الأحزاب المصرية المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية محمد مرسي.[4]
- بعد انقلاب 3 يوليو العسكري الذي جاء بعد تظاهرات للمعارضة المصرية كان البرادعي من أبرز المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء.[5][6] وأصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 9 يوليو 2013 قراراً جمهورياً بتعيين محمد البرادعي نائباً لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية [7].
- في 14 أغسطس 2013 أعلن استقالته من منصبه احتجاجاً على فض اعتصامات مؤيدي مرسي بالقوة .

نشأته

ولد في كفر الزيات (في محافظة الغربية في مصر). والده مصطفى البرادعي محام ونقيب سابق للمحامين. تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة 1962 بدرجة ليسانس الحقوق. وتزوج من عائدة الكاشف، وهي مُدرّسة في رياض أطفال مدرسة فينا الدولية، ولهما ابنان. ابنتهما ليلى محامية وابنتهما مصطفى مدير استوديو في محطة تلفزة خاصة، وكانا يعيشان في لندن، لكنهما عادا إلى مصر عام 2009.

حياته العملية

- بدأ الدكتور محمد البرادعي حياته العملية موظفا في وزارة الخارجية المصرية في قسم إدارة الهيئات سنة 1964م حيث مثل بلاده في بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف. استقال البرادعي من منصبه بوزارة الخارجية المصرية اعتراضا على بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد بعد عمله بها حوالي 10 أعوام. سافر إلى الولايات المتحدة للدراسة، ونال سنة 1974 شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك. عاد إلى مصر في سنة 1974 حيث عمل مساعدا لوزير الخارجية إسماعيل فهمي ثم مسؤولا عن برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث سنة 1980م، كما كان أستاذا زائرا للقانون الدولي في مدرسة قانون جامعة نيويورك بين سنتي 1981 و1987.
- اكتسب خلال عمله كأستاذ وموظف كبير في الأمم المتحدة خبرة بأعمال وصيرورات المنظمات الدولية خاصة في مجال حفظ السلام والتنمية الدولية، وحاضر في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية والحد من التسلح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألّف مقالات وكتبها في

تلك الموضوعات، وهو عضو في منظمات مهنية عدة منها اتحاد القانون الدولي والجماعة الأمريكية للقانون الدولي.

- التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1984 حيث شغل مناصب رفيعة منها المستشار القانوني للوكالة، ثم في سنة 1993 صار مديراً عاماً مساعداً للعلاقات الخارجية، حتي عُيّن رئيساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1 ديسمبر 1997 خلفاً للسويدي هانز بليكس وذلك بعد أن حصل على 33 صوتاً من إجمالي 34 صوتاً في اقتراع سري للهيئة التنفيذية للوكالة، وأعيد اختياره رئيساً لفترة ثانية في سبتمبر 2001 ولمرة ثالثة في سبتمبر 2005.

جدل حول

محمد البرادعي أثناء بداية عمله مع الوكالة عام 1998 بسبب اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة النووية بدور في التفتيش على الأسلحة النووية وبسبب السياسة الأمريكية الساعية إلى تقييد امتلاك دول لتلك التقنيات، فقد ثار حول محمد البرادعي جدلاً خصوصاً فيما تعلق بقضيته أسلحة العراق قبل غزوها سنة 2003 والبرنامج النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة لإقصائه عن رئاسة الوكالة ثم منعه من رياستها لدورة ثالثة.

علاقته بإيران

كشفت صحيفة ידיعوت احرونوت الإسرائيلية استناداً لمصادر رفيعة في الحكومة الإسرائيلية على أن البرادعي كان عميلاً إيرانياً خلال فترة عمله بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه لم يقدم تقريراً واحداً يدين البرنامج النووي الإيراني على عكس ما كان يقدمه ضد برنامج العراق النووي.[8][9] في حين كانت تقارير البرادعي بخصوص العراق بالتأكيد على أن عبارات "مهمة غير منجزة"، "أسئلة معلقة"، "وثائق ناقصة" وما إلى ذلك .

أسلحة العراق واحتلال

- كان البرادعي قد أثار منذ 2003 تساؤلات حول دوافع ورُشد الإدارة الأمريكية في دعواها للحرب على العراق بدعوى حيازتها لأسلحة دمار شامل، إذ كان قد رأس هو وهانز بلكس فرق مفتشي الأمم المتحدة في العراق، وصرح في بيانه أمام مجلس الأمن في 27 يناير 2003، قُبيل غزو الولايات المتحدة العراق، "إن فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثر حتي الآن على أي أنشطة نووية مشبوهة في العراق"[10][11]. كما لم يأت تقرير هانز بلكس رئيس فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل[12] بما يفيد وجود أي منها في العراق، وإن كان لا ينفي وجود برامج ومواد بهدف إنتاج أسلحة بيولوجية

وكيميائية سابقا. كما كرّر ذلك في كلمته أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2003 [13]

- لاحقا، وصف البرادعي يوم غزو العراق بأنه "أبأس يوم في حياته" [14]
- وكان هانز بلكس قد صرّح عند بدء التحقيق في مبررات حرب الولايات المتحدة على العراق بأن دك تشيني نائب الرئيس الأمريكي قد أبلغهم بأنهم سيسعون إلى الانتقاص من مصداقيتهم في حال عدم الوصول إلى تبرير للحرب. [15].

السعي لإزاحته عن رئاسة الوكالة

- عارضت الولايات المتحدة ترشّح محمد البرادعي لمدة ثلاثة كرئيس للوكالة الدولية، كما أثارت صحيفة واشنطن بوست جدلا حول ما أعلنته [16] من قيام الولايات المتحدة بالتنصت على مكالماته على أمل العثور على ما يساعدها على إزاحته عن رئاسة الوكالة.
- بالرغم من عدم وجود مترشحين منافسين على رئاسة الوكالة في ذلك الوقت، سعت الولايات المتحدة إلى إقناع وزير الخارجية الأسترالي الأسبق ألكسندر داونر بالترشح إلا إنه رفض فتأجل قرار مجلس محافظي الوكالة حتي نهاية مايو 2005، عندما أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على رئاسته في 9 يونيو بعد مقابلة بينه وبين كوندوليسا رايس حيث فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم كافي من دول أخرى لإقصاء البرادعي، وكان من ضمن الدول التي أيدت إعادة انتخاب البرادعي فرنسا وألمانيا والصين وروسيا.
- وبعد فوزه برياسة دورة جديدة للوكالة سنة 2005، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى إزاحة البرادعي عن رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية [17] وكذلك سعت إسرائيل [18].

مفاجأة انتخابات الرئاسة الأمريكية 2004

قبل عشرة أيام من موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في 2004، أثار البرادعي تساؤلات حول مآل 377 طنا من المتفجرات اختفت في العراق بعد سيطرة الجيش الأمريكي عليها، فيما شكل مفاجأة أكتوبر في السياسة الأمريكية لتلك الانتخابات.

البرنامج النووي الإيراني

- اتهمت الولايات المتحدة البرادعي باتخاذ موقف متخاذل فيما يتعلق بملف البرنامج النووي الإيراني، إلا أن حيثيات فوزه بجائزة نوبل السلام

"لجهوده الحثيثة في الحول دون استخدام التقنيات النووية في الأغراض العسكرية وفي أن تستخدم في الأغراض السلمية بآمن وأسلم الوسائل الممكنة" فنّدت تلك المزاعم.

- في مقابلة معه أجرتها قناة سي إن إن في مايو 2007 أدلى البرادعي بتصريح شاجب للإجراءات العسكرية كحل لما تراه دول أنه أزمة الملف النووي الإيراني، فقال البرادعي ما معناه "لا نريد أن تكون حجة إضافية لبعض 'المجانين الجدد' الذين يريدون أن يقولوا هيا بنا نقصف إيران" [19]
- كما قال في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية لوموند في أكتوبر 2007: "أريد أن أبعد الناس عن فكرة أن إيران ستصبح تهديدا من باكر، أو أننا تحت إلحاح تقرير ما إن كان ينبغي قصف إيران أو السماح لها بأن تحوز القنبلة النووية. لسنا في هذا الموقف. العراق مثل صارخ على أن استخدام القوة، في حالات كثيرة، يضاعف المشكلة بدلا من أن يحلها. [20]
- كما أنه قال مؤخرا في سنة 2008 "إذا وُجّهت ضربة عسكرية إلى إيران الآن لن أتمكن من الاستمرار في عملي"، أي أنه سيستقيل بحسب ما ذكر، كما أنه أوضح بأن ضرب إيران "سيُحيل إلى كرة لهب".

السياسة المصرية والعودة إلى الوطن

محمد البرادعي أثناء جمعة الغضب وقذفة بالمياه
الكبريتية



وصل إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق 19 فبراير 2010 وكان في استقباله في مطار القاهرة العديد من النشطاء

السياسيين المصريين وعدد غير قليل من الشباب من عدة مناطق ومحافظات مختلفة في مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالي ألفي شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التي عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل في ما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التي افتقدها الشباب المصري في ظل النظام الحالي.

- في الأسبوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين كما قام بزيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى كما قام عدد من القنوات الفضائية المستقلة باستضافته في عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف

على رؤيته السياسية وخطته للمستقبل إلا أن هذه البرامج جاءت مبكرة بعض الشيء مما أعطي انطبعا مبكرا بأن الرجل لم يعد نفسه الإعداد الكامل للمرحلة القادمة. إلا أن الأسبوع الأول لوصوله إلى مصر قد انتهى بإعلان تشكيل جمعية وطنية برئاسته للضغط على النظام لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ تجمع في عضويتها مجموعة من النشطاء من التيارات المعارضة المختلفة.

- في خضم هذا التواتر والحراك السياسي تلاحظ غياب الإعلام الرسمي تماما عن متابعة أخباره كما لو كان الأمر هامشيا أو لا يرتقي إلى مستوى المتابعة الرسمية رغم المتابعة الشعبية الجارفة التي ظهرت في شكل آلاف من التعليقات الجادة والحوارات القيمة على عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية لصحف مستقلة والمواقع الحوارية لتجمعات الشباب المصري، مما كان له أثره الواضح على اكتسابه المزيد من الشعبية نتيجة لذلك.

- في سبتمبر 2010 نشرت عدد من الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعي، بعدما نقلتها "صديقة مجهولة" لابنته ليلى البرادعي عن صفحتها على موقع "فيس بوك" تقول أنها متزوجة من شخص بريطاني مسيحي (وهو مخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه من سفير النمسا السابق والذي كان قد شهد على عقد زواج ليلى البرادعي على الشريعة الإسلامية في سفارة مصر بالنمسا بعد اعلان زوجها إسلامه.[21] والذي اعتبرها أنصار البرادعي خطوة تعكس تدني مستوى المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام.

- قبل انتخابات مجلس الشعب المصرية لعام 2010 دعا دكتور محمد البرادعي قوي المعارضة المصرية المختلفة وعلي رأسها الإخوان المسلمون وحزب الوفد لمقاطعة الانتخابات البرلمانية بهدف سحب الشرعية من نظام مبارك والحزب الوطني نظرا للتوقعات بقيام نظام مبارك بتزوير الانتخابات عن طريق تواطئ قوات الشرطة والبلطجية كما جرت العادة في الانتخابات السابقة وبالأخص عام 2005 ولكن المعارضة المصرية اصرت على المشاركة الا انهم قد اتخذوا قرارا بالانسحاب من الانتخابات بعد الجولة الأولى من الانتخابات حيث فاق التزوير كل التوقعات ولم يحصل الإخوان المسلمون على أي مقعد على عكس انتخابات 2005 وكان هذا بسبب سياسة أحمد عز أمين التنظيم ورجل جمال مبارك في

الحزب الوطني باستخدام وسائل وتكتيكات انتخابية جديدة ومبتكرة في تزوير الانتخابات ونتيجة لذلك أعلن الإخوان المسلمون وحزب الوفد كل بشكل منفصل انسحابهم من الانتخابات اعتراضا على التزوير ومن أجل نزع الشرعية من البرلمان.

- وكنتيجة لذلك حذر دكتور البرادعي نظام مبارك من تداعيات تزوير انتخابات مجلس الشعب وقال إن النظام لم يترك للشعب المصري أي سبيل للتغيير سوى الانفجار.

الجمعية الوطنية للتغيير

- في نوفمبر 2009 وفي خضم جدل سياسي حول انتخابات رئاسة الجمهورية المستحقة في مصر سنة 2012 والعوائق الدستورية الموضوعة أمام المترشحين بموجب المادة 76 المعدلة في 2007 وتكهّنات حول تصعيد جمال ابن الرئيس السابق محمد حسني مبارك، أعلن محمد البرادعي احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر مشترطًا لإعلان قراره بشكل قاطع وجود "ضمانات مكتوبة" حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية. وقال البرادعي في مقابلة تليفزيونية أجراها مع شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية: "سأدرس إمكانية الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية في مصر إذا وجدت ضمانات مكتوبة بأن العملية الانتخابية ستكون حرة ونزيهة".
- إعلان البرادعي آثار ردود أفعال متباينة في الشارع السياسي المصري، حيث عدّه البعض رسالة محرّجة للنظام من شخصية ذات ثقل دولي مفادها أن عملية تداول السلطة في مصر تحتاج إلى إعادة نظر. بينما رأي آخرون أن تصريح البرادعي يعد مسعى حقيقيا لفتح آفاق جديدة للحياة السياسية "المخنوقة" في مصر، حسب وصفه.
- وقال البرادعي في بيان أرسله من مكتبه في فيينا لجريدة الشروق "إنه لم يعلن رغبته أو عدم رغبته المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة". [22] وأضاف مدير مكتبه:
- «إن الدكتور البرادعي يشغل حتي نهاية نوفمبر المقبل منصب مدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي فإن اهتمامه مُكرّس حاليا لعمله ومعالجة القضايا والموضوعات المهمة التي تتناولها الوكالة، لذلك فهو لم يتخذ أي قرار بعد فيما يخص خطواته المستقبلية، والتي ستحدد في ضوء المستجدات والتطورات في المرحلة المقبلة.»

- في يوم 9 مارس 2011 وبعد ثورة 25 يناير أعلن البرادعي عن نيته الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة [23]، إلا أنه أعلن في 14 يناير 2012 عن انسحابه من الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في شهر يونيو 2012، وذلك لما وصفه بالتخبط في الفترة الانتقالية وغياب أجواء الديمقراطية في مصر تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة [24].

شهادات علمية

نال محمد البرادعي الشهادات العلمية التالية:

1. 1962 : حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.
2. 1974 : دكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك الأمريكية.
3. مايو 2004 : دكتوراه فخرية في القانون من جامعة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.
4. فبراير 2006 : دكتوراه فخرية في القانون من الجامعة الأمريكية في القاهرة وذلك تقديراً لدوره البارز وجهوده إزاء الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومحاولاته للحد من استخدام الأسلحة النووية.
5. سبتمبر 2006 : دكتوراه فخرية من الجامعة المتوسطة الحرة في باري بإيطاليا.
6. أكتوبر 2006 : دكتوراه فخرية في العمل العام من جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد أن ألقى د. محمد البرادعي محاضرة السادات السنوية للسلام.
7. نوفمبر 2006 : دكتوراه فخرية من معهد طوكيو للتكنولوجيا بجامعة سوكا في اليابان.
8. ديسمبر 2006 : دكتوراه فخرية من جامعة تسنغوا في بكين بالصين.
9. فبراير 2007 : تم اختيار د. محمد البرادعي كراعي فخري لجمعية الفلسفة بكلية ترينيتي بجامعة دبلن بإيرلندا.
10. مايو 2007 : دكتوراه فخرية من جامعة مدريد بإسبانيا.
11. يوليو 2007 : دكتوراه فخرية في العلوم السياسية من جامعة كونكو في سيول بكوريا الجنوبية.
12. أكتوبر 2007 : دكتوراه فخرية في الفيزياء من جامعة فلورنسا بإيطاليا.
13. نوفمبر 2007 : دكتوراه فخرية في القانون من جامعة بوينوس آيرس بالأرجنتين.
14. نوفمبر 2007 : دكتوراه فخرية من جامعة كويو بباريلوش بالأرجنتين.

15. مايو 2008 : دكتوراه فخرية في القانون من جامعة أمهرست بالولايات المتحدة الأمريكية.

16. يوليو 2008 : دكتوراه فخرية في القانون الدولي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

17. نوفمبر 2009 : دكتوراه فخرية في العلاقات الدولية من جامعة بيروجيا بإيطاليا.

18. نوفمبر 2009 : دكتوراه فخرية من الجامعة بوخارست البوليتكنيك برومانيا.

جوائز

جائزة نوبل

في أكتوبر 2005 نال محمد البرادعي جائزة نوبل للسلام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنحت الجائزة للوكالة ومديرها اعترافا بالجهود المبذولة من جانبهما لاحتواء انتشار الأسلحة النووية.

وقال البرادعي

«إن الفقر وما ينتج عنه من فقدان الأمل يمثل "أرضا خصبة" للجريمة المنظمة والحروب الأهلية والارهاب والتطرف.»

تألف الجائزة من شهادة وميدالية ذهبية و10 ملايين كرونا سويدية (تساوي وقتها حوالي 1.3 مليون دولار) مناصفة بين الوكالة ومديرها. وقال البرادعي إن نصيبه من الجائزة التي سيحصل عليها ستذهب إلى دور لرعاية الأيتام في بلده مصر، وأن نصيب الوكالة سيستخدم في إزالة الألغام الأرضية من الدول النامية. وصفت صحيفة "الإصلاح السياسي العالمي" الأمريكية (Global Policy Reform) نيل البرادعي جائزة نوبل بأنه صفقة لسياسة بوش النووية Nobel Prize Slaps Bush Nuke Policy - GPF.

الإصدار البريدي

طابع البريد الذي أصدره البريد المصري

عام 2005 تكريما للبرادعي



احتفاءً بنيله الجائزة أصدر البريد المصري في 8 أكتوبر 2005 طابعي بريد يحملان صورة البرادعي [46]. ثم في 1 يونيو 2009 في مناسبة الاجتماع غير العادي لمفوضي الاتحاد الأوروبي المنعقد في القاهرة ما بين 1 و6 يونيو أصدر

البريد المصري مجموعة من 16 طابعا بريديا تحمل صور الأفارقة حائزي جوائز نوبل، ومنهم طابعا يحمل صورة البرادعي [47].

جوائز أخرى

1. جائزة فرانكلين د. روزفلت للحريات الأربع (2006) (The Franklin D. Roosevelt Four Freedoms Award)
2. جائزة الطبق الذهبي من الأكاديمية الاوروامريكية للإنجاز (The Golden Plate award from the American Academy of Achievement)
3. جائزة جيت تراينور (Jit Trainor) من جامعة جورج تاون للتميز في الأداء الدبلوماسي
4. جائزة أمن الإنسانية من مجلس العلاقات العامة الإسلامي (The Human Security award from the Muslim Public Affairs Council)
5. جائزة المؤسسة من مجلس كرانس مونتانا (The Prix de la Foundation award from the Crans Montana Forum)
6. جائزة الأثير، أعلى وسام وطني جزائري
7. جائزة الحمامة الذهبية للسلام من الرئيس الإيطالي
8. حامي شرفي لجماعة الفلسفة في كلية الثالوث في دبلن (2006)، مماثلا لآخرين ممن نالوا جائزة نوبل للسلام مثل دزموند توتو وجون هيوم
9. وشاح النيل من الطبقة العليا، أعلى تكريم مدني من الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك
10. جائزة الإسهام المتميز في الاستخدامات السلمية للتقنية النووية من الاتحاد النووي العالمي (سبتمبر 2007)
11. جائزة موستار 2007 للسلام العالمي من مركز موستار للسلام والتعاون بين الإثنيات
12. جائزة "الذرة من أجل السلام" عام 2007 من قبل المعهد الدولي للسلام المستدامة (IISP) والمجلس العالمي للعمال النووية (WONUC)
13. جائزة الرابطة النووية العالمية عام 2007 (مشاركة مع وكالة الطاقة الذرية)
14. جائزة دلتا للتفاهم العالمي عام 2009.
15. وفي شهر أبريل 2013، اختارت مجلة بروسبيكت البرادعي كواحد من أفضل عشرة مفكرين في العالم. [48]
16. كما نال البرادعي شهادات دكتوراه فخرية من جامعات نيويورك، وماريلاند، والجامعة الأمريكية في القاهرة، والجامعة المتوسطة الحرة في باري،

وجامعة سوكا في اليابان، وجامعة تسنغوا في بكين ومعهد بوخارست للتقانة، والجامعة التقنية في مدريد، وجامعة كونكو في سيول، جامعة فلورنسا، وجامعة بوينوس آيرس، وجامعة كويو الوطنية في الأرجنتين وجامعة أمهرست وجامعة ترينيتي.



<https://youtu.be/-kZMCXagxSY>

المصادر

^ جبهة الإنقاذ الوطني تعلن تعيين البرادعي منسقا عاما لها
 ^ "المؤتمر العام لـ«الدستور» يختار البرادعي رئيسًا شرفيًا للحزب". المصري اليوم. 21 فبراير 2014. اطلع عليه بتاريخ 21 إبريل 2014. الوسيط |عنوان= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مسار= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ الوصول= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مصدر= تم تجاهله (مساعدة); تحقق من التاريخ في: |access-date= (مساعدة)

^ "الدستور" يتقدم بأوراقه للجنة الأحزاب و«البرادعي»: «هدفنا «لم الشمل» وتمكين الشباب». Al-Masry Al-Youm. اطلع عليه بتاريخ 09 January 2013. تحقق من التاريخ في: |access-date= (مساعدة)

^ "جبهة الإنقاذ الوطني ترفض الحوار مع الرئيس المصري". Al Arabiya. اطلع عليه بتاريخ 09 January 2013. تحقق من التاريخ في: |access-date= (مساعدة)
 ^ البرادعي أبرز المرشحين لرئاسة الحكومة المصرية لكنه لم يكلف بعد الحياة ، تاريخ الولوج 7 يوليو 2013

^ محمد البرادعي " لم يكلف رسميا" برئاسة الحكومة الانتقالية في مصر بي بي سي، تاريخ الولوج 7 يوليو 2013

^ اليوم السابع : الببلاوي رئيساً للحكومة.. والبرادعي نائباً للرئيس للعلاقات الخارجية

^ العربية نت : البرادعي كان عميلاً لإيران، 9 نوفمبر 2011 م

^ Yedioth : ElBaradei an Iranian agent, 11-9-2011 (بالإنجليزية)

^ تقرير حالة التفتيش النووي في العراق (بالإنجليزية) The Status of Nuclear Inspections in Iraq

^ البرادعي: لم نجد أي دليل على أن العراق استأنف برنامجه النووي - مركز أنباء الأمم المتحدة

^ The governing Security Council resolutions

^ تسجيل فيديو لكلمة البرادعي أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2003 بخصوص أسلحة العراق: watch?v=AqNtSliXh_E/ الجزء الأول والجزء الثاني على يوتيوب (بالإنجليزية)

^ U.N. Nuclear Monitor Wins Nobel Peace Prize - Los Angeles Times

^ بالإنجليزية: فيديو لحديث تلفزيوني لهانز بلكس يصرح فيه بتلميح الإدارة الأمريكية إلى سعيها إلى الانتقاص من سمعته في حال عدم الوصول إلى تبرير لغزو العراق على يوتيوب

^ IAEA Leader's Phone Tapped

^ العالم . دبلوماسي أمريكي يؤكد تمسك حكومته بالإطاحة بالبرادعي واشنطن تسعى لإجراء تصويت لحجب الثقة عن مدير وكالة الطاقة - الأهرام
^ إسرائيل تطالب بطرد محمد البرادعي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية - المصري اليوم

^ CNN Interview 281007

^ Iran seen to need 3-8 yrs. to produce bomb

^ البرادعي: ابنتي تزوجت مسلم على الشريعة الإسلامية على يوتيوب

^ البرادعي يحسم موقفه من الرئاسة بعد نوفمبر الشروق، ولوج في 19-2-2010

^ سمير مجدي، البرادعي يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية. الوفد، 10-3-2011. وصل لهذا المسار في 21 مايو 2012.

^ مصر: البرادعي ينسحب من منافسات الرئاسة بي بي سي - دخول في 14 يناير 2012

^ البرادعي: ما يفعله مرسى انقلاب على الديمقراطية.. وأدعو الشعب للاعتصام في كل ميادين مصر الحرة، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي : الرئيس يفقد شرعيته يوماً تلو الآخر أخبار اليوم، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ محمد البرادعي يهدد المصريين بتدخل عسكري المصريون، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ «البرادعي»: الشباب في مصر يريدون من الغرب رد فعل واضحاً ضد مرسى المصري اليوم، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي: مرسى نصب نفسه حاكماً بأمر الله الفجر، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ ثورة في القضاء المصري ضد "الإخوان" ومخاوف من انهيار الدولة واضطرابات واسعة السياسة، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي: لن أكون مندهشاً إذا نزل الجيش العربية. نت، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ بلاغ جديد يتهم البرادعي وموسى وصباحي بـ "الانقلاب على الشرعية والخيانة العظمى" الأهرام، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ كاتب إسلامي: سنتقدم ببلاغات ضد البرادعي بعد دعوته الغرب وأمريكا للتدخل في شؤون البلاد -العربية24، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ فيديو: البرادعي في ضيافة محمود سعد على يوتيوب
^ Mohamed ElBaradei on Twitter: "عندما يستمر القضاء في التحقيق في بلاغات عبثية تهدف إلى تشويه المعارضة وتنتهي بدون معاقبة مقدميها فنحن ننضم بامتياز إلى قائمة النظم البوليسية"

^ رئيس الوزراء والبرادعي وصباحي وموسى يتقدمون الحضور في تجليس البابا

^ Cisco Public Services Summit 2011 Opens with Emphasis on Political Challenges of New Technology
^ Live Webcast of ElBaradei Keynote Speech on Egypt and Arab Spring | Foreign Policy Blogs

^ Cisco PSS Day 2: ElBaradei Says Egypt Faces "Critical" Post-Revolutionary Year

^ بالصور: «البرادعي» يكرم «أنجلينا جولي» في مهرجان برلين السينمائي
^ كلمة تويتر

^ البرادعي يشارك في مهرجان "سينما من أجل السلام"
^ Austria El Baradei

^ ElBaradei says Egypt has ways to go

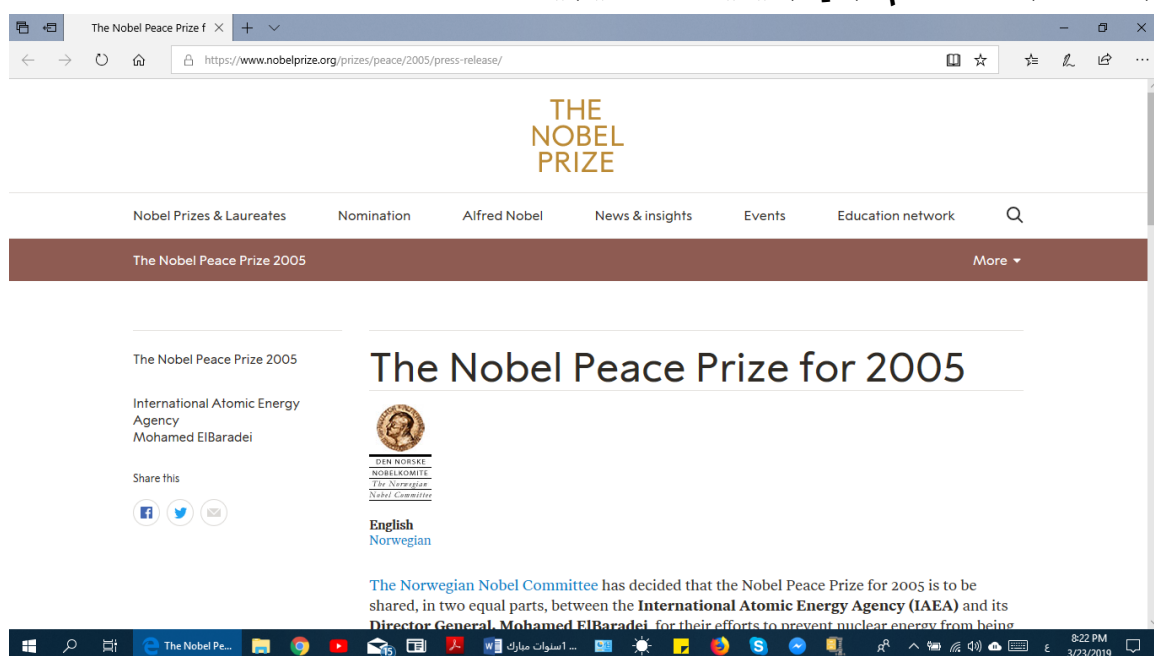
٨ الطابعين حاملي الرقمين EGO29.05 و EGO30.05 وفق ترقيم WNS أصدرهما البريد المصري في 8 أكتوبر 2005 بمناسبة فوز محمد البرادعي بجائزة نوبل للسلام

٨ الطابع حامل الرقم EGO21.09 وفق ترقيم WNS الصادر ضمن مجموعة من ١6 طابعا أصدرها البريد المصري في ١ يونيو 2009 في مناسبة الاجتماع غير العادي لمفوضي الاتحاد الأفريقي المنعقد في القاهرة بين ١ و 6 يونيو

٨ اليوم السابع (الخميس، 25 أبريل 2013 - 22:46). "بروسبكت البريطانية "تختار البرادعي في قائمة أفضل عشرة مفكرين بالعالم". اطلع عليه بتاريخ 6 مارس 2014. الوسيط |عنوان= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مسار= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مؤلف= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ الوصول= تم تجاهله (مساعدة); تحقق من التاريخ في: |date=, |access-date= (مساعدة)

وصلات خارجية

الموقع الرسمي للحملة الشعبية المستقلة لدعم وترشيح البرادعي
الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير
تويتر الرسمي الخاص بمحمد البرادعي
سيرة محمد البرادعي من موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ملف PDF).
بيان صحفي للجنة النرويجية لمؤسسة نوبل الصحفي تعلن فيه عن منح جائزة نوبل السلام (بالإنجليزية والنرويجية).



The Nobel Peace Prize for 2005



DEN NORSKE
NOBELKOMITE
*The Norwegian
Nobel Committee*

English

[Norwegian](#)

[The Norwegian Nobel Committee](#) has decided that the Nobel Peace Prize for 2005 is to be shared, in two equal parts, between the **International Atomic Energy Agency (IAEA)** and its **Director General, Mohamed ElBaradei**, for their efforts to prevent nuclear energy from being used for military purposes and to ensure that nuclear energy for peaceful purposes is used in the safest possible way.

At a time when the threat of nuclear arms is again increasing, the Norwegian Nobel Committee wishes to underline that this threat must be met through the broadest possible international cooperation. This principle finds its clearest expression today in the work of the IAEA and its Director General. In the nuclear non-proliferation regime, it is the IAEA which controls that nuclear energy is not misused for military purposes, and the Director General has stood out as an unafraid advocate of new measures to strengthen that regime. At a time when disarmament efforts appear deadlocked, when there is a danger that nuclear arms will spread both to states and to terrorist groups, and when nuclear power again appears to be playing an increasingly significant role, IAEA's work is of incalculable importance.

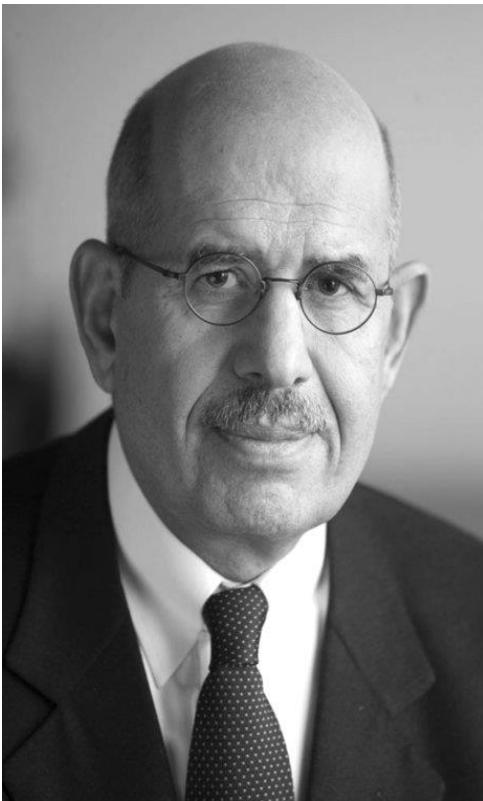
In his will, Alfred Nobel wrote that the Peace Prize should, among other criteria, be awarded to whoever had done most for the "abolition or reduction of standing armies". In its application of this criterion in recent decades, the Norwegian Nobel Committee has concentrated on the struggle to diminish the significance of nuclear arms in international politics, with a view to their abolition. That the world has achieved little in this respect makes active opposition to nuclear arms all the more important today.

Oslo, 7 October 2005



International Atomic Energy Agency (IAEA)

Prize share: 1/2



Mohamed ElBaradei

Prize share: 1/2

The Nobel Peace Prize 2005 was awarded jointly to International Atomic Energy Agency (IAEA) and Mohamed ElBaradei "for their efforts to prevent nuclear energy from being used for military purposes and to ensure that nuclear energy for peaceful purposes is used in the safest possible way."

✱ البرادعي لـ "العربية": علاقتي بالرئيس مبارك ودية، ولست بطلا قومياً قال إنه لا ينبغي الشهرة

والدسّنور به تشوّهات ككيرة⁴⁹

الخميس 25 مارس 2010

دبي - العربية. نت

في أول لقاء يخصّ به قناة فضائية غير مصرية منذ الإعلان عن احتمال ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2011، أكد الدكتور محمد البرادعي للزميلة راندة أبو العزم في برنامج "مقابلة خاصة" بقناة "العربية" الذي يبث الخميس 25-3-2010، أن علاقته بالرئيس حسني مبارك مفتوحة وصريحة. وقال إن مرض الرئيس مبارك "حالة إنسانية"، متمنياً له "العودة شافياً" إلى مصر. جاء ذلك في إطار سؤال عما إذا كان قد اتصل بالرئيس في مستشفى ألمانيا ليطمئن عليه.

وجدّد البرادعي دعوته إلى الانتقال "نقلة نوعية من النظام الحالي إلى نظام ديمقراطي"، مشدداً على أنه "من دون الديمقراطية الطريق مسدود". ويدعو البرادعي (67 عاماً) منذ مغادرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الماضي إلى مزيد من الديمقراطية في مصر. وأعرب عن نيته في الأشهر الأخيرة الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة إذا ما تم تعديل الدستور.

وقال إنه "توجد تشوّهات كثيرة في الدستور المصري"، معتبراً أنه "من دون البديهيّات التي تضمن تكافؤ الفرص لن أدخل أي انتخابات، ولن أكون جزءاً من عملية لا تتسم بالديمقراطية".

وعلق البرادعي على كلام الرئيس مبارك بأن مصر لا تحتاج إلى بطل قومي، إنه لا ينظر إلى نفسه كبطل قومي وأن هذا الأمر يقرره الشعب المصري، مشيراً إلى أنه يقوم بالعمل العام منذ 40 عاماً وهدفه ليس الشهرة.

الطائفية والإخوان

وقال البرادعي إن التوتر الطائفي "أمر واقع في مصر" ولا ينبغي "دفن رؤوسنا في الرمال" بنفي ذلك، واصفاً الإخوان بأنهم يشكلون جزءاً من المجتمع المصري، وهم أكبر معارضة في مصر. ونقل عن سعد الكتاتني، رئيس الهيئة البرلمانية للجماعة المحظورة، أن موقف الإخوان هو العمل في إطار ديمقراطي ودولة مدنية وليس دينية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

⁴⁹ <http://www.alarabiya.net/articles/2010/03/25/104002.html>

برميل بارود

وعلق البرادعي على ما تناقلته الصحافة من أنه "عود ثقاب بجانب برميل بارود"، بأن "برميل البارود موجود سواء كنت موجوداً أم لا". وقال إن هناك إجماعاً وطنياً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على "أن يكون لدينا نظام ديمقراطي".

وأجاب عن سؤال لرائدة أبو العزم عن عدم استقراره في مصر حتى الآن وأهمية نزوله إلى الشارع. كما أجاب عن سؤال عن حجم شعبيته وهل تقتصر على الفيس بوك والنخبة كما يقول منتقدوه. كما سُئل عن لقائه بعمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في مقر الجامعة لمناقشة أمر يخص مصر، علماً أن موسى هو مرشح محتمل أيضاً للرئاسة.

ويقول محللون إن ترشح البرادعي يظل افتراضياً إذ إن الدستور الحالي يجعل من المستحيل أن يحقق أي شخص النجاح من دون دعم الحزب الوطني الحاكم الذي يتزعمه الرئيس مبارك ويهيمن على البرلمان والمجالس المحلية. ولم يفصح مبارك (81 عاماً) الذي يحكم مصر منذ ثلاثة عقود عما إذا كان ينوي خوض انتخابات عام 2011، لكن المعارضة تتوقع أنه إذا تنحى فسوف يسعى لتسليم السلطة لنجله جمال (46 عاماً). وينفي الاثنان وجود مخطط من هذا النوع.



✱ مقال نيل العربي في صحيفة الشرق بنا ريغ 16 فبراير 2010 : "من هو البرادعي"⁵⁰

ترددت كثيرا في كتابة هذه السطور لأنه لم يسبق لي أن كتبت في أمور تدخل في إطار الشئون الداخلية، فقد شرفت بتمثيل مصر في الخارج لأكثر من أربعة عقود، وجل اهتمامي كان دائما الشئون الدولية. ولكن التطاول الذي نال الدكتور محمد البرادعي قبل أن تطأ قدميه أرض الوطن دفعني إلى الخروج عن هذه القاعدة. وكلى أمل أن يقابل وصول محمد البرادعي إلى مصرنا العزيزة بالترحاب والتقدير.

فالتصريحات التي أدلى بها حول رؤيته لمستقبل مصر كانت مثار ضجة كبرى في بداية شهر ديسمبر الماضي، وسببا في حملة غير مفهومة وغير مسبوقة في التهجم على شخص في قمة ومكانة وقيمة محمد البرادعي، حاز تقدير وإعجاب واحترام جميع من عرفوه وعملوا معه.

عندما وجهت إليه أسئلة حول مستقبل مصر، قدم تصويره لما يأمل أن يراه في مصر، وهي أفكار وآمال تدور في ذهن كل مصري يحب بلده ويأمل أن يرى مصر دولة عصرية متقدمة بأسلوب علمي مستنير. لا أدعى أنني اطلعت على كل تصريحات محمد البرادعي لأنه قد يكون قد أدلى بتصريحات في الخارج لم تسنح لي الفرصة للاطلاع عليها. ولكن ما قرأته في تصريحاته حول مستقبل مصر يتفق تماما مع آمال كل مصري وأجد أنني شخصيا أشرك في الرغبة أن تتوافر الظروف لتحقيق الآمال التي عبر عنها.

وليسمح لي القارئ أن أعود إلى الوراء لأكثر من أربعين عاما لأتناول بنوع من التحليل شخصية محمد البرادعي كما عرفته شابا في مقتبل عمره لم يتجاوز الخامسة والعشرين، وسوف أتوقف عند ثلاث محطات رئيسية في حياته المهنية تمثل عمله في الخارجية، ثم التخصص في القانون الدولي، ثم وكالة الطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة.

المحطة الأولى

كان محمد البرادعي أصغر أعضاء البعثة المصري سنا عندما بدأ عمله في نيويورك عام 1967، وكان دائما جادا ولديه نوع من وضوح الرؤية حول ما يسعى إلى تحقيقه، وكلف بمتابعة أعمال اللجنة الخامسة المعنية بالشئون المالية والإدارية على أساس أن مندوب مصر في اللجنة هو الوزير المفوض محمد رياض. وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد. سيتولى تمثيل مصر في اللجنة. ولكن نظرا لأن محمد رياض كان في نفس الوقت يشغل منصب

⁵⁰ <http://www.webcitation.org/6AEIUwBLm>

مدير مكتب وزير الخارجية، انتهى الأمر بأن محمد البرادعي كان من الناحية العلمية - بالرغم من صغر سنه - الممثل الحقيقي لمصر في هذه اللجنة المهمة. وشهد له الجميع بالكفاءة والتفاني في العمل.

بعد ذلك بسنوات عندما عمل في مكتب وزير الخارجية إسماعيل فهمي كان بلا جدال أقرب مساعديه، ومحل ثقته التامة، وكان إسماعيل فهمي يعهد إليه بأكثر الموضوعات الحساسة.

المحلة الثانية

أثناء عمله في البعثة الدائمة في نيويورك قرر محمد البرادعي أن يطلب مزيدا من التخصص في القانون الدولي. والتحق - بناء على اقتراح منى بكلية الحقوق في جامعة نيويورك وحصل على الماجستير، ثم أخذ الدكتوراه، وكان موضوع رسالة الدكتوراه عن المضايق في قنون البحار. وحيث إنه كان يدرس مع نفس الأساتذة الذين درست معهم، فكنت أسمع منهم دائما مديحا وإعجابا بتفوقه وسعة اطلاعه. وعندما تولى أحد هؤلاء الأساتذة، وهو أستاذ قانون دولي شهير اسمه توم فرانك، منصب مدير البحوث في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث طلب محمد البرادعي للعمل معه في المعهد. وشارك معه في تأليف عدة مقالات مهمة.

المحلة الثالثة

التحق محمد البرادعي بوكالة الطاقة الذرية عام 1984 كمدير لمكتبها لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ولكن سرعان ما اكتشف مدير عام المنظمة هانس بليكس قدراته وكفاءته، فتم تعيينه مديرا للشئون القانونية. وفي هذا المنصب أشرف على إبرام عدة اتفاقيات مهمة تتعلق بالرقابة على الأسلحة النووية. ولمع اسمه كمسئول دولي على أعلى مستوى، مما دفع الدول الأفريقية إلى ترشيحه مديرا عاما للوكالة وأعيد انتخابه مرتين. أثبت محمد البرادعي خلال توليه هذا المنصب السياسى الدولي الحساس أنه يملك القدرة والشجاعة على الدفاع عن معتقداته ومبادئه وأنه صلب قبل المواجهة ولا يرضخ للضغوط. ولازال المجتمع الدولي بأسره يتذكر مواقفه الشجاعة عندما رفض التمشي مع موقف الولايات المتحدة عندما قررت الهجوم على العراق. وفي عالمنا المعاصر لا توجد دولة تستطيع الوقوف أمام الضغوط التى تباشرها الحكومة الأمريكية، ومع ذلك فإن محمد البرادعي بشخصه، وبوصفه مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدى للرغبات الأمريكية، مما استحق عليه أن يحصل بجدارة هو - والوكالة - على جائزة نوبل للسلام عام 2005.

أسوق - بإيجاز - ما أعتقد أنه يمثل الخطوط العريضة التي تعطى صورة أمينة عن إنجازات محمد البرادعي. وكم خز في نفسي أن أطلع ما نشرته بعض الأعلام من معلومات منقوصة ومغلوبة للنيل من قيمة مواطن مصري كان دائما يمثل أنبل وأرق القيم المصرية الأصيلة.

ولا أزعم أني أعرف ما يدور في ذهن محمد البرادعي الآن بعد الحملة الشرسة التي تعرض لها. ولكن إذا حكمنا برد الفعل الذي يتمثل في تأييد شعبي متزايد للأفكار التي طرحها، فيمكن القول إن محمد البرادعي قد نجح في بث آمال عريضة حركت مياهها كانت راكدة منذ نصف قرن.

✱ تعليقات مبارك وأعوانه على مواقف البرادعي

✱ مبارك: مص لا تحتاج لبطل قومي والبرادعي ح في الترشح للرئاسة، مشرطا الالتزام

بالدستور الحالي

الخميس 04 مارس 2010

أعلن الرئيس المصري حسني مبارك الخميس 4-3-2010 أن بلاده لا تحتاج إلى "بطل قومي" في أول حديث له عن احتمال ترشيح المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي إلى الرئاسة في مصر في الانتخابات المقبلة.

وقال مبارك خلال مؤتمر صحفي بعد لقائه المستشار الألمانية انغيلا ميركل "إذا أراد البرادعي الانضمام الى حزب، يستطيع اختيار الحزب الذي يريده. إذا أراد أن يكون مرشح هذا الحزب للانتخابات الرئاسية فليفعل. إذا أراد التقدم كمرشح مستقل فليفعل". و اضاف "عليه فقط أن يحترم الدستور"، مؤكدا أن بلاده "لا تحتاج إلى بطل جديد".

وجاءت إجابة مبارك وخاصة تركيزه على التمسك بالدستور والقانون للترشح للرئاسة ليقطع بذلك الطريق على دعوة البرادعي لتغيير الدستور بما يسمح بالمنافسة خارج القيود التي تضعها المادة 76 من الدستور على خوض مستقلين للانتخابات الرئاسية.

ويدعو البرادعي (67 عاما) منذ مغادرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الفائت الى مزيد من الديمقراطية في مصر. وأعرب عن نيته في الأشهر الأخيرة الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة إذا ما تم تعديل الدستور.

النظام منمساك بعدم التغيير

جاءت ردود فعل المعارضة متباينة، فقد رأت جميلة إسماعيل، الإعلامية والناشطة السياسية، أن "على المعارضة المصرية أن تستنفر قواها، وأن تتخلى عن خلافاتها وتتوحد لمواجهة المرحلة المقبلة". واعتبرت اسماعيل أن تصريحات الرئيس مبارك "تؤكد أن الطريق إلى التغيير بات مسدوداً، لكن هذا لا يعنى أن نتنازل عن مطالبنا، بل علينا أن نعمل على تحقيقها".

من جانبه قال جورج اسحق منسق حركة كفاية المعارضة لـ "العربية.نت" نحن لن نستسلم لمثل هذه التصريحات، بل سنقاوم وسنستمر في المطالبة بالتغيير".

ولكن محمد صلاح الشيخ منسق حملة دعم ترشيح البرادعي لشباب حزب الوفد يؤكد لـ "العربية.نت" أن تصريحات الرئيس مبارك ليست نهاية المطاف لإحداث التغيير، فقد لا تكون هذه هي الرؤية الأخيرة للرئيس مبارك". وقال الشيخ "عام 2005 قال الرئيس مبارك أنه لا تغيير للدستور، ولم يمض 30 يوماً على تصريحه هذا حتى فوجئنا بإصداره تكليفات بتغيير الدستور".

✳ صفوت الشريف رداً على مطالبات البرادعي: لا تعديل للدستور بمص⁵¹

الصحف المحلية أبرزت قصصاً في صدر صفحاتها

الأربعاء 10 مارس 2010

نفي صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المصري والأمين العام للحزب الحاكم، وجود نية لإجراء أي تعديل في المادة 76 الخاصة بالانتخابات الرئاسية من أجل فتح الأبواب أمام المرشحين المستقلين لمنافسة الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأعلن الشريف أنه "لا نية للحكومة المصرية إجراء أي تعديل في الدستور"، وأكد أن الدستور المصري شهد تعديلات تاريخية شملت 34 مادة منه، وتم إطلاقها في عام 2005 والاستقرار عليها عام 2007، وذلك في أول رد رسمي على دعوة د. محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تعديل الدستور خصوصاً المادة 76 والتي يعتبرها البرادعي والمعارضة المصرية بأنها مقيدة لحرية الترشح إلى الرئاسة.

وأبرزت الصحف المصرية تصريحات الشريف في صدر صفحاتها واحتلت التصريحات مانشيتات صحف الأخبار والأهرام والجمهورية، الأربعاء 10-3-

⁵¹ <http://www.alarabiya.net/articles/2010/03/10/102631.html>

2010. وشدد صفوت الشريف خلال اجتماع المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني مساء الثلاثاء على أن ما أقرته المادة 76 من ضوابط لترشيح المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية، تعد احتراماً من الدستور لرغبة كل مصري في الترشح، إلى جانب منح الفرصة كاملة للأحزاب للتقدم بمرشحيها لهذه الانتخابات الهامة بمجرد توفر عضو واحد بالانتخاب في البرلمان سواء كان بمجلس الشعب أو مجلس الشورى.

وتأتى تصريحات الشريف بعد أيام قليلة من تصريحات للرئيس المصري حسني مبارك خلال مؤتمر صحفي عقده مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حينما سأله أحد الصحفيين عن البرادعي.

وأكد الرئيس مبارك "أنه لا يوجد مانع من ترشح البرادعي للرئاسة وفق الدستور الحالي، ولا يوجد مانع أيضاً من انضمام البرادعي لأي حزب سياسي".

استعدادات مكثفة

وأعلن صفوت الشريف أن الحزب الوطني الديمقراطي أنهى استعداداته المكثفة لخوض الانتخابات البرلمانية في العام الحالي، موضحاً أنه تم إقرار هيئة مكتب أمانة الحزب لقواعد اختيار المرشحين لانتخابات مجلس الشورى المقرر أن تنتهي في العاشر من يونيو المقبل، وعلى أن ينعقد المجلس الجديد في الرابع والعشرين من يونيو من العام الجاري.

وكشف الشريف "أن هناك استطلاعات للرأي يتم إجراؤها حالياً لرسم الخريطة الانتخابية وتحديد الطموحات وعلى أن يتم بعد ذلك عقد المجمعات الانتخابية وفقاً للنظام الأساسي للحزب، مضيفاً أنه بعد التشكيلات الحزبية الجديدة هناك نسبة كبيرة طرأ عليها التغيير معبرة عن عضوية الحزب الفعلية".

وأعلن صفوت الشريف أن أمانة السياسات بالحزب الوطني برئاسة جمال مبارك انتهت من إعداد البرنامج الانتخابي الجديد الذي يخوض به الحزب انتخاباته، ومن المقرر عرضه على الأمانة العامة وهيئة المكتب خلال الأيام القادمة ويلتزم به الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى.

* حركة شباب 6 أبريل⁵²

شعار حركة شباب 6 أبريل القبضة المرفوعة والذي يرمز غالباً إلى «التضامن مع جموع الشعب»

حركة شباب 6 أبريل هي حركة سياسية
مصرية معارضة ظهرت سنة
2008. أنشأها بعض الشباب المصري.
ظهرت في الساحة السياسية عقب
الإضراب العام الذي شهدته مصر في
أبريل 2008 بدعوة من عمال المحلة



الكبرى^[1] وتضامن القوى السياسية فتبناه الشباب وبدأوا في الدعوة إليه
كإضراب عام لشعب مصر^[2]. أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون
إلى تيار أو حزب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيديولوجية
معينة حفاظاً على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة ولما تفرضه ظروف مصر
من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف^[3]. حركة شباب 6 أبريل من الأوائل
في الدعوة إلى ثورة 25 يناير. وفي سبتمبر 2011 ترشحت الحركة لجائزة نوبل في
السلام^[4] ولكنها تهدي الترشح للشعب المصري مشيرة إلى إنها أقل بكثير
من الشعب المصري الذي ضرب المثل في تحضره بثورته وعلم العالم كله
كيف تكون الثورة السلمية.^[5]

بداية الظهور

في يوم 6 أبريل من عام 2008، أعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال
وتبنوا فكرة الكاتب الصحفي مجدي أحمد حسين أن يكون الإضراب عامًا في
مصر وليس للعمال فقط. بدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة
الإضراب وإرسال رسائل إلى المصريين المشتركين بموقع فيس بوك (وصل
عدد الأعضاء إلى 70,000 في إحدى الصفحات الداعية للإضراب)، بعد فترة
تناولت بعض الصحف المصرية فكرة الإضراب والحركة وفي أيام قليلة بدأت
تصل رسائل نصية قصيرة بشكل عشوائي داعية لإضراب عام يوم 6 أبريل.
تحت شعار "خليك بالبيت". وبالفعل نجح الإضراب إلى حد كبير وكانت
المفاجأة إضراب في دولة يحكمها الرئيس السابق حسنى مبارك.

⁵²https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8_6_%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84

مسيرة الإسكندرية

بعد أن قامت الحركة بالتظاهر أمام نقابة الصحفيين في القاهرة في 28 يونيو^[6]. ظهرت الحركة مجددًا في شهر يوليو حيث قامت بتنظيم مسيرة قام بها بعض شباب الحركة على كورنيش البحر، أحد شواطئ الإسكندرية، رافعين الأعلام المصرية، قامت قوات الأمن المركزي بمحاصرتهم ومن ثم مطاردتهم في شوارع الإسكندرية وألقت القبض على بعضهم ومنهم مصطفى ماهر شقيق أحمد ماهر منسق الحركة، وباسم فتحي أحد مؤسسي الحركة، ومحمد محمود وعمرو علي أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى هروب البعض عن طريق الشوارع الجانبية بالمنطقة.^[6]

انقذاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في البند الثاني من بيان رقم (69) الصادر من المجلس العسكري اتهم لحركة كفاية بتحريض الشعب ضد الجيش،^[8] مما أثار استياء عدد كبير من النشطاء والحركات السياسية^[9] لاتهام حركة وطنية ساعدت في ولادة ثورة الخامس والعشرون من يناير بالخيانة والطعن في وطنيتهم.

أما الحركة فكان ردها كتابة آية قرآنية على صفحتها على فيس



بوك.^[10] واطلقت "حركه شباب 6 ابريل الدقهلية" بيان لرفض الاتهام وطلب الدليل لاتهامهم^[11] ورفضت صفحة "كلنا خالد سعيد" الاتهام للحركة^[12]^[13] وطالبت المجلس العسكري بنقد من يروج الإشاعات والأخبار الكاذبة مثلما ينقدون الحركة^[14] وإن فكرة الوقية ما بين الجيش والشعب هي فكرة مستهلكة^[15]، ولكن لجنة تقصي الحقائق تحت إشراف وزير العدل تعلن براءة الحركة من تهمة تلقي أي أموال أجنبية أو دعم خارجي^[16]. وتطالب الحركة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالاعتذار عن الاتهامات وتتمسك بمقاضاة اللواء الرويني.^[17]

انتقادات الحكومة المصرية

اتهمت الحكومات المصرية (قبل الثورة) أعضاء الحركة بالخيانة، وتلقي تدريب في الخارج لقلب نظام الحكم المصري وزعزعة الاستقرار، وتلقي الأموال من جهات خارجية لإثارة الفتنة في مصر.^[7]

آخرون

تتعرض الحركة لكثير من الاتهامات جميعها تدور حول التخوين والعمالة والتدرب في صربيا والتمويل من منظمات خارجية مثل فريدوم هاوس وهو ما تنفيه الحركة دائمًا.^[18] والجدير بالذكر إن المطرب الشعبي الراحل حسن الأسمر قد تقدم بدعوه قضائية ضد الحركة ومعه أهل العباسية.

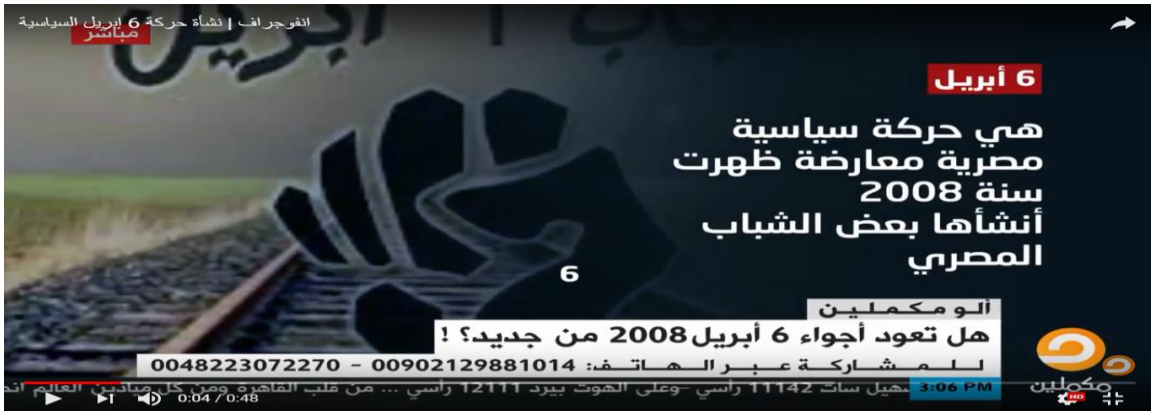
أبرز الكوادر

- أحمد ماهر المؤسس لحركة شباب 6 أبريل، يعمل مهندسًا مدنيًا، من مواليد الإسكندرية. 1980
- ضياء الصاوي أحد معتقلي اضراب 6 ابريل 2008. قام بصياغة البيان التأسيسي. انسحب من الحركة بعد عام من التأسيس ومعه أغلب الشباب القومي والإسلامي نتيجة بعض الخلافات.
- عمرو على: منسق الحركة وأحد المؤسسين وعضو المكتب السياسي.
- خالد المصري: عضو مؤسس ومدير المكتب الإعلامي بالحركة.
- محمد عادل: عضو مؤسس وعضو المكتب السياسي واحد المتحدثين الإعلاميين باسم الحركة.
- أحمد النديم: عضو المكتب السياسي وأحد مسؤولي الحركة بمدينة المنصورة، وأحد أبرز العاملين في الإصلاح الداخلي للحركة.
- مصطفى ماهر: مسؤول اللجنة الطلابية السابق في الحركة واحد المؤسسين والشقيق الأصغر للأحمد ماهر.
- عماد عبد الحميد: مسؤول اللجنة الطلابية بالحركة واحد المتحدثين الإعلاميين.
- كريم طه: مسؤول العمل الجماهيري لمحافظة القاهرة وأحد معتقلي الحركة في عهد عدلي منصور والسياسي.
- زيزو عبده: أحد الرموز والكوادر ويعتبر أيقونة للحركة.
- مها زيادي: مسئول العمل الإعلامي المركزي داخل الحركة.
- محمد مصطفى: أحد معتقلي الحركة في عهد محمد مرسي واحد مؤسسيها ومسؤول التنظيم والاتصال داخل الحركة.

- رامي سيد: مسؤول العمل الجماهيري المركزي داخل الحركة.
- رامي السويسي عضو المكتب السياسي وأحد مؤسسي الحركة

انشقاقات وخلافات

نفثت الحركة ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول وجود انشقاقات داخلية داخل الحركة أو إن المؤسسين للحركة قد فضلوا الابتعاد عن أحمد ماهر لكثرة الشكوك حوله ولإرادته أن يصبح المتحكم الوحيد في الحركة دون مبررات ولكثرة الاستفهامات حول شخصيته.^[19] وكانت مجموعة من أعضاء الحركة قد قرروا الانفصال عنها في أغسطس 2011 وتأسيس جبهة عُرفت باسم «6 أبريل "الجبهة الديمقراطية"»،^[20] والأعضاء المنشقين هم من مؤسسي الحركة الأم في 2008 وتأسست الجبهة الديمقراطية عندما رفض أحمد ماهر تداول السلطة داخلها ورفضه التخلي عن منصب المنسق العام لها.^[21] فيما رفض ماهر الاعتراف بانقسام الحركة وقال: "أن حركة 6 أبريل غير منقسمة، بل هي جبهة أحمد ماهر فقط وأن الجبهة الديمقراطية لا تمت لـ6 أبريل بصلة".^[22]



https://youtu.be/qLLdsg_Yepg



<https://youtu.be/nxAQbBM2SrU>



<https://youtu.be/93zYedRm7J4>

مراجع

1. حركة 6 أبريل من الفيسبوك إلى الشارع - منتديات الفكر القومي العربي
2. 6 أبريل.. قصة نجاح وصمود بدأت بفكرة خليك في البيت - موقع مصراوي
3. انتخابات ديليفري > <حركة شباب 6 أبريل>
4. 6 أبريل وائل غنيم وإسراء عبد الفتاح مرشحون ل نوبل -فيديوهات مصراوي
5. 6 أبريل تهدي ترشيحها لجائزة نوبل لشعب مصر
6. مصطفى النجار يكتب: «6 أبريل» من الفضفضة عن الآمال والأحلام إلى مواجهة المجلس العسكري
7. أمن مصر و6 أبريل يتبادلان التحذيرات
8. بيان رقم 69 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حركة شباب 6 أبريل على فيس بوك.
9. "حملة تضامن واسعة مع 6 إبريل على الفيس بوك وتويتر.. والمئات ينضمون لصفحة "كلنا 6 إبريل/"
10. 6th of April Youth Movement /posts/10150379457653294 - حركة شباب 6 إبريل على فيس بوك.
11. بيان حركة شباب 6 أبريل.. الدقهلية حول ما ورد ببيان المجلس العسكري على فيس بوك.
12. دفاعا عن حركة 6 إبريل - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
13. بيان الجيش رقم 69- كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
14. عمر عفيفي - كلنا خالد سعيد حركة شباب 6 إبريل على فيس بوك.

15. ومن الآخر - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
16. لجنة تقصي الحقائق تحت إشراف وزير العدل - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
17. حركة 6 إبريل تطالب العسكري بالاعتذار عن تهم التمويل وتتمسك بمقاضاة الرويني
18. فضائح وحقيقة 6 أبريل من الألف إلى الياء بالصور والمستندات
19. "6 أبريل" بالإسكندرية والسويس تنفي وجود انشاقات داخلية
20. ^ أحمد ياسين، الانقسامات تعصف بـ 6 إبريل. مصرس، 2011-8-6. تاريخ الولوج 2 أغسطس 2012.
21. 6 أبريل تنفي فصل أحمد ماهر من منصب المنسق العام/
22. أحمد الجندي، ماهر: لا علاقة لنا بتجميد عضوية الخولي وعز. جريدة الوفد، 2012-8-1. تاريخ الولوج 2 أغسطس 2012

* الانقسامات تعصف بـ 6 إبريل⁵³

أحمد ياسين نشر في الأهرام المسائي يوم 06 - 08 - 2011

تصاعدت حدة الانقسامات داخل حركة 6 إبريل بعد اتهامها بتلقي أموال من الخارج وقيام اعضائها بالتدريب خارج البلاد على كيفية تنظيم المظاهرات بهدف تقويض الاستقرار للبلد.. وقرر اعضاء 6 إبريل بالإسكندرية الانفصال عن جبهة أحمد ماهر التابعة لها الحركة بالإسكندرية والعمل مع حركة شباب 6 إبريل (الجبهة الديمقراطية) والتي سبق أن تقدم أعضاؤها ببلاغات ضد أنفسهم أمام النائب العام للتحقيق معهم حول الاتهامات الموجهة لهم. وقال شباب الحركة بالإسكندرية في بيان أمس إن غياب الشفافية والديمقراطية في جبهة (أحمد ماهر) والتمييز الواضح داخل الحركة وتغليب المصالح الفردية لبعض الاشخاص علي النهج العام للحركة دفعتنا للعمل ككيان مستقل عن الجبهة والعمل تحت لواء الجبهة الديمقراطية. وأكد شباب الحركة أنهم لم يتلقوا أي تمويلات خارجية سواء من حكومات أو من منظمات حكومية أو غير حكومية ولم تتعامل معهم بأي شكل من الاشكال وأن المصدر المالي الوحيد للحركة هو تبرعات أعضائها. وأشار البيان إلي أن شباب الحركة قرروا البعد عن الصراعات التي قد تعرقل العمل في جبهة (أحمد ماهر) وتشكيل هيكل جديد يضم 8 لجان لحين اجراء انتخابات جديدة في موعد اقضاه 30 يوما. وأكد طارق الخولي المنسق الاعلامي لحركة 6 إبريل لجبهة

⁵³ <http://www.masress.com/ahrammassai/37664>

الديمقراطية أنه سبق أن تقدمنا ببلاغ للنائب العام للتحقيق معنا حول الاتهامات التي وجهت لأعضاء الحركة بتلقي تدريبات في الخارج ومعونات لدعم نشاطها في الداخل.



<https://youtu.be/HqJimjtIMM>



<https://youtu.be/tBTILkuvhLA>



<https://youtu.be/-P58JmxDjVg>

27. محاولة مجتمعية لحفز مبارك على التغيير... وثيقة مستقبل مصر 2008

كانت "وثيقة مستقبل مصر" التي أصدرها منتدى المستقبل⁵⁴ في 21 يوليو 2008 وشاركت فيها مع مجموعة متميزة من المثقفين والناشطين السياسيين هي نقطة البداية في إثارة الاهتمام المجتمعي بقضايا التغيير والمستقبل الوطني في وقت كانت مصر تترشح تحت نير الدكتاتورية والاستبداد وغياب الديمقراطية. وكانت "وثيقة مستقبل مصر" موضوعاً لحوار مجتمعي نحو بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية" ينعم فيها كل مواطن مصري بالأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والكرامة [الحقوق والمشاركة، والعدالة [القانون وعدم التمييز]. وكان شعار الوثيقة "كل الحقوق لكل الناس" في دولة "الأمان والكرامة والعدالة". وكانت الدعوة موجهة لكل من يقبل بها ويوافق عليها. وكان الراحلين الدكتور عزيز صدقي والدكتور محمود محفوظ من رعاة هذه الوثيقة. وفيما يلي نص الوثيقة:

مقدمة

لأننا ننتمي إلى وطن من حقنا أن نفخر به.. ومن حق أجيال قادمة سوف تولد على أرضه.. أن تفخر به وأن تجد فيه فرصتها في الحياة الأفضل، ولأننا نعتز بكل ما قدمه الناس على مدى التاريخ المصري والذي يقف شاهداً لهم ولعطائهم وإنجازات حضارية تحققت على أرض مصر.

ولأننا نثق أن من حق كل المصريين أن يعودوا إلى مركز الفعل ونرفض كل القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات والمفاهيم والأفكار التي قادت إلى تهميشهم وإقصائهم وإفقارهم والتي تم العرض لها ولتداعياتها.. توصيفاً وتحليلاً.. في تقارير ودراسات معلنة ومتداولة⁵⁵، وفي مقالات وأعمدة منشورة في الصحف القومية⁵⁶ فضلاً عما نشر في الصحف الحزبية والصحف المستقلة

⁵⁴ منتدى المستقبل - المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان والتنمية، رقم الإصدار 481 لسنة 2000، 3 شارع 79 أمام محطة مترو المعادي - القاهرة.

⁵⁵ مثل: تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان، تقارير التنمية البشرية، تقارير نوادي القضاة، تقارير منظمات المجتمع المدني الحقوقية، التقارير الاقتصادية لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، دراسات معهد التخطيط القومي، تقارير التنمية الإنسانية للوطن العربي، وثائق مكتبة الإسكندرية عن الإصلاح العام والقطاعي، الهيئة القبطية الإنجيلية، كتب توثيقية لمنتدى حوار الثقافات.. الخ

⁵⁶ مثل مقالات واعمدة للسادة (مع حفظ الالقاب): فاروق جويده، سكينه فؤاد، فهمي هويدي، أسامة غيث، لبيب السباعي، كمال أبو المجد، أمينة شفيق، يحيى الجمل، ميلاد حنا، حازم الببلاوي، صلاح حافظ، سلامة أحمد سلامة، محمود عوض، شريف عفت، سيد يسين، أنور عبد الملك، محمد رياض، جابر عصفور، مصطفى السعيد، جمال غيطاس، عبد العظيم درويش، حسام البدرائي، وحيد عبد

وفي مواقع على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الأحاديث الحية في وسائل الإعلام، والاستجوابات في مجلسي الشعب والشورى وبعض تقارير ودراسات لجانها] مثال: التوتر الديني (العطيفي)، غرق العبارة (الطحان)]، وأيضا ما تضمنته كتب عديدة⁵⁷.

وقد شارك في كتابة الوثيقة كل من إجلال رافت، جورج اسحق، رفعت لقوشه، سمير عlish، عبد الحميد الغزالي، علي السلمي، عماد صيام، مجدي عوض، محمد سيف الدولة، محمد مؤوف حامد، صلاح فضل، نادر فرجاني.

ولأننا نؤمن بأن الاحتجاجات السلمية للناس والتي شهدتها السنوات الأخيرة لا تمثل فحسب شاهداً جديداً على وعيهم ونفياً متجدداً لكل الأوصاف السلبية التي حاول البعض أن يلصقها بهم، ولكنها تمثل أيضاً إعلاناً بالحق الأول.. وهو حق الاعتراف بحقوق الناس، ولقد بدأت باحتجاجات سياسية/اجتماعية تؤكد على هذا الحق، ثم تلتها احتجاجات أخرى لفئات من المجتمع.. وإذا كنا نسلم بأن هذه الاحتجاجات الأخرى ذات طابع فئوي / اجتماعي.. فإننا نرى بأن ذلك لا ينتقص من جدوى مفعولها وتراكماته، فنحن نؤمن بأن كل من يدافع وفي هذه اللحظة عن حق خاص.. يدافع وفي نفس الوقت عن حق عام وعن حقوق كل الناس.

المجيد، محمد السيد سعيد، محمد السعيد ادريس، أحمد النجار، سامي خشبة، عادل أبو زهره، قدري حفني، صلاح فضل، حلى النممن.. (وآخرين في مقامهم)

ومثل مقالات أو مقابلات صحفية للسادة (مع حفظ الالقاب) : رشدي سعيد، طارق البشري، محمد سليم العوا، جلال أمين، رفعت لقوشه، يوسف القعيد، سمير مرقص، حسام عيسى، محمد البرادعي، أحمد زويل، حامد عمار، محمد حسنين هيكل، عزيز صدقي، محمد فايق، حسب الله الكفراوي، حسن نافعة، يحيى حسين، طارق حجي، كمال متولى، فؤاد رياض، إبراهيم العيسوي، جودة عبد الخالق، على نجم، رفيق حبيب، هشام البسطويسى، سعد الدين ابراهيم، عبد العزيز حجازي، مراد وهبة، منصور حسن، احمد الجويلي، عبد الوهاب المسيري، مجدى مهنا، صبري الشبراوي، عبد الفتاح القصاص، البدرى فرغلي، ابراهيم صالح، على الغتيت، عصام العريان، نادر فرجاني، ضياء رشوان، نبيل عبد الفتاح، جميل مطر، مصطفى كامل السيد، منار الشربجي، بهي الدين حسن، عزازي على عزازي، عبد الله الأشعل، سعيد اسماعيل على، اسامه الغزالي، إسرائ عبد الفتاح وزملائها، بلال فضل، شرين أبو النجا، كمال أبو عيطه، جمال زهران، أمين إسكندر، جورج أسحق، محمد أبو الغار، محمد سامى، إكرام لمعي، أحمد شعبان، كمال خليل، أبو العلا ماضي، جمال فهمي، محمد حماد، أمين يسرى، محمود بكرى ، عبد الحميد الغزالي، صنع الله ابراهيم، علاء الأسواني، بهاء طاهر، عبد الجليل مصطفى، عمرو الشوبكي، بالإضافة الى السادة رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية... (وآخرين في مقامهم على الأقل).

⁵⁷ مثل كتاب "وصيتي لبلادي" د. إبراهيم شحاتة، وكتاب "مصر المحروسة" د. علي السلمي. الخ

ولأننا نؤمن بأن هذه الاحتجاجات، قد أسقطت خيار الخبز أو الحرية وانتصرت لخيار الخبز والحرية.. وهو خيارنا، فبدون الخبز تغيب الحرية والعدالة.. وبدون الحرية والعدالة تغيب الكرامة.. كرامة الناس وكرامة الوطن ويغيب معها الأمان للثنيين معاً.. الناس والوطن.

ولأننا نؤمن بعدم وجود أغلبية صامتة.. فقضايا الوطن والمجتمع هي حديث "كل الناس" في منندياتهم وتجمعاتهم ولقاءاتهم.. نقداً للواقع وتطلعاً إلى مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم، ونرى أن مشاركة المرأة وخروجها في الاحتجاجات هو دليل جديد على عدم صمت الأغلبية وهو - أيضاً - دليل جديد على وعي المرأة المصرية التي باتت تدرك بأنها لن تحصل على كامل حقوقها - والتي ننحاز إليها - إلا عندما يحصل كل الناس على كل حقوقهم في مجتمع حر وعادل.

ولأننا نعي أن هوية مصر تتمثل في حفاظها على جذورها الثقافية مع استلهاها لروح العصر والتصالح معه والتعبير عنه، وبودنها فإنها تفقد قوتها وتنتقل من مصاف القوى الإقليمية المؤثرة والفاعلة إلى مصاف الهوامش التابعة والمفعول بها، وهو ما لا ترضاه لها.

ولأننا نؤمن بأنه قد حان الوقت للمصالحة التاريخية على قاعدة المستقبل.. فما يشغلنا هو النظر إلى الأمام لا الالتفات إلى الخلف، فخلال القرن العشرين عرفت مصر عدداً من الأنظمة السياسية والاجتماعية التي أعطت كل منها بعض الحقوق لبعض الناس، وعندئذ فإن المصالحة التاريخية سوف تتحقق في المستقبل.. في ظل دولة مدنية وديمقراطية حديثة تعطي كل الحقوق لكل الناس.

ولأننا نؤمن بأن الدولة ليست مجرد أرض وشعب وسلطة ولكنها - وبالإضافة إلى هذه المفردات - مشروع نحو المستقبل يلهم طموح الحركة ويحشد إرادة الفعل.

ولأننا نؤمن بذلك كله.. ونؤمن بأنه لا ينبغي لمصر إلا ما يليق بها، فإننا نطالب لها بما تستحقه وبما يستحقه شعبها وأجياله القادمة، ولذلك.. فلقد اتفقنا على أفكار مشتركة تجمعنا واتفقنا على أن تتضمنها وثيقة للمستقبل وأن نطرحها للحوار في أوساط القوى السياسية والفعاليات المدنية والرأي العام.. وهذه الأفكار تنتظم على المحاور التالية:

أولاً - المبادئ الأساسية للدولة العصرية، "مدنية وديمقراطية"

إننا نرى أنه قد حان الوقت للبدء في إعادة بناء الدولة التي تعاني الآن شروخاً وانكسارات تدعو الى إعادة البناء، وفي هذا الصدد.. فإننا نؤكد على المبادئ الأساسية للدولة التي ندعو إليها وهي:

1. أنها دولة "مدنية وديمقراطية" وتؤسس على قاعدة كل الحقوق لكل الناس.
2. أنها دولة لا تقبل بمعادلة سياسية مغلقة ولكنها تتبنى معادلة سياسية مفتوحة.. لا إقصاء فيها لأحد... طالما احترام قواعد تداول السلطة سلمياً والتزم بها.. ولا استحواذ فيها للسلطة لأحد بغير سند من الإرادة الشعبية.
3. أنها دولة لا تقبل بالتهميش الاجتماعي أو الديني.. فهي دولة كل الناس.
4. أنها دولة لا تذوب - على الإطلاق - في أي حزب سياسي.
5. أنها دولة ليست مقطوعة الصلة بالدين.. فالقيم الدينية هي عامل أساسي في التنمية المجتمعية وهي التي ترسم الإطار الأخلاقي للدولة، وبالتالي.. فهي دولة مدنية تحترم كل الديانات والعقائد وتوفر لمعتنقيها حرية التعبير وحرية العبادة.
6. أن المرجعية في هذه الدولة هي دستور جديد وهو الحكم بين السلطات "التنفيذية، التشريعية، القضائية".
7. إنها دولة لا تصطنع تصادماً مع المجتمع المدني، فهي الحارس على فكرة الحرية، والمجتمع المدني هو الحارس على شرعيه سيادتها.
8. أنها دولة تقر بمبدأ اللامركزية وتمنح اختصاصات الرقابة والمسائلة للمجالس المحلية المنتخبة.

ثانياً حقوق الشعب كمصدر للشرعية والسيادة

حيث أن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة، فإن هناك حقوقاً ترتب له ولا يملك أحد سلطة مصادرتها أو تعطيلها، ونحن نرى هذه الحقوق كما يلي:

1. حق الشعب [بمواطنيه المقيمين بالداخل والخارج] في التعبير عن إرادته في استفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة تكتمل فيها سلامة الإجراءات في ظل تمثيل عادل لكل فئات الشعب، وبودنهما.. فإن شرعية الحكم تبقى في أزمة.
2. لأن الإشراف على الاستفتاءات والانتخابات [القومية والمحلية] هو قضية متعلقة بثقة الشعب، فمن يمنحه الشعب ثقته في الإشراف عليها.. هو من ينبغي أن يشرف عليها، ولأن الشعب المصري قد منح ثقته للقضاء.. فمن حق الشعب أن تجرى الانتخابات تحت إشراف القضاء وفقاً لقاعدة "قاص

- لكل صندوق" مع استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يتم النص على ذلك في الدستور الجديد وفي مادة محصنة [لا يجري أي تعديل عليها إلا بموافقة 95 % على الأقل من الناخبين في استفتاء عام].
3. حق الشعب في تأسيس أحزاب سياسية تعبر عن أفكاره وأراءه وقناعاته، ولأن هذا الحق بطبيعته هو حق مشروط.. فإننا نرى أن الموافقة أو عدم الموافقة على قيام حزب.. هو أمر مرهون بالمحكمة الدستورية العليا وحدها، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد، لأن شرط القبول أو الرفض يرتبط بمدى توافق برنامج الحزب مع مواد الدستور.. أو عدم توافقه.
4. حق الشعب في تكوين منظمات المجتمع المدني "جمعيات، تعاونيات، اتحادات، نقابات، الخ" بالمعايير المتعارف عليها دولياً.
5. حق الشعب في الإقرار بسلطة الرأي العام وبموجب هذه السلطة.. فإن الصالح العام يصبح شأنًا خاصاً لكل مواطن، وبموجب هذه السلطة.. لا تعود هناك مؤسسات مغلقة بعيدة عن رقابة الرأي العام.. سواء كانت مؤسسات دولة أو مؤسسات حزبية.. أو مؤسسات المجتمع المدني، وبموجب هذه السلطة.. فإن المعيار الأول للأداء في هذه المؤسسات... هو احترام حقوق الناس والوفاء بها.
6. حق الشعب في الحصول على معلومات صحيحة وليس على معلومات موجهة أو مغلوطة، وبالتالي.. فإن الانتقاص من حرية الصحافة ومن حرية الإعلام وحرية تداول المعلومات هو اعتداء على حقوق الناس قبل أن يكون اعتداء على حقوق الكلمة المقروءة والمسموعة، ولذلك.. فإننا نطالب بإلغاء وزارة الإعلام وإدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة من خلال مجلس أعلى للمؤسسات الإعلامية له استقلالية كاملة ويتيح حصصاً إعلامية متكافئة لكل القوى والآراء، وينظم وفق الخبرة المتراكمة في الدول الديمقراطية. ونطالب أيضاً بالاستفادة من هذه الخبرة عند إعادة هيكلة الأوضاع في المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة لتكون تعبيراً عن كل الآراء، فالأوضاع الحالية تنقل ملكيتها عملياً إلى السلطة التنفيذية وحزبها الحاكم وتجعلها ناطقة باسمهما.

ثالثاً - أولوية وأبعاد الإصلاح السياسي

[النصدي للاستبداد والملاحك السياسي]

الإصلاح السياسي هو شاغل الجميع وهو شاغلنا أيضاً.. لأنه مقدمة ضرورية نحو بناء الدولة العصرية "المدنية الديمقراطية"، ونحن نتمثل أولويته وأبعاده على النحو التالي:

1. في واقعنا الحالي فإن الإصلاح السياسي لابد وأن يسبق الإصلاح الاقتصادي.. أو يتزامن معه على الأقل، وليس هناك ما يبرر على الإطلاق تأجيله بدعوى الانتهاء - أولاً - من الإصلاح الاقتصادي الذي لن يحقق أهدافه في ظل سياسات موجهة لخدمة حفنة من المنتفعين والمحتكرين.

2. لن يكون هناك إصلاح اقتصادي حقيقي وكامل "في واقعنا الحالي" بدون إصلاح سياسي، لأن الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو تقنين لحقوق الملكية ومن ثم.. فهو يقضي بضرورة الكشف عن مصادر الثروة، وفي غياب الإصلاح السياسي سوف يظل الفساد متمركزاً في مواقعه.. ولن يسمح بالكشف عن مصادر الثروة، وعندئذ.. لن يتحقق الإصلاح الاقتصادي المستهدف على الإطلاق.

3. أن الإصلاح السياسي في جوهره هو إعلان بالاعتراف بحقوق الناس، وتأجيله - بالتالي - يعني تأجيل الاعتراف بحقوقهم والإصرار على تهميشهم وعلى تعميق فجوة الثقة بينهم وبين السلطة.. وهو ما نرفضه، لأن الاعتراف بكل الحقوق لكل الناس.. هو أساس الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية".

4. أن ملف الإصلاح السياسي - وعلاوة على كل ما سبق وفي مقدمته تداول السلطة سلمياً عبر انتخابات حرة شفافة - يتسع لقضايا رئيسية أخرى، مثل:

4.1. الفصل بين السلطات دستورياً وتحقيق التكافؤ بينها، وفي هذه الجزئية.. فنحن نرى:

أ. أن كل الدساتير ومنذ تأسيس دولة محمد علي وحتى الآن.. لم تحقق فصلاً كاملاً بين السلطات خاصة أنها استبقت رأس الدولة فوق المساءلة ومنحته صلاحيات مطلقة.. وبالتالي فلقد أسقطت التكافؤ بين السلطات على الرغم من التطور الذي شهده العالم عبر قرنين من الزمان.. سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

ب. أن تحقيق التكافؤ بين السلطات والفصل بينها يستدعي تقييد صلاحيات رأس الدولة وتنظيم إجراءات مساءلته، كما يستدعي

الموازنة الدقيقة بين صلاحيات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وعلى سبيل المثال.. فإذا منح الدستور الجديد للرئيس [باعتباره رأس السلطة التنفيذية] صلاحية حل البرلمان وفقاً لإجراءات منظمة، فإن الدستور الجديد ينبغي أن يمنح - أيضاً - البرلمان صلاحية موازية بمسائلة وإقالة الرئيس وفقاً لإجراءات منظمة.

ج. تقييد المدد الرئاسية بمدتين وعدم تركها مفتوحة وأن ينص الدستور الجديد على ذلك، فلقد عانت مصر ومنذ تأسيس دولة محمد علي وحتى الآن.. من طغيان السلطة التنفيذية وضعف السلطة التشريعية، وبالتالي.. فإن إصلاح الخل بينهما يقضي بتقييد المدد الرئاسية.

4.2. لأن حق التقاضي والتمكين له هو من أهم حقوق الناس، فإن الفصل التام بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية يتصدر أولويات الإصلاح السياسي، وعندئذ.. فنحن نرى:

أ. أن تختص السلطة القضائية بإدارة شئونها وفقاً للنظام العام وبما لا يتعارض مع الدستور الجديد.

ب. أن يعاد النظر في اختصاصات وزير العدل بحيث يتحول إلى وزير دولة للمحاكم وبدون اختصاصات تنفيذية يباشرها إزاء السلطة القضائية.

ج. أن يتم اختيار النائب العام عن طريق الانتخاب المباشر من الجمعيات العمومية للقضاة ثم يصدر قرار التعيين من رئيس الجمهورية

د. لا يرأس رئيس الجمهورية أي مجلس قضائي أعلى، وإن تكون رئاسة هذا المجلس لرئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الدستورية العليا

هـ. أن تقوم السلطة القضائية - وفقاً لإجراءات منظمة - بترشيح اسم رئيس المحكمة الدستورية العليا وأن ترفعه إلى رئيس الجمهورية لإصدار قرار بتعيينه، وأن يقوم رئيس المحكمة - وبعد قرار تعيينه - بأداء اليمين الدستورية في جلسة علنية بمجلس الشعب وفي حضور رئيس الجمهورية.

مراجعة - الإطار العام لمبادئ النظام الاقتصادي واستدامة الشمية

النظام الاقتصادي لابد بالضرورة أن يكون مرناً.. فإذا قبلنا بأن هناك اختلافاً وتمايزاً بين الأحزاب والقوى السياسية في زوايا الرؤية الاقتصادية، وأنه في حال تداول السلطة سلمياً.. فإن كل حزب سوف يحاول تطبيق رؤيته عبر سياسات اقتصادية، فإن كل ما نبحث عنه - عندئذ - ونطالب به هو إطار عام يتضمن المبادئ التالية والتي توافقنا عليها:

1. أن روح العصر ومستجداته تنتصر لفكره اقتصاديات السوق الاجتماعي التي تلعب فيها الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني والقطاع التعاوني أدواراً رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

2. إن انحيازنا لاقتصاديات السوق الاجتماعي تجعلنا نضع خطأً فاصلاً بين.. علاقات السوق وانحرافات السوق، وبالتالي فإننا نرفض الاحتكار وغياب القواعد العادلة للمنافسة وغياب الشفافية وغياب رقابة الدولة بدعوى حرية السوق.. الخ.

3. إننا ننحاز إلى السوق الموسع وليس إلى السوق الضيق، لأننا نؤمن بأن السوق ينبغي أن يكون بؤرة جذب اجتماعي تتسع لكل الفئات والشرائح الاجتماعية، وليس بؤرة طرد اجتماعي تستبقي فئات وشرائح اجتماعية خارج أسواره.

4. ولأننا ننحاز إلى السوق الموسع.. فإننا نؤمن بتوسيع القاعدة الإنتاجية بضمانات تتوافر لصغار المنتجين وصغار المدخرين وباستراتيجيات تسعى إلى تنمية قدرات أكثر الفئات ضعفاً.

5. أننا نؤمن بأن الدعم . أياً ما كان النظام الاقتصادي وسياساته . هو أحد حقوق الناس، والدولة التي تسقط هذا الحق عن الناس، تسقط وفي نفس الوقت حقها في تحصيل الضرائب، ولا نراه عدلاً ولا نراه مقبولاً.. أن يحصل المحتكرون على الدعم ويتم حرمان الناس منه.

6. إننا نرفض السياسات التي تقبل بتركز الثروة لدى أقلية بأمل تحقيق نمو اقتصادي تتساقط . وفيما بعد . ثماره على المجتمع بأسره، فهذه السياسات تفضي إلى زيادة التهميش للفقراء ولشرائح عديدة من الطبقة الوسطى، وتؤدي إلى زيادة الأغنياء ثراءً.. بما يهدد الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني وبالتبعية.. الأمن القومي، وبالمثل.. فإنها لا توفر شروط النمو المتوازن بين الشرائح الاجتماعية وأيضاً.. بين المناطق الجغرافية على

مستوى المدينة والقرية والمتوازن. في غياب النمو المتوازن فإن قاطرة التنمية المستدامة لا تذهب بعيداً، ومن ثم.. فنحن أكثر انحيازاً لسياسات اقتصادية توفر شروط النمو المتوازن.. اجتماعياً وجغرافياً، وتتسع بها قاعدة ملكية الثروة.. فحقوق الملكية لا ينبغي أن تحتكرها أقلية ولكنها حقوق ينبغي أن يتمتع بها المجتمع كله.. بما فيهم الفقراء، فإتاحة حقوق الملكية للفقراء.. هو أحد أهم آليات مكافحة الفقر.

7. إننا لا نستطيع أن نتجاهل أن مستقبل الاقتصاديات في العالم قد بات مرهوناً بمدى التقدم العلمي وزيادة إنتاجية العمل ورأس المال بأكثر مما يبدو مرهوناً بمعدل الاستثمار.. على الرغم من أهمية الأخير، وبالتالي.. فإننا ندعو إلى تكوين القاعدة العلمية المحلية في مصر. ونرى أن الذي يحول دون تكوينها في العادة.. هو:

أ. مناخ معادي للنخبة والتي تعبر عن مجاميع قادرة على إبداع أفكار جديدة أو تبنيها، وعناصر القاعدة العلمية من العلماء والباحثين المبدعين هم بالضرورة جزء من هذه النخبة.

ب. نظام سياسي لا يقبل بسداد التكلفة السياسية لتكوين القاعدة العلمية، وهذه التكلفة تتمثل في قبول النظام بتلك القاعدة.. كشريكة قرار، فإذا كان النظام لا يقبل بوجود شركاء في القرار، فإنه - بالتبعية - لن يدرج بناء القاعدة العلمية ضمن أولوياته، ولن يعير - بالتالي - اهتماماً لتنمية وتطوير المنظومة التعليمية كرافد تغذية لتلك القاعدة.

ونحن نثق أن الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" سوف تكون قادرة على بناء القاعدة العلمية، ليس لأن مصر لا تعوزها الكفاءات العلمية، ولكن - أيضاً - لأن هذه الدولة لن تعمل على إقصاء النخبة وسوف تقبل بوجود شركاء في القرار.

8. أن التقدم المعلوماتي والمعرفي والعلمي والتكنولوجي ليس بعيداً عن سياسات الخصخصة التي عمدت قبلاً الدول المتقدمة إلى تطبيقها بهدف زيادة ثروتها المجتمعية، وبناء عليه نؤكد على أننا لا نلتزم موقفاً أيديولوجياً.. مع أو ضد هذه السياسات، ولكننا نؤكد على الفارق الفاصل بين الخصخصة و"البيع"، وهذا الفارق كما نتمثله يرتبط بالحركة فوق السلم التكنولوجي الصاعد في اتجاه زيادة ثروة المجتمع والدخول في مضمار الأنشطة الاقتصادية الأكثر تطوراً والتي توفر فرصاً للعمل المؤهل، ونؤمن بأنه إذا لم

تقود سياسات "الخصخصة" إلى ذلك.. فإنها لا تعدو - عندئذ - ألا أن تكون سياسات للبيع يشوبها الكثير من التجاوزات والتي تتراكم بها معدلات الفساد والبطالة والتخلف التكنولوجي.

9. إننا - ومن حيث المبدأ - نرحب بكل السياسات التي تفتح طريقاً لنمو

وازدهار الاقتصاد المصري بمبادرات وجهود القطاع الخاص، ولكننا نضيف:

أ. أن من حق كل رجل أعمال أن يبحث عن تنمية ثروته، ولكن من حق المجتمع أن يسأله عن مصدر الثروة وأن يطمئن إلى أنها تكونت في إطار ممارسات قانونية لا شبهة فيها، فقوانين السوق لا تضيي حماية على ممارسات غير قانونية ولا تقبل بها.

ب. أن معيار التقييم لأداء القطاع الخاص هو مدى إضافته للثروة المجتمعية، ولذلك.. فإننا نجد أنفسنا أكثر دعماً للمنظمين وهي الفئة التي ينتمي إليها رجال أعمال يقبلون بالمخاطرة في إنتاج سلع جديدة وفي تبني أساليب إنتاجية جديدة.. الخ، فهؤلاء يضيفون إلى ثرواتهم وإلى الثروة المجتمعية.

ج. أننا لا نعترض - ومن حيث المبدأ - على حصول رجال الأعمال على حوافز تشجيعية، ولكننا - في المقابل - نرى أن هذه الحوافز يتحمل تكلفتها المجتمع كله.. وبكل شرائحه، وبالتالي.. فالمجتمع يصير شريكاً لرجال الأعمال، وبمنطق الشراكة يترتب للمجتمع حقوق مثل.. حقه في قيام رجال الأعمال بدفع الضرائب وعدم التهرب منها وتحملهم لمسئوليتهم الاجتماعية، وحقه في ميزانيات شفافة لكل أنشطة القطاع الخاص، وحقه في استقطاع نسبة من أرباح القطاع الخاص لمكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي وتمويل أنشطة البحوث والتطوير العلمي..... الخ.

10. أننا نؤمن بالمنافسة ولكننا لا ننحاز إلى المنافسة غير العادلة والتي تعري صغار المنتجين وتطيح بهم خارج دورة الإنتاج، ونجد أنفسنا أكثر انحيازاً إلى ما نصفه بمنافسة البقاء والتي توفر شروطاً عادلة تسمح بتعايش كبار المنتجين وصغارهم في سوق موسع، ولعلنا هنا نؤكد على أن مفهوم السوق لا يعني فقط الحديث عن علاقات السوق ولكنه يعني أيضاً الحديث عن ضمانات السوق وعن الفرص المتكافئة وعن منع الاحتكار.

11. إننا لا نؤمن باستقالة الدولة من أداء دورها في المجال الاقتصادي بدعوى حرية السوق، ولم نر دولة في العالم المتقدم أو في عالم النور الاقتصادية

النامية قدمت استقالتها من هذا الدور.. لأن ما يجري على أرض الواقع هو إدارة السوق والتي تستبقى للدولة دوراً يمتد إلى:

أ. إحكام الرقابة على علاقات السوق للحيلولة دون الانزلاق إلى انحرافاته.

ب. سن القوانين التي توفر شروط المنافسة العادلة وإعمالها بما يحول دون إحكام قبضة المنافسة المتوحشة والاحتكار.

ج. إدارة معادلة التوازن بين المنتجين والمستهلكين في ظل توافق عام.

د. الاضطلاع بمهمة "المنظم" في مضمار صناعات التكنولوجيا الطليعية،

وبالتالي.. فنحن نرفض الدعوة إلى انسحاب الدولة من النشاط الإنتاجي،

فهناك دور إنتاجي ينتظرها بضخ استثماراتها - على سبيل المثال - في

مجال الصناعات المتطورة وفي مجال التقدم العلمي.. باعتبار أن

المعرفة قد صارت مورداً إنتاجياً في الاقتصاديات المعاصرة.

هـ. إدارة المرافق العامة والحكومية ومؤسسات القطاع العام - التي

تقضى اعتبارات الأمن القومي والأمن الاجتماعي أن تبقى في يد الدولة

- وفق ضوابط قانونية وتحت رقابة من ممثلي الشعب، ونلحق بذلك

ملاحظة مؤداها.. أن على الدولة أن تدير هذه المرافق بميزانيات

تشغيل تعطي الأولوية لتسيير دولاب العمل وتأمين احتياجاته، وليس

- وكما يحدث الآن - بميزانيات توزيع تعطي الأولوية لرواتب القيادات

العليا ومكافآتها.

و. تحديد حد أدنى للأجور يتوافق مع تكلفة المعيشة، ومراجعة النسب

المقارنة بين رواتب ومكافآت القيادات العليا ورواتب ومكافآت

مرؤوسيههم، فلقد ازدادت النسبة في الحالة المصرية.. إلى حدود تثير

القلق ولا تجد لها سنداً موضوعياً.

ز. تنظيم سوق العمل في ظل ضمانات تقرر بحقوق العمال [ومن بينها

التأمين ضد البطالة وتوفير التدريب التحويلي] من ناحية، وتشرع لهم

وسائل التمكين للدفاع عن هذه الحقوق سلمياً من ناحية أخرى.

ح. تأمين ضوابط التنمية المستدامة والتي تقضي بالألا يقوم جيل

باستنزاف الثروات الطبيعية [بترول، غاز طبيعي، أرصدة غير متجددة

للمياه....] وحرمان أجيال قادمة من حقوقها في هذه الثروات دون

تعويضها بثروات بديلة، وعندئذ.. فإن على الدولة أن تراعي التكامل

بين ثلاث حزم من الضوابط [حزمة الكفاءة، حزمة العدل الاجتماعي،

حزمة صون البيئة].

خامساً - التصدي للفساد المؤسسي

واتصالاً بكل ما سبق.. فإننا لا نستطيع أن نتجاهل تمدد شبكة الفساد المؤسسي في مصر بكل التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خلفتها ومازالت.. والتي تكاد تنهار تحت وطأتها مقومات الوجود المصري ذاته، ونجد أن للفساد المؤسسي أسبابه وجذوره.. ولكننا نرى في نفس الوقت ضرورة التصدي له، إلا أننا نرى - أيضاً - أنه لا يمكن مكافحته وحصاره طالما أن هناك قرارات سيادية تملك الحق في إغلاق ملفاته أو حبسها في أدراج الأجهزة الرقابية، ولذلك فإننا نقترح وفي إطار دعوتنا إلى بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية" وصياغة دستور جديد.. أن يكون لمجلس الشعب ومنظمات المجتمع المدني الحق في توكيل شخص تحت مسمى "المدعي العام المستقل" بهدف التحقيق في أي ملفات فساد قد يكون قد تم إغلاقها بقرارات سيادية وأن يلزم القانون الأجهزة الرقابية بتقديم كل المعلومات إليه وأن يمنحه القانون الصلاحية في إقامة الدعوى القضائية باسم المجتمع.

سادساً - الخيارات الاجتماعية ومن أهمها التعليم والصحة والقضية السكانية

إن دعوتنا إلى الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" تأخذنا إلى طرح خياراتنا لبعدها الاجتماعي، وفي خياراتنا - ابتداءً - فإننا لا نقبل ببنية مجتمعية تحتل قمة الهرم فيها.. أقلية تحتكر كل الامتيازات لها ولأبنائها.. بينما تفتقر قاعدته فئات عريضة من المحرومين والتي تزداد اتساعاً بالوافدين من الفقراء الجدد والذين يتساقطون من الطبقة الوسطى، فنحن ضد الإقصاء والتهميش والحرمان، ونعتبر أن الفقر هو عائق على طريق الحرية.. كما نعتبر أن الفقر هو - أساساً - مسئولية سياسات اجتماعية خاطئة، ولذلك.. فإن البعد الاجتماعي الذي نتبناه يحمل الخيارات التالية:

1. إرساء قواعد البنية المجتمعية التي تسمح للفئات الفقيرة والمهمشة بالحراك الاجتماعي صعوداً إلى طبقة وسطى موسعة، وهذا يعني تبني سياسات عادلة لتوزيع الدخل القومي.. تحافظ للطبقة الوسطى على مدخراتها.. وترفع نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة ولمهمشة في حصة التوزيع، ولا تنحاز لرأس المال على حساب عنصر العمل.. وتحول دون تركيز الثروة في قبضة أقلية في قمة الهرم الاجتماعي.

2. وفاء الدولة بالتزاماتها الاجتماعية بما يكفل جودة الحياة - على الأقل بحدودها الدنيا - لمواطنيها، وبما يكفل أيضاً الأمن الإنساني للشرائح

الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وهو الأمن الذي يطالب الدولة - ضمن مطالبات أخرى - بمد شبكة البنية الأساسية [مياه الشرب الصالحة، الصرف الصحي،] إلى كل المناطق.

3. أن كل المواطنين هم شركاء في التنمية، ولذلك.. فإن التعليم لا يعود فقط هو الحق والواجب.. حق لكل طفل ذكراً أو أنثى.. وواجب تلتزم به الدولة، ولكن جودة التعليم - وكما نؤمن - هي الأخرى.. حق وواجب، فالتعليم هو عملية لخلق قدرات لدى الأفراد ومن ثم فهو استثمار بشري وليس إنفاق جار، وبمدى جودته - بالتالي - يصير الأفراد.. كل الأفراد.. شركاء في التنمية، وفي هذا الخيار فإننا نؤكد على:

أ. أن أهم معايير جودة التعليم في عصر المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا.. هو خلق قدرة التفكير الحر والناقد لدى الطالب عبر المستويات التعليمية المختلفة

ب. أن المدارس والجامعات الحكومية ينبغي أن تتمتع بجودة التعليم وليس مقبولاً التحجج بضعف الإمكانيات المالية، فجودة التعليم - إذا ما خلصت الإرادة وانفجرت زاوية الرؤية - تقبل بالحد الأدنى من التمويل ولا تبقى معلقة بالحد الأقصى

ج. أن التعليم ينبغي أن يكون إلزامياً ومجاناً ومتاحاً لكل الأفراد في الفترة العمرية [6-18 عام] مع تجريم حرمان الطفل من التعليم، ونرى أنه ينبغي أن يكون مجانياً في الجامعات الحكومية بشروط محفزة لاستمرار النجاح والتميز.

د. أن استقلالية الجامعات هي زاوية ارتكاز في تطوير التعليم.. بقدر ما تكون منفردة وراسخة، ومعيار الاستقلالية كما نتبناه هو تمتعها بالحرية الأكاديمية دون تدخلات حكومية تستلب الاستقلالية وتصادر الحرية.. وتدفع بالأساتذة الموهوبين بعيداً عن مركز الفعل وتحل بديلاً لهم آخرين بمعيار الولاء السياسي.

هـ. أن ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية المستدامة هو ضرورة لا تحتل الجدل، ولكننا نرى - في نفس الوقت - بأنها ضرورة مشروطة برؤية مستقبلية للاقتصاد المصري يزداد بها الطلب على العمل الأكثر تأهيلاً والذي يدفع بدوره - ومن خلال الربط - إلى تحفيز التعليم على التطور ضخاً لمخرجات مكثفة للمعرفة والتكنولوجيا.

و. أن المؤسسة التعليمية يجب أن توفر في كافة وحداتها قيم الديمقراطية مثل "التسامح، العقلانية، الحرية الشفافية"، ويجب أيضاً أن تضطلع بدورٍ محوري ونشط من خلال أساتذتها وطلابها في التصدي للقضايا المجتمعية مثل محو الأمية، وتنمية رأس المال الفكري والاجتماعي إصاحاح البيئة تعميق مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان. الخ.

ز. أن التعليم مسئولية سيادية وعليه يجب إعادة صياغة القوانين والتشريعات والآليات التنظيمية بما يساعد كافة عناصر المنظومة التعليمية [عام وخاص)، (وطني وأجتنبي)، (مدني وديني)]على إعداد المواطن المصري بمواصفات تمكنه من الحفاظ على تماسك اللحمة الوطنية، وهويته وتراثه الحضاري، كما تمكنه أيضاً من المشاركة الفاعلة في التقدم الإنساني.

4. ولأن كل الناس هم شركاء في التنمية.. فإن على الدولة أن تفي بحقهم في منظومة صحية إيجابية تتضمن الوحدات والهيئات "الحكومية والخاصة والأهلية والجامعات ومراكز البحث العلمي"، منظومة.. تؤمن لهم الدفاعات الوقائية من خلال الحد - أساساً - من التدهور البيئي، وتؤمن لهم كفاءة الأداء في المؤسسات العلاجية، وتؤمن للفقراء والطبقة المتوسطة خدمات صحية مواتية في إطار نظام تأمين صحي كامل لا يخضع لعلاقات السوق المتوحشة.. فبدون هذه الخدمات يصير الأمن الإنساني للفقراء مهدداً، ولأن هذه المنظومة في حاجة إلى "صناعة دواء" محلية نشطة ومتطورة، وقادرة - بالتالي - على إدارة استراتيجية "دواء فعال وسعر رخيص"، فإن كفاءة الدولة - بصورة أو بأخرى - لهذه الصناعة تأتي ضمن التزاماتها الاجتماعية.

5. الاهتمام بالقضية السكانية بأبعادها المتكاملة: معدل النمو الديموجرافيا والخصائص السكانية، والصحة الإنجابية، والتوزيع السكاني، والطفل، وحول هذه المحاور.. فنحن نرى:

5.1. فيما يتعلق بمعدل النمو الديموجرافيا والخصائص السكانية.. فنحن نقر بخطورته في ظل استمرار تدنى الخصائص السكانية وخاصة المتعلقة بـ "التعليم والصحة"، وتتفهم بعض المشاكل التي قد تترتب عليه، ولكننا في نفس الوقت نرى:

أ. أن الفقر [المادي والمعرفي] هو الذي يقود إلى الانفجار السكاني وليس العكس، فالإنجاب المفرط لدى الفقراء.. هو شكل من أشكال

الدفاع عن الذات في ظل افتقارهم ل ضمانات وتأمينات اجتماعية وهو أيضاً شكل من أشكال الاستثمار الاقتصادي في ظل واقع يسمح بتشغيل الأطفال ويفرض على الفقراء تهميشاً يحول بينهم وبين الحراك الاجتماعي.

ب. ومن ثم.. فإننا نؤمن - ولخفض معدل النمو الديموجرافيا - بضرورة تبني سياسات وإجراءات نشطة وحاسمة تتعلق بالتنمية البشرية وخاصة بين النساء، وبمكافحة الفقر "المادي والمعرفي"، كما تستهدف مد مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية لتغطي كافة المواطنين بموارد سيادية وأهلية.

ج. أن إعلاء سيادة القانون وتفعيل دوره في حل المنازعات مع إحداث تغيير في القيم الاجتماعية سوف يساعد - أيضاً - على خفض معدل النمو الديموجرافيا، لأنه سوف ينحى خيار "العزوة العددية" والتي تدفع بالبعض إلى الإنجاب المفرط بغرض تكوين أسر كبيرة قادرة - وبالتفوق العددي - على تبوء منزلة اجتماعية عالية وعلى حسم المنازعات لصالحها في ظل غياب القانون وخاصة في المناطق الفقيرة ولمهمشة.

د. تحميل الخطاب الإعلامي بمضمون مؤداه أن الهدف هو الارتقاء بالخصائص السكانية "التعليم، الصحة" للأبناء ومنحهم الرعاية الكاملة، وإن الأسرة الصغيرة المتعلمة والمتماسكة هي أكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف.

5.2. وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية.. فنحن نرى:

أ. الاهتمام كأولوية أولى بصحة النساء في سن الإنجاب وخاصة الأمهات.

ب. توفير وسائل منع الحمل والتوعية الصحية والدينية الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الزوجية وإنجاب الأطفال.

ج. تنشيط ودعم منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام في هذا المجال.. للعمل في أوساط الفئات الفقيرة ولمهمشة مع التأكيد على أهمية الاستخدام المكثف للإرشاد الصحي المباشر [الرائدات الريفيات].

5.3. وفيما يتعلق بالطفل.. فنحن نرى:

أ. ضرورة توفير العدد المناسب من رياض الأطفال المجهزة لتنمية القدرات البدنية والعقلية للطفل.

ب. تجريم تشغيل الأطفال وحرمانهم من التعليم الإلزامي.

5.4. وفيما يتعلق بالتوزيع السكاني.. فنحن نرى:

أ. تبني استراتيجية "التنمية حيث نحن" والتي تعنى أن تتركس جهود التنمية حيث يعيش الناس وحينما تواجدوا.. كمحاولة للحد من تيار الهجرة غير المرغوبة من الأطراف إلى المركز والتي تخل بخريطة التوزيع السكاني.

ب. تكوين وتفعيل آليات ومشروعات وبرامج للتوعية والتدريب تستهدف تشجيع الهجرة الداخلية من المركز إلى الأطراف من ناحية.. وتشجيع الهجرة الداخلية في اتجاه استيطان مناطق جديدة تتسع بها رقعة المعمور السكاني.

ج. فتح الجسور مع الجاليات المصرية في كل أنحاء العالم.. سواء الجاليات التي ارتضت الهجرة الدائمة أو الجاليات التي دفعتها الظروف إلى هجرة مؤقتة، فالجسور المفتوحة سوف توطن الصلة بين أبناء هذه الجاليات والوطن الأم لتضيف إلى الرصيد المصري.. ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما أنها سوف تمثل مداراً حيويًا لتعزيز الأمن القومي المصري.

سابعاً. مفاهيم المواطنة الكاملة

إننا نؤمن بأن المواطنة هي تعبير عن حركة المواطنين من أجل المشاركة والمساواة واكتساب الحقوق بأبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتسام الموارد العامة للبلاد في إطار عملية إنتاجية على أن تتم هذه الحركة بدون أي تمييز سواء بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المكانة أو الثروة، وذلك في إطار الوطن الواحد الذي من الطبيعي أن يتضمن حركة المختلفين بحيث يصب كل جهد مبذول من أجل الخير العام. بيد انه إذا تم إعاقة حركة المواطنين عن ممارسة المواطنة لأي سبب، فإنهم بالضرورة سوف ينعزلون عن الانتماء العام، ولأننا تدعوا إلى دولة عصرية حاضنة لكل المصريين من خلال الحركة المشتركة لهم جميعاً، فلا بد من مواجهة كل ما من شأنه إعاقة تحقق المواطنة والتي من مظاهرها اللامساواة بين الفقير والغني، المرأة والرجل، المسلم والمسيحي، وعليه فإننا نؤكد على المفاهيم التالية:

1. رفض كل دعاوى التقسيم الطائفي للسلطة، فهذه الدعاوى في حد ذاتها تمثل انقلاباً على مفهوم المواطنة.. فضلاً عن أنها تقود إلى بناء دولة كرتونية لا أمان فيها لأحد.

2. تكريس المعنى المدني لكافة المناصب في الدولة، فمنصب رئيس الدولة - على سبيل المثال - يعبر عن التزامات مدنية محددة مثل احترام الدستور والقانون، الذين ارتضاهما الناس بملء إرادتهم الحرة، وإقامة العدل واحترام حقوق ومصالح الناس.

3. الاعتراف بحقوق الكفاءة كجزء لا يتجزأ من حقوق المواطنة ونحن نؤمن بأن إهدار حقوق الكفاءة يستبقي حقوق المواطنة.. منقوصة، ولذلك ففي الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" التي ندعو إليها.. فإن تولي المواقع لا يعود مكافأة ولاء لأحد، ولكن استحقاق كفاءة.. للأكفاء.. دون تمييز ديني أو عرقي أو اجتماعي أو سياسي. ونرى أن من بين ضمانات الوفاء بالاستحقاق.. أن يتضمن الدستور الجديد تقييداً لحق رئيس الدولة أو رئيس الوزراء في التعيين لبعض المناصب العليا الحاكمة، وأن يكون لهما الحق في ترشيح أسماء لتولي هذه المناصب وعرضها على مجلس الشعب، وللمجلس الحق في عقد "جلسات مقابلة" مع هذه الأسماء.. وله الحق في قبول أو رفض الترشيح، ولا يصدر القرار بالتعيين إلا بعد موافقة المجلس، وفي حال رفضه.. يتم تقديم أسماء لمرشحين آخرين إلى المجلس والذي يعاود - بدوره - مباشرة حقوقه في هذا الصدد.

4. أن تكون كافة وحدات التعليم متاحة للجميع بغض النظر عن المعتقدات الدينية.

ثامناً: تفعيل الثقافة المصرية

لأننا نؤمن بأن الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" لا بد وأن تتمتع بمفردات القوة الناعمة ومن بينها وفي صدارتها.. الثقافة، ولأن الثقافة المصرية التي شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون كانت واحدة من أهم مراكز ومصادر الحضارات العربية والإسلامية والإنسانية وظلت إلهاماً للمنطقة ولكافة الناطقين باللغة العربية في أنحاء المعمورة، وما زالت تحتزن رصيذاً حيوياً واعداً، فإننا نرى أنه لا بد من تفعيل الثقافة المصرية.. وإلا فإنها سوف تتحلل إلى ثقافات فرعية، وعندئذ.. قد تتوالد أزمات ثقافية في المجتمع تتعصى على الحل ويدفع ثمنها المواطن العادي عندما يجد نفسه وقوداً لمعاركها، ونرى أن تفعيل الثقافة المصرية مشروط بـ:

1. حماية واحترام اللغة العربية والانتماء إلى روح العصر والتفاعل معها عبر نافذة مفتوحة وعندئذ.. فإن حرية التعبير هي ضمانه لا غنى عنها للانتماء والتفاعل... في ظل دستور جديد ينظمها ويحدد ضوابطها.
2. انفتاح المؤسسات الثقافية الرسمية على أشكال التعبير التي تتيحها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنخرط فيها فئات عريضة من المجتمع وتطرح من خلالها قضايا متعددة. والانفتاح ثقافياً - وكما نقصده - هو تفاعل هذه المؤسسات مع تلك القضايا وعدم تجاهلها.
3. تشجيع الجمعيات الثقافية كإحدى منظمات المجتمع المدني وخلق المناخ المواتي لنموها.. كماً وكيفاً.
4. تفجير طاقة الإبداع في المجتمع المصري لحل إشكاليات ثقافية "حقيقية أو مصنعة" مازالت تعترض طريقه وتثير ارتباكاً في أوساطه مثل الإشكالية الدينية/العلمانية، ولأن الإبداع هو إجابة جديدة على سؤال جديد أو على سؤال قديم، ولأن الفكر هو القادر على تقديم هذه الإجابة، فإننا نؤمن بأن مصر في حاجة إلى مفكرين قادرين على حل تلك الإشكاليات، وأن على المؤسسات الثقافية في الدولة الجديدة أن تحتضنهم وتوفر لهم المعطيات المواتية لإبداعاتهم.
5. إلغاء وزارة الثقافة وإحلال المجلس الأعلى للثقافة على أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة.

تاسعا - مبادئ السياسة الخارجية

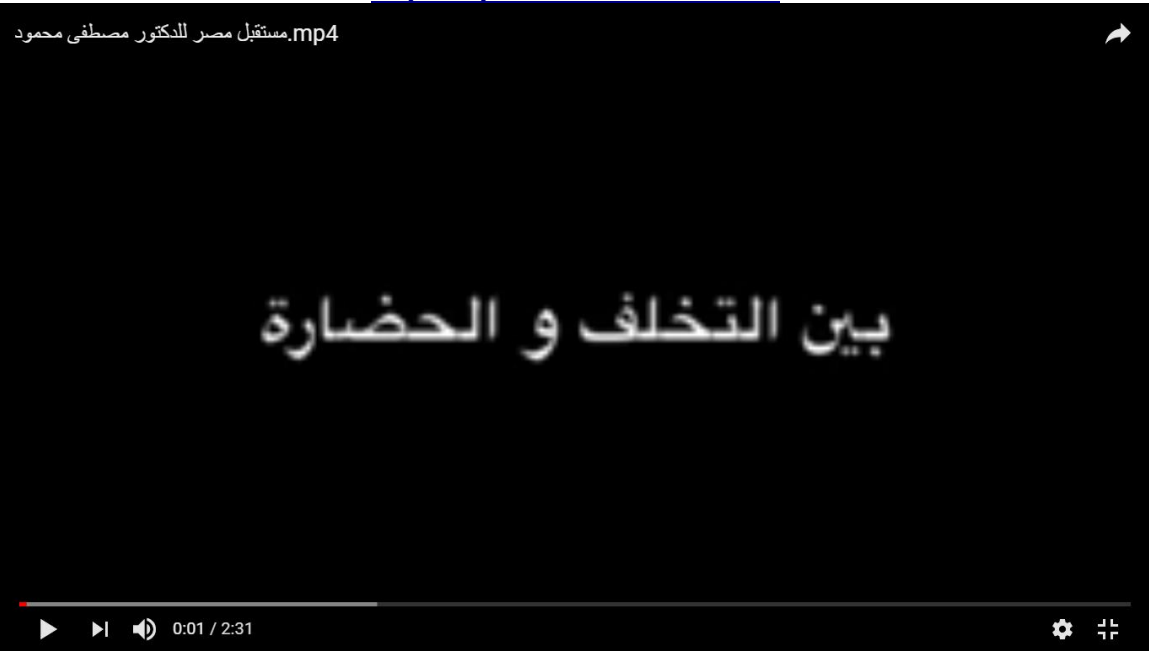
إن واحداً من أهم أهدافنا في هذه الوثيقة هو بناء مصر كدولة إقليمية كبرى باستحقاقات القوة الذاتية التي تسمح لها بإدارة سياستها الخارجية عبر مدارات حيوية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على عدة مبادئ يجب أن تلتزم بها السياسة الخارجية المصرية، مثل:

1. مبدأ الحماية، باعتباره أحد أهم وأحدث "المبادئ المحورية" في العلاقات الدولية، فالدولة التي تحمي مواطنيها في الخارج تحتل مكانة مناسبة في صدارة الدول التي تستحق الثقة في سياساتها ومبادراتها على عكس الدولة التي لا تلتزم هذا المبدأ. ولكن يجب أن يكون مفهوماً أن الإعلان عن الالتزام بهذا المبدأ لن يحظى بالمصادقية ما لم يكن كافة المواطنين في الداخل يتمتعون هم أنفسهم بالحماية.
2. مبدأ تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح وهو مبدأ يدعو إلى:

- أ. اضطلاع مصر بدور محوري في عالمها العربي الذي تنتمي إليه بموروث التاريخ وبعامل الجغرافيا وبمستقبل المصير، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والأمان والكرامة والعدالة لمواطني هذا العالم، وللتصدي للاستعمار الجديد الذي تقوده حالياً الولايات المتحدة الأمريكية . أن هذا الدور له عائدته السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي موازنة العائد/ التكلفة فإن المحصلة تبقى دائماً موجبة، فنحن نرى أن تخلي مصر عن هذا الدور سوف يحملها بأعباء تكلفة يتضاءل بجانبها العائد ويستتقي المحصلة سالبة.
- ب.مراجعة معاهدة "كامب ديفيد" وما لحق بها من اتفاقيات، اتصلا بمتغيرات طرأت وتتدافع بمستجداتها ...ووعيا بتحديات التنمية المستدامة ...وتوافقاً مع اعتبارات حكمة للأمن القومي المصري.
3. مبدأ تأمين كافة الممرات المفتوحة للحضور الدولي المصري، ولأن إفريقيا هي من أهم الممرات لهذا الحضور، فإن الضرورة تقتضي تكثيف التواجد المصري في ترتيبات حل مشكلات القارة، وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدولها وخاصة دول حوض النيل والقرن الإفريقي مع العمل الدؤوب لصيانة وتنمية الروابط التاريخية مع السودان بأقاليمه المختلفة.
4. مبدأ الدفاع عن القيم الحقيقية والمحفة إذ علينا أن نستخلص من التاريخ الطويل لحضارة مصر "قيماً مصرية" نبعت من تراثها، وندافع عن ممارستنا لها أو نبشر بها في العالم أجمع، وعلى سبيل المثال.. المصري لم يمارس في تاريخه عمليات إبادة ضد شعب أو طائفة أو عرق، ولذلك.. فإن رفض الإبادة بكافة أشكالها ينبغي أن يكون إحدى القيم التي تدافع عنها السياسة الخارجية المصرية في المحافل الإقليمية والدولية.
5. مبدأ الإجراء الدوري لقياسات شعبية السياسة الخارجية المصرية، فالدول حين تقرر رسم سياسة خارجية تجاه مصر أو تجاه أي دولة أخرى، تأخذ في اعتبارها بالضرورة مكانة هذه الدولة في محيطها الإقليمي، وكذلك "شعبية" سياساتها الخارجية.
6. مبدأ العمل المشترك مع كل الدول التي تسعى إلى تحقيق عولمة أكثر إنسانية.



<https://youtu.be/Gb78rTKcaUw>



<https://youtu.be/DF9L8GWbv4k>



<https://youtu.be/mCwN4-muorU>

الحديث عن المجتمع المصري له طابعه الخاص، إذ يكشف تأمل أوضاعه عن مجموعة من الحقائق الأساسية، تتمثل الحقيقة الأولى في امتلاك هذا المجتمع القدرة على البقاء، ولكي يحقق له ذلك فإنه يمتلك آليات عديدة يلجأ إليها -انتقائيا- حسبما تتطلب الأحوال والظروف.



أحيانا يستدعى آليات القوة والإرادة ليفرض وجوده على بيئته الإقليمية المحيطة به، حدث ذلك في عصر محمد علي باشا وفي عصر عبد الناصر. وأحيانا تدفعه ظروفه من أجل البقاء إلى التراجع والتكيف مع الأوضاع القائمة أيا كانت طبيعتها السلبية، كما حدث في عصر الخديوي توفيق ويحدث الآن. وهو ما يعني أنه يمتلك قدرا من المرونة والحركة الواسعة على متصلات التاريخ، وهي مرونة تضمن له الثقة في إمكانية البقاء.

وتتصل الحقيقة الثانية في تميز هذا المجتمع بأن قوته نابعة من ذاته دائما، فتخلفه وتقدمه صناعة محلية بحتة، بل نجده في أحيان كثيرة يفيض على من حوله ليسهم في تأكيد تطورهم وتقدمهم. حدث ذلك حينما تم تهجير العمالة المصرية إلى عاصمة الخلافة العثمانية في عصر السلطان سليم الأول ليترب أصحاب الحرف بصماتهم هناك، ولينقلوا مهاراتهم إلى رفاقهم الأتراك.

وحدث نفس الشيء في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حينما هاجر المصريون إلى مجتمعات الخليج ليشاركوا في إنجاز التحديث، وليعودوا كما ذهبوا، بعد أن تركوا المهارة وأسسوا قابلية التحديث، فالمجتمع المصري تكمن قوته في قدرته على العطاء، عن إثارية ورغبة في تطوير أوضاع الآخرين. غير أن هذا المجتمع مثلما يمتلك قوة ذاتية، يعاني من ضعف ذاتي كذلك، يحدث ذلك حينما تتساقط المبادئ لديه، إذ يؤكد لنا التاريخ أن هذا المجتمع يصبح قويا حينما يمتلك المبادئ، التي توجه حركته وتنظم تفاعله.

تأكيدا لذلك أنه أقام الحضارة المصرية القديمة حينما اعتقد في الفرعون الإله الذي يسيطر على الأرض وفاض حكمه عليها خيرا وعدلا. وحينما أسلمت مصر كانت هي البلد الإسلامي الوحيد صاحب عاصمة الألف مئذنة. غير أنه حينما

⁵⁸ https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_5601.html

تضيق منه المبادئ تتردى حركته ويتخبط وتضيق منه ذاكرته التاريخية وخبرته في مواجهة الأزمات والصعاب، وهي الحالة التي يعاني منها الآن. فقد تراجع هذا المجتمع حتى تقوقع على ذاته، بعد أن كان هو الحامل لرايات النضال العربي. وهو الآن يعاني من أمراض اجتماعية وأخلاقية عديدة، يجب أن ننظر إليها بقدر من التفاؤل، باعتبار أن ذلك مخاض ميلاد جديد، ننتظره ونساعد على اكتمال ولادته، بنقد ما هو قائم وعبثي، عملا بالقول المأثور "ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت، وكنت أظنها لا تفرج". وكلي أمل في هذا الفرج القادم.

لقد عرضت باستفاضة في هذه الدراسة لسلبيات الواقع المصري المعاصر، وضعت هذه السلبيات تحت "زوم" التكبير، حتى نستنفذ قدرتنا على النقد، بحثا عن الأمل وعن الإصلاح. فنقد ما هو قائم وناقص يساعد دائما على ولادة ما هو جديد ومكتمل. وذلك لقناعة ذاتية أن صلاح مصر هو صلاح للعالم العربي بكامله، وانهيارها سوف يعني حتما انهياره، فهي رمانة ميزان عالمها العربي، ليس هذا تعبيرا عن شوفينية مصرية، ولكنه تقرير لحقيقة يجب الإقرار بها كمصريين وعرب على السواء، حتى نستطيع الحركة، وحتى يمكن أن نعبئ قدراتنا باتجاه الهدف. وإذا كان السياق الثقافي والسياسي في المجتمع المصري يتيح قدرا من حرية النقد، فإنه يصبح على المثقفين تحمل هذه الأمانة لتوسيع مساحة النقد، والكشف عن العلل، دون وجل أو خوف، بحثا عن الأمل وعن المستقبل. فإصلاح مصر يعني -كما قلت- إصلاح عالمها العربي، وهي مهمة تستحق الجهد وتستحق المخاطرة.

أولاً: علاقة الثقافة ومنظومات القيم بالمجتمع

تشكل الثقافة من مجموعة المعاني والرموز التي تتبلور على هيئة منظومات قيم توجه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، سواء كانت سوية أو منحرفة. استنادا إلى ذلك تلعب الثقافة ومنظومات القيم دورا محوريا في بناء المجتمع، لكونها هي التي تتولى تنظيم التفاعل الحادث في المجتمع. فالبشر يؤدون أدوارهم وينجزون سلوكياتهم وهم موجهون بقيم الثقافة. ومن ثم فكلما كانت الثقافة ومنظومات القيم أكثر فاعلية في ضبط التفاعل الاجتماعي، توقعنا أن يكون المجتمع أكثر استقرارا. ذلك يفرض علينا تعرف ماهية الثقافة ومنظومات القيم المشكلة لها والكيفية التي تؤدي بها أدوارها في تنظيم التفاعل الاجتماعي.

يتشكل بناء الثقافة من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية. المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التي يستوعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة، ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك "فإذا تأملنا بناء الثقافة من الداخل فسوف نجده يتشكل من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية، المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التي يستوعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة، ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنظومة القيم الوجدانية في كونها تربط الشخص بموضوعات بيئته التي ينشأ فيها عاطفياً ووجدانياً، كالارتباط بالأم والارتباط بالوطن والارتباط بالأسرة والارتباط "بالعلم" رمز الوطن. ومن شأن هذه القيم أن تؤسس قاعدة انتماء الشخص لمرجعياته الاجتماعية والوطنية بكل ما فيها، ويتم استيعاب هذا العنصر في شخصية الإنسان منذ الصغر وبصورة تلقائية في العادة. ويتشكل المكون الثاني من منظومة القيم الإدراكية التي تتشكل من المعارف الحديثة التي يتعلمها الإنسان من المدرسة وحتى الجامعة. وتتميز القيم الإدراكية بكونها ليست من طبيعة عاطفية كالقيم الوجدانية، ولكنها من طبيعة عقلانية بالأساس، ومن شأنها أن تقوي الجانب العقلائي في الإنسان. والمكون الثالث هو مجموعة القيم التفضيلية، وهي القيم التي تشكل مرجعية الإنسان في الاختيار والمفاضلة بين الموضوعات.

ونحن إذا تأملنا منظومات القيم هذه فسوف نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية في الصغر، وكلما كبر الإنسان اتجه إلى العمل وفقاً للقيم الإدراكية العقلانية، وكذلك تتسق هذه القيم مع السياق الاجتماعي، ففي السياق الريفي مثلاً نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية وتأثيراً، وإذا تحركنا إلى السياق الحضري فإن القيم العقلانية "الإدراكية" تكون هي الأكثر فاعلية وقوة. وتلعب الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها دورها في ضبط التفاعل الاجتماعي من خلال أربع صيغ:

الصيغة الأولى: توجد القيم كما هي باعتبارها عناصر رمزية توجه التفاعل في كل مجال من مجالات التفاعل الاجتماعي، فهناك قيم خاصة بالأسرة، وأخرى خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالاقتصاد والأمانة مثلاً والجودة والصدق وغير ذلك من القيم، وبهذا الوجود الرمزي تؤدي القيم دورها في توجيه سلوكيات البشر في كل مجال من المجالات الاجتماعية.

والصيغة الثانية: تتحول القيم في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة إلى أشكال معنوية ومعارية تتولى ضبط التفاعل الواقعي مباشرة. وفي هذا الإطار تتحول القيم إلى تقاليد وأعراف ومعايير وقواعد تتولى الضبط المباشر للتفاعلات والسلوكيات الواقعية، فنحن نحتكم عادة إلى التقاليد والأعراف والمعايير في شؤون حياتنا اليومية.

والصيغة الثالثة: هي التي يتشكل فيها الضمير الفردي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توجد على أساسها القيم في المجتمع، إذ يستوعب الفرد من خلال هذه العملية قيم المجتمع ومثله فتشكل ضميره الفردي الذي يوجه سلوكه من داخله في مختلف المجالات الاجتماعية.

والصيغة الرابعة: هي التوقعات المتبادلة التي توجد بها القيم وتؤدي فاعليتها في المجال الاجتماعي. وتعني صيغة التوقعات المتبادلة أن الأفراد وهم يتفاعلون بعضهم مع بعض يتوقعون سلوكيات بعضهم تجاه بعض، لأنهم يؤدون هذه السلوكيات بالنظر إلى قيم مشتركة ومتفق عليها.

ومن الطبيعي أن تلعب هذه الصور الأربع دورها في ضبط سلوك الأفراد، إما من وجودها معاني رمزية وموجهات عامة وإما من كونها تقاليد وأعرافا ومعايير تضبط التفاعل الاجتماعي، أو من خلال ضمائنا الفردية الموجهة لسلوكياتنا، أو على هيئة أن سلوك كل منا محكوم بتوقعات الآخر عنه، ومن ثم نجده يتصرف في غالب الأحيان وفقا لهذه التوقعات.

فإذا حاولنا تعرف مصادر القيم في المجتمع فسوف نجد أن هناك أربعة مصادر أساسية. الأول: الدين ويشكل في أي مجتمع من المجتمعات قاعدة الثقافة ومنظومات القيم، فالحلال والحرام الديني هو في الغالب الصواب والخطأ الثقافي، ومن ثم فكلما كانت المعاني الدينية متجددة كانت الثقافة أقل محافظة وأكثر ميلا لاستيعاب ما هو جديد.

وإذا كانت الثقافة ذات طابع متجدد على هذا النحو، فإنها بذلك تلعب دورا أساسيا في امتلاك المجتمع لقدر واضح من العافية والصحة الثقافية. ويشكل التراث الثقافي المصدر الثاني لثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. هذا التراث ينتقل إلى المجتمع عبر تتابع الأجيال، غير أن هذه الثقافة التراثية وإن انحدرت لنا من الماضي، فإنها تكتسب حيوية إذا أعيد إنتاجها من خلال التفاعل الاجتماعي القائم والمعاصر، وهو التفاعل الذي يتولى تعديل بعض جوانبها، قد يحذف منها أو يضيف إليها. ويشكل التفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه البشر في المجتمع المصدر الثالث للثقافة.

في هذا الإطار يلعب التفاعل الاجتماعي دورا محوريا في إعادة إنتاج الثقافة، إلى جانب إنه يتولى إنتاج بعض القيم كذلك. وتشكل الثقافة الواردة إلينا من الخارج المصدر الرابع لثقافة المجتمع، فنحن الآن في عصر وعالم الفضاءات الثقافية المفتوحة. حيث تنتقل الثقافات وتتحرك منظومات القيم دون حواجز، ومن الطبيعي أن تخترق بعض القيم الوافدة من الخارج ثقافة المجتمع. وفي هذه الحالة فإذا كانت ثقافة المجتمع تمتلك القوة والعافية فإنه يكون بإمكانها هضم العناصر الثقافية الوافدة بما يقوي بنيتها، أما إذا كانت ثقافة المجتمع ضعيفة فإن العناصر الثقافية الوافدة هي التي تتولى إعادة تشكيل هذه الثقافة الضعيفة وفق طبيعتها.

وبتأمل حال ثقافة المجتمع المصري نلاحظ أنها بدأت تفتقد تماسكها وقوتها، إلى جانب أنها تعاني من تآكل مناعتها الثقافية بفعل متغيرات عديدة، وقد نتج عن هذه الحالة أن ضعفت هذه الثقافة في القيام بدورها في ضبط التفاعل الاجتماعي، وفي توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بعض هذه المتغيرات يرجع إلى موقف النظام السياسي من عملية تحديث المجتمع والثقافة، بينما يرجع بعضها الآخر إلى طبيعة التحولات الاجتماعية والقوى الفاعلة في إطاره، على حين يرجع بعضها الثالث إلى أوضاع القوى الاجتماعية وحالة الضعف والانحيار الذي أصاب الطبقة المتوسطة وأخلاقها، يضاف إلى ذلك الضعف الذي أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتآكل الذي أصاب فاعليتها، وهي المتغيرات التي نعرض لها في الصفحات التالية. علما بأننا سوف نركز على التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيا: دور النظام السياسي في إضعاف بنية الثقافة ومنظومات القيم

الحالة الافتراضية التي نؤكد عليها فيما يتعلق بالعلاقة بين النظام السياسي والثقافة ومنظومات القيم تتمثل في أنه من الضروري أن تعمل الأنظمة السياسية على دعم ثقافة وقيم المجتمع، باعتبار أنه إذا كان المجتمع يشكل سياق هذه الأنظمة، فإنه من الضروري أن يكون متعافيا من أي اعتلال، خاصة فيما يتعلق بالثقافة والقيم، لأنها تشكل المعاني التي توجه سلوكيات البشر -المواطنين- في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. ويتحقق دعم النظام السياسي للثقافة والقيم من خلال عدة أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في ضرورة أن تنبثق أيديولوجيا النظام السياسي من ثقافة وواقع المجتمع الذي ينتمي إليهما.

ذلك ما حدث في التطور الغربي عامة، حيث كانت أيديولوجيات الأنظمة السياسية مشتقة بالأساس من ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. بينما يتمثل البعد الثاني في ضرورة أن يواجه النظام السياسي أي ثقافة أو منظومة قيم ذات طبيعة انحرافية قد تضر بالتطور الاجتماعي أو تصبح عبئاً عليه. في حين يتمثل البعد الثالث في ضرورة دعم مؤسسات إنتاج أو إعادة إنتاج الثقافة حتى تبقى منظوماتها القيمية قادرة على التفاعل مع الواقع المتجدد.

استناداً إلى ذلك سوف نحاول تأمل العلاقة بين الأنظمة السياسية ومنظومات القيم، في هذا الإطار نعتقد أنه قد تتابع على الواقع المصري منذ 1952 وحتى الآن ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية.

ويعد النظام الاشتراكي هو النظام السياسي الأول الذي شغل الفترة من 1952 حتى 1970 ونستطيع القول إن هذا النظام قد أضر ببنية الثقافة والقيم من خلال أربعة مظاهر أساسية.

أول هذه المظاهر أن الاختيارات الأيديولوجية للنظام السياسي لم تكن من رحم الثقافة ومنظومات القيم في المجتمع، بل كانت مفروضة عليه من الخارج. وإذا كان التوجه القومي قد شكل الاختيار الأيديولوجي الأول، في الفترة من 1952-1960، وإذا كان هذا التوجه متسقاً في بعض جوانبه مع ثقافة وقيم المجتمع، فإنه ابتداءً من 1960 وحتى 1970 اختار النظام السياسي الاشتراكية توجهاً أيديولوجياً له، وهو توجه لم تتسق منظوماته القيمية مع ثقافة المجتمع وقيمة إن لم تتناقض معها. بل إننا نجد أن النظام السياسي استخدم أحياناً ثقافة المجتمع في تبرير الأيديولوجيا الاشتراكية المفروضة عليه.

ويتمثل المظهر الثاني في عدم دعم النظام السياسي لمؤسسات التنشئة الثقافية سواء بالنسبة لأيديولوجيا النظام السياسي أو لثقافة المجتمع. ففي المرحلة الناصرية لم ينشئ النظام السياسي المؤسسات الثقافية الجادة للتنشئة وفق قيم أيديولوجيته. إضافة إلى أن مؤسسات التنشئة الثقافية للمجتمع بدأ يدب فيها العطب. فقد بدأت "الكتاتيب" في التآكل، وقد كانت تحافظ رغم بدائيتها على قيم الثقافة التقليدية. كما بدأ الخلل يتطرق إلى مؤسسات التعليم الرسمي، حيث بدأ التهاون يدب في أداء هذه المؤسسات، خاصة روافدها التي تغذي الثقافة العامة. من ذلك اعتبار مادة الدين والتربية الوطنية من المواد الاختيارية، التي لا يرسب الطالب بسببها، إضافة إلى تحويل الجامعة الأزهرية إلى جامعة علمانية، انزوت في نطاقها الكليات التراثية. ذلك

بالإضافة إلى أن تجير التعليم من خلال الدروس الخصوصية قد بدأ خلال هذه المرحلة وإن بصورة محدودة.

يضاف إلى ذلك أن الهجرة بدأت كثيفة من الريف إلى الحضر خلال هذه المرحلة أيضا، لأن التنمية أخذت الطابع الحضري بالأساس. ونظرا لأن الشرائح الفقيرة هي التي هاجرت في الغالب، فقد بدأت التجمعات العشوائية والثقافات العشوائية تظهر في المدينة خلال هذه الفترة، حتى قيل إن الريف ساعد في تريف ثقافة المدينة.

ويتصل المظهر الثالث لتشويه الثقافة خلال هذه الفترة بتأسيس بداية الثقافة الانتهازية التي بدأت تتشكل في هذه الفترة من خلال رافدين، الأول يتمثل في أن النظام السياسي رفع شعار تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وإذا كان النظام السياسي قد قصد من ذلك الحفاظ على الثورة ومكاسبها، فإنه فتح بذلك القنوات لتسلل بعض العناصر الانتهازية لتنتشر ثقافتها على ساحة المجتمع، والثاني أن النظام السياسي فتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقة المتوسطة، بحيث ساعد الحراك الاجتماعي لديهم على ترسيخ الحراك الثقافي، حيث استوعبوا القيم التي تساعدهم في صعودهم الاجتماعي، ومن ثم تأكلت لديهم الثوابت القيمية، وحلت محلها منظومات قيمية تساعد على الصعود أو الحراك الاجتماعي. خاصة أن المتحركين ينتمون إلى المناطق الرخوة في بناء الطبقة المتوسطة، في هذا السياق تشكلت بذور جنينية للثقافة الانتهازية.

الانهيار الثقافي الذي أصاب المجتمع المصري قد أصاب أخلاقه أيضا، حيث انتشرت حالة من الفوضى الثقافية والاجتماعية، وهي الحالة التي تعد إخلالا بصيغة العقد الاجتماعي الذي ينظم تفاعل البشر في عيشهم المشترك غير أننا نلاحظ أن النظام السياسي قد قام في هذه المرحلة بحماية المجتمع من ثقافتين فرعيتين، الثقافة الأولى هي الثقافة الدينية المتطرفة والعنيفة سواء على الجانب الإسلامي أو المسيحي. كما حمى المجتمع أيضا من الثقافة الشيوعية حينما حاول بعض معتقدي هذه الثقافة نشرها في إطار الواقع المصري، حيث استمر النظام السياسي في العمل باتجاه إجهاض هذه الثقافة، حتى انتهاء مرحلة النظام الاشتراكي في العام 1970.

ويشكل النظام الليبرالي النظام السياسي الذي شغل الفترة 1970-1980، حيث أدرك هذا النظام بدايات ضعف القوى الاشتراكية على الصعيد العالمي، وزيادة فعالية المد الليبرالي. ومن ثم أسس سياسة الانفتاح الاقتصادي التي

فتحت الأبواب للأيديولوجيا الليبرالية، التي فرضت على المجتمع، خاصة أن النظام السياسي امتلك شرعية قوية بعد انتصاره في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973. ومن ثم انفتح على القوى الليبرالية في العالم حتى سقط أسيرا لها، بحيث يمكن القول إن النظام السياسي في هذه المرحلة ساعد على انتشار بعض منظومات القيم الثقافية الغربية الليبرالية وفرضها على ثقافة المجتمع، دون أن تولد -مرة أخرى- من رحم ثقافته. وهي الأيديولوجيا التي تؤكد على منظومات قيم تختلف عن منظومات قيم الثقافة التقليدية، الأمر الذي أدى إلى خلخلة ثقافة المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت ثقافات انحرافية عديدة، من هذه الثقافات اتساع مساحة منظومات القيم الانتهازية، التي بدت جنينية في المرحلة السابقة، وذلك بسبب اتساع مساحة الشرائح التي تبنت هذه القيم، خاصة من بين أعضاء النخبة الاشتراكية السابقة التي تحولت باتجاه تدعيم قواعد الليبرالية. وتضافر مع ذلك سلوك شريحة من كبار أعضاء بيروقراطية القطاع العام والحكومة في المرحلة الاشتراكية، الذين التحقوا بالطبقة العليا، باعتبارها القوة البارزة في هذه المرحلة الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك انتشرت الثقافة الاستهلاكية في المجتمع بسبب اندفاع البشر بطاقة الحرمانات التاريخية، وبسبب عدم وجود قنوات تساعد في توجيه المدخرات الصغيرة -التي نتجت عن الهجرة إلى مجتمعات الخليج - لبناء مؤسسات الإنتاج. إلى جانب ذلك ظهرت الثقافة الدينية المتطرفة على الصعيدين الإسلامي والمسيحي، بحيث أدت إلى تفجر الفتن والصراعات الدينية، إلى جانب ذلك تأسست البدايات الجنينية لثقافات انحرافية عديدة سوف تنتشر في المرحلة التالية.

وتعد الفترة من 1980- حتى الآن للنظام أو النمط الثالث استمرارا لذات النظام الليبرالي، ويمكن أن نسميها بمرحلة الفوضى الليبرالية، حيث ضبط إيقاع وتفاعل هذه المرحلة متغيرات عديدة، أبرزها وضوح التبعية للقوى العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تأثير العولمة التي اخترقت الفضاءات القومية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية. إلى جانب ذلك سيطرة رجال الأعمال على السلطة، إضافة إلى ضعف بنية المجتمع في هذه المرحلة، بحيث أصيبت ثقافته بمرض ضعف المناعة الثقافية والقيمية. الأمر الذي دفع إلى انهيار البنية الثقافية للمجتمع ومنظومات القيم المتضمنة فيها لتخلي الساحة لثقافات انحرافية عديدة ابتداء من الثقافة أو القيم الانتهازية، وحتى ثقافة الفساد والرشوة، إلى جانب

ثقافة الانحراف الاجتماعي والأخلاقي. وهي جميعها دفعت إلى نمو واتساع ثقافة عدم الانتماء، وشيوع ثقافة الاحتجاج في الشارع المصري، الأمر الذي يشير إلى حالة من الفوضى أو "الأنومي" الثقافية حيث افتقاد المجتمع للمعايير التي توجه سلوكيات البشر في إطاره.

ثالثا: إضعاف التحولات الاجتماعية للثقافة ومنظومات التمر

على مدى نصف قرن جرت مياه كثيرة في نهر المجتمع، فقد حدثت على الصعيد الواقعي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من الصعب أن يتصورها خيال، فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو/تموز 1952 من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوهة، تجاوزها منظومات قيمية لم تندمج معها إن لم تعادها. فإذا به ينتهي بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيمية تجاوزها، قد تختلف أو تتناقض معها. تحرك المجتمع في الأربعينيات والخمسينيات بطبقة عليا ذات سلوك أناني في غالبه، وتتعايش مع البرجوازية العالمية وانتهى في العقد الأول من الألفية التالية إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا نفسها، بعواطفها الأنانية ونزعاتها الفردية وتحالفاتها مع البرجوازية العالمية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد وتغيير القيم الفاسدة، فإذا به ينتهي إلى مجتمع منتج للفساد متخل عن القيم، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير.

وإذا كانت الأشواق قد ازدهرت في صدورنا مع بداية هذه التحولات، التي أوحى لنا بأننا على أبواب تأسيس مجتمع، قوي وفعال وقادر على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، بما يعمق عواطف المواطنة. فإذا بنا نجد أنفسنا في العقد الأول من الألفية الثالثة - بعد نصف قرن تقريبا - وقد انطفأت الأشواق وانتكست الآمال، وأصابتنا حالة من الحسرة على الذي كان وذهب. وكذلك على القائم المتهرئ الذي لا نعرف كيف نوقظه ونستنفر مواضع الصمود فيه، عل ذلك أن يكون مقدمة أو دعوة لمشروع اجتماعي يعيد إقامة واستواء المجتمع، ويستدعي هوية أمة. غير أن ذلك يتطلب تشخيص ما انتهت إليه منظومة الثقافة والقيم، تمهيدا لاستكشاف السبل لإعادة بناء ثقافة تحتوي على منظومات قيمية متماسكة.

يكشف تأمل الحصاد الثقافي أو القيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية، التي خضع لها المجتمع المصري أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي، تشير جميعها إلى مجتمع قد فقد قيمه، ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك، فالسلوك في هذا المجتمع أصبح عشوائيا وأصبح يختلف في أحيان كثيرة عما

ينبغي أن يكون عليه السلوك لغياب القيم الموجهة أو المنظمة لسلوكيات البشر، أو حتى لضعف أدائها وفعاليتها. لقد اختلط كل شيء حتى أصبح من الصعب أحيانا التفرقة بين الحلال والحرام، والخطأ والصواب، ولذلك أسبابه ومظاهره العديدة.

1. من الأسباب المسؤولة عن هذه الهشاشة الثقافية تسارع التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع، كما سبق القول.

2. التحولات التي وقعت في المجتمع المصري كانت ذات تأثير سلبي لكونها قد أدت إلى نتيجتين، الأولى تبديد التحولات لخبرات المجتمع ومنظوماته القيمة، فكل تحول كان لاغيا لما قبله. فقد ألغى التحول الاشتراكي القيم الليبرالية باعتبارها قيما مدانة لكونها تشجع على الاستغلال وعدم المساواة. وألغى التحول الليبرالي في السبعينيات القيم الاشتراكية باعتبارها تؤكد على المساواة في الفقر، إلى جانب كونها تقتل الحافز الفردي وتشجع على الكسل والاعتماد على الدولة. ثم تأتي العولمة لترى في كل هذه القيم مخلفات ماضية، وعلى الجميع أن يعدوا أنفسهم للأخذ بقيم العولمة. وإذا كانت الثقافة تحتوي على خبرة المجتمع، فإنها بذلك تشكل رأسماله الذي يجري تبديده في كل مرحلة من مراحل التحول. وتتمثل الظاهرة أو النتيجة الثانية في أن تتابع منظومات القيم دون هضم المجتمع لها يعني استيعابه لمضامين قيمه متعددة ومختلفة ومتناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بعسر الهضم الثقافي أو التخمة الثقافية، مما قد يؤدي إلى إفراغ المجتمع لكل ما في جوفه من قيم، أو قد يحيا أحيانا بلا قيم أو بقيم سلبية.

وإذا كان من الصعب علينا تصور أن يغير الإنسان مبادئه وقيمه مرات عديدة في حياته، فإنه يصبح من المستحيل أن نتصور تغيير المجتمع لأيديولوجياته ومنظوماته القيمة على مدى فترة زمنية محدودة تناظر مدى الحياة الفردية، غير أن ذلك قد حدث، وقد شكل كارثة، لقد أضعفت هذه التحولات بنية الثقافة والقيم، لأنها أصبحت جميعها بلا عمق في التاريخ، وبلا جذور في المجتمع. ومن ثم فقد عاشت الثقافة في ظل حالة من "الأنومي" التي تشير في جانب منها إلى ضعف وعدم تجذر منظومات القيم في بنية المجتمع، إضافة إلى عجز المعايير المشتقة منها عن ضبط التفاعل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تخلق في لا وعي البشر في المجتمع منطق أن كل شيء مآله إلى التغير والاستبدال السريع، إذن فلنتعايش مع

منظومات القيم دون أن نستوعبها، فقد يأتي الجديد الذي عليه أن يستوعبها، وهو حتما سيأتي، وسوف يأتي بعده ما هو أكثر جدة منه، إذن فلننتظر ولو كان الانتظار بلا قيم.

3. من المشكلات أو الظواهر التي عانت منها الثقافة ومنظومات القيم كذلك، خلال هذه المرحلة، تعدد المنظومات القيمية بعضها إلى جوار بعض. وإذا كانت الحالة المثالية للمجتمع أن تكون له ثقافته أو مخزونه القيمي الذي يعبر عن هويته، وهي الهوية الثقافية أو القيمية التي تشكل مرجعيته في التعامل مع كل مكونات الوجود المحيط به. فإن الأمر لم يكن كذلك في مجتمعنا، فقد حدثت قطيعة مع الموروث الديني والثقافي، الإسلامي والمسيحي على السواء، وبدأت النظم السياسية في استدعاء أو استجلاب قيم على هيئة أيديولوجيات غربية وغربية على المجتمع من الخارج، لتساعد في تحديث المجتمع.

ونتيجة لذلك رفض المجتمع القيم أو الأيديولوجيات التي أتت بها الأنظمة السياسية، تلك الأنظمة التي رفض المجتمع أيديولوجياتها من قبل لأنها رفضت موروثة الثقافي. ونتيجة لذلك فلا الموروث الثقافي تم تجديد بعض عناصره ليشترك في تحديث المجتمع وضبط التفاعل في إطاره، ولا المجتمع انصاع وحدث نفسه وفق قيم ومبادئ أيديولوجيات نجحت في تحديث مجتمعات أخرى. وقد أدى ذلك إلى وضع مدهش وغريب، حيث تواجدت على ساحة المجتمع منظومات قيم غير متفاعلة. منظومة القيم الدينية التي جاءت إلى المجتمع من روافده الإسلامية أو المسيحية، وهي منظومة قاعدية وقوية لأنها متجذرة في بنية الشخصية المصرية. غير أن الأنظمة السياسية ظلت تؤكد على تحديد فاعلية الدين بحدود الضمير الفردي، دون أن تكون له علاقة بتنظيم المعاملات في مختلف مجالات الحياة. إلى جوار ذلك تواجدت على ساحة المجتمع القيم الاشتراكية المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية وفرض أولوية مصالح الجماعة على مصالح الفرد، وتقييد حرية الفرد بالتزاماته نحو الجماعة. تلتها في مرحلة تالية القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة ترفية مسترخية على عكس التقشف والفاعلية التي تدعو إليها القيم الدينية والقيم الاشتراكية. ذلك إلى جانب منظومة القيم الليبرالية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والاحتكام إلى قوانين السوق، وأقرت التفاوت واحترام المصلحة الخاصة. وهو ما يعني أن منظومات القيم المتعددة

والموجودة في فضاء المجتمع لم تكن منفصلة فقط ولم تنصهر في منظومة قيمية واحدة كذلك، ولكنها قدمت معاني متناقضة بعضها مع بعض. الأمر الذي أضعف فاعليتها في توجيه سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية من ناحية، وأعاقها عن الانصهار في منظومة قيمية واحدة ومتجانسة من ناحية ثانية. ودفع إلى حالة تسعى في إطارها كل منظومة إلى تقديم معان ترفض معاني المنظومة أو المنظومات الأخرى من ناحية ثالثة. نتيجة لكل ذلك تخلقت حالة من انعدام المعايير المتفق عليها أو حالة "الأنومي" بالمعنى الدوريمي لذلك.

4. رغم أن الحالة المثالية للمجتمع تؤكد على ضرورة أن يمتلك المجتمع منظومة قيمية واحدة. فإننا نلاحظ انفصالاً في بنية الثقافة بين القيم والمعايير والقواعد ذات العلاقة العضوية بكل من النظام السياسي والمجتمع. إضافة إلى التناقض الداخلي بين المنظومات القيمية التي تنتمي لكل منهما. قد يرجع ذلك في بعض منه إلى أن الدولة القومية في العالم العربي لم تتطور من رحم المجتمع وتراثه. أو قد يرجع إلى أن النظام السياسي لم يؤسس مؤسسات لصهر قيم المجتمع مع أيديولوجيا النظام السياسي، كما أنه لم يؤسس علاقات عضوية بين منظومات القيم التي تقع على مستويات متباينة. في هذا الإطار فإننا نجد أنفسنا في مواجهة منظومات قيم تنتمي بالأساس إلى المجتمع كمنظومة القيم الدينية أو المنظومة التراثية، مضافة إلى منظومات قيم تنتمي إلى النظام السياسي، وهي المنظومات المتضمنة في أيديولوجيته، كمنظومة القيم الليبرالية ومنظومة القيم الاشتراكية. بحيث يعد ذلك أحد أسباب حالة ضعف المعايير لتعددتها، لأن قيم كل من المجتمع والنظام السياسي أضعفت بعضها بعضاً.

ذلك يعني أنه قد أصبح في فضاء المجتمع منظومات قيمية لم يحدث بينها تفاعل أو انصهار، الأمر الذي أسس حالة من تعدد مرجعيات السلوك، فإذا حدث أن تناقضت هذه المرجعيات بعضها مع بعض فإن تأثيرها على السلوك في جملته سوف يصبح ضعيفاً. وقد يتعامل الفرد بصورة نفعية وذرائعية مع المرجعيات القيمية المتباينة، ومن ثم تتحول القيم لديه إلى وسائل وليست غايات. وقد ينحرف الفعل الفردي عن مرجعية معينة إلى مرجعية قيمية معيارية أخرى، خاصة في المجتمع أو النظام السياسي، لأنها تحقق له مصالحه. فالإنسان الذي يطالب بدولة ذات مرجعية دينية قد

تبارك قوله المرجعية الدينية، غير أن المرجعية الاشتراكية أو الليبرالية تدينه وترفضه. والملحد الخارج عن الملة قد تباركه بعض الأيديولوجيات العلمانية، لكنه يصبح موضع إدانة من قبل القيم أو المرجعية الدينية. في هذا الإطار تتأسس مرة أخرى حالة من اللامعيارية في المجتمع، التي تعني وجود حالة من الفراغ الأخلاقي الذي يسود المجتمع، وفي هذه الحالة قد يصبح سلوك البشر عشوائيا وعاريا من الأخلاق في غالبه.

5. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة السياسية التي ضببت المجتمع أثناء مراحل

التحول التي قطعها في النصف الثاني من القرن العشرين، لم تعمل -كما أشرت- باتجاه دعم مؤسسات للتنشئة الاجتماعية سواء وفق أيديولوجيا النظام السياسي أو حسب ثقافة المجتمع، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقافة ومنظومات القيم لتوقف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية عن عملية إنتاجها وإعادة إنتاجها. تأكيداً لذلك الضعف الذي أصاب مؤسسة العائلة، التي تحولت من العائلة الممتدة التي تستطيع القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة فعالة ومكتملة، لكونها النمط العائلي السائد مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى العائلة النووية، التي أصبح التكوين العائلي في المجتمع المصري بعد ذلك وحتى الآن، ونظرا لقدرة هذه الأخيرة المحدودة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، اتجه المجتمع الحديث إلى خلق بدائل لها، فإذا لم يستطع المجتمع تأسيس بدائل للقيام بالتنشئة الاجتماعية فإن الأمر يصبح كارثة، لأن الطفل سوف تتلقفه مصادر عديدة، ربما غير سوية تتولى تنشئته. وفي هذا الإطار من المحتمل أن ينشأ وفق قيم منحرفة. غير أن المسألة الهامة في هذا الصدد أن الأسرة النووية أصبحت عاجزة عن نقل ثقافة التراث إلى الأبناء، في مقابل وسائل التنشئة الأخرى كالإعلام وشبكة المعلومات الدولية التي تعمل باتجاه نشر منظومات قيم تخترق به ثقافتنا، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تآكل ثقافة التراث، التي تشكل قاعدة الهوية والمضامين المعنوية للانتماء. ويرتبط بذلك ضعف دور المدرسة التي اقتصرت على تلقين مجموعة من المعارف الإدراكية دون الاهتمام بغرس منظومات القيم الأخرى. الأمر الذي يعني غياب دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية حيث يتعرض مجتمع المدرسة لمجموعة من الانحرافات، التي تقلص من كفاءته على تربية الأبناء، وفق منظومة قيم سوية وقوية قادرة على توجيه سلوكه الاجتماعي، كغياب القدوة وتوجيه العملية التعليمية بسبب انتشار

الدروس الخصوصية، إضافة إلى سقوط المعلم كقدوة عند قطاعات كبيرة من الطلاب.

ويتصل بذلك ضعف دور التنشئة الدينية على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء، بسبب تراجع حجم وفاعلية هذه المؤسسات. فلم يعد "الكتاب الريفي" أو ما يناظره قادرا على القيام بنفس الدور الذي كان يقوم به في زمن الثقافة التقليدية المتماسكة، ولم تعد الآلية المماثلة على الطرف المسيحي تقوم بنفس الدور. يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي نفسه لم يطور السياسات التي يحافظ بواسطتها على الأسرة متماسكة خاصة في المرحلة الليبرالية، حتى تصبح قوية وقادرة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في مواجهة آليات التنشئة الاجتماعية الأخرى. ذلك بالإضافة إلى عدم بذل الدولة لجهد محدد باتجاه أن تلعب المؤسسة الدينية دورا أساسيا في دعم تربية المواطنين منذ الصغر وفق منظومات قيم الدين والتراث، بما يقطع الطريق على التطرف الديني من ناحية، ويعمق الالتزام بالقيم الدينية والتراثية الوسطية والمعتدلة من ناحية ثانية. بحيث يشب الأبناء منشئين وفق منظومات قيم تربطهم بهويتهم وسياقهم الاجتماعي.

رابعاً: دور القوى الاجتماعية في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم

يشير تأمل بناء المجتمع المصري إلى أنه يتشكل من ثلاث قوى اجتماعية، الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وكل من هذه القوى الاجتماعية له علاقته المؤثرة ببنية الثقافة ومنظومات القيم. في هذا الإطار نجد أن الطبقة العليا تقود نوعية حياة مختلفة عما هو سائد أحيانا في مجتمعها، الأمر الذي يجعل ثقافتها وقيمها ليست متطابقة تماما مع مضامين الثقافة القومية. ثم إنها بعيدة عن الثقافة التقليدية التي تشكل مرجعية المجتمع، لكونها أكثر ميلا إلى ثقافة التحديث التي هي في الغالب ثقافة البرجوازية. على هذا النحو هي تشكل إحدى النوافذ التي تتدفق من خلالها الثقافات الأجنبية خاصة الغربية، حيث نلاحظ ذلك في اللغة والمضامين القيمية للثقافة.

هذه الطبقة عاشت في ظل ثلاث حالات في مختلف مراحل التحول الاجتماعي، في المرحلة الأولى التي امتدت في الفترة من 1952-1970 نجدها قد انسحبت من مناصرة التحول الاجتماعي، واتجهت إلى الاستثمار في الخارج، وتبديد ثرواتها استهلاكيا ولم تشارك في تنمية المجتمع وتحديثه. وذلك بسبب إجراءات

التأميم والإصلاح الزراعي، التي قادها النظام السياسى فى مواجهة الممتلكات الواسعة لهذه الطبقة، لتحقيق التوازن الاجتماعى.

وفى المرحلة الثانية 1970-1980 دعى هذه الطبقة للمشاركة فى التحديث من قبل النظام السياسى، غير أنها نظرا للإجراءات التى تعرضت لها فى المرحلة الاشتراكية السابقة تقدمت للمشاركة بحذر، ليس فى بناء القواعد الإنتاجية فى المجتمع، ولكن فى نشر ثقافة وسمع الاستهلاك على ساحتها. وقد أقدمت على هذه المشاركة فى إطار تحالف مع البرجوازية العالمية، حتى تحتمى بدرعها.

وفى المرحلة الثالثة 1980 وحتى الآن اطمأنت الطبقة العليا إلى مكائتها، خاصة أنها اتجهت فى المرحلة الأخيرة للسيطرة على السلطة السياسية لتحتمى بها. وفى ظل أمان الحماية عملت على نشر ثقافة ومنظومات قيم سلبية فى فضاء المجتمع، كثقافة الفساد والرشوة، وتعاطى المخدرات، والاعتداء على المال العام. إضافة إلى نشر قيم الاستهلاك البذخى فى المجتمع، ومن ثم لعبت دورا محوريا فى تآكل منظومات القيم والأخلاق العامة فى المجتمع.

وإذا كانت الطبقة العليا قد توجهت شطر الخارج، فإننا نجد الطبقة الدنيا كقوة اجتماعية على العكس من ذلك منكفئة إلى الداخل، حيث تعاني من مشكلات كثيرة فى واقعها. ومن ثم فمعانيها وأبنيتها الرمزية عارية من المثل، الثقافة والقيم لديها لها طبيعتها الأدائية والعملية، التى تساعد على التكيف مع أوضاعها الصعبة التى تعيشها. تضيف هذه الطبقة المشروعية على أي قيم أو سلوكيات تساعد على إشباع حاجاتها الإنسانية والأساسية، حتى تتمكن من البقاء حية، بغض النظر عن الطبيعة الأخلاقية لهذه القيم أو السلوكيات. مساحة الانحراف عن مضامين الثقافة تتسع لديها كالطبقة العليا، العليا ترفا والدنيا احتياجا.

هذه الطبقة ظلمت فى مختلف مراحل التحول الاجتماعى، فقد عملت المرحلة الاشتراكية لصالح الطبقة المتوسطة أكثر من اهتمامها بمصالح الطبقة الدنيا. وحينما جاءت مرحلة التحول الليبرالى ابتداء من 1970 وحتى الآن، تشكلت ظروف صعبة سحقت هذه الطبقة ودفعتها إلى طرق سلوكيات انحرافية عديدة. ابتداء من الهروب إلى الدين والتطرف به، وحتى ارتكاب العنف والقتل لأفراد من المجتمع، مروراً ببيع الأبناء والأعضاء، حتى تتمكن من البقاء، ونهاية بظهور ظواهر سلوكية تجسد أنماطا من الانحراف الاجتماعى والأخلاقى الذى أصبح يشكل ثقافة ومنظومات قيم طبقة سقطت فى قاع المجتمع وتعيش حالة من الانسحاق الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى.

الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تحافظ على توازن المجتمع أو هي رمانة الميزان. ذلك يرجع إلى أنه في الحالات المعتادة والمثالية للمجتمع فإن الطبقة الوسطى تكون هي القوة الغالبة في المجتمع. وإذا كانت هي القوة الغالبة فثقافتها ومضامينها القيمية هي التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، ومن ثم تصبح منظوماتها القيمية ومعاييرها هي العمود الفقري لبنية الثقافة القومية، وما عداها يصبح ثقافة فرعية لها، تصبح معاييرها وآدابها هي البوصلة التي تحدد الصواب والخطأ، كما تحدد مدى انحراف الثقافات الفرعية عنها، بهذا المعنى تشكل الطبقة الوسطى المرجعية الأخلاقية للمجتمع. استنادا إلى ذلك يؤكد علماء الاجتماع أن أخلاق الطبقة الوسطى هي التي تحدد طبيعة الأخلاق في المجتمع باعتبار أغليبيتها، وباعتبار ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الوسطية والمعتدلة. بحيث إنه إذا سلمت أخلاق الطبقة الوسطى سلمت أخلاق المجتمع، وإذا فسدت أخلاقها فسدت أخلاقه. وفي هذا الإطار نجد أن ثقافة الطبقة الوسطى تعيش في ظل ثلاث حالات.

في الحالة الأولى تكون الطبقة الوسطى قوية، مساحتها أوسع على خريطة القوى الاجتماعية، ومن ثم فقيمها هي التي يحتكم إليها. ومن الطبيعي أنه إذا كانت ثقافتها قوية، وهي التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، فإنها تكون قادرة على تهميش مختلف الثقافات الفرعية الأخرى التي قد تظهر على مساحتها. حيث نجد أن هذه الحالة هي التي ميزت أوضاع الطبقة الوسطى في أعقاب ثورة 1952 وحتى 1970، وذلك يرجع إلى شروع نخبة يوليو في تطوير السياسات الاجتماعية التي منحت كثيرا من الامتيازات لهذه الطبقة لقاء جهودها النضالية في الفترة من ثورة 1919 إلى ثورة 1952.

من هذه السياسات أن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بفعل قوانين الإصلاح الزراعي بلغت مليون فدان تقريبا، أخذت منها الطبقة الوسطى وحدها 614 ألف فدان، بينما نالت الطبقة الدنيا 214 ألف فدان. ذلك بالإضافة إلى مجانية التعليم، حيث شكل أبناء الطبقة الوسطى 85% من طلاب الجامعات حينئذ. إضافة إلى التوظيف الكامل لأبناء هذه الطبقة في البيروقراطية الحكومية. ذلك إلى جانب تخفيض الإيجارات الزراعية في الريف وتخفيض إيجارات المساكن في الحضر، وهي الإجراءات التي أفادت منها الطبقة الوسطى بالأساس. ذلك بالإضافة أيضا إلى سياسة إحلال الواردات في الصناعة، وهي السياسة التي اتجهت لإنتاج السلع المعمرة لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى بالأساس،

بحيث يمكن القول إن هذه المرحلة هي المرحلة التي ازدهرت فيها أوضاع الطبقة الوسطى.

وفي الحالة الثانية قد تظل الطبقة المتوسطة قوية في وجودها وأخلاقيها، غير أنه نظرا لأنها تنقسم إلى شرائح عديدة مترتبة، فإننا نجد أن وجود أو بناء الطبقة الوسطى يعاني من بعض المناطق التي يمكن أن نسميها "البطن الرخوة" للطبقة، وفي هذا الإطار نستطيع أن نميز في بناء الطبقة الوسطى بين منطقتين، الأولى تحتوي على الشريحة التي تقع أسفل هذه الطبقة والقريبة من الطبقة الدنيا، وفي هذا الإطار نجد أنه في حالة قوة الطبقة الوسطى، فإن قيمها ومعانيها تتدفق باتجاه ما هو أسفل منها لترتقي بأخلاق أعلى الطبقة الدنيا.

غير أنه في حالة ضعف الطبقة الوسطى فإن معاني وقيم وأخلاق الطبقة الدنيا تتسرب إلى "المنطقة الرخوة" في أسفل الطبقة الوسطى أي شرائحها الدنيا، لتصبح معاييرها هي المنظمة لتفاعلاتهم، خاصة إذا كانت تعاني من تدهور نوعية حياتها، بحكم حالة التحول الاجتماعي. وتعد الشريحة العليا للطبقة المتوسطة هي "المنطقة الرخوة" الثانية، التي تتخلى فيها الطبقة الوسطى عن بعض قيمها وأخلاقيها لتكتسب قيم وأخلاق الطبقة العليا، بالإضافة إلى بعض جوانب نوعية من حياتها.

وفي هذه الحالة نجد أن الشريحة العليا للطبقة الوسطى هي النافذة المفتوحة لتدفق قيم غريبة أخلاقيا إلى ساحتها، قد يكون مصدرها الطبقة العليا، أو الثقافات الخارجية مباشرة. بيد أن الظاهرة الخطيرة والسلبية في هذا الأمر أن انتقال أبناء المنطقة الرخوة أسفل الطبقة الوسطى، من خلال الحراك الاجتماعي بوسائله المختلفة ووصولهم إلى المنطقة الرخوة أعلاها يكون في العادة مؤثرا على قناعاتهم الأخلاقية. لأنهم يكونون قد عاشوا طيلة حياتهم في المناطق الرخوة لهذه الطبقة، ونشؤا حسب القيم الضعيفة والمهتزة لهذه المناطق الرخوة، وليس بقيم المنطقة الصلبة التي تشكل وسط وجوهر بنية الطبقة الوسطى. هؤلاء يعانون في العادة من بعض العلل والأمراض الثقافية، فهم قد استوعبوا في الصغر المضامين الثقافية ذات الطبيعة الأدائية للطبقة الدنيا، وهم قد نجحوا في حراك اجتماعي حتى صعدوا إلى أعلى الطبقة الوسطى، ومن ثم فالتزامهم ضعيف بالأخلاق الصلبة للطبقة الوسطى. هؤلاء هم أبناء الشريحة التي تتعامل بقيم انتهازية، الأخلاق دائما ذات طبيعة حراكية وأدائية لديهم، نجدهم فرديين، الغاية تبرر الوسيلة لديهم، يتحدثون

عن المثل والمعاني والأخلاق كثيرا، بينما القيم التي توجه سلوكياتهم تصدر عن قناعات وأخلاق أبناء المناطق الرخوة دائما.

في هذا الإطار فإنه إذا كان النظام السياسي في الفترة 1952-1970 قد منح الطبقة الوسطى امتيازات كثيرة أفاد منها أبناء الطبقة الوسطى بالأساس، فإن سخاء الدولة الاشتراكية في عطائها لأبناء هذه الطبقة ولد لديهم عادة "الأخذ" دون "العطاء"، خاصة أنهم لم يربوا أيديولوجيا وفق القيم الاشتراكية. إضافة إلى ضعف قيمهم بسبب الحراك الاجتماعي المستمر من أسفل هذه الطبقة إلى أعلاها، بحيث أسس هذا الحراك المستمر لديهم عادة تغيير القيم وانتقاء القيم التي تساعد على الصعود الاجتماعي، بحيث أصبحت القيم لديهم ذات طبيعة ذرائعية أو أدائية، وقد كان ذلك مدخلا لتبني هذه الشرائح من أبناء الطبقة الوسطى لمنظومة القيم الانتهازية. حيث الغاية تبرر الوسيلة، وحيث تبتدع القيم والمعاني التي تبرر السعي للحصول على المركز أو المكانة والمصلحة، التبرير يكون أولا للذات ثم يتسع ليصبح تبريرا للآخرين إذا فشل الذكاء وسقط الحياء. على هذا النحو اكتمل تشكل الثقافة والقيم الانتهازية التي سوف تحكم تفاعلات المرحلة من 1970 وحتى الآن، وتوجه سلوكيات البشر في إطارها.

وفي الحالة الثالثة قد تتآكل الطبقة الوسطى وقد تتقلص مساحتها، كما يشخص ذلك القانون الماركسي المتعلق بنضج البنية الطبقية كمدخل لتفجر الصراع الاجتماعي. وارتباطا بذلك قد تتآكل ثقافة وقيم الطبقة الوسطى لتحل محل ثقافتها وقيمها ثقافة وقيم القوى والطبقات الاجتماعية الأخرى، خاصة قيم الطبقة الدنيا، التي تتدفق على ساحتها، وبدلا من الطابع الأخلاقي لثقافتها ومنظوماتها القيمية فإن الثقافة تتحول لديها إلى معان أدائية وعملية تساعد على التكيف، ومن الطبيعي أن تتزايد مساحة الانحراف على ساحة الطبقة الوسطى، سواء كان انحرافا اجتماعيا أو أخلاقيا. ويمكن القول إن تفاعلات الطبقة الوسطى في مرحلة التحول الليبرالي الذي بدأ منذ العام 1970، وحتى الآن خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة تشخص هذه الحالة.

حيث فرض هذا التحول ظروف عنت كثيرة على الطبقة الوسطى، منها سحب جملة الامتيازات التي منحها إياها النظام السياسي في المرحلة الاشتراكية. الأمر الذي دفعها إلى سلوكيات أربعة، الأول الهجرة إلى خارج المجتمع خاصة أنها وجدت في مجتمعات الخليج فرص عمل ملائمة. والثاني التحرك باتجاه التعلق بأستار الطبقة العليا لتكون في خدمتها، تساعد في ذلك ثقافتها

الانتهازية التي تأسست لديها في المرحلة الاشتراكية، والتي تساعدها على تحقيق تكيفها مع الأوضاع الليبرالية الحالية. والثالث أن تمارس الاحتجاج الاجتماعي على النظام السياسي الذي سحب امتيازاتها وفرض عليها أوضاعا معيشية صعبة، بحيث أصبح ذلك مدخلا لتولد ثقافة الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الطبقة الوسطى. والرابع أن تمارس هذه الطبقة التكيف الفائنض، في مقابل القهر الفائنض المفروض عليها من النظام السياسي. وفي إطار هذا التكيف الفائنض تبنت جماعات من أبناء هذه الطبقة بعض المعاني والقيم التي دفعتهم إلى الإتيان بسلوكيات الانحراف الاجتماعي والأخلاقي، بحيث أصبحت هذه السلوكيات شاهدا على انهيار أخلاق الطبقة الوسطى، وهو ما نعرض لبعض أبعاده في الفقرة الأخيرة.

خامسا: انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم

المتأمل لأوضاع التنشئة الاجتماعية في مصر يدرك أنه قد أصابها هي الأخرى قدر من الانهيار أو عطب الأداء، الأمر الذي أثر على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. حيث يدرك المتأمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والنظام التعليمي، إضافة إلى الإعلام أن بعض هذه المؤسسات قد تأثرت بمراحل التحول الاجتماعي، التي أضعفت قدرتها وفاعليتها على تنشئة أعضاء المجتمع وفق ثقافته ومنظوماته. وبسبب ضعفها نجدها قد أصبحت عاجزة عن إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم، وقد نجم عن هذا الأمر العديد من المظاهر، من أبرزها: تهتك النسيج الأسري، انهيار العملية التربوية والتعليمية، وتحول الإعلام من داعم وبان لمنظومة قيم إيجابية إلى عامل هدم وتبديد لقيم الثقافة القومية.

سادسا: انهيار الثقافة ومنظومات القيم، حصلا نصف قرن

عرضنا في الصفحات السابقة لجملة المتغيرات التي لعبت دورا محوريا في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم. بيد أننا قبل أن نعرض لحالة الثقافة ومنظومات القيم نؤكد على ثلاث ملاحظات أساسية.

تتمثل الملاحظة الأولى في أن الأنظمة السياسية المتتابة خلال مختلف مراحل التحول الاجتماعي لم تهتم كثيرا بالحفاظ على ثقافة المجتمع وقيمه، بدعمها والعمل على تجديدها، حتى تكون قادرة على التعامل مع مستجدات العصر الذي تعايشه، بحيث تحركت الثقافة ومنظومات القيم عبر الزمن باتجاه حالة من الهشاشة والضعف المتتابع الذي توازى مع تتابع المراحل التاريخية حتى انهارت تقريبا في العقد الأول من الألفية الثالثة. وتؤكد الملاحظة

الثانية على تتابع المتغيرات التي أثرت سلبيا على بناء الثقافة ومنظومات القيم، بحيث وجدنا أن كل متغير من المتغيرات التي عرضنا لها سابقة تشكل معولا ساهم في هدم جوانب من بنية الثقافة والقيم حتى انتهينا الآن إلى مجتمع ذي ثقافة هشّة، تعجز عن ضبط سلوك البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. وتذهب الملاحظة الثالثة إلى أنه نتيجة لوهن الثقافة وهشاشتها، فإنها شكلت فضاء ثقافيا فارغا تدفقت إليه أو اخترقته قصدا منظومات قيم منحرفة انحرافا اجتماعيا أو أخلاقيا بحيث شكلت في جملتها مؤشرات على انهيار ثقافة وانهيار مجتمع، ونعرض فيما يلي لبعض جوانب انهيار الثقافة ومنظومات القيم. تفكيك بنية الدين كمدخل لتفكيك الثقافة والأخلاق. انتشار ثقافة وقيم الاستهلاك في المجتمع. انتشار ثقافة الانحراف الاجتماعي انتشار ثقافة الانحراف الاقتصادي. انتشار ثقافة الانحراف الأخلاقي. انتشار ثقافة الاحتجاج.

خاتمة

من الواضح أن الانهيار الثقافي الذي أصاب المجتمع المصري قد أصاب أخلاقه أيضا في مقتل، حيث انتشرت حالة من الفوضى الثقافية والاجتماعية، وهي الحالة التي تعد إخلالا بصيغة العقد الاجتماعي الذي ينظم تفاعل البشر في عيشهم المشترك، وإذا كان من الثابت علميا أن ثقافة المجتمع وأخلاقه قد تنهار وتتآكل في فترة زمنية وجيزة، فإن استعادة سلامتها وفعاليتها يحتاج إلى زمان أطول وجهود جادة وكبيرة ومخلصة، وهي حالة مرت بها مجتمعات كثيرة وصلت أخلاقها إلى حدود دنيا ثم برزت ظروف وعوامل أعادت الصحة والفاعلية إلى ثقافتها وأخلاقها حتى أصبحت قادرة على ضبط التفاعل وتنظيمه وتوجيه البشر نحو هدف مشترك.

ومن المتوقع في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيش في إطارها المجتمع المصري، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن تظهر نخبة اجتماعية مخلصة تتولى إعادة بناء المجتمع بإصلاح أوضاعه الاقتصادية واستعادة القوة لثقافته وأخلاقه وتعبئ الأفراد باتجاه مشروع اجتماعي شامل للنهوض بالمجتمع ووضعه في مكانة عالية يستحقها وتؤهلها لها إمكانياته. قد تقود هذه الصحة النخبة الثقافية المخلصة التي تسعى إلى التغيير، أو تقوده النخبة العسكرية إذا تمارس النظام السياسي الحالي وراء امتلاكه للقوة أو قد يكون ذلك مشاركة بين النخبتين، وذلك لأن أعضاء هاتين النخبتين غير راضين عن الانهيار الحادث في المجتمع إضافة إلى أنهم غير مشاركين في

الفساد القائم على ساحته، ومن المعتقد أن يبارك العالم الخارجي هذا التحول، لأن استقرار مصر فيه استقرار لمحيطها العربي وبيئتها الإقليمية. **أستاذ متفرغ بقسم الاجتماع -كلية الآداب-جامعة عين شمس.**



<https://youtu.be/tuBvltxlqAU>



<https://youtu.be/Xw4yfRM-qQ>





<https://youtu.be/GHxHkFSDxNs>



<https://youtu.be/sA0mDBVvoG8>



<https://youtu.be/AVBI0QeYHQY>

مص والفساد

في السنوات الأخيرة من عص مبارك

المبحث الأول:

مص في سنوات مبارك

1. مأزق المحروسة!⁵⁹

من الوطن بمأزق خطير أواخر عصر مبارك تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لم يكن يرى الأمور إلا من زاوية مصالحه وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع.

كان الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة ليضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة إلى أحوال الوطن في السنوات التي سبقت انتفاضة الشعب في 25 يناير 2011 كانت تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما كان يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر كانت تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

1. احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكباش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب، وكان رئيسه د. فتحي سرور. هو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسؤولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي للمأساة - وهم في العراء - اعتدى عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.

2. بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 تعرفوا على ذويهم في لقطات تليفزيونية أظهرتهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم ظلوا مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسؤولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.

3. مواصلة عمال 4 شركات للغزل والنسيج الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين اتهموا مسئولى الشركة بصرف الأرباح وحدهم.

4. توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر وظلت الدولة تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.

⁵⁹ الإشارة إلى مأزق المحروسة أيام حكم مبارك!!

5. طلب مبارك ضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية لم يكن معروفاً، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي استعان بمدير يهودي لإدارته - على حد ما نشرت الصحف-.

6. طلب مبارك بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك ازدادت ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب. أحمد عز. ولم يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، بل وامتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.

7. إعلان نظيف أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأن أمريكا منحت مصر 1.7 مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.

8. أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، وفي ذات الوقت كان مركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!

9. بث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة وقتها. أحمد أبو الغيط. يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم وكان يطالب إسرائيل بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وانتهى الأمر عند هذا الحد ونسي المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.

10. إلغاء التعديلات الدستورية التي جرت في 2007 الإشراف القضائي على الانتخابات وانتهكت مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

عاشت مصر الحرة في هذا المناخ المعتم أسوأ أيامها بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، وتبددت آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم واستخدمته الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، وتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية وتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ

الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه، مع استمرار وزير التعليم العالي في طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما كانت الجامعات تزرح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية.

ورقش نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وأسرعت الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، وأصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً⁶⁰.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي عاشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا⁶¹!! والسؤال هل هذا كان مأزق مصر أم كان مأزق نظامها الحاكم؟ جاءت الإجابة عن ذلك التساؤل حين قام الشعب بانتفاضته التاريخية يوم 25 يناير 2011، وكنت قبلها قد وجهت رسالة كنت أقصد بها الرئيس مبارك باعتباره رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي استمر طيلة سنوات حكمه في ابتكار شعارات ضخمة ولكنها فارغة المضمون ولا تلبث أن تندثر بعد أيام قليلة بمجرد إزالة الإعلانات التي يلطخ الحزب بها شوارع المحروسة. وكانت الرسالة على النحو التالي:

رسالة إلى.....⁶²

طلعت علينا آلة الدعاية المفرطة للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير "الانطلاقة" مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمكّن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعته آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار "الانطلاقة الثانية نحو

⁶⁰ وتلك الفتوى تذكرنا بفتوى مشابهة أطلقها فضيلة الإمام الأكبر الحالي بأن من يتخلف عن التصويت في الانتخابات الرئاسية 2018 آثم!!!

⁸ للأسف فعلها العسكر مرة أخرى وأطاحوا في انقلاب عسكري بالنظام الديمقراطي في موريتانيا أواخر يوليو 2008 ولله الأمر من قبل ومن بعد!

⁶² وُجّهت تلك الرسالة إلى الرئيس محمد حسني مبارك.

المستقبل" والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا كنا فعلاً بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا كنا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقيق مجتمعاً ديمقراطياً وتقيم نظاماً للحكم يحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

المحور الأول

للانطلاقة التي كان شعب المحروسة يتطلع إليها هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظاماً جمهورياً برلمانياً ديمقراطياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان.

كذلك كان المستهدف أن يرسى نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية كان يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن يخطر المؤسسون جهة الإدارة التي يحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أياً كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزباً دينياً يقصر عضويته على أفراد ديانة معينة.

وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي كان ينبغي إيجاد قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها

لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك يتم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوّارة التي لعبت دوراً مهماً في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام 2005. كما كان يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. وأن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

المحور الثاني

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان المصريون ينشدونها، هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي كان ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها.

وبذلك كنا نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي نفذته الدولة دون أخذ آراء أصحاب المصلحة الأساسيين وهم الشعب المصري، وما أدى إليه ذلك البرنامج من تفريط في

مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم.

كما كنا نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغول قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لم يكن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية، وكان ينبغي له تأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية أنتج إضراراً وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبين لها ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق.

ونحن في مصر نعاني من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى أعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين. ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية التي سببتها الرأسمالية المنفلتة، ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث " الذي أتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تركز السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية..

كذلك فإن هدفاً رئيسياً للنظام الاقتصادي الديمقراطي كان ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشار ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر⁶³ بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما

⁶³ ونحن الآن في 2018 وقد انقضى على عصر مبارك أكثر من سبع سنوات ما تزال الأمور تزداد سوءاً عما كانت قبل الثورة على مبارك.

يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 5 جنيهاً في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!⁶⁴. إن الانطلاقة الاقتصادية التي كان يأملها المصريون كان لا بد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما كان يمكنه تحقيق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وخلق فرص العمل الحقيقية، ومعالجة مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما كان يمكن أن يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

المحور الثالث

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان يحلم بها المصريون قبل 25 يناير 2011، هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر هو تداخل وتزواج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال. وسيدات. الأعمال. إننا في مصر شهدنا حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها - حتى وإن أعلنوا انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم كانوا لا يزالون يملكونها ويأتمرون المسؤولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر-. فوزير الصحة في عصر مبارك دكتور حاتم الجبلي امتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة سواء زهير جرانه امتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل محمد منصور له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان أحمد المغربي له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد يمتلك شركات صناعية وتجارية مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري. كذلك

⁶⁴ وكان ذلك قبل تحرير سعر الصرف وارتفاع سعر الدولار إلى ما يقارب 20 جنيه في المتوسط وتخفيض قيمة الجنيه المصري إلى أقل من النصف مع ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات بنسب تزيد عن ضعف أسعار ما قبل نوفمبر 2016!

رأينا أحمد عز رجل الأعمال يتولى منصباً رفيعاً في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر! إن أعمال القواعد الديمقراطية السليمة كان يمكن أن يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم كان يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة، ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

المحور الرابع

في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة كان ينبغي أن تتم إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تركز اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. إن الغرض الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة كان ينبغي أن يحقق إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة بينهم وانخفاض معدلات أداءهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلاً عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها.

إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية. كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهاور الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا يخضع عملياً لأي تقييم موضوعي . اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي

للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم تمضي بلا تأثير - . وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أداءهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها.

إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

المحور الخامس

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان المصريون يحلمون بها ، هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعتمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويتدربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن يتوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر.

إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمو الاقتصادي من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريراً أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه " يجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءاً هاماً من عمل وزارة المعارف، وعاملاً قوياً من عوامل التربية الصحيحة." ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلاً " وأساس العلة في رأينا،

هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف..... فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاً ألغى شخصية المدارس إلغاءً، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيئتها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذها. وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة. وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواظبتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم".

ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006⁶⁵؟ أليست الصورة واحدة؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك!

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية. إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر، وليس في ظني أننا بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل، وإنما نحن بحاجة إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية. وفي مقدمة

⁹ لا يزال الوضع على ما هو عليه في 2018 بل يمكن أن يكون قد ازداد سوءاً. وكان الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، قد أكد في مارس 2017 خلال المؤتمر الأول لطلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الجيزة أن تطوير التعليم والمعرفة، على رأس أولويات وأهداف، الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ توليه منصب رئيس الجمهورية. ثم أعلن الرئيس في 20 مارس 2018 " تنجه لإطلاق برنامج إصلاح التعليم العام الحالي وسيستمر 14 عاماً.

الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاً على أساس لا يهدر مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها.

وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالي وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية. وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم. ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.



<https://youtu.be/2qdS7rkryp0>



<https://youtu.be/3aijlPX5b0c>



<https://youtu.be/KqvAlre3fzg>

2. الواقع المصري الحزين⁶⁶

اتسم الواقع المصري بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلّة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف الحاضر للمحروسة حيث تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.

ويشهد الواقع . الذي كان وما يزال مستمراً . أن الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي. وتعتمد الحكومة إلى سياسة جباية تستهدف إطفاء الحرائق باستلاب المواطنين من أكبر نسبة ممكنة من دخولهم في شكل زيادات مستمرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية وذلك للتخلص من أعباء الدعم بطريق غير مباشر بعد أن اكتشفت الحكومة صعوبة اتخاذ قرار صريح بإلغائه.

في الواقع المصري الحزين، سيطر الحزب الوطني الديمقراطي على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوى السياسية الوطنية. وفي الواقع المصري الحزين، سيطر رجل أعمال على الحزب الحاكم ويدير أعمال مجلس الشعب وفي نفس الوقت يتحكم في صناعة أساسية يثير البعض أنها تخضع لممارسات احتكارية.

في الواقع المصري الحزين، فقدت مصر عشرات من أبنائها يفقدون حياتهم غرقاً وهم في محاولاتهم البحث عن فرص للحياة خارج مصر بعد أن ضاقت بهم السبل فيها. كما فقدت مصر مئات من أبنائها تحت أنقاض المباني المنهارة من بين ملايين المباني القابلة للانهيأ حسب تقديرات المسؤولين.

⁶⁶ الكلام هنا يتعلق بالحالة المصرية في 2008 والتي استمرت حتى نهاية حكم مبارك في 11 فبراير 2011.

في الواقع المصري الحزين، صادرت الدولة حقوق المصريين في العمل السياسي المتحرر من سطوة الأجهزة الأمنية، وترى الأحزاب السياسية عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.

في الواقع المصري الحزين، عانت . وما تزال . معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

في الواقع المصري الحزين، واجه المصريون هجمة شرسة من الدولة وإعلامها الرسمي ومؤسساتها الصحفية سعياً وراء تقليص أعدادهم بدعوى خطورة المشكلة السكانية التي تلتهم . كما تدعي الدولة . عوائد التنمية. كما شهد المصريون انسحاب الدولة من مجالات الخدمات الأساسية والتراجع عن التزاماتها بتوفير فرص العمل وتحسين توزيع الثروة وكفالة تكافؤ الفرص، كل ذلك بدعوى أنها تفتح الأبواب أمام القطاع الخاص لتحمل مسئولية قيادة التنمية الاقتصادية بزعم أنه أكثر كفاءة من الإدارة الحكومية أو القطاع العام.

في الواقع المصري الحزين، فقد المصريون آلاف الساعات من أعمارهم وهم يصطفون في صفوف طويلة لساعات يتقاتلون من أجل الحصول على رغيف الخبز، وهم يضطرون للتجمهر والاعتصام وقطع الطرق الرئيسية احتجاجاً على تغول السلطة الحكومية وصعوبة الحصول على مياه الشرب والخبز. وفي الواقع المصري الحزين، فقد المصريون حياتهم في مستشفيات الدولة التي تفتقر إلى المقومات الصحية السليمة وتتهاوى مرافقها لحد انقطاع التيار الكهربائي عنها لساعات طويلة تتوقف خلالها أجهزة حيوية توفر فرص الحياة لمرضي وأطفال مبهترين.

في الواقع المصري الحزين، واجه أساتذة الجامعات موقفاً مستفزاً إذ اشترطت الدولة أن يتم توقيع تعاقد بين كل منهم وبين جامعته يلتزم فيه بأداء واجباته الأكاديمية حتى يمكنهم الحصول على حافز يستعينون به على مواجهة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي أعفت فيه الدولة

المحتكرين من سداد غرامة عقوبة على أخطاءهم وسمحت لهم بالحصول على مليارات الجنيهات نتيجة احتكارهم لسلع حيوية من دون مساءلة⁶⁷.

في الواقع المصري الحزين، شهد المصريون تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة، كما شهدا محروستهم تستجدي الشقيقات العربيات وتحصل على مليون طن قمح منحة من رئيس دولة الإمارات⁶⁸!!!

والنتيجة الأساسية للواقع المصري في عص مبارك

أن الجميع كانوا منشغلين بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل . عدا سلطة الحكم . والحقيقة المحزنة، أن مصر المحروسة افتقدت رؤية مستقبلية ترسم طريق التقدم والمعيشة الكريمة لأبنائها.

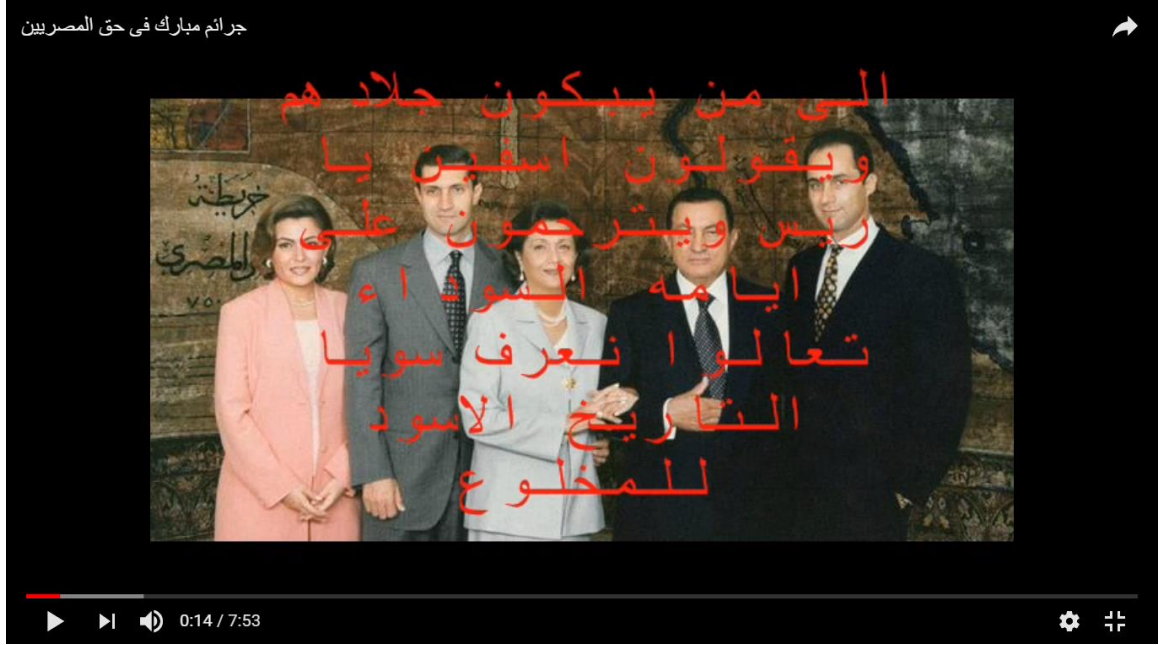


https://youtu.be/uv3wil_NbYQ

أعندئذ عن إدراج هذا الفيديو ضمن عملية توثيق السنوات الأخيرة لمبارك في حكم مصر، فهو صادم ومثير للغضب على امتهان كرامة المصريين في أقسام الشرطة المصرية وبواسطة أفراد الشرطة المصرية!!!!

⁶⁷ إمعاناً في حماية المحتكرين تمت إضافة المادة 26 إلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لفرض عقوبة الغرامة على من يبلغ عن ممارسات احتكارية، وتصل الغرامة إلى 150 مليون جنيه!

⁶⁸ وبعد ثورة 25 يناير التي لم تكتمل، وبعد 30 يونيو 2013 تلقت المحروسة ما يقدر بأكثر من 40 مليار دولار منح ومساعدات من الشقيقات العربية الكويت والسعودية والإمارات!!!!



3. سنوات مبارك الأولى داخل السلطة، في وثائق لندن السرية..⁶⁹

في دفعة جديدة من الوثائق التي تنشرها هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، بعد رفع السرية عنها من قبل حكومة المملكة المتحدة، والتي تطرقت في وقت سابق لملفات شائكة من بينها موقف الرئيس الأسبق حسنى مبارك من عملية السلام، ووضع سيناء ضمن مفاوضات التسوية



السياسية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، نشرت "بي بي سي عربي" مستندات زعمت إنها ضمن أرشيف المملكة، تطرقت إلى سنوات مبارك الأولى منذ عينه الرئيس الراحل أنور السادات نائباً له وصولاً إلى ممارسته مهامه رئيساً لجمهورية مصر العربية.

وبحسب الوثائق، التي لم يتم التأكد من صحتها أو علقت عليها أى أطراف رسمية داخل بريطانيا نفسها، فإن "البريطانيين سعوا جاهدين للحفاظ على مكانة حسنى مبارك كنائب للرئيس المصري حتى يتمكن من خلافة الرئيس أنور السادات "أملا في مساعدتهم على إبرام صفقات سلاح".

وحسب الوثائق، فإن التقييم البريطاني للرئيس الأسبق عندما تولى الرئاسة هو أنه "كان مستقيماً ولم يكن قابلاً للإفساد فى المنصب"، وأنه "تولى الرئاسة على مضض".

وزعمت الوثائق التي حصلت عليها "بي بي سي" العربية حصرياً بمقتضى قانون حرية المعلومات، إلى أن بريطانيا كثفت اهتمامها بمبارك، عقب توليه منصب نائب الرئيس فى 16 أبريل 1975.

رغم أنه ليس معنياً مباشرة بسياسة مشتريات سلاح الجو المصري، فإن مبارك بحسب زعم هيئة الإذاعة البريطانية، كان له تأثيراً هائلاً على سلاح الجو ويحتفظ بصلات بزملائه السابقين فى الخدمة.

وفى آخر زيارة لمبارك، كنائب للرئيس، إلى لندن فى شهر سبتمبر 1980، تقرر "عدم المبالغة" فى الاهتمام به كي لا يوغر صدر السادات عليه.

وبموجب الوثائق التي لم تشر "بي بي سي" إلى مصدرها، وما إذا كانت تابعة للخارجية البريطانية أم أجهزة استخباراتية تابعة للمملكة المتحدة، فإن

⁶⁹<http://www.youm7.com/story/2017/12/25/%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%89/3571127>

السفارة البريطانية حذرت حينها من تبعات إبداء اهتمام لافت للأنظار بالزيارة حرصًا، كما كان واضحًا، على مصلحة ومكانة مبارك.

تقرير سفير بريطانيا بالقاهرة ينصح حكومته بعدم المبالغة في إبداء الاهتمام العلني بزيارة مبارك عندما كان نائبًا للرئيس

وقالت السفارة، في برقية "سرية وشخصية"، إلى إدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في الخارجية البريطانية إن "أحد أسباب محاولتنا إثارة ضجيج بشأن مبارك، نائب الرئيس، عندما يزور بريطانيا الشهر المقبل هو أنه الخليفة الأكثر احتمالًا للرئيس السادات في حالة حدوث أى شىء للأخير".

ونبّهت إلى ضرورة لفت انتباه المتحدثين الإعلاميين البريطانيين "كي لا يتحدثوا لوسائل الإعلام بحماس عن زيارة مبارك المرتقبة".

وقالت البرقية التى أرسلها السفير سير مايكل وير "سوف أترك لكم تقدير الخطر (الذي ينطوي عليه مثل هذا الاهتمام). غير أن الرئيس (السادات) قد يفهم الأمور خطأ بشكل كبير لو حدث هذا الشىء (الضجيج) وإن كان بريئًا". وخلصت إلى أن "قوة موقع مبارك تكمن حتى الآن في قدرته على مساندة الرئيس في كل المناسبات من دون أن يبدو بأي حال أنه تهديد، ولو شعر الرئيس بأنه (مبارك) يكتسب قاعدة قوة مستقلة، فربما يقرر تحجيمه".

وجاءت توصية السفير البريطاني رغم إصرار نظيره المصري في لندن حسن أبو سعدة (وهو فريق سابق في الجيش المصري) على أن يُستقبل مبارك استقبالا رفيع المستوى.

اجتمع أبو سعدة مع مسئولين في وزارة الخارجية بعثوا لاحقًا ببرقية إلى رئاسة الوزراء تقول: "السفير حريص على جعل الزيارة مهيبّة، وأكد أن مبارك يتوقع أرفع معاملة". لكن إدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وجدت صعوبة في الاستجابة لطلب السفير، وقالت في برقية سرية "نحن نخشى أنه ربما يرفع السفير توقعات مبارك بقدر أعلى من الممكن".

وبحكم تاريخه العسكري، كان مبارك حريصًا، عندما كان نائبًا للرئيس، على زيارة معرض فارانبره البريطاني لصناعات الطيران الحربي ذو الشهرة العالمية. وقد زار المعرض في عامي 1974 و1976، وفي الزيارة الثانية "كان متسترا (أى لم تكن الزيارة رسمية ولم يعلم بها أحد من البريطانيين)"، كما قال السفير البريطاني في برقية إلى الخارجية.

واقترح وير، بإصرار، توجيه دعوة رسمية لمبارك كضيف على الحكومة البريطانية لزيارة المعرض في شهر سبتمبر 1980. وقال ناصحًا حكومته في برقية

سرية، إنه "من المثالي أن آمل أنه سيكون من الممكن توجيه الدعوة لمبارك للقيام بزيارة رسمية لبريطانيا في فترة إقامة معرض فارانبره الجوي سواء من جانب رئيسة الوزراء أو وزير الدفاع مع ترتيب لقاءات مع وزير الخارجية ورئيسة الوزراء ووزير الدفاع".

وبرر سير مايكل إصراره بالقول "على المدى الأبعد، يزداد موقعه- مبارك- كخلف محتمل للرئيس السادات قوة باستمرار". وحذر السفير من تجاهل نصيحته خدمة لمصلحة بريطانيا، وقال: قد يبدو هذا تدليلا مبالغا فيه لمبارك، غير أنني أجزم بأن الأمر ليس كذلك، وبالتعبيرات المصرية، مبارك يميل كثيرا إلى بريطانيا".

أما لماذا حرص السفير على ضرورة حضور مبارك المعرض العسكري الشهير هذه المرة بشكل رسمي، فتزعم البرقية قائلة: "رغم أنه ليس معنيا مباشرة بسياسة مشتريات سلاح الجو المصري، فإن له تأثيرا هائلا على السلاح الجوي المصري ويحتفظ بصلات بزملائه السابقين في الخدمة "الذين مازالوا في أماكنهم". ونبهت البرقية إلى احتمال أن يخطف الفرنسيون اهتمام مبارك ويستحوذون عليه، فقالت منبهة متخذي القرار في لندن إلى إنه "يزور معرض باريس الجوي بانتظام".

وتؤكد برقية أخرى أن علاقة مبارك بالجيش المصري باعتباره قائدا سابقا للقوات الجوية في حرب أكتوبر 1973 كانت سببا رئيسيا في الاهتمام بمبارك النائب. وفي هذه الوثيقة طُرحت أسباب دعوة الحكومة البريطانية مبارك رسميا ليكون ضيفا عليها خلال زيارته لبريطانيا بهدف حضور معرض فارانبره. تقول البرقية التي كتبتها وزارة الخارجية "غرض الزيارة مزدوج: الأول تمكين مبارك، وهو قائد سابق للسلاح الجوي المصري، من زيارة معرض فارانبره الجوي، والثاني تهيئة فرصة لنا للتقرب من أكثر المصريين نفوذا بعد الرئيس السادات، فيشاع بقوة أن السيد مبارك سيكون خليفة الرئيس السادات ومن المهم أن نظهر له كل اهتمام". ولم يكن يقصد البريطانيون، كما توحى الوثائق، أنه يمكن إقناع مبارك بالقيام بدور في إبرام صفقات سلاح مقابل استفادة مالية.

وشاع عن مبارك حبه لرياضة الاسكواش، غير أن الوثائق البريطانية تكشف أن شغفه بالأفلام السينمائية التي تتناول الحروب كان أكبر، وتقول وثيقة لإدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا إن صحيفة الجارديان أجرت مقابلة مع

مبارك في شهر يناير عام 1983، وبعد انتهاء المقابلة، سأل المراسل (ماكموناس) مبارك عن الطرق التي يرفه بها عن نفسه ويسترخى ويستجم. وحسب المراسل، فإن مبارك "أجاب بلا تردد: أفلام الحرب. أشاهد أفلام الحرب البريطانية والأمريكية".

وتشير البرقية، التي كان موضوعها "كيف يسترخى الرئيس"، إلى أنه عندما ترك المراسل الرئيس بعد إجراء المقابلة، سأل أحد معاونيه عن هذا الأمر، وأكد له أن تلك هي هواية الرئيس.

وأضاف معاون الرئيس، أن "السفارة المصرية في لندن تنفق قدرا هائلا من وقتها كي ترسل للرئيس شرائط كاسيت (فيديو) لأفلام الحرب الملائمة". وقال كاتب البرقية وهو إس إل كوبر-كوليس، من السفارة البريطانية في القاهرة، إن مراسل الجارديان هو الذي أبلغه بهذه المعلومة. فقد اعتقد البريطانيون، في ذلك الوقت، بأنه لا يمكن التعامل مع مبارك بهذا الأسلوب.

ففي سيرة ذاتية لمبارك أعدت عندما تولى الرئاسة، استبعدت أجهزة جمع المعلومات البريطانية ميل مبارك للفساد، وقالت السيرة التي أعدت بناء على طلب رئاسة الحكومة "الترقية غير المتوقعة (لمبارك) إلى منصب نائب الرئيس في أبريل 1975 جاءت مفاجأة كبيرة رغم أن أسلوبه العسكري المنضبط وكفاءته الإدارية، جعلت الوظيفة وكأنها خلقت له، ثم إن سمعته الآن أنه واحد من الذين لا يمكن أن يفسدوا في المنصب".

وبعد أربعة شهور فقط من توليه المنصب، زار مبارك، الرئيس، بريطانيا في شهر فبراير 1982، وطلبت، مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية حينئذ، معلومات إضافية عنه قبل مثلها أمام البرلمان للرد على أسئلة النواب.

وفي التقرير المعلوماتي، قالت السفارة البريطانية في القاهرة إن "اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981، جاء به (مبارك) إلى السلطة على مضض منه". وأضافت أنه "رغم أن كونه الخيار الواضح للوظيفة، في الوقت المناسب، فإنه لم تكن لديه فيما يبدو رغبة في توليها بهذه السرعة". ووصفت الوثيقة مبارك حينها بأنه "ليس عميق التفكير"، غير أنها قالت إن طريقته في الحكم "هي بحث كل النقاط وأخذ آراء الأغلبية".

وقالت تقارير أجهزة جمع وتقييم المعلومات البريطانية عن مبارك إنه "أصاب في تحديد إحباطات المصريين البسطاء، ووعود السادات التي لم ينفذها، واللامساواة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، والفساد في المواقع العليا، وظروف المعيشة المروعة في العشوائيات الحضرية في المدن".

غير أن التقارير نبهت إلى أن مبارك "يفتقد رؤية السادات، ويظهر أنه ليس لديه مفهوم شامل لمصر التي يود أن يراها".

ورغم أن مباحثات مبارك وتاتشر، خلال هذه الزيارة، تناولت فقط قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، فإن رئيسة الوزراء البريطانية، أثارت مسألة صفقات السلاح في نقاش خاص حضره أسامة الباز.



وحسب برقية صادرة عن السكرتير الخاص لرئيسة الوزراء، فإن تاتشر تحدثت مع مبارك بالتحديد عن عرض شركة فوسبير ثورنيكروف البريطانية (التي يملكها أمريكيون الآن) بشأن قوارب مراقبة بحرية قادرة على حمل صواريخ أو فرقاطات لمصر. وتشير البرقية إلى أن تاتشر "شدت لمبارك على أن هناك حزمة مالية محسنة (ائتمان مالي في شكل قرض لتمكين مصر من قبول العرض) متاحة الآن". وتضيف البرقية "قال الرئيس مبارك، الذي بدا وكأنه لم يُطلع على المسألة، إن مصر تحتاج إلى وقت لبحث العرض".

وأرسل سكرتير تاتشر نسخة من برقيته ومحضر المباحثات بين الوفدين إلى وزارتي الدفاع والتجارة، وشدد على الالتزام "بألا توزع إلا في نطاق ضيق للغاية". وأثارت تاتشر موضوع التسلح بناء على تقرير أعدته السفارة البريطانية في القاهرة، قبل زيارة مبارك بثمانية أيام.

وسرد التقرير ما قال إنه "مجالات رئيسية يمكن استثمار" زيارة مبارك لتحقيق الاستفادة فيها، وشملت هذه المجالات "البحرية والدفاع الجوي والدبابات والمدفعية والتحكم والسيطرة والاتصالات".



ويكشف التقرير عن علم السفارة بأن "سلاحي الجو والبحرية المصريين يجريان عملية استعراض لمشترياتهما"، كما يكشف عن "زيارة أخيرة لفريق قوى من وزارة الدفاع البريطانية لمصر، وزيارة أخرى خلال شهر فبراير (الشهر الذي زار فيه مبارك لندن) من جانب فريق قوى آخر من وزارة الدفاع البريطانية يرافقه ممثلون عن شركات صناعة الأسلحة".

وفيما يتعلق بالتمويل في ظل مشكلات مصر الاقتصادية في ذلك الوقت، قال التقرير: "لو تحسنت العلاقات المصرية السعودية، فإن المال السعودي سوف يصبح متاحا مرة أخرى لمشروعات الدفاع المصرية." وتابع التقرير: لو تحسنت العلاقات المصرية السعودية، فإن المال السعودي سوف يصبح متاحا مرة أخرى لمشروعات الدفاع المصرية و "في هذه الأثناء (أي لحين توفر المالي السعودي لمصر)، وبينما يجري نقاش بشأن المبيعات المباشرة، فإن توفير شروط مالية ائتمانية تفضيلية (من جانب وزارتي الدفاع والتجارة البريطانيتين) أمر حاسم". وأوصت السفارة بضرورة إتاحة تسهيلات ائتمانية لتمكين مصر من شراء السلاح من بريطانيا ومنح العقود لشركاتها. وبعد عام من هذه الزيارة، أجرت بريطانيا تقييما جديدا لطريقة حكم مبارك، وأشار التقييم، الذي أعد بمناسبة زيارة لمبارك إلى بريطانيا في أوائل شهر فبراير 1983، إلى بعض ملامح حكمه. وقال التقييم، الذي أعدته السفارة البريطانية في القاهرة، إنه "بعد 15 شهرا في المنصب، يظل أكبر إنجاز متفرد لمبارك هو التغيير العميق الذي أدخله على أسلوب الرئاسة، ومن ثم على المناخ السياسي في البلاد". وأضاف أن "نهجه (مبارك) فيما يتعلق بالحكومة هو البرجماتية، وفوق كل ذلك، الحذر، والأسلوب الجديد له مزاياه: فالخطابات باتت أقصر وأقل عددا من خطابات السادات، وخالية من النبرة الخطابية والوعود الفارغة، وهو يتشاور بشكل واسع ومنتظم، واستقامته الشخصية ليست محل أي شك".

لم تنعكس "استقامة" مبارك، حسب رؤية البريطانيين، على طريقته في مكافحة الفساد. فقد فشل في مكافحة الفساد الذي كان المصريون يشكون منه دائما، حسب التقييم، الذي جاء فيها "حظيت حملته ضد الفساد، خاصة محاكمة شقيق السادات، بموافقة عامة، لكن تأثيرها كان ضئيلا في تبديد الشك.. (فالحملة) تؤكد أن الأسماء الكبيرة لا تُمس".

المبحث الثاني:

الفساد ركن أساس في نظام مبارك

1. الفساد في عهد مبارك⁷⁰

تشير عدة تقارير محلية ودولية وحكومية على انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي 26 سبتمبر 2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة في العالم متراجعا عن عام 2007 والذي كان 105 وعام 2006 والذي كان 70، كما تورط عدة وزراء في عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان وعدة مسئولين حكوميين في الدولة، كما تحذر منظمات دولية ودول من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. كما تتهم المعارضة وعدة منظمات أهلية ودولية الحكومة المصرية بتزوير الانتخابات وتطالبها بتوفير إشراف قضائي كامل ومراقبين دوليين على الانتخابات^{[1][2]}

في 1 مارس 2010

الأغلبية تُسقط 3 استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار 80 مليار جنيه في «أبو طرطور والغزل والكهرباء».^{[3][4]}

• مجال الإسكان والشمية

في 4 يناير 2010

النيابة العامة: وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان تلقى رشاوى 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال.^[5]

في 27 مارس 2010

وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان يفضح سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها 100 ألف متر 25 فدانا و80 ألف متر أخرى مساحتها 20 فدانا، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر علي البحر مباشرة، وعدد آخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على 10 آلاف متر بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا.^[6] كما صدر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقول أن 12 مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة في المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد. وقال التقرير أنه توجد في مصر 1032 منطقة عشوائية في جميع

⁷⁰ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

المحافظات. وأشار التقرير إلى أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية. وتقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن 45% من سكان مصر تحت خط الفقر.^{[7][8]} ووفقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة،

ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعي ومرضي. وأشار التقرير إلى تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة. وأوضح التقرير أن شريحة الفقراء في مصر تمتد وتتسع كل يوم، وبخاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التي يتحملها الفقراء وحدهم.^[7]

في 3 يوليو 2007

قام أهالي قرية برج البرلس، في منطقة كفر الشيخ بمصر، بثورة جراء العطش لشح المياه في المنطقة، وقيامهم بقطع الطريق الساحلي الدولي أمام السيارات المارة، في محاولة منهم للفت انتباه المسؤولين إلى معاناتهم. حيث قام نحو 3 آلاف من مواطني برج البرلس احتجاجا على انقطاع مياه الشرب عنهم لمدة تجاوزت الـ 20 يوما، بسبب تحويلها إلى مصيف بلطيم لتتوفر على مدار الـ 24 ساعة للمصطافين هناك. وبعد ساعات من التظاهر، قام الأهالي بقطع الطريق الساحلي الدولي الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تكدس السيارات لمسافة 80 كيلو متر لنحو 14 ساعة^{[9][10]}

في ديسمبر 2007

صدر تقرير من منظمة الصحة العالمية يؤكد أن مصر ثالث دولة في العالم كأكبر سوق لتجارة الأعضاء البشرية^{[11][12]}. كما صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في 13 مايو 2008 والذي يؤكد أن 14 مليون مصري تحت خط الفقر وأن 1% من الأغنياء يسيطرون علي نصف الثروات، وأن نسبة الفقراء في البلاد تصل إلى ما يقرب من 55% من الشعب المصري^[13]. كذلك، يؤكد تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة. بعنوان: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني»، أن 5 ملايين مصري تحت خط الفقر يعيشون بأقل من دولار يوميا. وحذر التقرير أيضا من تلاشي الطبقة الوسطى في ظل انخفاض معدل الأجور وعدم وجود سياسات فاعلة للحد من نسبة الفقر.^[15]

• مجال الشرطة والأمن العام

في 7 يونيو 2010

وقعت قضية تعذيب خالد سعيد حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر بالإسكندرية مع وجود قرائن ان سبب القتل وجود قضية فساد لها علاقة بالمخدرات كان المتوفي حصل على تصوير فيديو قد يدين بعض ضباط قسم سيدي جابر بالإسكندرية^{[16][17]}

• مجال المالية والضرائب

في 4 أبريل 2010

د. حمدي حسن يتهم الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي وجاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية الحالي -د. يوسف بطرس غالي- وزارة المالية عام 2004 زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 250% تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتببات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر». وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% في المتوسط وبعضها سدد 0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم. وكما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هو مستحق عليه من ضرائب، بل إن بعض الشركات في المناطق الحرة، التي ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضاً على دعم من صندوق الصادرات.^[18]

في 29 مارس 2010

اختفاء تريلون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة ومحاولة حكومية لإخفائها وعدم إعطاء معلومات عنها وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوي 14 مرة ضعف العجز الموجود، والذي تعاني منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصري من 80 مليون لأصبح نصيب الفرد 16 ألف جنيه.^{[19][20][21]}

• النقابات

في 6 نوفمبر 2009

الجهاز المركزي للمحاسبات يكشف عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات في الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور، ونقاباته العامة «23 نقابة»، جاء ذلك في تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2007م^[22]

في 20 ديسمبر 2009

«نقابة المهندسين تحت الحراسة الحكومية» تهدر ملايين الجنيهات في صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالي.^{[23][24]}

• تقارير

في 16 مارس 2010

إهدار 39 مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد، أفاد تقرير لـ "مركز الأرض لحقوق الإنسان" بأن أكثر من 39 مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالي 231 مليون دولار في العام الماضي بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.^[27]

في 28 مارس 2010

تقرير لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان "تنفيذ الأعمال في مصر.. دليل للشركات الأمريكية 2010" يحذر الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. مطالباً إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور في مصر مطالباً إياهم بتوخي الحذر الشديد لسوء حالة الطرق والزحام الشديد وعدم مراعاة القوانين وعدم مراعاة المشاة وعدم وجود أماكن للسيارات المعطلة.^{[28][29][30]}

• انتقادات دولية

في 20 مارس 2010

منظمة الشفافية الدولية: مصر تخسر المعركة ضد الفساد^[31]. وتنتقد الأوضاع في مصر وانتقدت بشدة قانون الانتخاب في مصر ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة وإلى تعزيز سيادة القانون.^{[1][2]}

2. قضية محمد إبراهيم سليمان⁷¹

محمد إبراهيم سليمان الأستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية المصري السابق (1993 - 2005م) وعضو مجلس الشعب المصري عن دائرة الجمالية الدورة البرلمانية (2005 - 2010)، ورئيس شركة الخدمات البترولية البحرية^[1].

- عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمالية الدورة البرلمانية (2005 - 2010).
- وزير الإسكان المرافق والمجتمعات العمرانية (1993 - 2005)
- رئيس شركة الخدمات البترولية البحرية (يوليو 2009).

استجواب مجلس الشعب

- قيام الوزير بمنح زوجته السيدة منى صلاح الدين المنيري قطع الأرض رقم 189 الحي الخامس منطقة العمارات بمساحة 1393.01 مترًا.
- قيامه بمنح ابنته جودي محمد إبراهيم سليمان قطعة رقم 35 الحي المتميز منطقة الجولف بمساحة 733.15 مترًا بالتجمع الخامس.
- قيامه بمنح ابنته دينا محمد إبراهيم قطعة رقم 16 الحي شمال المشتل بمساحة 3343.83 مترًا بالتجمع الخامس باعته لشركة كارلتون للاستثمارات العقارية.
- قيامه بمنح ابنه القاصر شريف محمد إبراهيم (بولاية والده) أرضًا سكنية بالحي المتميز منطقة الجولف بالتجمع الخامس بمساحة 4458.10 مترًا، مقام عليها فيلا سكنية (قصر).
- قيامه بمنح ابنة القاصر شريف محمد إبراهيم (بولاية والده) الوزير فيلا مميزة رقم 56 منطقة 22 بمارينا.
- قيامه بمنح فيلا الزمردة معدل 12 منطقة 24 بمارينا لابنته جودي محمد إبراهيم سليمان.
- قيامه بمنح فيلا الزمردة معدل 11 منطقة 24 لابنته دينا محمد إبراهيم سليمان (يراجع المستند المقدم وهو خطاب وزارة الإسكان إلى محكمة شمال القاهرة).
- قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم عمرو وإيهاب حسني ابن السيدة ماجدة المنيري شقيقة السيدة منى المنيري زوجة الوزير السابق.

⁷¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_إبراهيم_سليمان

- قيامه بمنح أسامة عامر عيسى زوج شقيقة زوجته (عديلة) فيلا في المنطقة المتميزة رقم 24 مارينا 5 زمردة، وتقع هذه الفيلا على نفس صف فيلات أولاد الوزير على البحر مباشرة.
 - قيامه بمنح ذات الشخص (أسامة عامر عيسى) فيلا في شارع الشانزليزيه في مارينا 2 ثم باعها بأكثر من عشرة ملايين جنيه.
 - قام بمنح السيد عماد الحاذق، شريكه في مجمع ليك فيو بالقطامية، فيلا بمارينا.
 - قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم الدكتور عبد الله أبو زيد الأستاذ في كلية الهندسة، والذي كان يدرس لابنته جودي التي عُينت معيدة في كلية الهندسة جامعة عين شمس!
 - قيامه بمنح فيلا بمارينا على البحيرة للسيدة ماجدة المنيري شقيقة زوجته في مارينا 5 على البحيرة بجوار فندق "مكسيم إن".
 - قيامه بمنح فيلا بمارينا لشقيقه محمود إبراهيم سليمان.
 - قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم علا ضياء الدين المنيري (ابنة شقيق زوجته).
 - قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم نيللي صلاح الدين المنيري (شقيقة زوجته).
- واشار أعضاء البرلمان المبلغون إن كل من سبقت أسماؤهم تم منحهم أراضٍ للبناء في القاهرة الجديدة وبمساحات كبيرة وأماكن متميزة، ويمكن الاستعلام عن ذلك من وزارة الإسكان.
- واتهم الأعضاء المبلغون وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان بالتربح بصورة غير مشروعة عن طريق بيع الأراضي من الباطن وتقديمها للشركات العقارية نظير مقابل مادي مستتر، وذلك بحسب ما جاء بالبلاغ على النحو التالي: قيام الوزير السابق ببيع منزل مساحته 3.6 متر بالقناطر الخيرية. منطقة الشعير . بمبلغ عشرة ملايين جنيه للمقاول حسن درة، وتم منح الأخير وشركاته الأراضي التالية:

↓ الشركة الهندسية للمشروعات العمرانية (حسن درة)

1. 100 فدان أقيم عليها مشروع حدائق المهندسين بالشيخ زايد، ثم تخصيصها في يوليو 1999 بسعر 110 جنيهات للمتر.
2. 80 فدانًا أقيم عليها مشروع زايد 2000 تم تخصيصها في أكتوبر 1994 بسعر المتر 50 جنيهًا للمتر.
3. 170 فدانًا على جزأين لمشروع جرينز، ثم تخصيص الأولى في 1994/6 والجزء الثاني في يناير 1995 بسعر 170 جنيهًا للمتر.

↓ شركة القاهرة الجديدة للشمية والإسكان (حسن درة)

37 فدانًا بالتجمع الخامس في مايو 2005 بسعر 200 جنيه للمتر. وبذلك يكون إجمالي ما حصل عليه المقاول حسن درة من الوزير السابق 387 فدان أراض للبناء أي مليون وستمئة خمسة وعشرون ألف وأربعمائة متر، بحسب ما جاء في بلاغ أعضاء مجلس الشعب الـ47.

↓ وذكر الأعضاء أن سليمان خصص للشركة المتحدة للاستثمارات العقارية (عماد الحاذق)

الأراضي الآتي بيها:

1. 1400 فدان خصصت في مايو 2004 سعر المتر 200 جنيه.
 2. 139 فدانًا خصصت في سبتمبر 2004 سعر المتر 220 جنيهًا.
 3. 56 فدانًا خصصت في يناير 2005 سعر المتر 270 جنيهًا.
- ويقام على هذه الأراضي مشروع ليك فيو على شارع الـ90 أرقى منطقة بالقاهرة الجديدة، وبذلك يكون الوزير السابق قد منح للشركة المتحدة للاستثمارات العقارية "عماد الحاذق" 295 فدانًا أرض مبان بمتوسط 230 جنيهًا للمتر تقريبًا.
 - ويكون إجمالي ما حصل عليه المقاول عماد الحاذق من الوزير السابق 295 فدانًا أي مليون ومائتان وتسعة وثلاثون ألف متر.

↓ كما استعرض النواب في بلاغهم ما خصصه وزير الإسكان المبلغ ضد المقاول وجدي كرامر

صاحب شركة مكسير إن للاستثمار العقاري من أراض، على النحو التالي:

1. 74 فدانًا تم تخصيصها في أكتوبر 2005 بسعر 225 جنيهًا للمتر، يقام عليها مشروع "كاتري كلوب".
2. 18 فدانًا تنازلت عنها أكاديمية الشرطة للمقاول المذكور مقابل دفع رسم تنازل 200 جنيه للمتر لوزارة الإسكان و275 جنيهًا للمتر ثمنًا للأرض.
3. تم بيع مبنى البولنج بجوار المسرح الروماني منطقة الشانزلزيه بمارينا بمساحة 1345 مترًا بكامل الأرض والمباني، وبدون أية مزايدات بمبلغ 2.5 مليون جنيه، أي بما يعادل 1859 جنيهًا للمتر أرض ومبان وتجهيزات في أرقى مناطق مارينا، وتم البيع بالتعاقد المباشر بدون إعلان أو مزايدة.
4. تم تأجير فندق مارينا المملوك للدولة لمدة خمس سنوات تبدأ من شهر 2007/8 وحتى شهر 2012/8 بمبلغ 1.7 مليون جنيه سنويًا، بزيادة 7% سنويًا، علمًا بأن التعاقد تم في شهر 2005/6 على أن تبدأ مدة الإيجار

لخمس سنوات من 2007، والفندق على مساحة 7200 متر، والإيجار يشمل المبنى المفروش بالكامل وكافة ملحقاته من مخازن ومطاعم وكافيتريات وغرف للكهرباء ومواقف للسيارات، وقد تم التأجير أيضًا بدون إعلان أو مزايمة.

↓ كما استعرض النواب المبلغون ما خصصه وزير الإسكان المبلغ ضد شركة المهندسون المصريون للاستثمار العقاري، وهي شركة عائلية، يسري وطارق سعد زغلول وأخواتهما، على النحو التالي:

1. 90 فدانًا من مدينة 6 أكتوبر أقيم عليه مشروع المروج تم التخصيص في يوليو 1994 بسعر 55 جنيها للمتر.
2. 100 فدان بمدينة العبور أقيم عليها مشروع جيرو لاند "مدينة ملاهي" تم تخصيصها في يوليو 1994 أيضًا بسعر 50 جنيهاً للمتر.
3. 27 فدانًا بالقاهرة الجديدة في يوليو 1997 بسعر 110 جنيهاً للمتر.
4. 50 فدانًا بالقاهرة الجديدة تم تخصيصها بذات التاريخ بسعر 70 جنيهاً للمتر.
5. 380 فدانًا بمدينة العبور يقام عليها مشروع الجولف سعر المتر 50 جنيهاً في يوليو 1994.
6. 21 فدانًا بمدينة الشروق مقام عليها مشروع جرين لاند في يوليو 1994 بسعر المتر 50 جنيهاً.

• وأضاف النواب أن وزير الإسكان السابق منح شركة المهندسون المصريون للاستثمار العقاري، وهي شركة عائلية أكثر من 647 فدان أرض مبان، منها 570 فدانًا في يوم 27 يوليو 1994 ولشركة واحدة، وكان مصر قد خلت من مستثمرين وشركات عقارية أخرى، حسب قول المبلغين في بلاغهم.

وأفاد النواب أن جميع هذه الأراضي حصل عليها المنتفعون بالتقسيط، ولم يدفعوا من ثمنها سوى 10% كدفعة مقدمة وحصلوا بضمانها على قروض بالمليارات من البنوك المصرية، فكان النهب مزدوجًا للثروة العقارية المملوكة للشعب ولودائعها المالية في البنوك.

✉ وردا على ذلك أفاد الوزير السابق أنه قد قام بشراء جميع مملكاته قبل توليه الوزارة.

اسنياء من رئاسة لشركة خدمات البترول

وفي يوليو 2009، أثار قرار رئيس الوزراء د. أحمد نظيف بتعيين المهندس محمد إبراهيم سليمان رئيساً لشركة الخدمات البترولية البحرية بدلاً من المهندس

محمد عاطف، والذي صدر قرار بنقله لرئاسة شركة مصر للصيانة، غضب واستياء العاملين بالشركة، حيث كان متوقعاً أن يتم تعيين أحد المساعدين الأكفاء بالشركة، والتي نجحت خلال الفترة الماضية وحققت أرباحاً كبيرة وتوسعات مكنتها من عملية فصل تبعيتها عن شركة بتروجيت.

رأي الإخوان المسلمين

وزارة الإسكان ويتولاها الدكتور محمد إبراهيم سليمان وقد أكدت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود مخالفات جسيمة في عمليات العطاءات بالوزارة؛ حيث يتم رسو معظمها لصالح مكتب هندسي معين تبين ملكيته لشقيق زوجة الوزير، هذا بالإضافة لقضية الدكتور ممدوح حمزة الاستشاري المصري المعروف وهي القضية التي كشفت عن عمليات رشاًوى واستغلال نفوذ واسعة من قبل الوزير، ورغم الشائعات التي راجت وقتها عن رحيل الوزير بعد أن طالت القضية شخصيات كبيرة ومؤثرة بمصر، وقيام أجهزة رقابية حساسة بالتحقيق في ملابسات القضية استمر الوزير رغم نصائح المقربين له بالاستقالة من منصبه، وكان قد سبق ذلك قضية انهيار العقارات بمصر وتحديدًا عمارة مدينة نصر؛ حيث تبين وجود قصور لوزارة الإسكان في عمليات المتابعة والإشراف.

المصادر

1. نظيف يصدر قراراً بتولي محمد إبراهيم سليمان رئاسة شركة الخدمات البترولية البحرية، مصراوي، 30 يونيو 2009
- استقالة وزير الثقافة المصري هل تفتح الباب لغيره؟، إخوان أون لاين، 17 سبتمبر 2005
- حالة غليان في "الخدمات البترولية البحرية" بعد قرار "نظيف" تعيين "سليمان" رئيساً للشركة.. والعاملون يقولون: "خربت مالطة"، اليوم السابع، 30 يونيو 2009
- «المصري اليوم» تكشف بالمستندات: إبراهيم سليمان باع لزوجته وأبنائه القصر فيلات فاخرة بمارينا وأراضي متميزة بالتجمع الخامس أثناء توليه الوزارة، المصري اليوم، 27 أكتوبر 2008*
- 47 نائباً يقدمون مستندات للنائب العام تفضح فساد "سليمان"، الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، 25 يناير 2009

وصلات خارجية

- «المصري اليوم» تكشف بالمستندات: إبراهيم سليمان باع لزوجته وأبنائه القصر فيلات فاخرة بمارينا وأراضي متميزة بالتجمع الخامس أثناء توليه الوزارة، المصري اليوم، 27 أكتوبر 2008
- حاسبوا.. محمد إبراهيم سليمان، اليوم السابع، 30 يناير 2009
- النيابة تطالب برفع الحصانة عن محمد إبراهيم سليمان، مصراوي، 4 يناير 2010
- النيابة العامة: إبراهيم سليمان تلقى رشاوي 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، مصراوي، 4 يناير 2009
- فساد إبراهيم سليمان.. فتش عن "الوطني"، إخوان أون لاين، 11 يناير 2010
- مجلس الدولة يفتي بعدم أحقية إبراهيم سليمان في تولية شركة الخدمات البترولية، مصراوي، 20 يناير 2010
- إبراهيم سليمان يستقيل من البرلمان.. وفهمي يقرر استرداد الأموال التي تقاضاها من (الخدمات البترولية)، مصراوي، 1 فبراير 2010
- التحقيقات: إبراهيم سليمان تلقى رشاوي 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، جريدة الشروق، 3 يناير 2010
- الحسيني يقدم بلاغاً للنائب العام ضد إبراهيم سليمان، إخوان أون لاين، 28 فبراير 2010
- سليمان خصص حديقة عامة مساحتها 10 آلاف متر لبناء قصر لرجل اعمال كبير، جريدة الشروق، 20 مارس 2010

3. قضية أكياس الدم الملوثة⁷²

قضية هايدلينا هي قضية رأي عام شهيرة شهدتها مصر، كان بطلها **شركة هايدلينا لتوريد المستلزمات الطبية** والتي يرأسها الدكتور هاني سرور نائب مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم، تم اتهام الشركة بالدخول في مناقصة - بغير وجه حق - لتوريد قرب دم لوزارة الصحة المصرية وتم ترسية المناقصة علي الشركة، إلى أن اكتشف أن قرب الدم المورد ملوثة ومعيبة وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

خربك القضية

بناءً على بلاغ من **مباحث الأموال العامة** والمتضمن بلاغ بعض موظفي وزارة الصحة عن ارتكاب مخالفات في توريد أكياس الدم من شركة "هايدلينا" إلى إدارة شئون الدم ومشتقاته بوزارة الصحة قامت النيابة العامة المصرية بعد توافر عناصر الجدية في التحريات باتخاذ الإجراءات القانونية حيث لم تبدأ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى إلا بعد الحصول على إذن من مجلس الشعب لشمول الأدلة لوقائع الاتهام ضد عضو مجلس الشعب هاني سرور؛ وذلك مراعاةً لأحكام القانون والدستور.

وتم إحالة المتهمين للمحاكمة بعد أن كشفت تحقيقات النيابة عن وجود ميكروبات وفطر وعفن داكن داخل "**أكياس الدم**" وانبعاث رائحة من بعضها؛ مما يؤدي إلى تسمم دم المريض وقد يؤدي للوفاة.

وأشارت النيابة العامة المصرية إلى أن اللجان الفنية المختصة أعدت تقريرًا كشفت فيه عن وجود عيوب فنية في الأكياس الموردة؛ مما يؤدي إلى تعرّض المتبرعين للإغماء لزيادة معدل تدفق الدم عن المعدل الطبيعي وحدوث تجلطات بالدم وتعرّض أكياس الدم للانفجار أثناء فصل مكونات الدم وزيادة تركيز الكلوريد عن الحد المسموح به، وزيادة نسبة القلووية الكلية عن المعدل القياسي؛ مما يؤدي إلى تكسير كرات الدم وفقدان الدم لخواصه.

ونوّهت النيابة إلى أن إرساء مناقصة وزارة الصحة في صنف "أكياس الدم" على شركة "هايدلينا" خرجت عن القواعد الصحيحة التي نصّت عليها أحكام القانون والمزايدات، وأن الشركة لم تراعى الاشتراطات الفنية لإنتاجها من قرب الدم قبل عرضها في السوق المحلي.

72

https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9_%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7&redirect=no

وجاء في قرار الإحالة أن المتهمين "حلمى صلاح ومحمد وجدان" في الفترة من 3 سبتمبر 2005 حتى 27 أغسطس 2006 بصفتهم موظفين عموميين بوزارة الصحة، حصلوا على منفعة وحاولوا الحصول على ربح لغيرهما بدون وجه حق من عمل من أعمال وظيفتهما، ومكنا المتهمين "هاني ممدوح سرور وشقيقته نيفان" من الحصول على منفعة بدون وجه حق، عن طريق قيام المتهمين الأولين بإتمام إجراءات ترسية مناقصة توريد قرب الدم لوزارة الصحة، التي أجريت في 3 سبتمبر 2005 على شركه "هايديلينا" بزعم مطابقتها للمواصفات على خلاف الحقيقة وحجبا الشكاوى الواردة بكتاب **المركز القومي لنقل الدم** والمقدمة من مديري بنكي الدم بمستشفى فاقوس ومنشية البكري حول ما بقرب الدم، موضوع المناقصة، من عيوب تمثلت في زيادة درجة استطالة المادة المصنع منها **قرب الدم**، مما يؤدي إلى تعرض المتبرعين للإغماء لزيادة معدل تدفق الدم، وتؤدي إلى حدوث تجلطات.

المتهمون في القضية

- حلمي صلاح الدين مدير الإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بوزارة الصحة
- محمد وجدان رئيس إدارة التوجيه الفني بالإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بالوزارة
- هاني سرور رئيس مجلس إدارة **شركة هايديلينا للمستلزمات الطبية**
- نيفان سرور مهندسة والعضو المنتدب لشركة هايديلينا
- وفاء عبد الرحيم مديرة مصنع هايديلينا
- أشرف إسحاق مدير إنتاج مصنع هايديلينا
- فتحية أحمد عبد الرحيم مديرة الرقابة على الجودة بمصنع هايديلينا.

همة الفساد

- أكدت النيابة العامة أن شركة هايديلينا تقدمت دون وجه حق بعرض في المناقصة الطبية مع الوزارة، مع أن الشركة ليس لها سابقة في توريد صنف أكياس الدم ومستلزماتها لوزارة الصحة، وهو الشرط الحاسم بقواعد الدخول في المناقصة، وساعد الشركة في الالتفاف حول ذلك الشرط المتهمين الأول حلمي صلاح الدين والثاني محمد وجدان، وهما موظفان عموميان، تخليا عن التجرد والنزاهة الذين من المفترض أن يتحليا بهما في عملهما العام.

صدر الحكم في القضية في 15 أبريل 2008 حيث قضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة جميع المتهمين.

النيابة العامة تطعن على الحكم

قرر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام الطعن بالنقض على الحكم الذي اصدرته محكمة جنايات القاهرة ببراءة جميع المتهمين في قضية أكياس الدم الفاسدة الموردة من شركة "هايدلينا" إلى وزارة الصحة وذلك للخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والتعسف في الاستنتاج والفساد في الاستدلال وتناقض أسباب الحكم وعدم صحة اجراءات إصداره.

وأوضح النائب العام أن حكم البراءة قد شابه العديد من مناحي الطعن منها الخطأ في تطبيق القانون إذ استند الحكم على قضائه ببراءة المسؤولين عن شركة هايدلينا على أساس ان نسبة العيوب الثابتة في "قرب الدم" تدخل في نطاق النسب المسموح بها في قانون المناقصات والمزايدات وذلك على خلاف الحالة الخاصة بهذه القرب التي اكدت التقارير الفنية بشأنها انها لا تصلح للغرض المعدة له ولم تصدر موافقة عن الجهة المختصة بقبولها.

وأوضح النائب العام ان الحكم ارتكز على نفى تحقيق الغش لما جاء في تقرير لجنة الطب الشرعي المشكلة بمعرفة النيابة العامة من سلامة مكونات سائل منع التجلط والتفت عن باقي العيوب الثابتة بالتقارير الفنية الأخرى ومنها زيادة درجة استطالة الخامة المصنع منها القرب إلى الضعف مما قد يؤدي إلى تعرض المتبرعين بالدم للإغماء وزيادة تركيز الكلوريد ونسبة القلوية في الخامة ووجود ميكروبات وفطر وانبعاث رائحة في بعض القرب مما قد يؤدي إلى تسرب البكتريا إلى دم المريض واصابته بتسمم بكتيري، وسهولة ازالة الأرقام الموجودة على "الي" مما قد يؤدي إلى عدم الاهتمام إلى شخص المتبرع بالدم بعد اختبار الصلاحية.

وأشار النائب العام إلى ان مدلول الغش يشمل كل مخالفة لأصول صناعة الشيء أو المواصفات القياسية المصرية والتي اثبتت التقارير الفنية عدم مراعاتها في إنتاج هذه "القرب" إلا أن الحكم قصر مدلول الغش في تنفيذ عقد التوريد على مخالفة بنود المواصفات الفنية للمناقصة فقط.

وقال النائب العام المستشار عبد المجيد محمود انه ورد بالحكم ان المتهمين هاني سرور رئيس مجلس إدارة هايدلينا وشقيقته نيفان لم يتدخلا في اعمال المناقصة أو التوريد على خلاف الثابت بالأوراق من أن هاني سرور حضر خمسة

اجتماعات مع مسئولى وزارة الصحة انصبت على موضوع المناقصة ومع مفتشى إدارة الصيدلة بالمصنع تعلقت بخط إنتاج القرب وان نيفان هي التي تولت اجراءات تقديم عرض الشركة واستيراد ماكينات وخامات الإنتاج. وأشار إلى ان الحكم نسب لشاهديتين قولهما بان العيوب الواردة بقرب الدم قد تحدث من سوء التداول والتخزين على عكس ما شهدتا به من أن هذه العيوب لا تحدث إلا من الإنتاج وسوء الخامات.

واوضح ان الحكم اورد انه لم ترد أي شكاوى من الجهات المستعملة للقرب من أي عيوب بها على خلاف الثابت بالأوراق من ورود عدة شكاوى في هذا الصدد عن حدوث الالام للمتبرعين وعدم اتمام بعض عمليات التبرع وحدثت تجلطات في بعض القرب فضلا عما قرره أحد الشهود عن شعوره بالألم أثناء عملية التبرع مما أدى لإصابته بإغماء وتورم في الذراع.

وقال النائب العام ان الحكم وصف التقارير الفنية العديدة سواء الواردة من الجامعات المختلفة أو اللجنة المنتدبة بمعرفة النيابة العامة فيما اوردته من عيوب في هذه "القرب" بانها متناقضة على أساس ان كلا منها اضافت عيوباً أخرى لم تورده غيرها دون أن تخالف احداها الأخرى وذلك بدلا من أن يصفها بانها تقارير متكاملة بل وصفها بأنها متناقضة وبالتالي لم يعول عليها.

وأكد النائب العام وجود تناقض بين أسباب الحكم وعدم صحة اجراءاته إذ نفى الحكم جريمة التربح في موضع منه على أساس سلامة الإجراءات التي أتبعت وتوافقها مع أحكام قانون المناقصات والمزايدات فيما انتهى في ذات المقام لنفى ذات التهمة وأن إجراءات المناقصات برمتها شابتها أخطاء ومخالفات لأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية. وأوضح أن الحكم نفى جريمة الغش التجاري على أساس أنها لا تتوافر إلا في حق مدير المصنع والمحل والصيدلي ثم انتهى في ذات الوقت إلى تبرئة المتهمين المسئولين عن ذلك رغم إقرارهم بتولي هذه المسئولية.

وأكد النائب العام عدم صحة اجراءات الحكم إذ صدر من محكمة الجنايات بتشكيل مغاير لتشكيل الدائرة التي استمعت إلى مرافعات النيابة العامة كما أن المحكمة قبلت مذكرة للدفاع عقب قفل باب المرافعة وعولت في حكمها على بعض ما أوردته هذه المذكرة دون فتح باب المرافعة ويمكن النيابة العامة من التعليق على ما ورد بها.

رجال النيابة الذين ترفعوا في القضية بعد الطعن

- المستشار **على الهواري** المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا.
- المستشار عماد عبد الله رئيس النيابة،

الحكم الثاني بعد طعن النائب العام

- جاء حكم محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار **المحمدي قنصوه** بمعاقة 4 متهمين بالسجن لمدة 3 سنوات وهم :
- هاني سرور عضو مجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة شركة "هايدلينا" للمستلزمات الطبية
 - نيفان سرور، مهندسة والعضو المنتدب للشركة
 - حلمي صلاح الدين، مدير الإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بوزارة الصحة
 - محمد وجدان رئيس إدارة التوجيه الفني بالإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بالوزارة.
- كما قضت المحكمة بمعاقة 3 متهمين آخرين بالحبس لمدة 6 أشهر مع الشغل وهم :
- وفاء عبد الرحيم مديرة مصنع هايدلينا
 - أشرف اسحق مدير إنتاج المصنع
 - فتحية أحمد عبد الرحيم مديرة الرقابة على الجودة بالمصنع.
- كما قضت المحكمة بتغريم المتهمين السبعة في القضية مبلغ 3 ملايين و695 ألف جنيه مصري، إلى جانب تغريم المتهمين الأربعة المقضي بعقوبة السجن 3 سنوات بحقهم برد مبلغ مماثل لخزانة الدولة
- قضت المحكمة أيضا بعزل اثنين من المتهمين العاملين بوزارة الصحة من وظائفهما وهما حلمي صلاح الدين ومحمد وجدان، فيما ألزمت المحكمة باقي المتهمين بنشر الحكم على نفقتهم الخاصة في جريدتين واسعتي الانتشار، ومصادرة قرب الدم الملوثة والمستلزمات الطبية الفاسدة.

مراجع

- براءة هاني سرور و6 آخرين في قضية الدم الملوث، إخوان أون لاين، 15 أبريل 2008
- النائب العام يطعن بالنقض على براءة المتهمين في قضية هايدلينا، جريدة البشائر، 10 يونية 2008

- السجن 3 سنوات لهاني سرور و3 آخرين بقضية أكياس الدم الملوثة،
مصراوي، 19 نوفمبر 2009.

4. رجال أكلوا مصر: حسين سالم.. كلمة الس لفساد مبارك⁷³

الأربعاء 9 يوليو 2014

بمناسبة الكلام عن الذين اتهمهم الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنهم يريدون أن يأكلوا مصر لمجرد أنهم يطلبون حياة كريمة فقط ويطالبون بالعدالة الاجتماعية ... تنشر المواجهة أو تعيد نشر من أكلوا مصر بالفعل وابتلعوا ثرواتها وحتى الآن لم تتم محاسبتهم في حين يتم فرض جباية على الشعب للتغطية على فساد من أكلوا مصر حقا ...

لا يزال رجل الأعمال الهارب حسين سالم يشكل الحلقة المفقودة الأهم في معرفة كل تفاصيل عمليات الفساد التي تمت في عهد النظام السابق، والتي ربما تكون المفتاح للوصول إلى أموال مصر التي هربها الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته إلى الخارج والتي يصعب تتبع الكثير منها.

حسين سالم (77 عاما) الصديق المقرب لمبارك منذ سنوات وجودهم في سلاح الجو المصري وكاتم أسرارهم، يعد أول الهاربين من مصر قبل سقوط النظام حيث استشعر الخطر وهرب يوم 3 فبراير/شباط الماضي بعد اندلاع الثورة المصرية بعشرة أيام، وأحيل بعد سقوط النظام إلى محكمة الجنايات لارتكابه جرائم الإضرار بمصلحة البلاد وإهدار المال العام.

واجهة

حسين سالم لم يكن سوى واجهة في صفقات تجارة السلاح التي وراءها الشريك الخفي مبارك. هكذا قال عنه الخبير الاقتصادي بالجهاز المركزي للمحاسبات الدكتور عبد الخالق فاروق الذي أكد أنه الرجل الذي بدأ به الرئيس المخلوع أنشطته في مجال تجارة السلاح، وذلك منذ أن كان مبارك نائبا للرئيس الراحل أنور السادات.

وأكد فاروق للجزيرة نت أن حسين سالم هو المفتاح الرئيسي لفهم كل التحركات السياسية والاقتصادية والأمنية لمبارك، موضحا أن الاثنين أسسا مطلع الثمانينيات بعدما قررت الإدارة الأميركية منح معونة سنوية لمصر عام 1979 شركة لخدمات النقل باسم "اسكو"، وهي شركة مصرية أميركية وكانت تضم عناصر من المخابرات الأميركية، وذلك وفق طلب الولايات المتحدة. وأضاف أن هذه الشركة كانت الغطاء لكل العمليات غير المشروعة التي قام بها مبارك الشريك الخفي لحسين سالم الذي كان في الواجهة هو ومنير ثابت الأخ الشقيق لسوزان ثابت زوجة مبارك.

⁷³ <http://mowajha.com/news19888.html>

ويشير فاروق إلى أن مبارك تورط في صفقة السلاح الليبية "ميراج" عام 1970/1971 عندما كان وقتها قائد القوات المصرية، وأدار تفاوضا للسلاح وطلب عمولة كبيرة، وسجلت المخابرات الفرنسية ذلك بالصوت والصورة، وتم رفع الموضوع إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قبل أول لقاء له مع مبارك بعدما أصبح الأخير رئيسا للجمهورية.

مهام سرية

الخبير الاقتصادي يصف حسين سالم بأنه رجل المهام السرية "القذرة" التي شارك فيها مبارك، وأنه بعدما التحق بجهاز المخابرات كان وسيلة لاصطياد مبارك عام 1983 حيث اكتشفت وزارة العدل الأميركية تلاعبا في فواتير شركة "اسكو"، وأعدت واشنطن قائمة اتهام تضمنت كل المسؤولين عن هذا التلاعب بمن فيهم مبارك، وشكّل البيت الأبيض لجنة من ممثلين لوزارتي الخارجية والعدل و16 قيادة أميركية أخرى، وبعد مشاورات قررت القيادات المجتمعة الاكتفاء بتوقيع الغرامة المالية على حسين سالم حتى لا تتأثر علاقتهم بمبارك، ومنذ ذلك الحين جرت السيطرة على مبارك من قبل الولايات المتحدة.

ويضيف فاروق أن حسين سالم كان همزة الوصل بين مبارك والكيان الصهيوني في عدة موضوعات، أبرزها تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل. ومنذ عام 1986 كان حسين سالم ومبارك ينشئان شركات ثم يجبران القطاع العام على شرائها بأضعاف ثمنها الحقيقي، ثم يشتريان شركات أخرى ويبيعانها للقطاع العام وهكذا.

ويشير الباحث المصري إلى أنه في عام 1986 أنشأ حسين سالم شركة "ميدور" وكانت حصته فيها 56%، وكان الشريك الإسرائيلي يمتلك أكثر من 30% من الأسهم، ثم تم إجبار البنك الأهلي المصري الحكومي على شراء حصة حسين سالم من أسهم الشركة بقيمة مضاعفة عشرات المرات للقيمة الحقيقية للسهم، وتم إجبار هيئة البترول المصرية على شراء حصة الشريك الإسرائيلي أيضا بأضعاف قيمة السهم، حتى حقق هو والشريك الإسرائيلي مكاسب ضخمة جدا على حساب المال العام المصري، وكل ذلك بإسناد من مبارك.

غسيل أموال

ويكشف فاروق النقاب عن أن حسين سالم أحد أهم أدوات غسيل الأموال لمبارك وأسرته، حيث يؤسس لهم الشركات ثم ينسحب منها ويبيعها للقطاع العام ويحول أموالها إلى الخارج ويخفيها في عدة عواصم ومدن منها قبرص

وأثينا ولندن ومونتي كارلو، مضيفاً أن حسين سالم ابتكر نظام "of sure"، وهو نظام مبتكر لكيفية إخفاء الأموال، وقد تعلمه علاء وجمال مبارك على يد سالم. وبرأي خبراء اقتصاديين فإن حسين سالم هو مفتاح الشبكة العنكبوتية من العلاقات المشبوهة بين نجلي مبارك وعدد من الأمراء الخليجيين، مشددين على أنه في ظل الوضع الرخو الحالي لمصر فإن الحكومة المصرية لن تستطيع الوصول إلى حسين سالم لأن المجلس العسكري سيكتفي بإجراءات شكلية. ويؤكد هؤلاء الخبراء أن عدم وجود ثوار بين صفوف الحكومة وعدم ضمها لأي وزراء ينتمون للثورة، فإن ذلك سيؤدي إلى عجز الحكومة عن تعقب هذا الرجل الذي كان هو وعمر سليمان أحد أسباب الاختراق الأمني من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

وكشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع السرية حول مصادر ثروات رجل الأعمال الهارب في إسبانيا حسين سالم وإقرارات الذمة المالية له، والتي كان قد تقدم بها للجهاز بهدف الكشف عن جميع مصادر ثروته وتطورها منذ عام 2000 إلى عام 2008 وتعديلاته، حيث قدم إقرار الذمة المالية تنفيذاً للقانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع، وقد تناولت التحقيقات العلاقات المالية الخفية بين الرئيس السابق حسنى مبارك ورجل الأعمال والمتعلقة بجرائم الفساد المالي والتربح والرشوة، وذلك من خلال فحص حصول «سالم» على عمولات ومنافع من صفقات السلاح في القضية الشهيرة التي فجرها النائب الوفد الكبير علوى حافظ في مجلس الشعب، وكشفت عن أسماء المربحين من تلك التجارة وعلى رأسهم حسين سالم ورئيس وزراء مصري أسبق ووزير آخر ومنير ثابت شقيق زوجة الرئيس المخلوع.

أوراق القضية التي تحمل رقم 43 لسنة 2011 بدأت أولى خيوط التحقيق فيها من خلال رصد تفاصيل العلاقة المالية المشبوهة بين مبارك وحسين سالم وقد علمت "الأهرام" أن القضية الجديدة شملت تورط رجل الأعمال في فضيحة شركة «EATSCO» أو الشركة المصرية الأمريكية للنقل عام 1983 والتي سبق وأن تم ذكرها في كتاب «الحجاب» للكاتب الأمريكي المشهور «بوب وودوارد» الذى كشف فيه عن الأعمال المشبوهة للشركة التي كان يشارك فيها سالم بنسبة 51% وشريكه كلاينس عميل المخابرات الأمريكية بنسبة 49% وارتكب حسين سالم فيها تجاوزات مادية كبيرة من خلال التلاعب في فواتير الشحن الصادرة من الشركة والخاصة بعمليات الشحن والنقل البحري لشحنات أسلحة أمريكية ضمن برنامج المعونات الأمريكية إلى مصر، وكشفت الجهات

الأمريكية المبالغية في تقدير قيمة الفواتير الخاصة بأعمال شركة «EATSCO» ليبدأ مراجعة أعمال الشركة بالكامل ويكتشف تلاعبها في مبالغ وصلت إلى 8 ملايين دولار أمريكي في ذلك الوقت، وطبقاً لمستندات القضية الأمريكية التي تضمنها ملف التحقيق فإن سالم اعترف بارتكابه التزوير في فواتير الشحن الخاصة بالشركة فيما يتعلق بتكلفة شحن البضائع العسكرية لمصر، وذلك خلال الفترة من نوفمبر عام 1979 حتى فبراير 1982، قدم خلالها "سالم" فواتير مزورة في 34 شحنة وفي 21 يوليو 1983، وافق حسين سالم على دفع مبلغ 3 ملايين دولار لتسوية كل الخلافات وإغلاق أي قضايا، ودفع غرامة 20 ألف دولار لتسوية الموضوع، أما «كلاينس» فقام بدفع غرامات مقدارها 130 ألف دولار لتسوية كل الدعاوى المدنية.

هكذا تورط رجل الأعمال في فضيحة صفقة السلاح والتي فجرها لأول مرة في مصر النائب الوفد الكبير علوى حافظ في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 5 مارس 1990 وحصلت «الأهرام» على نسخة من مضبطة الجلسة التي قال فيها «حافظ» بالحرف الواحد: لقد تجمعت لدى وثائق عن فضائح ارتكبتها بعض الكبار، كلهم لصوص، كلهم نهبوا مصر، وقال النائب الوفد الراحل: الوثائق التي أمامي كثيرة وسأودعها أمام مجلسكم الموقر وهي كلها إدانة لشخصيات كبيرة، محاضر رسمية موثقة، أفلام فيديو ممكن تشوفوها حضراتكم، وخطابات رسمية بتوقيعات مسئولين مصريين وأجانب، ومضابط رسمية لمجلس الشيوخ الأمريكي وتقارير رسمية للجان الكونجرس الأمريكي ووزارة العدل الأمريكية، كشف بأسماء شخصيات مصرية وعالمية أبدت استعدادها للشهادة أمام أي لجنة استماع أو تحقيق برلمانية يحددها مجلسكم الموقر وشهود عيان مصريين وأجانب، وكان من بين هذه الوثائق فحوى جلسات المحكمة الأمريكية التي كانت تحاكم حسين سالم في القضية رقم 147 لسنة 1983، وباعتباره رئيساً لشركة وهمية تسمى «أتسكو» يشارك فيها بعض كبار المسئولين في مصر وعناصر ملوثة ومشبوهة من عملاء G.I.A، لقد كان اعتراف هذا اللص يا نواب الشعب المطحون والكلام على لسان النائب علوى حافظ - هو بداية رفع الأقنعة عن فضيحة كبرى في عالم القروض العسكرية لمصر، وكانت المفاجأة عندما قدم ممثل النيابة للمحكمة الأمريكية مظلوماً أصفر مغلقاً بالشمع الأحمر، وطلب من هيئة المحكمة أن تفتحه سراً لأنه يضم أسماء متهمين مصريين، ولكن نظراً لحساسية أسمائهم ومواقعهم في الحكومة المصرية رأت النيابة عدم إعلان أسمائهم في الجلسة. ومن بينهم

رئيس وزراء ووزير أسبقين ومنير ثابت شقيق زوجة الرئيس المخلوع، ولكن كيف تورط الأخير.

المعلومات تقول إن منير ثابت كان يعمل في الملحقية العسكرية في السفارة المصرية بواشنطن وكان يسهل الإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل وشحن المعدات العسكرية إلى مصر من خلال شركة حسين سالم. لكن هل كان للرئيس المخلوع نصيب من الفضيحة. المعلومات تؤكد أيضا طبقا للتحقيقات أن تورط الشركة في عمليات مخالفة للقانون وذلك خلال عام 1981، وصل بالفعل إلى الرئيس الراحل «أنور السادات» الذي أمر بفتح تحقيق في العمليات «المشبوكة» التي تقوم بها شركة «EATSCO»، ولكن لم يكتمل التحقيق و تم إغلاق الملف نهائيا بعد اغتيال السادات وتولى مبارك السلطة، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية خلال العمليات المشبوكة للشركة، وكانت صداقة قوية قد جمعت الرئيس السابق بحسين سالم، فالعلاقة بينهما منذ أن كان «سالم» طياراً في فترة طويلة من حياته، وقد تعرفا على بعضهما البعض في هذا المجال، واستمرت العلاقة بينهما حتى بعد تولى الرئيس مبارك الحكم في عام 1981، وتوطدت العلاقة ليصبح سالم أقرب صديق للرئيس السابق.

ضمت أوراق القضية الأخيرة كل هذه التفاصيل السابقة من خلال حرص جهاز الكسب غير المشروع على تتبع ثروات وأنشطة رجل الأعمال الهارب، وقد استدعت جهات التحقيق عددا من الشهود في جرائم التهرب والفساد المالي لحسين سالم في قضية شركة «EATSCO».

وأخيرا. من المقرر أن تعلن جهات التحقيق عن القضية الجديدة عقب الانتهاء من التحقيقات فيها والمتعلقة بجرائم الفساد المالي لرجل الأعمال الهارب حسين سالم.

فيما يلي نورد أهم أسماء رجال مبارك ويلاحظ انهم حرامية البلد وسارقي بنوكها:

أولاً: المركز المصري للدراسات الاقتصادية

1. أحمد المغربي رئيس شركة أكور للفنادق وعُين وزيرا للسياحة في الوزارة الجديدة- سعودي الجنسية المنتجات والأنشطة الرئيسية: فنادق سوفيتل ونوفوتل ميركور وايتاب وأيبيس وأكور وبولمان واكسبريس مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف عن السداد.

2. أحمد بهجت رئيس مجموعة شركات بهجت - لدية جنسية أمريكية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: منتجات جولدى المنزلية (تليفزيونات وغسالات وثلاجات)، مدينة ملاهي دريم لاند، مساكن دريم لاند في 6 أكتوبر، قناة دريم الفضائية مدين للبنوك ب 6 مليار وتوقف.

3. أحمد عز عضو مجلس شعب ورئيس مجموعة شركات عز - فلسطيني الجنسية المنتجات والأنشطة الرئيسية: حديد التسليح مدين للبنوك ب 4 مليار.

4. شفيق جبر رئيس شركة أرتوك، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات سكودا مدين للبنوك ب 2 مليار.

5. معتز الألفي رئيس شركة أمريكانا. المنتجات والأنشطة الرئيسية: معلبات أمريكانا، لحوم ودواجن أمريكانا المجمدة، صلصة أمريكانا، بيتزا هت، دجاج كنتاكي، دجاج تيكا، هارديز، تي جى أى فرايديز، صب واي، باسكين روبنز، جراند كافية، فيش ماركت، مدين للبنوك ب 3 مليار.

6. محمد فريد خميس عضو مجلس شورى ورئيس شركة النساجون الشرقيون - لدية جنسية تشيكي، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سجاد وبتروكيماويات مدين للبنوك ب 3 مليار.

7. محمد لطفي منصور رئيس مجموعة شركات منصور- لدية جنسية أمريكية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات ركوب أوبل وشيفرولية أولدزموبيل وايسوزو ، سجاثر مارلبورو وميريت وال ام، سوبر ماركت مترو، معدات كاتربيلر، مطاعم ماكدونالدز، سيارات نقل شيفرولية وايسوزو، اطارات ميشلان، كومبيوتر أيسر، كومبيوتر اتش بي، أجهزة

⁷⁴ http://thawry.blogspot.com/2006/08/blog-post_115643071947149361.html

سيمينز الاليكترونية، ألبان لبنيتا، عصائر تانج، أغذية محفوظة ماركة كرافت، مياه معدنية حياة، تونة معلبة ماركة صن شاين، كومبيوتر أى بى ام مدين للبنوك ب 3 مليار.

8. رشيد محمد رشيد صاحب شركة فاين فودز وشركة يونيليفر مشرق وعُين وزيراً للصناعة والتجارة فى الوزارة الجديدة (لدية جنسية بريطانية) المنتجات والأنشطة الرئيسية: صابون أومو، مرقة دجاج كنور، شاى ليبتون، شاى بوندرز، صابون ومستحضرات تجميل ريكسونا، صابون ومستحضرات تجميل صن سيلك، صابون ومستحضرات تجميل دوف، مرقة دجاج منتجات فاين فودز، صابون ومستحضرات تجميل آكس مدين للبنوك ب 3 مليار.

9. شفيق بغدادى رئيس شركة فريش فودز المنتجات والأنشطة الرئيسية: منتجات فريش فودز الغذائية مدين للبنوك ب مليار.

10. جلال الزربة رئيس شركة النيل للملابس المنتجات والأنشطة الرئيسية: قمصان فان هوزين وبيير كاردان (مدين ب 2 مليار للبنوك).

11. طاهر حلمى صاحب (سي ان أى) شو تايم (المنتجات والأنشطة الرئيسية: فضائيات وسمسرة قروض بنكية ومحاماة مدين ب 3 مليار.

12. جمال محمد حسنى مبارك رئيس شركة ميدانفيست بلندن - لدية جنسية بريطانية المنتجات والأنشطة الرئيسية: بيع ديون مصر، سمسرة قروض بنوك، الاتجار فى السلاح، استثمار عقاري، مشروعات سياحية، المضاربة فى البورصة والأوراق مالية، وغيرها.

ثانياً: جمعية جيل المستقبل

1. جمال مبارك رئيس الجمعية
2. معتز الألفى نائب رئيس الجمعية
3. أحمد المغربي عضو مجلس ادارة
4. أحمد عــــــز عضو مجلس ادارة
5. جلال الزربة عضو مجلس ادارة
6. رشيد محمد رشيد عضو مجلس ادارة
7. هشام الشريف عضو مجلس إدارة

ثالثا: مجلس الأعمال المصري الأمريكي

1. جلال الزربة
2. أحمد الزيات رئيس شركة بيرة الأهرام المنتجات والأنشطة الرئيسية: مشروبات بيريل وفيروز وبيرة ستلا وبيرة سقارة وبيرة مايستر وبيرة هاينيك مدين للبنوك ب 3 مليار .
- ملحوظة : أحمد الزيات أحد المقربين من جمال مبارك كان قد اشترى شركة بيرة الأهرام المملوكة للدولة بدون اعلان أو مناقصة بمبلغ 70 مليون جنية وهو يقل عن عشر قيمة مبيعاتها السنوية ثم قام ببيع جزء منها بعد 3 سنوات الى شركة هاينيك الهولندية للبيرة بمبلغ 300 مليون دولار وذهب الفارق الرهيب في تلك الأموال الى جيوب عائلة مبارك.
3. أحمد عز
4. أحمد البردعي رئيس البنك الأهلي والبنك المصري الأمريكي
5. رؤوف غبور رئيس مجموعة شركات غبور ، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات هونداي، اطارات جودير، سيارات نقل ميتسوبيشي، ماكينات خياطة برذر، أتوبيسات فولفو، معدات سكانيا، قطع غيار بوش، فسبا باجاج، مدين للبنوك ب 3 مليار
6. شفيق جبر
7. محمد لطفي منصور
8. معتز الألفى
9. حسام بدراوي عضو مجلس شعب ورئيس مجموعة مستشفيات بدراوي ، المنتجات والأنشطة الرئيسية: مستشفيات بدراوي مدين للبنوك بمليار وتوقف.

رابعا: لجنة السياسات

1. أحمد جمال الدين موسى - عين وزيرا للتعليم فى الوزارة الجديدة
2. أحمد عز
3. أسامة الغزالي حرب - عضو مجلس شورى
4. أمين مبرك - عضو مجلس شعب
5. أنس الفقى - عين وزيرا للشباب فى الوزارة الجديدة
6. جلال الزربة
7. حسام بدراوي
8. رشيد محمد رشيد

9. شفيق بغدادى
10. شفيق جـبر
11. طارق كامل - عين وزيرا للاتصالات فى الوزارة الجديدة
12. طاهر حلمى
13. عبد المنعم سعودى رئيس مجموعة شركات سعودى ،المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات سوزوكى ونيسان وأتوبيسات سكانيا ، مدين للبنوك ب 2 مليار.
14. ثروت باسيلي رئيس شركة أمون للأدوية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: أدوية ومستحضرات طبية مدين للبنوك ب 2 مليار وتوقف.
15. محمد فريد خميس
16. محمد أبو العينين عضو مجلس شعب ورئيس سيراميك كليوباترا - لديه جنسية إيطالية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: حمامات وبلاط سيراميك مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف.
17. محمود محيى الدين - تم تعيينه وزيرا للاستثمار فى الحكومة الجديدة
18. نادر رياض رئيس شركة بافاريا المنتجات والأنشطة الرئيسية: طفايات حريق مدين بـ 1 مليار دولار للبنوك.
19. عمرو عزت سلامة - عين وزيرا للتعليم العالى فى الوزارة السابقة.
20. منصور عامر عضو مجلس شعب وصاحب مطاعم تشيليز، المنتجات والأنشطة الرئيسية: مطاعم تشيليز وجونى كارينوس ولونوتر مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف.
21. محمد هانى سيف النصر - أمين الصندوق الاجتماعى.
22. هشام طلعت مصطفى - عضو مجلس شورى ورئيس مجموعة شركات طلعت مصطفى المنتجات والأنشطة الرئيسية: مساكن مدينة الرحاب وفنادق الفور سيزونز مدين للبنوك ب 4 مليار.
23. يوسف بطرس غالى - وزير المالية.

خامسا: آخرين من خارج لجنة السياسات وباقي مؤسسات جمال مبارك:

1. فرج عامر رئيس الشركة المصرية لتجميد وتصنيع اللحوم، المنتجات والأنشطة الرئيسية: لنشونات ولحوم مجمدة فرجاللو (مدين للبنوك ب 2 مليار. ملحوظة : فرج عامر ضبط وهو يغش اللحوم للنشونات بلحم الحمير الا أن جهات عليا لأن جمال مبارك شريك مع فرج عامر بنصيب مجاني يبلغ حوالي 40%.

2. أحمد عرفة وأشرف عرفة وعلاء عرفة أصحاب مجموعة جولدن تيكس المنتجات والأنشطة الرئيسية: محلات وملابس للويس، كونكريت، ميكس، وجراند ستورز وحرية مول وملابس بيركاردان ودانيال هيشتر وجى لاروش مدينون ب 4 مليار للبنوك وتوقفوا.

ملحوظة: أحمد عرفة صديق مقرب من حسنى مبارك منذ أن كانا فى نفس الدفعة بالكلية الجوية ولذلك بيعت شركة ومحلات أوركو (قطاع عام) الى نجليه بدون. كما تم المماطلة فى إصدار قرار فتح باب استيراد الملابس الجاهزة من الخارج طبقا لاتفاقية الجات التى انتهت المهلة التى حددتها لمصر فى أول العام الماضى وذلك بهدف حماية منتجات آل عرفة من المنافسة الخارجية حيث أن جمال مبارك شريكا معهم بنصيب مجانى يبلغ حوالى 30%.

3. حمزة الخولى وحسين سالم وابراهيم كامل أصحاب فرست للاستثمار وتجار سلاح المنتجات والأنشطة الرئيسية: فيرست مول وفنادق موفينبيك وفور سيزونز مدينون ب 7 مليار للبنوك ملحوظة: حمزة الخولى وحسين سالم هما شركاء حسنى مبارك فى تجارة السلاح ولذا فقد فتحت أبواب البنوك على مصرعيها لهما ليغترفا منها ما شاء.

4. الشركة البافارية للسيارات: جمال مبارك وأخرى سيارات بى ام دبليو.

5. فهد الشبكشي وعبد الرحمن الشربتلي (سعوديان الجنسية) أصحاب مشروع سيتي ستار- فنادق انتركونتيننتال وشوبنج مول ومدينة ألعاب ودور سينما.

6. صالح كامل (سعودي الجنسية) صاحب محطة أية أرتى الفضائية.

7. الوليد بن طلال (سعودي الجنسية) صاحب فنادق فورسيزونز بالقاهرة وشرم الشيخ.

8. نجيب ساويرس صاحب شركة مصر للأسمنت.

9. محمد نصير رئيس فودافون وتاجر سلاح.

6. ملفات الفساد في عهد مبارك⁷⁵



مع نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، انفجرت ملفات الفساد تباعاً، وكأنها كانت تنتظر هذا الحدث الشعبي الجلل لتفضح كبار مسئولي الدولة، الذين أحتموا لعشرات السنين خلف مناصبهم المرموقة، واستغلوا وظائفهم في التربح والغش، بدلا من خدمة المصريين. وتشير تقارير محلية ودولية إلى أن الفساد في مصر استشرى في عدة هيئات ومصالح حكومية، ما يؤكد الترتيب المتأخر لمصر على مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

ففي 26 سبتمبر 2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة، متراجعا عن عام 2007 الذي كان 105 وعن عام 2006 الذي كان 70.

وجاء تورط عدد من كبار المسؤولين والوزراء في عمليات فساد مثل وزيري الإسكان السابقين محمد إبراهيم سليمان، وأحمد المغربي، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة زهير جرانه، بالإضافة إلى رجل الأعمال وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني الحاكم أحمد عز، بخلاف عائلة الرئيس المخلوع، ليضع مصر في وضع شديد الحرج أمام العالم لا سيما بعد التقرير الذي أصدرته وزارة التجارة الأمريكية تحذر فيه رجال الأعمال من انتشار الفساد في مصر ما يؤثر بالتبعية على فرص الاستثمار الجاد.

وبدأت وسائل إعلام مختلفة مقروءة ومرئية في فتح ملفات الوزراء والمسؤولين الذين أقيلا الأيام الماضية، وكشفت صحيفة الغارديان البريطانية عن ثروات هائلة بعشرات المليارات للرئيس المخلوع حسني مبارك وعائلته قدرتها بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجليس، فضلاً عن امتلاك مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر

⁷⁵ <http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/corruption-files>

الأحمر. وتقدر الصحيفة ثروة مبارك الشخصية بـ "15 مليار دولار" أغلبها من عمولات في صفقات سلاح وصفقات عقارية مشبوهة في القاهرة ومناطق الاستثمار السياحي في الغردقة وشرم الشيخ، وتشير إلى أن ثروة مبارك بلغت في العام 2001 نحو عشرة مليارات دولار أغلبها أموال سائلة في بنوك أميركية وسويسرية وبريطانية مثل بنك سكوتلاند الإنجليزي وبنك كريديت سويس السويسري. وتؤكد مصادر الصحيفة أن جمال مبارك يملك وحده ثروة تقدر بـ 17 مليار دولار موزعة على عدة مؤسسات مصرفية في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا.

أما سوزان مبارك فتقول الصحيفة نقلا عن تقرير سري تداولته جهات أجنبية عليا، أنها دخلت نادي المليارديرات عام 2000، وتتراوح ثروتها بين 3 و5 مليارات دولار معظمها في بنوك أميركية، إلى جانب عقارات في عدة عواصم مثل لندن وفرانكفورت ومدريد وباريس ودي.

فيما بلغت قيمة ممتلكات علاء مبارك وأمواله الشخصية داخل وخارج مصر نحو 8 مليارات دولار، منها عقارات تعدت قيمتها 2 مليار دولار في شارع روديو درايف بلوس أنجلوس، وفي ضاحية منهاتن في نيويورك، بالإضافة إلى امتلاكه طائرتين شخصيتين ويخت ملكي تفوق قيمته 60 مليون يورو. في الوقت نفسه أبرزت صحيفة الدستور المستقلة تقريرا شاملا يرصد ثروات الوزراء السابقين الذين صدرت قرارات من النائب العام بمنعهم من السفر وتجميد حساباتهم المالية في البنوك. وقدرت الصحيفة ثروة المغربي بـ 17 مليار مصري، في حين أن ثروته قبل توليه منصبه قبل سنوات قليلة كانت حوالي 4 مليارات فقط، كما نقلت عن مصادر أنه رفض تسديد قروض حصل عليها من البنوك أثناء توليه الوزارة بقيمة 3 مليارات جنية.

أما جرانه، فقالت الدستور إنه اقترض 4 مليارات من البنوك قبل توليه الوزارة لإنقاذ شركته الخاصة التي تعمل في مجال السياحة والفنادق، وبعدما تولى منصبه قام بسداد ديونه فضلا عن جمع ثروة تقدر بثمانية مليارات.

أما وزير الداخلية العادلي فالتقدير الكلي لثروته غير معلوم، وإن رجحت بعض المصادر أنها لن تقل عن 5 مليارات جنية.

أما ثروة إمبراطور صناعة الحديد وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني أحمد عز، فقد قدرتها الصحيفة بما يزيد عن 100 مليار جنية، كما أكدت أنه حصل على قروض من البنوك تقدر بنحو مليار و600 ألف وبلغت مديونية شركته نحو 750 مليون جنية لم يقم بسدادها.

وتتركز أبرز وقائع الفساد في ظل حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك في النقاط التالية:

• رشاي وإهدار المال العام

في يناير 2010 أكدت النيابة العامة تلقي وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان رشاي بـ 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، وفي مارس 2010 أسقطت الأغلبية في مجلس الشعب (الحزب الوطني) 3 استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار 80 مليار جنيه في أبو طرطور والغزل والكهرباء، وفي مارس 2010 أفاد تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان أن أكثر من 39 مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالي 231 مليون دولار بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل بأقل من الأسعار العالمية.

• مجموعة بن لادن

في مارس 2010 فضح وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان سلفه حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها 25 فدانا و100 ألف متر، وأخرى مساحتها 20 فدانا و80 ألف متر، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر على البحر مباشرة، وعدد آخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على 10 آلاف متر بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا.

• اختفاء تريليون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة

في مارس 2010 اختفى تريليون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة وجرت محاولة حكومية لعدم إعطاء أي معلومات عنها، كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوي 14 مرة ضعف العجز الذي تعاني منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصري لأصبح نصيب الفرد 16 ألف جنيه!

• أعباء الضرائب

في أبريل 2010 اتهم د. حمدي حسن الحكومة بإفساد سياسة الضرائب في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي بمجلس الشعب، جاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب أنه "منذ تولى غالي وزارة المالية عام 2004 زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 250%، تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتببات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى

مضاعفة عدد الفقراء في مصر". وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% فقط في المتوسط، وبعضها سدد 0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم.

7. مقتل خالد سعيد⁷⁶ مثال على فساد الداخلية

خالد محمد سعيد صبحي قاسم (وُلد يوم 27 يناير 1982 ومات يوم 6 يونيو 2010) شاب مصري من مدينة الإسكندرية، قتل بالضرب على يد أفراد من مخبري الشرطة المصرية.



يبدو أن الشرطيين - اللذين ارتديا ملابس مدنية وقت وقوع الجريمة - أرادا تفتيش خالد بما اعتقدا أنه سلطة مخولة لهما بموجب قانون الطوارئ^{[3][4][5][6]}. فعند دخول خالد إلى مقهى إترنت بالقرب من منزله

هاجمه شخصان؛ أمسك به أحدهما وقيد حركته من الخلف والآخر من الأمام وعندما حاول تخليص نفسه منهم ضرباه وصدما رأسه برف رخامي في المقهى وعندها حضر صاحب المقهى وطالبهما بالتوقف والخروج فورا، فأخذا خالد سعيد معهم إلى مدخل عمارة مجاورة للمقهى حيث ضرباه ضربا مبرحا حتى الموت أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر، الإسكندرية. أثار مقتل خالد سعيد موجة غضب شعبية في مصر وردود أفعال من قبل منظمات حقوقية عالمية، تلتها سلسلة احتجاجات سلمية في الشارع في مدينتي الإسكندرية والقاهرة نظمها نشطاء حقوق الإنسان الذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل حالة الطوارئ^[7] ووصف حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، خالد سعيد بأنه "شهيد قانون الطوارئ"، مبينا أن قانون الطوارئ المفروضة في مصر منذ عام 1981 يعطي الحق لأفراد الأمن التصرف كما يشاؤون مع من يشتبه فيهم^{[8][9]}.

أتى مقتل خالد سعيد حلقة في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الشرطة في مصر، وثقت المنظمات الحقوقية المصرية والعالمية تصاعد وتيرتها في السنوات السابقة على هذه الحادثة كرد فعل للدولة الأمنية على زيادة القلق الشعبي وازدياد وتيرة الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية والسياسية وتنامي انخراط قطاعات واسعة من الشباب في العمل

السياسي والحراك الاجتماعي وصحافة المواطنين راصدين إخفاقات المسؤولين وفساد الحكومة وتنامي الحركات المطالبة بانتهاكات حقوق الإنسان.

فبرغم أن حوادث الانتهاكات الجسدية والقتل العمد على يد الشرطة كانت ظاهرة دائمة الحضور في المجتمع المصري وتفشت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك إلا أن محللين رأوا أن انتماء خالد سعيد إلى الطبقة الوسطى التي كانت تقليدياً أقل معاناة من تلك الانتهاكات من الطبقات الشعبية والمُعْدمة أدى إلى تعاطف قطاعات جماهيرية واسعة بين من رأوا في خالد مثلاً عمّا يُمكن أن يُصيبهم وأبناءهم مما ساهم في الحشد رداً عليها.

تُعدُّ حركة الاحتجاج الحقوقي التي حفّزها مقتل خالد سعيد إحدى إرهابات ثورة 25 يناير، إذ كان في طليعة الخارجين يوم 25 يناير 2011 الكثيرون من النشطاء المتأثرين بتلك الجريمة وبنوا شبكاتهم حول صفحة خالد سعيد على فيسبوك وغيرها من أدوات التواصل في الفضاء السبراني وعلى الأرض حول المؤسسات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة. ولكن بالرغم من مرور حوالي أربع سنين على مقتل خالد سعيد إلا أن شهادة وفاته لم تصدر إلى الآن، برغم أمر الرئيس السابق محمد مرسي باستخراج شهادة وفاة للشاب السكندري.

أهم تطورات القضية

6 يونيو 2010. مقتل خالد.

9 يونيو. انتشار قصة خالد في الإنترنت ووسائل الإعلام.

10 يونيو. يقف أحمد نصار الناشط الحقوقي امام قسم سيدي جابر يدعوا إلى وقفه احتجاجيه للمطالبة بتسليم المجرمين إلى العدالة وكانت بداية الاحتجاجات تضامنا مع خالد سعيد واعتقال حسن عبد الفتاح وأحمد جابر نشطاء حركة شباب 6 أبريل.

10 يونيو. بيان وزارة الداخلية بناء على تحقيق النيابة الأول وتقرير الطب الشرعي الأول واخلاء سبيل المتهمين. - [10].

10 يونيو. ينشئ مركز نصار لحقوق الإنسان لجنة تقصى الحقائق ويصدر بيان مكذباً لبيان الداخلية ويؤكد مقتل خالد سعيد على أيدي المخبّرين

12 و 13 و 17 يونيو. وقفات احتجاجية بالقاهرة والإسكندرية واعتقال العديد من النشطاء

15 يونيو. قرار النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بإحالة التحقيق لنيابة استئناف الإسكندرية وندب لجنة ثلاثية من مصلحة الطب الشرعي بالقاهرة برئاسة كبير الأطباء الشرعيين لإعادة تشريح الجثة وبيان سبب الوفاة.

17 يونيو. صدور حكم من محكمة المنشية ضد حسن عبد الفتاح أحد نشطاء حركة شباب 6 أبريل واحد المتضامنين مع "خالد" بالحبس 6 أشهر بتهمة الاعتداء على ضابط شرطة وإدانة حقوقية للحكم^[11]

17 يونيو. أصدر مركز نصار لحقوق الإنسان بياناً يتضمن السجل الإجرامي للضابط أحمد عثمان الذي اتهمه النشطاء بالاشتراك في قتل خالد سعيد **18 يونيو.** الجمعية الوطنية للتغيير تنظم وقفة احتجاجية حاشدة أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية بحضور ممثلي القوى السياسية المختلفة ونظمت عائلة خالد مؤتمراً صحفياً عقب أداء صلاة الجمعة.

وافقت النيابة العامة على طلب هيئة الدفاع المقدم من محمود البكري العفيفي بشأن الادعاء بالحق المدني ضد كل من وزير الداخلية وضد المخبين محمود صلاح وعوض إسماعيل بمبلغ 500 ألف جنيه كتعويض مؤقت. تقدم الدفاع ببلاغ طالب فيه بتوجيه تهمة الشهادة الزور لكل من الشهود الثلاثة الذين شهدوا يوم الواقعة، وهم: رضوان عبد الحميد رمضان الشهير بحمادة حشيش، وشريف سامي وعلاء الدين أحمد^{[12][13]}.

المئات يتشحون بالسواد بطول كورنيش الإسكندرية والقاهرة حدادا على مقتل شهيد الطوارئ^{[14][15][16]}.

20 يونيو. حبس المخبين محمود صلاح، وعوض إسماعيل، المتهمين بالتسبب في قتل خالد سعيد بالإسكندرية 4 أيام على ذمة التحقيقات، بعد أن وجهت لهم النيابة تهمة القبض على مواطن دون وجه حق، واستعمال القسوة^[17].

21 يونيو. استمرار التحقيقات بنيابة الاستئناف بالإسكندرية وقامت النيابة باستجواب الرائد محمد ثابت، معاون المباحث بقسم سيدي جابر ثم قررت قبول الطعن بالتزوير المقدم من الدفاع على كارت التسجيل الجنائي الخاص بخالد. وذلك حيث أن الكارت موضح به أن خالد محكوم عليه في ثلاث قضايا في حين أن النيابة تحققت أن المعلومات الموضحة بالكارت غير متطابقة مع معلومات القضايا المذكورة في سجلات النيابة^{[18][19]}.

22 يونيو. أيمن نور يزور قبر "خالد سعيد" ويعقد ندوة بمقر حزب الغد بالإسكندرية حول الحادث، أعلن خلالها عن تدشين مركز حقوقى باسم "مركز خالد سعيد للدفاع عن الحقوق والحريات ومناهضة التعذيب".^[20]

23 يونيو . المستشار ياسر رفاعي المحامي العام الأول لنيابة استئناف الإسكندرية يعلن في مؤتمر صحفي مفاجئ براءة الداخلية من دم خالد سعيد. ويعرض التقرير المبدئي الخاص بنتائج إعادة تشريح جثة المتوفى الوارد من مصلحة الطب الشرعي وفي وجود اللجنة الثلاثية التي أمر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام بتشكيلها. ويعلن أن سبب وفاة خالد سعيد نتيجة اسفكسيا الاختناق بانسداد المسالك الهوائية بجسم غريب عبارة عن لفافة بلاستيكية تحوي نبات البانجو المخدر.^{[21][22][23]}

طبقاً لهذا التقرير فإنه سيتم استدعاء أسرة خالد سعيد للتحقيق معها في النيابة بتهمة البلاغ الكاذب.

أسرة خالد سعيد تستنكر تقرير الطب الشرعي وأعلنت عن توجهها للجوء إلى القضاء الدولي والأمم المتحدة، وأضافت أنها ستختصم اللجنة الثلاثية في القضية وعلى رأسها كبير الأطباء الشرعيين الذي أصدر التقرير، وتتهمهم بالكذب والتزوير على أساس أن اعتراضات أسرة سعيد وتساؤلاتهم حول التقرير الأول لم يجيب عليها التقرير الثاني أيضاً. وتجاهل التقرير شهادة العديد من شهود العيان الذين تعارضت أقوالهم مع السيناريو الذي تتبناه الداخلية للحادث.

الدكتور محمد البرادعي يقول: "إن النتيجة التي كشف عنها التقرير تلقي الضوء على أن الأجهزة الأمنية تسيطر على مقاليد الأمور وأنه ليس بوسع أي جهة الخروج عليها" وأضاف "أنه آن الوقت لكبار المسؤولين في النظام المصري لأن يدركوا أن مثل تلك الجرائم لا يمكن أن تمر بدون أن يصرخ من أجلها العالم ويقتص من قتلها".^[23]

عبد الجليل مصطفى المنسق العام الأسبق لحركة كفاية والأستاذ بكلية طب القصر العيني يصرح: "إن أطباء مصر يرفضون تقرير الطب الشرعي الصادر مؤخراً بالنسبة لمقتل سعيد ولا بد من محاكمة كل من شارك في التقرير وأن على نقابة الأطباء دوراً عاجلاً عليها القيام به هو محاكمة الأطباء الذين مروا بذلك التقرير".^[23]

24 يونيو. هيومن رايتس ووتش: "يجب ملاحقة الشرطة قضائياً على حادث الضرب المفضي للوفاة"

جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "الشهادات والصور الفوتوغرافية لوجه خالد سعيد المشوّه تعتبر أدلة قوية بأن رجال شرطة في ثياب مدنية ضربوه بكل قسوة وفي مكان عام. على النيابة أن تستجوب جميع الأطراف في القضية على وجه السرعة وأن تحقق بالكامل فيما أدى للكسور والإصابات العديدة الواضحة تمام الوضوح على جسد الضحية." [24]

هيومن رايتس ووتش: "النيابة العامة لم تستدع بعد للشهادة الرائد أحمد عثمان من وحدة مباحث قسم سيدي جابر، المسؤول عن العملية، أو المقدم عماد عبد الظاهر، بالإضافة إلى فردي الشرطة في الثياب المدنية الذين قال الشهود عنهما إنهم شاهدوهما يضربان خالد سعيد. وأكد محمد عبد العزيز محامي أسرة سعيد، ل هيومن رايتس ووتش ألا أحد من هؤلاء الضباط قد أوقف عن العمل، وأنهم ما زالوا يعملون في قسم الشرطة." [24]

28 يناير "جمعة الغضب"

خرج عدة الاف من المصريين في مظاهرة احتجاج في مدينة الإسكندرية من بينهم الدكتور محمد البرادعي والمستشار محمود الخضيرى وجورج إسحاق وأيمن نور وحمدى صباحي. تنديدا بما وصفوه "بعمليات تعذيب منظمة" للمعتقلين في أقسام الشرطة. وشارك بالمظاهرة عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحركة "6 أبريل" وحزب الغد والجمعية الوطنية للتغيير، بجانب عدد من المتظاهرين يمثلون اتجاهات وتيارات متنوعة، رافعين لافتات عليها شعارات مثل "تسقط الدولة البوليسية، يسقط قانون الطوارئ، كلنا خالد سعيد، يسقط نظام الاستبداد". [25][26][27][28][29][30]

آلاف المصريين في وقفات صامتة بالملابس السوداء حدادا على روح خالد في العديد من محافظات مصر. [31]

9 يوليو. مسيرة في لندن ووقفة احتجاجية عند القوس الرخامي على ناصية هيد بارك.

21 أغسطس. إفطار جماعي في رمضان يعقبه صلاة التراويح أمام منزل خالد سعيد بحضور 2000 شاب وفتاة بدعوة السيدة ليلى مرزوق، فحاصرت قوات الأمن الوقفة اعتدت على الإمام واقتادته إلى مكان مجهول [32]

طُرح التفسيران التاليان للجريمة:

1. كون خالد هارباً من تنفيذ أحكام ومسجل خطر وأنه قاوم المخبّرين الذين حاولوا القبض عليه (رواية وزارة الداخلية)
2. تمكن خالد من الحصول بطريقة ما على فيديو يظهر ما يبدو أنه واقعة فساد تتعلق بالمخدرات داخل قسم سيدي جابر. وقام بوضعه على الإنترنت. وعندما توصل عناصر الأمن إلى شخصية خالد من خلال المرشد "محمد رضوان عبد الحميد" وشهرته "حشيش" قاموا باستدراج خالد إلى خارج منزله وتعقبه إما بغرض إرهابه أو قتله عقاباً له على نشر مقطع الفيديو.

بيان وزارة الداخلية وتغطية الإعلام الحكومي والمستقل

أصدرت وزارة الداخلية بياناً للرد على الاتهامات الموجهة لضباط ومخبري قسم سيدي جابر في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي الذي ظهر في العديد من المظاهرات في القاهرة والإسكندرية.

جاء في البيان أن المحضر الذي حرره ضابط الشرطة الموجود بالقسم وحمل رقم 7438 إداري سيدي جابر "أثناء تفقد عريف الشرطة «محمود صلاح» وزميله «عوض نسيم» الحالة الأمنية في المنطقة، شاهدهما الضحية أثناء جلوسه في «سيبر إنترنت» وما أن رآهما حتى أسرع بالهروب من مكانه، وأثناء ذلك التهم «كيس بلاستيك ملفوف»^[33].

في بيانها تنصّلت وزارة الداخلية من المسؤولية عن وفاة المواطن خالد سعيد صبحي بالإسكندرية، واتهم النشطاء الحقوقيين والمعارضة بالترويج من خلال وسائل إعلامية والادعاء أن رجال شرطة سريين قد اعتدوا على المواطن خالد محمد سعيد صبحي قاسم وتسببوا في وفاته على نحو مخالف للحقائق، وأن وفاته جاءت عن طريق ابتلاعه للفاقة تحتوي على مواد مخدرة.

وقال بيان وزارة الداخلية "إن وفاة خالد سعيد جاءت بعد تعاطيه لفاقة مخدرة أكدها شهود خمسة ومنهم صديقه الذي كان يرافقه المواطن محمد رضوان عبد الحميد ورجل الإسعاف الذي حاول إسعافه قبل نقله من الطريق العام بسيارة الإسعاف إلى المستشفى، كما أكدته أيضاً على نحو قاطع تحقيقات النيابة في الواقعة التي توافقت مع نتيجة التقرير المبدئي للطب الشرعي الذي تضمن أن الوفاة نتيجة إسفكسيا الاختناق نتيجة انسداد القصبية الهوائية بالفاقة التي حاول ابتلاعها".

وأضاف "أن المذكور كان مطلوبًا لتنفيذ حكمين بالحبس صادرين في قضيتي سرقة، والأخرى لحيازة سلاح أبيض، وأنه سبق ضبطه في أربعة قضايا سرقات وحيازة سلاح كما أنه مطلوب في القضية رقم 333 لسنة 2008 للهروب من الخدمة العسكرية، فضلاً عما تضمنته أقوال والدته في التحقيقات من أنه معتاد على تعاطي المواد المخدرة"

وأضاف "أن تلك الادعاءات المُغرضة قد تغافلت عن عمد جميع الحقائق وتمادت في الترويج للكذب والتضليل في محاولة للإساءة لجهاز وطني يضطلع بمهامه رجال الشرطة بكل مثابرة ودأب التزاماً بواجبهم بالإسهام في تنفيذ القانون وحماية المصالح العامة والخاصة، بل وذهب الأمر إلى حد أبعد يستهدف الإساءة لأوضاع حقوق الإنسان بالبلاد بتنظيم وقفات احتجاجية والدعوى للتظاهر وتوجيه رسائل إلكترونية لدوائر رسمية وغير حكومية وأجنبية تطالب بوقف التعاون مع مصر لانتهاكها حقوق المواطنين."

ذاك البيان لاقى انتقادات نظرا لعدم صدور تقرير الطب الشرعي النهائي لحظة صدوره. كما أنه خالف روايات شهود العيان المتفقة على قيام المخبرين بالاعتداء علي خالد إلى أن فارق الحياة على أثر إصاباته. إضافة لهذا فإن البيان احتوى على اتهامات لخالد بأنه متهرب من الخدمة العسكرية وهو ما يخالف مستندات أظهرها ذوو خالد تؤكد أدائه الخدمة العسكرية^[34].

نشر بعض النشطاء على موقع فيسبوك عددا من الصور كجواز السفر الخاص به وكذلك أوراق التجنيد الخاصة به تشير إلى أنه أتم فترة تجنيده كجندي بمديرية أمن الإسكندرية، حيث أنه من دون مؤهلات على الإطلاق. وكذلك تم نشر أوراق تأسيسه شركة استيراد وتصدير باسمه وملف ضريبي وبطاقة استيرادية باسمه أيضا، وربما تلك من يطرح تساؤلات عدة عن شخص لا يحمل من المؤهلات ولا يحترف مهنة وليس له تجارة يتميز بها غير تجارة، ويكون صاحب ومدير مسئول عن شركة للاستيراد والتصدير^[35]

تزامن ذلك مع قيام بعض الصحف ومقدمي البرامج بإطلاق لقب شهيد البانجو على المرحوم خالد والمحاولة من النيل من سمعته وإظهاره على أنه من محترفي الإجرام^[36]. وتعارض ذلك مع التغطية المحايدة للصحف المستقلة والقنوات الفضائية الخاصة وخاصة جريدة الشروق وبرنامج محطة مصر على قناة مودرن مصر وما تداوله نشطاء الإنترنت وموقع "الفيسبوك"^[37]

يتمثل هذا التناقض في قول الكاتب أحمد خالد توفيق "كلما قرأت تفاصيل هذا الذي وقع في سيدي جابر، شعرت بأن هناك شائين يحمل كلاهما اسم خالد محمد سعيد، تواجدا في الإسكندرية في تلك الساعة من يوم 8 يونيو عام 2010 وتُوفّيَا إلى رحمة الله في نفس اللحظة. هناك خالدهم خالد تقارير الحكومة وكتّاب الصحف القومية، وخالدنا نحن المصريين الذين يملؤون الشوارع ويتمنون أن يبتعدوا عن الحكومة وتبتعد الحكومة عنهم" ^[38] في مداخله تلفزيونية مع برنامج "محطة مصر" الذي يقدمه الإعلامي معتز مطر على قناة "مودرن مصر" نفت أم خالد سعيد أن تكون قد قالت إن ابنها يتعاطى المخدرات ^[39] وفي مقابلة مع البرنامج ذاته أكد علي قاسم، عمّ خالد، أن تشريح الجثة لا يمكن أن يتسبب في كسر الفك كما حدث في حالة خالد. وقال: "حتى لو سلمنا جدلاً أن خالد قد ارتكب أخطاء كبعض الشباب، لا يمكن أن تبرر العدوان الوحشي الذي تعرض له على أيدي اثنين من المخبّرين لم تأخذهم الشفقة أو الرحمة وهو يصرخ بأنه يموت". قال وكأنه لا يصدق أنه توفي أثر بلع لفافته

وتساءل عمر خالد كأنه لا يدرك ما يقول خلال البرنامج:

- كيف يقال إنه ابتلع لفافة بانجو وسدت القصبة الهوائية وفي نفس الوقت يتكلم ويستنجد؟
 - كيف يقال إنه ابتلع لفافة بانجو سدت مجري التنفس وينقل في سيارة الشرطة ثم يعود بعد 15 دقيقة ويلقي على الأرض ثم تأتي الإسعاف ويقال إنه حي. فكيف يعيش إنسان بلا تنفس 15 دقيقة؟ ^[40]
- شكك مركز النديم للتأهيل والعلاج النفسي فيما ورد في بيان وزارة الداخلية وتساءل "إذا كان على سعيد أحكام لماذا لم تتوجه قوة رسمية من الشرطة إلى عنوان منزله وإحضاره من منزله بعد إظهار أمر القبض والأحكام التي تدعي الداخلية أنها صادرة ضده". وتساءل: "هل يمكن أن تكون اللفافة قد وضعت قسراً في حلقه بعد أن مات؟". تساءل أيضاً: "ما الذي فعله عناصر الداخلية في الخمسة عشر دقيقة التي أخذت فيها جثة خالد بعيداً عن مدخل العمارة التي ضرب حتى الموت أمامها؟ وكيف تمكن خالد وحلقه مسدود بلفافة مخدر أن يصرخ استنجادا "هأموت" على حين كان المخبران يدقان رأسه في رخام السلم؟".

محمد عبد العزيز، محامي مركز النديم لحقوق الإنسان قال: "أن التقرير الأولي للطبيب الشرعي لم يثبت جميع الإصابات ولم يربط بين الإصابات وبين الوفاة

وهو ما دفعنا إلي الطعن علي التقرير لافتاً إلي أن لفافة البانجو التي قالت وزارة الداخلية إن القتل بلعها لم يتم تحريزها وإرجاعها للنيابة لمناظرتها ووضعها كحرز في القضية، لكن الطبيب الشرعي قام بإرسالها مباشرة إلي المعمل الكيماوي دون عرضها علي النيابة العامة".^{[42][41]}

أثبت تقرير الطب الشرعي الذي طلبته النيابة العامة بعد الوفاة مباشرة وجود كسر في الفك ونزول في عظام الوجه "تحتيم للجمجمة" إضافة إلي رضوض وكدمات في الوجه وإصابات متعددة بالوجه وبعض أجزاء الجسم، إضافة إلي وجود سقوط الأسنان (و لكن أعلن الطب الشرعي عن أن خالد سعيد فقد سنه من الفك العلوي قبل عامان من الحادث وأكدت على ذلك والدته في اتصال هاتفي بالدكتور إحسان كميل كبير الأطباء الشرعيين) نتيجة لتلقي ضربات شديدة "لم يحدد نوع الأداة" إضافة إلي تأكيده أن الإصابات بجثة الضحية هي إصابات حيوية، أي حدثت قبل الوفاة وليس بعدها.^[43]

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

أوفدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بعثة تقصي حقائق للوقوف على حقيقة ما حدث في قضية تعذيب الشاب خالد سعيد وضربه حتى الموت، وقابلت البعثة شقيقه أحمد (المقيم في أمريكا ومتزوج من أمريكية) وعدد من شهود العيان على الواقعة.^[44]

أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: "أن ما حدث لخالد يعد انتهاكاً لأبسط حقوق الإنسان، وهو حقه في الحياة ذلك الحق الذي كفلته المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وطالبت بضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية لجرائم التعذيب وإلغاء التشريعات التي ساهمت في توفير بيئة خصبة لانتشار ظاهرة التعذيب، ومنها قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1985، وقانون العقوبات رقم 58 لسنة 1938، وقانون هيئة الشرطة رقم 109 لسنة 1971، والذي فتح الباب على مصراعيه أمام استخدام القوة دون ضوابط حادة." شددت المنظمة على تعديل المادة 126 من قانون العقوبات المصري بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر والتي تعرف التعذيب بأنه كل ألم أو عذاب جسدي أو عقلي، ولا تشترط أن يكون مستهدفاً منه انتزاع اعتراف فقط مثلما ينص القانون المصري.^[44]

شهادة شهود العيان

أكدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على قيام مجموعة من أفراد أمن قسم سيدي جابر باقتحام سيبير "مقهى إنترنت" في العقار رقم 37 شارع

مدحت سيف اليزل بمنطقة كليوباترا بمحافظة الإسكندرية، أسفل سكن خالد سعيد قاسم، حيث طلبوا من المتواجدين في "السيبر" إبراز البطاقات الشخصية، وقاموا بمحاولة تفتيش المذكور بطريقة مستفزة ودون إذن من النيابة، وضربوه واعتدوا عليه مع سبق الإصرار والترصد، وهذا ما أكدته شهادة الشهود الذين شاهدوا الواقعة.

وقال الشهود لبعثة تقصي الحقائق إن اثنين من رجال مباحث سيدي جابر ضربوا خالد سعيد بالأيدي والأرجل بطريقة مبرحة، ودقوا رأسه في سور رخامي بالسيبر، فسقط أرضاً وقاموا بسحله على الأرض وسحبوه إلى العقار المجاور، ثم ضربوا رأسه في الباب الحديدي، وهو ما أدى لخلع جزئي من الباب، ثم ضربوا رأسه في سلم العقار وفي جدران مدخل العقار.

وتابع الشهود "كان هناك بالمصادفة اثنان من الأطباء ضمن المتواجدين والذين حاولا إنعاش قلبه وقياس نبضه ولكن دون جدوى، ورغم ذلك استمروا في الاعتداء عليه بالضرب ليتأكدوا من قتله"، وأشار الشهود إلى أن خالد أثناء الضرب كان يصرخ ويستغيث "أنا بموت"، فرد عليه أحدهم وقال "أنا مش هاسيبك غير لما تموت". ثم اقتادوه معهم، وبعد ربع ساعة عادوا مجددا وألقوه على الأرض، وعقب ذلك جاءت مجموعة من المخبين ومعهم ثلاثة ضباط وطلبوا الإسعاف الذي رفض أن يقوم بحمله، فقام الضباط بسبه وطلب منه حمله إلى المستشفى.

أوضحت السيدة ليلى مرزوق والددة خالد لعدة مصادر أن شهود العيان أبلغوها بقيام مخبري الشرطة بسحل خالد وضربه بقسوة قبل أن يسطحبوا جثته إلى سيارة الشرطة وانهم هم في الأغلب من وضع المخدر بفمه بعد وفاته، و(وتلك ما لم يوافق عليها الدكتور إحسان كميل، بل وأصر أنه قام بالبلع بنفسه وليس قصراً). حيث أكد شهود العيان أن خالد كان على قيد الحياة وتحدث بصوت عالي أثناء اختطافه وضربه من قبل المخبريين. وهو ما يتعارض مع كونه ابتلع لفافة بالحجم المذكور كما ادعى بيان وزارة الداخلية.^[43] قناة العربية]

وقالت "إن سيارة الإسعاف التي استدعاها ضابط قسم شرطة سيدي جابر لحمل الجثة رفضت في البداية حيث أكد الطبيب وفاة خالد، إلا أنهم هددوا سائق السيارة على حمله وأشارت إلى أن الشرطة أجبروا الموظف المختص على كتابة تقرير أن خالد كان حياً، ثم غسلوه من الدم ووضعوه في كمية كبيرة من الثلج، حيث ظهرت على الجثة آثار تكسير الأسنان والجمجمة وتشوهات بالوجه وتسليخ باليدين والقدمين نتيجة السحل."

والدة خالد قد قدمت بلاغا على الهواء للنائب العام عبر برنامج محطة مصر على قناة مودرن مصر للتحقيق في قضية ابنها وأكدت أن ما يتم الترويج له على لسان عناصر الشرطة بأنه مدمن مخدرات غير صحيح بالمرة وأنه مثار تقدير واحترام كل من يعرفه وهو ما اكده العديد من جيرانه واصدقاءه.^[39]

ويقول حسن مصباح وهيثم حسن مصباح، صاحبي مقهى الإنترنت، الذين كانا موجودين أثناء الواقعة، أن القصة بدأت بدخول خالد إلي المقهى، وخلفه دخل مخبران يرتديان ثياباً مدنية، قاما بتقييده من الخلف بشكل مفاجئ قبل أن يستطيع التعرف عليهما.^[41]

وأضاف هيثم حسن مصباح "كان خالد واقفاً معي أمام السيبر ثم ذهب لإلقاء السلام على صديق. في تلك اللحظة، تقدم رجلا شرطة في ثياب مدنية - تبين فيما بعد أنهما كانا ينتظران على المقهى المقابل - تقدما منه. رأيتهما يمسكانه ويلفان ذراعيه وراء ظهره فذهبت إليه لكنني رأيت مسدسات فأدركت أنهما من الشرطة. سألتهما ماذا يفعلان فقالا: ابتعد وإلا أغلقنا محلك". حاول خالد التملص منهما فأمسكا برأسه وضرباها على رف رخامي. في تلك اللحظة حاولنا إخراجهم، ونحن نعتقد أنهما يحاولان القبض عليه، لكنهما جرحراه إلى مدخل البناية المجاورة. كان شعر خالد طويلاً بعض الشيء ورأيتهما يمسكان بشعره ويضربان رأسه ببوابة البناية الحديدية ويضرباه في وجهه وبطنه. ركلاه بقوة بالغة فسقط على السلم. ثم أمسكا برقبتة وشعره وضربا رأسه في السلم. آخر شيء قاله خالد كان "أنا باموت"، لكنهما لم يتوقفا. ثم سمعت زوجة البواب تصرخ. كف خالد عن الحركة، لكنهما استمرا في ركله وهما يقولان: "أنت تتظاهر بالموت" " ^[24]

وأكد حسن مصباح (62 سنة)^{[43][45][46]} أن المجني عليه فوجئ أثناء دخوله من باب المقهى بشخصين يدخلان وراءه وقام أحدهما بشل حركته عن طريق تقييد يديه خلف ظهره، بينما انهال عليه الآخر بالضرب دون أن ينطقا بكلمة واحدة أو يقول له من هما ولماذا يفعلان معه ذلك.

وأضاف مصباح بأن "المخبرين السريين أمسكا بالمجني عليه وأخذا يضربانه بشكل هستيري وكأنه انتقام منه لوجود ثأر قديم بينهما وبينه، فقاومهما لأنه لم يعلم من هما، كما أنهما ضرباه بشكل جنوني، فحتى لو علم من هما من الطبيعي أن يقاومهما، خاصة أنه استسلم لهما بمجرد تقييده وحاول أن يعلم من فعل ذلك بهدوء، حتى بدأ الآخر في ضربه فبدأ خالد في المقاومة".

وأضاف أن المجني عليه أخذ يصرخ "من أنتم ولماذا تفعلون بي هذا" ولما حاول أن يدير وجهه للخلف قاما برطم وجهه في رخامة على باب المقهى مما تسبب في كسر أسنانه وفكه، وبدأت الدماء تنزف منه بشدة وهو يحاول الخلاص بأي طريقة، على حد قوله.

وأكد مصباح أنه هو نفسه لم يكن يعلم أن هذين الشخصين شرطة، فطلب منهما الانصراف به بعيدا عن مكان عمله فأخذهما وذهبا به إلى وسط الشارع أمام محل حلاقة وأكملتا ضربه، ولما وجدا الناس بدأتا تلتف حولهما أخذاه إلى مدخل عقار مجاور وبعدها فرا مسرعين، فإذا بطبيب من سكان العقار أثناء دخوله اكتشف أن خالد ملقى على الأرض ولما كشف عليه وجد نبضه متوقفا واكتشف وفاته. ومن أقوال الرجل (حسن مصباح) أنه لم يعلم أنهما شرطة ولكنه اشار عليهما بالخروج به من المكان وهذا الفعل لا يفعل مع شخص ذا خاق أو محبوب ولكن المصري يعرف من اين تأتي المشاكل فيبعدها عنه ولو أن الرجل على خلق أو مستقيم الطباع لحاول أن يخلصاه من ورطته حتى لو كان يعلم أنهما شرطيان واستطرد أنه بعد ذلك جاءت سيارة شرطة بها المخبرين ومعهما ضابط ليأخذوا جثة المجني عليه وبعد 7 دقائق عادوا وألقوا بها في الشارع وطلبوا سيارة الإسعاف لتنقل الجثة.

وكشف أن صديق المجني عليه الذي قال بيان الداخلية إنه نفى تعذيب المخبرين للمجني عليه لم ير شيئا لأنه كان جالسا داخل المقهى ولم يسعف الوقت خالد للحديث معه حيث أمسك به المخبران قبل أن يدخل إلى صديقه في السبير وعندما أخذهما إلى الخارج لم يتحرك صديق المجني عليه من مكانه ولم ير شيئا، وقال مصباح "لا أعلم لماذا أكد صديق المجني عليه في تحقيقات النيابة أن المخبرين لم يعذبا خالد ولم يضرباه". و تعود الادلة عل الصديق حيث شاهد خالد والشرطيان يسحبا ولم يتحرك وقال محمد نعيم، حارس العقار الذي لفظ فيه خالد أنفاسه الأخيرة "أنه فوجئ باثنين من المخبرين يقومان بسحل أحد الشباب إلي مدخل العمارة ودفع رأسه لأكثر من مرة في البوابة الحديد للعقار وفي السلم ثم قاما بالتعدي عليه بالضرب المبرح حتي صمت الشاب عن الصراخ وظلا يعتديان عليه رغم صمته، وحينما شكنا في وفاته سمحا لأحد الأطباء الموجودين في الشارع بالكشف عليه، فأكد لهما أنه مات وهو ما دفعهما إلي اصطحابه داخل سيارة الشرطة ثم عادا بعد قليل وقاما بإلقاء جثة الشاب علي الأرض وقاما باستدعاء سيارة إسعاف"^[4] و من مقولة البواب تبدأ كشف الحقائق حيث أن العم أعلن أنه كان حيا حتى بعد

أن عاد مع المخبران وأعلن اصحاب السيبر أنه كان يصرخ ويقول هموت ولم يتضح ذلك في شهادة البواب وجاءت شهادة زوجة حارس العقار الذي يقطن فيه المجني عليه، بأنه كان مولع بحب الكمبيوتر والموسيقى، وكان يتمتع بحب الجيران ولم يكن له أي مشاكل مع أحد.

وقد أكد جيران خالد على أن حياته كانت تنحصر في برمجة الكمبيوتر وأعمال الكهرباء أما هواياته فتنحصر في صيد الأسماك من البحر والسباحة كما كان يربى قطة وحيدة فضلا عن اهتمامه الشديد بأنواع من الموسيقى الغربية كان يسمعها مع أصدقاءه منها الهيب هوب والآر أند بي. ولم يكن جيرانه يشاهدونه كثيرا فأغلب تحركاته كانت تتم لشراء مستلزمات البيت فقط وبعد قضاءه مدة التجنيد في مديرية أمن الإسكندرية كان في انتظار قرار موافقة السفارة الأمريكية على منحه تأشيرة الهجرة مثله مثل باقي إخوته.

شهود وزارة الداخلية

صرح مصدر قضائي بأن تحقيقات نيابة استئناف الإسكندرية في واقعة قتل الإسكندرية أكدت أن شاهدين من شهود وزارة الداخلية (سوابق) وصدرت عليهما أحكام قضائية بالحبس وعليهما فترات مراقبة في قسم سيدي جابر.^[47]

والدة خالد سعيد

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن الشاهد محمد رضوان عبد الحميد، الذي ادعى صداقته لخالد قضى عقوبات سابقة في قضايا تعاطي وترويج مواد مخدرة، وتبين من تحريات المباحث الجنائية في مديرية أمن الإسكندرية أن أصدقاء رضوان يصفونه بأنه "قط حشيش" نظرا لتعاطيه المخدرات ولاستغلال المخبرين نقطة الضعف هذه ليكون مرشدا لهم.





جرافيتي لخالد سعيد على جزء من جدار برلين

صفحة كلنا خالد سعيد⁷⁷

كلنا خالد سعيد صفحة على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " تم انشائها عام 2010 بواسطة الناشط وائل غنيم بعد واقعة الشاب المصري خالد سعيد الذي



تعرض للوفاة نتيجة التعذيب من قبل مخبري للشرطة بسبب تطبيق قانون الطوارئ طوال 30 عاما . انتقدت الصفحة واقعة التعذيب بشدة ونددت بها . تعتبر هذه الصفحة هي مهد ثورة 25 يناير في مصر،^{[1][2]} حيث ساهمت في حشد الراي العام بعد نجاح ثورة الياسمين في تونس للقيام باحتجاجات سلمية من اجل الإصلاحات والغاء الطوارئ . ما لبث ان تحولت الي شرارة لقيام ثورة 25 يناير^{[3][4][5]}.

في فبراير 2014 نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية تحليلاً للكاتبين الأمريكيين "شيلون هيملفارب، وسين آدي"، تحت عنوان "وسائل الإعلام التي تحرك الملايين" أخذ فيه المحللان الأمريكيان نموذج صفحة "كلنا خالد سعيد" ودورها في إسقاط نظام مبارك، للتأكيد على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز الحراك السياسي وإشعال الثورات.^{[6][7]}

تأسست الصفحة في 10 يونيو 2010 وقام بتأسيسها الناشط المصري وائل غنيم^{[8][9]} تضامنا مع الشاب المصري خالد سعيد الذي توفي بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي مخبرين تابعين للشرطة بقسم سيدي جابر

⁷⁷ https://ar.wikipedia.org/wiki/كلنا_خالد_سعيد

بمدينة الإسكندرية وذلك استغلال لقانون الطوارئ الذي فرضه مبارك طوال 30 عاما. واثارت هذه الواقعة مشاعر الغضب والاستنكار عند الكثير من الشباب والمنظمات المدنية والحقوقية.

بعد انشاء الصفحة تجاوزت حاجز الـ 40000 عضو خلال أقل من ساعة واحدة (100 ألف خلال 3 أيام^[10] و 184000 في خلال 10 أيام) من نشر خبر مقتل خالد سعيد بسبب الضرب والتعذيب والذي كان دلالة على مدى الغضب الشعبي الذي تصاعد عبر موقع الفيسبوك احتجاجاً على قتل الشاب خالد محمد سعيد، ساهمت أيضا خبرة وائل غنيم في التسويق عبر الانترنت في جلب الكثير من المؤيدين، حيث سلكت الصفحة مسلكا جعلتها صفحة شبابية تلقائية، اشار بعض الصحفيين أن سبب تميز الصفحة أنها لم تكن متنفس للغضب (وهو الدور الذي كانت تقوم به صحف المعارضة على مدار سنوات) أو مجرد نشر فضائح حكومية أو نشر الأخبار العادية، بل ركز منذ «البوست الأول» على أن يحدد للصفحة هدفا استراتيجيا واضحا وهو (إيقاف التعذيب عموما - إسقاط قانون الطوارئ - إيقاف استغلال المسئول لمنصبه - إيقاف التضييل الإعلامي). أيضا ساهم التفاعل الجيد مع الأعضاء الي زيادة شعبيتها^[11].

وائل غنيم مؤسس صفحة كلنا خالد سعيد

بعد 10 أيام من إنشاء الصفحة وصل العدد إلى 131 ألف متابع، فبدأ وائل غنيم يختار فريق الصفحة بعناية، فانضم للفريق، المدون «عبدالرحمن منصور»^{[12][13]} (23 عاما آنذاك)، (من مدوني جيل 2005 -



ومراسل للجزيرة توك ومؤسس مبادرة «ويكيليكس العربية» وأيضا انضم للفريق، الناشط المدون وقتها مصطفى النجار^[14] (30 عاما آنذاك) طبيب الأسنان السياسى والمدون، والمنسق العام الثاني لحملة البرادعي لاحقا، كما انضمت معهم الناشطة الحقوقية «نادين وهاب»، مصرية أمريكية وأحد نشطاء الجمعية الوطنية للتغيير بواشنطن^[15]. تعرضت الصفحة للكثير من المضايقات من قبل جهاز امن الدولة المنحل وصلت الي حد اغلاقها. مما اضطر أدمن الصفحة الي استخدام صفحة بديلة حتى تمكن من اعادتها مرة اخري في ديسمبر 2010^{[15][16]}.

1. ^ [بلد «خالد سعيد» و«السيد بلال» 10 ساعات في شوارع الإسكندرية](#)
الثائرة - بوابة الشباب - الأهرام
2. ^ [«الطريق إلى 25 يناير» أول فيلم وثائقي عن الثورة المصرية - صحيفة](#)
[البيان نسخة محفوظة 05 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.](#)
3. ^ [كلنا خالد سعيد - موقع الجزيرة نت نسخة محفوظة 28 يناير 2014](#)
[على موقع واي باك مشين.](#)
4. ^ [أسرار الصفحة التي أشعلت الثورة المصرية - موقع العربية نسخة](#)
[محفوظة 29 أغسطس 2016 على موقع واي باك مشين.](#)
5. ^ [إنشاء صفحة خاصة على شبكة الإنترنت تحت عنوان \(كلنا خالد](#)
[سعيد\) - موقع بي بي سي BBC نسخة محفوظة 18 سبتمبر 2014 على](#)
[موقع واي باك مشين.](#)
6. ^ ["كلنا خالد سعيد"... شرارة 25 يناير.. من الحشد إلى الصمت - بوابة](#)
[الوفد نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.](#)
7. ^ [Think Again: Egypt - Foreign Policy نسخة محفوظة 14 مايو 2017 على](#)
[موقع واي باك مشين.](#)
8. ^ [من هو وائل غنيم مؤسس صفحة " كلنا خالد سعيد " ؟ - صحيفة](#)
[عمان بوست](#)
9. ^ ["We Are All Khaled Said": Will the Revolution Come to Egypt?-The Daily](#)
[beast نسخة محفوظة 07 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.](#)
10. ^ [عدد أعضاء صفحة خالد سعيد خلال 3 أيام نقلا عن يسري فودة](#)
[نسخة محفوظة 22 أبريل 2013 على موقع واي باك مشين.](#)
11. ^ [تعدى إلى الأعلى ل: ¹ ب كلنا خالد سعيد أكثر من مجرد صفحة! -](#)
[تحقيق صحفي - لجريدة الصباح نسخة محفوظة 18 يناير 2017 على](#)
[موقع واي باك مشين.](#)
12. ^ [مع المحرر في صفحة "كلنا خالد سعيد" المدون المصري عبد الرحمن](#)
[منصور - BBC نسخة محفوظة 18 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.](#)
13. ^ [مصري اسمه عبدالرحمن منصور - مقال من الصفحة على فيس بوك](#)
14. ^ [تعدى إلى الأعلى ل: ¹ ب من ذبح وائل غنيم؟ بقلم : مصطفى النجار -](#)
[اليوم السابع نسخة محفوظة 08 يوليو 2014 على موقع واي باك مشين.](#)
15. ^ [عودة صفحة "خالد سعيد" إلى الفيس بوك - بوابة الوفد](#)

16. ^ غلق صفحات البرادعي وكلنا خالد سعيد وجهات حقوقية على فيس بوك - موقع مصراوي نسخة محفوظة 25 فبراير 2011 على موقع واي باك مشين.
17. ^ تعدى إلى الأعلى ل: أ ب خالد سعيد.. ضحية التعذيب الذي فجر الثورة المصرية - صحيفة ايلاف elaf نسخة محفوظة 07 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.
18. ^ بورتريه خالد سعيد - جريدة الوسط البحرينية نسخة محفوظة 30 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين.
19. ^ Movement Began With Outrage and a Facebook Page That Gave It an Outlet - NY Times نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
20. ^ الإفراج عن وائل غنيم - جريدة الاهرام المصرية
21. ^ الإفراج عن وائل غنيم مؤسس مجموعة «كلنا خالد سعيد»- مجلة عرب 48
22. ^ "كلنا خالد سعيد" تدعو لـ"فاعلية" في 30 يونيو.. احتجاجًا على الإعلان الدستوري المكمل - 2012 - جريدة الأهرام نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
23. ^ تعدى إلى الأعلى ل: أ ب "كلنا خالد سعيد" الشرارة التي أشعلت وقود الثورة.. عارضت المجلس العسكري ودعمت مرسى فى انتخابات 2012 - اليوم السابع نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
24. ^ Masrawy-First Egyptian Portal - مصراوي - أول وأكبر بوابة مصرية نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.
25. ^ «الشروق» تكشف تفاصيل الـ«ساعة ونصف» بين الرئيس ومجموعة فيرمونت - بوابة الشروق نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
26. ^ مصر: صراع الإخوان والمعارضة يمتد لمقاعد الدراسة - من صفحة كلنا خالد سعيد - CNN العربية نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.
27. ^ "كلنا خالد سعيد".. عامان عجاف بعد ثلاثة سمان - مجلة مصر العربية نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.

28. ^ «كلنا خالد سعيد»: الصفحة تعرضت لحملة تشويه من «الإخوان»..
ونعتذر عن الأخطاء - المصري اليوم نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على
موقع واي باك مشين.

29. ^ عصام سلطان: «كلنا خالد سعيد» تشوّه الدستور على طريقة «ولا
تقربوا الصلاة»- المصري اليوم نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على
موقع واي باك مشين.

30. ^ «كلنا خالد سعيد».. صفحة الثورة التي رحلت مع مرسي - صحيفة
المصريون نسخة محفوظة 01 فبراير 2015 على موقع واي باك مشين.

31. ^ وائل غنيم: لم أؤيد "الانقلاب" وأخطأت في قراءة 3 يوليو - دوت مصر
نسخة محفوظة 22 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

32. ^ بوست من الصفحة يدين مجازر بشار الاسد - صفحة كلنا خالد سعيد
على فيس بوك

33. ^ مليوناً معجب.. "كلنا خالد سعيد" تتضامن مع الشعب السوري -
جريدة زمان الوصل السورية نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع
واي باك مشين.

34. ^ "كلنا خالد سعيد" أفضل حملة في مسابقة دويتشه فيلة - موقع
Onislam نسخة محفوظة 24 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين.

35. ^ (كلنا خالد سعيد) أفضل حملة اجتماعية - جريدة الشعب - العدد 16
إبريل 2011 نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.

36. ^ "بنية تونسية" أفضل مدونة.. و"كلنا خالد سعيد" أفضل حملة - بوابة
الوفد

37. ^ تساؤلات المصريين هذه الأيام : لماذا توقفت صفحة (كلنا خالد
سعيد) ؟ نسخة محفوظة 26 ديسمبر 2016 على موقع واي باك مشين.

38. ^ لماذا غابت صفحة "كلنا خالد سعيد" عن المشهد.. وصمت وائل
غنيم؟

39. ^ تساؤلات حول توقف نشاط صفحة "كلنا خالد سعيد" و"وائل غنيم"
على فيس بوك منذ 3 يوليو نسخة محفوظة 14 مارس 2016 على موقع
واي باك مشين.

40. ^ Socialwatchlist.com نسخة محفوظة 23 يوليو 2014 على موقع واي
باك مشين.

41. ^ <http://top100arabs.com/top/facebook>

وصلات خارجية[عدل]

- [صفحة كلنا خالد سعيد على فيس بوك](#)
- [الاشتراك الخاص بصفحة كلنا خالد سعيد على تويتر](#)

مصادر

1. http://www.dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20155?quicktabs_1=2 ^
2. [العفو الدولية تطالب مصر بالتحقيق بمقتل - الشرق الأوسط - BBC Arabic](#) ^
3. [مصري بمركز شرطة نسخة محفوظة 11 سبتمبر 2011 على موقع واي باك مشين.](#) http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/11/khaled_sidi_gaber.aspx?ref=extraclip ^
4. [الصفحة الرئيسية - البيان](#) ^
5. [محيط :: نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين.](#) ^
6. ["شاهد الطوارئ" يؤجج الاحتجاجات نسخة محفوظة 16 يونيو 2010 على موقع واي باك مشين.](#) ^
7. [التعذيب في مصر والإفلات من العقاب - اليوم السابع نسخة محفوظة 23 يناير 2014 على موقع واي باك مشين.](#) ^
8. http://videohat.masrawy.com/view_video.php?viewkey=108660c5339a4897a728 ^
9. <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/18/alex.aspx> ^
10. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=250132> ^
11. [بالصور.. مظاهرة للمعارضة بالإسكندرية للتضامن مع خالد سعيد - اليوم السابع نسخة محفوظة 24 نوفمبر 2010 على موقع واي باك مشين.](#) ^
12. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=250322> ^
13. http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/18/em_martyer.aspx ^
14. [المئات يقفون حدادا علي روح خالد سعيد - YouTube نسخة محفوظة 17 يناير 2012 على موقع واي باك مشين.](#) ^
15. <http://dostor.org/politics/egypt/10/june/30/20875> ^
16. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=251868> ^
17. <http://dostor.org/crime/10/june/20/19814> ^
18. <http://dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20141> ^
19. <http://dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20155> ^

20. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=253614> ^
21. ^ تعدى إلى الأعلى ل: ب ت مصر: يجب ملاحقة الشرطة قضائياً على حادث
الضرب المفضي للوفاة | Human Rights Watch نسخة محفوظة 05 ديسمبر 2014 على موقع واي باك مشين.
22. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=255010> ^
23. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=254996> ^
24. ^ الاف المصريين يخرجون في تظاهرة في - الشرق الأوسط - BBC Arabic
مدينة الاسكندرية نسخة محفوظة 18 أغسطس 2011 على موقع واي باك
مشين.
25. ^ مظاهرة ضد التعذيب في الإسكندرية نسخة محفوظة 28 يونيو 2010 على
موقع واي باك مشين.
26. http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/25/elbard3y_khaled.aspx ^
27. http://www.rtarabic.com/news_all_news/49954 ^
28. <http://dostor.org/politics/egypt/10/june/25/20443> ^
29. http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/august/21/dinner_ramdan.aspx ^
30. <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=259024&IssueID=1802> ^
31. http://videohat.masrawy.com/view_video.php?viewkey=7f54a13001cf38a5930b&page=&viewtype=&category= ^
32. ^ والدة "قتيل الإسكندرية": الإسعاف رفضت نقل جثة ابني والداخلية
هددت الشهود [وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 05 مارس 2016 على موقع واي
باك مشين.
33. http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/16/algomhuri_a_khaledsaeed.aspx?ref=mostclip ^
34. <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=246688> ^
35. ^ خالدنا وخالدهم نسخة محفوظة 05 ديسمبر 2011 على موقع واي باك
مشين.
36. <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/17/mother.aspx> ^
37. ^ تعدى إلى الأعلى ل: ب ت <http://dostor.org/crime/10/june/16/19383> ^
38. <http://www.alnadeem.org/ar/node/290> ^

39. ^ تعدى إلى الأعلى ل: ب ت والدة "ضحية الطوارئ": وزارة الداخلية المصرية
كذبت على لساني نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك
مشين.

40. ^ <http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=247770>

41. ^ lkhwan.net نسخة محفوظة 08 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

42. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/15/khaled_wit_nesses.aspx?ref=moreclip

43. ^ <http://www.facebook.com/khaledkilled>

44. ^ <http://www.facebook.com/ElShaheeed>

45. ^ النائب العام يقرر إعادة تشريح جثة خالد سعيد لبيان سبب وفاته - اليوم
السابع نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين.

46. ^ استخراج جثة شهيد الطوارئ بمصر نسخة محفوظة 18 يونيو 2010 على
موقع واي باك مشين.

وصلات خارجية

- [مخبران يسجلان شابا لاعتراضه على تعاملهما معه بهمجية](#)
- [مودرن مصر: انفراد الشروق بقضية شهيد الطوارئ ساعد على كشف الحقيقة](#)
- [انا اسمي خالد محمد سعيد على الفيسبوك مقتل خالد سعيد على فيسبوك.](#)
- [مجموعة كلنا خالد سعيد على الفيسبوك على فيسبوك.](#)
- [متابعة المواقع الأجنبية والصحافة العالمية لقضية الشهيد خالد](#)
- [مقال في الجلوبال بوست](#)
- [بلوج هيومان رايتس](#)
- [الاسوشيتد برس](#)
- [amnesty usa](#)
- ['BBC: New autopsy for Egypt 'police beating victim](#)
- [Human Rights Watch reporting on Khaled Mohammed Said](#)
- [HRW: Egypt should prosecute 2 police in cafe death](#)
- [BBC: Mohamed ElBaradei leads Egypt 'police death' protest](#)
- [CNN: Demonstrators in Egypt rail against brutality, man's death](#)
- [ElBaradei leads big Egypt anti-torture protest](#)

- حقائق كشف عنها برنامج محطة مصر على مودرن مصر على يوتيوب
- والدة خالد : لم أقل ان خالد كان يتعاطى المخدرات
- المئات يقفون حدادا علي روح خالد سعيد على يوتيوب
- بلدنا بالمصري - تساؤلات ريم ماجد حول تقرير الطب الشرعي الثاني وتعليق د. أيمن فودة 1 على يوتيوب
- بلدنا بالمصري - تساؤلات ريم ماجد حول تقرير الطب الشرعي الثاني وتعليق د. أيمن فودة 2 على يوتيوب
- ليه..إهداء إلى روح الشهيد خالد سعيد على يوتيوب
- شعبنا قامت قيامته - إهداء إلى الشهيد خالد سعيد على يوتيوب
- مظاهرة وسط القاهرة احتجاجًا على مقتل خالد سعيد على يوتيوب



<https://youtu.be/9Hg9DzxkoQc>



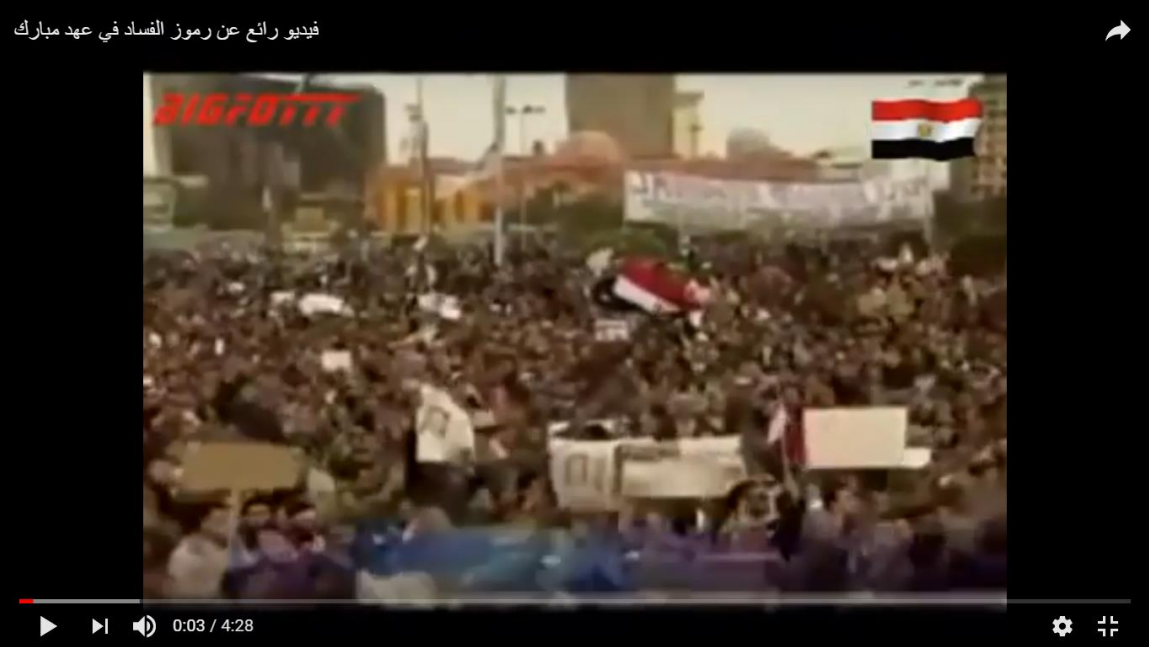
<https://youtu.be/YfS-9vPluys>



<https://youtu.be/jzs6JssmTOU>



<https://youtu.be/cdtn3Di8-i8>



<https://youtu.be/IUS8uL3ILbw>



<https://youtu.be/gw4jYmK0k88>



<https://youtu.be/5Yrewfulabc>



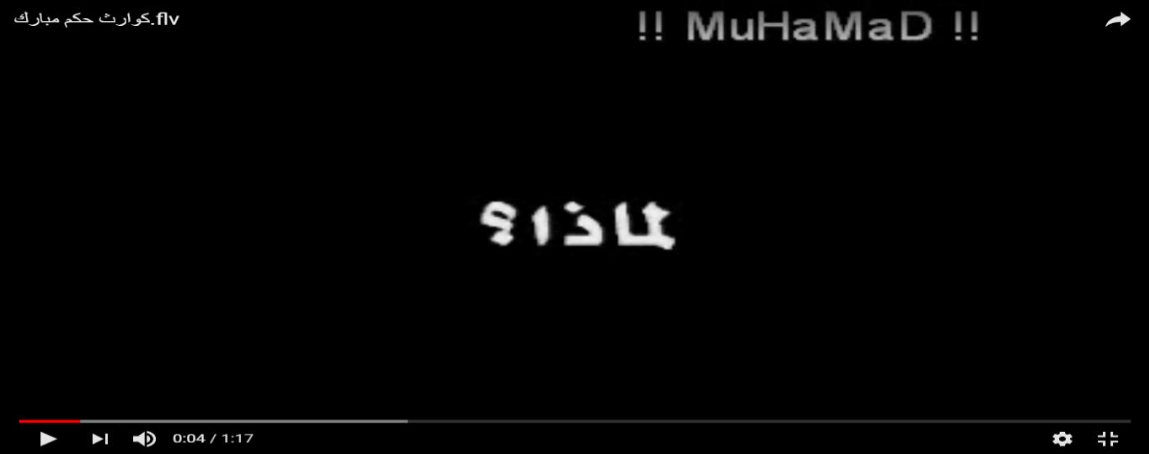
<https://youtu.be/1GKgZQH6TEQ>



<https://youtu.be/LDDbeJJZbuc>



<https://youtu.be/NT6CUSHngMo>



<https://youtu.be/NN4AAM4YpqQ>



<https://youtu.be/rE8koyezlnk>

8. كواليس الفساد في برلمان مبارك!



"عز" يضع خطط شيطانية لإغتيال المعارضة والمسلقين تحت القبة بعد غرق العبارة :
النظام الأسبق ادخل أسر الضحايا في متاهات وألغاز وألغىب قانونية بعد
هروب ممدوح اسماعيل !
حمدى السيد نقيب الأطباء : 25 ألف طن مبيدات زراعية مسرطنة دخلت
مصر فى عهد يوسف والى
النظام الأسبق باع مصر بتراب الفلوس وبالتقسط المريح وزكريا عزمى يقول
: لعن الله الخصخصة
أمين التنظيم الأسبق أحمد عز كان يقود الحزب الوطنى المنحل بمبدأ
«اطعم الفم، تستحى العين»..
برلمان مبارك ضم نواب المخدرات والقروض والتأشيرات والنقود
النائب القدير علوى حافظ يفضح تريح صديق مبارك "حسين سالم" من
عمليات نقل شحنات الأسلحة لمصر

.....

كشف كتاب جديد بعنوان : "كواليس الفساد في برلمان مبارك " الذى أعده
الكاتب الصحفى محمد المصرى عن المستور فى تقنين الفساد فى عهد
الرئيس المخلوع قبل ثورة 25 يناير 2011 وأن النظام استطاع أن يغطى نفسه
فى بعض الأحيان بنص القوانين من مجلس الشعب .. وأن صيغتها كانت تتم
وفقا للمصالح والأهواء التى تخدم رجال اعمال النظام الفاسد! وأن رمز
مبارك سعوا فى خراب مصر مع سبق الإصرار والترصد وببجاعة عجيبة
يحسدون عليها .

والكتاب يتعرض في فصوله لقضية الفساد الذى إستشرى فى نظام مبارك .. وكان المؤلف شاهدا ومعاصرا لها خلال مسيرته الصحفية التى تعدت الـ 35 عاماً قضاها تحت قبة مجلسى الشعب والشورى كمحرر برلمانى .. ولم تكن فصول الكتاب كما قال عنها رئيس تحرير كتاب اليوم " علاء عبد الوهاب " وليدة لحظة الهام لكنها حصاد رحلة عمر مهنى للمؤلف.

و أن النظام الأسبق كان منظومة نموذجية للفساد الممنهج برعاية برلمانية شاملة، حيث شهدت برلمانات مبارك بغرفتيها (الشعب والشورى) مالم تشهده جمهوريات الموز من تقنين للفساد وتفصيل للقوانين وتعديل لها تبعاً فقط للمصالح الخاصة وللأمزجة المتقلبة.

ويقول الكاتب الصحفى محمد المصرى :انه خلال تجربته الصحفية تحت قبة مجلسى الشعب والشورى انه عاصر أحداثا جساما مرت بها مصر غيرت فيها وجه التاريخ .. وشاهد الآف النواب فى مجلسى الشعب والشورى على مدى هذه السنين .. واستطاع أن يفرق بين النواب الذين جلسوا تحت القبة بالصدفة والذين ينافسون أبو الهول فى صمته و النواب الذين جاؤا الى القبة ليدافعوا عن حقوق عن هذا الشعب الغلبان .. وكانوا يزلزلون المقاعد من تحت الوزراء ولا يخافون فى الحق لومة لائم ، و شاهد نواباً كانوا يدفعون ملايين الجنيهات من أجل الفوز بكرسى البرلمان ليتمتعوا بالحصانة و يحققوا من خلال هذا الكرسى مصالحهم الشخصية بحكم قربهم من صناع القرار أو لمجرد الوجهة الإجتماعية أو تحقيق النعرة القبلية ، وكان يرى نوابا ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا نوابا " إمعة " يقولون للحزب نعم إذا قال "نعم " ويقولون "لا "إذا جاءتهم التعليمات بأن يقولوا "لا " ، وعاصر نواب المخدرات ، ونواب سميحة الذين تورطوا فى فضيحة جنسية ، ونواب القروض والنقود والتأشيرات والمحمول ، والنائب الصايغ ، ونواب "عبدة مشتاق " وهم الذين يشتاقون إلى كرسى الوزارة ويذكر أن أحدهم قال له أثناء المشاورات لتشكيل وزارة جديدة إن "العداد قلب " وانه مازال ينتظر دخوله الوزارة ، وعاصر نواباً من الذين يمكن أن نطلق عليهم نواب كل العصور ويلعبون على كل الحبال .. ويظن الناس فى خارج القاعة انهم معارضون شرفاء وعصاميون .. والحقيقة إنهم كانوا أبعد ما يكونوا عن الشرف والأمانة والآيات القرآنية التى يرددونها والأحاديث النبوية التى يستشهدون بها فى أحاديثهم المنمقة، وخطبهم المنبرية تحت القبة . ولكنهم - للأسف - كانوا يؤدون دور المعارضة تحت القبة إستكمالا للشكل الديمقراتى فقط !

ويتعرض الكتاب بالوثائق والمستندات لأشهر إستجواب عن الفساد في البرلمان منذ ثورة يوليو 1952 قدمه النائب الوفدى القدير علوى حافظ في التسعينيات .. و تعرض فيه علوى حافظ للفساد الذى بدأ ينخر فى عظام النظام الأسبق تحت رعاية الرئيس المخلوع حسنى مبارك.

وكان هذا الفساد الذى بدأ ينتشر بصورة كبيرة وسريعة فى مصر لا يتصدى له أحد.. فالكل صامت إلا قليلا.. أو يتستر على الفساد الذى كان يستشرى بين أبناء الكبار وأقاربهم.. وكانت أراضى الدولة يتم نهبها بأسماء الكبار وبأسعار أرخص من تراب الأرض ذاته على حد تعبيرالنائب علوى حافظ ..وأن أكثر من 200 مليار جنيه جرفها اللصوص إلى حساباتهم خارج مصر، حيث امتلكوا القصور والأبغديات فى إقطاع بشع.. يستفز كل مصرى يقيم بالخارج.. رغم أن الرئيس المخلوع مبارك كان يردد عشرات المرات «أنه لم يتستر على فساد» «ولم نعم أحدا.. .. وأنه يتحدى من يثبت أن الدولة تحمى فسادا».. ولكن أثبتت الأيام أن كلام علوى حافظ صحيح مائة فى المائة، وأن مبارك كان حامى حمى الفساد والمفسدين وأن كل شىء كان يتم تحت سمعه وبصره ورعايته.

صفقات نقل السلاح

وكشف علوى حافظ فى استجوابه لأول مرة عن تريح صديق مبارك "حسين سالم" من عمليات نقل شحنات السلاح الأمريكى لمصر، وأنه قدم فواتير شحن مزورة لوزارة الدفاع بالولايات المتحدة باعتباره رئيسا لشركة وهمية تسمى (اتسكوا) يشاركه فيها بعض كبار المسئولين فى مصر.. ومعهم عناصر ملوثة مشبوهة من عملاء الـ«C.I.A» وأن المتهم وعصابته تربحوا 73 مليون دولار من دم الشعب المصرى، دفعوا منها 3 ملايين لخزانة المحكمة الأمريكية التى كانت تحاكمه بعد افتضاح أمره.. وأن الجانب الأمريكى أرسل أوراق القضية كلها إلى وزارة العدل المصرية فى مظروف اصفر، ولكن القضية اختفت ووضعت فى أدراج المسئولين حماية لكبار اللصوص فى مصر، كما قال علوى حافظ ذلك فى استجوابه.

ويذكر الكاتب الصحفى : أن البرلمانى القدير عندما كان يستعرض استجوابه كانت القاعة تكتظ عن آخرها بالنواب من المعارضة والمستقلين والأغلبية، والمحمرين، البرلمانيين، والموظفين، والملاحظين بالمجلس، وكأن على رؤوسهم الطير.. فالكل فى حالة صمت تام ودهشة كبيرة وصدمة مما يقوله علوى حافظ.. الذى كشف أن ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة- فى ذلك الوقت- قد تجاوزت 4.5 مليار دولار بفائدة 14%.

وأن الشعب المصرى المسكين يتحمل فوائد الدين التى بلغت 600 مليون دولار سنويا فى ذلك الوقت.. وأن هذا الدين بدأ مع معاهدة السلام فى عام 1979. وقال علوى حافظ: إن رئيس العصابة المصرية أعطته الحكومة أخيرا أغلى وأغنى وأجمل أرض فى سيناء.. فى شرم الشيخ ليقيم عليها فندقا عالميا بدأ بمليار و500 ألف دولار.

وتعرض علوى حافظ للمفاوض المصرى الذى كان يشغل فى ذلك الوقت رئيس وزراء مصر بأنه أصر على أن تقدم المساعدات الأمريكية فى شكل قروض والتى كان يمكن أن نحصل عليها فى شكل منح لا ترد.. وأن ذلك كان مثار دهشة من الجانب الأمريكى.. لأن المنح لن تعطيه فرصة للتلاعب والنهب، فهو أحد الثلاثة الذين ذكرت أسماءهم النيابة العسكرية الأمريكية وقدمتهم للمحكمة.. فالعمولة التى فرضتها شركاتها المشبوهة وشركة (فور ونجز) وهى (10.25%) من قيمة المنقول، وليس بالوزن أو بالحجم.. مخالفة بذلك كل قواعد العرف البحرية لصالح هذه العصابة، أى أن الدبابة التى ثمنها 2 مليون دولار تنقل بـ 250 ألف دولار على عاتق الشعب المصرى.. وبهذا يصل السلاح لمصر بسبعة أمثال ثمنه!

وقال علوى حافظ انه معروف اننا ننفق أكثر من ثلث ميزانية شعب مصر على السلاح ، و كلة عبء ودين على مصر ، وأبناء مصر وأحفاد مصر وفقراء مصر وموظفين مصر .. لصالح عصابة الفور ونجز وشركائهم النصابين الأمريكان فإذا أضفنا الطريقة التى يتم بها شراء السلاح لمصر وهى طريقة مربية أيضا وابنه الحكومة اليها الان على الصفقات التى ستجرى قريبا ومبروك على شركة ال (فوروينجز) ال 700 دبابة وال 555 دبابة الى هاتديهم لنا امريكا ببلاش ، كفاية عليهم النولون البحرى.

حكاية الكنب الثلاثة

ويقول النائب الوفدى : أن النائب الشجاع علوى حافظ كان يشير فى استجوابه إلى أن مصادره فى الحديث عن صفقات السلاح ونقله كانت من المناقشات التى جرت فى الكونجرس الأمريكى ومن تفاصيل مناقشات مجلس الشيوخ الأمريكى للمنح المقدمة لمصر.. ومن الكتب الأمريكية التى صدرت عن هذه الفضيحة وتعرضت فيها لعصابات صفقات شراء ونقل السلاح من أمريكا إلى مصر وهى كتب «Man Hunt المطاردة» تأليف بيتر مان وكتاب بوب ودورد " Veil القناع» وكتاب «مايلز كوبلان» كبير رجال المخابرات الأمريكية. بعنوان لاعب اللعبة - " The game player "

وأن هذه الكتب تنشر أسماء هذه العصابة بالاسم وبالوقائع وبمنمرة الشيك الذى قبضه من أموال شعب مصر!

وقال علوى حافظ إن كتاب «المطاردة» فضح بالأرقام الشركات الوهمية المصرية (أتسيكو) و(الترسم) و(الفوروينجز) وأسماء شركاء من الطرفين المصريين والأمريكان.

أما كتاب Man Hunt أو مطاردة رجل فهذا الكتاب اصدرته دار راندوم للنشر في 300 صفحة قرأها الملايين من المصريين والمؤلف هو بيترمان الذى ألف كتباً كبيرة فضح فيها أسرار المخابرات الامريكية كلها ، فإنه ايضاً في هذا الكتاب فضح بالارقام الشركات الوهمية المصرية (اتسيكو) و (الترسم) و (الفورينجز) وأسماء شركاء من الطرفين المصريين والامريكان والاموال التي نهبوا وكيف قسموها مع إبراز وثائق رسمية في الكتاب حط الشيكات في الكتاب والتي خرجت باسمائهم وتؤكد سرقة أموال ونهب ملايين الدولارات من القروض العسكرية المبرمة بين الحكومة الامريكية ومصر، وتعرض بالتحديد لشخصية مصرية كبيرة في نزاقتها بالوثائق والشيكات إلا إن المصري الكبير لاذ بالصمت ولم يجرؤ علي مقاضاة المؤلف أو الناشر رغم أن هذا ممكن جدا في القانون الامريكي فبعض المحاكم الامريكية بتحكم بتعويض يصل لمليون أو مليونين و 3 ملايين دولار تعويض ، وبعد أن أكد أن هذه الشركات الوهمية مملوكة للعصابة المصرية بنسبة 51% من رأس المال وللشركاء الامريكين بنسبة 49% أثبت بالوثائق أن الشركات الوهمية عملت بعد ان صدر لها تكليف رسمي وانا معي تكليفات رسمية بتوقيع المسئولين المصريين سأودعها بمجلسكم الموقر بالاسم والصورة وتفاصيل حياة كل منهم ، وزى ما قلت لكم من الامريكين المشبوهين هي هذه القضايا التي وردت في هذا الكتاب.

ويقول محمد المصرى : أن علوى حافظ كان يضع أمامه كل هذه الكتب التى كان يعتمد عليها فى استجوابه للحكومة ويقرأ منها ويلوح بها.. و لوح علوى حافظ بأحد الكتب وقال انه يضع خطا احمر تحت كل سطر يجيب سيرة واحد مصرى وقال : لى طلب واحد : كل واحد جاء اسمه فى هذه الكتب الثلاثة وهى كتب عالمية والمؤلفون معروفون غير مجهولين إنهم نجوم مجتمع كتاب نجوم كتبوا هذه الكتب ودور النشر التي أصدرت هذ الكتب عالمية ، غنية تستطيع دفع تعويضات لو الشرفاء المصريون بتوعنا اللي كاشين نقول اسمائهم الآن عندهم حق يرفعون قضية ويجيبوا لنا أحكام بالبراءة وإحنا

نحطهم علي رؤسنا ونعمل لهم تماثيل في الشوارع ، أما إنهم يصمتون فهذا دليل إدانة ودليل إعتراف علي أن كل كلمة قيلت عنهم في هذه الكتب صحيحة وهم ملامون هل يستطيع أحد من هؤلاء الاربعة - بتوع (الفور ونجز) (the four wings

بيع مصر بالتقسيط

كما يتناول الكتاب أسرار بداية الخصخصة ، وبيع مصر بتراب الفلوس وبالتقسيط المريح لمستثمرين يلعبون بالبيضة والحجرويشردون العمال باتباع سياسة الترغيب والترهيب وأصبحت مصر ملطشة لهم ، وكانت البداية بالاعلان عن بيع فندق سان استيفانو ثم المراحل البخارية ، ومعدات التليفونات بالمعصرة، وطنطا للكتان ومئات غيرها من اصول ومصانع وشركات مصر .

و الحقيقة أن نواب التسعينيات كانوا أول من نبهوا إلى خطورة هذه الخصخصة على الاقتصاد المصرى وانعكاستها السلبية على المواطن.. وأدت سياسة الخصخصة إلى زيادة أعداد الذين يعانون من البطالة وبلغت أرقامهم بين عمال المصانع والشركات إلى 750 ألف عامل يجلسون على المقاهى.. وبدأت أسعار المواد الأساسية للبناء كالحديد والأسمنت ترتفع شهراً وراء الآخر بعد أن باعت حكومة عاطف عبيد - سواء وهو وزير لقطاع الأعمال أو رئيس للوزراء - بيع شركات الأسمنت إلى المستثمرين الأجانب. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار طن الأسمنت إلى أرقام خيالية.. ووصل الطن إلى 400 جنيه بعد أن كان يباع بـ 135 جنيهًا للطن.

ويقول : إن النواب كانوا يصرخون تحت القبة وفي اللجان من زيادة أعداد العاطلين عن العمل بسبب سياسة الخصخصة.. وحذّروا أن مصر تتعرض إلى خسائر اقتصادية وانهيار حقيقى.. ولكن حكومات النظام الأسبق لا حياة لمن تنادى وودن من طين والثانية من عجين.. واستمرت سياسة النظام فى إدارة البلاد بسياسة العند ومساندة الأغلبية من أعضاء الحزب الوطنى المنحل.. والتى كان يسوقها أمين التنظيم الأسبق أحمد عز كيفما يشاء ويريد.. وهو لا يدري أن هذه المقدمات هى التى أدت إلى ثورة 25 يناير العظيمة .

لعنة الله على الخصخصة

ويشير محمد المصرى الى انه بعد خراب مالطه .. ولأننا كنا نعيش في مسرحية هزلية- تحت القبة- يقوم النظام الأسبق بتوزيع الأدوار فيها بين رجاله.. نجد أن النائب السابق د. زكريا عزمى- والذي هو أحد أعمدة النظام

الفاسد- يقف في احدى الجلسات التى عقدت في بداية أبريل 2010 ليطالب بمحاكمة عاجلة لبرنامج «الخصخصة» ويقول بأعلى صوته «لعنة الله على الخصخصة».

ويضيف أن الحكومة الحالية يقصد- حكومة نظيف- ما خصصت كثير.. لكن الحكومات الى قبل كدة باعت!

ويتراجع عزمى بقوله: أنا مش عايز أشيل الحكومة.. ولكن يجب محاسبة حرامية الخصخصة وأنا أقول حرامية.. ولو حبوا يرفعوا على قضايا سب وقذف «أنا معايا حصانة برلمانية» على حد قوله بالحرف الواحد!

ولأن د. زكريا عزمى كان هو البوصلة التى كان يقيس عليها أعضاء الحزب الوطنى المنحل اتجاههم تحت القبة فقد هاجموا الخصخصة بكل قوة بعد أن أعطاهم عزمى الضوء الأخضر.. ولكن د. محمود محيى الدين وزير الاستثمار أراد أن ينبههم في هذه الجلسة إلى أن برنامج الخصخصة مجرد وسيلة لتحسين الأداء الاقتصادى للدولة وأنها سياسة الحزب الوطنى، وأن أمانة السياسات هى التى طالبت في تقاريرها بأن تكون هناك إدارة متوازنة لأصول قطاع الأعمال بدلا من أن تكون الإجراءات مجرد نقل الملكية من العام إلى الخاص! واعترف محمود محيى الدين بأن كلمة الخصخصة كلمة بغیضة ولكن لا يجب الهجوم على الخصخصة «عمال على بطل» لأن ذلك يمكن أن يهدد السلام الاقتصادى للدولة وللمجتمع.. وحدث ما قاله محيى الدين بعد ذلك أن هذه الخصخصة هددت مستقبل مصر كلها فعلا.. وشردت عمالها!

سابقة برلمانية

ويقول: إن أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطنى المنحل كان وراء قيام ثورة 25 يناير 2011 بسبب القوانين والقرارات التى كان يفرضها على مجلس الشعب مستغلا الأغلبية في تمريرها. وأهمها قانون حماية المنافسة ومنع لأحتكار.. فبعد ان وافق المجلس بصورة نهائية على مشروع قانون حماية المنافسة ومنع لأحتكار بما فيه مواد الخلاف بين النواب وهما المدتان (22 - 26) اللتان أشارتا إلى أن تكون غرامة الاحتكار لا تقل عن 100 ألف جنيه وبحد أقصى 300 مليون جنيه وتضاعفت الغرامة بحديها في حالة العودة.. ويتم إعفاء المبلغ عن الممارسات الاحتكارية من العقوبة تشجيعا له وأنه يجوز للمحكمة أن تعفى المتهم من العقوبة متى قدرت أنه أسهم في الكشف عن عناصر الجريمة.

نجد انه بعد يومين فقط من موافقة مجلس الشعب على مشروع القانون وبالتحديد في يوم الأربعاء 18 يونيه 2008 يفجر أحمد عز أمين التنظيم الأسبق مفاجأة كبرى أو سابقة برلمانية جديدة.. بأنه يطالب بتعديل المادة 26 ويتقدم بمادة جديدة بمشروع قانون جديد يصر فيه على ضرورة عدم إعفاء المبلغ عن الممارسات الاحتكارية.. وأن المحكمة يجوز أن توقع عليه غرامة تصل إلى 50% لكل من بادر من المخالفين بإبلاغ الجهاز بالجريمة وبتقديم ما لديه من أدلة ارتكابها ومن تقرر أنه أسهم في الكشف عن عناصرها.

واجتمعت اللجنة الاقتصادية في عصر الأربعاء لمناقشة المادة الجديدة التي تقدم بها أمين التنظيم الأسبق ويرأسها عبد الرحمن بركة وكيل اللجنة وحدثت مناقشات ساخنة بين عز ومساعد الوزير المستشار هشام فتحى رجب ممثلا عن الحكومة الذى رفض اقتراح عز وتمسك بضرورة الإعفاء الكامل للمبلغ تشجيعا له، وأن أغلب التشريعات المقارنة تأخذ بالإعفاء الكامل.. وأن اقتراح عز ينص على أن يكون الإعفاء جوازا وجزئيا، واستنكر مساعد الوزير أن يبلغ المنافس عن زملائه دون ضمان.

ويرد أمين التنظيم الأسبق عليه بأن فكرة رفض مشروع القانون «مستفزة» من ناحية المواءمة السياسية!

وكأن على رأسه «بطحة» كما يقول المثل الشعبى فيؤكد على عدم وجود مصلحة شخصية له من وراء اقتراحه لأنه على حد قوله لم يطمح بأى ممارسات احتكارية واصفا هذه المادة بـ «الجزرة» وأن القوانين الأمريكية تعفى المبلغ من العقوبة بسبب المقايضات بين أجهزة الادعاء والتحقيق والمتهمين، كما أخذت التشريعات الأخرى بفكرة الرأفة والإعفاء الجزئى من العقوبة! وتوافق اللجنة الاقتصادية على اقتراح عز بعد أن استخدم سلاح الأغلبية في وجه الحكومة نفسها في اللجنة!

ويعرض مشروع قانون «عز» في الجلسة العامة المسائية في نفس اليوم - وقبل رفع جلسات الدورة البرلمانية الثالثة من الفصل التشريعى التاسع بيوم واحد - توافق الأغلبية على هذه المادة التى تفرغ القانون من مضمونه، وتقلل من فرص كشف المخالفات، وجعلت العقوبة جوازية وليست وجوبية للمحكمة .. ورفضت المعارضة والمستقلون هذا التعديل الذى يفرغ القانون من مضمونه.. وضاعت اعتراضاتهم في أجواء القاعة لأن عز استخدم سلاح الأغلبية. كعادته - في تمرير مايشاء وفي أى وقت يريد.. فالأغلبية كالخاتم في

إصبعه أو كالدمى الذى يحركها على خشبة المسرح! وكانت سابقة برلمانية لم يشهدها البرلمان المصرى من قبل !.

استقالة الوزير

وفى هذه القضية يقول الكاتب الصحفى محمد المصرى ان النائب المستقل مصطفى بكرى فجر مفاجأة أخرى أثناء المناقشات عندما يؤكد امامنا جميعا على شائعات استقالة وزير الصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد وأنه أرسلها من فرنسا احتجاجا على ما يحدث فى مشروع القانون وتدخلات أحمد عز فى استحداث مادة جديدة وفرض غرامة على المبلّغ، لكن ممثل الحكومة تحت القبة د. مفيد شهاب ينفى ذلك.

فالعجيب والغريب أن معالى الوزير المختص تغيب عن الحضور.. ولم يتابع المناقشات النهائية.. سواء فى اللجنة الاقتصادية أو فى الجلسات العامة.. وترك الجمل بما حمل .. واختفى فى ظروف غامضة! لكن بعد يومين من ترديد هذه الشائعة ونفيها ورفع جلسات مجلس الشعب.. وبالتحديد فى ظهر السبت 21 يونية 2008 يعود رشيد محمد رشيد من رحلته للخارج للرد على هذه الشائعة.. ويعقد مؤتمراً صحفياً فى مقر الوزارة تحضره كل وسائل الإعلام ليؤكد لهم وللنواب أنه لم يستقل.. وأنه اضطر للسفر لظروف عائلية – والحقيقة ان هذه هى عادته فى كل أزمة - السفر للخارج – وكان آخرها سفره أثناء ثورة 25 يناير 2011 لظروف عائلية.. وأنه سوف يعود فوراً لأرض الوطن بعد انتهاء هذه الظروف العائلية كما قال .. ولكن ذلك لم يحدث فى هذه المرة.. ومازال هارباً وتم إبلاغ الإنتربول الدولى للقبض عليه فى تهمة التهرب لشركاته أثناء توليه منصب الوزارة وصرف مبالغ بدون وجه حق وصلت إلى 9,5 مليون جنيه من صندوق تنمية الصادرات لشركاته!

المهم: أن الوزير الأسبق رشيد قال لمندوبى الصحف ولباقى وسائل الإعلام- بكل براءة – إنه لا توجد أية خلافات حول قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكارات. وأن ما حدث من تعديلات اثناء المناقشات إنما يأتى فى إطار الممارسة الديمقراطية وهى أمر طبيعى.. حيث إن معظم مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة يتم إدخال بعض التعديلات عليها.

وقال إن القانون بعد إقراره بشكله الحالى يمثل خطوة مهمة فى زيادة الأدوات الممنوحة للحكومة وجهاز منع المنافسة وحماية المستهلك لضبط السوق والتصدي بحزم لأية ممارسات احتكارية.. فمن ناحية العقوبة فقد زادت بنحو

30 ضعفا!

وأشار رشيد إلى أن الغرامة ليست هى العقوبة الوحيدة في القانون وأن الشركة التى تقوم بالممارسات الاحتكارية ستكون معرضة لعقوبات القضاء التجارى ، بالإضافة إلى القضايا التى سيرفعها المتضررون من هذه الممارسات مما يحملها غرامات وتعويضات كبيرة.

وطبعاً كل ما قاله وزير الصناعة الأسبق كان دخاناً في الهواء.. لأن المحتكرين لم تردعهم هذه العقوبات الهزيلة التى نص عليها القانون.. والتى تتيح الاستمرار في تنفيذ سياساتهم الاحتكارية في الحديد والأسمت والسلع الغذائية وغيرها من السلع!

وخير مثال على ذلك هو توقيع غرامة قدرها 200 مليون جنيه على 20 متهماً من أصحاب ومسئولى شركات الأسمت بسبب اتفاقهم على رفع الأسعار وتعطيش السوق.. وتعمدوا اقتسام الأسواق بطريقة جغرافية وتقييد عمليات التسويق من أجل رفع الأسعار!

وقد قام هؤلاء المحتكرون بدفع الغرامة وهم يخرجون لنا ألسنتهم لأنهم يجنون المليارات من وراء سياستهم الاحتكارية على حساب المستهلك! ومازال مسلسل الإحتكارات مستمراً.. ونحن في حاجة إلى مشروع قانون لتعديل بعض مواد القانون الحالى و تحفيز المساهمين في جرائم الاتفاقات الضارة بالمنافسة على الإبلاغ .. وتبنى فكرة الغرامة النسبية من قيمة مبيعات المنتج وزيادة قيمة الغرامة على المحتكرين.. لإنقاذ الأسواق من هؤلاء المحتكرون لان الفساد في مصر كان «مقننا».. وأن هناك من إستطاع أن يغطى نفسه بنص القانون.. أو بالتحايل عليه.. فقد كانت صياغة بعض القوانين تتم وفقاً للمصالح! كما قال استاذنا الكبير محمد حسنين هيكل في احد احاديثه الصحفية في جريدة الأهرام بعد ثورة 25 يناير 2011

خط شيطانية

كما وضع احمد عز خطة شيطانية للتخلص من المعارضة والمستقلين تحت قبة البرلمان أو خارجها!.. حتى لا ينغص هؤلاء النواب المشاغبون عليهم عيشتهم الهنية في الجلسات واللجان.

ويذكرونهم دائماً بفشل سياسة حزبهم في إدارة مصر.. وأنهم يغضون الطرف - مع سبق الإصرار - عن انحرافات وزراء حكوماتهم المتعاقبة.. التى يرهاها رئيسهم المخلوع مبارك.. ومفجر ثورة التطوير في الحزب الوطنى «جمال» كما وصفه أحمد عز أمين التنظيم بالحزب المنحل وملك أسياخ الحديد في آخر مؤتمرات الحزب المنحل بهذا الوصف .. وحتى لا يذكرونهم ايضا بأنهم

يصفقون للوزراء «عمال على بطل» نظير تحقيق مصالحهم الشخصية، والاستيلاء على قوت الشعب و اراضيه وثروات البلد التى توزع على النواب المحظوظين الذين كانوا يسبحون بحمد الحزب المنحل في جلساته ولجانه ! وكان أمين التنظيم الأسبق أحمد عز يؤمن دائماً بمبدأ «اطعم الفم، تستحي العين».. و انه أمين عام لحزب «كُل واشكر» فكان يغدق على بعض نواب الأغلبية بالعطايا والسفريات وعلب المأكولات من أفخر المطاعم في البلد.. وكانت توزع عليهم في البهو الفرعونى.. حتى يضمن عدم تزويغهم من الجلسات إذا كان الأمر يحتاج لحشدهم لتمرير أحد مشروعات القوانين التى تفقر جيوب الناس.. وتملاً جيوب النواب والوزراء.. وأن تقوم هذه الأغلبية المزعومة بالتصدي لكل من تسول له نفسه بالاعتراض أو عدم الموافقة.

وكان «عز» يستعين بفريق من شباب الحزب الوطنى «المنحل» للقيام بالاتصال بنواب الأغلبية.. ويذكرونهم بإلحاح شديد بضرورة الحضور مبكراً للجلسة والالتزام بالدخول للقاعة قبل التصويت. وكان بعض النواب يضيق بهذا الألحاح السخيف.. والغريب انه كانت تصل هذه الرسائل إلى بعض نواب المعارضة بطريق الخطأ من هؤلاء الشباب الذين كانوا ينتشرون في كل اروقة المجلس ويحتلون مقاعد المحررين البرلمانيين في شرفة الصحافة !

الكيل بمكيالين

أما التصدي لآراء المعارضة والمستقلين واغتيال دورهم الرقابى والتشريعى الذى كفله لهم الدستور والقانون واللائحة.. فكانوا يتصدون له بأبشع الوسائل والحيل البرلمانية.. والتضييق عليهم في الكلام.. وحبس الاستجابات والأسئلة المهمة في أدراج هيئة المكتب.. وإذا حاول بعضهم التصدي لأساليب الأغلبية فإن مصيره هو اخراجه من القاعة أو الحرمان من الجلسات أو التحويل إلى لجنة القيم أو التشويش عليه أثناء عرض استجوابه إذا كان فيه اتهامات مباشرة وواضحة للحكومة.. والكيل بمكيالين في التعامل مع تقارير محكمة النقض عن بطلان العضوية.. فهى «حلال» على المعارضة والمستقلين «حرام» على الأغلبية!

وكان أمين التنظيم أحمد عز يوزع الأدوار على نواب الأغلبية للتصدي للمعارضة والمستقلين.

فنائب سيناء الشمالية السابق حسن نشأت القصاص الشهير بنائب الرصاص يطالب بإطلاق النار على المتظاهرين.. ويصف المستقلين بأنهم خونة وعملاء لجهات أجنبية!

أما النائب السابق عمر هريدى عضو الأغلبية فيصف زميله المستقل علاء عبدالمنعم وبالمناسبة هما «محاميان» أنه يتحدث كأنه «امرأة لعوب». أثناء إثارة قضية تقارير محكمة النقض ببطلان عضوية بعض الأعضاء ولم يتخذ المجلس أى إجراء ضده.. وعندما يرد النائب علاء عبد المنعم في الجلسة الثانية بأن كلامه لا يخرج إلا من «عاهرة» يتم تحويله إلى هيئة المكتب للتحقيق معه. ويشير الى أن نواب المعارضة والمستقلين قد تقدموا بطلبات لعقد جلسة خاصة لمناقشة حصول نواب الحزب الوطني علي مساعدات من الحكومة تتراوح بين 100 - 150 ألف جنيه لكل نائب في جلسات الفصل التشريعى التاسع .. وإحالاته للجهاز لمركزي للمحاسبات ، باعتبار أن ذلك يمثل تميزا بين النواب وإنتهاكاً للقانون .. نفي أحمد عز رئيس جنة الخطة والموازنة العامة وأمين التنظيم بالحزب الوطني حصول نواب الحزب علي أي مساعدات نقدية

وقال إن ما حدث هو تقدم النواب بطلبات لإنشاء مشروعات إستثمارية ومساعدات للحالات الإنسانية في دوائهم وتم تلبية هذه الطلبات من قبل الحكومة ، مشيراً إلي أن ماتم إنفاقه علي أي دائرة بما فيها دوائر نواب المعارضة يفوق 200 مليون جنيه وأكد أحمد عز أن نواب الحزب الوطني يرفضون إحالة الملف للجهاز المركزي للمحاسبات ، حيث لا يوجد سند أو دليل إتهام ، وما حدث هو وسام علي صدر كل نائب .

وأضاف عز إن هناك " جماعة محظورة " يمارس نوابها السياسة علي خلفية دينية وينفقون ببذخ في دوائهم بلا رقيب ، وأعرض نواب المعارضة علي ما أثاره احمد عز ، وتبادل نواب الأغلبية والمعارضة الإتهام وامتثلت القاعة بالضجيج اعتراضاً علي كلام " عز" مما إضطر الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس في ذلك الوقت للجوء إلي التصويت علي غلق باب المناقشة وبالطبع كانت النتيجة لصالح أحمد عز والأغلبية !

لغز العبارة

أما من اعجب المواقف التى يتحدث عنها الكتاب فهو تحالف قوى الشر تحت قبة مجلس الشعب من اجل تقنين الفساد في النظام الأسبق.. في قضية حادث غرق العبارة السلام 98 الذى راح ضحيته 1033 شهيدا- دفعوا

حياتهم وأرواحهم ثمننا للإهمال والفساد والفوضى في قطاع النقل البحرى- ورغم مضى كل هذه السنين على وقوع الحادث .. إلا أنه مازال يمثل لغزا كبيرا لم يتم الكشف عن أسرارهِ حتى الآن!! ومازالت توجد علامات استفهام كثيرة أيضا لم يحاول أحد الإجابة عنها! ويعتقد أن رجال النظام الأسبق الفاسد قد تعمدوا- مع سبق الإصرار والترصد- إخفاء حقيقة هذا الحادث وملابساته منذ وقوعه في 3 فبراير 2006 حتى يمكن التستر على مظاهر الفساد الذى كان ينخر في عظام النظام الأسبق برئاسة الرئيس المخلوع مبارك!

وأستطاع هذا النظام الفاسد أن يُدخل أسر الضحايا في متاهات وألغاز وألعيب قانونية وإعلامية.. و تمكن ممدوح إسماعيل مالك العبارة من الهروب إلى لندن بعد تأخر رفع الحصانة عنه كعضو بمجلس الشورى .. رغم أن أصابع الاتهام كانت تشير إليه منذ اللحظات الأولى لوقوع الحادث باعتباره هو المسئول الأول عن سلامة هذه العبارة.. وأنه رئيس مجلس الإدارة لشركة السلام التى تسيطر على الخط الملاهى في البحر الأحمر بدون منازع أو منافس لسنوات تصل إلى 15 سنة!

الصديق في أزمة

ويذكر أن د. زكريا عزمى في بداية المناقشات الساخنة لحادث العبارة في مجلس الشعب في جلسات فبراير 2006 نفى تماما أنه شريك لممدوح إسماعيل ولكنهما أصدقاء فقط من مصر الجديدة بعد أن بدأ النواب يتحدثون عن علاقة زكريا عزمى بممدوح إسماعيل وقال بالحرف الواحد: «وحينما يكون الصديق في أزمة، فلا يمكن أن أتخلى عنه لأنى فلاح وكلكم تعرفون أخلاق الفلاحين.. ولكن أقرر أنه ليس لى علاقة عمل أو مصالح شخصية معه وهو لم يطلب منى أى خدمة.. وإذا أثبت التحقيق خطأه فليأخذ جزاءه، وحينما تقرر النيابة محاكمته فليحاكم.. وإذا وجهت لى أية شبهة فأنا على استعداد أن أقف أمام النيابة العامة لأقول كلمتى».. وطبعا كانت هذه كلمات حق ولكن يراد بها باطل من أحد رجال النظام الأسبق الفاسد. وكان زكريا عزمى يرد على غمز ولمز النائب المستقل سعد عبود الذى طلب فى كلمته أثناء المناقشات أن يعرف حقيقة العلاقة بين صاحب العبارة ممدوح إسماعيل والنائب زكريا عزمى!

ويتناول الكاتب الصحفي قضية المبيدات المسرطنة التي دخلت مصر في عهد يوسف والى وزير الزراعة الاسبق ويشير الى أنها كانت من أخطر القضايا التي فجّرها أعضاء مجلس الشعب في فصلهم التشريعى الثامن في الفترة من 2000 إلى 2005 بسماح والى باستيراد المبيدات المسرطنة والمحرمّة دولياً بعد الضغوط الشديدة التي كان يمارسها عليه وكيل وزارة الزراعة في ذلك الوقت يوسف عبدالرحمن ومستشارة البورصة الزراعية رانده الشامى اللذان حكمت عليها المحكمة بالسجن لمدة 10 سنوات للأول و7 سنوات للثانية بتهمة إدخال آلاف الأطنان من المبيدات السامة إلى مصر نظير عمولات وسمسرة وتربح من الشركات العالمية للمبيدات!

وأدت هذه المبيدات إلى انتشار أمراض السرطان والالتهابات الكبدية والفشل الكلوى بسبب تسرب هذه المبيدات إلى غذاء ومياه المصريين.. بل للتربة المصرية!

ويقول انه استمع للنواب على مدى يومين في لجنة الصحة بمجلس الشعب عندما فتحت ملف المبيدات المسرطنة في نهاية شهر يناير 2005 وهم يوجهون أصابع الاتهام إلى يوسف والى وعاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق بأنهما سمحا باستيراد هذه المبيدات المحرّمة دولياً! ولكن للأسف الشديد أن هذه الاتهامات قد وجهت إليهما.. ولكن بعد خروجهما من الوزارة في يوليو 2004! لأن أعضاء الأغلبية كانوا لا يستطيعون مواجهة والى بهذه الاتهامات المباشرة لأنه كان أميناً عاماً للحزب الوطنى المنحل.. ويتحكم في ترشيحات الحزب لعضوية مجلسى الشعب والشورى.. وعضوية المجالس الشعبية المحلية.. وكانت له «كوتة» محددة في كل انتخابات! كما أن والى كان يجلس على بوابة وزارة الزراعة ويتحكم في توزيع أراضى الاستصلاح الزراعى.

ويذكر أن د. حمدى السيد رئيس لجنة الصحة الأسبق في مجلس الشعب وكان نقيباً للأطباء أيضاً قال للنواب في بداية الاجتماع بالحرف الواحد:

إن هناك 25 ألف طن مبيدات زراعية دخلت مصر في عهد يوسف والى وزير الزراعة السابق بطريقة غير مشروعة، وكانت تتم تعبئتها في مصانع القطاع الخاص، في الوقت الذى لم تسجل فيه البيانات الرسمية سوى 4 آلاف طن فقط.. وقال أيضاً إن هناك 40 ألف مواطن يتعاملون مع هذه المبيدات دون أن يعلموا مدى خطورتها، وتسبب لهم نقص المناعة وتتسرب داخل العظام. وقد نشر هذا الكلام على صفحات " مجلة أكتوبر " في ذلك الوقت ولكن لم

يتحرك أحد ولم يتم التحقيق في هذا الكلام مع يوسف والى من أية جهة لأن الرئيس المخلوع مبارك كان يضى على رجاله الحماية من تقديمهم للمساءلة أو المحاكمة.

المهم.. في هذا الاجتماع الساخن للجنة الصحة أجمع كل الأطباء الذين حشدهم د.حمدي السيد في اللجنة على أن المبيدات الزراعية هي أحد أسباب انتشار السرطانات في مصر.. وأن نسبة الإصابة بسرطانات الجهاز الهضمي في زيادة مستمرة عاماً بعد عام بسبب تأثير المبيدات المباشر على الجهاز الهضمي وخاصة القولون!

ولكن أخطر ما استمع له في ذلك الوقت ما قاله د. زيدان هندی أستاذ كيمياء المبيدات والسموم بكلية الزراعة جامعة عين شمس أن هناك مبيدات ومواد كيميائية دخلت مصر دون إجراء أى اختبارات أو تجارب عليها خلال عمليات القهر التي كان يمارسها أحد الأشخاص الكبار! ولم أستطع تفسير من هو المقصود بهذا الشخص الكبير الذي كان يمارس عمليات القهر والإرهاب من أجل إدخال المبيدات الزراعية بدون اختبار: هل هو يوسف والى أم يوسف عبد الرحمن؟! أم اليوسفان معاً.

وقال د. زيدان هندی في شهادته أمام أعضاء اللجنة: إن مكتب تسجيل المبيدات الذي تم تشكيله بعد إلغاء اللجنة الخاصة بالمبيدات حظر دخول 33 مركباً يهدد صحة المواطنين.. إلا أنه بعد فترة تم السماح بدخول 33 مركباً آخر من 39 مركباً.

وحذر د. هندی من وجود مصانع تحت بير السلم تعمل في إنتاج المبيدات المغشوشة.. وطالب بمنع القطاع الخاص من استيراد المبيدات لأنهم يسعون للربح فقط.. ولا تهمهم صحة المواطنين.

عموماً إن كتاب كواليس الفساد في برلمان مبارك يلقي الضوء على العديد من قضايا الفساد التي كانت تحاك ضد الشعب المصري تحت قبة مجلسي الشعب والشورى .

وفي النهاية يقول الكتاب إن الفساد قال كلمته الأخيرة في إسقاط نظام مبارك .. وكان أحد الأسباب القوية لقيام ثورة 25 يناير 2011 المجيدة بعد انتشار خلاياه السرطانية في الجسد المصري بسبب رموز النظام الأسبق الذين إستحلوا ثروات هذا الشعب المسكين.. واستولوا على أراضيهم.. وجمعوا المال الحرام من العمولات والسمسرة والمضاربات في البورصة وغسل الأموال واحتكار السلع وقوت الشعب.. وهربوا الأموال إلى بنوك سويسرا وإسبانيا وانجلترا

وفرنسا.. و لم نستطع حتى الآن استرداد هذه المليارات المهربة بسبب سرية الحسابات والإجراءات والألاعيب الشيطانية التي اتبعها رموز النظام الأسبق بزعامة الرئيس المخلوع حسنى مبارك في إخفاء هذه الأموال ! .. وتركوا الناس تسكن في المقابر والعشوائيات وتتقاتل من أجل رغيف عيش وأنبوبة بوتاجاز!.

ويعتقد أننا يجب أن نتعلم الدرس ونعيه جيداً في مكافحة الفساد والتصدي له بكل الطرق والوسائل بعد أن أصبح الفساد يحكم على الأقل نصف الكرة الأرضية.. وأن 73 دولة من بين 163 دولة صنفّت بأنها دول فاسدة طبقاً لإحصائية منظمة الشفافية الدولية .. من ضمنها مصر.



ولإن مصر أرادت الخروج من الماضي لندخل إلى المستقبل
لذلك كانت ثورة 25 يناير 2011 محمّنة



<https://youtu.be/BaslgFRvirw>

ولهذا قامت الثورة ... وبدأ عصم ما بعد مبارك



والى الجزء الثانى